مركز تحقيق التراث

تلخيص كتاب أرسطوطاليس



في الجدل

تأليف

أبي الوليد بن رشد

تحقيق وتعليق

دكتور محمد سليم سالم



الهيئة المصرية العامة للكتاب

١٩٨٠

جمهورية مصر العربية
وزارة الثقافة
مركز تحقيق التراث

تلخيص كتاب أرسطوطاليس في الجدل

تأليف

أبي الوليد بن رشد

تحقيق وتعليق

دكتور محمد سليم سالم



الهيئة المصرية العامة للكتاب

١٩٨٠

بسم الله الرحمن الرحيم

تصدير

جاء فى كتاب الفهرست لابن النديم ، طبعة فلوجل ، ص ٢٤٩ ، عند الكلام على أرسطاطاليس وما نقل من كتبه إلى العربية ما يلى :

« الكلام على طوبيقا[1] .

نقل إسحق هذا الكتاب إلى السريانى .

ونقل يحيى بن عدى[2] الذى نقل إسحق إلى العربى .

ونقل الدمشقى[3] منه سبع مقالات .

ونقل إبراهيم بن عبد الله[4] الثامنة . وقد توجد بنقل قديم .

---

(١) طوبيقا Topica = Τοπικά

(٢) عن أبى زكرياء يحيى بن عدى ، انظر : الفهرست ، ص ٢٦٤ .

(٣) عن أبى عثمان سعيد بن يعقوب الدمشقى ، انظر : الفهرست ، طبعة فلوجل ، ص ٢٩٨ ؛ القفطى ، تاريخ الحكماء ، ص ٤٠٩ ؛ احمد بن مسكويه ، تهذيب الأخلاق ، طبعة بيروت ١٩٦١ ، ص ٩٣ ؛ ثامسطيوس ، رسالة إلى يوليان الملك ، تحقيق محمد سليم سالم ، مطبعة دار الكتب ، ص ١٧ .

(٤) إبراهيم بن عبد الله هو الذى نقل كتاب الخطابة لأرسطو ولكن ترجمته ضاعت (انظر الفهرست ، طبعة فلوجل ، ص ٢٥٠) .

وفى مخطوط الأورغانون ٣١٥ أ = جـ ٣ ، ص ٦٩٠ ، من طبعة بدوى ، نجد : المقالة الثامنة من كتاب « طوبيقا » بنقل إبراهيم بن عبد الله الكاتب ، من السريانى بنقل إسحق .

الشارحون :

قال يحيى بن عدى فى أول تفسيره هذا الكتاب : إنى لم أجد لهذا الكتاب تفسيرا لمن تقدم إلا تفسير الاسكندر[1] لبعض المقالة الأولى ، وللمقالة الخامسة ، والسادسة ، والسابعة ، والثامنة ، وتفسير أمونيوس[2] للمقالة الأولى ، والثانية ، والثالثة ، والرابعة ، فعولت على ما قصدت فى تفسيرى هذا على ما فهمته من تفسير الاسكندر ، وأمونيوس ، وأصلحت عبارة النقلة لهذين التفسيرين[3] .

والكتاب بتفسير يحيى نحو ألف ورقة .

ومن غير كلام يحيى شرح أمونيوس للمقالات الأربع الأولى ، والاسكندر للأربع الأواخر إلى الاثنى عشر موضعا من المقالة الثامنة .

فسر ثامسطيوس[4] المواضع منه .

---

(١) عن الاسكندر الافروديسى ، انظر ، فيما يلى من هذا الكتاب ، ص ٢٣ ، ٧٣ ، ٧٦ ؛ المعجم الكلاسيكى ، اسكندر ١٤ ، ص ٣٥ .

ابن النديم ، الفهرست ، طبعة فلوجل ، ص ٢٥٢ — ٢٥٣ .

القفطى ، تاريخ الحكماء ، ص ٥٤ — ٥٥ .

(٢) أمونيوس هيرمياس Ammonios Hermias : من أعظم شراح أرسطو فى القرن السادس ، درس على برقلوس ، وأصبح رئيسا لمدرسة الاسكندرية .

(٣) يقول ابن النديم فى آخر هذه النبذة التى نقتطفها : والذى فسره أمونيوس والاسكندر من هذا الكتاب نقله اسحق . فإلى أى لغة ترجمه إسحق ؟ إلى السريانية ، كما نقل نص أرسطو ، أم إلى العربية ؟ وماذا يعنى يحيى بن عدى بقوله : وأصلحت عبارة النقلة [بالجمع] لهذين التفسيرين ؟

(٤) عن ثامسطيوس ، انظر : ثامسطيوس ، رسالة إلى يوليان الملك ، تحقيق محمد سليم سالم ، مطبعة دار الكتب ١٩٧٠ ، ص ٥ — ٩ .

وقارن فيما يلى من هذا الكتاب ، ص ٧٥ ، ١١٨ ، ١٥٠ ، ١٣٥ ، ١٤١ .

وللفارابي تفسير هذا الكتاب . وله مختصر فيه .

وفسر متى للمقالة الأولى .

والذى فسره أمونيوس والاسكندر من هذا الكتاب نقله إسحق .

وقد ترجم هذا الكتاب : أبو عثمان الدمشقى » .

وقد نقل القفطى ، تاريخ الحكماء ، ص ٣٦ — ٣٧ ، كلام ابن النديم ، ولم يغير منه شيئا .

وواضح من كلام ابن النديم أن إسحق بن حنين نقل النص اليونانى لكتاب طوبيقا الى اللغة السريانية ، وأن يحيي بن عدى نقله من ترجمة اسحق السريانية إلى اللغة العربية .

والنقل الثانى لكتاب الجدل قام به أبو عثمان الدمشقى ، ولكنه لم ينقل منه إلا سبع مقالات .

ونقل الثامنة ابراهيم بن عبد الله .

وقد وصل الينا ما نقل أبوعثمان الدمشقى ومانقل ابراهيم بن عبدالله فى مخطوط محفوظ بالمكتبة الأهليـة بباريس برقم ٢٣٤٦ عربى . وقـد أشرت الى هـذا المخطوط كثيرا ، وهو يعرف باسم مخطوط الأورغانون، لأن به ترجمة جميع كتب أرسطاطاليس المنطقية .

وبالمكتبة العامة بجامعة القاهرة نسخة مصورة من هـذا المخطوط الثمين ، كما أن بدار الكتب نسخة مصورة من هذا المخطوط .

وقد قام الأستاذ الدكتور عبد الرحمن بدوى بنشر الترجمة العربية لكتاب طوبيقا فى كتابه « منطق أرسطو ، الجزء الثانى ، ص ٤٦٩ — ٦٧٢ ، والجزء الثالث » ص ٦٧٥ — ٧٣٣ .

وقد عنيت بالرجوع إلى النسخة المصورة المحفوظة بدار الكتب والوثائق القومية لمقابلة الترجمة العربية بالنص اليونانى وبتلخيص ابن رشد .

وقد ضاعت ترجمة يحي بن عدى كما ضاع تفسيره ، وفقد شرح امونيوس والاسكندر ، كما ضاع تفسير ثاسطيوس فى العربية واليونانية .

ووصلنا موجز الفارابى فى مخطوط محفوظ بمكتبة جامعة براتيسلافا من أعمال تشكوسلوفاكيا ، ٢٣١ ، Te : ٤١ . ويبدأ الجزء المخصص للجدل من ورقة ١٨٧ ب ٦ وينتهى فى ورقة ٢٤٨ ب ١٣ [1] .

وهو مخطوط ثمين جدا كتبه بخط جميل احمد بن على الشامى ، وفرغ من نسخه فى صبيحة يوم السبت الثامن عشر من شهر صفر الخير من أشهر سنة الف ومائة وستة عشر هجرية بالقسطنطينية .

وقد سبق لى استخدام هذا المخطوط فى نشر كتاب الخطابة للفارابى ، مركز تحقيق التراث ، مطبعة دار الكتب ١٩٧٦ ، وفى نشر كتاب العبارة للفارابى ، مركز تحقيق التراث ، مطبعة دار الكتب ١٩٧٩ .

---

(١) فى كتابخانة ملى ملك بطهران من أعمال ايران مخطوط يحوى عددا من مؤلفات الفارابى مسجل تحت رقم مجموع ١٥٨٣ . ويبدأ الجزء الخاص بالجدل فى هذا المخطوط من ص ١٥٢ ب ، ومطلعه مطابق تماما لمطلع كتاب الجدل فى مخطوط براتيسلافا . انظر : مؤلفات الفارابى ، تأليف الدكتور حسين على محفوظ والدكتور جعفر آل ياسين ، مطبعة الأديب ، بغداد ، ١٩٧٥ ، ص ١٠٤ .

وقد عنيت عناية خاصة بمقابلة هذا الجزء المخصص للجدل فى هذا المخطوط ، لأن من الواضح أن ابن رشـد قد رآه ، وأن أستاذه ابن باجه استخدمه فى تعليقاته على كتاب العبارة (انظر : ابن باجه ، تعليقات ، تحقيـق محمد سليم سالم ، مركز تحقيق التراث ، دار الكتب ١٩٧٦) .

وقـد نهل ابن رشد من شرح الاسكندر وثامسطيوس ، كما أشار إلى ثاوفراسـطس .

ومن السهل معرفة المواضع التى أشار فيها الى هؤلاء بالرجوع إلى دليل الأعلام فى آخر هذا الكتاب .

تلخيص الجـــدل

أما المخطوطان اللذان يحويان تلخيص الجدل لابن رشد فهما مخطوط فلورنسه ومخطوط ليدن ، وقد أشرت إليهما عند استخدامهما فى تحقيق تلخيص الخطابة ، وتلخيص الشعر ، وتلخيص السفسطة ، وتلخيص العبارة لابن رشد .

أما النص اليونانى الذى أكثرت من الاقتطاف منـه فهو طبعة Wallies ، مطبعة تويبنر ١٩٢٣ .

كما أنى تصفحت الترجمة الانجليزية التى قام بها W. A. Pickard-Cambridge ، وقد نشرت بين ترجمات أرسطو بإشراف روس فى أكسفورد ١٩٢٨ .

والله أسأل حسن التوفيق .

سلوان فى ٢٧ / ٣ / ١٩٧٩ .

محمد سليم سالم

رموز الكتاب

ف	مخطوط فلورنسه .
ل	مخطوط ليدن .
ت.ع.	الترجمة العربية القديمة .
١٨٨ ؛	في الهامش إلى اليمين ، ترقيم مخطوط فلورنسه .



المقالة الأولى




مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

١٨٨

بسم الله الرحمن الرحيم

صلى الله على محمد وآله

قال :

غرض هذا الكتاب هو تعريف القوانين ، والأشياء الكلية التي منها تلتئم صناعة الجدل ، وبها تكون أكمل وأفضل (١) .

وذلك أن هذه الصناعة إنما توجد على أقصى كمالها بشيئين اثنين :

أحدهما : معرفة الأشياء والقوانين التي بها تلتئم .

والثاني : استعمال تلك القوانين والرياضة فيها حتى يصير استعمالها ملكة ؛ وذلك كالحال في سائر الصنائع الفاعلة ، كصناعة الطب ، وغيرها .

٢ — وآله : نبيه الكريم وعلى آله وسلم تسليما . تلخيص كتاب طوبيقى وهو الجدل ل

٤ — في هامش ل : ἐριστικη

٦ — اثنين : سقطت من ل

(١) أرسطو ، ١ ، ١ ، ١٠٠ أ ١٨ — ٢١ : ἡ μὲν πρόθεσις τῆς πραγματείας μέθοδον εὑρεῖν, ἀφ' ἧς δυνησόμεθα συλλογίζεσθαι περὶ παντὸς τοῦ προτεθέντος προβλήματος ἐξ ἐνδόξων καὶ αὐτοὶ λόγον ὑπέχοντες μηθὲν ἐροῦμεν ὑπεναντίον.

= ت . ع . ١ ٤ ٢ ب ٥ — ٧ ، طبعة بدوي ، ص ٤٦٩ : « إن قصدنا في هذا الكتاب أن نستنبط طريقا يتهيأ لنا به أن نعمل من مقدمات ذائعة قياسا في كل مسئلة تقصد ، وأن نكون — إذا أجبنا جوابا — لم نأت فيه بشيء مضاد » . (١)

في هامش مخطوط الأورغانون إلى اليمين تعليق على كلمة : مضاد : أي لم نقل فيه قولا متناقضا . =

وهذه الصناعة هي بالجملة الصناعة التي نقدر بها — إذا كنا سائلين — أن نعمل من مقدمات مشهورة قياسا على إبطال كل وضع يتضمن المجيب حفظه ، وعلى حفظ كل وضع كلي يروم السائل إبطاله ، إذا كنا مجيبين ، وذلك بحسب ما يمكن في وضع وضع . فإنه ليس من شأن السائل أن يبطل ولا بد ما تضمن المجيب حفظه ، ولا من شأن المجيب أن يحفظ عن الإبطال ما تضمن حفظه ولا بد، بل شأن كل واحد منهما ، إذا أجاد السؤال والجواب ، أن يأتي بغاية ما يمكن في ذلك الوضع من الحفظ أو الإبطال . كالحال في صناعة الطب . فإنه ليس يلزم الطبيب أن يبرئ ولا بد ، وإنما الذي يلزمه ألا يغفل شيئا مما توجبه

---

٤ — تضمن : يتضمن ل

٨ — انه ليس يلزم الطبيب أن يبرأ ولا بد وما يلزمه : في هامش مخطوط فلورنسه

= الفارابي ، الجدل ، مخطوط براتيسلافا ، ورقة ١٨٧ ب ١١ — ١٨٨ أ ٢ : « وأرسطوطاليس يجعل هذه الصناعة عند تحديده لها أنها طريق ، ويقول إنها طريق يتهيأ لنا بها أن نعمل من مقدمات مشهورة قياسا في كل مسئلة تقصد ، وأن نكون إذا أجبنا جوابا لم نأت فيه بشيء مضاد . فقوله : « مضاد » استعمله مكان المقابل ، وأشار به إلى المناقض . وقولنا : لم نأت فيه بشيء مناقض ، نعني لم نسلم شيئا يلزمنا عنه نقيض الوضع الذي تضمنا حفظه . وقوله : « في كل مسئلة تقصد » ، يعني في كل وضع تسلم بالسؤال ، وأراد به أي جزء اتفق من جزأي النقيض أن يتسلمه السائل من المجيب . والطريق والمذهب والسبيل عند القدماء كل ملكة اعتيادية يمكن الإنسان بها على ترتيب نحو غرض ما » .

لاحظ التطابق بين الترجمة العربية وبين ما يقتبس الفارابي : أن نعمل من مقدمات ... مضاد .

ابن سينا ، الجدل ، ص ٢١ : « فرضنا الآن في هذا الفن هو تحصيل صناعة يمكننا بها أن نأتي بالحجة على كل ما يوضع مطلوبا من مقدمات ذائعة ، وأن نكون — إذا أجبنا — لم يؤخذ منا ما يناقض به وضعنا » .

الصناعة ، وأن يأتى فى ذلك الموضع بكل ما يمكن فيه[1] .

ولما كان اسم الجدل عند الجمهور إنما يدل على مخاطبة بين اثنين[2] يقصد

---

(١) أرسطو ، ١ ، ٣ ، ١٠١ ب ٥ — ١٠ : ἕξομεν δὲ τελέως τὴν μέθοδον, ὅταν ὁμοίως ἔχωμεν ὥσπερ ἐπὶ ῥητορικῆς καὶ ἰατρικῆς καὶ τῶν τοιούτων δυνάμεων· τοῦτο δ' ἐστι τὸ ἐκ τῶν ἐνδεχομένων ποιεῖν ἃ προαιρούμεθα. οὔτε γὰρ ὁ ῥητορικὸς ἐκ παντὸς τρόπου πείσει οὔθ' ὁ ἰατρικὸς ὑγιάσει. ἀλλ' ἐὰν τῶν ἐνδεχομένων μηδὲν παραλίπῃ, ἱκανῶς αὐτὸν ἔχειν τὴν ἐπιστήμην φήσομεν.
= ت ع ٠ ٢٤٢ ب ١٥ — ٢٠ ، طبعة بدوى ، ص ٤٧٣ : « وإنما يحصل لنا من هذه الصناعة على الكمال متى كانت حالنا فيها على مثال حالنا فى الخطابة ، والطب ، وفى أمثالها من القوى ، أعنى أن يكون إنما نفعل ما نريد أن نفعله من الأشياء التى يمكن أن نفعل . فإن الخطيب ليس يقنع من كل وجه ، ولا الطبيب ، يعيد الصحة من كل وجه ، لكن متى لم يغفلا شيئا ما يمكنهما ألا يغفلاه ، قلنا إنهما قد حصلا الصناعة على الكفاية » .

الفارابى ، الجدل ، مخطوط براتيسلافا ، ورقة ٢٠٥ ب ٥ — ١٠ : « فإن الطبيب ليس عليه أن يبرىء لا محالة ، بل إنما عليه أن يأتى فى كل مرض بما توجب عليه الصناعة أن يفعله ، ويجتهد فى ذلك ، وليس عليه أكثر منه . فإن تبع ذلك برء ، وإلا لم يكن ذلك لنقصه فى الطب . وكذلك الملاح إنما عليه أن يفعل فى كل وقت ما شأنه أن يكون به الخلاص من الغرق ، وليس عليه أكثر منه . وكذلك الفلاح فى ما يبذره ويغرسه ، وكذلك قائد الجيوش فى من يحاربه » .

ابن سينا ، الجــدل ، ص ٣٢ وما بعدها : « فالطبيب موجود له ملكة إفادة الصحة إذا حصل القوانين وعمل عليها ، وإن كان قد لا يمكنه أن يفيد الغرض فى كل بدن ... وكذلك الخطيب ، وهو خطيب بملكته التى بها يمكنه أن يأتى بكل ما يوجب الإقناع بحسب المقدور عليه بالقوة الإنسانية ... » ؛ الكتاب نفسه ، ص ٢ .

أرسطو ، ريطوريقا ، ١ ، ١ ، ١٤ (١٣٥٥ ب ١٠ وما بعده) = ت ع ٠ ٣ أ ١٤ وما بعده ؛ ابن رشد ، تلخيص الخطابة ، ص ٢٤ ؛ ابن سينا ، الخطابة ، ٢٥ ؛ ابن سينا ، الحكمة العروضية ، ص ١٦ .

(٢) قارن : ابن سينا ، الجدل ، مقدمة الدكتور الأهوانى ، ص ١٣ (فى أسفل الصحيفة) : « والمصطلح اليونانى نفسه يدل على ذلك ، لأنه مركب من مقطعين : « ديا » δια أى اثنين ، و « لكتيكون » λεκτικον بمعنى قول ، فهو القول الدائر بين شخصين » .

لست أدرى من أين أتى المرحوم الدكتور أحمد فؤاد الأهوانى بهذا الاشتقاق . ولكن قارن : الفارابى ، الجدل ، مخطوط براتيسلافا ، ورقة ١٨٨ أ ١٢ — ١٤ : « وليس يحتاج فى هذه المخاطبة إلى أكثر من اثنين » .

كل واحد منهما غاية صاحبه بأى نوع اتفق من الأقاويل[١] ، نقل أرسطو هذا الاسم إلى هذا المعنى الذى هو أقرب الأشياء شبها بالمعنى الذى يقصده الجمهور ، وهو المعنى الذى حددناه .

وقد يسمى هذا الكتاب بكتاب المواضع[٢] ، وستعرف فيما بعد ما هى المواضع .

٥ وأما أجزاء هذه الصناعة فثلاثة :

الجزء الأول : تعرف فيه الأقاويل التى تلتئم منها المخاطبة الجدلية وأجزاؤها وأجزاء أجزائها إلى أبسط ما يتركب منه . وهذا الجزء هو فى المقالة الأولى من كتاب أرسطو .

والجزء الثانى : تعرف فيه المواضع التى منها تستنبط المقاييس فى إثبات الشىء ١٠ أو إبطاله فى جميع أصناف المطالب فى هذه الصناعة . وهذا هو فى الست المقالات من كتاب أرسطو .

٦ — أجزاؤها : اجزاها ف ، ل

١٠ — أو : و ل // المقالات : مقالات ف

(١) الفارابى ، الجدل ، مخطوط براتيسلافا ، ورقة ٢٠٤ أ ١٧ — ١٩ : « فعلى هذا المثال ينبغى أن يفهم أمر الغلبة فى صناعة الجدل ، لا أن تجعل الغلبة فيها هى الغاية القصوى ، ولا أن تجعل لغرض آخر سوى أن يجود بها » .

(٢) Τοπικά = Topica = طوبيقا .

ابن سينا ، الجدل ، ص ٣٨ : « والكتاب الموضوع للجدل فى التعليم الأول قد يسمى بكتاب المواضع » .

الكتاب نفسه ، ص ٤٢ : « وهذا الكتاب ليس كله نظرا فى المواضع ، بل ذلك أكثر أجزائه . وفيه نظر يتقدم المواضع ، ونظر يتأخر عن المواضع ، لكن عمدة ما فيه وأكثره هو الموضع ، وسائر ذلك إنما يقال فى كيفية اكتساب الموضع ، أو فى كيفية استعمال الموضع . وقد يسمى الكتاب باسم الغالب من أجزائه ، أخذا من مقدار الكتاب ، واستيلاء على غرض الكتاب » .

والجزء الثالث يعرف فيه كيف ينبغى أن يسئل السائل وأن يجيب المجيب ، وعلى كم نحو يكون السؤال والجـواب . وهذا هو فى المقالة الثامنة من كتاب أرســـطو .

وأما منافع هذه الصناعة فثلاث :

٥ إحداها : الرياضة .

والثانية : فى مناظرة الجمهور .

والثالثة : فى العلوم النظرية (١) .

أما منفعتها فى الرياضة المعدة نحو العلوم فلأنه إذا كانت معنا قوانين معلومة وطرق معروفة محصورة نسلك منها إلى إثبات الشىء أو إبطاله ، كانت القدرة الحادثة

١٠ لنا بهذه الصناعة فى امتحان الآراء والمذاهب وتعريف الصادق منها من الكاذب أتم فعـلا وأنجح غرضا من القوة الحادثة لنـا بالرياضة فقط ، دون معرفة هـذه القوانين .

٢ — ٣ — من كتاب ارسطو : سقطت من ف

٩ — طرق : طروق ف // أو : و ل   ١٠ — بهذه : فى هذه ل

(١) أرسطو ، ط ، ٢ ، ١٠١ أ ٢٦ — ٢٨ : ἔστι δὴ πρὸς τρία, πρὸς γυμνασίαν, πρὸς τὰς ἐντεύξεις, πρὸς τὰς κατὰ φιλοσοφίαν ἐπιστήμας. ت . ع . ٢٤٢ ب ٢ — ٣ ، طبعة بدوى ، ص ٤٧٢ : « فنقول إنه ينتفع به فى ثلاثة أشياء : فى الرياضة ، وفى المناظرة ، وفى علوم الفلسفة » .

فسرت الرياضة فى مخطوط الأورغانون بالارتياض ، والمناظرة بالجدل .

ابن سينا ، الجدل ، مقدمة الدكتور الأهوانى ، ص ١٤ (فى أسفل الصحيفة) : «وقد حدد أرسطو الجدل ثلاث فوائد : (١) الارتياض ، (٢) الدربة على جدال الخصوم ، (٣) النفع فى العلوم » .

ولذلك إنما يحصل التمام فى هذه الصناعة بهذين الشيئين ، أعنى المزاولة ، ومعرفة القوانين [(١)] .

وبين أن الرياضة المقصودة بهذه الصناعة إنما هى معدة نحو الفلسفة ، على نحو ما تكون الرياضة بركوب الخيل فى الملاعب معدة نحو الحرب [(٢)] .

وأما منفعتها فى مناظرة الجمهور : فللضرورة الداعية فى اجتماعهم على العدل والفضيلة ، واعتقاد كثير من الأمور النظرية النافعة لهم فى الاجتماع المدنى . ولما كان الأمر هكذا ، وكانت الأمور النظرية لا يمكن أن يقع التصديق بها لهم إلا بالطرق المشهورة وهى الأقاويل المستعملة فى هذه الصناعة ، كان أفضل ما ثبتت به عندهم الأمور النظرية هى الأقاويل المشهورة . فإنها أعسر عناداً من الأقاويل الخطبية والشعرية . وإن كان قد تستعمل الطرق الخطبية والشعرية فى هذه المواضع بدل الطرق الجدلية .

---

٥ — فللضرورة : فالضرورة ل   ٩ — به : بها ل

١٠ — هذه المواضع : هذا الموضع ل

---

(١) أرسطو ، ١ ، ٢ ، ١٠١ أ ٢٨ — ٣٠ : ὅτι μὲν οὖν πρὸς γυμνασίαν χρήσιμος, ἐξ αὐτῶν καταφανές ἐστι· μέθοδον γὰρ ἔχοντες ῥᾷον περὶ τοῦ προτεθέντος ἐπιχείρειν δυνησόμεθα.

= ت . ع . ٢ ، ٢٤ ب ٣ — ٥ ، طبعة بدوى ، ص ٤٧٢ : « والأمر فى أن هذا الكتاب نافع فى الرياضة ظاهر بين من هذا ، وذلك أنه إذا كان لنا طريق نسلكه أمكننا بأسهل مأخذ أن نحتج فيما نقصد للحجة فيه » .

(٢) الفارابى ، الجدل ، مخطوط براتيسلافا ، ورقة ٢٠٣ ب ١٤ — ٢٠٤ أ ١٩ : « فالجدل هو ارتياض ما للإنسان ، لمشاركته لغيره ، يصير به الإنسان معداً للعلوم اليقينية . وهو أيضاً توطئة للموجودات النظرية لأن تعلم علم اليقين وتخدم العلوم اليقينية فى أن تعطى مبادئها على الطرق التى لخصت ، وتخدمها أيضاً فى أن تعطيها الأقاويل التى بها يسهل أن يعلم الجمهور من الآراء المستنبطة من العلوم اليقينية ما هو نافع لهم » .

وقد تبين هذا فى العلم المدنى[1] .

---

(١) أرسطو ، ١ ، ٢ ، ١٠١ أ ٣٠ — ٣٤ : πρὸς δὲ τὰς ἐντεύξεις, διότι τὰς τῶν πολλῶν κατηριθμημένοι δόξας οὐκ ἐκ τῶν ἀλλοτρίων ἀλλ' ἐκ τῶν οἰκείων δογμάτων ὁμιλήσομεν πρὸς αὐτούς, μεταβιβάζοντες ὅ τι ἄν μὴ καλῶς φαίνωνται λέγειν ἡμῖν .

= ت . ع . ٢٤٢ ب ٦ — ٨ ، طبعة بدوى ، ص ٤٧٢ : « فأما منفعته فى المناظرة فمن قبل أنا إذا أحصينا آراء الجمهور ، كانت مخاطبتنا إياهم من الآراء التى تخصهم ، لا من الأشياء الغريبة ، لننقلهم عما نراهم لا يصيبون القول فيه » .

أشار أرسطو إلى هذا الموضع من كتاب طوبيقا الذى ذكر فيه منفعة الجدل فى المناظرة عند الكلام على منفعة الخطابة . أرسطو ، ريطوريقا ، ١ ، ١ ، ١٢ (١٣٥٥ أ ٢٨ — ٢٩) :

ὥσπερ καὶ ἐν τοῖς τοπικοῖς ἐλέγομεν περὶ τῆς πρὸς τοὺς πολλοὺς ἐντεύξεως .

= ت . ع . ٢ ب ٢٥ — ٣ أ ١ : « كالذى وصفنا فى كتاب طوبيقا عند قولنا فيما تلق به وجوه شتى » .

ابن رشد ، تلخيص الخطابة ، ص ٢١ : « كما ذكرنا ذلك فى كتاب الجدل عند قولنا فى الأشياء التى يمكننا بها أن نبين مطلوبات مختلفة » .

ابن سينا ، الجدل ، ص ٩ ا وما بعدها : « وأما منفعته فى المناظرة ... فلأنه إذا كانت لنا قدرة على إيجاد القياس على كل مطلوب ، كانت لنا قدرة على إيجاد القياس على الشيء وعلى مقابله . وإذا تفاوض اثنان على سبيل التنازع والتشارك معا — أما التنازع ففى العمل ، وأما التشارك ففى الغاية — فكان كل يتعالب على قياس الآخر موضع الآخر ، لم يلبث أن يستبين الحق لهما فيما بينهما » .

ابن سينا ، الخطابة ، ص ١ وما بعدها .

الفارابى ، الجدل ، مخطوط براتيسلافا ، ورقة ٢٠٣ أ ٨ — ١٥ : « ومنها أنا لما كنا مدنيين بالطبع ، وكان يلزمنا لأجل ذلك أن نكون موالفين للجمهور ، محبين لهم ، مؤثرين لفعل ما ينفعهم وعاد عليهم بصلاح أحوالهم ، كما يلزمهم ذلك فينا ، وأن نشركهم فى الخير الذى فرض إلينا القيام به كما يلزمهم أن يشركونا فى الخيرات التى فرض إليهم القيام بها بأن نبصرهم الحق فى الآراء التى لهم فى مللهم . فإذا شاركونا فى الحق ، أمكن أن يشركوا الفلاسفة فى سعادة الفلسفة بمقدار طاقتهم ، وأن ننقلهم عما نراهم لا يصيبون فيه من الأقاويل والآراء والسنن ، وليس يمكن ذلك معهم بالبراهين اليقينية لبعد متناولها منهم » .

وأما منفعتها فى العلوم النظرية فذلك من وجوه[١] :

أحدها : أنا متى أردنا أن نقف على الحق فى مطلوب ما ، فعسر علينا دركه ، أمكننا بهذه الصناعة أن نأتى فى ذلك المطلوب بقياسين متناقضين[٢] : أحدهما يثبته ،

٢ — دركه : ذلك ف . هذا مثل جيد لتغيير النساخ الصعب بالسهل

(١) الفارابى ، الجدل ، مخطوط براتيسلافا ، ورقة ١٩٨ أ ١٦ — ١٨ : « والجدل نافع للفلسفة فى خمسة أشياء ، منها : أن يروض الإنسان ويعد ذهنه نحو العلوم اليقينية [ورقة ١٩٩ ب ٧] ومنها : أنه يوطىء للعلوم اليقينية ويعد جميع موضوعاتها ويعدها لها [ورقة ٢٠٠ أ ٩—١٥] ومنها : أن العلوم اليقينية ضربان : ضرب موضوعاته هى التى ترشد الإنسان الناظر فيه ، والفاحص عنه ، إلى الصواب ... وضرب موضوعاته تمنع جانب الصواب فيه لعسر تخلصها فى الذهن عن المادة [ورقة ٢٠١ ب ١٨—٢٠٢ أ ١] ومنها أن مبادىء العلوم اليقينية لما كانت كامنة قد غفلت منذ أول الأمر ، وكان كثيرمنها ، أو جلها ، إنما تكون معطلة غير مستعملة من أول الأمر .. [ورقة ٢٠٢ ب ٧ — ٨] وأيضا فإن البراهين على ضربين : أحدهما على الإطلاق ، والآخر بالإضافة .. [ورقة ٢٠٣ أ ٨ — ٩] ومنها أنا لما كنا مدنيين بالطبع وكان يلزمنا لأجل ذلك أن نكون موافقين لجمهور .. [ورقة ٢٠٣ ب ٧—٨] ومنها أنه ليس يمكن أحد من أهل الصنائع العلمية أن يدافع بالقوة التى يستفيدها من صناعته الأقاويل السوفسطائية [ورقة ٢٠٣ ب ١٤—٢٠٤ أ ١] فالجدل هو ارتياض ما للإنسان لمشاركته لغيره يصير به الإنسان معدا للعلوم اليقينية ، وهو أيضا توطئة للوجودات النظرية لأن تعلم علم اليقين ، وتخدم العلوم اليقينية فى أن تعطى مبادئها على الطرق التى لخصت ، وتخدمها أيضا فى أن تعطيها الأقاويل التى بها يسهل أن يعلم الجمهور من الآراء المستنبطة من العلوم اليقينية ما هو نافع لهم ، وينقلون عما لا نراهم يصيبون القول فيه ، وعما يضرهم من الآراء ، وتخدمها أيضا فى أن تصونها من السوفسطائيين » .

(٢) الفارابى ، الجدل ، مخطوط براتيسلافا ، ورقة ٢٠١ ب ٣—١٤ : « ولما كان الجدل هو الذى يعطى فى كل واحد وجود المتضادين ، وهو الذى به يقدر على وجود قياسين متضادين ، وكان البرهان والصناعة البرهانية لا يمكن أن تعطينا القياسات المتضادة ، ولا تبين لنا وجود أمرين متضادين فى شىء واحد ، لم يمكن الفحص عن هذه الأشياء بالصناعة البرهانية ... لزم أن تكون صناعة الجدل التى تعطى المتضادين تتقدم ضرورة الصناعة البرهانية التى تعطى جهات تزيل الشك والحيرة » .

الفارابى ، الجدل ، مخطوط براتيسلافا ، ورقة ١٩٣ أ ٥—٨ : « فإذن صناعة الجدل لها قدرة على أن تثبت وضعا وتبطله بعينه ، وعلى أن تؤلف قياسين على جزئى النقيض معا ، وقياسين يثبتان المتضادين معا ، ويكون القياسان جميعا جدليين ، ولا يمكن ذلك فى العلوم اليقينية » .

والآخر يبطله . فإذا فعلنا ذلك، أمكننا بسهولة أن نميز الجزء الصادق الذى فى ذينك
القولين المتناقضين من الكاذب بأن تسبر مقدمات القياسين بالعبارات[١] البرهانية
حتى تخلص المحمولات الذاتية منها عن العرضية ، وذلك أن مقدمات المقاييس
الجدلية فى غالب الأمر ليست كاذبة بالكل، ولا صادقة بالكل . والحال فى ذلك
شبيه بما يعرض فى الصنائع العملية . فإن السباك[٢] يميز جوهر الذهب والفضة مما ٥
هو مختلط بهما من سائر الجواهر ، والصائغ[٣] هو الذى يأخذ ذاك / المميز الخالص ٨٨ ب
فيطبعه . ولو تكلف الصائغ الأمرين جميعا لأمكنه ذلك ، لكن كان يكون عليه
الأمر أشق . وهذا إنما يضطر إليه أكثر ذلك فى الأشياء التى يختلط فيها
ما بالذات بما بالعرض. وذلك إنما يعرض فى العلم الطبيعى، والعلم الإلاهى، والعلم
المدنى ، بخلاف الأمر فى علوم التعاليم[٤] . ولذلك قل ما نجد أرسطو يبرهن شيئا ١٠
فى هذه العلوم الثلاثة إلا قدم قبل البرهان على ذلك تشكيكا جدليا[٥] . وبين أن

(١) سبر الجرح بالمسبار والسبار : قاس مقدار قعره ... (الزمخشرى ، أساس البلاغة ، مادة : س ب ر) .

(٢) سبك الفضة : خلصها من الخبث سبكا ... وهو سباك الكلام (الزمخشرى ، أساس البلاغة ، مادة : س ب ك) .

(٣) (صاغ) الشىء من باب قال ، فهو (صائغ) (مختار الصحاح ، مادة : ص و غ) .

(٤) أرسطو ، ١ ، ٢ ، ١٠١ أ ٣٤ — ٣٧ : πρὸς δὲ τὰς κατὰ φιλοσοφίαν ἐπιστήμας, ὅτι δυνάμενοι πρὸς ἀμφότερα διαπορῆσαι ῥᾷον ἐν ἑκάστοις κατοψόμεθα τἀληθές τε καὶ τὸ ψεῦδος.

= ت . ع . ٢٤٢ ب ٨ — ١٠ ، طبعة بدوى، ص ٤٧٢ : « فأما منفعته فى علوم الفلسفة فلأنا إذا قدرنا أن نتشكك فى الأمرين جميعا ، سهل علينا فى كل واحد من الأمور أن ندرك الحق والباطل » .

(٥) الفارابى الجدل ، مخطوط براتيسلافا ، ورقة ٢٠١ ب ١٤ — ١٨ : « فلذلك قل ما نجد أرسطوطاليس يتكلم فى شىء من كتبه فى هذه العلوم إلا قدم قبل الشىء الذى يلتمس البرهان عليه تشكيكات جدلية ، ثم أردف ذلك بالبراهين » .

هذه المنفعة فى العلوم غير منفعة الرياضة . فإن هذه بنفسها ، وتلك بوساطة القوة الحاصلة عن الرياضة .

والوجه الثانى : أنه لما كانت الصنائع النظرية تشتمل على ثلاثة أشياء : مقدمات ، ومطالب ، وأقيسة ، وكان إحصاء هذه الأشياء أولاً وحصرها من حيث هى مشهورة أسهل ، فإذا حصلت عتيدة بالفعل ، سهل تمييز ما وضع ٥ منها على أنه حق : هل هو على النحو الذى وضع ، أم ليس هو ، وذلك بالقوانين البرهانية ، فهو خادم أيضاً للبرهان على هذا الوجه .

والوجه الثالث : أنا ننتفع بالمقدمات المشهورة فى مبادئ الصنائع ، وذلك على وجوه :

١٠ أحدها : أن تكون تلك المبادئ لا تتبين إلا بالاستقراء ، فنضطر إلى استعمال الاستقراء على النحو الذى قيل فى هذه الصناعة .

والثانى : أنه ربما كانت تلك المبادئ مما يعسر تصورها على الشارع فى التعلم ، أو التصديق بها فى أول الأمر ، فنستعمل معه — فى وقوع التصديق بها —

---

١٠ — تتبين : تبين ل

= ولذلك رتب أفلاطن الجدل عند تأديبه ملوك المدينة الفاضلة والفلاسفة بعد التعاليم وقبل العلوم الثلاثة الباقية » .

أفلاطون ، الجمهورية ، الكتاب السابع ، ٥٢١ ، ولا سيما ٥٣١ — ترجمة الدكتور فؤاد زكريا ، ص ٢٥٥ وما بعدها ، ولا سيما ص ٢٧١ .

الفارابى ، الجدل ، مخطوط براتسلافا ، ورقة ١٩٣ أ ٩ — ١٢ : « والتشكيك هو تأليف قياسين ينتجان نتيجتين متقابلتين ، وإنما يكون ذلك بأن يشتركا فى المقدمة الصغرى ، ويتقابلان فى الكبرى ، والسبب فى ذلك أنه لا يمتنع أن يكون فى المشهورات الكلية مقدمات كاذبة بالجزء يخفى كذبها » .

الأمور المشهورة إلى أن يقوى ذهنه فيقع له التصديق بها[1] ، مثل ما يفعله أرسطو فى كتاب بارى أرمنياس فى تقسيمه المعانى من جهة الألفاظ ، كقسمته إياها إلى الاسم والفعل والحرف[2] .

والثالث : أن الصنف من المقدمات التى تعرف بالمصادرات ، وهى التى شأنها أن تتبين فى صناعة أخرى غير الصناعة التى توضع فيها ، ورأى المتعلم فيها ٥

٢ — تقسيمه : تقسمه ل
٥ — تتبين : تبين ل

(١) أرسطو ، ١ ، ٢ ، ١٠١ أ ٣٦ — ١٠١ ب ٤ : ἔτι δὲ πρὸς τὰ πρῶτα τῶν περὶ ἑκάστην ἐπιστήμην. ἐκ μὲν γὰρ τῶν οἰκείων τῶν κατὰ τὴν προτεθεῖσαν ἐπιστήμην ἀρχῶν ἀδύνατον εἰπεῖν τι περὶ αὐτῶν, ἐπειδὴ πρῶται αἱ ἀρχαὶ ἁπάντων εἰσί, διὰ δὲ τῶν περὶ ἕκαστα ἐνδόξων ἀνάγκη περὶ αὐτῶν διελθεῖν. τοῦτο δ' ἴδιον ἢ μάλιστα οἰκεῖον τῆς διαλεκτικῆς ἐστιν· ἐξεταστικὴ γὰρ οὖσα πρὸς τὰς ἁπασῶν τῶν μεθόδων ἀρχὰς ὁδὸν ἔχει.

= ت ع ٠ ٢٤٢ ب ١٠ — ١٥ ، طبعة بدوى ، ص ٤٧٢ : «وقد تنتفع به أيضا فى أوائل كل واحد من العلوم ، وذلك أنه ليس يمكننا أن نقول فيها شيئا من الأشياء من المبادىء التى تخص العلم الذى يحو نحوه ، لأنها مبادئ أولى لجميع ، فأما من الأشياء الذائعة فى كل واحد فواجب ضرورة أن نتكلم فيها . فإن هذا المعنى أخص الأشياء وأليقها بصناعة المنطق ، إذ كان لها بما هى عليه من الفحص والتفتير طريق إلى مبادئ جميع الصناعات » .

مبادىء : مباد ، فى مخطوط الأورغانون . لجميع : الجميع ، فى طبعة بدوى .

المقصود هنا بصناعة المنطق هو صناعة الديالكتيك τῆς διαλεκτικῆς كما هو واضح من الأصل اليونانى ، وقد فسرت فى مخطوط الأورغانون بالجدل .

ابن سينا ، الجدل ، ص ٥٠ : «ولا تلتفت إلى ما يقال : إنه لما كانت المبادئ للعلوم لا مبادئ لها ، فلا قياسات من مقدمات حقيقية صادقة برهانية عليها ، فلا بد من أن نقيس عليها من مقدمات مشهورة . فإنه ليس تقع الصناعة الجدلية فى ذلك من هذه الجهة ...» .

(٢) أرسطو ، كتاب العبارة ، ١ ، ١٦ أ ١ = ت ٠ ع ٠ ١٧٩ أ ٣ ، طبعة بدوى ، ص ٥٩ ٠ =

خلاف ما وضع منهـا فى تلك الصناعة ، قد يقنع فيها بالأمور المشهورة ليقبلهـا المتعلم ، حتى إذا شرع فى الصناعة التى تبرهن فيها عرفها معرفة يقينية[١] .

والـــرابع : أن بهـا تناق مغالطة السوفسطائى فى مبادىء العـلوم[٢] ، كما فعـل أرسطو فى المقـالة الأولى من السماع مع الذين جحدوا الكثرة ووجـود الحركة[٣] .

---

٣ — بها : منها ف // السوفسطائى : السوفسطائين ل

= وانظر : ابن رشد ، تلخيص العبارة ، تحقيق محمد سليم سالم ، مطبعة دار الكتب ١٩٧٨ ، ص ١١ .
ومن البين أن تقسيم الكلم فى النحو العربى إلى الاسم والفعـــل والحرف مشتق من هـــذا الموضع من كتاب العبارة لأرسطو .

(١) عن المصادرات ، أرسطو ، البرهان ، ٢ ، ١٠ ، ٧٦ أ ٢٠ — ٣٥
ابن سينا ، البرهان ، تحقيق الدكتور أبو العلا عفيفى ، ص ١٨٤ وما بعدها .

(٢) الفارابى ، الجدل ، مخطوط براتيسلافا ، ورقة ٢٠٣ ب ٧ — ١٣ : « ومنها أنه ليس يمكن أحد من أهل الصنائع العلمية أن يدافع بالقوة التى يستفيدها من صناعته الأقاويل السوفسطائية التى تبكت ويعاندها فى صناعته ، ولا أن يحل التشكيكات السوفسطائية ... بل إنمـا يقـــدر على تلك الأقاويل السوفسطائية صاحب الجـــدل فقط . فإذن صناعة الجدل بها يكون أيضا صيانة الفلسفة عن السوفسطائيين ومدافعتهم عنها » .

(٣) أرسطو ، الطبيعة ، ١ ، ٢ ، ١٨٦ أ ٢٢ وما بعده : καὶ πρὸς Παρμενίδη δὲ ὁ αὐτὸς τρόπος τῶν λόγων καὶ εἴ τινες ἄλλοι εἰσὶν ἴδιοι ...

الفارابى ، الجدل ، مخطوط براتيسلافا ، ورقة ٢٠٣ أ ٥ — ٧ : « فلذلك قال أرسطوطاليس فى أول السماع الطبيعى عندما أراد أن يشرع فى مخاطبة برمنيدس : نحن نخاطب جدليين ، وإن فى مخاطبتهم فلسفة ما » .

يشير الفارابى الى أرسطو ، الطبيعة ، ١ ، ٢ ، ١٨٥ أ ٢١ : ἔχει γὰρ φιλοσοφίαν ἡ σκέψις

والخامس : أنه لما كانت البراهين صنفين :

صنف يبرهن فيه المجهول بالطبع ، وصنف يبرهن فيه البيّن بنفسه عند من ينكره ، وهذا إنما يتبين بالمقدمات المشهورة فى الغاية ، وهى التى عرض لها — مع أن كانت مشهورة — أنها صادقة ، كانت نافعة فى هذا المعنى . وهذا النحو من النظر هو جل النظر المستعمل فى ما بعد الطبيعة فى تصحيح مبادئ العلوم الجزئية[١] .   ٥

فقد قلنا فى غرض هذه الصناعة ، وفى دلالة اسمها ، وفى أقسامها ، وفى منفعتها .

فلنصر إلى القول فى شىء شىء من أجزائها . ونبتدئ بالقول فى الجزء الأول منها ، فلننظر أولاً ما هى الأقاويل الجدلية ، ومما ذا تأتلف ، وكم أصنافها .   ١٠

فنقول :

إن الأقاويل الجدلية هى بالجملة أقيسة تحدث عن المقدمات المشهورة ، كما أن البراهين هى أقيسة تحدث عن المقدمات الأوائل بالطبع[٢] .

٥ — هو : فهو ل   ١٠ — تأتلف : + وكيف تأتلف ل
١٣ — الأوائل : الاول ل

(١) الفارابى ، الجدل ، مخطوط براتيسلافا ، ورقة ٢٠٢ ب ٧ — ١٧ : «وأيضا فإن البراهين على ضربين : أحدهما على الإطلاق ، والآخر بالإضافة . فالذى بالإطلاق هو الذى يعطى بذاته اليقين على الإطلاق ، والذى بالإضافة هو الذى يكون برهانا بحسب إنسان ما أو طائفة ما ... والبراهين التى بحسب إنسان ما إنما تؤلف من الأشياء المشهورة التى لا يعرى أحد من أن يكون ذلك رأيا له . وهذه البراهين هى قياسات تؤخذ من صناعة الجدل . فمن هذه الجهة قد ينتفع أيضا الجدل فى مبادى العلوم اليقينية » .

(٢) أرسطو ، السفسطة ، ٢ ، ١٦٥ ب ١ — ٤ : διδασκαλικοὶ μὲν οἱ ἐκ τῶν οἰκείων ἀρχῶν ... διαλεκτικοὶ δ' οἱ ἐκ τῶν ἐνδόξων συλλογιστικοὶ ἀντιφάσεως.

= ث . ع . نقل يحيى بن عدى ، طبعة بدوى ، ص ٧٤٨ : «وأما التعليمية فهى التى هى قياسية من مبادىء خاصة بكل علم ... فأما الجدلية فهى الموجودة قياسات من المشهورات » .

قارن : ابن رشد ، تلخيص السفسطة ، تحقيق محمد سليم سالم ، ص ١١ — ١٢ .

ولنبدأ من هذه أولًا بتلخيص أبسطها وهى أجزاء المطلوبات والمقدمات المشهورة وأجزاؤها ، فنقول :

إن المقدمات والمسائل واحدة بالموضوع ، اثنتان بالجهة[1] . وذلك أن القول الجازم إذا وضع على جهة التسلم ، وليكون جزء قياس ، سمى مقدمة[2] . وإذا فحص عنه على جهة إثبات أحد النقيضين فيه أو إبطاله سمى مسئلة . وإذا كان ذلك كذلك ، فكل مقدمة ، وكل مسئلة ، فإن المحمول فيها لا يخلو أن يكون إما حدًا ،

١ — أولا : سقطت من ل
٣ — اثنتان : اثنان ف // فى هامش ف : فرق بين المقدمة والمسئلة .
٦ — المحمول : المجهول ف

(١) أرسطو ، ١ ، ٤ ، ١٠١ ب ٢٨ — ٣٦ : διαφέρει δὲ τὸ πρόβλημα καὶ ἡ πρότασις τῷ τρόπῳ .... ὥστ' εἰκότως ἴσα τῷ ἀριθμῷ τὰ προβλήματα καὶ αἱ προτάσεις εἰσίν· ἀπὸ πάσης γὰρ προτάσεως πρόβλημα ποιήσεις μεταλαμβάνων τῷ τρόπῳ .

= ت ، ع ، ٢٤٣ أ ١٣ — ٢٠ ، طبعة بدوى ، ص ٤٧٤ : « والمسئلة إنما تخالف المقدمة بالجهة . . فبالواجب صارت المسائل والمقدمات متساوية فى العدد . وذلك أنك قد تعمل من كل مقدمة مسئلة ، إذا نقلتها عن جهتها » .

الفارابى ، الجدل ، مخطوط براتيسلافا ، ورقة ٢٢٠ أ ١٣ — ٢٢٠ ب ١ : « وعلى هذا المعنى قال أرسطوطاليس فى أول المقالة الأولى من كتاب الجدل : والمسئلة إنما تخالف المقدمة بالجهة . وذلك أن هذا القول إذا قيل على هـذه الجهة : أليس قولنا : حى مشاء ذو رجلين ، حدا للإنسان ، يكون مقدمة ؛ وكذلك إذا قيل : أليس الحى جنسا للإنسان ، كان مقدمة . فإن قيـل : هل قولنا : حى مشاء ذو رجلين ، حد للإنسان ، أم لا ؟ كان مسئلة . . فبالواجب صارت المسائل والمقـدمات متساوية فى العدد ، وواحدة بأعيانها . . » .

(٢) ابن سينا ، الجدل ، ص ٤٢ : « إذ كانت المقدمة إنما هى مقدمة لأنها جزء قياس » .

الفارابى ، الجدل ، مخطوط براتيسلافا ، ورقة ٢١٩ ب ١٣ — ١٧ : « المقدمة تقال بالعموم على كل قضية ، وعلى كل قول جازم بالجملة ، كان جزء قياس ، أو معدة لأن تؤخذ جزء قياس ، أو نتيجة ، أو مطلوبا ، استعملها الإنسان فيما بينه وبين نفسه ، أو استعملها فى مخاطبة غيره . وعلى هذا المعنى استعمل أرسطوطاليس لفظة المقدمة فى جل كتاب بارى إرمينياس » .

و إما جنسا ، و إما فصلا ، و إما خاصة ، و إما رسما ، و إما عرضا . و إذا كان الأمر هكذا ، كانت المطلوبات الجدلية ستة أصناف . إلا أن أرسطو يضيف الفصل[١] إلى الجنس ويجعله فى باب واحد ، وكذلك الرسم يضيفه إلى الخاصة ، فتحصل المطلوبات الجدلية عنده أربعة أصناف : إما حدود ، و إما خواص ، و إما أجناس ، و إما أعراض[٢] . وقصده بذلك أن يبين المواضع التى تستعمل فى مطلوب ٥

---

(١) الفارابى ، الجدل ، مخطوط براتيسلافا ، ورقة ٢٢٥ أ ١ — ٥ : « والفصل يشارك الجنس فى أكثر الأشياء ، فإنه يعرف جوهر الشىء ، كما يعرفه الجنس . و إنه يحمل أيضا على كثيرين مختلفين بالنوع ، و إنه يكون جزءا لحد ، كما يكون الجنس جزءا لحد .

ويختلفان فى أن الفصل يميز النوع عن كل مايشاركه فى جنسه القريب ، وأن الفصل يتلو الجنس فى الترتيب » .

(٢) أرسطو ، ١ ، ٤ ، ١٠١ ب ٢٣ — ٢٨ : δῆλον οὖν ἐκ τῶν εἰρημένων ὅτι κατὰ τὴν νῦν διαίρεσιν τέτταρα τὰ πάντα συμβαίνει γίνεσθαι, ἢ ὅρον ἢ ἴδιον ἢ γένος ἢ συμβεβηκός. μηδεὶς δ' ἡμᾶς ὑπολάβῃ λέγειν ὡς ἕκαστον τούτων καθ' αὑτὸ λεγόμενον πρότασις ἢ πρόβλημά ἐστιν, ἀλλ' ὅτι ἀπὸ τούτων καὶ τὰ προβλήματα καὶ αἱ προτάσεις γίνονται.

= ت . ع . ٢٤٣ أ ٩ — ١٣ ، طبعة بدوى ، ص ٤٧٤ : « فبين مما قلنا أنه يلزم أن يكون جميعها على حسب هذه القسمة : أربعة : إما حدا ، و إما خاصة ، و إما جنسا ، و إما عرضا . وليس ينبغى أن يظن بنا أحد أنا نقول إن كل واحد من هذه إذا قيل على حدته فهو إما مسئلة ، و إما مقدمة ، لكنا نقول إن من هذه تحدث المقدمات والمسائل » .

الفارابى ، الجدل ، مخطوط براتيسلافا ، ورقة ٢٤٠ أ ١٢ — ٢٤٠ ب ١ : « و ينبغى أن تعلم أن محمولات المقدمات هى بأعيانها فى الجنس محمولات المطلوبات . فإن كل مقدمة جدلية فليس يخلو محمولها من أن يكون جنسا أو فصلا أو خاصة أو حدا أو رسما أو عرضا أو شيئا غير ذلك مما يجعل محمولا فى المطلوب . وكذلك قد يكون فى المقدمات ما محموله محمول بالأكثر أو الأقل . فتكون أجناس المقدمات الجدلية من جهة محمولاتها على عدد أجناس المطلوبات . وموضوعات هذه الصناعة هى الأجناس العشرة كلها وكل ما تحتها من المعانى الكلية . والأجناس العشرة هى : الجوهر والكمية والكيفية والإضافة وأين ومتى والوضع وأن يكون له وأن يفعل وأن ينفعل » .

مطلوب من هذه الأربعة، لأنه إذا لم تنحصر المطالب، لم تنحصر المواضع ، مع أن فيه تعريفًا أيضا لأبسط ما تتركب منه الأقاويل الجدلية . فينبغى أن يرسم واحدًا واحدًا من هذه الأربعة بحسب الرسم الذى يليق به فى هذه الصناعة ، وهى الرسوم المشهورة ، والحدود الذائعة . ثم من بعد ذلك نخبر أن سائر المطالب منحصرة فى هذه الأربعة ، وداخلة فى أبوابها ، فنقول : ٥

إن الحد هو القول الدال على ماهية الشىء التى بها وجوده الذى يخصه . والحد إنما يوجد معرفًا فى أحد موضعين : إما معرفا لما يدل عليه اسم مفرد ، كقولنا : هل الإنسان حيوان ناطق ؟ وإما معرفا لما يدل عليه قول . وهذا يوجد على ثلاثة أصناف : إما معرفا لما يدل عليه قول يجرى مجرى الاسم ، مثل قولنا : هل كسوف القمر هو إظلامه لوقوعه فى مخروط ظل الأرض ؟ وإما ١٠ معرفا لما يدل عليه برسم ، مثل قولنا : هل القابل للعلم هو الحيوان الناطق ؟ وإما معرفا لما يدل عليه بحد ، وذلك ممكن فيما له حدان ، مثل قولنا : هل الصوت الذى فى الغيم هو تموج ريح محتبس فيه (١) ؟ فإن هذين حدان الرعد .

٦ — فى هامش ف : انظر ما هو الحد   ١٢ — ممكن : يمكن ل
١٣ — محتبس : يحتبس ف

(١) عن الرعد : أرسطو ، البرهان ، ٢ ، ٩٤ أ ٥ = ت . ع . طبعة بدوى ، ص ٤٣٠ : صوت انطفاء النار فى السحاب .

ابن سينا : النجاة ، ٨٥ : مثل انطفاء النار لحد الرعد .

ابن سينا ، البرهان ، طبعة الدكتور أبو العلا عفيفى ، ص ٢٨٦ ، ٢٨٧ : إن الرعد صوت يحدث فى الغمام لطفوء النار فيه .

ابن سينا ، عيون الحكمة ، ص ٣٤ : « الريح المحتبسة فى السحاب فإنها تحدث لشدة حركتها صوت الرعد ، وتنفصل مشتعلة برقا أو صاعقة ، إن كانت غليظة كثيرة » .

قارن : ابن سينا ، النجاة ، ص ١٥٦ — ١٥٧ .

وربما استعمل ذلك إذا كان للشيء حد ، ولكل واحد من أجزائه حد ، فيستعمل حد كل واحد من أجزاء الحد مكان ما تدل عليه أسماؤها . وأما التعريف الذى فيه اسم بدل اسم ، وذلك إذا جهلنا أن دلالة الاسم الأول هى دلالة الاسم الثانى ، كقولنا : هل الجميل هو المؤثر ؟ فهو داخل بالجنس فى باب الحد ، أعنى فى مطلوبات الحدود . وكذلك الرسوم التى تستعمل على أنها شارحة لدلالة الاسم ، لا على أنها معرّفة فيه معنى موجودا ، كقولنا : هل ما يدل عليه اسم الخلاء هو مكان لا متمكن فيه . وبالجملة : فالنوع من الطالب الذى يبحث فيه هل كذا هو كذا بعينه ، أو هو غيره ، هو داخل فى هذا الطالب . وإنما كان ذلك كذلك ، لأن الذى يثبت أن الشيء حد للشيء ، فقد أثبت قَبْلُ أنه هو هو بعينه ؛ والذى يثبت أنه ليس هو هو وأنه غيره ، فقد أبطل الحد . فلذلك كانت مواضع الهو هو والغير معدودة مع مواضع الحد . ومما يدلك على ذلك أن الجمهور يرون أن تبديل الاسم باسم أعرف منه هو الحد ، كما تجد المتكلمين يحدون العلم بأنه المعرفة [١] .

٨ — الطالب : المطلب ل ٩ — هو هو : هو ل

(١) أرسطو ، ١ ، ٥ ، ١٠١ ب ٣٨ — ١٠٢ أ ١٧ : ἔστι δ' ὅρος μὲν λόγος ὁ τὸ τί ἦν εἶναι σημαίνων. ἀποδίδοται δὲ ἢ λόγος ἀντὶ ὀνόματος ἢ λόγος ἀντὶ λόγου· δυνατὸν γὰρ καὶ τῶν ὑπὸ λόγου τινὰ σημαινομένων ὁρίσασθαι . . . . καὶ γὰρ περὶ τοὺς ὁρισμούς, πότερον ταὐτὸν ἢ ἕτερον, ἡ πλείστη γίνεται διατριβή. . . . . οὐ μὴν ἀντιστρέφει γε τὸ νῦν ῥηθέν· οὐ γὰρ ἱκανὸν πρὸς τὸ κατασκευάσαι τὸν ὁρισμὸν τὸ δεῖξαι ταὐτὸν ὄν, πρὸς μέντοι τὸ ἀνασκευάσαι αὔταρκες τὸ δεῖξαι ὅτι οὐ ταὐτόν.

= ت . ع . ٢٤٣ ب ١ — ١٦ ، طبعة بدوى ، ٤٧٤ — ٤٧٥ : « فالحد هو القول الدال على ماهية الشيء . وقد يوصف أيضا بأنه قول مكان اسم ، أو قول مكان قول ، لأنه قد يمكننا أن نحد بعض الأشياء التى يستدل عليها بقول . . . فإن أكثر البحث أيضا إنما يكون فى الحدود =

والخاصة هى مالم تدل على ماهية الشىء ، وهى موجودة لكل الشىء وحده ، ومنعكسة عليه فى الحمل . مثال ذلك : قبول العلم للإنسان . فإنه متى وجد الإنسان وجد القابل للعلم ، ومتى وجد القابل للعلم وجد الإنسان . وذلك أن المشهور

=عن : هل الشىء واحد بعينه ، أو هو غيره؟ . . . غير أن المعنى الذى وصفنا الآن لا ينعكس ، لأنه ليس يكفى فى تثبيت الحسد أن تبين أن الشىء بعينه فيه موجود . فأما فى إبطاله فقد يكفى أن نبين أنه ليس فيه الشىء بعينه » .

الفارابى ، الجدل ، مخطوط براتيسلافا ، ورقة ٢٣٣ ب ١٤ — ٢٣٤ ب ٣ : « فالحد قول دال على معنى الشىء الذى به وجوده . وهذا المقدار من رسم الحد كاف ههنا ، وشرح أمره على استقصاء فهو فى كتاب البرهان . ومعنى الشىء الذى به وجوده هو من بين أوصاف الشىء ، أوصافه التى بها قوام ذاته ووجوده . ولم يقتصر فيه على أن قيل إنه قول دال على ماهو الشىء ، لأن حد الجنس إذا حمل على النوع كان قولا دالا على ماهو الشىء ، ولم يكن حدا لذلك الشىء . لأن حد الجنس أعم من النوع ، إذ كان يقوم مقام الجنس ، ولذلك زيد فيه . وقيل معناه الذى به وجوده ليستغرق ذلك جميع أوصافه التى بها وجوده وقوام ذاته . فلذلك يلزم أن يكون حد الشىء خاصا بالشىء ومنعكسا عليه فى الحمل ، مميزا له عن كل ماسواه ، ومعطيا لأسبابه التى بها قوام ذاته . فلذلك ينبغى أن تكون أجزاء حد الشىء أقدم من الشىء بالطبع ، وينبغى أن تكون أعرف من الشىء . وينبغى أن لا يكون فيه شىء زائد على مابه قوام ذاته . فإن كل مازاد عليه ، فهو عرض فيه .

والحد قد يكون لما يدل عليه اسم ، وقد يكون لما يدل عليه قول . فالذى يكون لما يدل عليه قول ، فمثل حد كسوف القمر أنه ظلام القمر لاستتاره بالأرض عن الشمس . وقد يؤخذ القول مكان الحد بأن تؤخذ حدود أجزاء الحد فيصير مجموعها دالا على ما يدل عليه مجموع أجزاء الحد ، مثل الحيوان الناطق ، فإنه قد يؤخذ مكانه : الجوهر المتنفس الحساس الذى له قوة يحوز بها العلوم والصنائع ويميز بها بين الجميل والقبيح فى الأفعال .

ويؤخذ الحد أيضا مكان الرسم . والرسم قول ، فيكون الحد دالا على ما يدل عليه الرسم . فإذا كان كذلك ، لحد الشىء ورسمه يدلان على واحد بعينه . وكذلك حد الشىء والقول الدال عليه ، كان ذلك القول يقوم مقام الاسم فيما ليس اسم مفرد ، مثل الخط المستقيم ، والعدد الزوج ، أو كان ذلك مجموع حدود أجزاء الحد ، أو كان ذلك القول رسما . فإن الحد وذلك القول هما واحد بعينه فى العدد ، إذ كانا يدلان على شىء واحد بعينه . وتعريف الشىء باسم له آخر أعرف من الأول ليس بتحديد ، ولكنه يجرى مجرى التحديد ، وذلك أنهما يدلان على واحد بعينه فى العدد » .

من أمر الخاصة أنه ليس يمكن أن توجد لغـير ذى الخاصة . وإن كان ليس يمتنع أن يسمى خاصة ما يوجد أمر من الشىء إذا وجد له وحده فى بعض الأوقات.

فإن النوم إنمـا يكون خاصة لإنسان ما إذا لم يوجد فى ذلك الوقت ، أو فى ذلك الموضع نائم غير ذلك الإنسان . وقد يسمى خاصة ما يوجد فى بعض النوع لكنه لا يوجد فى غيره ، مثل الزرقة فى الإنسان، إلا أن الخاصة هى التى حددنا . وهذه إن قيل لهـا خاصة فباشتراك الاسم أو بتأخير.[1]

والجنس هو المحمول على كثيرين مختلفين بالنوع من طريق ما هو . وفى هذا النوع من الطلب ، أعنى : هل كذا هو جنس لكذا ؟ يدخل ما يقال فيه : هل كذا وكذا تحت جنس واحد، أم فى أجناس مختلفة . وذلك أنه إذا طلبنا، مثلا،



٤ — نائم : نائما ل
٦ — ان : وان ل
٨ — هو جنس : جنس ل
٩ — إذا : سقطت من ل

(١) أرسطو ، ١ ، ٥ ، ١٠٢ أ ١٨ وما بعدها : Ἴδιον δ' ἐστὶν ὃ μὴ δηλοῖ μὲν τὸ τί ἦν εἶναι, μόνῳ δ' ὑπάρχει καὶ ἀντικατηγορεῖται τοῦ πράγματος. οἷον ἴδιον ἀνθρώπου τὸ γραμματικῆς εἶναι δεκτικόν· εἰ γὰρ ἄνθρωπός ἐστι, γραμματικῆς δεκτικός ἐστι, καὶ εἰ γραμματικῆς δεκτικός ἐστιν, ἄνθρωπός ἐστιν. οὐδεὶς γὰρ ἴδιον λέγει τὸ ἐνδεχόμενον ἄλλῳ ὑπάρχειν, οἷον τὸ καθεύδειν ἀνθρώπῳ, οὐδ' ἂν τύχῃ κατά τινα χρόνον μόνῳ ὑπάρχον. . . . .

= ت . ع . ٢٤٢ ب ١٦ — ٢٤٤ أ ٣ ، طبعة بدوى ، ص ٤٧٥ — ٤٧٦ : « والخاصة هى ما لم يدل على ماهية الشىء وكان موجودا للأمر وحده وراجعا عليه فى الحمل . مثال ذلك : قبول علم النحو للإنسان . فانه مهما كان الإنسان موجودا ، فالقابل لعلم النحو موجود . ومهما كان القابل لعلم النحو موجودا ، فالإنسان موجود . وذلك أنه ليس أحد يقول إن الخاصة يمكن أن توجد لغير ما هى له خاصة ، بمنزلة النوم للإنسان ، لا ولو اتفق أن يوجد له وحده فى وقت من الأوقات . فإن قيل لما يجرى هذا المجرى خاصة ، فليس يقال له خاصة على الإطلاق ، لكن فى بعض الأوقات و بالإضافة إلى شىء » .

هل الثور والإنسان تحت جنس واحد ؟ وتبين لنا أن الإنسان حيوان ، والثور أيضا حيوان ، بمواضع الجنس ، كنا قد تبين لنا أنهما تحت جنس واحد . و إن تبين أنه جنس لأحدهما وغير جنس للآخر ، تبين أنهما ليسا تحت جنس واحد بعينه (١) .

---

١ — الثور والإنسان : الانسان والثور ل

= ابن سينا ، الجدل ، ص ٦١ : « وأما الخاصة فهو محمول ينعكس على الموضوع من غير دلالة على ماهيته » .

ابن سينا ، الموضع نفسه ، ٦١ — ٦٢ : « ويشبه أن تكون قسمة التعليم الأول للمحمول هو إلى ثلاثة : إلى جنس ، وخاصة ، وعرض ، كأنها تعود فتقسم الخاصة إلى حد ، وإلى ما يقال له خاصة الخاصة . فتكون الخاصة فى التعليم الأول تدل مرة على معنى أعم ، ومرة على معنى أخص . فأما المعنى الأعم فكل محمول مساو ، وأما الأخص فكل مالم يكن من جملة ذلك مقوما ... .

ثم الأخص يدل على معنيين : أحدهما الرسم ، والآخر الخاصة المعروفة فى كتاب « إيساغوجى » .

الفارابى ، الجدل ، مخطوط براتسلافا ، ورقة ٢٣٤ ب ٣ — ١٧ : « والخاصة : هو المحمول الذى لا يدل على ما هو الشىء ، ويوجد لجميعه ، وله وحده ، ودائما . وهذه الخاصة الحقيقية . وهذه الخاصة تنعكس على موضوعها فى الحمل ، وتميزه عن كل ما سواه ، وفى كل وقت ، ولا تدل على ماهية الشىء . وهـذه الخاصة ربما كان قولا ، وربما كان لفظة مفردة ... والخاصة غير الحقيقية ، فمنها ما يوجد للنوع وحده ، لا لجميعه ، مثل الشيب للإنسان ، والملاحة للإنسان . ولست أعنى قبول الملاحة ، فهى خاصة حقيقية .

ومنها ما هو خاصة بالإضافة إلى نوع ما آخر ، مثل ذى الرجلين ، فإنه خاصة تميز الإنسان عن الفرس . ومنها الخاصة التى بالإضافة وفى وقت ما ، مثل قولنا : إن زيدا هو الذى عن يمينه عمرو ، فإنه خاصة له فى وقت ما .

والخاصة الحقيقية تشارك الحد فى أنها موجودة للموضوع ، وله وحده ، ولجميعه ، ودائما ، وتنعكس عليه فى الحمل ، وتميزه عن كل ما سواه ، وتخالفه فى أنها لا تدل على جوهره ، وأنها ليست تكون أبدا قولا ، بل قد تكون لفظة مفردة . والحد أبدا قول » .

(١) أرسطو ، ١ ، ٥ ، ١٠٢ أ ٣١ — ١٠٢ ب ٣ : γένος δ' ἐστὶ τὸ κατὰ πλειόνων καὶ διαφερόντων τῷ εἴδει ἐν τῷ τί ἐστι κατηγορούμενον. . . . γενικὸν δὲ καὶ τὸ πότερον ἐν τῷ αὐτῷ γένει ἄλλο ἄλλῳ ἢ ἐν ἑτέρῳ· καὶ γὰρ τὸ τοιοῦτον ὑπὸ τὴν αὐτὴν μέθοδον πίπτει τῷ γένει. διαλεχθέντες γὰρ ὅτι τὸ ζῷον γένος τοῦ ἀνθρώπου, ὁμοίως δὲ καὶ τοῦ βοός, =

وأما العرض فإنه يرسم هاهنا برسمين ، إذ كان ليس فى واحد منهما كفاية فى رسمه المحيط به . وأحد الرسمين هو أن العرض هو ما لم يوجد واحداً من هذه الثلاثة ، لا حدًّا ، ولا خاصة ، ولا جنسا ، وهو موجود فى الشيء[1] . والرسم الثانى هو الذى يمكن أن يوجد لشيء واحد بعينه ، وألا يوجد . وذلك أن الرسم الأول يشمل المفارق من الأعراض ، وغير المفارق . وهذا الرسم إنما تفهم طبيعته من جهة العدم ، أعنى من جهة أنه عدم الأمور التى قيلت فى حدود تلك الأشياء الثلاثة . فلذلك كان تعريفا ناقصا . وأما الثانى فإنه يفهم جوهره ، إلا أنه إنما يشمل المفارق فقط[2] .

---

٦ — الأشياء : سقطت من ل

διειλεγμένοι ἐσόμεθα ὅτι ἐν τῷ αὐτῷ γένει· ἐὰν δὲ τοῦ μὲν ἑτέρου = δείξωμεν ὅτι γένος ἐστί, τοῦ δὲ ἑτέρου ὅτι οὐκ ἔστι, διειλεγμένοι ἐσόμεθα ὅτι οὐκ ἐν τῷ αὐτῷ γένει ταῦτ' ἐστίν.

= ت . ع . ٢٤٤ أ ٨ — ١٧ ، طبعة بدوى ، ص ٤٧٦ — ٤٧٧ : « والجنس هو المحمول على كثيرين مختلفين بالنوع من طريق ما هو ... فأما ما يسئل عنها هل هى فى جنس واحد بعينه وهى مختلفة ، أم فى جنسين مختلفين ، فإنما هى فى مذهب الجنس ، لأن ما يجرى هذا المجرى يدخل هو والجنس فى طريق واحد بعينه . وذلك أنا إذا قلنا إن الحيوان جنس للإنسان ، وكذلك للثور ، نكون قد قلنا إن هذين داخلان فى جنس واحد بعينه . فإن نحن بينا أنه جنس لأحدهما ، غير جنس للآخر ، نكون قد قلنا إن هذين ليسا بداخلين فى جنس واحد بعينه » .

الفارابى ، الجدل ، مخطوط براتيسلافا ، ورقة ٢٣٤ ب ١٧ — ١٨ : « والجنس : هو المحمول على كثيرين مختلفين بالنوع من طريق ما هو » .

(١) ابن سينا ، الجدل ، ص ٦١ : « وأما العرض فانه الذى يجوز أن يكون لطبيعة الموضوع ، وأن لا يكون ، أى الذى تتقوم دونها طبيعة الشيء ، ثم يمكن أن تعرض — وإن كان لكاتبه — وتلزمه ، وأن لا تعرض ، بل تفارق ، إذ هو كلى ليس هو أحد الثلاثة ، على ما علمت ... » .

ومسائل الأحرى والأخلق هي داخلة في باب العرض ، وذلك أن الأقل والأكثر إنما يوجدان للعرض . وقـد يظن أنه قد تكون مقايسة في الجوهر ، مثل ما فحص أرسطو في كتاب المقولات : هـل أشخاص الجوهر أكثر في أنها

٣ — فى أنها : فى باب أنها ل

(٢) أرسطو ، ١ ، ٥ ، ١٠٢ ب ٤ — ١٤ : συμβεβηκὸς δέ ἐστιν ὃ μηδὲν μὲν τούτων ἐστί, μήτε ὅρος μήτε ἴδιον μήτε γένος, ὑπάρχει δὲ τῷ πράγματι. καὶ ὃ ἐνδέχεται ὑπάρχειν ὁτῳοῦν ἑνὶ καὶ τῷ αὐτῷ καὶ μὴ ὑπάρχειν˙ . . . ἔστι δὲ τῶν τοῦ συμβεβηκότος ὁρισμῶν ὁ δεύτερος βελτίων˙ τοῦ μὲν γὰρ πρώτου ῥηθέντος ἀναγκαῖον, εἰ μέλλει τις συνήσειν, προειδέναι τί ἐστιν ὅρος καὶ ἴδιον καὶ γένος˙ ὁ δὲ δεύτερος αὐτοτελής ἐστι πρὸς τὸ γνωρίζειν τί ποτ᾽ ἐστὶ τὸ λεγόμενον καθ᾽ αὑτό.

= ت . ع . ٢٤٤ أ ١٧ — ٢٤٤ ب ٥ ، طبعة بدوى ، ص ٤٧٧ : « والعرض : هو مالم يوجد واحدا من هذه : لاحدا ، ولا خاصة ، ولا جنسا ، وهو موجود فى الشيء . أو هو الذى يمكن أن يوجد لواحد بعينه ، كائنا ما كان ، وألا يوجد ... والثانى من حدى العرض أجود من الأول ، لأن الأول إذا قيل احتاج من يريد أن يفهمه أن يتقدم فيعلم ما الحـد ، والجنس ، والخاصة . فأما الثانى فكامل بنفسه ، يستغنى به على حدته فى معرفة الموصوف ماهو » .

الفارابى ، الجدل ، مخطوط براتيسلافا ، ورقـة ٢٢٥ أ ١٦ — ٢٢٥ ب ١٢ : « والعرض يرسم برسمين : أحدهما أنه كان موجودا للشيء من غير أن يكون جنسا ، ولا نوعا ، ولا فصلا ، ولا حدا ، ولا خاصة . والثانى أنه الذى يمكن أن يوجد لشيء واحد بعينه ، أى شيء كان ، وأن لا يوجد له . وإنما رسم برسمين ، لأنه ليس واحد منهما على انفراده كافيا فى معرفة العرض . وذلك أن العرض لما كان منه مفارق ، ومنه غير مفارق ، كان الثانى إنما يحيط بالمفارق فقط ، والأول يحيط بالمفارق وغير المفارق ، إلا أنه لا يعطى طبيعة العرض ، والثانى يعطى طبيعته ، إلا أنها طبيعة المفارق . فالأول يعرف ما ليس هو العرض ، لا ما هو العرض . والثانى يعرف ما هـو . والأول لا يمكن أن يفهم دون أن يفهم قبـله كل واحد . . ومخالفة العرض لتلك الأشياء الأربعة ، فإنه لا يشاركها إلا فى أنه موجود للنوع . فأما باقى فصولها فإن العرض مخالف لها فيها كلها . وذلك أن العرض قد يمكن أن يوجد لبعض النوع ، وتلك ليس يمكن أن يوجد شيء فيها لبعضه . والعرض قد يكون منه ما يوجد فى النوع حينا ، ولا يوجد فيه حينا ، والنوع باق على ماهيته » .

جواهر ، أو أنواعها ، ومثل شخصه : هل المادة أحرى أن تكون جوهراً ، أم الصورة . وعلى هذا فتكون مطالب المقايسة داخلة فى جميع المقولات[1] . وأما مطالب : هل المحمول موجود للموضوع فقط ، فإن أرسطو يصرح أنه داخل فى باب العرض . وإنما جعله داخلا فى باب العرض ، مع أن المحمول إذا وضع أنه موجود للموضوع لم يتبين منه أنه عرض ، ولا أنه جنس ، ولا حد ، ولا خاصة ، من قبل ٥
أنه إذا تبين أن الشىء موجود لشىء ، فأقل ما يمكن أن يصدق عليه أنه عرض ، إن لم يكن واحدا من الثلاثة الباقية ، بجمل قوته قوة العرض ، كالحال فى المهمل الذى جعلت قوته قوة الجزئى . وأيضا فإن الحد والجنس والخاصة / يعطى كل ٨٩ ب
واحد منها فى الموضوع معرفة زائدة ، والعرض لم يؤخذ هنا معرفا ، وإنما الذى يطلب منه هل أنه موجود فقط . ولذلك عد فى مطالب الوجود . ١٠

وأما مطالب هل الشىء موجود بإطلاق[2] ، فإن المفسرين اختلفوا فى أى صنف من أصناف هذه الأربعة المطالب يدخل . لكن إذا أردنا بقولنا : هل

٩ — منها : منهما ل ١٠ — هل : سقطت من ل
١١ — وأما : وإنما ف ١٢ — الأربعة المطالب : المطالب الأربعة ل

(١) أرسطو ، ١ ، ٥ ، ١٠٢ ب ١٤ — ٢٠ : προσκείθωσαν δὲ τῷ συμβεβη-κότι καὶ αἱ πρὸς ἄλληλα συγκρίσεις ὁπωσοῦν ἀπὸ τοῦ συμβεβηκότος λεγόμεναι, οἷον πότερον τὸ καλὸν ἢ τὸ συμφέρον αἱρετώτερον, . . .
= ت . ع ، ٢٤٤ ب ٥ — ٧ ، طبعة بدوى ، ص ٤٧٧ : « وينبغى أن نضيف إلى العرض مقايسات الأشياء بعضها إلى بعض ، كيف ما كانت إذا قيلت من العرض ، مثال ذلك قولنا : أيهما آثر : الجميل ، أو النافع ؟ » .

(٢) الفارابى ، الجدل ، مخطوط براتيسلافا ، ورقة ٢٠٨ ب ١٠ — ١٤ : « وأما الألفاظ التى تدل على أصناف السؤال ، فإن حرف « هل » يستعمل فى سؤال التخيير ، وفى السؤال العلمى الذى يستدعى به الإخبار من الجزء الصادق الذى عليه برهان من جزئى التضاد ، وفى السؤال الجدلى عن المطلوب الذى يفحص عن قياسه » .

كذا موجود ؟ مثل ما نريد بقولنا : هل هو صادق ؟ وهو أن يكون ما فى النفس منه مطابقا لما خارج النفس ، كان لا شك داخلا فى باب العرض . وهـذا هو الأشهر من مفهوم ما يدل عليه قولنا : هل الشىء موجود ، أم لا . وهـذا هو الذى يذهب إليه الإسكندر . ورأى بعضهم أن هـذا الطاب داخل فى باب الجنس ، أو الحد ، وذلك أنه قـد نعنى بالموجود ما له ذات وأسباب بها قوامه خارج النفس . إلا أن الأول أشهر . وينبغى أن تعلم أن هذه المطالب الأربعة تستعمل على نحوين من الطاب : أحدهمـا أن يصرح فيـه باسم النوع المطلوب ، كقولنا : هل كذا حد لكذا ، أو ليس بحـد ؟ والثانى ألا يصرح فيه بذلك إذا كان مفهوم الإضمار هو مفهوم التصريح ، فيقول : هل كذا كذا ؟ يريد : هل كذا حد لكذا ، أو جنس ، أو خاصة ، أو عرض ؟ وذلك إذا كان مفهوما من قرينة . وأما إذا لم تكن هنالك قرينة تفهم هـذا المقصود ، كان معـدودا فى مطاب الوجود المطلق فقط .

فهذه عدد أصناف المسائل الجدلية ، وما يعـد داخلا فى صنف صنف من أصنافها . وأما مايعد داخلا فى جميعها ، أعنى فى الأربعة الأصناف المذكورة ، فهى مطالب الواحد والغير .

فإن الواحد والغير اسم مشترك يقال على أنحاء كثيرة . إلا أنه لا يخلو أن يكون أى معنى دل عليه به راجعا إلى تلك الأصناف . وذلك يبين بقسمتنا مايدل عليه اسم

---

٥ — أو : و ل // أنه : سقطت من ل

١٣ — فهذه : + هى ل ١٦ — يقال : يقالان ل

الواحد ، وذلك بحسب مايليق فى هذه الصناعة . فأما القول فى ذلك على التمام ففيما بعد الطبيعة[1] ، فنقول :

إن اسم الواحد يقال أولا على ثلاثة معان ، وكل واحد من هذه الثلاثة ينقسم إلى أقسام كثيرة . فأحد المعانى الثلاثة : الواحد بالعدد . وهذا ينقسم ستة أقسام : الواحد بالاسم ، مثل قولنا : البعير والجمل واحد بعينه ، وإما واحد بالحد ، مثل قولنا : الحيوان الناطق والحيوان الذى يبيع و يشترى واحد بعينه ، وإما واحد بالخاصة ، مثل قولنا : القابل للعلم والضحاك واحد بعينه ، وإما واحد بالاسم والحد ، مثل قولنا : الإنسان والحيوان الناطق واحد بعينه ، وإما واحد بالاسم والخاصة ، وإما واحد بالحد والخاصة[2] .

١ — فى هذه : بهذه ل   ٥ — الواحد : اما واحد ل

(١) ابن سينا ، الإلهيات ، جـ ١ ، تحقيق الأب قنواتى وسعيد زايد ، ص ٩٧ وما بعدها .

(٢) الفارابى ، الجدل ، مخطوط براتيسلافا ، ورقة ٢٢٩ أ ١٥ — ٢٣٦ب١٦ : « والواحد بعينه يقال على خمسة أنحاء : أحدها الواحد بعينه فى الجنس ، مثل الإنسان والفرس ، هما واحد بعينه فى الجنس . والثانى الواحد بعينه فى النوع ، كقولنا : زيد وعمرو واحد بعينه فى أنهما إنسان . والثالث الواحد بعينه فى العرض وهى التى يحمل عليها عرض واحد ، كقولنا : اللبن والثلج واحد بعينه فى أنهما أبيض . والرابع هو ما اشتركا فى نوع واحد ، وفى جل أعراضهما ، مثل ماءين يخرجان من عين واحدة . والخامس الواحد بعينه فى العدد . وهذا على أنحاء : أحدها : الشىء المدلول عليه باسمين مترادفين ، مثل الإزار والرداء ، فان المدلول عليه بالإزار ، والمدلول عليه بالرداء ، واحد بعينه . والثانى : الشىء المدلول عليه بالحد والاسم ، أو القول الذى يبدل الحد مكانه ، مثل الإنسان والحى الناطق . فان المدلول عليه بهما واحد بعينه . والثالث : مثل عرضين يقالان على شىء واحد ، فإنهما يدلان على واحد بعينه فى العدد ، وذلك أن الموجود له أحدهما هو بعينه الذى يوجد له الآخر . والرابع : مثل < النوع > والعرض إذا قيلا على شىء واحد ، فإن الشىء المقول عليه النوع هو بعينه المقول عليه العرض .

وأرسطوطاليس لم يذكر الواحد بعينه فى العرض ، وجعل الذى يشترك فى نوع واحد وفى جل أعراضها فى جملة ما هو واحد بعينه فى النوع ، فصار الواحد بعينه على حسب قسمته ثلاثة أنحاء : الواحد بعينه فى الجنس ، والواحد بعينه فى النوع ، والواحد بعينه فى العدد » .

والقسم الثانى من الأقسام الأول : الواحد بالمحمول . وهذا ينقسم إلى ثلاثة أقسام : إما واحد فى الجنس ، مثل أن الإنسان والفرس واحد فى الحيوانية ، وإما واحد فى النوع ، مثل أن الصقالبة والزنج واحد فى الإنسانية . وكذلك الأشخاص مثل زيد وعمرو . وإما واحد فى العرض ، مثل ما أن الثلج والجص واحد فى البياض . ٥

وأما القسم الثالث من الأقسام الأول وهو الواحد بالتناسب، فمثل قولنا : إن الخليفة فى الإسلام وقيصر فى الروم واحد، نعنى أن نسبة ما يدل عليه الخليفة عند المسلمين الى المسلمين هى بعينها نسبة ما يدل عليه قيصر عند الروم الى الروم . ومثل قولنا : إن السكون فى الهواء والركود فى البحر واحد .

١٠ فهذه هى أنحاء ما يقال[1] عليه الواحد .

٤ — ما : سقطت من ل

٨ — الى المسلمين : سقطت من ل // الى : سقطت من ل

٩ — الروم : سقطت من ل

(١) أرسطو ، ١ ، ٧ ، ١٠٣ أ ٦ وما بعده : πρῶτον δὲ πάντων περὶ ταὐτοῦ διοριστέον, ποσαχῶς λέγεται. δόξειε δ' ἂν τὸ ταὐτὸν ὡς τύπῳ λαβεῖν τριχῇ διαιρεῖσθαι. ἀριθμῷ γὰρ ἢ εἴδει ἢ γένει τὸ ταὐτὸν εἰώθαμεν προσαγορεύειν· ἀριθμῷ μὲν ὧν ὀνόματα πλείω τὸ δὲ πρᾶγμα ἕν, οἷον λώπιον καὶ ἱμάτιον· ... κυριώτατα μὲν καὶ πρώτως ὅταν ὀνόματι ἢ ὅρῳ τὸ ταὐτὸν ἀποδοθῇ, καθάπερ ἱμάτιον λωπίῳ καὶ ζῷον πεζὸν δίπουν ἀνθρώπῳ· δεύτερον δ' ὅταν τῷ ἰδίῳ, καθάπερ τὸ ἐπιστήμης δεκτικὸν ἀνθρώπῳ .... τρίτον δ' ὅταν ἀπὸ τοῦ συμβεβηκότος, οἷον τὸ καθήμενον ἢ τὸ μουσικὸν Σωκράτει· ...

= ش . ع . ٥ ٢٤٥ أ ٩ — ١٤ ، طبعة بدوى ، ص ٤٧٩ — ٤٨٠ : « وينبغى قبل كل شىء أن نلخص أمر الشىء بعينه ، على كم نحو يقال ، فنقول : إنه يظن بالشىء بعينه إذا أخذ على طريق الرسم أنه ينقسم على ثلاثة أنحاء : ... إما فى العدد ، وإما فى النوع ، وإما فى الجنس .

وبين أن الغير يقال على عدتها ، وذلك أن كل معنى من معانى الواحد يقابله غير ما[1] .

ولن يخفى عليك كيف رجوعها إلى تلك الأصناف الأربعة .

أما الواحد بالعدد فداخل فى باب الحد وما يعد معه ، وأما الواحد بالجنس والعرض والتناسب فبين دخولها فى تلك الأبواب .

فهذه هى جميع أصناف المطالب والمقدمات وجميع أجزائها التى تركبت منها .

وينبغى بعد ذلك أن نرشد إلى الطريق التى بها يقع اليقين بأن المطالب والمقدمات هذا هو عددها لا أكثر من ذلك ، ولا أقل ، فنقول :

إن ذلك يظهر بطريقين : أحدهما الاستقراء ، والثانى القياس والقسمة .

أما الحاصل عن الاستقراء فإنه يقع بالبحث عن واحد واحد من المقدمات والمسائل .

وأما الذى يكون بالقياس والقسمة فإنه يظهر على هذه الجهة :

كل محمول على شىء ، فإما أن يرجع عليه فى الحمل ، وإما ألا يرجع . وهذا ظاهر بنفسه . فإن كان يرجع عليه فهو إما حد ، وإما خاصة . وهذا بيّن مما سلف من رسم الحد والخاصة . وذلك أنه إن كان يدل على ماهية الشىء وهو خاص

---

٣ — لن : ليس ل   ٨ — عددها : + فقط ل   ١٤ — بين : تبين ل

= أما فى العدد فتى كانت الأسماء له كثيرة والمعنى واحداً بعينه ، بمنزلة الثوب والرداء . ...

والشىء بعينه فى العدد قد يظن بالإجماع عند الناس كلهم أنه أولى ما يوصف بذلك . وقد جرت العادة بأن هذا المعنى يقال على أنحاء كثيرة ، أحقها وأولاها بالتقديم ما وصف واحدا بعينه بالاسم أو بالحد ، كالحال فى الثوب والرداء ، وفى قولنا للإنسان : حى مشاء ذو رجلين . والنحو الثانى : ما كان كذلك بالخاصة ، كالحال فى قولنا : « قابل العلم » فى الإنسان ... والنحو الثالث : ما يوصف بذلك من العرض ، كقولنا : « جالس » ، أو « موسيقار » فى سقراط ... » .

(١) الفارابى ، الجدل ، مخطوط براتيسلافا ، ورقة ٢٢٦ ب ١٧ — ١٨ : « ويقابل كل واحد منها غيرها . فإن الواحد بعينه فى الجنس يقابله الغير فى الجنس » .

فهو قول يدل على معنى الشيء الذى هو به موجود ، وذلك هو حد الحد على ما وضع . وإن كان لايدل على ماهية الشيء وهو مع ذلك خاص ، فظاهر بنفسه أنه خاصة . وذلك أن الذى أدى إليه التقسيم / هو الذى وضع فى رسم الخاصة . ١٩٠

٥ وإما إن كان المحمول عليه لا يرجع فى الحمل ، فإنه لا يخلو إما أن يكون مما يؤخذ فى حد الموضوع، أو لا يكون . فإن كان مما يؤخذ فى حد الموضوع، فبين أنه جنس مما سلف من رسم الجنس . وذلك أن ما يؤخذ فى حد الموضوع، وهو أعم ، يظهر أنه محمول على كثيرين مختلفين بالنوع من طريق ما هو . وأما إن كان مما لا يؤخذ فى حد الموضوع ،وهو أعم من الموضوع، فبين أنه عرض، ١٠ من قبل أن ماصفته هذه الصفة بين من أمره أنه يرسم بالرسم الذى رسم به العرض، وهو أنه ليس بجنس ، ولا حد ، ولا خاصة ، وأنه يمكن أن يوجد فى الموضوع ، والا يوجد (١) .

وأما الأشياء التى توجد فيها هذه المحمولات بأسرها فهى المقولات العشر ؛ وذلك أنه يوجد لكل مقولة منها حدود ، وأجناس ، وخواص ، وأعراض .

١٥ فقد قلنا فى الأشياء التى منها تأتلف المسائل والمقدمات ، أعنى المحمولات والموضوعات .

---

١٦ — الموضوعات : + هنا ل

---

(١) أرسطو ، ١ ، ٨ ، ١٠٣ ب ٧ وما بعده : ἀνάγκη γὰρ πᾶν τὸ περί τινος κατηγορούμενον ἤτοι ἀντικατηγορεῖσθαι τοῦ πράγματος ἢ μή. καὶ εἰ μὲν ἀντικατηγορεῖται, ὅρος ἢ ἴδιον ἂν εἴη. . . . εἰ δὲ μὴ ἀντικατηγορεῖται τοῦ πράγματος, ἤτοι τῶν ἐν τῷ ὁρισμῷ τοῦ ὑποκειμένου λεγομένων ἐστὶν ἢ οὔ. καὶ εἰ μὲν τῶν ἐν τῷ ὁρισμῷ λεγομένων, γένος ἢ διαφορὰ ἂν εἴη, . . . εἰ δὲ μὴ τῶν ἐν τῷ ὁρισμῷ λεγομένων ἐστί, δῆλον ὅτι συμβεβηκὸς ἂν εἴη· . . . =

و ينبغى أن نقول فى المقـدمات أنفسها وأنواعهـا من جهـة ما هى مسائل جدلية ، وما الفرق بين المقدمة الجدلية والمسألة الجدلية ، فنقول :

إنه ليس ينبـغى أن نضع فى هذه الصناعة أى شيء اتفق مقـدمة جدلية ، ولا أى شيء اتفق مسألة جدلية . فإنه ليس أحد له عقل يضع ما لا يراه أحد على أنه مقدمة فى هذه الصناعة ، ولا يسئل أيضا عما هو بيّن لجميع الناس ، أو لأكثرهم .

و ينبغى أن نقول فى المقدمات أنفسها وأنواعها من جهة ماهى فإن هذا ليس فيه شك ولا يعد مطلوبا فى وقت من الأوقات[1] .

---

١ — مسائل : مقدمات ل ٢ — جدلية : + والمسائل أيضا وأنواعها من جهة ماهى مسائل جدلية ل ٤ — عقل : سقل ف

= ح . ت . ٢٤٦ أ ٤ — ١٢ ، طبعة بدوى ، ص ٤٨١ : « ... وذلك أنه واجب ضرورة أن يكون كل محـمول على شيء إما أن يرجع عليـه بالحمل ، وإما ألا يرجع عليه . فإن كان يرجع عليه فهو إما حد ، وإما خاصة ... وإن كان لا يرجع على الشيء بالحمل فهو إما من الأشياء التى تقال فى حد الموضوع ، أو ليس منها . فإن كان ممـا الحـد يقال فى فهو إما جنس ، وإما فصل ... وإن لم يكن ممـا يقال فى الحد فن البين أنه عرض » .

الفارابى ، الجدل ، مخطوط براتيسلافا ، ورقة ٢٤٠ أ ١٢ — ٢٤٠ ب ١ : « و ينبغى أن تعلم أن محمولات المقدمات هى بأعيانها فى الجنس محمولات المطلوبات . فإن كل مقدمة جدلية فليس يخـلو محمولها من أن يكون جنسا أو فصلا أو خاصـة أو حدا أو رسما أو عرضا أو شيئا غير ذلك ممـا يجعل محمولا فى المطلوب . وكذلك قد يكون فى المقدمات ما محموله محمول بالأكثر أو الأقل . فتكون أجناس المقدمات الجدلية من جهة محمولاتها على عدد أجناس المطلوبات ، وموضوعات هذه الصناعة هى الأجناس العشرة كلها وكل ما تحتها من المعانى الكلية . والأجناس العشرة هى : الجوهر والكمية والكيفية والإضافة وأين ومتى والوضع وأن يكون له وأن يفعل وأن ينفعل » .

(١) أرسطو ، ١٠١ ، ١٠٤ أ ٣ — ٨ : πρῶτον τοίνυν διωρίσθω τί ἐστι πρότασις διαλεκτικὴ καὶ τί πρόβλημα διαλεκτικόν. οὐ γὰρ πᾶσαν πρότασιν οὐδὲ πᾶν πρόβλημα διαλεκτικὸν θετέον· οὐδεὶς γὰρ ἂν προτείνειε νοῦν ἔχων τὸ μηδενὶ δοκοῦν οὐδὲ προβάλοι τὸ πᾶσι φανερὸν ἢ τοῖς πλείστοις· τὰ μὲν γὰρ οὐκ ἔχει ἀπορίαν, τὰ δ' οὐδεὶς ἂν θείη.

= ت . ع . ٢٤٦ ب ١١ — ١٥ ، طبعة بدوى ، ص ٤٨٣ : « ولنحدد أولا المقدمة المنطقية ما هى ، والمسئلة المنطقية ما هى . وليس يجب أن نضع أن كل مقدمة منطقية ، ولا كل مسئلة منطقية . وذلك أنه ليس أحد ممن له عقل يقدم ما لا يراه أحد ، ولا يسأل عما هو ظاهر للناس كلهم ، أو لأكثرهم ؛ لأن هذا ليس فيه شك ، وذاك لا يضعه أحد من الناس » .
=

وإذا كان هـذا هكذا ، فالمقدمة الجدلية هى قول مشهور يتسلم بالسؤال ليجعل جزء قياس . وهذه أصناف : أولهـا المشهور عند الجميع ، مثل : إن الله موجود ، أو المشهورات عند أكثرهم من غير أن يخالفهم الباقون ، أو المشهور عند العلماء والفلاسفة من غير أن يخالفهم الجمهور ، مثل ما يراه الحكماء فى بقاء النفس ، أو المشهورات عند أكثر العلماء من غير أن يخالفهم البـاقون ، ٥ أو المشهور عند ذوى النباهة والصيت من أهل العلم من غير أن يكون رأيا مبتدعا ، أعنى مخالفا لمـا يراه الجمهور[1] .

---

٢ — وهذه : وهذا ل // الله : + تبارك وتعالى ل

= الفارابى ، الجدل ، مخطوط براتيسلافا ، ورقة ٢٣٠ ب ١٢ — ١٥ : « وإلى هذه قصـد أرسطوطاليس بقوله : وليس ينبغى لنا أن نبحث عن كل مطلوب ، ولا عن كل وضع ، لكن يجب أن يكون بحثنا عما يشك فيه شاك ممـا يحتاج فيه إلى قول ، لا إلى عقوبة أو حس » .

(١) أرسطو ، ١ ، ١٠ ، ١٠٤ أ ٨ — ١١ : ἔστι δὲ πρότασις διαλεκτικὴ ἐρώτησις ἔνδοξος ἢ πᾶσιν ἢ τοῖς πλείστοις ἢ τοῖς σοφοῖς, καὶ τούτοις ἢ πᾶσιν ἢ τοῖς πλείστοις ἢ τοῖς μάλιστα γνωρίμοις, μὴ παράδοξος

= ت . ع . ٢٤٦ ب ١٥ — ١٨ ، طبعة بدوى ، ص ٤٨٣ : « والمقدمة المنطقية هى مسئلة ذائعة إما عند جميع الناس ، أو عند أكثرهم ، أو عند جماعة الفلاسفة ، أو عند أكثرهم ، أو عند أهل النباهة منهم ، من غير أن تكون مبدعة » .

الفارابى ، الجدل ، مخطوط براتيسلافا ، ورقة ٢٢١ أ ١٣ — ١٤ « فقوله : والمقدمة الجدلية هى مسئلة ذائعة ، أراد بها أنها قضية سبيلها أن تتسلم بالسؤال ذائعة » .

ابن سينا ، الجدل ، ص ٤٣ : « فمنـه المشهور المطلق الذى يسلمه الجمهور ، ومنه ما هو مسلم عنـد أكثرهم ، مثل : أن الله واحد ، ومنه ما هو مشهور محمود عند الفلاسفة والعلماء منهم ، مثل المشهور عند الحكماء : هو أن الجهل أفضل من اللذيذ . ومنه ما هو مشهور محمود عند أكثر العلماء ، مثل : أن السماء كرية . ومنه ما هو مشهور محمود عند أصحاب فاضل منهم ، كما هو مشهور محمود عند أصحاب التعليم الأول من أن الفلك طبيعة خامسة » .

والمقدمات التجريبيـة التى تصحح بالتجربة فى الصـنائع النظرية والعمليـة مشهورة أيضاً[1] ، مثـل ما فى صناعة الطب أن السقمونيا[2] تسهل الصفراء ، وشحم الحنظل البلغم[3] ، ومثـل ما فى صناعة النجوم أن للقمر خمس حركات ، وللشمس حركتين .

وأيضا الشبيه بالمشهور مشهور[4] . وهذا ضربان ، الشبيه بالمناسبة ، مثل أنه

---

(٢) مشهورة : مشهور ل

= الفارابى ، الجدل ، مخطوط براتيسلافا ، ورقة ٢٢١ ب ١ — ٩ : « فإن أولها هى الآراء المشهور عند جميع الناس ، أو المشهورة عند أكثر الناس ، من غير أن يخالفهم الباقون . ثم من بعد ذلك الآراء المشهورة عنـد عقلاء النـاس وعلمائهم ، وفلاسفتهم كلهم ، من غير أن يخالفهم فيها الجمهور ، أو المشهورة عند أكثرهم من غير أن يخالفهم الباقون منهم ، ولا الجمهـور ، ثم المشهورة عند أولى النباهة والمشهورين بالحذق منهم ، من غير أن يخالفهم أحد منهم ولا من غيرهم . ثم الآراء المستخرجة فى كل واحدة من الصناعات التى يجمع عليها أهلها . ثم الآراء التى يستخرجها ويراها الحاذق من أهل كل صناعة متى لم يخالفه فيها أحد » .

(١) أرسطو ، ١ ، ١٠ ، ١٠٤ أ ١٤ — ١٥ : καὶ ὅσαι δόξαι κατὰ τέχνας εἰσὶ τὰς εὑρημένας.

= ت . ع . ٢٤٧ أ ١ — ٢ ، طبعة بدوى ، ص ٤٨٣ : « وجميـع الآراء أيضا الموجودة فى الصناعات المستخرجة قد تكون مقدمات منطقية » .

(٢) ذكر ابن رشد السقمونيا σκαμμωνία ، فى كتابه : تلخيص الخطابة ، ص ٥٤٣ .

(٣) شحم الحنظل ، κολοκυνθίς ، κολόκυνθα . ابن البيطار ، الجامع لمفردات الأدوية والأغذية ، طبعة مكتبة المثنى ، بغداد ، تحت مادة : حنظل : يسهل البلغم الغليظ .

(٤) أرسطو ، ١ ، ١٠ ، ١٠٤ أ ١٢ — ١٤ : εἰσὶ δὲ προτάσεις διαλεκτικαὶ καὶ τὰ τοῖς ἐνδόξοις ὅμοια καὶ τἀναντία τοῖς δοκοῦσιν ἐνδόξοις εἶναι κατ' ἀντίφασιν προτεινόμενα.

= ت . ع . ٢٤٦ ب ١٩ — ٢٤٧ أ ١ ، طبعة بدوى ، ص ٤٨٣ : « والأشياء الشبيهة بالذائعة والمضادة أيضا التى يظن بها أنها ذائعة إذا قدمت على جهة التناقض » .

ترجمة بيكارد ـ كيمبردج : Dialectical propositions also include views which are like those generally accepted; also propositions which contradict =

= the contraries of opinions that are taken to be generally accepted.

إذا كان الحس بالمتضادات واحداً، فالعلم بالمتضادات يكون واحداً[1] . فإن نسبة الحس إلى المحسوس شبيهة بنسبة العلم إلى المعلوم .

والضرب الثانى : الشبيه فى عرض من الأعراض، مثل أنه إن وجد الحدوث لأجزاء الحيوان والنبات والجماد ، فيوجد للأجرام السماوية ، لاجتماعها فى معنى الجسمية . ٥

وأيضا فإن نقيض ضد المشهور مشهور[2] . فإنه إذا كان مشهورا قولنا : ينبغى أن يحسن إلى الأصدقاء ، وكان ضده : ينبغى أن يحسن إلى الأعداء ، كان نقيض هذا الضد مشهورا ، وهو قولنا : لا ينبغى أن يحسن إلى الأعداء .

وأيضا ضد المشهور قد يكون مشهوراً ، إذا كان مضاداً له فى المحمول والموضوع ، مثال ذلك : أنه إذا كان محموداً الإحسان إلى الأصدقاء ، فالإساءة ١٠

---

٤ — لاجتماعها : لاجتماعهما ل

= الفارابى ، الجدل ، مخطوط براتيسلافا ، ورقة ٢٢١ ب ١١ — ١٩ : « ثم من بعد هذه فإن القضايا الشبيهة بالمشهورات ، إذا كانت ظاهرة الشبه جدا ، تعد مع المشهورات ، إذا ذكرت مع أشباهها من المشهورات . وأيضا إن كان وجود الشيء فى أمر ما مشهورا ، فسلب ضد ذلك الشيء عن ذلك الأمر بعينه يعد أيضا مشهورا ، إذا ذكر مع الأول ، كقولنا : إن كان الصديق ينبغى أن يحسن إليه ، وكان هذا مشهورا ، فإن قولنا : الصديق لا ينبغى أن يساء إليه يعد أيضا مشهورا . وأيضا إن كان الشيء فى أمر ما مشهورا ، فوجود ضد ذلك الشيء فى ضد ذلك الأمر يعد مشهورا أيضا » .

(١) أرسطو ، ١ ، ١٠ ، ١٠٤ أ ١٥ — ١٧ : εἰ γὰρ ἔνδοξον τὸ τὴν αὐτὴν εἶναι τῶν ἐναντίων ἐπιστήμην, καὶ τὸ αἴσθησιν τὴν αὐτὴν εἶναι τῶν ἐναντίων ἔνδοξον ἂν φανείη.

= ت . ع . ٢٤٧ أ ٢ — ٤ ، طبعة بدوى ، ص ٤٨٣ : « وذلك أنه إن كان قولنا إن العلم بالمتضادات واحد بعينه ذائعا ، فقولنا : إن الحس بالمتضادات واحد بعينه يرى أنه ذائع » .

(٢) أرسطو ، ١ ، ١٠ ، ١٠٤ أ ٢٠ — ٢٢ : ὁμοίως δὲ καὶ τὰ τοῖς ἐνδόξοις ἐναντία κατ' ἀντίφασιν προτεινόμενα ἔνδοξα φανεῖται·

= ت . ع . ٢٤٧ أ ٧ — ٨ ، طبعة بدوى ، ٤٨٤ : « وكذلك الأشياء المضادة للذائعة إذا قدمت على جهة التناقض ظهرت ذائعة » .

إلى الأعداء محمودة . وأرسطو يوصى فى هذا الموضع ألا يستعمل إلا مقرونا بضده ، لأن بذلك يكون أشد ظهورا . مثال ذلك : أنه إذا أردنا أن نضع أن الإساءة إلى الأعداء واجبة ، فيجب أن نشد ذلك بأن نقول : لأن الإحسان إلى الأصدقاء واجب .

وإنما أوصى ها هنا بهذه الوصية لضعفه فى الشهرة عن الأول ، أعنى عن نقيض الضد . ٥

وأشرف هذه الأصناف هى المشهورات عند الجميع ، ثم المشهورات عند الأكثر ، وماعدى ذلك فإنما عد فى المشهورات لأن الجميع أو الأكثر يرى فيها أنها ينبغى أن تقبل ، وذلك أن الجميع والأكثر يرى أن أقاويل العلماء ينبغى أن تقبل .

وكذلك يرون أن المتشابهين حكمهما واحد . ١٠

وكذلك أيضا من المشهور أن الضدين لا يجتمعان فى موضوع واحد . فإن كان واجبا أن نحسن إلى الأصدقاء، فلا ينبغى أن نسىء إلى الأصدقاء .

وكذلك الضد فى الضد ، فإن من المشهور أن الشىء إن حكم به على أمر ما ، فإن حكم ضده ضد حكمه(1) .

فهذه هى أصناف المقدمات الجدلية . ١٥

---

١ — محمودة : محمود ف ٩ — والأكثر : أو الأكثر ل

---

(1) الفارابى ، الجدل ، مخطوط براتيسلافا ، ورقة ٢٢٢ أ ١٨ — ٢٢٢ ب ٧ : « وكذلك أن من المشهور أيضا أن كل متشابهين فحكمهما واحد . إلا أنه إذا قيل كل متشابهين فهما من جهة ما هما متشابهان حكمهما واحد ، كان أحرى أن لا تعاند .

وأما سلب الأضداد : فإن من المشهور أن الضدين لايجتمعان فى موضوع واحد ، وأنه إذا وجد أحدهما فيه ارتفع عنه الآخر .

وأما الضد فى الضد : فإن من المشهور أيضا أن الشىء إن حكم به على أمر ما فإن حكم ضده ضد حكمه . وأنه كما أن المتماثلين فهما من جهة ما تماثلا حكمهما واحد ، كذلك المتضادان هما من جهة ما تضادا حكمهما متضاد . و ينبغى أن يشد و يقوى أمثال هذه بالاستقراء » .

وأما المطلوب الجدلى[1] فهو ما لم يكن معلوما صدقه بنفسه بحسب المشهور ، بل يلحقه شك ما فى المشهور . وإذا كان ذلك كذلك ، وكانت الشهادة هى السبب فى وقوع التصديق فى المقدمات المشهورة ، فيلزم أن يكون السبب فى الشك الواقع فيها إما تضاد الشهادة ، وإما عدم الشهادة فيها ، وإما تضاد الأقيسة ، وإما مضادة القياس لشهادة فيها . وربما اجتمع أكثر من واحد من هذه الأسباب ، وربما كان

٩٠ ب

٤ — عدم الشهادة : + الموجودة ل

(١) أرسطو ، ١ ، ١١ ، ١٠٤ ب ١ — ١٦ : πρόβλημα δ' ἐστὶ διαλεκτικὸν θεώρημα τὸ συντεῖνον ἢ πρὸς αἵρεσιν καὶ φυγὴν ἢ πρὸς ἀλήθειαν καὶ γνῶσιν, ἢ αὐτὸ ἢ ὡς συνεργὸν πρός τι ἕτερον τῶν τοιούτων, περὶ οὗ ἢ οὐδετέρως δοξάζουσιν ἢ ἐναντίως οἱ πολλοὶ τοῖς σοφοῖς ἢ οἱ σοφοὶ τοῖς πολλοῖς ἢ ἑκάτεροι αὐτοὶ ἑαυτοῖς .... ἔστι δὲ προβλήματα καὶ ὧν ἐναντίοι εἰσὶ συλλογισμοί (ἀπορίαν γὰρ ἔχει πότερον οὕτως ἔχει ἢ οὐχ οὕτως διὰ τὸ περὶ ἀμφοτέρων εἶναι λόγους πιθανούς) καὶ περὶ ὧν λόγον μὴ ἔχομεν ὄντων μεγάλων χαλεπὸν οἰόμενοι εἶναι τὸ διὰ τί ἀποδοῦναι.

= ت . ع . ٢٤٧ أ ٢١ — ٢٤٧ ب ١٢ ، طبعة بدوى ، ص ٤٨٥ : « والمسألة المنطقية هى طلب معنى ينتفع به فى الإيثار للشىء ، والهرب منه ، أو فى الحق والمعرفة ، إما هو بنفسه ، وإما من قبل أنه معين على شىء آخر من أمثال هذه ، أو ما يكون الفلاسفة تعتقد أيضا فيه لا كذى ، ولا كذى . وإما ما يكونون يعتقدون فيه ضد ما يعتقده الجمهور . وإما ما يكون كل واحد من الفريقين يضاد صاحبه فيما يعتقد فيه ... وها هنا أيضا مسائل لها قياسات متضادة ، وذلك أنه قد يقع فيها شك : هل هى كذى ، أم ليس هى كذى ؟ من قبل أن فى كلا المعنيين أقاويل مقنعة . والتى ليس لنا أيضا فيها حجة إذ هى عظيمة لظننا بأن قولنا فيها : لم ذلك ؟ ، عسر » .

الفارابى ، الجدل ، مخطوط براتيسلافا ، ورقة ٢٢١ أ ١٤ — ١٧ : « وقوله : والمسئلة الجدلية هى طلب معنى ينتفع به ، ظاهره أنه أراد بها السؤال الجدلى . وقد يحتمل أن يتأول قوله : طلب معنى ينتفع به ، أنه أراد به مطلوب معنى ينتفع به » .

المرجع نفسه ، ورقة ٢٣٢ ب ٣ — ٩ : « وهذا قصد أرسطوطاليس بقوله : والتى ليست لنا فيها حجة ، أو هى عظيمة فى ظننا أن قولنا فيها لم ذلك عسير ، مثل قولنا : هل العالم أزلى ، أم لا . فإن هذا المثال الذى جاء به هو جدلى جدا من قبل أن قولنا : هل العالم أزلى أم لا ، من حيث هو مأخوذ بهذه اللفظة ، فلا يمكن أن يصادف عليه قياس يقينى أصلا ، لا أنه أزلى ، ولا أنه ليس بأزلى . وذلك أن قولنا : « العالم » ، لفظة مشككة ، أخذت مع ذلك مهملة » .

سبب ذلك عسر وجود القياس عليها ، مع عظم غنائها ، وكثرة الشوق إليها ، مثل قولنا : هل العالم محدث أم لا ؟

والتي تتضاد فيها الشهادة هي أصناف ثلاثة : منها ما يضاد الفلاسفة فيه بعضهم بعضا ، مثل وجود الجزء الذي لا يتجزئ ؛ ومنها ما يضاد الجمهور فيه بعضهم بعضا ، مثل ما يرى بعضهـم في أن الغني آثر من الفقر ، ويرى بعضهم أن الفقـر آثر من الغني ؛ ومنها ما يضاد الفلاسفة فيه الجمهور[1] ، مثل ما يرى الفلاســفة أن الفضيلة

---

٦ — منها : منه ل // الفلاسفة فيه : فيه الفلاسفة ل

= الفارابي ، الجدل ، مخطوط براتيسلافا ، ورقة ٢٢١ أ ٨ — ١٤ : « وأرسطوطاليس في كتابه في الجدل يريد بالمسئلة أحيانا السؤال والطلب ، وأحيانا يعني بها المطلوب ، وأحيانا يعني بها القضية التي سبيلها أن تسلم بالسؤال كيف كان ، وكيف كانت ، وأحيانا يعني بها القضية التي يقرن بها حرف سؤال التخيير كيف كانت القضية ، كانت جزء قياس ، أو مطلوبا . فقوله : والمقدمة الجدلية هي مسئلة ذائعة ، أراد بها أنها قضية سبيلها أن تسلم بالسؤال ذائعة » .

الفارابي ، الجدل ، مخطوط براتيسلافا ، ورقة ٢٢٤ أ ١٣ — ٢٢٤ ب ٩ : « والمنطقية هي التي تشتمل على الأشياء التي شأنها أن تستعمل آلات ومعينة في استخراج الصواب في كل واحد من العلوم . وإلى هذا قصد أرسطوطاليس بقوله : والمسئلة الجدلية هي طلب معنى ينتفع به في الإيثار للشيء والهرب منه ، أو في الحق والمعرفة ، إما هو بنفسه ، وإما من قبل أنه معين على شيء آخر من أمثال هذه . فقوله ينتفع في الإيثار للشيء والهرب منه يعني به السعادة والشقاء وجميع ما يؤدي إلى هذين ، ولم يقل ينتفع به في علم ما يؤثر ، أو يهرب منه ، لكن قال ينتفع به في الإيثار والهرب ، لأنه أراد ذكر غاية الفلسفة المدنية . فإن غايتها ليس هو العلم بما يؤثر ويهرب منه ، لكن أن يؤثر شيء ويهرب من آخر . وقوله : أو في الحق والمعرفة إما هو بنفسه يريد الفلسفة النظرية ، وذلك أن الحق والمعرفة هو غايتها . وقوله : وإما من قبل أنه معين على شيء آخر من أمثال هذه ، يريد به الأشياء المنطقية » .

(١) أرسطو ، ١ ، ١٠ ، ١٠٤ أ ٨ — ١١

مع سوء العيش والخمول آثر من جودة العيش والكرامة مع فوات الفضيلة ، فالجمهور يرون خلاف ذلك . ومن هذه ما يراه الرجل المشهور بالحكمة إذا كان مخالفاً لما يراه الجمهور، مثل ما يراه أفروطغورش من أن الأشياء فى أنفسها بحسب الاعتقادات الحاصلة فيها لمعتقد ، معتقد[1] .

وهذا هو الذى يسميه أرسطو الرأى المبتدع ، ويسميه الوضع أيضا بخصوص . وذلك أن الوضع إذا قيل بعموم ، قيل على جميع المطالب الجدلية ؛ و إذا قيل بخصوص ، قيل على هذا .

وأما ما تتضاد فيه الأقيسة ، فمثل قولنا : هل العالم قديم أو محدث ؟ .

= = ت . ع . ٢٤٦ ب ١٥ — ١٨ ، طبعة بدوى ، ص ٤٨٣ . انظر فيما سبق ص ٢٧ من هذا الكتاب .

أرسطو ، ١ ، ١٠ ، ١٠٤ أ ١١ — ١٢ : θείη γὰρ ἄν τις τὸ δοκοῦν τοῖς σοφοῖς, ἐὰν μὴ ἐναντίον ταῖς τῶν πολλῶν δόξαις ᾖ.

= ت . ع . ٢٤٦ ب ١٨ — ١٩ ، طبعة بدوى ، ص ٤٨٣ : « وذلك أن للإنسان أن يضع ما يراه الفلاسفة متى لم يكن مضادا لآراء الجمهور » .

ابن سينا ، الجدل ، ص ٧٧ : « واعلم أن كثيرا من آراء الفلاسفة ليس للجمهور فيها رأى ، ولا للشهور إليها سبيل ، لكن للبرهان إليها سبيل . و بإزاء وذلك كثير من الآراء لا سبيل للناس من الأوائل إليها ، وقد يتكلف عليها قياس من المشهور ، مثل أنه هل الكواكب زوج أو فرد ، وهل زحل نحس أو سعد » .

(١) عن Protagoras : انظر : أفلاطون ، Theaetetus ، ١٥٢ ، ولا سيما : πάντων χρημάτων μέτρον . سارتون ، تاريخ العلم ، ٢ ، ص ٦٥ — ٦٦ : « و يقول فى أحد كتبه التى تبحث عن الحقيقة : « إن الإنسان معيار كل شىء » . فليس هناك حقيقة مطلقة إذن » ؛ يوسف كرم ، تاريخ الفلسفة اليونانية ، ١٩٤٣ ، ص ٤٦ — ٤٨ ؛ دكتور أحمد فؤاد الأهوانى ، فجر الفلسفة اليونانية ، ص ٢٦١ وما بعدها .

وأما ماتضاد فيه الشهادة للقياس فهو القول الذى هو مخالف للمشهور والقائل له ليس بمشهور ، ولكن له عليه قياس ما قوى ، مثـل شكوك يحيى النحـوى[١] على المشائين فى وجود القوة متقدمة بالزمان للفعل فى حدوث الحركة .

وأما الرأى الذى ليس هو لإنسـان مشهور ، ولا عليـه قياس ، فهو الذى يسمى الشاذ ، والتحكم ، والتخرص . وليس أحد يبلغ به الخرق أن يجعله مطلوبا يفحص عنه فى هـذه الصناعة[٢] . وأما مايطلب لأنه لم يفحص عنه بعـد ولا فيه

٢ — له : به ل ٤ — الرأى : سقطت من ل

٥ — التخرص : التحرص ف

(١) عن يحيى النحوى ، انظر : ابن النديم ، الفهرست ، طبعة فلوجل ، ص ٢٥٤ — ٢٥٥ ؛ روس ، أرسـطو ، الطبعـة الخامسة ، ص ٢٩٦ ؛ جـواد على ، البحث العلمى عند العـرب ، فى مجلة المجمع العلمى العراقى ، المجلد السابع ، ١٩٦٠ ، ص ١٤١ ؛ دكتور مراد كامل ، ودكتور حامد البكرى ، الأدب السريانى ، القاهرة ١٩٤٩ ، ص ١٦٣ — ١٦٤ .

عن Ἀντισθένης : معجم أكسفورد الكلاسيكى ، ص ٩٢ .

هيراقليطس : πάντα ῥεῖ ، بـ‍ذة ٤١ ، ص ٤٨٢ ، طبعـة لويب ، أعمـال أبقراط ، الجزء الرابع .

عن مالسس : Melissus ، انظر : دكتور أحمـد فؤاد الأهوانى ، فجـر الفلسفة اليونانية ، ص ١٠٠ وما بعدها .

(٢) أرسطو ، ١ ، ١١ ، ١٠٤ ب ١٩ ومابعده : θέσις δέ ἐστιν ὑπόληψις παράδοξος τῶν γνωρίμων τινὸς κατὰ φιλοσοφίαν οἷον ὅτι οὐκ ἔστιν ἀντιλέγειν, καθάπερ ἔφη Ἀντισθένης, ἢ ὅτι πάντα κινεῖται καθ' Ἡράκλειτον, ἢ ὅτι ἓν τὸ ὄν, καθάπερ Μέλισσός φησιν· τὸ γὰρ τοῦ τυχόντος ἐναντία ταῖς δόξαις ἀποφηναμένου φροντίζειν εὔηθες· ἢ περὶ ὧν λόγον ἔχομεν ἐναντίον ταῖς δόξαις, … …

ــ ت . ع . ٢٤٧ ب ١٤ — ١٨ ، طبعة بدوى ، ص ٤٨٦ : « والوضع هو رأى مبدع لبعض المشهورين بالفلسفة . مثال ذلك ماقاله انطستانس أنه ليس لأحد أن يناقض ، وما قاله ايراقليطس من أن كل شىء يتحرك ، وما قاله مالسس من أن الكل واحد . وذلك أن من الخرق أن يهتم الإنسان بقول شاذ يحكم بضد الآراء . أو يهتم بالأشياء التى فيها قول مضاد للآراء » .

لأحد قول فذلك يكون بحسب زمان زمان . مثال ذلك : ماجرت به عادة أصحاب التعاليم فى زماننا هذا أن يبحثوا عنه من حركة الإقبال والإدبار .

فهذه هى أصناف المطالب فى هذه الصناعة من جهة ماهى مطالب .

ولما كان المقصود الأول بهذه الصناعة إنما هو الانتفاع بها فى الفلسفة ، أو نفع الجمهور ، وجب ألا يعرض للطلب فى هذه الصناعة إلا ما كان نافعا

= قد تقود الترجمة العربية لجملة الأخيرة الى الضلال إذا عطفنا أن يهتم بالأشياء على أن يهتم الإنسان . والحق أن الجملة الأخيرة مستقلة وتشير إلى نوع آخر من الأقوال المبتدعة .

الفارابي ، الجدل ، مخطوط براتيسلافا ، ورقة ٢٢٦ أ ١٩ — ٢٢٧ أ ٤ : « ومنها الأقاويل المبتدعة المشنعة التى يراها قوم من أهل النباهة والمشهورين بالحذق فى العلوم . وذلك أن توجد آراء مشهورة ونجد قوما مشهورين عند الجميع بالحذق فى العلوم يضادون تلك الآراء المشهورة ، فتكون نباهة القائلين بما يضاد المشهور ، وشهرتهم بالحذق مما يوقع فى النفس أنهم عسى أن يكونوا قد علموا مالم يعلمه غيرهم ، و يصير ذلك مشككا لنا فى تلك المشهورات ، فتصير تلك المشهورات مطلوبات جدلية ، مثل قول برمانيدس : إن الموجود واحد ، وقول زينن : إنه ولا شىء من الموجودات يتحرك . وهذا الصنف أيضا إن لم يكن فيه عند الإنسان فيه قياس ، لم يكن ذلك مطلوبا يصح أن يجعل وضعا جدليا يلتمس إبطاله وحفظه .

ومنها : أن يكون الذى يخرق الإجماع و يضاد المشهور إنسانا من أهل العلم غير نبيه ولا مشهور بالحذق ، أو يكون إنسانا من غير أهل العلم إلا أن معه قياسا يشد به رأيه المشنع ، و يعاند به المشهور المجمع عليه . فإن ذلك المشهور يصير مطلوبا جدليا ، لأن القياس الذى معه مهنا يقوم مقام نباهة القيم بالرأى هناك ، فيشكك فى المشهور .

وهذان من بين المطلوبات الجدلية يخصان باسم الوضع ، ويسميان الرأى البديع .

وإن كان الذى يضاد المشهور إنسانا ليس بنبيه ، ولم يكن معه قياس ، لم يلتفت إلى ذلك الخلاف ولم يصر ذلك الخلاف المشهور مطلوبا ، وسمى ذلك الرأى الشاذ ، والتحكم ، والتخرص .

وبين الوضع والشاذ فرق . فإن الوضع والرأى البديع هو الرأى المضاد المشهور إذا كان رأيا لنبيه من أهل العلم مشهور بالحذق ، أو رأيا لغير نبيه معه قياس يشده ، و يعاند المشهور . وبالجملة : المضاد للمشهور إذا كان معه قياس يشده و يعاند المشهور . والشاذ والتحكم والتخرص هو الرأى المضاد للشهور إذا كان رأيا لإنسان ليس بنبيه ، ولا معه قياس » .

فى إحدى ثلاث : إما فى الفلسفة العملية ، وإما فى النظرية ، وإما فيما هو آلة لمعرفة ما فى هاتين الصناعتين : وهو علم المنطق ، وألا يعرض للطلب والفحص ما كان ضارًا فى أحدها . مثال الضار فى العمل أن يجادل : هل ينبغى أن يعبد الله ، أم لا ؟[1] ومثال الضار فى العلوم النظرية : هل المحسوسات لها حقيقة ، أم لا ، وهل الأعراض ثابتة ، زمانين ، أم ليست بثابتة ؟ كما يفحص عنه المتكلمون من أهل زماننا ، والضارة فى علم المنطق ، مثل : هل الموجبة والسالبة تقتسم الصدق والكذب فى جميع الأشياء ، أم لا ؟ وهل كل شىء يحتاج إلى بيان ، أم هنا أشياء

---

٣ — أحدها : احدهما ل

---

(١) أرسطو ، ١ ، ١١ ، ١٠٥ أ ٣ — ٧ : οὐ δεῖ δὲ πᾶν πρόβλημα οὐδὲ πᾶσαν θέσιν ἐπισκοπεῖν, ἀλλ' ἣν ἀπορήσειεν ἄν τις τῶν λόγου δεομένων καὶ μὴ κολάσεως ἢ αἰσθήσεως· οἱ μὲν γὰρ ἀποροῦντες 'πότερον δεῖ τοὺς θεοὺς τιμᾶν καὶ τοὺς γονεῖς ἀγαπᾶν ἢ οὔ' κολάσεως δέονται, οἱ δὲ 'πότερον ἡ χιὼν λευκὴ ἢ οὔ' αἰσθήσεως.

= ث ، ع ، ٢٤٨ أ ٧ — ١١ ، طبعة بدوى ، ص ٤٨٧ : « وليس ينبغى لنا أن نبحث من كل مسئلة ، ولا من كل وضع ، لكن يجب أن يكون بحثنا عما شك فيه شاك مما يحتاج فيه إلى قول ، لا إلى عقوبة ، أو حس . وذلك أن الذين يشكون ، فيقولون : هل ينبغى أن نعبد الله ؟ أم لا ؟ وأن يجب أن نكرم الوالدين ، أم لا ؟ يحتاجون إلى عقوبة . والذين يشكون ، فيقولون : هل الثلج أبيض ، أم لا ؟ يحتاجون إلى حس » .

ابن سينا ، الجدل ، ص ٧٩ : « وأما ما من حقه أن يقابل قائله لا بالكلام ، بل بالعقوبة ، كمن ينكر حسن عبادة الله وبر الوالدين ؛ أو بالرحمة ، كمن يقول : إن الصحة غير مؤثرة ؛ أو بالسخرية ، كمن يقول : إن الشمس غير منيرة ، والنار غير محرقة » .

قارن : الفارابى ، مخطوط براتيسلافا ، ورقة ٢٢٧ ب ١٦ وما بعده ، ولا سيما ورقة ٢٣٠ أ ٧ — ١٢ : « وينبغى أن تستعمل معها غير ما يجهل مطلوبات الشرائط التى تزيل عنها الشنعة ، مثل أنا إذا أردنا أن نقول : هل ينبغى للإنسان أن يبغض والديه ، أم لا ، وهل ينبغى أن يكرم الإنسان والديه ، أم لا ، زدنا فيها شريطة تزيل شنعة المسئلة ، فنقول : هل ينبغى أن يكرم الإنسان والديه إذا كانا كافرين ، أم لا ؟ وهل ينبغى أن يبغضهما إذا كانا شريرين ، أم لا » .

بينة بنفسها ؟ وإما النافعة فى العمل ، فمثل قولنا : هل اللذة مؤثرة ، أم لا ؟ والنافعة فى النظرية ، مثل قولنا : هل العالم محدث ، أم لا ؟ والنافع فى المنطق ، مثل : هل الأشكال الحملية ثلاثة ، أو أربعة ؟ وهل الحد يستنبط بطريق القسمة أو بطريق التركيب ، أو بطريق البرهان ؟

وينبغى أن تعلم أنه ليس يجب أن يجعل مطلوبا فى هذه الصناعة على جهة الارتياض النافع فى الفلسفة ما كان البرهان عليه قريبا جدا ، مثل وجود المثلث المتساوى الأضلاع ، ولا أيضا ما كان البرهان عليه بعيدا جدا [(١)] ، وليس فى هذه

(١) أرسطو ، ١ ، ١١ ، ١٠٥ أ ٧ — ٩ : οὐδὲ δὴ ὧν σύνεγγυς ἡ ἀπόδειξις, οὐδ' ὧν λίαν πόρρω· τὰ μὲν γὰρ οὐκ ἔχει ἀπορίαν, τὰ δὲ πλείω ἢ κατὰ γυμναστικήν.

= ت . ع . ٤٤٨ أ ١١ — ١٤ ، طبعة بدوى ، ص ٤٨٧ : « ولا يجب أن يتشكك أيضا فيا كان البرهان عليه قريبا جدا ، ولا فيا كان البرهان عليه بعيدا جدا ، فإن ذاك ليس فيه شك ، وهذا أبعد كثيرا من أن يكون مقدمة يرتاض بها » .

لاحظ أن فى الترجمة العربية « ذلك » تعود على ما كان البرهان عليه قريبا جدا ، أما « هذا » فتعود على ما كان البرهان عليه بعيدا جدا .

ابن سينا ، الجدل ، ٧٩ : « وكذلك ما كان القياس الذى ينتجه قريبا منه ، مثل قولنا : الربع نصف النصف . وكذلك ما كان القياس عليه من الأوائل ، و بعيدا جدا ، وليس إليه قياس من المشهورات » .

الفارابى ، الجدل ، مخطوط براتيسلافا ، ورقة ٢٣١ ب ٥ — ١٦ : « وإلى هذا قصد أرسطوطاليس بقوله : ولا يجب أن يتشكك أيضا فيا كان البرهان عليه قريبا جدا ، ولا فى ما كان البرهان عليه بعيدا جدا ، فإن ذلك ليس فيه شك ، وهذا أبعد كثيرا من نظر الصناعة الرياضية . فإنه أراد بقوله : قريبا جدا ، قربه من المقدمات الأول البرهانية التى يصادف برهانه من غير فكر ، ولا تأمل ، أو بتأمل يسير جدا . فما كان هكذا ، فإن الارتياض فيه وتعريضه للإثبات والإبطال فضل . وأراد بما هو بعيد جدا ما سبيله أن يكون بعيدا من المقدمات المشهورة . ومعنى بعده أن لا تكون له بها صلة أصلا ، مثل ما ذكرنا من اختلاف مسير القمر . وأما التى يمكن أن تثبت أو تبطل بالمقدمات المشهورة بقياسات كثيرة مترادفة بالغة فى الكثرة مابلغت فليس يمنعها ذلك من أن تجعل مطلوبات جدلية » .

الصناعة مقدمات يثبت بها أو يبطل ، مثل كثير مما فى العاشرة من إقليدس من خواص الخطوط الصم[1] .

فقد قلنا فى أصناف المقدمات وأصناف المطالب الجدلية .

والذى بقى علينا فيه القول من هذا الجزء هو معرفة أصناف الأقاويل الجدلية التى تؤلف من هذه المقدمات على هذه المطالب التى عددنا ، فنقول : ٥

إنها صنفان : قياس ، واستقراء[2] .

والقياس بالجملة هو ، كما حد فى كتاب القياس : قول إذا وضعت فيه أشياء أكثر من واحد ، لزم عنها شىء آخر غيرها اضطرارا[3] . والقياس الجدلى هو القياس الذى يؤلف من مقدمات ذائعة ، كما أن البرهان هو القياس الذى يؤلف من مقدمات صادقة أولية . وذلك أن القياس من جهة صورته فى الصنائع ١٠ الثلاث وهى التى تنظر فى المطالب الكلية ، أعنى البرهان والجدل وأكثر الأقاويل السوفسطائية ، هو واحد ، وإنما يفترق من جهة المادة . فالقياس البرهانى

---

١ — ف : + المقالة ل

---

(١) الفارابى ، الجدل ، مخطوط براتيسلافا ، ورقة ٢٢٣ أ ١٨ — ٢٢٣ ب ٢ : « والأنواع غير محدودة فى العدد ، ولا مضبوطة ، بل تكاد أن تكون بلا نهاية ، كما يعرض ذلك فى كثير من مطلوبات التعليم و براهينها ، مثل الشكل الأخير من عاشرة كتاب إقليدس » .

(٢) أرسطو ، ١ ، ١٢ ، ١٠٥ أ ١١ — ١٢ : ἔστι δὲ τὸ μὲν ἐπαγωγή, τὸ δὲ συλλογισμός.

= ت . ع . ٢٤٨ أ ١٥ — ١٦ ، طبعة بدوى ، ص ٤٨٧ : « إن أنواعها نوعان : أحدهما استقراء النظائر ، والآخر قياس » .

(٣) أرسطو ، أنالوطيقا الأولى ، ٢٤ ب ٢٠ = ت . ع . طبعة بدوى ، ص ١٠٨ : « فأما القياس فهو قول إذا وضعت فيه أشياء أكثر من واحد لزم شىء ما آخر من الاضطرار لوجود تلك الأشياء الموضوعة بذاتها » .

ابن رشد ، تلخيص السفسطة ، تحقيق محمد سليم سالم ، ص ٤ .

يكون من المقدمات الصادقة ، والجدل / من المشهورات ، والسوفسطائى من ٩١ أ
المقدمات التى يظن بها أنها مشهورة ، وليست مشهورة ، أو يظن بها أنها
صادقة ، وليست بصادقة[1] . فالقياس المطلق — الذى حد — هو كالجنس
للأقيسة المستعملة فى هذه الصنائع الثلاث .

٥ وأما الاستقراء فهو نقلة الحكم بشىء ما على جزئيات كلى ما إلى الحكم بذلك
الشىء على ذلك الكلى[2] . وذلك أن نقلة الحكم من شىء إلى شىء لا يخلو من
ثلاثة أوجه :

أحدها : نقلة الحكم من الكلى إلى الجزئى ، وهذا هو القياس . وذلك أن
النتيجة منطوية بالقوة فى المقدمة الكبرى على جهة ما ينطوى الجزء فى الكل .

١٠ والثانى : نقلة الحكم من أكثر الجزئيات أو جميعها إلى الكلى ، وهذا هو
الاستقراء . مثل قولنا : إن الصانع الحاذق أفضل ، لأن الملاح الحاذق هو أفضل ،
وكذلك الفارس الحاذق هو الأفضل ، والنجار الحاذق[3] . والفرق بين هذا الاستقراء

---

١١ — هو : سقطت من ل ١٢ — والنجار الحاذق : سقطت من ل

---

(١) قارن : ابن رشد ، تلخيص السفسطة ، ص ٤ ، وص ١٠ وما بعدها .

(٢) أرسطو ، ١ ، ١٢ ، ١٠٥ أ ١٣ — ١٤ : ἐπαγωγὴ δὲ ἡ διὰ τῶν καθ' ἕκαστα ἐπὶ τὸ καθόλου ἔφοδος·
= ت ، ع ، ٢٤٨ أ ١٦ — ١٧ ، طبعة بدوى ، ص ٤٨٧ : « والاستقراء فهو الطريق الآخذ من الأمور الجزئية إلى الأمر الكلى » .

(٣) أرسطو ، ١ ، ١٢ ، ١٠٥ أ ١٤ — ١٦ : οἷον εἰ ἔστι κυβερνήτης ὁ ἐπιστάμενος κράτιστος καὶ ἡνίοχος, καὶ ὅλως ἐστὶν ὁ ἐπιστάμενος περὶ ἕκαστον ἄριστος.
= ت ، ع ، ٢٤٨ أ ١٧ — ١٩ ، طبعة بدوى ، ص ٤٨٧ : « مثال ذلك أنه إن كان الربان الحاذق هو الأفضل ، فالأمر كذلك فى الفارس . فيصير بالجملة الحاذق فى كل واحد من الصنائع هو الأفضل » .

لاحظ أن ترجمة كلمة ἡνίοχος بالفارس خطأ ، لأن هذه الكلمة اليونانية تعنى « سائق العربة » ، أما المحارب من العربة فقد كان يطلق عليه اسم παραβάτης .

وبين الذى يفيد اليقين أن فى هذا إنما ننقل الحكم إلى الكلى بغلبة ظن مستند إلى وجوده فى الجزئيات ، وهنالك يحصل لنا اليقين بالمقدمات الكلية بعد الاستقراء من غير أن يستند ذلك إلى الاستقراء ، بل الاستقراء إنما يكون سببا فى ذلك بضرب من العرض ، لا أنه أفاد بالذات تلك الكلية . والقول فى هذا أليق بكتاب البرهان .

والثالث : النقلة من جزئى إلى جزئى شبيه به ، وهو الذى يعرف بالمثال . وسواء كان المصير من جزئى واحد إلى جزئى واحد إذا كانت نقلة ذلك الحكم إلى جزئى هو من باب واحد ، مثل أن يحكم على السماء أنها مكونة ، لحكمنا بالكون على أجزاء الحيوان والنبات والجمادات .

والاستقراء يستعمل فى هذه الصناعة على وجهين :

أحدهما فى تصحيح المقدمة الكلية فى القياس ، وهو الأكثر ، وربما استعمل أقل ذلك فى تصحيح المطلوب نفسه .

والقياس هو أشرف فى هذه الصناعة من الاستقراء ، كما أن الضمير فى صناعة الخطابة أشرف من المثال ، والإبدال فى صناعة الشعر أشرف من التشبيه . والاستقراء أظهر إقناعا من القياس إذ كان يستند إلى المحسوس ، ولذلك كان استعماله أنفع مع الجمهور ، وهو أسهل معاندة . والقياس بعكس ذلك أقل نفعا وبخاصة عند الجمهور ، وأصعب معاندة ، ولذلك كان استعماله أنفع مع المرتاضين فى هذه الصناعة .(١)

---

٦ — واحد : + او من جزئيات كثيره إلى جزى واحد ل // إذا : إذ ل
٨ — الحيوان والنبات : النبات والحيوان ل ١٦ — أصعب : اضعف ل

---

(١) أرسطو ، ١ ، ١٢ ، ١٠٥ أ ١٦ — ١٩ : ἔστι δ' ἡ μὲν ἐπαγωγὴ πιθανώτερον καὶ σαφέστερον καὶ κατὰ τὴν αἴσθησιν γνωριμώτερον καὶ τοῖς πολλοῖς κοινόν, ὁ δὲ συλλογισμὸς βιαστικώτερον καὶ πρὸς τοὺς ἀντιλογικοὺς ἐνεργέστερον.

فقد قلنا فى أصناف الأقاويل الجدلية ، ومما ذا تأتلف .

وقد بقى علينا أن نقول فى الآلات التى بها يستنبط القياس . وهذه الآلات هى أربع :

إحداها : القدرة على إحضار المقدمات التى منها يأتلف القياس .

والثانية : الاقتدار على تمييز كل واحد من الأسماء ، وعلى كم نحو يقال .

والثالثة : استخراج الفصول .

والرابعة : البحث عن الشبيه (١) .

* — الثالثة : الثانية ف

= ت . ع . ٢٤٨ أ ١٩ — ٢١ ، طبعة بدوى ، ص ٤٨٧ : « والاستقراء هو أكثر إقناعا ، وأبين ، وأعرف فى الحس ، وهو مشترك للجمهور . فأما القياس فهو أشد إلزاما للحجة ، وهو أبلغ عند المناقضين » .

ابن سينا ، الجدل ، ص ٨١ : « والاستقراء أقرب إلى الحس ، وأشد اقناعا ، وأوقع عند الجمهور لميلهم إلى الأمثلة ، ولكنه أضعف إلزاما » .

أرسطو ، ريطوريقا ، ٢ ، ٢ ، ١٠ (١٣٥٦ ب ٢٣ — ٢٥) = ت . ع . ٤ أ ٦ ؛ ابن رشد ، تلخيص الخطابة ، ص ٣٧ ؛ ابن سينا ، الخطابة ، ص ٣٧ — ٣٨ .

(١) أرسطو ، ١ ، ١٣ ، ١٠٥ أ ٢١ — ٢٥ : τὰ δ' ὄργανα, δι' ὧν εὐπορήσομεν τῶν συλλογισμῶν, ἐστὶ τέτταρα, ἓν μὲν τὸ προτάσεις λαβεῖν, δεύτερον δὲ ποσαχῶς ἕκαστον λέγεται δύνασθαι διελεῖν, τρίτον τὰς διαφορὰς εὑρεῖν, τέταρτον δὲ ἡ τοῦ ὁμοίου σκέψις.

= ت . ع . ٢٤٨ أ ٢٢ — ٢٤٨ ب ٣ ، طبعة بدوى ، ص ٤٨٨ : « فأما الآلات التى بها يستخرج القياس ، فأربع : إحداهن : اقتضاب المقدمات ، والثانية : الاقتدار على تمييز كل واحد من الأشياء على كم نحو يقال ، والثالثة : استخراج الفصول ، والرابعة : البحث عن الشبيه » .

ابن سينا ، الجدل ، ٨١ وما بعدها : « وتكتسب الملكة الجدلية بأدوات أربع : أحدها أن يكون الجدلى قد اكتسب المشهورات وجمعها ، وحفظ ما يراه الجمهور وأكثرهم ، وما هو مضاد أيضا لما يرونه مضادة النقيض ... [ص ٨٤] : والآلة الثانية القدرة على تفصيل الاسم المشترك والمتشابه والمشكك ... ... [ص ٩٢] : وأما الأداة التى بعد هذا مما لابد للجدلى من الارتياض به وفيه ، فالاقتدار على أخذ الفصول بين الأشياء ... [ص ٩٢ — ٩٣] : وأما الأداة الرابعة فهى الاقتدار على أخذ التشابه ... » .

أما القــدرة على إحضار المقــدمات فذلك يكون بتحفظ أنواع المقــدمات المشهورة واستخراجها من سائر المقدمات ، وذلك يكون أولا بتصفح آراء الجمهور وحفظها ، وكذلك آراء أكثرهم ، وآراء جميع الفلاسفة وأهل النباهة منهم ، وبأن نلتقط من الكتب جميع الآراء التى فى الصنائع ، وكذلك أيضا نلتقط نقائض الأمور المضادة للشهورات فنعدها[1] . وكذلك الشبيه بالمشهورات[2] . وإنما ينبغى ٥ أن نفعل هذا فى جنس جنس من أجناس المقدمات الموجودة فى صناعة صناعة[3] . مثال ذلك أنه ينبغى أن نفعل هــذا الفعــل بعينه فى المقــدمات الخلقية ، فنلتقط المشهورات منها على مراتبها ، ونعدها ، ونتحفظها ؛ وكذلك فى الطبيعية والمنطقية ،

٥ — للشهورات : المشهورات ل

٨ — فى : هى ف

(١) أرسطو ، ١ ، ١٤ ، ١٠٥ أ ٣٤ — ١٠٥ ب ٣ : τὰς μὲν οὖν προτάσεις ἐκλεκτέον ὁσαχῶς διωρίσθη περὶ προτάσεως, ἢ τὰς πάντων δόξας προχειριζόμενον ἢ τὰς τῶν πλείστων ἢ τὰς τῶν σοφῶν, καὶ τούτων ἢ πάντων ἢ τῶν πλείστων ἢ τῶν γνωριμωτάτων ἢ τὰς ἐναντίας ταῖς φαινομέναις καὶ ὅσαι δόξαι κατὰ τέχνας εἰσίν. δεῖ δε προτείνειν καὶ τὰς ἐναντίας ταῖς φαινομέναις ἐνδόξοις κατ' ἀντίφασιν . . .

= ت . ع . ٢٤٨ ب ١٠ — ١٢ ، طبعة بدوى ، ص ٤٨٨ — ٤٨٩ : « فينبغى أن تختير المقدمات بحسب الأنحاء التى لخصت عليها المقدمة بأن تتصفح : إما آراء الجمهور ، أو آراء أكثر الناس ، أو آراء جميع الفلاسفة ، أو أكثرهم ، أو أهل النباهة منهم ، أو الآراء المضادة للظاهرة ، وجميع الآراء التى فى الصنائع » .

(٢) أرسطو ، ١ ، ١٤ ، ١٠٥ ب ٤ — ٥ : ἀλλὰ καὶ τὰς ὁμοίας ταύταις

= ت . ع . ٢٤٨ ب ١٥ ، طبعة بدوى ، ٤٨٩ : « لكن والشبيهة بهذه أيضا » .

(٣) أرسطو ، ١ ، ١٤ ، ١٠٥ ب ١٢ — ١٤ : ἐκλέγειν δὲ χρὴ καὶ ἐκ τῶν γεγραμμένων λόγων, τὰς δὲ διαγραφὰς ποιεῖσθαι περὶ ἑκάστου γένους ὑποτιθέντας χωρίς.

= ت . ع . ٢٤٨ ب ٢٢ — ٢٤٩ أ ٢ ، طبعة بدوى ، ص ٤٨٩ : « وينبغى أن تختير أيضا من الأقاويل المثبتة فى الكتب ، وتثبت ما فى جنس جنس وتضعه ناحية » .

وغير ذلك من الصنائع ، مما يمكن أن تنظر فيه صناعة الجدل[1] . فإن بهذا الفعل
والرياضة تحصل لنا القدرة على إحضار المقدمات المشهورة . فإنه ليس عندنا
قانون يمكن أن نميز به المشهور من غير المشهور ، أو أنواع المشهورات بعضها
من بعض ، أو الخلقية منها من الطبيعية أو من المنطقية ، كما يمكننا أن نميز
المقدمات الصادقة في صناعة البرهان سواء أن نجعل تلك المثل التي أعطيناها ٥
في صنف صنف من أصناف المقدمات كالسبارات[2] والقوانين لتميز سائر أصناف
المقدمات التي ترد علينا بمقايستنا إياها بها وعرضها عليها حتى نحكم بذلك على
ما يرد علينا منها من أي صنف هو ، أعني هل هو من المشهورات عند الجميع
أو عند الأكثر ، وهل هي طبيعية أو منطقية ، أو غير ذلك من أصناف مقدمات
الصنائع . فإن هذا الفعل إذا داومنا عليه وتكرر منا ، حصلت لنا به القدرة على ١٠

٣ — او (انواع) : و ل
٥ — التي : الذي ل
٦ — لتميز : لتمييز ل
٨ — (هل) هو ، سقطت من ل

(١) أرسطو ، ١ ، ١٤ ، ١٠٥ ب ١٩ وما بعده : ἔστι δ' ὡς τύπῳ περιλαβεῖν τῶν προτάσεων καὶ τῶν προβλημάτων μέρη τρία· αἱ μὲν γὰρ ἠθικαὶ δὲ προτάσεις εἰσίν, αἱ δὲ φυσικαί, αἱ δὲ λογικαί· . . .

= ت . ع . ٢٤٩ أ وما بعده ، طبعة بدوي ، ٤٨٩ — ٤٩٠ : « وقد توجد أجناس المسائل والمقدمات إذا حصلناها على طريق الرسم ثلاثة : وذلك أن منها ما هي مقدمات خلقية ، ومنها مقدمات طبيعية ، ومنها مقدمات منطقية ... » .

ابن سينا ، الجدل ، ص ٨٢ — ٨٣ : « وتعلم أن المقدمات والمسائل ثلاثة أصناف : أحدها منطقية تراد لغيرها من الأمور النظرية والعملية . والثاني : خلقية ، وهو فيما إلينا أن نعمله ، وهو المتعلق بالمؤثر والمهروب منه ... والثالثة : طبيعية : ... » .

(٢) كالسبارات : انظر ص ١١ ، هامش ١ ، فيما سبق من هذا الكتاب .

٩١ ب إحضار المقدمات التى تعمل / منها المقاييس فى هذه الصناعة . ومما ينفع فى هذا المعنى أن نتعود أخذ المقدمات الكلية المشهورة بأعم ما يمكننا ، ثم نقسمها إلى ما يمكننا فى ذلك حتى ننتهى إلى الأنواع الأخيرة . فإن بذلك يتهيأ لنا أخذ مقدمات كثيرة ، إذ كانت أنواع المقدمات المشهورة مشهورة أيضا . مثال ذلك أن نعمد ٥ إلى قولنا : إن المتقابلات علمها واحد ، فنقسمها إلى المتضادات ، والمضافين ، وإلى سائر المتقابلات . ونقسم المتضادة إلى المتضادة بالبصر ، وإلى المتضادة بحس اللمس . وكذلك كل واحد من المتقابلات الأربع . فيحصل لنا من هذا مقدمات كثيرة : وهو أن العلم بالمتضادات واحد[1] ، والعلم بالمضاف واحد . وكذلك يحصل لنا أيضا من قسمة المتضادات مقدمات كثيرة . مثال ذلك : أنه يحصل لنا ١٠ عن قسمة المتضادات أن العلم بالحار والبارد واحد ، والعلم بالأبيض والأسود

---

١ — ومما : ومما ل

٢ — المشهورة : المشهورات ل

٣ — بذلك : ذلك شيئا ف

٥ — المتضادات : المتضادة ل

٦ — (المتضادة) بالبصر : سقطت من ف

٨ — بالمضاف : بالمضافات ل

٩ — المتضادات : + وكل واحد من المتقابلات ل

---

(١) أرسطو ١٠٥ ، ١٤ ، ١٠٥ ب ، وما بعده : οἷον ὅτι τῶν ἐναντίων ἡ αὐτὴ αἴσθησις (καὶ γὰρ ἡ ἐπιστήμη)...

= ث . ع . ٢٤٨ ب ١٥ — ٢٠ ، طبعة بدوى ، ص ٤٨٩ : «مثال ذلك قولنا : إن العلم بالمتضادات واحد ، لأن الحس بها كذلك ، أو قولنا : إن الحس بالمتضادات واحد بعينه ، لأن العلم بها كذلك ... ... وكذلك الحال فى سائر الحواس الأخر» .

واحد[1] . فبهذه الطريق تحصل لنا القدرة على اقتضاب المقدمات .

وأما القوة على تمييز الاسم المشترك فإن أرسطو أعطى فى ذلك خمسة عشر قانونا : بعضها مأخوذة من جوهر الشيء : وهى المأخوذة من حده، ومن جنسه، ومن فصله ؛ وبعضها مأخوذة من الأشياء التى من خارج : وهى المأخوذة من مقابلات الشيء، ومن المقايسة ، ومن النظائر . فابتدأ فأعطى من المتضادات فى ذلك أربعة قوانين :

القانون الأول : أن تنظر إلى ضد تلك الأشياء التى يقال عليها الاسم . فإن كان اسم ذلك الضد يقع على كل واحد منهما باشتراك ، فإن تلك الأشياء مقول عليها ذلك الاسم باشتراك . وهذا يبين لنا بوجهين :

أحدهما : ألا يكون لتلك الأضداد اسم واحد، بل أسماء متباينة . مثال ذلك : الحاد ، فانه يدل به على معنى فى السكين ، ومعنى فى الصوت . فإذا أردنا أن نعلم

١ — على : من ف ٢ — القوة : القدرة ل
٦ — أربعة : خمسة ل ٨ — منهما : منها ل
١١ — به : سقطت من ل

(١) أرسطو ، ١ ، ١٤ ، ١٠٥ ب ٢١ — ٢٧ : ληπτέον δ' ὅτι μάλιστα καθόλου πάσας τὰς προτάσεις, καὶ τὴν μίαν πολλὰς ποιητέον, οἷον ὅτι τῶν ἀντικειμένων ἡ αὐτὴ ἐπιστήμη, εἶθ' ὅτι τῶν ἐναντίων καὶ ὅτι τῶν πρός τι. τὸν αὐτὸν δὲ τρόπον καὶ ταύτας πάλιν διαιρετέον, ἕως ἂν ἐνδέχεται διαιρεῖν, οἷον ὅτι ἀγαθοῦ καὶ κακοῦ, καὶ λευκοῦ καὶ μέλανος, καὶ ψυχροῦ καὶ θερμοῦ. ὁμοίως δὲ καὶ ἐπὶ τῶν ἄλλων.
— ت ٠ ع ٠ ٢٤٩ أ ١٥ — ٢٤٩ ب ٢ ، طبعة بدوى ، ص ٤٩٠ : « وينبغى أن نأخذ جميع المقـدمات أخذا كليا بأكثر ما يمكن ، وأن نجعل المقدمة الواحدة مقـدمات كثيرة . مثال ذلك أن نقول : إن العلم بالمتقابلات واحد بعينه ، ثم نقول : إن العلم بالمتضادات واحد بعينه ، وإن العلم بالأشياء الداخلة فى باب المضاف واحد بعينه . وعلى هذا المثال ينبغى أن نقسم هـذه أيضا من الرأس ما دامت القسمة فيها ممكنة . مثال ذلك أن نقول : العلم بالخير والشر واحد بعينه ، والعلم بالأبيض والأسود ، والعلم بالبارد والحار ، وكذلك فى سائر الأشياء الأخر » .

أن مايدل عليه في أحدهما غير مايدل عليه في الآخر ، نظرنا أولا إلى اسم الضد في كل واحد منهما ، فنجده في الصوت : الثقيل ، وفي السكين : الكال ، فنعلم أن اسم الحدة فيهما مشترك[1] .

والوجه الثاني : أن نعتبر الأمر في الأضداد أنفسها ، وذلك أيضا إنما نحوج إليه متى كان اسما واحدا . مثال ذلك : صوت صاف ، وماء صاف . فإذا اعتبرنا أضداد هذه ، وجدنا اسمها واحدا ، وهو الكدر . لكن إذا تأملنا الكدرة في الماء ، وجدناها شيئا يعرض له في البصر ، والكدرة في الصوت شيئا يعرض له في السمع ، فعلمنا أن الصافي اسم مشترك[2] . وإنما ينتفع بهذا القانون إذا كان

١ — ما : الذي ل // الآخر : الأخير ف

٦ — اسمها : اسما ل

٨ — له : سقطت من ل // السمع : الصوت ف

(١) أرسطو ، ١ ، ١٥ ، ١٠٦ أ ١٢ — ١٤ : ἔνια γὰρ εὐθὺς καὶ τοῖς ὀνόμασιν ἕτερά ἐστιν· οἷον τῷ ὀξεῖ ἐν φωνῇ μὲν ἐναντίον τὸ βαρύ. = ت . ع . ٢٤٩ ب ١٠ — ١١ ، طبعة بدوي ، ص ٤٩١ : «وذلك أن بعض الأشياء تكون مختلفة بالأسماء من أول أمرها ، بمنزلة « الحاد » ، فإن ضده في الصوت « الثقيل » ، وفي العظم « الكال » .

ابن سينا ، الجدل ، ص ٨٥ : «فأما مثال الأول : فإن اسم الحاد يقع على الصوت وعلى السيف ، ويوجد له من حيث يقع على الصوت مضاد مخصوص باسم الثقيل ، ومن حيث يقع على السيف مضاد مخصوص باسم الكليل ، وحداهما مختلفان . فيكون الحاد في الصوت والسيف باشتراك الاسم» .

(٢) أرسطو ، ١ ، ١٥ ، ١٠٦ أ ٢٣ وما بعده : ἐπ' ἐνίων δὲ τοῖς μὲν ὀνόμασιν οὐδαμῶς διαφωνεῖ, τῷ δ' εἴδει κατάδηλος ἐν αὐτοῖς εὐθέως ἡ διαφορά ἐστιν, οἷον ἐπὶ τοῦ λευκοῦ καὶ μέλανος· φωνὴ γὰρ λευκὴ καὶ μέλαινα λέγεται, ὁμοίως δὲ καὶ χρῶμα. τοῖς μὲν οὖν ὀνόμασιν οὐδὲν διαφωνεῖ — τῷ δ' εἴδει κατάδηλος ἐν αὐτοῖς εὐθέως ἡ διαφορά· ....

تمييز ذلك فى الضد أعرف من تمييزه فى الأشياء التى طلبنا فيها معرفة اشتراك الاسم أولاً ، كما أن القانون الأول إنما ينتفع به إذا كانت أسماء الأضداد متباينة .

والقانون الثانى : أن ننظر إلى أحد المعنيين المدلول عليهما بالاسم ، فإن كان لأحدهما ضد ، ولم يكن للآخر ، علمنا أن الاسم مشترك ، مثل اللذة العارضة من قبل العلم ، ومن قبل شرب الماء ، فإن لأحدهما ضدا ، وهو العطش ، وليس للآخر ضد .(١) •

• — ضدا : ضد ف

= ت . ع . ٢٤٩ ب ١٨ — ٢٥٠ أ ٢ ، طبعة بدوى ، ص ٤٩١ — ٤٩٢ : « وفى بعض الأسماء المشتركة لا تختلف الأسماء أصلا ، لكن الاختلاف فيها بين لا محالة بالنوع ، كالحال فى الأبيض والأسود ، فإنه يقال : صوت أبيض ، وصوت أسود ، ولون أبيض ، ولون أسود . فليس بينهما اختلاف فى الأسماء . فأما بالنوع فاختلافهما بين جداً » .

فى مخطوط الأورغانون ، ٢٥٠ أ ، هامش إلى اليسار هذا نصه : « من عادة اليونانيين أن يسموا الصوت الصافى أبيض » .

ابن سينا ، الجدل ، ص ٨٤ — ٨٥ : « وأما القوانين النافعة فى معرفة أن الاسم الواقع على أشياء كثيرة يقع عليها وهى ذوات ماهيات وحقائق مختلفة ، أو يقع عليها بمعنى واحد ، فمنها إن كان للشىء ضد فينظر هل الأشياء المعدودة مضادة للأشياء المتفقة فى ذلك الاسم هى واحد فى الاسم أو مختلفة فى الاسم ... » .

ابن سينا ، الجدل ، ص ٨٥ : « وأما مثال الثانى ، فهو أن يكون المضاد واحدى الاسم المشترك ، كما يقال : صوت صاف .. ولون صاف .. ، ويقال : صوت كدر ، ولون كدر ... » .

(١) أرسطو ، ١٤ ، ١٠٦ ، ١٠ أ ٣٦ — ٣٨ : ἔτι εἰ τῷ μέν ἐστί τι ἐναντίον τῷ δ' ἁπλῶς μηδέν· οἷον τῇ ἀπὸ τοῦ πίνειν ἡδονῇ ἡ ἀπὸ τοῦ διψῆν λύπη ἐναντίον.

ت . ع . ٢٥٠ أ ١٠ — ١٢ ، طبعة بدوى ، ص ٤٩٢ : « وأيضا ينبغى أن ننظر إن كان لأحد المعنيين ضد ما ، والآخر ليس له ضد من الأضداد على الإطلاق . مثال ذلك : أن اللذة التى تكون من قبل الشرب ضدها الأذى الذى يكون من قبل العطش » .

ابن سينا ، الجدل ، ص ٨٥ — ٨٦ : « وأيضا إذا كان المعنيان المسميان بالاسم يوجد لأحدهما ضد ، ولا يوجد للآخر البتة ، مثل اللذة . فإنه يقال لما يجده الصادى عند شرب الماء ، ويقال لما يجده الذهن عند إدراك الحق . ولكن لتلك اللذة أذى مقابل محسوس عند العطش ؛ وأما التذاذ النفس بأن القطر لا يشارك فليس له أذى يقابله فى الناس العامين » .

والقانون الثالث : أن ننظر إلى المعنيين اللذين يدل عليهما بالاسم ، فإن كان لأحدهما ضد له متوسط ، وللآخر ضد ليس بينهما متوسط ، فالاسم مشترك . مثال ذلك : الكلام الحلو ، والطعم الحلو . فإنه ليس بين الحلو من الكلام والمر منه متوسط ، وبين الحلو والمر من الطعم متوسط ، وهو المالح ، وغير ذلك من أصناف الطعوم[1] .

والقانون الرابع : أن يكون لأحد المعنيين ضد بينهما وسط واحد ، وللثانى ضد بينهما أوساط كثيرة[2] .

---

١ — الثالث : الرابع ل   ٣ — مثال : مثل ف

٢ — الرابع : الخامس ل

---

(١) أرسطو ، ١ ، ١٠ ، ١٠٦ ب ٤ وما بعده : ἔτι ἐπὶ τῶν ἀνὰ μέσον, εἰ τῶν μὲν ἐστί τι ἀνὰ μέσον τῶν δὲ μηδέν, ἢ εἰ ἀμφοῖν μὲν ἐστί <τι> μὴ ταὐτὸν δέ· οἷον λευκοῦ καὶ μέλανος ἐν χρώμασι μὲν τὸ φαιόν, ἐν φωνῇ δ' οὐδέν, ἢ εἰ ἄρα, τὸ σομφόν, καθάπερ τινές φασι . . . .

— ت . ع . ٢٥٠ أ ١٦ — ٢٠ ، طبعة بدوى ، ص ٤٩٢ — ٤٩٣ : «وأيضا ينبغى أن ننظر فى المتضادات التى بينها وسط ، إذا كان صنف منها يوجد فيه وسيط ، والصنف الآخر إما ألا يوجد فيه وسيط ، أو إن كان يوجد فى الصنفين وسيط إلا أنه ليس هو واحدا بعينه ، بمنزلة الأبيض والأسود ، فإن فيما بينهما فى الألوان وسيطا ، هو الأدكن ، وليس بينهما فى الصوت وسيط ، اللهم إلا أن يكون فيما بينهما المتخلخل ، كما يزعم قوم» .

(٢) أرسطو ، ١ ، ١٠ ، ١٠٦ ب ٩ — ١٢ : ἔτι εἰ τῶν μὲν πλείω τὰ ἀνὰ μέσον, τῶν δὲ ἕν, καθάπερ ἐπὶ τοῦ λευκοῦ καὶ μέλανος· ἐπὶ μὲν γὰρ τῶν χρωμάτων πολλὰ τὰ ἀνὰ μέσον, ἐπὶ δὲ τῆς φωνῆς ἓν τὸ σομφόν.

— ت . ع . ٢٥٠ ب ٢ — ٤ ، طبعة بدوى ، ص ٤٩٣ : «وأيضا ينبغى أن ننظر إذا كان صنف منها فيه وسائط كثيرة ، وصنف آخر فيه وسيط واحد ، كالحال فى الأبيض والأسود . فإن الوسائط بينهما فى الألوان كثيرة ، وفى الصوت واحد ، وهو المتخلخل» .

وقانون خامس من المتقابلات على طريق التناقض : وهو أن ننظر أيضا ، فإن كان مقابل أحد المعنيين مقولا باشتراك الاسم مع مقابل المعنى الثانى ، علمنا أن الاسم مشترك . مثال ذلك الذى يبصر ، فإن له مقابلا وهو قولنا : لا يبصر . وذلك يقال على معنيين متباينين : أحدهما ألا يكون له بصر ، والآخر ألا يستعمل البصر . فيبين من ذلك أن قولنا « يبصر » مشترك[1] .

ومن المقابل أيضا على طريق العدم والملكة . فإنه إن كان المقابل يقال على أنحاء كثيرة ، مثال ذلك : إن كان الإحساس فى النفس والبدن يقال على نحوين ،

---

١ — خامس : سادس ل

٧ — كثيرة : + فان المعنى الذى يدل عليه الاسم يقال على أنحاء كثيرة ل

= ابن سينا ، الجدل ، ٨٦ : « وأيضا ، فواسطة مابين الصوتين واحدة ، واحدة الاسم ؛ وواسطة مابين اللونين كثيرة ، كثيرة الأسماء » .

ابن سينا ، الجـدل ، ص ٨٦ : « وأيضا ننظر فى حال تضاد كل واحد من المسميين : هـل أحدهما له واسطة ، والآخر ليس له واسطة . فإنه لا واسطة بين السواد إذا مثل على الجهل ، والبياض إذا قيل على العلم ، وواسطة بين السواد إذا قيل على لون ما ، والبياض إذا قيـل على آخر . وكذلك إن كان فى كليهما واسطة لكنهما مختلفان . فإن بين الأسود المقول فى لغة اليونانيين على الصوت والأبيض المقول عليه واسطة هى المتخلخل ، ومثلها بين اللونين هو الأدكن ... » .

(١) أرسطو، ١ ، ٥ ، ١٠٦ ب ١٣ وما بعده : πάλιν ἐπὶ τοῦ κατ' ἀντίφασιν ἀντικειμένου σκοπεῖν εἰ πλεοναχῶς λέγεται· ... οἷον τὸ μὴ βλέπειν πλεοναχῶς λέγεται ἓν μὲν τὸ μὴ ἔχειν ὄψιν, ἓν δὲ τὸ μὴ ἐνεργεῖν τῇ ὄψει· ....

= ت . ع . ٢٥٠ ب ٥ وما بعده ، طبعة بدوى ، ص ٤٩٣ : « وأيضا ينبغى أن نبحث عما يقابل على طريق التناقض : هل يقال على أنحاء كثيرة ... مثال ذلك : الذى لا يبصر ، فإنه يقال على أنحاء كثيرة : أحدها على الذى ليس له بصر ، والآخر على الذى لا يستعمل البصر ... » .

ابن سينا ، الجدل ، ص ٨٦ .

فعـــدم الإحساس يقال أيضا على نحوين . وكذلك إن كانت الصحة تقال عليهما باشتراك ، أعنى على النفس والبدن ، فإن المرض يقال عليهما باشتراك[1] .

وقانون سادس من التصاريف أيضا ، وذلك أنه إن كان العــدل يقال على أنحاء كثيرة ، فان العدالة تقال على أنحاء كثيرة[2] .

وأما القوانين المأخوذة من الجنس ، فإنه أعطى فى ذلك قانونين : أحدهما أن تكون أجناس المعانى المدلول عليها بالاسم متباينة ، أعنى الأجناس العاليـــة ، مثل قولنا : محمود فى الأطعمة ، ومحمود فى الخلق ، ومحمود فى المطر . فإن المحمود

---

٣ — سادس : ثامن ل // أيضا وذلك : وهو ل

---

(١) أرسطو ، ١ ، ١٥ ، ١٠٦ ب ٢١ وما بعده : ἔτι ἐπὶ τῶν κατὰ στέρησιν καὶ ἕξιν λεγομένων ἐπισκοπεῖν· εἰ γὰρ θάτερον πλεοναχῶς λέγεται, καὶ τὸ λοιπόν. οἷον εἰ τὸ αἰσθάνεσθαι πλεοναχῶς λέγεται, κατά τε τὴν ψυχὴν καὶ τὸ σῶμα, καὶ τὸ ἀναίσθητον εἶναι πλεοναχῶς ῥηθήσεται, κατά τε τὴν ψυχὴν καὶ τὸ σῶμα . . . . .

= ت ، ع ، ٢٥٠ ب ١١ — ١٥ ، طبعة بدوى ، ص ٤٩٣ — ٤٩٤ : « وأيضا ينبغى أن نبحث عن التى تقال على طريق العـــدم والملكة : فإن أحدهما إن كان يقال على أنحاء كثيرة ، فإن الآخر يقال كذلك . مثاله ، أن الإحساس إن كان يقال على أنحاء كثيرة فى النفس والبدن ، فإن عدم الإحساس يقال على أنحاء كثيرة فى النفس والبدن » .

ابن سينا ، الجـــدل ، ص ٨٦ — ٨٧ : « فهـــذه قوانين من جهة التضاد . فإن لم يكن للشىء مقابل بحسب التضاد ، فإن لا محالة يكون له مقابل على سبيل التناقض البسيط ... » .

(٢) أرسطو ، ١ ، ١٥ ، ١٠٦ ب ٢٥ وما بعده : ἔτι δ' ἐπὶ τῶν πτώσεων ἐπισκεπτέον. εἰ γὰρ τὸ δικαίως πλεοναχῶς λέγεται, καὶ τὸ δίκαιον πλεοναχῶς ῥηθήσεται. . . .

= ت ، ع ، ٢٥٠ ب ١٧ وما بعـــده ، طبعة بدوى ، ص ٤٩٤ : « وأيضا ينبغى أن نبحث عن التصاريف ، وذلك أنه إن كان العدل يقال على أنحاء كثيرة ، فالعدالة تقال على أنحاء كثيرة ... » .

ابن سينا ، الجدل ، ص ٨٦ — ٨٧ : « وكذلك إذا أخذت المقابل من طريق الملكة والعدم ، فإنه إن كان البصر على وجهين : بصير قلب ، وبصير عين » .

في الأطعمة / هو من مقولة أن يفعل أو أن ينفعل ، إذ كان هو الذى يفعل أو ينفعل في البدن انفعالا محمودا . والمحمود في الخلق هو في الكيفية كالشجاعة المحمودة . والمحمود في المطر هو في الوقت (١) . ٩٢ أ

والقانون الثانى : أن ننظر إلى أجناس تلك الأشياء المدلول عليها بالاسم ، أعنى القريبة ، إذا كانت ترتقى إلى جنس واحد : إما إلى العالى نفسه ، وإما إلى متوسط بينها وبين العالى . فإن كانت تلك الأجناس القريبة متباينة وليس ٥

٥ — واحد : سقطت من ل

٦ — بينها : بينهما ف

(١) أرسطو، ١، ١٥ ، ١٠٧ أ ٣ وما بعده : σκοπεῖν δὲ καὶ τὰ γένη τῶν κατὰ τοὔνομα κατηγοριῶν, εἰ ταὐτά ἐστιν ἐπὶ πάντων· . . εἰ γὰρ μὴ ταὐτά, δῆλον ὅτι ὁμώνυμον τὸ λεγόμενον, οἷον τὸ ἀγαθὸν ἐν ἐδέσματι μὲν τὸ ποιητικὸν ἡδονῆς, ἐν ἰατρικῇ δὲ τὸ ποιητικὸν ὑγιείας, ἐπὶ δὲ ψυχῆς τὸ ποιὰν εἶναι, οἷον σώφρονα ἢ ἀνδρείαν ἢ δικαίαν· ὁμοίως δὲ καὶ ἐπὶ ἀνθρώπου. ἐνιαχοῦ δὲ τὸ ποτέ, οἷον τὸ ἐν τῷ καιρῷ ἀγαθόν· . . . πολλάκις δὲ τὸ ποσόν, οἷον ἐπὶ τοῦ μετρίου· . . . .

— ت ، ع ، ١ ، ٢٥١ أ ٧ وما بعده ، طبعة بدوى ، ص ٤٩٤ — ٤٩٥ : « وينبغى أن تبحث عن أجناس الحمل الذى بحسب الاسم : هل هى واحدة بعينها فى الجميع ؟ وذلك أنها إن لم تكن واحدة بعينها ، فمن البين أن الموصوف اسم مشترك . مثال ذلك : المحمود ، فإنه فى الأطعمة ما يحدث اللذة ، وفى الطب ما يحدث الصحة ، وفى النفس ما تكون به بحال ما ، أعنى عفيفة ، أو شجاعة ، أو عادلة . وكذلك فى الإنسان أيضا . ويقال فى الشىء إنه محمود فى بعض الأوقات . . ويقال مرارا كثيرة على الكم ، كما يقال على المعتدل ... » .

ابن سينا ، الجدل ، ٨٨ — ٨٩ : « ومما ينفع فى اعتبار اشتراك الاسم أن يعمد إلى الاسم المركب للشىء الذى يتركب من اسم الخاص ومن الاسم المنظور فى اشتراكه كأنه اسم واحد لكن مركب ، فيجعل ذلك الى الحدود أو الرسوم ، ثم ترتفع الخاصيات ، فإن بقى للباقى مفهوم واحد محصل فليس الاسم بمشترك . مثال ذلك صوت صاف ، وجسم صاف ، فإنك إذا رفعت الصوت ورفعت الجسم لم يبق هناك شىء واحد ... » .

أحدهما تحت الآخر ، ولم يكن ذلك الاسم دالا على تلك الأشياء من حيث يشترك فى الجنس العالى ، فإن الاسم مشترك . مثال ذلك قولنا : حمار على الآلة المصنوعة من العود وعلى الحيوان . فإن جنسيهما القريبين متباينان ، وهما الحيوان والنبات ، وليس أحدهما تحت الآخر ، ولا اسم الحمار يدل به عليهما من حيث يجتمعان فى الجنس العالى وهو الجوهر . لأنه لو كان يدل عليهما من حيث هما فى مقولة الجوهر ، لكان مقولا عليهما اسم الحمار بتواطؤ[1] . وكذلك لو كان الجنسان القريبان أحدهما تحت الآخر ، لكان الاسم مقولا عليهما بتواطؤ . مثال ذلك : الطائر وذو الريش للغراب ، فإنهما جنسان له متباينان يرتقيان إلى جنس واحد . وليس الغراب مقولا باشتراك الاسم لكون الطائر منطويا فى ذى الريش[2] .

(١) أرسطو ، ١ ، ١٥ ، ١٠٧ أ ١٨ — ٢١ : σκοπεῖν δὲ καὶ τὰ γένη τῶν ὑπὸ τὸ αὐτὸ ὄνομα, εἰ ἕτερα καὶ μὴ ὑπ' ἄλληλα. οἷον ὄνος τό τε ζῷον καὶ τὸ σκεῦος· ἕτερος γὰρ ὁ κατὰ τοὔνομα λόγος αὐτῶν· τὸ μὲν γὰρ ζῷον ποιόν τι ῥηθήσεται, τὸ δὲ σκεῦος ποιόν τι

ت ، ع ، ٢٥١ أ ١٩ — ٢٥١ ب ١ ، طبعة بدوى ، ص ٤٩٥ : « وينبغى أن نبحث عن أجناس الأشياء التى تحت اسم واحد بعينه : هل هى مختلفة وليس بعضها مرتبا تحت بعض ، كقولنا للآلة حمار ، وللحيوان حمار ، وذلك أن الحد الذى بحسب اسمها مختلف ، لأن الحيوان يقال بحال ما ، والآلة تقال بحال أخرى » .

كتب فوق كلمة الآلة فى مخطوط الأورغانون : آلة يستعملها النجارون .

ابن سينا ، الجدل ، ص ٨٧ — ٨٨ : « وكذلك إن لم يرتفع إلى أجناس عالية مختلفة ، بل أجناس متوسطة مختلفة ... ومثل ما يقال لآلة القبان حمار ، وللحيوان حمار ... ... » .

(٢) أرسطو ، ١ ، ١٥ ، ١٠٧ أ ٢١ وما بعده : ἐὰν δὲ ὑπ' ἄλληλα τὰ γένη ᾖ, οὐκ ἀναγκαῖον ἑτέρους τοὺς λόγους εἶναι. οἷον τοῦ κόρακος τὸ ζῷον καὶ τὸ ὄρνεον γένος ἐστίν· ....

ت ، ع ، ٢٥١ ب ١ — ٧ ، طبعة بدوى ، ص ٤٩٥ : « وإن كانت الأجناس بعضها تحت بعض ، فليس يلزم ضرورة أن تكون الأقاويل مختلفة ، مثال ذلك : الغراب ، فإن الحى وذا الريش جنس له ، فإذا نحن قلنا فى الغراب إنه ذو ريش حى ، فقد قلنا إنه بحال ما .

وقانون تاسع مأخوذ من الحـد ، وذلك فى حدود الأشياء المركبة التى يدل على كل جزء من المركب بلفظ مفرد ، مثل قولنـا : كسوف القمر وكسوف الشمس . وذلك أنا متى عمدنا إلى أمثال هذه فرفعنا الشيء الذى به تختلف، أعنى الموضوع ، وحددنا المشترك لهما فوجدناه مختلفا ، فإن الاسم مشترك[1] ، مثل أن نحد كسوف القمر فنجده وقوعه فى مخروط الظل ، ونحد كسوف الشمس فنجده قيام القمر بين أبصارنا و بينه ، فنعلم أن اسم الكسوف فيهما مشترك[2] .

١ — تاسع : حادى عشر ل

٢ — تختلف : مختلف ن

= فالجنسان إذا كلاهما محمول عليه . وكذلك إذا قلنا فى الغراب إنه حى طائر ذو رجلين ، فقد قلنا إنه ذو ريش ، و بهذا الوجه يحمل الجنسان كلاهما وقولاهما على الغراب » .

ابن سينا ، الجدل ، ص ٨٨ : « وأما إذا وقعت فى أجناس مرتب بعضها تحت بعض فلا يدل ذلك على وقوعها تحتها بالاشتراك . فإنه قد يكون للشيء الواحد دائمـا جنسان مختلفان بهذه الصفة ، بل ربمـا كانت أجناسا مختلفـة ليس عن فصول متقابـلة ، بل متداخلة ، مثـل الحيوان الناطق والحيوان المائت ... » .

(١) أرسطو ، ؟ ، ١٥ ، ١٠٧ أ ٣٦ وما بعده : χρήσιμον δὲ καὶ τὸ ἐπὶ τὸν ὁρισμὸν ἐπιβλέπειν τὸν ἐκ τοῦ συντιθεμένου γιγνόμενον, οἷον λευκοῦ σώματος καὶ λευκῆς φωνῆς· ἀφαιρουμένου γὰρ τοῦ ἰδίου τὸν αὐτὸν λόγον δεῖ λείπεσθαι. τοῦτο δ' οὐ συμβαίνει ἐπὶ τῶν ὁμωνύμων, ...

= ت . ع . ١٠٥١ ب ١٢ وما بعده ، طبعة بدوى ، ص ٤٩٦ : « وقد ينتفع أيضا بالنظر فى الحد الذى يكون عن المركب ، مثل الجسم الأبيض ، والصوت الأبيض . وذلك أن خاصة كل واحد منهما إذا رفعت ، فينبغى أن يبق القول واحدا بعينه . وهذا أمر ليس يلزم فى المتفقة أسماؤها ... » .

ابن سينا والجدل ، ٨٨ — ٨٩ .

(٢) خسف وكسف : ما الفرق بينهما ؟ « قال ثعلب أجود الكلام خسف القمر وكسفت الشمس . وقال أبو حاتم فى الفرق : إذا ذهب بعض نور الشمس فهو الكسوف ، و إذا ذهب جميعه فهو الخسوف » (أساس البلاغة ، مادة : خسف) .

قال :

وربما كانت أسماء أجزاء الحد مما تقال باشتراك ، فينبغى أن نسلك فيها ماسلكناه فى الحدود أنفسها .

وقانون عاشر أيضا مأخوذ من الأكثر والأقل والتساوى ، وذلك أن ننظر إلى أحد المعنيين المقول عليهما الاسم ، فإن كان أحدهما لامقايسة بينه وبين الثانى فى موضوعيهما بالأقل أو الأكثر أو التساوى ، فإن المعنيين يدل عليهما باشتراك ، مثال ذلك الحدة فى الصوت والسكين ، فإنه لايقال إن حدة مساوية لحدة ، ولا أكثر منها[1] .

وقانونان من الفصل : أحدهما أن ننظر هل الأشياء التى يدل عليها باسم واحد هى فصول لأجناس عالية مخالفة أو متوسطة يرتقى كل واحد منها إلى جنس عال، غير العالى الذى إليه يرتقى الآخر . فإن كان ذلك كذلك ، فإن الاسم مشترك . مثال

---

٤ — عاشر : ثانى عشر ل

٦ — بالأقل أو الأكثر : بالأكثر أو الأقل ل

١٠ — منها : منهما ف　　١١ — إليه : سقطت من ل

---

(١) أرسطو ، ١ ، ١٥ ، ١٠٧ ب ١٣ — ١٨ : ἔτι εἰ μὴ συμβλητὰ κατὰ τὸ μᾶλλον ἢ ὁμοίως, οἷον λευκὴ φωνὴ καὶ λευκὸν ἱμάτιον καὶ ὀξὺς χυμὸς καὶ ὀξεῖα φωνή· ταῦτα γὰρ οὔθ' ὁμοίως λέγεται λευκὰ ἢ ὀξέα οὔτε μᾶλλον θάτερον. ὥσθ' ὁμώνυμον τὸ λευκὸν καὶ τὸ ὀξύ. τὸ γὰρ συνώνυμον πᾶν συμβλητόν· ἢ γὰρ ὁμοίως ῥηθήσεται ἢ μᾶλλον θάτερον.

= ت . ع . ٢٥٢ أ ٤ — ٩ ، طبعة بدوى ، ص ٤٩٧ : « وأيضا ينبغى أن ننظر ألا تكون متفقة فى الشبه ، أو فى الأكثر ، بمنزلة قولنا : صوت أبيض ، وثوب أبيض ، وطعم حاد ، وصوت حاد . فإن هذه ليست تقال بيضا وحادة على مثال واحد فى الشبه ، ولا أن أحدهما أكثر من الآخر . فالأبيض إذا والحاد من المتفقة فى الأسماء . وذلك أن المتواطئة كلها متفقة ، إذ كانت إما أحدهما أكثر من الآخر ، وإما أنهما على مثال واحد فى الشبه » .

ذلك : الحاد فى الصوت والحاد فى السكين . فإن الحاد فى الصوت وغير الحاد من فصول مقولة الكيفية ، والحاد فى السكين وغير الحاد من فصول مقولة الجوهر[1] .

والقانون الثانى : أن ننظر إلى الأشياء التى يدل عليها الاسم فإن كانت فصولها القاسمة لها مختلفة ، فإن الاسم مشترك . مثال ذلك قولنا : لون على المطعوم وعلى محسوسات البصر . فإن الفصول القاسمة لمحسوسات البصر هى المعرفة للبصر والجامعة له ، وليس ينقسم اللون الذى يدل به على الأطعمة بهذه الفصول[2] .

= ابن سينا ، الجدل ، ص ٨٩ : « ومما ينفع فى اعتبار اشتراك الاسم أنه إذا قيل شىء على شيئين ، فهل يحتمل المقايسة ، بأن يقال إنهما متساويان فى معناه . فإن كانا يقبلان الأشد والأضعف ، فهل يجوز أن يكون أحدهما أشد وأضعف من الآخر . وإن كان أحدهما يقبل والآخر لا يقبل ، فهذا أول ما يدل على اشتراك الاسم . مثال : هل الصوت الحاد مساو فى حدته للسيف الحاد ، والطعم الحاد ، أو ليس ؟ ... » .

(١) أرسطو ، ١ ، ١٥ ، ١٠٧ ب ١٩ — ٢٦ : ἐπεὶ δὲ τῶν ἑτέρων γενῶν καὶ μὴ ὑπ᾽ ἄλληλα ἕτεραι τῷ εἴδει καὶ αἱ διαφοραί, οἷον ζῴου καὶ ἐπιστήμης (ἕτεραι γὰρ τούτων αἱ διαφοραί), σκοπεῖν εἰ τὰ ὑπὸ τὸ αὐτὸ ὄνομα ἑτέρων γενῶν καὶ μὴ ὑπ᾽ ἄλληλα διαφοραί εἰσιν, οἷον τὸ ὀξὺ φωνῆς καὶ ὄγκου. διαφέρει γὰρ φωνὴ φωνῆς τῷ ὀξεῖα εἶναι, ὁμοίως δὲ καὶ ὄγκος ὄγκου. ὥστε ὁμώνυμον τὸ ὀξύ· ἑτέρων γὰρ γενῶν καὶ οὐχ ὑπ᾽ ἄλληλα διαφοραί εἰσιν.

= ت . ع . ٢٥٢ أ ٩ — ١٥ ، طبعة بدوى ، ص ٤٩٧ : « ولأن الأجناس المختلفة التى ليس بعضها تحت بعض ففصولها أيضا مختلفة بالنوع ، بمنزلة الحى والعلم (فإن فصولهما مختلفة) ، فينبغى أن ننظر هل الأشياء التى تحت اسم واحد بعينه فصول لأجناس مختلفة ليس بعضها تحت بعض . مثال ذلك : أن الحاد للصوت ، وللجسم . فإن صوتا يخالف صوتا بأنه حاد ، وكذلك جسم يخالف جسما . فالحاد إذن اسم مشترك . وذلك أنهما فصلان لأجناس مختلفة ليس بعضها تحت بعض » .

(٢) أرسطو ، ١ ، ١٥ ، ١٠٧ ب ٢٧ — ٣٢ : πάλιν εἰ αὐτῶν τῶν ὑπὸ τὸ αὐτὸ ὄνομα ἕτεραι αἱ διαφοραί, οἷον χρώματος τοῦ τε ἐπὶ τῶν σωμάτων καὶ τοῦ ἐν τοῖς μέλεσιν· τοῦ μὲν γὰρ ἐπὶ τῶν σωμάτων διακριτικὸν καὶ συγκριτικὸν ὄψεως, τοῦ δ᾽ ἐπὶ τῶν μελῶν οὐχ αἱ αὐταὶ διαφοραί. ὥστε ὁμώνυμον τὸ χρῶμα· τῶν γὰρ αὐτῶν αἱ αὐταὶ διφοραί.

=

وقانون آخر : وذلك إذا كان أحد المعنيين المداول عليهما بالاسم فصلا ، والآخر نوعا[1] .

فهذه هي جميع القوانين التي أعطاها في تمييز الاسم المشترك .

وأما القوة على أخذ الفصول فإن ذلك يحصل بالرياضة في أخذ فصول الأشياء الشديدة التشابه . وهذه بالجملة ثلاثة أنواع :

---

١ — أحد : + هاذين ل

= = ت . ع . ٢٥٢ أ ١٥–١٩ ، طبعة بدوى ، ص ٤٩٧ : «وأيضا ينبغى أن تنظر هل فصول الأشياء التى هى بعينها تحت اسم واحد بعينه ، مختلفة ، بمنزلة اللون الذى فى الأجسام والذى فى الأغانى . فإن الذى فى الأجسام فصوله الذى يجمع البصر ويفرقه ، والذى فى الأغانى ليس فصوله هذه بعينها . فاللون إذا من المتفقة فى الاسم . لأن الأشياء التى هى واحدة بعينها ، فصولها واحدة بعينها» .

(١) أرسطو ، ١ ، ١٥ ، ١٠٧ ب ٣٣ — ٣٧ : ἔτι ἐπεὶ τὸ εἶδος οὐδενός ἐστι διαφορά, σκοπεῖν τῶν ὑπὸ τὸ αὐτὸ ὄνομα εἰ τὸ μὲν εἶδός ἐστι τὸ δὲ διαφορά· οἷον τὸ λευκὸν τὸ μὲν ἐπὶ τοῦ σώματος εἶδος χρώματος, τὸ δ' ἐπὶ τῆς φωνῆς διαφορά· διαφέρει γὰρ φωνὴ φωνῆς τῷ λευκὴ εἶναι.

= ت . ع . ٢٥٢ أ ١٩ — ٢٥٢ ب ٢ ، طبعة بدوى ، ص ٤٩٨ : «وأيضا لأن النوع ليس هو لشىء من الأشياء فصلا ، فينبغى أن تنظر فى الشيئين اللذين تحت اسم واحد : هل أحدهما نوع والآخر فصل . مثال ذلك : «الأبيض» ، فإن الذى فى الجسم نوع اللون ، والذى فى الصوت فصل . وذلك أن صوتا يخالف صوتا بأنه أبيض» .

ابن سينا ، الجدل ، ٩٠ : «ثم النوع لا يكون فصلا البتة لما هو نوع ، ولا الفصل نوعا له . فإذا كان كذلك ، فإن كان أحدهما نوعا ، والآخر فصلا ، فالاسم مشترك . مثل الأبيض فى الألوان فإنه نوع ، وفى الأصوات فإنه فصل . فإذن هما باشتراك الاسم» .

ابن سينا ، الجدل ، ٩٢ : «وأما الأشياء المتباعدة جدا ، المختلفة الأجناس ، التى لا تشابه فيما فى طبائعها ، ولا فى أجناسها ، ولا موضوعاتها ، فإن اعتبار الفروق بينها كأنه خوض فى تعرف أمر معلوم ، وذلك غير مفيد دربة» .

أحدها : أخذ فصول الأشياء التى هى تحت جنس واحد قريب ، مثل الشجاعة والعــدل . فإن جنسهما القريب واحد وهو الفضيلة ، إلا أن الشجاعة تكون فى الأشياء المفزعة ، والعدل فى المعاملات التى بين الناس . وهذان هما فصلاهما اللذان بهما يتباينان .

والنوع الثانى : أن تأخذ فصول الأشياء التى تحت جنس واحد بعيد ، مثل الفهم والعفة . فإن جنسهما البعيد هو الفضيلة ، لكن الفهم فى الجزء الفكرى ، والعفة فى الجزء الشهوانى[1] .

---

٣ — التى : سقطت من ل

---

(١) أرسطو ، ١ ، ١٦ ، ١٠٧ ب ٣٨ — ١٠٨ أ ٣ : τὰς δὲ διαφορὰς ἔν αὐτοῖς τε τοῖς γένεσι τοῖς πρὸς ἄλληλα θεωρητέον, οἷον τίνι διαφέρει δικαιοσύνη ἀνδρείας καὶ φρόνησις σωφροσύνης (ταῦτα γὰρ ἅπαντα ἐκ τοῦ αὐτοῦ γένους ἐστίν).

= ت . ع . ٢٥٢ ب ٣ — ٧ ، طبعة بدوى ، ص ٤٩٨ : « ويجب أن ننظر فى حال الفصول بعضها عند بعض فى الأجناس أنفسها ، مثل أن نعلم بماذا يخالف العدل الشجاعة ، والحلم العفة . فإن جميع هـذه من جنس واحد بعينه هو الفضيلة . ونأخذ الفصــول التى من جنس واحد بعينه كالفهم والعفة والشجاعة والعدل . فإن كل واحد من هذه فضيلة » .

لاحــظ أنه لامقابل فى الأصــل اليونانى لما ورد فى الترجمة العربية ابتــداء من : « ونأخذ الفصول ... » إلى « من هذه الفضيلة » . ولكن هذه هى الترجمة التى رآها ابن رشد على ما يظهر .

ابن سينا ، الجدل ، ٩٢ : « وأما الأداة التى بعد هذا مما لابد للجدلى من الارتياض به وفيه ، فالاقتدار على أخذ الفصول بين الأشياء ، فإنه بذلك يفرق بين الأمور المتشابهة الأحكام ، ويطلب هذه الملكة بين الأمور المتجانسة بل المتشابهة جدا . وأفضل ذلك ما كان فى اعتبارات أحكام شىء واحد . على أن البحث عن تباين أمــور متشابهة الأجناس نافع جدا ، مثــل التفريق بين أحكام الحس وأحكام العقــل » .

والنوع الثالث : فصول الأشياء التي تحت أجناس عالية مختلفة ، إذا اتفق لتلك الأشياء أن تكون متشابهة ، مثل النظر فيماذا يخالف الحس العلم ، مع أن الحس في باب المضاف ، والعلم من باب الكيفية[1]. فإن التشابه بينهما كثير، وذلك أن نسبة الحس إلى المحسوس كنسبة العلم إلى المعلوم[2] .

٥ وأما القوة على أخذ التشابه فإنما تكون بالرياضة في أخذ التشابه بين الأشياء المتباينة ، كما أن القوة على أخذ الفصول إنما تحدث لنا بالرياضة في أخذ فصول

---

١ — مختلفة : سقطت من ل

٢ — فيماذا : فيما ل // العلم : للعلم ف .

٣ — باب (المضاف) : سقطت من ف

---

(١) أرسطو ، ١ ، ١٦ ، ١٠٨ أ ٣ — ٤ : καὶ ἐξ ἄλλου πρὸς τῶν μὴ πολὺ λίαν διεστηκότων, οἷον τίνι αἴσθησις ἐπιστήμης· ἐπὶ μὲν γὰρ τῶν πολὺ διεστηκότων κατάδηλοι παντελῶς αἱ διαφοραί.

— ت ع ، ٢٥٢ ب ٧ — ١٠ ، طبعة بدوى ، ٤٩٨ : « ونتظر أيضا في التي من جنس بالقياس إلى التي من جنس آخر غيره من غير أن يكون بعضها من بعض متباعدا بعدا كثيرا ، كقولنا : بماذا يخالف الحس العلم ؟ . لأن الفصول في الأشياء المتباعدة بعدا كبيرا بينة جدا » .

(٢) أرسطو، ١ ، ١٧ ، ١٠٨ أ ٩ — ١٠ : οἷον ὡς ἐπιστήμη πρὸς ἐπιστητόν, οὕτως αἴσθησις πρὸς αἰσθητόν.

= ت ع ، ٢٥٢ ب ١٢ — ١٣ ، طبعة بدوى، ص ٤٩٨ : « مثال ذلك أن حال العلم عند المعلوم كحال الحس عند المحسوس » .

ابن سينا ، الجدل ، ص ٩٢ — ٩٣ : « وأما الأداة الرابعة فهى الاقتدار على أخذ التشابه ، ويجب أن يكون ذلك متطلبا في الأشياء البعيدة الأجناس المختلفة جدا . فمن ذلك ما يكون بمعنى مفرد ، مثل تشابه الجوهر والكم في أنهما لا ضد لهما . ومنه ما يكون بالنسبة ، كما يقال إن نسبة الحس إلى المحسوس هي نسبة العلم إلى المعلوم ، أو نسبة البياض إلى البصر كنسبة السواد إليه ... » .

الأشياء المتشابهة . والشبه على وجهين : إما شبه على وجه المناسبة[(١)]، وإما فى شىء يعم المتشابهين[(٢)] . وربما وجد فى الشىء الواحد الشبهان معا ، مثال ذلك : الحس والعقل ، فإنهما متشابهان من جهة أنهما إدراك ، ومن جهة المناسبة : فإن حال العقل من النفس كحال الحس من البصر . فبهذه الأشياء تحصل لنا القوة على هذه الآلات الأربع[(٣)] . وللآلات الثلاث التى هى : تمييز الاسم المشترك ، وأخذ الفصول ، وأخذ التشابه ، منفعة مشتركة ، ومنافع تخص . أما المنفعة المشتركة فهى تسهيلها لاقتضاب المقدمات ووجودها ، وذلك أنا إذا قسمنا الاسم المشترك إلى معانيه ، وذلك إما فى موضوع المقدمة أو محمولها أو فى كليهما ،

* — للآلات : للات ل

(١) أرسطو ، ١ ، ١٧ ، ١٠٨ أ ١٠ — ١١ : καὶ ὡς ἕτερον ἐν ἑτέρῳ τινί, οὕτως ἄλλο ἐν ἄλλῳ, οἷον ὡς ὄψις ἐν ὀφθαλμῷ, νοῦς ἐν ψυχῇ . = ت . ع . ٢٥٢ ب ١٣ — ١٤ ، طبعة بدوى ، ص ٤٩٨ — ٤٩٩ : « وإن كان حال شىء عند غيره كحال شىء آخر فى آخر ، مثال ذلك : أن حال البصر فى العين كحال العقل فى النفس » .

ابن سينا ، الجدل ، ص ٩٣ : « ونسبة العقل إلى الخيال كنسبة الخيال إلى الحس » .

(٢) أرسطو ، ١ ، ١٧ ، ١٠٨ أ ١٤ — ١٧ : σκεπτέον δὲ καὶ τὰ ἐν τῷ αὐτῷ γένει ὄντα εἴ τι ἅπασιν ὑπάρχει ταὐτόν, οἷον ἀνθρώπῳ καὶ ἵππῳ καὶ κυνί. ᾗ γὰρ ὑπάρχει τι αὐτοῖς ταὐτόν, ταύτῃ ὅμοιά ἐστιν.
= ت . ع . ٢٥٢ ب ١٧ — ١٩ ، طبعة بدوى ، ص ٤٩٩ : « وينبغى أن تنظر أيضا فى الأشياء التى فى جنس واحد ، هل يوجد لجميعها شىء واحد بعينه ، بمنزلة الإنسان والفرس والكلب فإنه إن كان يوجد لها شىء واحد بعينه ، فهى من جهته متشابهة » .

(٣) انظر ، أرسطو ، ١ ، ١٨ ، ١٠٨ أ ١٨ وما بعده = ت . ع . ٢٥٢ ب ، طبعة بدوى ، ص ٤٩٩ وما بعدها : الانتفاع بآلات الجدل الثلاث .

ابن سينا ، الجدل ، المقالة الأولى ، الفصل العاشر ، فصل (ى) : فى منافع هذه الآلات ، ص ٩٤ وما بعدها .

عادت لنا المقدمة الواحدة مقدمات كثيرة . وكذلك إذا أخذنا فصول الشيء
الذى ظننا به قبل أنه واحد، عادت لنا المقدمة الواحدة اثنتين ، فيحصل لنا
من ذلك مقدمتان . وكذلك أيضا إذا وجدنا التشابه بين شيئين ، حصلت لنا
من ذلك مقدمتان . وأما المنافع الخاصة بواحدة واحدة من هذه الثلاث فإن
لمعرفة الاسم المشترك مع ما تقدم ثلاث منافع .

المنفعة الأولى : الإيضاح والبيان(١) ، وذلك مما ينفع السائل والمجيب .

أما منفعته للسائل فلأنه إذا سأل بالاسم المشترك ، قصد منه تسلم أحد
المعانى التى يدل عليها . وربما امتنع المجيب من تسليمه لامتناعه من المعنى المشارك
له فى الاسم ، وظنا منه أنه إنما سأل عن ذلك المعنى الممتنع عنده، فبين له السائل
بهذا الفعل المعنى الذى قصده ، فيسلمه . ١٠

وأما منفعته للمجيب فلأنه ربما سئل عن معنى لا يضره تسليمه ، وقد انطوى
معه فى دلالة الاسم معنى يعود بإبطال وضعه . فإن هو سلم مادل عليه الاسم
المشترك دون تفصيل ، لم يؤمن أن يلزمه السائل بطلان وضعه .

---

٢ — اثنتين : اثنين ف ٧ — أما : ما ف // قصد : يقصد ل
٩ — سأل : حل ل // المعنى : سقطت من ل ١١ — سئل : لسل ل

---

(١) أرسطو ، ١ ، ١٨ ، ١٠٨ أ ١٨ — ١٩ : χρήσιμον δὲ τὸ μὲν ποσαχῶς λέγεται ἐπεσκέφθαι πρός τε τὸ σαφές (μᾶλλον γὰρ ἄν τις εἰδείη τί τίθησιν, ἐμφανισθέντος ποσαχῶς λέγεται).

ت . ع . ٢٥٢ ب ١٩ — ٢١ ، طبعة بدوى ، ص ٤٩٩ : « وقد ينتفع بالبحث عن الشيء على كم جهة يقال فى الإيضاح والبيان : وذلك أن الإنسان يكون أحرى بأن يعلم ماذا يضع إذا تبين له على كم نحو يقال » .

ابن سينا ، الجدل ، ص ٩٤ وما بعدها : « فالأداة الأولى نافعة فى أن يكفى المجيب والسائل اللاجة فيما لا خلاف فيه ... والاقتدار على تفصيل الاسم المشترك يعين فى هذا الباب معونة عظيمة ، ويكفى الحجاج فيما لا يهم » .

والمنفعة الثانية : ألا يكون السائل والمجيب يتخاطبان في معنيين متباينين وهما يظنان أنهما يتخاطبان في معنى واحد ، وما في نفس هـذا غير ما في نفس الآخر ، وما يبطله أحدهما غير الذي يثبته الآخر . وهذا أمر ظاهر أنه يعرض لمن جهل ما يدل عليه الاسم المشترك[1] .

٥ والمنفعة الثالثة : ألا يغلط السامع ولا القائل في القياس[2] ، وذلك أنه متى كانت المقدمات مدلولًا عليها باسم مشترك ، وكان ما يدل عليـه الاسم من تلك المعانى منها صادق ، ومنها كاذب ، أمكن أن يظن بالكاذب أنه صادق ، و بالصادق أنه كاذب ، وكذلك بالشنيع أنه مشهور ، و بالمشهور أنه شنيع ، و يظن فيما ليس بقياس أنه قياس ، وذلك أنه يظن أن المحمول بعينه في المقدمة الصغرى هو بعينه ١٠ الموضوع في الكبرى ، وهو غيره ، فيظن أن هنالك نتيجة لازمة ، وليس هناك

---

١ — يتخاطبان : يخاطبان ل

٢ — يتخاطبان : يخاطبان ل // نفس : + هذا ل

٣ — يثبته : يبطله ل

---

(١) أرسطو ، ١ ، ١٨ ، ١٠٨ أ ٢٢ — ٢٤ : ἀδήλου γὰρ ὄντος ποσαχῶς λέγεται, ἐνδέχεται μὴ ἐπὶ ταὐτὸν τόν τε ἀποκρινόμενον καὶ τὸν ἐρωτῶντα φέρειν τὴν διάνοιαν·

= ت ، ع ، ٢٥٣ أ ١ — ٣ ، طبعة بدوى ، ص ٤٩٩ : « وذلك أن الشيء إذا لم يعلم على كم نحو يقال ، فقـد يمكن ألا يجتمع فيه رأى السائل والمجيب على شيء واحد بعينه » .

(٢) أرسطو ، ١ ، ١٨ ، ١٠٨ أ ٢٠ — ٢٢ : καὶ πρὸς τὸ γίνεσθαι κατ' αὐτὸ τὸ πρᾶγμα καὶ μὴ πρὸς τὸ ὄνομα τοὺς συλλογισμούς.

= ت ، ع ، ٢٥٢ ب ٢١ — ٢٥٣ أ ١ ، طبعة بدوى ، ص ٤٩٩ : « وقد ينتفع به أيضا في أن تكون القياسات في المعنى نفسه ، لا بحسب الاسم » .

شيء لازم . وبما يعرض عن الاسم المشترك من هـذا التغليط يمكن الإنسان أن يغالط به غيره . إلا أن هذا الفعل هو بالسوفسطائي أولى منه بالجدلي . وإنما يضطر إليـه الجدلي إذا استعسر عليه المجيب في الجواب، وتنكر، وتصعب له ، وامتنع من تسليم المعنى الذي ينتفع به ، فيسأله عن ذلك المعنى باسم مشترك يدل عليـه وعلى معنى آخر ليس ينتفع به ، فيسلمه المجيب ظنا منه أنه إنما يدل ذلك الاسم على ذلك المعنى الذي لا ينتفع به السائل ، فيلزمه منـه السائل المعـنى الذي قصده من أول الأمر ، وهذا الذي كان امتنع من تسليمه له ، إلا أن هذا فعل مغالطي[1] . وإنما يستعمل في هذه الصناعة بالعرض .

---

٢ — هو : سقطت من ل

٧ — وهذا : وهو ل

---

(١) أرسطو ، ١ ، ١٨ ، ١٠٨ أ ٢٦ وما بعده : χρήσιμον δὲ καὶ πρὸς τὸ μὴ παραλογισθῆναι καὶ πρὸς τὸ παραλογίσασθαι. εἰδότες γὰρ ποσαχῶς λέγεται οὐ μὴ παραλογισθῶμεν, ἀλλ' εἰδήσομεν ἐὰν μὴ πρὸς τὸ αὐτὸ τὸν λόγον ποιῆται ὁ ἐρωτῶν· αὐτοί τε ἐρωτῶντες δυνησόμεθα παραλογίσασθαι, ἐὰν μὴ τυγχάνῃ εἰδὼς ὁ ἀποκρινόμενος ποσαχῶς λέγεται . . .

ـ ت ع . ٢٥٣ أ ٤ — ٨ ، طبعة بدوي ، ص ٤٩٩ — ٥٠٠ : « وقد ينتفع به أيضا في أن يغالط ، وألا يغالط . وذلك أنا إذا علمنا على كم نحو يقال الشيء ، لم يقع علينا غلط ، لكن نعلم إن كان السائل نحا بقوله نحو شيء واحد بعينه . وإذا نحن سألنا ، أمكننا أن نغالط متى اتفق أن يكون المجيب لا يعلم على كم نحو يقال الشيء ... » .

ابن سينا ، الجدل ، ٩٤ — ٩٥ : « وأيضا فإنا نقتـدر بذلك على التحرز من أن تجري علينا مغالطة باستعمال اللفظ المشترك ..

وإن شئنا أن نغالط غيرنا على سبيل القياس الامتحاني أمكننا . فإنه يصلح لنا أيضا أحيانا أن نستعمل المغالطة ونمتحن بها قوة الجدلي ، كما يصلح أن نستعملها فنعلم به قوة المتعلمين » .

وأما منفعة القــدرة على أخذ الفصول فهى الوقوف على حد كل واحد من الأشياء ومعرفته بمـا يخصه، إذ كان الفصل هو الذى يتميز به النوع فى جوهره عن النوع المقاسم له فى الجنس . وقــد ينتفع بذلك أيضا فى مواضع الهوهو والغير . وذلك أنه إذا ثبتت الفصول ثبتت الغيرية[1] .

وأما منفعة القوة على أخذ التشابه فإنها تكون فى ثلاثة أشياء : أحدها الاستقراء ، والثانى القياسات التى تخص باسم الوضع ، أعنى الشرطية ، والثالث أداء الحدود[2] .

---

٤ — ثبتت : تبينت ل // ثبتت : تبينت ل

---

(١) أرسطو، ١، ١٨، ١٠٨ أ ٣٨ — ١٠٨ ب ٦ : τὸ δὲ τὰς διαφορὰς εὑρεῖν χρήσιμον πρός τε τοὺς συλλογισμοὺς τοὺς περὶ ταὐτοῦ καὶ ἑτέρου καὶ πρὸς τὸ γνωρίζειν τί ἕκαστόν ἐστιν ...

— ت . ع . ٢٥٣ أ ١٣ — ١٤ ، طبعــة بدوى ، ص ٥٠٠ : « ووجود الفصــول نافع فى القياسات التى تعمل فى الواحد بعينه والغير ، وفى تعرف كل واحد من الأشياء ما هو . . » .

ابن سينا ، الجدل ، ص ٩٦ : « وأما الأداة المبنية على طلب الفصول فنفعها فى ارتياد المواضع والمقدمات المعدة نحو القياسات التى تقصد قصد النظر فى الواحد والغير ، إذا أريد إبطال الواحد وإثبات الغير . وتنفع أيضا فى الحدود ، فإن كال الحدود بالفصول » .

(٢) أرسطو، ١، ١٨، ١٠٨ ب ٧ وما بعده : ἡ δὲ τοῦ ὁμοίου θεωρία χρήσιμος πρός τε τοὺς ἐπακτικοὺς λόγους καὶ πρὸς τοὺς ἐξ ὑποθέσεως συλλογισμοὺς καὶ πρὸς τὴν ἀπόδοσιν τῶν ὁρισμῶν .

— ت . ع . ٢٥٣ أ ١٩ — ٢٥٣ ب ١ ، طبعــة بدوى ، ص ٥٠٠ : « فأما النظــر فى الشبيه فنافع فى أقاويل الاستقراء ، وفى قياسات الوضع ، وفى أداء الحدود ... » .

ابن سينا ، الجدل ، ص ٩٦ : « وأما الأداة المبنية على طلب التشابه فتنفع فى الاستقراء ، إذ الاستقراء مبنى على طلب أمور متشابهة تحت كلى وكلى آخر ، ليجعل أحد الكليين محمولا على الآخر . فإن كانت متباينة لم تنفع . وهذه المنفعة — على ما علمت — مشهورة ، لا حق . وينتفع بها أيضا فى القياسات الشرطية المتصلة ، ولكن منفعة مشهورة أيضا ، لا حقة » .

أما منفعة ذلك فى الاستقراء فظاهرة ، فإن بمعرفة التشابه بين الأشياء المستقرأة يصح الاستقراء . فإنه متى لم يبن التشابه بينها ، لم يظهر هنالك استقراء .

وأما منفعته فى قياسات الوضع فظاهرة ، لأن بمعرفة أخذ التشابه يتأتى قياس الوضع . وذلك أن هذا النحو من البيان إنما هو على جهة الإبدال ، وذلك أنه متى أردنا أن نبين أن شيئا ما موجود لأمر ما ، أو منفى عنه ، نقلنا ذلك البيان إلى ٥ شبيه ذلك الشىء ، علما منا أن الذى يلزم فى شبيه ذلك الشىء يلزم فى ذلك الشىء بعينه [(١)] .

٦ — الشىء (علما) : سقطت من ل

(١) أرسطو ، ١ ، ١٨ ، ١٠٨ ب ١٢ — ١٩ : πρὸς δὲ τοὺς ἐξ ὑποθέσεως συλλογισμούς, διότι ἔνδοξόν ἐστιν, ὥς ποτε ἐφ' ἑνὸς τῶν ὁμοίων ἔχει, οὕτως καὶ ἐπὶ τῶν λοιπῶν. ὥστε πρὸς ὅ τι ἂν αὐτῶν εὐπορῶμεν διαλέγεσθαι, προδιομολογησόμεθα, ὥς ποτε ἐπὶ τούτων ἔχει, οὕτω καὶ ἐπὶ τοῦ προκειμένου ἔχειν. δείξαντες δὲ ἐκεῖνο καὶ τὸ προκείμενον ἐξ ὑποθέσεως δεδειχότες ἐσόμεθα· ὑποθέμενοι γάρ, ὥς ποτε ἐπὶ τούτων ἔχει, οὕτω καὶ ἐπὶ τοῦ προκειμένου ἔχειν, τὴν ἀπόδειξιν πεποιήμεθα,

— ت . ع . ٢٥٣ ب ٣ — ٨ ، طبعة بدوى ، ص ٥٠٠ — ٥٠١ : «وأما فى قياسات الوضع فلأن من الأمر الذائع أن الحال فى سائر الأشياء كالحال فى واحد منها ، حتى إنه إذا تهيأ لنا أن نناظر فى أى شىء منها ، كان إجماعنا مع ذلك على أن الحال فى الشىء الذى قصدنا له كالحال فى هذه ، لأنا إذا بينا ذلك نكون قد بينا الشىء الذى قصدنا له من الوضع ، لأنا إذا وضعنا أن الحال فيما قصدنا له كالحال فى هذه نكون قد عملنا البرهان» .

ابن سينا ، الجدل ، ص ٩٦ — ٩٧ : «وينتفع بها أيضا فى القياسات الشرطية المتصلة ، ولكن منفعة مشهورة ، لا حقة . وأما كيفية المنفعة المشهورة فيها فهى على وجهين : أحدهما مايستعمله الجدلى وغرضه ليس الخلف والتشنيع ، بل الاستقامة ، كقولهم : «إن كان اللمس يورد المحسوس على اللامس فالإبصار يورد المبصر على المبصر» . وهذا كلام جدلى كثيرا ما يكون مشهور القبول ، لكنه ليس بواجب ، أعنى أن يكون الحكم فى الشىء كالحكم فى شبيهه ... وأما الذى فى طريق الخلف والتشنيع فكما يقول قائلهم : «لو جاز أن يكون كذا ، لجاز أن يكون كذا ...» .

وأما منفعة ذلك فى الحدود(١) فبها يبين الجنس القريب / الذى يوضع فى الحد ،　　١٩٣

كما أن بمعرفة الفصل يتميز الشىء بما يخصه . وبالجملة : فلولا أخذ التشابه لما

أمكن الإنسان أن يتخلص له معنى كلى ، فضلا عن الذاتى . ولذلك كانت الرياضة

فى أخذ التشابه والتفصيل هى التى يوقف بها على المعانى الذاتية فى القياسات

البرهانيــــة .　　٥

---

٢ — فلولا : لولا ل

= الفارابى ، الجدل ، مخطوط براتيسلافا ، ورقة ٢٤٢ ب ٩ — ٢٤٣ أ ١ : « وأما التى يسميها أرسطوطاليس فى كتاب الجدل قياسات الوضع ، وهو قولنا : إن وجدت أشباه الشىء ، أو شبه الشىء بحال ما ، فالشىء أيضا بتلك الحال . وإن وجد واحد أو كثير من داخل تحت معنى ما بحال ما ، فسائر ما دخل تحت ذلك المعنى بتلك الحال ، كقولنا : إن وجد كوكب ما مستديرا ، فسائر الكواكب مستديرة ، وإن تبين أن القمر كرى ، فالشمس والزهرة وعطارد وسائر الكواكب كرية ، إذ كانت كلها متشابهة فى أنها كواكب . فإنه لا الذى استعمل فيه أشباه كثيرة استقراء ، ولا الذى استعمل فيه شبيه واحد هو مثال ، بل هى مقدمات شرطية تصحح لزوم التالى فيها للمقدم باعتراف المجيب لها ، وليس لها جهة أخرى تصحح بها إلا اعتراف المجيب . وهى كلها جدلية ، ويسميها أرسطوطاليس فى كتاب الجدل قياسات الوضع » .

المرجع نفسه ، ورقة ٢٤٥ ب ١١ — ٢٤٦ أ ١ : « والأقاويل المتصلة والمنفصلة التى ليست بالطبع ولا هى اضطرارية ، بل التى تتفق اتفاقا أو تكون فى وقت ما ، أو تجعل متصلة أو منفصلة باصطلاح ، فهى تخص بأقاويل وضعية ، والقياسات الكائنة عنها تسمى قياسات الوضع . على أن القياسات الشرطية كلها تسمى أيضا قياسات وضعية ، ولكن هذه من بين الشرطية تخص باسم الوضع . فإن هذا الإسم يقال عليها بخصوص وعموم . وهذه التى تخص بقياسات الوضع إنما تصحح وتصلح أن تستعمل فى الجدل متى أخذ اعتراف المجيب بها . ومتى لم يؤخذ اعتراف المجيب بها لم يصلح أن تستعمل » .

(١) أرسطو ، ١ ، ١٨ ، ١٠٨ ب ١٩ — ٢٣ : πρὸς δὲ τὴν τῶν ὁρισμῶν ἀπόδοσιν, διότι δυνάμενοι συνορᾶν, τί ἐν ἑκάστῳ ταὐτόν, οὐκ ἀπορήσομεν εἰς τί δεῖ γένος ὁριζομένους τὸ προκείμενον τιθέναι· τῶν γὰρ κοινῶν = τὸ μάλιστα ἐν τῷ τί ἐστι κατηγορούμενον γένος ἂν εἴη.

وقد ينتفع أيضا بالتشابه فى أخذ حدود الأشياء المتباعدة جدا بجواهرها إذا كانت بينها نسبة ما ، فيوضع ذلك المعنى الذى تناسبت به كالجنس لها . مثال ذلك : أنه لما كانت نسبة النقطة إلى الخط فى المقادير هى نسبة الوحدة إلى العدد فى كونها مبدأ ، كنا متى أردنا حد النقطة أو الوحدة ، وضعنا هذا التشابه كالجنس لها ، فقلنا فى النقطة : إنها مبدأ الخط ، وفى الواحد : إنه مبدأ العدد[1] .

---

٢ — تناسبت : تباينت ف

٣ — هى : سقطت من ل

٥ — لها : لهما ل // الواحد : الوحدة ل

= ت . ع . ٢٥٣ ب ٨ — ١١ ، طبعة ، بدوى ، ص ٥٠١ : « وأما فى أداء الحدود فلأنا ، إذا قدرنا أن نعلم ما الواحد بعينه فى واحد واحد ، لم يذهب علينا إذا حددنا الشىء الذى قصدنا له فى أى جنس ينبغى أن نضعه ، وذلك أن أول الأشياء العامية بالعموم هو جنس يحمل بمعنى ما هو » .

ابن سينا ، الجدل ، ص ٩٨ : « وقد ينفع هذا البحث فى الحدود والرسوم ، لأن أول ما يجب أن يطلب فى الحدود هو الشىء المتشابه فيه ، لأن أول ما يطلب هو الجنس ، والجنس أصل التشابه فى الأمور الذاتية . والرسوم قد يوجد فيها إما أجناس ، وإما بدل الأجناس أمور مناسبة للأجناس » .

(١) أرسطو ، ١ ، ١٨ ، ١٠٨ ب ٢٣ — ٢٧ : ὁμοίως δὲ καὶ ἐν τοῖς πολὺ διεστῶσι χρήσιμος πρὸς τοὺς ὁρισμοὺς ἡ τοῦ ὁμοίου θεωρία, οἷον ... καὶ στιγμὴ ἐν γραμμῇ καὶ μονὰς ἐν ἀριθμῷ. ἑκάτερον γὰρ ἀρχή.

= ت . ع . ٢٥٣ ب ١١ — ١٥ ، طبعة بدوى ، ص ٥٠١ : « وكذلك أيضا النظر فى الأشباه قد ينتفع به عند التحديد فى الأشياء الكثيرة التباعد ، كقولنا : .. وأن النقطة فى الخط وحدة فى العدد ، لأن كل واحد منهما مبدأ » .

ابن سينا ، الجدل ، ص ٩٨ : « وأيضا فإنه إن كان عندنا حد لشىء ما ، ... فربما كان ذلك الآخر شيئا بعيدا عنه جدا ، وكان مع ذلك يشابهه فى أمر ... وهذا مثل مشابهة سكون الريح لركود البحر ، والوحدة للنقطة ... » .

فهذه هي الآلات التي بها تستخرج المواضع الجزئية في مطلوب مطلوب من المواضع الكلية التي تذكر فيما بعد[1] .

وهنا انتهى القول في الجزء الأول من هذا العلم . ومعظم ماذكرنا من ذلك هو جميع ما في المقالة الأولى من كتاب الجدل لأرسطو .

٢ — تذكر : يذكرها ل

(١) أرسطو ، ١ ، ١٨ ، ١٠٨ ب ٣٢ — ٣٣ : τὰ μὲν οὖν ὄργανα, δι' ὧν οἱ συλλογισμοί, ταῦτ' ἔστιν· οἱ δὲ τόποι, πρὸς οὓς χρήσιμα τὰ λεχθέντα οἵδε εἰσίν.

= ت ، ع ، ٢٥٢ ب ١٨ — ١٩ ، طبعة بدوى ، ص ٥٠١ : فهذه هي الآلات التي بها تكون القياسات . فأما المواضع التي ينتفع فيها بما وصفنا فهي ما نصف » .

في مخطوط الأورغانون ٢٥٣ ب ٢٠ — ٢١ ، في آخر الصحيفة ، نجد : تمت المقالة الأولى من كتاب طوبيقا لأرسطوطاليس قوبل به .

وفي أول صحيفة ٢٥٤ أ ١ — ٢ ، نجد : بسم الله الرحمن الرحيم المقالة الثانية منه .

ابن سينا ، الجدل ، ٩٩ : « فهذه هي الآلات النافعة في اكتساب القنية الجدلية ، ثم يليها الوقوف على المواضع » .

الجزء الثاني

القـول فى المواضع

و ينبغى أن نقول أولا ما هو الموضع[1] ، وثانيا إنها متناهية منحصرة ، وثالثا فى جهات التعاليم التى يمكن أن تستعمل فيها ، والجهة التى سلكها أرسطو فيها .

٥

فنقول :

إن الإسكندر وثاوفرسطس يحدان الموضع بأنه مبـدأ ، وأنه أصل منـه تؤخذ المقـدمات فى قياس قياس من المقـايس التى تعمل على المطالب الجزئية فى صناعة صناعة ، و يعنون بذلك أنهـا أحوال وصفات عامة وقوانين يصار منها إلى استنباط المقدمات الجزئية فى قياس قياس .

---

٤ — التعاليم : التعليم ل // التى : الذى ل ٦ — وأنه : و ل

---

(١) عن المواضع τόποι ، loci communes ، انظر : أرسطو ، ريطوريقا ، ١ ، ٢ ، ٢٢ (١٣٥٨ أ ٣١ — ٣٢) = ت ، ع ، ٦ أ ٢ — ٣ ؛ ابن سينا ، الحكمة العروضية ، ص ٢٨ ؛ ابن سينا ، الخطابة ، ص ٤٨ — ٤٩ ؛ ابن رشد ، تلخيص الخطابة ، ص ٥٠ وما بعدها .

ابن سينا ، الجدل ، ص ٣٨ : « ومعنى الموضع حكم منفرد من شأنه أن تتشعب منه أحكام كثيرة تجعل كل واحد منها جزء قياس » .

عن الإسكندر الأفروديسى ، انظر : الفهرست ، طبعة فلوجل ، ص ٢٥٢ — ٢٥٣ ؛ المعجم الكلاسيكى ، تحت الكلمة Alexander ، ١٤ ، ص ٣٥ ؛ القفطى ، تاريخ الحكماء ، ص ٥٤ — ٥٥ .

ثاوفرسطس : ثيوفراسطوس : Theophrastus : Θεόφραστος

عن ثاوفرسطس ، انظر : الفهرست ، طبعة فلوجل ، ص ٢٥٢ : « أحد تلاميـذ أرسطاليس وابن أختـه ، وأحد الأوصياء الذين وصى إليهم أرسطاليس ، وخلفه على دار التعليم بعد وفاته . وله من الكتب : كتاب النفس ، مقـالة ؛ كتاب الآثار العـلوية ، مقالة ؛ كتاب الأدب ، مقالة ؛ كتاب الحس والمحسوس ، أربع مقالات ، نقله إبراهيم بن بكوش ؛ كتاب ما بعد الطبيعة ، مقالة ، نقلها أبو زكريا يحيى بن عـدى ؛ كتاب أسباب النبات ، نقـله إبراهيم بن بكوش . والذى وجد تفسير بعض المقالة الأولى . وما يحمل إليه تفسير كتاب قاطيغورياس » .

وهذا هو الذى يراه أبو نصر فى الموضع .

ولذلك قال :

إنها المقدمة التى يحصر جزآها جميعا جزأى المقدمة تحتها ، أو التى يحصر جزؤها المحمول محمول مقـدمة فقط ، والموضوع فيهما واحد .

وأما المقـدمة التى يحصر جزؤها الموضوع موضوع مقدمة أخرى ، وجزؤها المحمول واحد ، فإن الحاصرة منهما ليست بموضع ، ولا المحصورة مقدمة جزئية ؛ ولكن المحصورة هى نتيجة مقدمتين : كبراهما هى الحاصرة ، وصغراهما موضوعها موضوع المحصورة ، كقولنا : زيد حيوان ، وكل إنسان حيوان(١) .

---

٣ — إنها : أنه ل // المقدمة : + التى ل

٤ — مقدمة : المقدمة ل

٥ — جزوها : جزءها ل ٦ — موضوعها : سقطت من ل

= قارن : Greek Philosophy : a collection of texts . . by C. J. de Vogel, vol. II, Leiden 1933 : Theophrastus, p 230 – 240.

I. M. Bochenski, La Logique de Théophraste, Fribourg, 1947.

عن كتاب النبات ، قارن : مجلة كلية الآداب بجامعة القاهرة ١٩٣٣ — ١٩٣٤ .

(١) الفارابى ، الجدل ، مخطوط براتيسلافا ، ورقـة ٢٢٢ أ ٤ — ١٨ : « والموضع هو المقدمة التى يحصر جزاها جميعا جزى مقـدمة ما ، أو التى يحصر جزءها المحمول محمول مقدمة أخرى ، كقولنا : إن كان الشىء موجودا فى أمر ما ، فضد ذلك الشىء موجود فى ضد ذلك الأمر . فإن هذه تحصر أجزاؤها أجزاء قولنا : إن كان الأذى شرا ، فاللذة خير ، وكقولنـا : كل ما هو أطول زمانا وأكثر ثباتا فهو أفضل فى الحال التى بها صار أطول زمانا . فإن محمول هذه يحصر محمول قولنـا : كل ما كان أطول زمانا فهو آثر عندنا ، ولا يحصر موضوعها موضوع الآخر ، بل موضوعهما واحد بعينه ، ومحمول إحداهما أعم ، ومحمول الأخرى أخص . فالمحصورة هى النوع ، والحاصرة هى الموضع . وأما المقدمة التى يحصر جزءها الموضوع موضوع مقدمة أخرى ومحمولها واحد بعينه ، فإن الحاصرة منهما ليست بموضع ، ولا المحصورة نوعا . ولكن المحصورة هى نتيجة مقدمتين كبراهما هى الحاصرة ، وصغراهما موضوعها موضوع المحصورة ، ومحمولها موضوع الحاصرة ، كقولنـا : زيد حيوان ، وكل إنسان حيوان . فإن قولنـا : كل إنسان حيوان ، ليس هو موضعا ، ولا قولنا : زيد حيوان ، نوعا » .

من الواضح أن ابن رشد اطلع على كتاب فى المنطق للفارابى ، كما بينا بجلاء عنـد تحقيق كتاب تلخيص السفسطة لابن رشد .

وقد يظن أن هـذا الحد الذى حد به هؤلاء المواضع قريب من الحد الذى حدها به أرسطو فى كتاب الخطابة ، وذلك أنه قال : إن المواضع هى اسطقسات القياسات[١] .

ويشبه أن يقال إن بينهما فرقا . وذلك أن الموضع إن كان اسطقس القياس ، وكان القياس له صورة وهى شكله ، ومادة وهى مقدماته ، فواجب أن يكون الموضع هو الذى يعطى مقدمات القياس وأشكالها . وهذا هو الصحيح . لأن المواضع نجدها تفعل الأمرين جميعا ، أو نجد منها ما يفعل أحد الأمرين ، ومنها ما يفعل الأمر الآخر . وذلك بيّن من المواضع العامة التى أعطاها أرسطو فى أنالوطيق[٢] .

وأما ثامسطيوس[٣] فإنه يقول : إن الموضع هو المقدمة الكلية التى هى أحق المقدمات بالقياس . ويقول : إن المقدمة التى بهذه الصفة ربما استعملت بعينها

٥ — القياس : المقاييس ل ٦ — وأشكالها : اشكالها ف

٨ — يفعل : سقطت من ل

٩ — أنالوطيق : + الأول ل

١١ — ربما : وبما ل ; وربما ف

(١) ابن رشد ، تلخيص الخطابة ، ص ٧٥ ؛ وما بعدها : «والمواضع بالجملة هى اسطقسات الضمائر ...» .

(٢) أرسطو ، أنالوطيقا الأولى ، ٢٦ ، ٦٩ ب ١ وما بعده = ت . ع . طبعة بدوى ، ص ٢٩٩ — ٣٠١ ; الانسطاسيس ἔνστασις

(٣) عن ثامسطيوس ، انظر : رسالة ثامسطيوس إلى يوليان الملك ، تحقيق محمد سليم سالم ، ص ٢ وما بعدها .

في القياس ، وربما استعمل معناها وقوتها . وحجته في ذلك أن الأشياء التي يستعملها أرسطو في مقالات المواضع من هذا الكتاب يوجد فيها الصنفان جميعا ، مثل قوله : إن ما هو أطول زمانا فهو آثر عندنا[1] ، ومثل قوله : إن المؤثر من أجل نفسه آثر من المؤثر من أجل غيره . فإن هذه وأشباهها يظهر من أمرها أنها إنما عددت لتستعمل مقدمات كبر[2] في قياس قياس من المطالب الجزئية ، مثل قولنا : ٥
إن لذة السكر آثر من لذة الجماع ، لأنها أطول منها زمانا .

وأما الإسكندر فحجته في ذلك أن المقدمات التي تؤخذ في المقاييس أنفسها غير متناهية ولا منحصرة ، وما هو غير متناه ولا منحصر ، فليس يحصل لنا من معرفة أشخاص منها متناهية أمر كلي نصير منه إلى أمور جزئية غير متناهية ، على ماشأنه أن يكون الأمر في القوانين المعطاة في هذه الصناعة . وأما المقدمات العامة ١٠
للمقدمات الجزئية فتناهية ، وتحتها جزئيات غير متناهية . فإذا حصلنا العامة منها ، أمكننا المصير منها إلى الجزئية التي تحتها ، وحصلت لنا جميع المقدمات الجزئية الغير المتناهية بالقوة بحصول العامة المتناهية . وهذا هو طبيعة القانون بما هو قانون . ولذلك كانت المواضع إنما تعطي بجوهرها القوة على عمل المقاييس . والمقدمات الجزئية الكبر في قياس قياس ليس في طبيعتها هذا الفعل . فلذلك ما نرى أن ١٥
الإسكندر ومن قال بقوله أقرب إلى / الصواب . ٩٣ ب

---

٣ — قوله : قولنا ل ٥ — لتستعمل : + من ل
١٣ — المتناهية : متناهيه ف ١٦ — الصواب : + من ثامسطيوس ل

---

(١) أرسطو، ٣، ١، ١١٦ أ ١٣ — ١٤ τὸ πολυχρονιώτερον .. αἱρετώτερον = ت ع . ٢٥٦ ب ، طبعة بدوى ، ص ٥٢٣ : « أن ما هو أطول زمانا ... آثر » .

(٢) كبر : جمع كبرى .

وأبو نصر يصحح مع هذا أنه رأى أرسطو الذى يقصده فى هذا الكتاب مما يدل عليه اسم الموضع عند الجمهور، وهو المعنى الذى نقل منه هذا الاسم إلى هاهنا. فإنه يلزم أن يكون بين المعنى المنقول إليه الاسم فى الصناعة والمعنى الجمهورى شبه ما. ويقول: إنا نجد اسم الموضع عند الجمهور إنما يدل به على حالة ما، أو أمر ما فى كل قول وقعت فيه أو به مخاطبة بسبب تلك الحال، أو ذلك الأمر، ٥ يتأتى إثبات ذلك القول أو إبطاله. وذلك ظاهر من تصفح الأماكن التى يستعملون فيها هذا الاسم، فإنهم يقولون: فى قولك موضع نظر، وموضع زيادة، وموضع اختلال، وموضع تعلق. وهذا هو أشبه الأشياء بالمعنى الذى يدل عليه اسم الموضع عند الإسكندر: وهى الأحوال التى متى كانت عندنا فى قول ما أمكننا أن نصير منها إلى ما يثبت ذلك القول أو يبطله. ولذلك يقول: لا يسمى أرسطو المقدمات ١٠ الكلية التى منها تستنبط المقدمات الجزئية فى البراهين مواضع، إذ كان البرهان ليس معدا نحو السؤال والجواب، ويعتذر من أمثال تلك المقدمات التى استعملها أرسطو فى كتابه مما يظن بها أنها مقدمات كبر جزئية تستعمل فى قياس قياس على المطالب الجزئية بأن يقول: إن هذه إنما عدت فى المواضع من جهة أن محمولاتها توجد بوجه ما أعم من محمولات مطالب كثيرة جزئية، فيصار منها إلى مقدمات جزئية ١٥ تستعمل مقدمات كبر فى قياس قياس، وبهذا أمكن أن تكون قوانين وأن تذكر فى هذا الكتاب. ومثال ذلك أن قولنا: ما هو أطول زمانا فهو آثر[1]، إنما صار موضعا لأن منه نصير إلى ما هو أطول زمانا فهو آثر عندنا. وأما ما يذكره أرسطو

---

٥ — أو به: بأن له ف

---

(١) انظر فيما سبق، ص ٧٦.

فى هذه المقالات مما عدى ما ذكرنا، مثل قوله : ينبغى أن نلخص أى الأشياء يجب أن نسميها كما يسميها الجمهور ، وأيها لا[1] ، ومثل قوله : ينبغى أن نحتج بعد أن ننقل اسم الشيء إلى اسم آخر حتى يكون مانسميه به أليق من اسمه الموضوع[2] . فإن هذه ليست هى مقدمات ولكنها أحوال ، وصفات لمقدمات يتطرق منها إليها . ولهذا كل المفسرين يجمعون على أن هذه ليست مواضع ؛ وكأنها توطئات وإعدادات نحو وجود المقدمات ، وأمور نافعة فيها .

فهذا تلخيص ماهى المواضع .

وأما أنحاء التعليم المستعملة فى هذه الصناعة فذلك يظهر مما أقوله ، وذلك أنه لما كان كل مطلوب بحرف «هل»[3] إما أن يطلب به هل الشيء موجود على

١ — نلخص : نخلص ف ، ل ، ولكن قارن : ص ٧٨ ، هامش ١

٤ — وصفات : أو صفات ل

(١) أرسطو ، ٢ ، ٢ ، ١٠٩ أ ١٤ — ١٠ : ἔτι διορίζεσθαι ποῖα δεῖ καλεῖν ὡς οἱ πολλοὶ καὶ ποῖα οὔ·
— ت . ع . ٢٥٥ ب ١٩ — ٢٥٦ أ ١ ، طبعة بدوى ، ص ٥٠٧ : « وأيضا ينبغى أن نلخص أى الأشياء يجب أن نسميها كما يسميها الجمهور ، وأيها لا » .

(٢) أرسطو ، ٢ ، ٦ ، ١١٢ أ ٣٢ — ٣٣ : ἔτι τὸ ἐπιχειρεῖν μεταφέροντα τοὔνομα κατὰ τὸν λόγον, ὡς μάλιστα προσῆκον ἐκλαμβάνειν ἢ ὡς κεῖται τοὔνομα,
— ت . ع . ٢٥٩ ب ٤ — ٥ ، طبعة بدوى ، ص ٥١٧ : « وأيضا ينبغى أن نحتج بعد أن ننقل الاسم بحسب القول حتى يكون مانسميه به أليق من الاسم الموضوع له » .

(٣) ابن سينا ، النجاة ، ص ٦٧ : « مطلب هل هو ما يطلب به أن يتعرف الإيجاب أو السلب ، وبالجملة : التصديق . وهو إما مطلب هل مطلقا ، كقولك : هل الله موجود ؟ وهل الخلاء موجود ؟ وإنما يطلب به أن يتعرف بهذا المطلب حال الشيء فى الوجود المطلق ، أو العدم المطلق . وإما مطلب هل مقيدا ، كقولنا : هل الله خالق الشر ؟ وهل الجسم محدث ؟ وإنما يطلب به أن يتعرف هل الشيء موجود على حال ما ، أو ليس » .

الإطلاق ، مثل قولنا : هل الخلاء موجود ؟ وإما : هل كذا موجودا كذا ؟ ، مثل قولنا : هل النفس مائتة ؟ وإما : هل كذا وجوده لكذا أكثر من وجوده لكذا ؟ وإما : هل كذا موجود لكذا ؟ إما على أنه حد ، أو جنس ، أو خاصة ، أو عرض . وكان لكل واحد من هذه مواضع خاصة ، ومواضع مشتركة ، أمكن أن نعدد جميع المواضع النافعة فى مطلوب مطلوب من هذه المطالب على ٥ حدة ، وإن كان فى ذلك تكرار للمواضع المشتركة . وهذا هو أسهل الوجوه ، وأقربها ، وأثبتها للحفظ[1] . وكذلك نجد أرسطو فعل ، إلا أنه جعل مواضع مطالب الوجود المطلق ومواضع العرض واحدة بأعيانها ، للعلة التى قلناها ، وأفرد لها مقالة واحدة ، ثم جعل مواضع مطالب المقايسة المطلقة على حدة وأفرد لها أيضا

---

١ — موجودا : موجود ل

= الفارابى ، الجدل ، مخطوط براتيسلافا ، ورقة ٢٠٨ ب ١٠ — ١٤ : «فإن حرف هل يستعمل فى سؤال التخيير ، وفى السؤال العلمى الذى يستدعى به الإخبار عن الجزء الصادق الذى عليه برهان من جزأى التضاد ، وفى السؤال العلمى عن المطلوب الذى يفحص عن قياسه » .

(١) الفارابى ، الجدل ، مخطوط براتيسلافا ، ورقة ٢٣٩ ب ١ — ١٥ : « ومنها أن تحصى المواضع التى يثبت أو يبطل بها العرض ما يشارك فيه غيره وما يخصه ، ثم تحصى المواضع التى تثبت الجنس وتبطله ما يشارك فيه غيره وما يخصه . وكذلك تحصى المواضع التى تثبت الخاصة وتبطلها ما يشارك فيه غيرها وما يخصها . وكذلك فى الحد يذكر جميع المواضع التى تثبته وتبطله ما يشارك فيه غيره وما يخصه فى نفسه . وهذا النحو الأخير يقع فيه تكرير المشتركة بأعيانها فى أبواب كثيرة ، ويقع فيه تكرير ما يشترك فيه الثلاثة كلها فى ثلاثة أبواب ، وما يشترك فيه اثنان منها فى بابين . وليس فيه من الخلل أكثر من هذا ، غير أنه أسهل الأنحاء فهما وحفظا واستعمالا . فلذلك استعمل أرسطوطاليس من أنحاء إحصاء المواضع هذا النحو الأخير ، ورأى أنه لا كبير خلل فيه من جهة التكرير ، بل فى تكرير الشىء الواحد وأشياء كثيرة بأعيانها فى أبواب كثيرة ارتياض بها وإرشاد إلى استعمال المشترك منها فى مادة مادة ، ولأن فى تكريرها أيضا تسهيلا لحفظها وتسهيلا لفهمها . فإذا اجتمعت فى التكرير هذه الوجوه من التسهيل ، احتمل ما فيه من العناء » .

مقالة ، ثم جعل مواضع الجنس على حدة وأفرد لهـا أيضا مقالة . وكذلك فعل في مواضع مطالب الخاصة والحد، أعني أفرد لكل واحد من هذين قولا[1] .

وقد يمكن أن تحصى هـذه المواضع بوجه ثان: وذلك أن نعـدد أولا ما هو مشترك لهـا كلها مثل مواضع الشبيه والنظائر والضد وغير ذلك ، ثم نذكر ما هو مشترك لأربعة منها ، ثم لثلاثة ، ثم لاثنين ، ثم تعدد المواضع الخاصة بواحد واحد منها على حدة .

وقـد يمكن أن تعدد بأن تجعل كلهـا نحو الحـد من غير أن يصرح فيها بحد مطلوب مطلوب من هذه المطالب . وذلك أن المواضع الجنسية نافعة في الحد ، إذ كان الحد لابد من وجود الجنس فيه . وكذلك مواضع الخاصة ، إذ كان الحد من شرطه أن يكون خاصا. وكذلك مواضع العرض ، إذ كان الحد لابد أن يكون موجودًا للمحدود . وعلى هـذا فيظهر أن المواضع المبطلة لواحدة واحدة من هذه مبطلة للحد ، والمثبتة لواحدة واحدة منها مثبتة لشرط من شروط الحد ، إلا أنه لمـا كان ليس كل المواضع التي تبطل الجنس ، أو واحدا منها تبطل الحد ، بل

١ — مقالة : + واحدة ل
٨ — مطلوب مطلوب : مطلوب ل
١٢ — لشرط : بشرط ل
١٣ — واحدا : + واحدا ل

(١) الفارابي ، الجدل ، مخطوط براتيسلافا ، ورقة ٢٣٩ ب ١٥ — ٢٤٠ أ ٤ : « وجعل أصناف المواضع ستة : مواضع في مطلوبات العرض ، ومواضع في المطلوبات التي تكون بالمقايسة في الأكثر والأقل ، ومواضع في الجنس وجعل معها مواضع الفصل ، ومواضع في الخاصة ، ومواضع في الحد ، ومواضع في الواحد بعينه في العدد . وجعل المواضع المشتركة في جملة مواضع العرض . ثم أعادها في سائر الأبواب . وجعل كل صنف من أصناف المواضع في مقالة . وجعل مواضع المقايسة جزئية وحطها إلى المؤثرات فكأنه جعلها مثالات لما هي أعم منها » .

٩٤ ا قد يوجد منها ما يثبته ويبطله . مثال ما يبطل الجنس ويثبت الحد أن يكون /
الشيء محمولا على الشيء من طريق ما هو وخاصا به . وأما ما يبطلهما معا فبيّن ،
وذلك أنه إذا بطل أن يكون محمولا من طريق ما هو، بطل أن يكون جنسا،
فضلا عن أن يكون حدا . وكذلك يلفى الأمر فى جميع المواضع المبطلة لواحدة
٥ واحدة منهما . ولا أيضا جميع المواضع التى تثبت الجنس أو واحدا واحدا منها
تثبت الحد أو شرطا من شروط الحد ، بل يوجد فيها مايثبت الجنس ويبطل
الحد . مثال ذلك إذا تبين فى محمول ما أنه مقول من طريق ما هو حمل عموم تبين
أنه جنس ، وبطل أن يكون حدا . فمن هذه الجهة عسر إحصاؤها من جهة
الحد، مع أنه إذا أخذت هذه المواضع نحو الحد وأحصيت على أن ذلك هو
١٠ القصد الأول منها ، لم يمتنع فى كثير منها أن تخفى منفعته أو تقل . فإذا أخذ كل
واحد منها بالجهة التى تخصه كانت أبين وأظهر منفعة . فهذا هو السبب الذى
عدل بأرسطو عن أن يجعلها حدية . وقد قيل إن ثاوفرسطس فعل ذلك . فأما
أنها منحصرة متناهية فذلك يظهر مما أقوله .

قد تبين أن كل مطلوب فإنما يتبين بشيء آخر هو غيره ، وأن ذلك الشيء
١٥ المأخوذ فى بيانه لابد أن يكون بينه وبين المطلوب مواصلة ما، وإلا لم يمكن أن
يظهر منه فى الشيء المطلوب إثبات أو نفى . وإذا كان ذلك كذلك ، فلا بدّ أن
يكون الشيء الذى تبين منه أن الشيء المطلوب موجود بصفة كذا أو غير موجود
من جهة أنه مواصل إما أمر مأخوذ من جوهر المطلوب ، وإما أمر مأخوذ من

---

٧ — مقول : محمول ل

١٢ — ثاوفرسطس : ثافرطس ف

لواحقه وأعراضه، وإما من أشياء من خارج بينها وبين المطلوب مناسبة أومشابهة، وإما من أشياء متوسطة بين الأمور التي من خارج وبين التي من جوهر الشيء.
ولما كان كل مطلوب ينقسم إلى محمول وموضوع، وكانت المواضع المأخوذة من جوهر الشيء إما أن تكون مأخوذة من حد المحمول أو الموضوع أو من جزء
٥ حدهما وذلك إما جنس، وإما فصل، وإما أن تكون أجزاء المحمول نفسها أوالموضوع، أعني أنواع المحمول أو الموضوع، وجب ضرورة أن تكون المواضع المأخوذة من جوهر الشيء إما مواضع الحد، أو الجنس، أو الفصل، أو مواضع التقسيم، أعني التي يقسم فيها المحمول أو الموضوع إلى أنواعه.

ولما كانت لواحق الشيء أيضا إما أعراضا وإما خواص، وذلك موجود
١٠ في جميع المقولات التسع، وجب أن يكون عدد هذه المواضع أيضا هذا العدد.

ولما كانت أيضا الأمور التي من خارج إما شهادة شاهد، وذلك إما واحد مقبول، وإما الأكثر، وإما الجميع، وإما معنى. وكانت المعاني التي من خارج إما أن تكون متشابهة، وإما متقابلة، وإما مركبة منهما، وجب ضرورة أن تكون التي من خارج منحصرة في هذه القسمة. والمركبة منهما هي مواضع الأقل والأكثر.
١٥ والمتقابلات كما سلف لك هي أربعة، والشبيهة صنفان. وأما المواضع المتوسطة بين الأمور التي من خارج والتي من جوهر الشيء فيظن أنها مواضع التصاريف ومواضع النظائر. وبالجملة: فكل موضع فلا يخلو أن يكون داخلا تحت هذه

---

٨ — التي : الذي ل

٩ — أيضا : سقطت من ل // أعراضا : أعراض ل

١٣ — متقابلة : متقابله ل // منهما : منها ل

الأقسام، أو متوسطا بينها . وسيلوح ذلك بالاستقراء عند الوقوف على المواضع أنفسها ، إن شاء الله .

فهذا ما كان ينبغي أن تقدمه قبل تحديدنا المواضع ، فلنصر إلى تحديدها محتذيا فى ذلك تعليم الحكيم(١) .

٢ — الله : + تعلى ل

(١) قارن : ابن سينا ، الجدل ، ص ١٠٢ : « أنا سنبتدىء فى هذه المقالة بذكر المواضع ، سالكين فيه سبيل التعليم الأول » .




مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

المقالة الثانية




مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

القول فى مواضع الأعراض

وهى المذكورة فى المقالة الثانية وهى بعينها مواضع الوجود المطلق .

فنقول :

إن المسائل منها كلية ، ومنها جزئية . وكل واحدة منهما إما موجبة ، وإما سالبة ، فتكون المسائل أربعة أصناف : موجبة كلية، مثل قولنا : كل لذة خير ؛ وكلية سالبة ، مثل قولنا : ولا لذة واحدة خير ؛ وموجبة جزئية ، مثل قولنا : لذة ما خير ، بعض اللذات خير ؛ وسالبة جزئية، مثل قولنا : بعض اللذات ليس خيرا ، أو : ليس كل اللذات خيرا[1] .

٥

---

١ — مواضع الاعراض : المواضع العرضية ل ٧ — (خير) بعض : أو بعض ل

---

(١) أرسطو ، ٢ ، ١ ، ١٠٨ ب ٣٤ — ١٠٩ أ ١ : ἔστι δὲ τῶν προβλημάτων τὰ μὲν καθόλου, τὰ δ' ἐπὶ μέρους. καθόλου μὲν οὖν οἷον ὅτι πᾶσα ἡδονὴ ἀγαθὸν καὶ ὅτι οὐδεμία ἡδονὴ ἀγαθόν· ἐπὶ μέρους δὲ οἷον ὅτι ἔστι τις ἡδονὴ ἀγαθὸν καὶ ἔστι τις ἡδονὴ οὐκ ἀγαθόν.

— ت ٠ ع ٠ ٢٥٤ أ ٣ — ٥ ، طبعة بدوى ، ص ٥٠٢ : « إن من المسائل ما هى كلية ، ومنها ما هى جزئية . فالكلية مثل قولنا : إن كل لذة خير ، وإنه ولا لذة واحدة خير . والجزئية مثل قولنا : قد توجد لذة واحدة خير ، أو توجد لذة واحدة ليست خيرا » .

ابن سينا ، الجدل ، ص ١٠٣ — ١٠٤ : « المطالب التى تساق إليها المقاييس كلية وجزئية . وما أثبت كليا أو أبطل بالكلية ، فقد يضمن الجزئية فى فعله . والعرض فقد يثبت كليا ، وقد يثبت جزئيا ، ولا يبطله — من حيث هو عرض — سلبه جزئيا ... » .

ولما كان النظر فى المسائل الكلية يتضمن الجزئية، وذلك أنا إذا أثبتنا الشيء كليا، فقد أثبتناه جزئيا، وكذلك إذا أبطلناه كليا، فقد أبطلناه جزئيا، كان النظر هاهنا فى المسائل الكلية، دون الجزئية. وأيضا فإن الأوضاع الجدلية فإنما هى كلية، والجدليون فإنما شأنهم أن يثبتوا إثباتا كليا، أو يبطلوا إبطالا كليا، إذ كانت المقدمات المشهورة إنما هى كلية. فإن الجزئية متبدلة ومتغيرة وغير ٥ محفوظة الشهرة. وكل واحد من المطالب الأربعة، أعنى مطلب الحد، ومطلب الجنس، ومطلب / الخاصة، ومطلب العرض، فقد يبطل إبطالا كليا وجزئيا، ٩٤ ب ماعدى العرض، فإنه إنما يبطل إبطالا كليا. وذلك أنه إذا تبين أن الشيء ليس موجوداً للكل، تبين أنه ليس بجنس، ولا خاصة، ولا حد. فأما العرض فليس الأمر فيه كذلك، لأنه قد يوجد جزئيا فى الموضوع على ما قيل. ولهذا ١٠ بعينه أمكن أن يثبت العرض إثباتا جزئيا، ولم يمكن فى واحدة من تلك، أعنى الجنس والخاصة والحد، أن يثبت إلا كليا، إذ كانت محمولة على جميع الموضوع. وهذا كله أمر ظاهر من حدودها المتقدمة.[1]

---

(١) أرسطو ٢، ١، ١٠٩ أ ١ — ١٠ : ἔστι δὲ πρὸς ἀμφότερα τὰ γένη τῶν προβλημάτων κοινὰ τὰ καθόλου κατασκευαστικὰ καὶ ἀνασκευαστικά· δείξαντες γὰρ ὅτι παντὶ ὑπάρχει, καὶ ὅτι τινὶ ὑπάρχει δεδειχότες ἐσόμεθα· ὁμοίως δὲ κἂν ὅτι οὐδενὶ ὑπάρχει δείξωμεν, καὶ ὅτι οὐ παντὶ ὑπάρχει δεδειχότες ἐσόμεθα. .... τοὺς δὲ διαλεγομένους ἀνασκευάζειν.
= ت. ع. ٢٥٤ أ ٦ — ١١، طبعة بدوى، ص ٥٠٢ : «والتى تثبت وتبطل بالكلية مشتركة لجنسى المسائل كليهما. وذلك أنا إذا بينا أن الشيء يوجد للكل، نكون قد بينا أنه موجود للبعض ... فينبغى أولا أن نتكلم فى التى تبطل إبطالا كليا من قبل أنها مشتركة للكلية والجزئية، ومن قبل أنها أحرى بأن تستعمل الأوضاع فيما يوجد أو ما لا يوجد، ولأن الجدليين إنما من شأنهم أن يبطلوا الأقاويل». =

قال :

والخطأ يقع فى المسائل الجدلية من وجهين :

أحدها : أن تكون كاذبة ، أو يعبر عنها بأسماء غير مستعملة فى عرف اللغة ، ولا دالة عند الجمهور على تلك المعانى التى استعملت فيها ، مثل تسمية الدلبة[1] إنسانا ، وما أشبه ذلك من الأسماء التى هى بخلاف ما تدل عليه اللغة[2] . ٥

٤ — الدلبة : الدابه ل

= أرسطو ، ٢ ، ١ ، ١٠٩ أ ١٠ — ١٤ : ἔστι δὲ χαλεπώτατον τὸ ἀντιστρέφειν τὴν ἀπὸ τοῦ συμβεβηκότος οἰκείαν ὀνομασίαν· τὸ γὰρ πῇ καὶ μὴ καθόλου ἐπὶ μόνων ἐνδέχεται τῶν συμβεβηκότων. ἀπὸ μὲν γὰρ τοῦ ὅρου καὶ τοῦ ἰδίου καὶ τοῦ γένους ἀναγκαῖον ἀντιστρέφειν.

= ت . ع . ٢٥٤ أ ١٢ — ١٥ ، طبعة بدوى ، ص ٥٠٢ — ٥٠٣ : « ومن أصعب الأمور أن تنعكس التسمية المشاكلة المأخوذة من العرض . وذلك أن الذى يكون بجهة من الجهات وليس بكل فإنما يمكن أن يكون فى الأعراض وحدها . وذلك أنه واجب ضرورة أن يكون الانعكاس من الحدود ومن الخاصة ومن الجنس » .

ابن سينا ، الجدل ، ص ١٠٣ — ١٠٤ : « المطالب التى تساق إليها المقاييس كلية وجزئية ، وما أثبت كليا أو أبطل بالكلية ، فقد يضمن الجزئية فيا فعله . والعرض فقد يثبت كليا ، وقد يثبت جزئيا ، ولا يبطله من حيث هو عرض سلبه جزئيا . وأما ما سواه فإن جميعه يحتاج أن يثبت كليا ، ويبطله أن لا يوجد فى البعض . لكن الخاصة والحد يحتاجان أن يثبتا كليين ، وأن يبطلا عما سوى الموضوع إبطالا كليا . وأما العرض فممتنع أن يثبت معاكسا للموضوع ، فإنه حينئذ ينقلب خاصة . لكن ذلك يقع فى إبطال العرض ، لكنه إذا أثبت أنه معاكس لم يكن عرضا ... » .

(١) الدلبة : واحدة الدلب وهو شجر الصنار منه تتخذ النواقيس (أساس البلاغة ، مادة : د ل ب) .

(٢) أرسطو ، ٢ ، ١ ، ١٠٩ أ ٢٧ — ٣٣ : διορίσασθαι δὲ δεῖ καὶ τὰς ἁμαρτίας τὰς ἐν τοῖς προβλήμασιν, ὅτι εἰσὶ διτταί, ἢ τῷ ψεύδεσθαι ἢ τῷ παραβαίνειν τὴν κειμένην λέξιν· οἵ τε γὰρ ψευδόμενοι καὶ τὸ μὴ ὑπάρχον ὑπάρχειν τινὶ λέγοντες ἁμαρτάνουσι, καὶ οἱ τοῖς ἀλλοτρίοις ὀνόμασι τὰ πράγματα προσαγορεύοντες, οἷον τὴν πλάτανον ἄνθρωπον, παραβαίνουσι τὴν κειμένην ὀνομασίαν.

— ت . ع . ٢٥٤ ب ٦ — ١٠ ، طبعة بدوى ، ص ٥٠٣ : « وينبغى أن تلخص الخطأ الواقع فى المسائل فتقول : إنه صنفان : إما بأن يكذب فيها ، وإما بأن يجاوز اللفظ الموضوع فيها . وذلك أن الذين يكذبون يخطئون إذا قالوا فيما ليس بموجود لشىء إنه موجود له . وكذلك الذين يلقبون الأشياء بأسماء غريبة ، فيسمون مثلا « الدلبة » إنسانا ، يجاوزون التسمية الموضوعة » .

فأول المواضع التى ذكرها أرسطو هو أن ننظر فى محمول الوضع . فإن كان موجودا فى موضوعه على أنه واحد من تلك الباقية ، ما عدى العرض ، فليس بعرض : وإن وصفه واصف بأنه عرض فى الموضوع ، فقد أخطأ فى التسمية ، مثل أن نقول : إن البياض عرض له أن يكون لونا ، وذلك أن اللون هو جنس للبياض ، لا عرض له[1] .   ٥

وقد يقع الغلط فى حمل الجنس على موضوعه ، فيحمل حمل العرض ، وهو أن يحمل على موضوعه باسم مشتق ، مثل أن يقول قائل : إن البياض متلون . فإنه بيّن أن من فعل هذا ، فقد حمل الجنس حمل العرض ، لا حمل الجنس . فإن الجنس يحمل على النوع حملا يوافق اسمه وحده ، ولا حمل الخاصة والحد ، فإن

---

٣ — بعرض : يعرض ل

٤ — له : سقطت من ل

---

(١) أرسطو ، ٢ ، ٢ ، ١٠٩ أ ٣٤ — ٣٨ : εἷς μὲν δὴ τόπος τὸ ἐπιβλέπειν εἰ τὸ κατ' ἄλλον τινὰ τρόπον ὑπάρχον ὡς συμβεβηκὸς ἀποδέδωκεν. ἁμαρτάνεται δὲ μάλιστα τοῦτο περὶ τὰ γένη, οἷον εἴ τις τῷ λευκῷ φαίη συμβεβηκέναι χρώματι εἶναι· οὐ γὰρ συμβέβηκε τῷ λευκῷ χρώματι εἶναι, ἀλλὰ γένος αὐτοῦ τὸ χρῶμά ἐστιν.

— ت ، ع ، ٢٥٤ ب ١٠ — ١٢ ، طبعة بدوى ، ص ٥٠٤ : « فأحد المواضع أنه ينبغى أن ننظر إن كان الموجود بحال من الأحوال أخرى غير العرض يوصف على أنه عرض . وهذا الخطأ يقع خاصة فى الأجناس ، بمنزلة ما لو قال قائل إنه عرض للأبيض أن يكون لونا . وذلك أنه لم يعرض له أن يكون لونا ، لكن اللون جنسه » .

ابن سينا ، الجدل ، ١٠٥ — ١٠٦ : « فأول المواضع المذكورة هو النظر فيما فرض عرضا للمحمول : هل هو جنس ، أو حد ، أو خاصة له . فإن كان ، فليس عرضا له . وهذا كأنه بعد تسليم الوجود له ، وعند اعتبار نفس العرضية التى هى لا محالة غير هذه المعانى الأخرى . ومثال هذا أن يقول قائل : إن البياض عرض له أن كان لونا . وإنما اللون جنسه . وكذلك لو قال قائل : عرض للعدالة أن تكون فضيلة » .

هذه خاصة بالأشياء التى يحمل عليها ، أعنى أنه لا يوجد لغيرها ، والمتلون يوجد لغير الأبيض . فبيّن أن من فعل هذا ، فقد وصف الجنس على أنه عرض[(١)] .

وموضع ثان مأخوذ من المواضع المأخوذة من جوهر الشيء[(٢)] ، وهو الموضع المأخوذ بطريق التقسيم : وذلك أنا متى أردنا أن نتأمل وجود المحمول فى الموضوع

٢ — من المواضع المأخوذة : سقطت من ل

(١) أرسطو ، ٢ ، ٢ ، ١٠٩ ب ١ وما بعده : πολλάκις δὲ καὶ μὴ διορίσαντι κατάδηλον ὅτι τὸ γένος ὡς συμβεβηκὸς ἀποδέδωκεν, οἷον εἴ τις τὴν λευκότητα κεχρῶσθαι φήσειεν ἢ τὴν βάδισιν κινεῖσθαι. ἀπ' οὐδενὸς γὰρ γένους παρωνύμως ἡ κατηγορία κατὰ τοῦ εἴδους λέγεται, ἀλλὰ πάντα συνωνύμως τὰ γένη τῶν εἰδῶν κατηγορεῖται· καὶ γὰρ τοὔνομα καὶ τὸν λόγον ἐπιδέχεται τὸν τῶν γενῶν τὰ εἴδη ....

— ت . ع . ٢٥٤ ب ١٥ — ١٩ ، طبعة بدوى ، ص ٥٠٤ : « وقسمه يتبين للإنسان مرارا كثيرة — وإن لم يلخص ذلك — أنه قد وصف الجنس على أنه عرض ، بمنزلة ما لو قال قائل إن البياض تلون ، وإن المشى تحرك . وذلك أنه لا يقال إن حمل جنس من الأجناس على النوع يكون على طريق الاشتقاق ، لكن جميع الأجناس إنما يحمل على الأنواع على طريق التواطؤ ، لأن الأنواع تقبل اسم الأجناس وقولها ... » .

ابن سينا ، الجدل ، ص ١٠٦ : « وتارة بأن يجعل الجنس لا محمولا بالتواطؤ بل بالاشتقاق ، كالأعراض ، فيقال : إن البياض تلون ، وإن المشى تحرك ، وإن النقلة تغير ... » .

(٢) أرسطو ، ٢ ، ٢ ، ١٠٩ ب ١٣ — ١٥ : ἄλλος τὸ ἐπιβλέπειν οἷς ὑπάρχειν ἢ πᾶσιν ἢ μηδενὶ εἴρηται. σκοπεῖν δὲ κατ' εἴδη καὶ μὴ ἐν τοῖς ἀπείροις· ὁδῷ γὰρ μᾶλλον καὶ ἐν ἐλάττοσιν ἡ σκέψις.

— ت . ع . ٢٥٥ أ ٤ — ٨ ، طبعة بدوى ، ص ٥٠٥ : « وموضع آخر أنه قد ينبغى أن ننظر فى الأمور التى قيل إن الشىء لها يوجد : إما لكلها ، وإما ولا لواحد منها . وينبغى أن يكون نظرنا فى الأنواع ، لا فى التى هى بلا نهاية . وذلك أن الأولى بالبحث أن يكون فى طريق من الطرق وفى الأقل من الأمور » .

ولا لواحد : لواحد ، طبعة بدوى ، وهذا سهو .

ابن سينا ، الجدل ، ص ١٠٦ — ١٠٧ : « وموضع آخر معد نحو المطلبة بالذات ؛ وقد يمكن أن يجعل معدا نحو اعتبار العرضية ؛ وهو مأخوذ من اعتبار الموضوع فى المسألة بأن يقسم إلى أنواعه وأصنافه القريبة منه أولا ، لئلا يتشوش بالوقوع إلى الكثرة دفعة ، بل يجب أن يكون الابتداء بالقسمة بما هو أقل ، ثم يتدرج إلى ما هو أكثر ، فيقسم أيضا جزئيات الجزئيات القريبة ، ويوقف عند الحد الذى — إذا تجوِّز — وقع فى الأشخاص ... » .

بهذا الموضع أو لا وجوده، قسمنا الموضوع إلى أنواعه، ثم إلى أنواع أنواعه، إلى أن ننتهى إلى أشخاصه، ثم تأملنا فيها وجود المحمول. فإن تبين أنه موجود فى جميعها إما فى الأنواع الأول، وإما فى أنواع الأنواع، وإما فى الأشخاص، إن لم يكن ظاهرا وجوده فى الأنواع إما فى كلها أو فى أكثرها، تبين أنه موجود فى كل الموضوع، وائتلف عن ذلك قول استقرائى، لا برهانى. إذ كان القياس البرهانى إنما يبين فيه الجزئى بالكلى، وأما هذا فإنما بينا فيه الكلى بالجزئيات. وإن تبين أنه مسلوب عن جميعها، تبين أن المحمول مسلوب عن جميع الموضوع، وإئتلف عن ذلك الضرب الثانى من الشكل الأول. وإن تبين أنه مسلوب عن بعضها، تبين منه إبطاله فى الشكل الثالث. مثال ذلك أن نطلب هل العلم بالمتقابلات واحد، فنقسم المتقابلات إلى الأنواع الأربعة التى هى الموجبة والسالبة، والضد، والمضافان، والعدم والملكة. فإن تبين فى هذه أن العلم بجميعها واحد، تبين أن العلم بالمتقابلات واحد، وذلك بطريق الاستقراء لجميع أنواع المتقابلات.[1] وإن تبين أن العلم بجميعها ليس واحدا، إئتلف عنه سالب كلى فى الشكل الأول. وإن تبين أن العلم ببعضها ليس واحدا، إئتلف عنه سالب ينتج جزئيا فى الشكل

١١ — والضد: والضدان ل

(١) أرسطو، ٢، ٢، ٩، ١٠٩ب١٥—٢٠: δεῖ δὲ σκοπεῖν καὶ ἄρχεσθαι ἀπὸ τῶν πρώτων, εἶτ᾽ ἐφεξῆς ἕως τῶν ἀτόμων. οἷον εἰ τῶν ἀντικειμένων τὴν αὐτὴν ἐπιστήμην ἔφησεν εἶναι, σκεπτέον εἰ τῶν πρός τι καὶ τῶν ἐναντίων καὶ τῶν κατὰ στέρησιν καὶ ἕξιν καὶ τῶν κατ᾽ ἀντίφασιν λεγομένων ἡ αὐτὴ ἐπιστήμη.

— ت. ع. ١٢٥٥ أ ٨ — ١٢، طبعة بدوى، ص ٥٠٠: «وينبغى أن نبحث ونجعل ابتداءنا من الأوائل، ثم نجرى على ذلك النسق حتى نصير إلى الأشخاص، مثال ذلك أنه إن كان القائل قال: إن العلم بالمتقابلات واحد بعينه، فينبغى أن ننظر هل العلم بالأشياء المضافة والأشياء المتضادة والأشياء المتقابلة على جهة العدم والملكة والمتقابلة على جهة الإيجاب والسلب واحد بعينه».

الثالث . وإن لم يتبين لنا هذا فى الأنواع الأول من المتقابلات ، قسمنا كل واحدة منها إلى أنواعها . فإن تبين لنا من ذلك ما أردنا ، وإلا قسمناها حتى نتنهى إلى الأشخاص .

والموضع الثالث مأخوذ من الحد وهو برهانى من جوهر الشىء ، وذلك يكون بوجهين : إما بأن نحد موضوع المطلوب . فإن وجدنا المحمول موجودا فيه ، تبين فى الشكل الأول أنه موجود فى الموضوع ، وإن تبين أنه مسلوب عن الموضوع ، تبين أنه مسلوب عنه فى الشكل الأول أو الثانى . مثال ذلك قولنا : هل النفس مائتة ؟ فنقول : النفس هى جوهر متحرك من تلقائه دائم الحركة ؛ وما هو بهذه الصفة فهو غير مائت ، فالنفس غير مائتة[1] . والوجه الثانى : أن نحد المحمول نفسه .

١ — لنا : + فى . من ل

٦ — عن الموضوع : عنه ل ٧ — عنه : عن الموضوع ل

// أو : و ل // مثال : مثل ل // هل : سقطت من ل

(١) أرسطو ، ٢ ، ٢ ، ١٠٩ ب ٣٠ — ٣٥ : ἄλλος τὸ λόγους ποιεῖν τοῦ τε συμβεβηκότος καὶ ᾧ συμβέβηκεν, ἢ ἀμφοτέρων καθ᾽ ἑκάτερον ἢ τοῦ ἑτέρου, εἶτα σκοπεῖν εἴ τι μὴ ἀληθὲς ἐν τοῖς λόγοις ὡς ἀληθὲς εἴληπται. οἷον εἰ ἔστι θεὸν ἀδικεῖν, τί τὸ ἀδικεῖν; εἰ γὰρ τὸ βλάπτειν ἑκουσίως, δῆλον ὡς οὐκ ἔστι θεὸν ἀδικεῖσθαι· οὐ γὰρ ἐνδέχεται βλάπτεσθαι τὸν θεόν.

= ت . ع . ٢٠٥ ب ١ — ٥ ، طبعة بدوى ، ص ٥٠٦ : «وموضع آخر وهو أن يعمل حدى العرض والشىء الذى يعرض فيه العرض جميعا ، أو حد أحدهما ، ثم ينظر إن كان قد أخذ فى الأقاويل شىء ليس بحق على أنه حق . مثال ذلك أن ينظر إن كان يمكن أحد أن يظلم الله ، فما الظلم ؟ وذلك أنه إن كان إنما هو الإضرار طوعا ، فمن البين أن الله ليس يظلم ، إذ ليس يمكن أن يناله ضرر» .

لاحظ الخطأ الذى وقع فى طبعة بدوى ، إذ نجده قد اختار أن يقرأ «أحدا» بدلا من «أحد» ، وبذلك اضطر إلى قلب المعنى ومخالفة سياق الكلام .

فإن وجدناه فى الموضوع ، تبين أن المحمول فى كل الموضوع فى الشكل الثانى ، لأن الحد ينعكس ، ولولا ذلك لكان غير منتج ، لأنه كان يكون من موجبتين فى الشكل الثانى[1] .

وإن تبين أن حده مسلوب عن الموضوع ، أنتج سالبة كلية فى الشكل الثانى . مثال ذلك : هل الفاضل حسود؟ فنحد الحسد أنه التأذى بحال الأخيار ، والفاضل لايتأذى بحال الأخيار ، فينتج أن الفاضل ليس بحسود . وإن لم يتبين لنا شىء من حد الموضوع أو / المحمول ، فعلنا فى أجزاء الحد ما فعلناه فى الموضوع أو المحمول نفسه ، أعنى بأن نأخذ حد أجزاء أحدهما ونعتبره على مثال ما اعتبرنا ذلك فى الموضوع

٥

٩٥ أ

٢ — ينعكس : منعكس ل

٧ — الموضوع أو المحمول : المحمول والموضوع ل

= ابن سينا ، الجدل ، ص ١٠٩ — ١١٠ : « .. مثال ذلك : إن قال قائل غير مبال ولا متق : « إن الله يَظْلِم » ... ونجد الله تعالى لايصلح أن ينسب إليه تأثير الضرر فيه ، وتغيير الطارىء عليه إياه .

يُظْلِم : لا يوجد شكل فى طبعة الأهوانى .

(١) أرسطو ، ٢ ، ٢ ، ١٠٩ ب ٣٥ — ٣٨ : καὶ εἰ φθονερὸς ὁ σπουδαῖος, τίς ὁ φθονερὸς καὶ τί ὁ φθόνος; εἰ γὰρ ὁ φθόνος ἐστὶ λύπη ἐπὶ φαινομένῃ εὐπραγίᾳ τῶν ἐπιεικῶν τινος, δῆλον ὅτι ὁ σπουδαῖος οὐ φθονερός· φαῦλος γὰρ ἂν εἴη.

= ت . ع . ٢٥٥ ب ٥ — ٨ ، طبعة بدوى ، ص ٥٠٦ : « وإن كان الفاضل حسودا ، فما الحسود؟ وما الحسد ؟ وذلك أن الحسد إن كان التأذى بما يظهر من حسن حال خير من الأخيار ، فمن البين أن الفاضل ليس بحسود . لأنه لو كان كذلك لكان رديئا » .

ابن سينا ، الجدل ، ص ١١٠ : « وكذلك إن قال قائل : « إن الفاضل قد يحسد » ، فننظر فى حد الحسد ، فنجده أذى يلحق بسبب الشعور بحسن حال الأخيار ... فيجب أن يكون الفاضل غير حسود » .

عن الحسد ، انظر : أرسطو ، ريطوريقا ٢ ، ١٠ ، ١٠ (١٣٨٧ ب ٢٢ وما بعده) ت . ع . ٣٤٠ ب ٢٣ وما بعده ؛ ابن رشد ، تلخيص الخطابة ، ص ٣٩١ وما بعدها ؛ ابن سينا ، الخطابة ، ص ١٥٠ وما بعدها .

نفسه أو المحمول ، وهكذا إلى أبسط أجزاء الحد . وذلك إذا لم يتبين ما أردناه فيما قبل ذاك .

والموضع الرابع : هو أن نطلب معاندا للأمر الذى وضع ، ونجتهد فى ذلك ما أمكن . فإن لم نلف له معاندا ، أو وجدناه فأبطلناه، صح الوضع . وهذا الموضع قوته قوة الموضع المصحح بالاستقراء . لأن عدم المعاند قد يكون من جهة ٥ الحس، وقد يكون من جهة ألا يلفى له قياس يعانده . وليس هذا موضعا، ولكنه وصية نافعة فى إثبات الأوضاع المشهورة . ولا هو أيضا برهانى ، وذلك أنه ليس يلزم من ألا نلفى للأمر معاندا، ومن أن نبطل معانداته، أن يكون صحيحا فى نفسه . إذ قد يكون له معاند من غير أن نشعر نحن به[1] .

وموضع خامس : من جهة اللفظ : وهو أن يدل على الشىء بالاسم المشهور ١٠ عند الجمهور ، لا باسم مخترع لذلك المعنى ، سواء كان دالا عند الجمهور على معنى آخر ، أو لم يكن دالا . وهو جدلى نافع الإثبات والإبطال ، إلا أن يكون المعنى مما ليس له اسم عند الجمهور، وله اسم فى عرف صناعة ما، فإنه ينبغى أن نستعمله

---

١ — يتبين : + لنا ل

٦ — موضعا : موضع ف

١٠ — وموضع خامس ، والموضع الخامس ل

---

(١) أرسطو ، ٢ ، ٢ ، ١١٠ أ ١٠ — ١١ : ἔτι τὸ πρόβλημα πρότασιν ἑαυτῷ ποιούμενον ἐνίστασθαι· ἡ γὰρ ἔνστασις ἔσται ἐπιχείρημα πρὸς τὴν θέσιν.

= ت ع . ٢٠٠ ب ١٥ — ١٧ ، طبعة بدوى ، ص ٥٠٧ : « وأيضا يصير الإنسان المسألة لنفسه مقدمة ، ثم يقاومها . لأن المقاومة تصير له حجة بحذاء الوضع » .

ابن سينا ، الجدل ، ص ١١١ : « وموضع آخر يشبه هـذا الموضع ، ويشبه الأول ، وهو أن يكون الجدلى يضع المقدمات التى يريدها و يأخذ فى مقاومتها بطلب العناد . وهذا الموضع جدلى جدا» .

على حسب ما هو عند أهل تلك الصناعة . وهى وصية، لا موضع[1] .

وموضع سادس من اللفظ أيضا : وهو أن يكون الوضع الذى يطلب فيه أنه موجود ، أو غير موجود، مقولا باشتراك الاسم . فإذا لم يشعر به المجيب ، أمكن أن يغالط به السائل ، فيقسم الاسم المشترك الى جميع المعانى التى يقال عليها ، على أن ذلك قسمة الجنس الى أنواعه،ثم يبين بطريق شبيه بالاستقراءأن المحمول موجود فى جميع الموضوع لوجوده فى أكثر المعانى التى قسم لها الاسم، أو فى جميعها . هذا إذا أراد الإثبات . وإذا أراد الإبطال بيّن أن المحمول غير موجود فى واحد من تلك المعانى . وهذا الموضع هو بالجملة سوفسطائى .

١ — أهل تلك : تلك أهل ل

٤ — الاسم . الأمر ل

(١) أرسطو ، ٢ ، ٢ ، ١١٠ أ ١٤ وما بعده : ἔτι διορίζεσθαι ποῖα δεῖ καλεῖν ὡς οἱ πολλοὶ καὶ ποῖα οὔ· χρήσιμον γὰρ καὶ πρὸς τὸ κατασκευάζειν καὶ πρὸς τὸ ἀνασκευάζειν· . . . οἷον ὑγιεινὸν μὲν ῥητέον τὸ ποιητικὸν ὑγιείας, ὡς οἱ πολλοὶ λέγουσιν· πότερον δὲ τὸ προκείμενον ποιητικὸν ὑγιείας ἢ οὔ, οὐκέτι ὡς οἱ πολλοὶ κλητέον ἀλλ' ὡς ὁ ἰατρός.

— ت . ع . ٥٥٠ ب ١٩ — ٥٦٠ أ ٦ ، طبعة بدوى ، ص ٥٠٧ : « وأيضا ينبغى أن نلخص أى الأشياء يجب أن نسميها كما يسميها الجمهور ، وأيها لا ؛ وهذا نافع فى الإثبات والإبطال ... مثال ذلك أنه ينبغى أن نقول فى المصح إنه الفاعل للصحة كما يقول الجمهور . فأما عند تحصيلنا الموضوع : هل هو فاعل الصحة أم لا ؟ فليس ينبغى أن نسميه كما يسميه الجمهور ، لكن كما يسميه الطبيب » .

ابن سينا ، الجدل ، ص ١١٢ : « وموضع معد نحو اعتبار اللفظ ، ونافع فى الإثبات والإبطال جميعا ، وهو أنه إن كان لم يأت للمعنى بالاسم المشهور له ، بل اخترع من نفسه اسما ، إما على سبيل اشتراك فيه ، إذ كان لذلك الاسم عند الجمهور مفهوم آخر ، أو على سبيل ابتداع اسم إن كان ليس له عند الجمهور دلالة ، فإنه يبطل عليه قوله ، ويقال له : ... ونحن نخالفه ، فإن التسمية على وجهين : تسمية بغير واسطة ، وتسميه بواسطة ... . فإن العامة إذا سموا مفيد الصحة مصحا تبعناهم . فإن قالوا : إن الاستفراغ قبل النضج فى الأمراض الحارة والمزمنة مصح ، لم نتبعهم ... » .

والذى ينبغى فى هذه الصناعة[1] للجدلى هو أن يجتنب استعمال مثل هذا الموضع. وإذا وقع له، أن يفصل جميع المعانى التى يقال عليها الاسم المشترك، ويميزها، ثم يبين الصادق منها من غير الصادق.

وهذا بعينه ينبغى أن يفعله فى الأسماء المشككة. ثم يبين ما منها صادق وما منها كاذب.

والمفسرون يعدون هذا الموضع سابعا، أعنى الموضع الذى يستعمل فيه الاسم المشكك، وهو فى الحقيقة ليس هو موضعا جدليا، لا هو، ولا الذى قبله[2].

١ — الصناعة : سقطت من ل   ٣ — منها : سقطت من ف

٥ — فيه : فيها ل

(١) أرسطو، ٢، ٣، ١١٠ أ ٢٣ — ٢٩ : ἔτι ἐὰν πολλαχῶς λέγηται, κείμενον δὲ ᾖ ὡς ὑπάρχει ἢ ὡς οὐχ ὑπάρχει, θάτερον δεικνύναι τῶν πλεοναχῶς λεγομένων, ἐὰν μὴ ἄμφω ἐνδέχηται. χρηστέον δ' ἐπὶ τῶν λανθανόντων· ἐὰν γὰρ μὴ λανθάνῃ πολλαχῶς λεγόμενον, ἐνστήσεται ὅτι οὐ διείλεκται ὅπερ αὐτὸς ἠπόρει ἀλλὰ θάτερον. οὗτος δ' ὁ τόπος ἀντιστρέφει καὶ πρὸς τὸ κατασκευάσαι καὶ ἀνασκευάσαι.

— ت. ع. ٢٥٦ أ ٧ — ١٣، طبعة بدوى، ص ٥٠٧ — ٥٠٨ : « وأيضا إن كان الشىء يقال على أنحاء كثيرة، وكان موضوعا إما على أنه موجود، وإما على أنه غير موجود، فينبغى أن تبين ذلك فى أحد ما يقال على تلك الأنحاء الكثيرة، إن لم يمكن أن يقال ذلك فى جميعها. وينبغى أن تستعمله فيما يذهب على المخاطب. وذلك أنه إن لم يذهب عليه أنه يقال على أنحاء كثيرة، قاوم الذى يتشكك عليه وأراه أنه لم يرد ما شك فيه، وإنما أراد الآخر. وهذا الموضع ينعكس على إثبات الشىء، وعلى فسخه ».

ابن سينا، ص ١١٣ : « وموضع آخر يجوز أن يكون جدليا، ويجوز أن يكون مغالطيا. وذلك أن الجدلى إذا استعمل لفظا مشتركا، ثم حكم عليه بحكم كلى، ثم بين استمراره فى جميع آحاد تلك المعانى، انتقل فقال : فكل كذا كذا، مدخلا فيه المعانى الأخرى. وإنما يمكنه أن يفعل ذلك إذا كان المخاطب لا يشعر باشتراك الاسم. وإلا فإنه سيقول له : إن الذى أثبت الحكم فيه غير الذى تنتقل إليه بالمعنى، وإن كان يشارك فى الاسم. وهذا الموضع صالح للإثبات والسلب ».

(٢) ابن سينا، الجدل، ص ١١٦ — ١١٧ : « وموضع آخر شبيه بهذا، غير أن بدل الاسم المشترك المحصل فيه اسم متشابه أو مشكك، فإنه يجب أن تفصل دلالته مميزة محصلة، ويتأمل الحال فى الواقعات تحته. وأما الأمثلة لذلك، فأن يكون لأشياء كثيرة مختلفة الحدود اسم واحد، لا بالاشتراك البحت، بل بالتشكيك مثلا، لأن لها نسبة إلى غاية واحدة، أو لأنها غايات لشىء واحد. فإن ذوات الغايات تشترك فى معنى النسبة إلى الغاية الواحدة ... ».

والموضع الثامن : هو أنه ينبغى أن ننقل اسم الشىء ، إذا كان خفيا ، إلى ما هو أعرف منه ، مثل أن نجعل بدل قولنا « الحقيق فى الظن » « اليقينى » . وهذه وصية نافعة فى سهولة وجود القياس ، وليست هى بموضع[1] .

وموضع تاسع : وهو أن نتأمل جنس الموضوع . فإن وجدنا المحمول فيه ، حكمنا أنه موجود فى الموضوع ، وبخاصة إذا أردنا أن نبين أن المتضادين يوجدان لشىء واحد . فإنه إن وجدا فى جنسه ، وجدا فيـه ، مثل أن الجنس يوجد فيه صواب وخطأ ، من قبل أن التميـيز يكون فيه الصواب والخطأ . فإن التميـيز هنا جنس للجنس ، والجنس نوع له . وهو موضـع صحيح برهانى . فإن البرهان على النوع بالجنس هو تبيين الجزء بالكل ، وهو برهانى ، على ما سلف[2] . وقد يبرهن

٢ — منه : سقطت من ف

(١) أرسطو ، ٢ ، ٤ ، ١١١ أ ٨ — ١٣ : ἔτι τὸ μεταλαμβάνειν εἰς τὸ γνωριμώτερον ὄνομα, οἷον ἀντὶ τοῦ ἀκριβοῦς ἐν ὑπολήψει τὸ σαφὲς καὶ ἀντὶ τῆς πολυπραγμοσύνης τὴν φιλοπραγμοσύνην· γνωριμωτέρου γὰρ γενομένου τοῦ ῥηθέντος εὐεπιχειρητοτέρα ἡ θέσις. ἔστι δὲ καὶ οὗτος ὁ τόπος πρὸς ἄμφω κοινός, καὶ πρὸς τὸ κατασκευάζειν καὶ ἀνασκευάζειν. = ت ، ع ، ٢٥٧ ب ٦ — ١٠ ، طبعة بدوى ، ص ٥١١ : « والنقل أيضا إلى الاسم الذى هو أعرف ، مثال ذلك أن نجعل مكان قولنا « الحقيق فى الظن » « البين » ، ومكان قولنا : « كثرة البحث » « محبة البحث » . وذلك أن الاسم إذا قيـل قولا أعرف صار الموضع أسهل مراما . وهذا الموضع أيضا عام فى الأمرين جميعا : فى الإثبات ، والإبطال » .

(٢) أرسطو ، ٢ ، ٤ ، ١١١ أ ١٤ — ٢٠ : πρὸς δὲ τὸ δεῖξαι τὰ ἐναντία τῷ αὐτῷ ὑπάρχοντα σκοπεῖν ἐπὶ τοῦ γένους, οἷον ἐὰν βουλώμεθα δεῖξαι ὅτι ἔστι περὶ αἴσθησιν ὀρθότης καὶ ἁμαρτία. τὸ δ' αἰσθάνεσθαι κρίνειν ἐστί, κρίνειν δ' ἔστιν ὀρθῶς καὶ μὴ ὀρθῶς, καὶ περὶ αἴσθησιν ἂν εἴη ὀρθότης καὶ ἁμαρτία. νῦν μὲν οὖν ἐκ τοῦ γένους περὶ τὸ εἶδος ἡ ἀπόδειξις· τὸ γὰρ κρίνειν γένος τοῦ αἰσθάνεσθαι· ὁ γὰρ αἰσθανόμενος κρίνει πως.

على الجنس بالنوع[1] على طريق الإثبات ، وذلك أن كل ما يوجد للنوع يوجد للجنس . وهذا إنما يأتلف فى قياس شرطى . مثال ذلك : أن الإنسان إن كان موجودا له النطق ، فإن الحيوان موجود له النطق . وليس يبرهن ذلك على طريق السلب . وذلك أنه إذا لم يكن الإنسان موجودا له عدم النطق ، فليس يلزم أن يكون الحيوان موجودا له عدم النطق .

ه — أن يكون : أن لا يكون ل // موجودا له : موجوده ل

= ت . ع . ٢٥٧ ب ١٠ — ١٥ ، طبعة بدوى ، ص ٥١١ : « وعند تثبيتنا أن المتضادات موجودة لشىء واحد بعينه ينبغى أن نبحث عن ذلك فى الجنس ، مثال ذلك إن أردنا أن نبين أنه قد يوجد فى الحس صواب وخطأ ، قلنا : الإحساس هو تمييز ، والتمييز يكون بصواب ، وبغير صواب ، ففى الحس يوجد صواب وخطأ . فالبرهان إذاً الآن على النوع من الجنس . وذلك أن التمييز جنس للإحساس . وذلك أن الحس تمييز بجهة من الجهات » .

(١) أرسطو ، ٢ ، ٤ ، ١١١ أ ٢٠ — ٢٢ : πάλιν δ' ἐκ τοῦ εἴδους τῷ γένει· ὅσα γὰρ τῷ εἴδει ὑπάρχει, καὶ τῷ γένει· οἷον εἰ ἔστιν ἐπιστήμη φαύλη καὶ σπουδαία, καὶ διάθεσις φαύλη καὶ σπουδαία· ἡ γὰρ διάθεσις τῆς ἐπιστήμης γένος.

= ت . ع . ٢٥٧ ب ١٥ — ١٨ ، طبعة بدوى ، ص ٥١١ — ٥١٢ : « وقد يكون أيضا البرهان على الجنس من النوع . وذلك أن كل ما يوجد للنوع قد يوجد أيضا للجنس . مثال ذلك أنه إن كان علم يوجد خسيسا وفاضلا ، فقد يوجد حال كذلك . لأن الحال جنس للعلم » .

ابن سينا ، الجدل ، ص ١٢١ : « فهذا النمط فيه بيان لحال الجزئى الموضوع من حال الكلى الموضوع . وتارة يعتبر الموضوع على نحو ما بينا . أما إن كان المطلوب جزئيا ، كما يطلب طالب ليصحح أنه قد يوجد حال ما خسيسا ، وحال ما فاضلا ، بأن يقول : إن كان يوجد علم ما خسيسا كعلم اتخاذ الدفوف ، وعلم ما شريفا كعلم التوحيد ، فقد يوجد حال ما خسيسة ، وحال ما شريفة .

والموضع الأول ليس مطلق النفع فى الإثبات ، فإنه ليس موضعا مستمرا صادقا فى نفسه فى كل موضع . فإنه ليس يجب أن يكون ما يعرض للجنس يعرض لا محالة للنوع . أو يكون مشهورا فى مثله العرض ... » .

وأما البرهان على النوع من الجنس بقياس شرطى فإن ذلك يمكن على جهة السلب ، فإن كل ما يسلب عن الجنس يسلب عن النوع . فإن الحيوان إن لم يكن موجودا له النطق ، لم يكن الإنسان موجودا له النطق . وليس يمكن ذلك على طريق الإيجاب . فإنه إذا كان الحيوان له عدم النطق موجودا ، لم يكن الإنسان موجودا له عدم النطق[١] .

والموضع العاشر : أن نتأمل محمول المطلوب ، فإن كان جنسا وكان محمولا على موضوع المطلوب ، فواجب ضرورة أن يكون موجودا للموضوع بعض أنواع ذلك الجنس . وكذلك كل ما اشتق له من ذلك الجنس اسم ، مثال قولنا : هل النفس

٤ — موجودا : موجود ف ، ل

٥ — موجودا : موجود ل   ٨ — مثال : مثل ل

(١) أرسطو ، ٢ ، ٤ ، ١١١ أ ٢٢ — ٢٩ : ὁ μὲν οὖν πρότερος τόπος ψευδής ἐστι πρὸς τὸ κατασκευάσαι, ὁ δὲ δεύτερος ἀληθής. οὐ γὰρ ἀναγκαῖον, ὅσα τῷ γένει ὑπάρχει καὶ τῷ εἴδει ὑπάρχειν˙ ζῷον μὲν γὰρ ἔστι πτηνὸν καὶ τετράπουν, ἄνθρωπος δ' οὔ. ὅσα δὲ τῷ εἴδει ὑπάρχει, ἀναγκαῖον καὶ τῷ γένει˙ εἰ γὰρ ἔστιν ἄνθρωπος σπουδαῖος, καὶ ζῷον ἔστι σπουδαῖον,

ـت ، ع ، ٢٥٧ ب ١٨ — ٢٥٨ أ ٢ ، طبعة بدوى ، ص ٥١٢ : « فالموضع الأول يكذب فى التثبيت ، والثانى يصـدق . وذلك أنه ليس يلزم ضرورة أن يكون كل ما يوجد للجنس يوجد أيضا للنوع . فإن الحيوان يوجد طائرا ، وذا أربع ، وليس الإنسان كذلك . وكل ما يوجد للنوع ، فواجب ضرورة أن يوجد للجنس أيضا . وذلك أنه إن كان الإنسان فاضلا ، فقد يوجد حيوان فاضلا » .

ابن سينا ، الجدل ، ص ١٢١ — ١٢٢ : « والموضع الأول ليس مطلق النفع فى الإثبات ... » .

ابن سينا ، الجدل ، ص ١٢٢ : « وأما المثال الثانى ، فإنه يثبت الجزئى لا محالة بلا شرط . فإن كل ما يوجد للنوع ، فهو موجود لطبيعة الجنس ، وإن لم يعم . فإن أردنا الإبطال ، أعنى اعتبار اللاوجود ، فالموضع الأول نافع على إطلاقه ، فإنه إذا لم يوجد شىء للجنس ، لم يوجد البتة للنوع . وليس الموضع الثانى نافعا فيه . فإنه ليس إذا لم يوجد الشىء للنوع لم يوجد للجنس . لكنه يجب أن تعلم أن الموضع الثانى لا ينفع فى الإثبات الكلى ، والموضع الأول ينفع فى الإبطال الكلى » .

تتحرك[1] ؟ فإن كان يمكن أن تتحرك ، فواجب ضرورة أن تتحرك بأحد أنواع
٩٥ ب الحركات الأربع التي هي : النقلة ، أو الاستحالة ، أو النمو ، أو الكون / والفساد .

وهـذا الموضع يأتلف قياسه : أما المنتج للموجبة وهي أن النفس تتحرك ففي الشكل الأول ، وأما السالب وهي النفس ليس تتحرك ففي الشرطي المتصل . مثال ذلك أن نقول : إن كانت النفس تتحرك ، فهي إما أن تنمي ، أو تستحيل ، أو تنتقل ، ثم نستثني بمقابل التالي : وهو أنه ليس تتحرك بواحدة من هذه الحركات ، فينتج أن النفس ليس تتحرك . وقد تنتج في الشكل الثاني ، في الضرب منه الذي يتبين بعكسين . وأما الشكل الأول فليس ينتج فيه لأن الصغرى فيه تكون سالبة .

وهذا الموضع هو برهاني ، وهو مأخوذ من جوهر الشيء .



٢ — او (الاستحالة) : و ل   ٧ — يتبين : يبين ل

(١) أرسطو ، ٢ ، ٤ ، ١١١ أ ٢٣ — ١١١ ب ١ وما بعده : ἐπεὶ δ' ἀναγκαῖον, ὧν τὸ γένος κατηγορεῖται, καὶ τῶν εἰδῶν τι κατηγορεῖσθαι, καὶ ὅσα ἔχει τὸ γένος ἢ παρωνύμως ἀπὸ τοῦ γένους λέγεται, καὶ τῶν εἰδῶν τι ἀναγκαῖον ἔχειν ἢ παρωνύμως ἀπό τινος τῶν εἰδῶν λέγεσθαι . . . . . ἐὰν οὖν τι τεθῇ λεγόμενον ἀπὸ τοῦ γένους ὁπωσοῦν, οἷον τὴν ψυχὴν κινεῖσθαι . . .

— ت . ع . ٢٥٨ أ ٤ وما بعده ، طبعة بدوي ، ٥١٢ — ٥١٣ : «لأنه من الضرورة أن ما يحمل عليه الجنس فقد يحمل عليه شيء من الأنواع ، وكل ما كان له جنس أو كان يقال من الجنس على طريق اشتقاق الاسم فواجب ضرورة أن يكون له شيء من الأنواع أو أن يقال باشتقاق الاسم من شيء من الأنواع ... فإن وضع شيء يقال كيفما قيل من الجنس بمنزلة قولنا : إن النفس تتحرك ...» .

ابن سينا ، الجدل ، ص ١٢٣ : « . . . وأما الإبطال فليس أن لا يوجد إلا أحد موضوعاته ، بل ولا شيء من موضوعاته ، حتى إذا عدت مثلا الحركات كلها ، وكانت النفس لا توجد فيها حركة ، صح الإبطال بأن النفس لا تتحرك أصلا » .

والموضع الحادى عشر : مأخوذ من اللوازم . وذلك على وجهين :

أحدهما أن ننظر : ما الشيء الذى إذا وجد ، لزم ضرورة أن يوجد الوضع المطلوب [1] ؟ وهذا الموضع هو للإثبات أبدًا ، وذلك بأن نضع الشيء الذى إذا وجد ، لزم أن يوجد الوضع مقدما ، والمطلوب تاليا ، ثم نستثنى المقدم بعينه ، فينتج التالى بعينه . مثـال ذلك أن يكون مطلوبنا : هل الخلاء موجود ؟ فنقول : إن كانت الحركة موجودة ، فالخلاء موجود . لكن الحركة موجودة ، فالخلاء موجود .

والوجه الثانى : أن ننظر : ما الشيء الذى إذا وجد الوضع المطلوب وجد هو ؟ هذا الموضع هو للإبطال أبدًا ، وذلك بأن نضع المطلوب مقدما ، والشي اللازم عن وجوده تاليا ، ثم نستثنى مقابل التالى ، فينتج مقابل المقدم . مثال ذلك أن يكون مطلوبنا : هل الخلاء موجود ؟ فنقول : إن كان الخلاء موجوداً ، فأبعاد الجسم توجد مفارقة . ثم نستثنى : لكن الأبعاد ليست تفارق ، فينتج : فالخلاء غير موجود .

وهذه المواضع برهانية . إلا أنه ، كما قيـل ، من شرط القياس الشرطى ، إذا استعمل ، أن يكون الاتصال فيـه مبينا بقياس حملى ؛ والمستثنى إن كان الاتصال بينا بنفسه .

١٠ — موجودا : موجود ف   ١٢ — شرط : شروط ل
١٣ — والمستثنى : أو المستثنى ل

(١) أرسطو ، ٢ ، ٤ ، ١١١ ب ١٧ وما بعده : σκοπεῖν δὲ ἐπὶ τοῦ προκειμένου, τίνος ὄντος τὸ προκείμενον ἔστιν, ἢ τί ἔστιν ἐξ ἀνάγκης, εἰ τὸ προκείμενον ἔστι, . . .
= ت . ع . ٢٠٨ ب ٢ وما بعده ، طبعة بدوى ، ص ٥١٣ — ٥١٤ : « وينبغى أن ننظر فى الموضع ما الشيء الذى إذا وجد وجب ضرورة أن يوجد الموضوع ، أو ما الشيء الذى يوجد من الاضطرار إذا وجد الموضوع ... » .

ابن سينا ، الجدل ، ص ١٢٤ : « وليست المواضع كلها مأخوذة من نفس الحدين ، بل قد تؤخذ من أمور خارجة . فإنه قد تؤخذ من أمور تلزم المطلوب ، أو المطلوب يلزمها ، فتطلب أى الأمور هى التى إذا وضعت يلزم منها المطلوب ، فتطلبها وتتممها ، فيكون ذلك نافعا فى الإثبات للمطلوب فقط كما هو ، كان موجبا أو سالبا ، بأن تستثنى عين المقدم . وأيضا تطلب أى الأمور تلزم المطلوب ... » .

والموضع الثاني عشر : مأخوذ من جهة الزمان . وذلك أنه إذا كان وجود المحمول والموضوع في شيء ما مختلفا بالزمان ، لم يصدق أن المحمول موجود للموضوع . وذلك إما بأن يكون وجود الموضوع له دائما ، والمحمول غير دائم . مثال ذلك قولنا : هل المغتذى ينمى من الاضطرار ، أم لا ؟ . فنقول : إنه ليس ينمى من الاضطرار ، وذلك أن المغتذى يغتذى دائما . وليس ينمى دائما .

وإما بأن يكون الموضوع يوجد فيه في زمان غير الزمان الذى يوجد فيه المحمول ، مثال ذلك قولنا : هل التعلم تذكر ؟ فنقول : التعلم ليس بتذكر . وذلك أن التعلم يكون لما يوجد في الزمان المستقبل ، والتذكر لما كان وجوده في الماضي[1] .

وهذا الموضع هو برهاني[2] وهو مأخوذ من الأعراض الغير المفارقة . والقياس المؤتلف فيه يكون من الأشكال الحملية في الشكل الثاني ، وذلك أن الأوسط يكون فيه الزمان ويحمل على أحد الطرفين بإيجاب وعلى الآخر بسلب .

٣ — للموضوع : + دائما ل ٦ — فيه : سقطت من ل
٩ — في الماضي : في الزمان الماضي ل
١٠ — هو : سقطت من ل // المفارقة : مفارقة ف

(١) أرسطو ، ٢ ، ٤ ، ١١١ ب ٢٤ — ٣١ : ἔτι ἐπὶ τὸν χρόνον ἐπιβλέπειν, εἴ που διαφώνει, οἷον εἰ τὸ τρεφόμενον ἔφησεν ἐξ ἀνάγκης αὔξεσθαι· τρέφεται μὲν γὰρ ἀεὶ τὰ ζῷα, αὔξεται δ' οὐκ ἀεί. ὁμοίως δὲ καὶ εἰ τὸ ἐπίστασθαι ἔφησε μεμνῆσθαι· . . .

= ت . ع . ٢٥٨ ب ٧ — ١٣ ، طبعة بدوى ، ص ٥١٤ : « وأيضا فينبغى أن تنظر في أمر الزمان إن كان الشيء يختلف فيه . مثال ذلك إن قال قائل إن المغتذى من الاضطرار أن ينمى وذلك أن الحيوان يغتذى دائما وليس ينمى دائما . وكذلك إن قال قائل إن التعلم تذكر . وذلك أن هذا للزمان الماضي ، وذلك للزمان الحاضر والمستقبل . فإنه يقال فينا إنا نعلم الأمور الحاضرة والمستقبلة مثل ما نعلم أنه سيكون كسوف الشمس . فأما التذكر فليس يمكن أن يكون إلا لشيء قد مضى » .

ابن سينا ، الجدل ، ص ١٢٤ : « وقد ينتفع من الأمور الخارجة باعتبار الزمان ، هل يختلف فيه جدا المطلوب ، مثل من يقول : إن كل مغتذ نام ، ثم يجد الحيوان الواقف في السن والمنحط يغتذى في ذلك الزمان ، ولا ينمى . وكذلك ليس التذكر تعلما ، لأن التذكر تحصيل علم أو معرفة ، إن كان المعلوم بهما زمانيا ، كانا فيما مضى ؛ وأما التعلم فهو تحصيل علم في المستقبل . . وهذا أيضا يشترك فيه الجدلى والبرهانى ، وينفع في الإبطال دون الإثبات . . » .

(٢) قارن : ابن سينا ، البرهان ، تحقيق الدكتور أبو العلا عفيفي ، ص ٧٥ .

والموضع الثالث عشر: هو أن يترك السائل إبطال الوضع الذى تضمن المجيب حفظه ، وينتقل إلى إبطال شىء آخر ، وذلك الشىء الآخر لا يخلو أن يكون إبطاله ضروريا فى إبطال الوضع أو لا يكون . ثم إذا كان ضروريا ، فلا يخلو أن يكون فى الحقيقة ، أو فى الظن . فأما إذا كان ضروريا فى الحقيقة ، فإنه برهانى ، مثل أن يكون الأمر الذى ينتقل إلى التكلم فيه مقدمة ضرورية فى ٥ القياس المبطل . ويكون هذا الفعل أيضا ضروريا فى صناعة الجدل ، إذا يجد المجيب شيئا مما ينتفع به السائل فى الوضع . وأما إذا لم تكن المقدمة التى ينتقل إليها الكلام السائل ضرورية فى الوضع ، لا فى الظن ولا فى الحقيقة ، فهو فعل سوفسطائى . وأما إذا كان فى الظن ، لا فى الحقيقة ، فإن كان ذلك مشهورا كان ذلك جدليا . وإن كان سبب الظن غلط الذهن فى ذلك وظنه أنه الشىء ١٠ نفسه ، كان سوفسطائيا . وهذا ليس بوضع ، وإنما هى وصية نافعة فى وجود القياس وتحذير من أفعال السوفسطائيين[1] .

٨ — إليها الكلام : الكلام إليها ل // ف : + إبطال ل

١٢ — تحذير : تحرير ف

(١) أرسطو ، ٢ ، ٥ ، ١١١ ب ٣٢ وما بعده : ἔτι ὁ σοφιστικὸς τρόπος, τὸ ἄγειν εἰς τοιοῦτον πρὸς ὃ εὐπορήσομεν ἐπιχειρημάτων· τοῦτο δ' ἔσται ὁτὲ μὲν ἀναγκαῖον, ὁτὲ δὲ φαινόμενον ἀναγκαῖον, ὁτὲ δ' οὔτε φαινόμενον οὔτε ἀναγκαῖον· ...

= ت . ع . ٢٥٨ ب ١٣ - ٢٠٩ أ ٥ ، طبعة بدوى ، ص ٥١٤ — ٥١٥ : « وأيضا من طريق المغالطة أن تسوق إلى مثل ذلك الشىء الذى فيه تلتمس وجود حجج . وهذا ربما كان ضروريا ، وربما كان ضروريا فى الظاهر ، وربما كان لا ضروريا ، ولا ضروريا فى الظاهر . ويكون ضروريا إذا جحد المجيب شيئا مما ينتفع به فى الوضع ، بجعل السائل الأقاويل فى ذلك الشىء . ويكون هذا شيئا من أمثال هذه الأشياء التى يلتمس الإنسان فيها وجود حجج . وكذلك إذا استقرى النظائر فى شىء من الأشياء بتوسط الموضوع فرام أن يبطله ، لأن هذا إذا بطل ، بطل الموضوع أيضا . =

والموضع الرابع عشر : هو أن ننظر فى الأشياء التى إنما يوجد لها أحد الأمرين المتقابلين فقط ، كالأضداد التى ليس بينهما متوسط ، كوجود الصحة والمرض للإنسان . فإنه إذا تبين لنا فى أحد الضدين أنه موجود ، تبين لنا أن الضد الآخر مسلوب . وهذا يكون للإبطال . وبالعكس : إن تبين لنا أن أحد الضدين مسلوب ، تبين لنا أن الضد الآخر هو موجود . وهذا الموضع للإثبات والإبطال ، وهو من الأمور التى من خارج . والقياس المؤتلف منه يكون فى الشرطى المتصل أو المنفصل (١) .

٥ — هو : سقطت من ل

٧ — أو المنفصل : والمنفصل ل

= ويكون ضروريا فى الظاهر إذا كان نافعا ومشاكلا للوضع ، ولم يكن ينفع فى الشىء الذى فيه تكون الأقاويل ، جحده المجيب ، أو رام أن يبطله من الاستقراء الدائم الذى بالوضع يصير إليه . فأما القسم الباقى فإذا لم يكن الشىء الذى فيه تكون الأقاويل لا ضروريا ، ولا ضروريا فى الظاهر ، وتعرض بجهة أخرى أن يفسخ على المجيب » .

ابن سينا ، ص ١٢٥ : « وكثيرا ما يقع الانتقال عن الكلام فى الشىء إلى الكلام فى أمور خارجة هى ملزوماته أو لوازمه ، تكون إذا صحت أو بطلت انتقل منها إلى الحكم فى الشىء . فربما كان ذلك ذلك الانتقال ضروريا فى الحقيقة ، حيث يكون القياس المنتقل إليه والاستقرار المنتقل إليه لتصحيح حال لازم أو ملزوم ، أو إبانة صدق الاستثناءات فيه ، ضروريا فى الحقيقة . وربما كانا ضروريين فى ظاهر الأمر ، وفى المشهور ، وكلاهما مقبول فى الجدل . والأول يدخل فى البرهان . لكنه كثيرا ما ينتقل إلى ما ليس له تعلق بالمطلوب انتقالا على سبيل إيهام أن المنتقل إليه مما تتضح به حال المحمول إشفاقا من ظهور الانقطاع ، وشغلا للمدة بالكلام وتوقعا لقاطع من العوارض يترك الأمر معطى ، أو استغداما للخاطر الأنكد ، وذلك مغالطة » .

(١) أرسطو ، ٢ ، ٦ ، ١١٢ أ ٢٤ وما بعده : ὅσοις δ' ἀνάγκη θάτερον μόνον ὑπάρχειν, οἷον τῷ ἀνθρώπῳ τὴν νόσον ἢ τὴν ὑγίειαν, ἐὰν πρὸς θάτερον εὐπορῶμεν διαλέγεσθαι ὅτι ὑπάρχει ἢ οὐχ ὑπάρχει, καὶ πρὸς τὸ λοιπὸν εὐπορήσομεν. τοῦτο δ' ἀντιστρέφει πρὸς ἄμφω · ... =

والموضع الخامس عشر : وصية فى نقل الاسم إلى قول يقوم مقامه ، أعنى أن يتحرى فيه إذا فعل ذلك / أن يكون القول دالا على الطبيعة التى يدل عليها الاسم ، ٩٦ أ
لا على أمر خارج عن طبيعة الشىء ، زائد عليها ، أو ناقص عنها ، مثل من عبر عن الشجاع بأنه جيد النفس ، فإن الشجاع فيه معنى زائد على جودة النفس ، فإنه لا ينبغى أن نأخذ أمثال هذه الأقاويل بدل الأسماء[1] . ٥

٢ — فيه : + الناقل ل ٤ — ٥ — فإنه لا ينبغى : فلا ينبغى ل

= ت ٠ ع ٠ ٢٥٩ أ ١٧ وما بعده ، طبعة بدوى ، ص ٥١٦ : « والأشياء التى يجب ضرورة أن يكون أحد الأمرين فقط موجودا لها بمنزلة وجود المرض أو الصحة للإنسان ، فإن تهيأ لنا أن نقول فى أحدها إنه موجود أو غير موجود ، فإن ذلك يتهيأ أيضا فى الباقى . وهذا المعنى ينعكس على الأمرين جميعا ... » .

ابن سينا ، الجدل ، ص ١٢٥ — ١٢٦ : « ومن المواضع الخارجة ما ليس على سبيل اللزوم ، بل على سبيل العناد والمقابلة ، سواء أخذ مما من شأنه أن يتعاقب على موضوع واحد ، كالصحة والمرض ، أو أخذ من المتباعدات ، وإن انتسب آخر الأمر إلى مبدأ ، كقولهم : إنه إما أن تكون الشمس طالعة ، أو يكون الليل موجودا ، فإن الإتيان بهذه المعاندات قد ينفع أيضا بطريق الاستثناء فى الإثبات والإبطال ، كما علمت . وهذه يشترك فيها الجدل والبرهان » .

(١) أرسطو ، ٢ ، ٦ ، ١١٢ أ ٣٢ وما بعده : ἔτι τὸ ἐπιχειρεῖν μεταφέροντα τοὔνομα κατὰ τὸν λόγον, ὡς μάλιστα προσῆκον ἐκλαμβάνειν ἢ ὡς κεῖται τοὔνομα, οἷον εὔψυχον μὴ τὸν ἀνδρεῖον, καθάπερ νῦν κεῖται, ..

= ت ٠ ع ٠ ٢٥٩ ب ٤ وما بعده ، طبعة بدوى ، ص ٥١٧ : « وأيضا ينبغى أن تحتج بعد أن تنقل الاسم بحسب القول حتى يكون ما تسميه به أليق من الاسم الموضوع له ، مثال ذلك أن الجيد النفس ليس يدل على الشجاع ، كما وضع الآن ، بل على الذى له نفس جيدة ... » .

ابن سينا ، الجدل ، ص ١٢٦ : « ومن جهة اعتبار الأمور الخارجة : نقل الاسم وتبديله . فربما نفع فى البيان ، وخصوصا إذا كان الاسم ليس بحسب الذات ، بل بحسب الصفة . فيجب أن تأخذ المعنى نفسه ، وتلحظه فى ذاته ، وتقصر الاسم عليه . فإن تعدت دلالة الاسم إلى ما هو مباين للمعنى بوجه من الوجوه بأنه انتقص منه ، أو أزيد عليه ، أو بشرط ، دل عليه وعرف . وهذا كما يأخذ أحد الشجاع وجيد النفس على أن المفهوم منهما واحد ... » .

والموضع السادس عشر: هو مأخوذ من طبيعة جهة وجود المحمول للموضوع . وذلك أن المحمول إما أن يوجد للموضوع من الاضطرار ، وإما أن يوجد له على الأكثر ، وإما أن يوجد له بالاتفاق ، أو على أى الأمرين اتفق . وذلك أنّ مَنْ وضع ما شأنه أن يوجد اضطراريا : أكثريا ، فمن البين أنه قد قال فيما هو موجود دائما إنه ليس موجودا دائما . وبالعكس : مَنْ وضع فيما هو موجود على الأكثر أنه من الاضطرار ، فقد قال فيما ليس بموجود دائما إنه موجود دائما . وكذلك مَنْ جعل ما شأنه أن يوجد على أىّ الأمرين اتفق على السواء : من الاضطرار ، أو من الأكثر . وكذلك مَنْ وضع المضاد لما هو على الأكثر : من الاضطرار . وذلك أن المضاد لما هو على الأكثر : أقلىّ[1] .

٣ — اتفق : + على السواء ل ٥ — ليس موجودا : ليس بموجود ل

٦ — ليس بموجود : ليس موجود ف

٨ — أو من الأكثر : ومن الأكثر ل

(١) أرسطو ، ٢ ، ٦ ، ١١٢ ب ١ وما بعده : ἐπεὶ δὲ τῶν πραγμάτων τὰ μὲν ἐξ ἀνάγκης ἐστί, τὰ δ' ὡς ἐπὶ τὸ πολύ, τὰ δ' ὁπότερ' ἔτυχεν, ἐὰν τὸ ἐξ ἀνάγκης ὡς ἐπὶ τὸ πολὺ τεθῇ ἢ τὸ ὡς ἐπὶ τὸ πολὺ ἐξ ἀνάγκης, ἢ αὐτὸ ἢ τὸ ἐναντίον τῷ ὡς ἐπὶ τὸ πολύ, ἀεὶ δίδωσι τόπον ἐπιχειρή-ματος ...

= ت . ع . ٢٠٩ ب ١٠ وما بعده ، طبعة بدوى ، ص ٥١٧ — ٥١٨ : « ولأن من الأمور ما هى من الاضطرار ، ومنها ما هى على أكثر الأمر ، ومنها ما هى على أى الأمرين اتفق . فإن وضع واضع ما هو من الاضطرار على أكثر الأمر ، أو ما هو على أكثر الأمر من الاضطرار ، إما هو بعينه ، وإما المضاد لما هو على أكثر الأمر ، فإنه أبدًا يعطى موضعا للحجة عليه ... » .

ابن سينا ، الجدل ، ص ١٢٧ : « وموضع آخر ليس يعتبر فيه الوجود ، بل حال الوجود . وذلك أن الشيء كونه موجودا للموضوع غير كونه له دائما أو أكثريا أو أقليا ، وغير كونه له كله أو لبعضه ، وغير كونه له بالقياس إلى كذا دون القياس إلى كذا . وليس إذا سلم وجود ، فقد سلم من كل وجه . فيجب أن تراعى فى ذلك أن لا تأخذ أحد الحكمين مكان الآخر ، وأن لا تقنع بمطلق غير مبين ، بل تطالب القائل المهمل المجمل بالبيان والتفصيل » .

والموضع السابع عشر : أن تحفظ أن نجعل الشيء موجودًا لنفسه كأنه معنى آخر، أعنى أن يحمل الشيء على نفسه، وذلك يتفق إذا كان للشيء اسمان مترادفان، كمن قال : إن الفـرح يوجد له السرور والطرب ، على أن السرور معـنى غير الفرح ، إما عرض له ، وإما غير ذلك من المحمولات . وهو موضع مغلط وقد حذر منه فى كتاب السفسطة ، واستوفيت أقسامه هنالك[1] . ٥

والموضع الثامن عشر : هو مأخوذ من الأضداد . ويأتلف فيه ستة مواضع[2] : اثنان متلازمان ، وأربعة متعاندة . والأمر بيّن فى أنه يحدث عنها ستة أنحاء من

٧ — متلازمان : متلازمة ف

(١) أرســطو ، ٢ ، ٦ ، ١١٢ ب ٢١ — ٢٩ : ἔτι καὶ εἰ αὐτὸ αὐτῷ συμβεβηκὸς ἔθηκεν ὡς ἕτερον διὰ τὸ ἕτερον εἶναι ὄνομα, καθάπερ Πρόδικος διῃρεῖτο τὰς ἡδονὰς εἰς χαρὰν καὶ τέρψιν καὶ εὐφροσύνην· ταῦτα γὰρ πάντα τοῦ αὐτοῦ, τῆς ἡδονῆς, ὀνόματά ἐστιν. εἰ οὖν τις τὸ χαίρειν τῷ εὐφραίνεσθαι φήσει συμβεβηκέναι, αὐτὸ ἂν αὐτῷ φαίη συμβεβηκέναι.

= ت . ع . ٢٦٠ أ ٨ — ١٢، طبعة بدوى، ص ٥١٨ : « وأيضا إن جعل الشيء عارضا لنفسه كأنه شيء آخر، من قبل أن له اسما آخر ، كما قسم فروديقوس اللذات إلى الفرح والطرب والسرور ، وذلك أن هذه كلها أسماء لمعنى واحد هو اللذة . فإن قال قائل : إن السرور عرض للفرح ، فإنما قال : إن شيئا عرض لنفسه » .

ابن سينا ، الجدل ، ص ١٢٧ : « وأيضا مما يشبه هذا الموضع أن يجعل الشيء آخر لأجل اسمه . فيقال ، كما قال بعضهم : إن من اللذات ما هو فرح ، ومنه سرور ، ومنه جذل . وهـذه كلها ألفاظ مترادفة . فيجب أن تستكشف أمثال هذه أيضا » .

(٢) أرسطو ، ٢ ، ٧ ، ١١٢ ب ٢٧ وما بعده : ἐπεὶ δὲ τὰ ἐναντία συμπλέκεται μὲν ἀλλήλοις ἑξαχῶς, ἐναντίωσιν δὲ ποιεῖ τετραχῶς συμπλεκόμενα, δεῖ λαμβάνειν τὰ ἐναντία, ὅπως ἂν χρήσιμον ᾖ καὶ ἀναιροῦντι καὶ κατασκευάζοντι. ὅτι μὲν οὖν ἑξαχῶς συμπλέκεται, δῆλον. . . .

== ت . ع . ٢٦٠ أ ١٢ وما بعده، طبعة بدوى، ص ٥١٨ وما بعدها : « ولأن الأضداد يتركب بعضها على بعض على ستة أنحاء ، ويحدث عنها إذا تركبت تضاد على أربعة أنحاء . فينبغى أن تأخذ الأضداد ليكون ذلك نافعا للمثبت والنافى . والأمر فى أنها تركب على ستة أنحاء بيّن ... » .

التركيب . وذلك أنه إما أن يؤخذ كل واحد من الضدين مع الضد الآخر المقابل له ، وذلك فى المحمول والموضوع من القضيتين معا . وهذا على ضربين : أحدهما كقولنا : إن كان الإحسان إلى الأصدقاء واجبا ، فالإساءة إلى الأعداء واجبة . والثانى عكس هذا ، كقولنا : إن كانت الإساءة إلى الأصدقاء واجبة ، فالإحسان إلى الأعداء واجب . ٥

وإما أن يؤخذ كلا الضدين فى موضوع واحد . وهذا على ضربين أيضا : أحدهما : أن نجعل أى الضدين اتفق مقابل الضد الآخر فى القضية المقابلة لها .

والضرب الثانى : أن نعكس الأمر ، أعنى أن نجعل الضد الذى أخذ فى الأولى فى الثانية ، والذى فى الثانية فى الأولى ، مثل قولنا : إن كان الإحسان إلى ١٠ الأصدقاء واجبا ، فالإساءة إليهم غير واجبة ؛ أو إن كان الإساءة إلى الأصدقاء محمودة ، فالإحسان إلى الأصدقاء غير محمود .

وإما أن يؤخذ محمول واحد فى موضوعين متضادين . وهذا أيضا على ضربين ، مثل : إن كان الإحسان إلى الأصدقاء واجبا ، فالإحسان إلى الأعداء غير واجب . أو إن كانت الإساءة إلى الأصدقاء واجبة ، فالإساءة إلى الأعداء غير ١٥ واجبة . فالتركيبان الأولان لا يحدثان تعاندا ، وإنما يحدثان تلازما . وهو

---

٣ — واجبا : واجب ف

١١ — واجبا : واجب ف

١٢ — محمودة : محمود ف

١٥ — واجب : واجبة ف

٦ — كلا : كل ل

// أو إن كان : وإن كانت ل

١٤ — واجبا : واجب ف

// أو إن : وإن ل

موضع مشهور ، وليس ببرهانى ، على ما سنقول بعد[1] .

وأما الأربعة التى بعدهما فتحدث تعاندا .

فإن كانت من المتضادات التى ليس بينهما متوسط ، صلحت للإثبات والإبطال ، وكانت برهانية . وذلك أنه إن كان قولنا : زيد مريض ، صادقا ، فقولنا فيه : إنه ليس بصحيح ، صادق . وإن كان قولنا فيه : إنه غير مريض ، صادقا ، فقولنا فيه : إنه صحيح ، صادق . ٥

---

١ — ببرهانى : ببرهان ف   ٢ — بعدهما : بعدها ل

٣ — بينهما : بينها ل

٥ — صادق : صادقا ف

---

(١) أرسطو ، ٢ ، ٧ ، ١١٣ أ ١ وما بعده : αἱ μὲν οὖν πρῶται δύο ῥηθεῖσαι συμπλοκαὶ οὐ ποιοῦσιν ἐναντίωσιν. τὸ γὰρ τοὺς φίλους εὖ ποιεῖν τῷ τοὺς ἐχθροὺς κακῶς οὐκ ἔστιν ἐναντίον˙ ἀμφότερα γὰρ αἱρετὰ καὶ τοῦ αὐτοῦ ἤθους˙ οὐδὲ τὸ τοὺς φίλους κακῶς τῷ τοὺς ἐχθροὺς εὖ˙ καὶ γὰρ ταῦτα ἀμφότερα φευκτὰ καὶ τοῦ αὐτοῦ ἤθους ... τὰ δὲ λοιπὰ πάντα τέτταρα ποιεῖ ἐναντίωσιν ...

= ت ، ع ، ٢٦٠ ب ١ وما بعده ، طبعة بدوى ، ص ٥١٩ وما بعدها ؛ « فالتركيبان الأولان لا يحدثان تضادا . وذلك أن قولنا : الإحسان إلى الأصدقاء ليس هو ضد قولنا : الإساءة إلى الأعداء . وذلك أن كليهما مأثوران ومن شأن خلق واحد بعينه . ولا قولنا أيضا : الإحسان إلى الأعداء ضد قولنا : الإساءة إلى الأصدقاء ، لأن هذين كليهما مما يهرب منه ، ومن شأن خلق واحد ، إذ كانا عن الشر ... والأربعة الباقية كلها فيحدث عنها تضاد ... » .

ابن سينا ، الجدل ، ص ١٢٧ — ١٢٩ : « وههنا مواضع خارجة مأخوذة من المتقابلات ، ومن أحوال الابتداء والانتهاء ، ومن الاشتقاقات ...

فليكن تقابل هو تقابل الأصدقاء والأعداء ، والآخر تقابل هو تقابل الإساءة والإحسان ... » .

وأما إذا كان الضدان بينهما متوسط ، كان كاذبا فى الإثبات . فإنه ليس يلزم إذا كان الشىء ليس بأبيض أن يكون أسود ، كما يلزم إذا كان أبيض ألا يكون أسود .

والمقاييس التى تأتلف فى هـذه المواضع هى شرطيات : أما من المتلازمات فمتصلة ، وأما من المتماندة فمنفصلة . ٥

والموضع التاسع عشر : أن نتأمل محمول الوضع . فإن وجدنا يلزم عن وجوده للوضوع أن يوجد الضدان معا ، علمنا أن المحمول مسلوب عن الموضوع . مثال ذلك قول من يقول بالصور المفارقة للمحسوسات ، فإنه يلزم عن ذلك أن تكون محسوسة معقولة معا ، متحركة ساكنة . وذلك أنه من حيث توضع مفارقة ، فليست هى محسوسة ، ولا متحركة . ومن حيث توضع موجودة فى المحسوسات ، ١٠ يلزمها أن تكون محسوسة متحركة ، لأنا محسوسون ، متحركون . وقياس هـذا الموضع يأتلف فى القياس السائق إلى المحال[(١)] .

---

٥ — المتماندة : المتماندات ل

٦ — ٧ وجوده للوضوع : وجود الموضوع ل ٧ — الموضوع : الموضع ف

١١ — لأنا : فإنا ل

---

(١) أرسطو ، ٢ ، ٧ ، ١١٣ أ ٢٤ — ٣٢ : ἢ εἴ τι τοιοῦτον εἴρηται κατά τινος, οὗ ὄντος ἀνάγκη τὰ ἐναντία ὑπάρχειν. οἷον εἰ τὰς ἰδέας ἐν ἡμῖν ἔφησεν εἶναι· κινεῖσθαί τε γὰρ καὶ ἠρεμεῖν αὐτὰς συμβήσεται, ἔτι δὲ αἰσθητὰς καὶ νοητὰς εἶναι. δοκοῦσι γὰρ αἱ ἰδέαι ἠρεμεῖν καὶ νοηταὶ εἶναι τοῖς τιθεμένοις ἰδέας εἶναι· ἐν ἡμῖν δὲ οὔσας ἀδύνατον ἀκινήτους εἶναι· ... δῆλον δ' ὅτι καὶ αἰσθηταί, εἴπερ ἐν ἡμῖν εἰσι· διὰ γὰρ τῆς = περὶ τὴν ὄψιν αἰσθήσεως τὴν ἐν ἑκάστῳ μορφὴν γνωρίζομεν.

والموضع العشرون : هو أن ننظر هل للمحمول، عرضا كان أو غيره ، ضد . فإن كان له ضد ، نظرنا : هل الموضوع قابل له ، أم ليس بقابل . فإن كان الموضوع قابلا له ، أمكن / أن يكون المحمول موجوداً للموضوع ، لأن الضدين موضوعهما واحد . وإن لم يمكن فيه ذلك ، لم يمكن أن يوجد المحمول في الموضوع . مثال ذلك : أن ننظر : هل البغض في الجزء الغضبي من النفس . فإن كانت المحبة التي هي ضد البغض ليست فيه ، وإنما هي في الجزء الشهواني ، فالبغضة ضرورة ليست في الجزء الغضبي من النفس .

٩٦ ب

٥

---

٤ — (وإن لم) يمكن : يكن ل

= — ت . ع . ٢٦١ أ ٢ — ١٠ ، طبعة بدوي ، ص ٥٢٠ — ٥٢١ : «أو ينظر إن كان شيء يجري هذا المجرى قد قيل على شيء من الأشياء : متى وجد وجب ضرورة أن توجد الأضداد بوجوده . مثال ذلك : إن قال قائل : إن الصور موجودة فينا ، فإنه يلزم أن تكون تتحرك وتسكن وأن تكون أيضا محسوسة ومعقولة . وذلك أنه قد يرى المعتقدون للصور أنها ساكنة وأنها معقولة . وإذا كانت فينا فلا يجوز أن تكون غير متحركة ... ومن البين أنها أيضا محسوسة متى كانت فينا ، إذ كنا إنما نعرف صورة كل واحد بحاسة البصر» .

ابن سينا ، ص الجدل ، ص ١٢٩ — ١٣٠ : «ومثال هذا : أن القائلين بالصور المفارقة للأمور يقولون : إنها مع أنها مفارقة ، قد توجد متوسطة في المحسوسات ، فتكون مفارقة وموجودة معا ، ويلزمهم أن يجعلوها متحركة منتقلة ، ومستحيلة فيها الحركة ثابتة معا .

أما لزوم كونها بحيث تستحيل فيها الحركة : فلأنهم يجعلونها مفارقة ، ويعرفون أن المفارق يجب له الثبات ، ويستحيل فيها الحركة ولو بالعرض . وأما لزوم كونها متحركة : فلأنهم إذا جعلوها فينا ، جعلوها قد تتحرك بالعرض بتحركاتنا» .

من الذائع المعروف أن أرسطو رفض نظرية أفلاطون عن الصور ἰδέαι ، أعني المثل العليا . انظر : Cherniss, Aristotle's Criticism، ص ٩ .

وهذا الموضع فى الإبطال ضرورى، وأما فى الإثبات فممكن . وذلك أنه إذا وجد أحد الضدين فى موضوع ما، أمكن أن يوجد فيه الضد الآخر.[1]

والموضع الحادى والعشرون : أن ننظر فى المتقابلات الأربعة،[2] أعنى الموجبة،

---

(١) أرسطو، ٢، ٧، ١١٣ أ ٢٣ وما بعده : πάλιν εἰ κεῖται συμβεβηκὸς ᾧ ἐστί τι ἐναντίον, σκοπεῖν εἰ καὶ τοῦ ἐναντίου δεκτικὸν ὅπερ καὶ τοῦ συμβεβηκότος· τὸ γὰρ αὐτὸ τῶν ἐναντίων δεκτικόν. οἷον εἰ τὸ μῖσος ἕπεσθαι ὀργῇ ἔφησεν, εἴη ἂν τὸ μῖσος ἐν τῷ θυμοειδεῖ· ἐκεῖ γὰρ ἡ ὀργή. σκεπτέον οὖν εἰ καὶ τὸ ἐναντίον ἐν τῷ θυμοειδεῖ· εἰ γὰρ μή, ἀλλ' ἐν τῷ ἐπιθυμητικῷ ἐστιν ἡ φιλία, οὐκ ἂν ἕποιτο τὸ μῖσος ὀργῇ . .

= ت . ع . ٢٦١ أ ١٠ وما بعده، طبعة بدوى، ص ٥٢١ — ٥٢٢ : « وأيضا إن وضع عرض يوجد له ضد ما، فينبغى أن ننظر هل قابل الضد هو قابل العرض أيضا ، وذلك أن الذى يقبل الضدين شىء واحد بعينه . مثال ذلك أنه إن قال قائل : إن البغضة تتبع الغيظ ، فالبغضة إذا موجودة فى الجزء الغضبى من النفس، لأن فيه يكون الغيظ . فينبغى أن ننظر هل ضده أيضا — الذى هو المحبة — فى الجزء الغضبى . وذلك أن المحبة إن لم تكن فيه ، لكن كانت فى الجزء الشهوانى من النفس فليس تتبع البغضة الغيظ . . . » .

غير الدكتور بدوى نص مخطوط الأورغانون، وذكر فى ص ٥٢١، هـ ٢ ، أن الجزء الذى أضاف ناقص وأنه أخذ ما أضاف من النص اليونانى . ولكن النص واضح جدا فى مخطوط الأورغانون ، ولا مبرر لحذف جزء من النص الأصلى ابتداء من : « قابل الضد هو قابل العرض ... إلى ننظر هل ضده أيضا الذى هو المحبة » ، وإضافة ما يلى : « القابل للعرض قابل لضد هـذا العرض ، لأن الشىء الواحد يقبل الأضداد . فلو قيل مثلا أن البغضة تتبع الغيظ فإن البغضة ستكون فى الجزء الغضبى من النفس لأن فيها الغيظ ، وهذا ينبغى أن ننظر هل » .

لاحظ الخطأ الذى وقع فى طبعة بدوى ، ص ٥٢١ ، سطر ٣ ، إذ نجـد البغضة (بالفتح) الغيظ (بالضم) وهذا مخالف للنص اليونانى .

ابن سينا ، الجدل ، ص ١٣٠ : « وقد يؤخذ من الضد موضع آخر : وهو أنه إذا كان المحمول العارض له ضـد ، وكان المحمول العارض محمولا لا مع الدوم والضرورة ، بل على حسب الجـواز والعروض ، فينظر هل من شأن ضده أن يعرض لذلك الموضوع ؟ فإن من شأن الموضوع أن يكون واحدا للأضداد ... مثاله : إن كان البغض يعـرض للقوة الغضبية ، فيجب أن تنسب المحبة إليها ، لا إلى الشهوانية . وإن كان الجهل يعرض للقوة الشهوانية ، فيجب أن يكون العلم يعرض لها لا محالة ، لا الناطقة . وهذا ينفع فى الإبطال فقط » .

(٢) أرسطو، ٢، ٨، ١١٣ ب ١٤ — ١٦ : ἐπεὶ δ' αἱ ἀντιθέσεις τέτταρες, σκοπεῖν ἐπὶ μὲν τῶν ἀντιφάσεων ἀνάπαλιν ἐκ τῆς ἀκολουθήσεως καὶ ἀναιροῦντι καὶ κατασκευάζοντι .

= ت . ع . ٢٦١ ب ٢ — ٣ ، طبعة بدوى ، ص ٥٢٢ : « ولأن المتقابلات أربع ، ينبغى للمثبت والمبطل أن ينظر : أما من التناقض فبالعكس من اللزوم » .

والسالبة ، والضدين ، والمضافين ، والعدم والملكة ، ونتأمل وجه اللزوم فيها ، وذلك أن اللزوم فى المتقابلات ضد اللزوم فى المتلازمات ؛ لأن المتلازمات إنما يلزم فيها الوجود الوجود ، أو الارتفاع الارتفاع . وأما فى المتقابلات فإنما يلزم فيها الارتفاع الوجود ، أو الوجود الارتفاع .

٥ والموضع الذى سلب فى المتضادات هو جزء من هذا الموضع .

واللزوم فى هـذه المتقابلات يكون على ضربين : لزوم مقلوب ، وذلك إذا قو يس أمران متقابلان إلى أمر واحد ، أو أمر واحد إلى أمرين متقابلين ، على ما سلف لنا فى المتضادات ؛ واللزوم الغير المقلوب ، وهو الذى يسمى المستقيم ، هو أن يلزم المقابل مقابله . وهذا أيضا على ضربين :

١٠ أحدهما أن يكون موضوع القول اللازم مقابل موضوع القول اللازم عنه ، ومحموله مقابل محموله .

والضرب الثانى : أن يكون موضوع الثانى مقابل محمول الأول ، ومحموله مقابل موضوعه . وهذا الموضع هو أشهر فى الموجبة والسالبة ، بل هو برهانى ، وهو الموضع الذى يسمى : « عكس النقيض » . ومثال ذلك : إن كان الإنسان حيا ، فما ليس

١٥ بحى فليس بإنسان . هذا فى الإبطال . ومثاله فى الإثبات : إن كان ما ليس بحى ليس بإنسان ، فما هو إنسان فهو حى[1] . ومثال اللزوم بالعكس فى المتضادات قولنا : إن كان الجيد البنية صحيحا ، فالمريض ردئ البنية . وأما إذا أخذ على

---

١ — فيها ؛ فيهما ف   ٨ — المقلوب : مقلوب ف
١٤ — ذلك : + قولنا ل   ١٥ — بحى : حيا ل
١٦ — ليس : فليس ف   ١٧ — فالمريض ... أخذ على : سقطت من ل

---

(١) أرسطو ، ٢ ، ٨ ، ١١٣ ب ١٦ — ١٧ : οἷον εἰ ὁ ἄνθρωπος ζῷον, τὸ μὴ ζῷον οὐκ ἄνθρωπος.
= ت ٠ ع ٠ ٢٦١ ب ٤ ، طبعة بدوى ، ص ٥٢٢ : « مثال ذلك أنه إن كان الإنسان حيا ، فما ليس بحى ، ليس بإنسان » .

الاستقامة ، فمثل قولنا : إن كان الجيد البنية صحيحا ، فالردئ البنية مريض[١] .

وكلا الموضعين غير برهانى ، ويختلفان فى الشهرة بحسب الأوضاع . ولذلك ينبغى أن يتحرى المشهور من ذلك بحسب وضع وضع .

وأما اللزوم الذى يكون فى الملكة والعدم فالمشهور منه إنما هو الذى على الاستقامة ، مثل قولنا : إن كان البصر حسا ، فالعمى عدم الحس . وهذا الموضع مشهور ، وغير برهانى . فإنه ليس يلزم إذا كان المبصر حيا أن يكون الغير المبصر ميتا[٢] .

١ — الاستقامة ... صحيحا : سقطت من ل لتكرار كلمة صحيحا

٢ — كلا : كلى ف ، ل ٦ — وغير : غير ل // (الغير) المبصر : مبصر ف

(١) أرسطو ، ٢ ، ٨ ، ١١٣ ب ٣٥ — ٣٦ : οἷον εὐεξίᾳ μὲν ἡ ὑγίεια ἀκολουθεῖ, καχεξίᾳ δὲ νόσος οὔ, ἀλλὰ νόσῳ καχεξία.

= ت . ع . ٢٦١ ب ١٧ — ١٨ ، طبعة بدوى ، ص ٥٢٣ : « مثال ذلك أن الصحة تلزم جودة البنية ، والمرض لا يلزم رداءة البنية ، لكن رداءة البنية تلزم المرض » .

ابن سينا ، الجدل ، ص ١٣٢ : « فيؤخذ اللزوم ههنا ليس بالاستقامة ، بل بالعكس . إذ يؤخذ ضد اللازم ملزوما لضد الملزوم ، فلا تكون : إذا كانت جودة البنية صحة ، فرداءة البنية مرض ، بل المرض رداءة البنية ، أو يلزمها رداءة البنية » .

(٢) أرسطو ، ٢ ، ٨ ، ١١٤ أ ٧ — ١٢ : ὁμοίως δὲ τοῖς ἐναντίοις καὶ ἐπὶ τῶν στερήσεων καὶ ἕξεων σκεπτέον. πλὴν οὐκ ἔστιν ἐπὶ τῶν στερήσεων τὸ ἀνάπαλιν, ...

= ت . ع . ٢٦٢ أ ١ — ٦ ، طبعة بدوى ، ص ٥٢٣ : « وينبغى أيضا أن تنظر فى الملكات والعدم على مثل ما نظرنا فى المتضادات ، غير أنه ليس يوجد الأمر بالعكس فى العدم ، ولكن يجب ضرورة أن يكون اللزوم دائما فى أشياء بأعيانها ، كما يلزم فى الحس البصر ، وعدم الحس العمى . وذلك أن الحس أيضا يقابل عدم الحس كتقابل الملكة للعدم ; فإن ذلك ملكة ، وهذا عدم » .

ابن سينا ، الجدل ، ص ١٤٣ : « وأما المقابلة التى للعدم والملكة ، فاللزومان مشهوران فيه جميعا . فإنه إن كان البصر حسا ، فالعمى عدم حس . ويشبه أن يكون هذا الموضع حقا إذا أخذ على الاستقامة ... » .

وكذلك اللزوم المشهور فى المضاف إنما هو اللزوم الذى على استقامة، مثل قولنا : إن كان العلم ظنا ، فالمعلوم مظنون ، و إن كان البصر حسا ، فالمبصر محسوس . واختلال هـذا الموضع أنه إن كان المحسوس معلوما ، فليس يلزم أن يكون الحس علما[(1)] .

٥ والموضع الثانى والعشرون : هو مأخوذ من النظائر والتصاريف ، وأعنى بالنظائر الأسماء التى هى مثالات أول . والأسماء المشتقة منها التى تدل على تلك المعانى التى تدل عليها المثالات الأول مقترنة بموضوع ، مثل العدل الذى هو مثال أول ، والعادل الذى هو مشتق منه . مثال ذلك : أن العدل إن كان محمودا ، فإن العادل محمود . وإن كان الجور ليس بمحمود ، فإن الجائر ليس بمحمود . وهو للإثبات والإبطال.

١٠ وربما كان الأمر الذى يقصد بيانه فى المشتق أظهر منه فى المثال الأول ، فيجعل

---

١ — الذى : سقطت من ل

---

(١) أرسطو، ٢ ، ٨ ، ١١٤ أ ١٣ وما بعده : ὁμοίως δὲ τῇ ἕξει καὶ τῇ στερήσει καὶ ἐπὶ τῶν πρός τι χρηστέον. ἐπὶ ταὐτὰ γὰρ καὶ τούτων ἡ ἀκολούθησις. ... πάλιν εἰ ἡ ἐπιστήμη ὑπόληψις, καὶ τὸ ἐπιστητὸν ὑποληπτόν· καὶ εἰ ἡ ὅρασις αἴσθησις, καὶ τὸ ὁρατὸν αἰσθητόν.

= ت . ع . ٢٦٢ أ ٦ — ١١ ، طبعة بدوى ، ص ٥٢٣ — ٥٢٤ : « وينبغى أن تستعمل فى الأشياء الداخلة فى باب المضاف . . مثال ذلك ... وأيضا إن كان العلم ظنا ، فالمعلوم مظنون ، وإن كان البصر حسا ، فالمبصر محسوس » .

ابن سينا ، الجدل ، ص ١٤٣ : « والمتضايفات تتلازم على الاستقامة ، إذا روعى ما يجب أن يراعى ، تلازما حقيقيا ، وتتلازم على الإطلاق تلازما مشهورا . مثال : إن كان ذو ثلاثة أضعاف كثير الأضعاف ، فذو ثلاثة أجزاء كثير الأجزاء ، وإن كان العلم ظنا ، فالمعلوم مظنون ، وإن كان البصر حسا ، فالمبصر محسوس .

وأما فى الحقيقة فليس يجب أن تلزم إلا بشرائط » .

وجوده فى المشتق هو المقدم ، ووجوده فى المثال هو التالى ، ثم يستثنى المقدم ، فينتج التالى ، مثل : إن كان الجائر مذموما ، فالجور مذموم[١] .

وأما التصاريف فإنها الألفاظ التى تغير عن الألفاظ التى هى مثل أول تغيرا يدل على جهة وجود المحمول للموضوع . وهذا ليس يوجد فى لسان العرب ، إلا أن

---

٢ — أول : أول ف

---

(١) أرسطو ، ٢ ، ٩ ، ١١٤ أ ٢٦ وما بعده : πάλιν ἐπὶ τῶν συστοίχων καὶ ἐπὶ τῶν πτώσεων καὶ ἀναιροῦντι καὶ κατασκευάζοντι. λέγεται δὲ σύστοιχα μὲν τὰ τοιάδε οἷον τὰ δίκαια καὶ ὁ δίκαιος τῇ δικαιοσύνῃ καὶ τὰ ἀνδρεῖα καὶ ὁ ἀνδρεῖος τῇ ἀνδρείᾳ. ὁμοίως δὲ καὶ τὰ ποιητικὰ ἢ φυλακτικὰ σύστοιχα ἐκείνῳ οὗ ἐστι ποιητικὰ ἢ φυλακτικά, οἷον τὰ ὑγιεινὰ ὑγιείας καὶ τὰ εὐεκτικὰ εὐεξίας· τὸν αὐτὸν δὲ τρόπον καὶ ἐπὶ τῶν ἄλλων. σύστοιχα μὲν οὖν τὰ τοιαῦτα εἴωθε λέγεσθαι, ...

— ت . ع . ٢٦٢ أ ١٦ — ٢٦٢ ب ٢ ، طبعة بدوى ، ص ٥٢٤ : « وأيضا فقد ينبغى فى التثبيت والإبطال البحث عن النظائر وعن التصاريف . وتسمى نظائر ما كان يجرى هذا المجرى ، أعنى أن العادل نظير العدالة ، والشجاع نظير الشجاعة . وكذلك الأمور الفاعلة والحافظة هى نظيرة لذلك الشىء الذى هى له فاعلة أو حافظة . مثال ذلك : أن الأمور الصحية نظيرة الصحة ، والأمور التى تخصب البدن نظيرة لخصب البدن . وكذلك الحال فى الأشياء الأخر . فما جرى هذا المجرى قد جرت العادة أن يسمى نظائر » .

ابن سينا ، الجدل ، ص ١٣٥ — ١٣٦ : « ومن المواضع الخارجة مواضع كانت تعرف بالنظائر . ومعنى النظائر : الأمور التى لها نسبة إلى الشىء فيشتق لها منه اسم ، مثل نسبة المقبول إلى القابل المشتق له منه اسم ، كالعدل الذى هو نظير العدالة اشتق له منها اسم ، وإما مثل نسبة الغاية إلى الفاعل والحافظ ، كالأمور الصحية التى تفعل أو تحفظ الصحة ، فيشتق له منها من الصحة اسم ؛ وأما نسبة المبدأ إلى الغاية ، فيشتق له منها اسم ، كما يقال مرض عفوف .

ومواضع أخرى كانت تعرف بالمأخوذة من التصاريف ، ويشبه أن تكون مفارقتها النظائر بأن يؤخذ لها من الشىء اسم على الإطلاق ... » .

يصرح باللفظ الدال على الجهة ، مثل قولنا : إن كان ما استعمل على طريق الطب نافعا ، فالطب نافع .

وكما أنا ننظر فى الأضداد ، فإن كان ضد المحمول فى ضد الموضوع ، فإن المحمول فى الموضوع[١] ، مثل قولنا : إن كان الخير لذيذا ، فإن الشر مؤذ .

كذلك ننظر هاهنا فى نظائر الأضداد . فإن الأمور المتضادة نظائرها أيضا متضادة ، مثل قولنا : إن كان العدل علما ، فإن الجائر جاهل[٢] .

١٩٧ والموضع الثالث والعشرون : مأخوذ من / الكون والفساد والأمور المكونة والمفسدة ، وهو للابطال والإثبات . وينبغى ، كما يقول ثامسطيوس ، أن يضاف

---

٥ — نظائرها : نظيرها ل ٧ — العشرون : + هو ل

---

(١) أرسطو ، ٢ ، ٩ ، ١١٤ أ ٢٣ وما بعده : πτώσεις δὲ οἷον τὸ δικαίως καὶ ἀνδρείως καὶ ὑγιεινῶς καὶ ὅσα τοῦτον τὸν τρόπον λέγεται. δοκεῖ δὲ καὶ τὰ κατὰ τὰς πτώσεις σύστοιχα εἶναι, οἷον τὸ μὲν δικαίως τῇ δικαιοσύνῃ, τὸ δὲ ἀνδρείως τῇ ἀνδρείᾳ. σύστοιχα δὴ λέγεται τὰ κατὰ τὴν αὐτὴν συστοιχίαν ἅπαντα, οἷον δικαιοσύνη, δίκαιος, δίκαιον, δικαίως ...

= ت . ع . ٢٦٢ب٣ — ٦ ، طبعة بدوى ، ص ٥٢٤ — ٥٢٥ : « فأما التصاريف فمثل قولنا على جهة العدل ، وعلى جهة الشجاعة ، وعلى جهة الصحة ، وعلى جهة الخصب ، وكل ما يقال على هذا النحو . وقد يظن بما كان على جهة التصريف أنه من النظائر ، كما تقول إن قولنا : على جهة العدل نظير العدالة ، وقولنا : على جهة الشجاعة نظير الشجاعة » .

(٢) أرسطو ، ٢ ، ٩ ، ١١٤ ب ٦ وما بعده : σκοπεῖν δὲ μὴ μόνον ἐπ' αὐτοῦ τοῦ εἰρημένου, ἀλλὰ καὶ ἐπὶ τοῦ ἐναντίου τὸ ἐναντίον, οἷον ... καὶ εἰ ἡ δικαιοσύνη ἐπιστήμη, καὶ ἡ ἀδικία ἄγνοια.

= ت . ع . ٢٦٢ب١٣ — ١٦ ، طبعة بدوى ، ص ٥٢٥ : « وينبغى أن نبحث فى الضد ، لا فيما وصفنا فقط ، لكن وفى ضده ، مثال ذلك ... وإن كان العدل علما ، فإن الجور جهل » .

إلى ذلك الفاعلات ، والغايات ، والأفعال . فإن الأمور التى كونها خير هى أيضا خير . وإن كانت هى أيضا خيرا ، فكونها خير .

والمأخوذ من الفساد بعكس هذا ، وذاك أن ما كان فسادها خيرا فهى شر ، وما كان فسادها شرا فهى خير .

وكذلك الأشياء التى فاعلها خير فهى خير ، والأشياء التى مفسداتها خير فهى شر . ٥
وهذا الموضع مشهور ، فإنه ليس يلزم أن يكون فاعل الشر شريرا ، ولا فاعل الخير خيرا . وكذلك من الغايات والأفعال ، ومثل هذه قريبة بينة[(١)] .

والموضع الرابع والعشرون : مأخـوذ من الشبيه . والشبيه على ضربين ، كما تقـــدم :

---

(١) أرسطو ، ٢ ، ٩ ، ١١٤ ب ١٦ — ٢٥ : ἔτι ἐπὶ τῶν γενέσεων καὶ φθορῶν καὶ ποιητικῶν καὶ φθαρτικῶν καὶ ἀναιροῦντι καὶ κατασκευάζοντι. ὧν γὰρ αἱ γενέσεις τῶν ἀγαθῶν, καὶ αὐτὰ ἀγαθά, καὶ εἰ αὐτὰ ἀγαθά, καὶ αἱ γενέσεις· εἰ δὲ αἱ γενέσεις τῶν κακῶν, καὶ αὐτὰ τῶν κακῶν, < καὶ εἰ αὐτὰ τῶν κακῶν, καὶ αἱ γενέσεις τῶν κακῶν >. ἐπὶ δὲ τῶν φθορῶν ἀνάπαλιν· εἰ γὰρ αἱ φθοραὶ τῶν ἀγαθῶν, αὐτὰ τῶν κακῶν, εἰ δ᾿ αἱ φθοραὶ τῶν κακῶν, αὐτὰ τῶν ἀγαθῶν. ὁ δ' αὐτὸς λόγος καὶ ἐπὶ ποιητικῶν καὶ φθαρτικῶν· ὧν μὲν γὰρ τὰ ποιητικὰ ἀγαθά, καὶ αὐτὰ τῶν ἀγαθῶν, ὧν δὲ τὰ φθαρτικὰ ἀγαθά, αὐτὰ τῶν κακῶν.

— ت . ع . ٢٦٣ أ ٢ — ٩ ، طبعة بدوى ، ص ٥٢٦ : «وأيضا فإن للمثبت والمبطل حظا من النظر فى الكون والفساد والأمور الفاعلة والمفسدة . وذلك أن الأمور التى كونها من الخير فهى أيضا خير ، وإن كانت هى خيرا فكونها أيضا خيرا ، والأمور التى كونها شر فهى أيضا شر .

فأما فى الفساد فالأمر بالعكس . وذلك أن فسادها إن كان من الخير فهى من الشر ، وإن كان فسادها من الشر فهى من الخير . والمعنى واحد بعينه فى الأمور الفاعلة والأمور المفسدة . فإن الأمور التى ما يفعلها من الخير فهى من الخير ، والأمور التى ما يفسدها من الخير فهى من الشر» .

ابن سينا ، الجـدل ، ص ١٣٦ — ١٣٧ : «وموضع آخر من حال الكون والفساد مخصوص أيضا بمحمول الخير والمحمود . فإن ما كونه خير فهو خير» .

إما شبيه فى عرض ، مثل قولنا : إن كان علم واحد يكون بأشياء كثيرة ، فظن واحد يكون بأشياء كثيرة[1] .

وإما شبيه على جهة المناسبة ، مثل قولنا : إن كانت نسبة الملك إلى المدينة نسبة الملاح إلى السفينة ، والملاح لا ينبغى أن يسكر ، فالملك لا ينبغى أن يسكر .

وثامسطيوس يجعل التشبيه موضعا ثانيا ، وهو المأخوذ على طريق الإبدال والنقلة ، وذلك أنا إذا أردنا أن تبين شيئا ما لأمر ما ، وكان بيانه فى شبيهه أظهر ، نقلنا البيان إلى الشبيه الأظهر . فإذا تبين ذلك المعنى فيه ، نقلناه إلى الأخفى ،

---

٥ — ثانيا : ثالثا ل   ٦ — أن تبين : سقطت من ل

---

(١) أرسطو ، ٢ ، ١٠ ، ١١٤ ب ٢٦ وما بعده : πάλιν ἐπὶ τῶν ὁμοίων εἰ ὁμοίως ἔχει· οἷον εἰ ἐπιστήμη μία πλειόνων, καὶ δόξα, καὶ εἰ τὸ ὄψιν ἔχειν ὁρᾶν, καὶ τὸ ἀκοὴν ἔχειν ἀκούειν . . . σκοπεῖν δὲ καὶ εἰ ἐφ' ἑνὸς καὶ εἰ ἐπὶ πολλῶν ὁμοίως ἔχει· ἐνιαχοῦ γὰρ διαφωνεῖ. οἷον εἰ τὸ ἐπίστασθαι διανοεῖσθαι, καὶ τὸ πολλὰ ἐπίστασθαι πολλὰ διανοεῖσθαι. τοῦτο δ' οὐκ ἀληθές· ἐπίστασθαι μὲν γὰρ ἐνδέχεται πολλά, διανοεῖσθαι δ' οὔ. εἰ οὖν τοῦτο μή, οὐδ' ἐκεῖνο τὸ ἐφ' ἑνός, ὅτι τὸ ἐπίστασθαι διανοεῖσθαί ἐστιν.

= ث . ع . ٢٦٣ أ ١٠ — ٢٦٣ ب ٢ ، طبعة بدوى ، ٥٢٦ — ٥٢٧ : «وأيضا ينبغى أن ننظر فى الأمور المتشابهة إن كانت حالها متشابهة . مثال ذلك أنه إن كان علم واحد بأشياء كثيرة ، فقد يكون ظن واحد بأشياء كثيرة ، وإن كان ماله بصر يبصر ، فإن ماله سمع يسمع ...

وينبغى أن ننظر هل الأمر فى واحد وفى كثير على مثال واحد ، وذلك أن فى بعض المواضع يختلف . مثال ذلك أنه إن كان العلم هو التصور ، فإن العلم بأشياء كثيرة هو التصور لأشياء كثيرة . وليس هذا بحق ، لأنه قد يمكن أن نعلم أشياء كثيرة ، وليس يمكن أن نتصور أشياء كثيرة . فإن لم يمكن هذا ، لم يمكن ذاك ، أعنى قولنا فى واحد إن العلم هو تصور ما » .

ابن سينا ، الجدل ، ص ١٢٧ — ١٢٨ : « ومن المواضع مواضع المتشابهات ، وهى كأنها تمثيلات يجعل فيها أحد الشبيهين مقدما ، والآخر تاليا . وهذا جدلى صرف ، كقولهم : إن كان قد يكون بالأضداد علم واحد ، فقد يكون بالأضداد ظن واحد » .

ابن سينا ، الجدل ، ص ١٢٨ : « ومن المواضع مواضع النسبة إلى الوحدة والكثرة . وهذا يصلح للإبطال ، ... كمن يضع أن كل علم فهو تصور وفهم ، فيقال له : إن العلم ... » .

شبه ما فعل أفلاطون فى بيان العدل فى المدينة والنفس[١] .

وأما الموضع الذى بعد هذا الذى يقول فيه : وينبغى أن ننظر هل الأمر فى واحد وفى كثير ، فإنه يظن بيانه أنه داخل فى المواضع المأخوذة من أفعال الشىء ولواحقه . وهو برهانى فى الإبطال . مثال ذلك : هل العلم هو التخيل ؟ فنقول : ليس هو ، لأنا نعلم أشياء كثيرة معا ، ولا يمكن أن تخيل أشياء كثيرة معا . وقد يمكن أن يجعل موضعا على حياله .

والموضع الخامس والعشرون : وهو المأخوذ من الأقل والأكثر . وفيه أربعة مواضع[٢] :

أحدها : أن ننظر فى محمول الوضع وموضوعه . فإن وجدنا ما يتزيد فيه محموله ويوجد فيه أكثر يوجد فيه موضوعه أكثر ، قلنا إن المحمول فى الموضوع . وفى الإبطال بعكس هذا . إن وجدناه ينتقص فيما يتزيد فيه موضوعه ، حكمنا بأنه غير موجود للموضوع .

مثال ذلك فى الإثبات : إن كان ما هو أكثر لذة أكثر خيرا ، فاللذة خير . وفى الإبطال : إن كان ما هو أكثر لذة أقل خيرا ، فاللذة ليست بخير .

---

٢ — بعد هذا الذى : سقطت من ل

---

(١) أفلاطون ، الجمهورية ، ٤ ، ١٦٤ ، ٤٤١ ج : τὰ αὐτὰ μὲν ἐν πόλει, τὰ αὐτὰ δ' ἐν ἑνὸς ἑκάστου τῇ ψυχῇ γένη ἐνεῖναι καὶ ἴσα τὸν ἀριθμόν.
— ترجمة الدكتور فؤاد زكريا ، ص ١٥٠ : « إن فى النفس الإنسانية من الأجزاء التى توجد فى الدولة ، وبنفس العدد » .

(٢) أرسطو ، ٢ ، ١٠ ، ١١٤ ب ٣٨ — ٣٩ : εἰσὶ δὲ [τοῦ μᾶλλον] τόποι τέσσαρες.
— ت . ع . ٢٦٣ ب ٢ ، طبعة بدوى ، ص ٥٢٧ : « ومواضع الأكثر والأقل أربعة » .
ابن سينا ، الجدل ، ص ١٣٨ : « ومواضع أخرى مأخوذة من الأكثر والأقل : وهى مواضع الأخرى . وهى أربعة مواضع » .

وكذلك أيضا إن وجدنا المحمول فى الموضوع ، قضينا أن ما يتزيد فيه الموضوع ، يوجد المحمول متزيدا فيـه . مثال ذلك : إن كان اللذة خيرا ، فما هو أكثر لذة فهو أكثر خيرا . وهـذا ليس بصادق فى الأشياء التى الخير فيها فى الاعتـدال . وأيضا فإن الرياضة والحميـة إن كانتا نافعتين ، فليس يلزم ما كان أكثر رياضة وأكثر حمية ، أن يكون نافعا[1] .

والثانى : إذا قيل محمـول واحد على شيئين . فإن كان وجـوده فى أحدهما أحرى من وجوده فى الآخر ، ثم كان موجودا فيما وجوده فيه ليس بأحرى ، فإنه موجود فيما وجوده فيـه أحرى . وبالعكس : إن كان غير موجود فيما وجوده فيه أحرى ، فهو غير موجود فيما وجوده فيه غير أحرى . فإذا قصدت إلى الإثبـات جعلت الابتداء بموضع الأقل . وإذا قصدت إلى الإبطال ، جعلت الابتـداء بموضع الأكثر والأحرى والأخلق . مثال ذلك فى الإثبات قولنا : إن كان اليسار

(١) أرسطو ، ٢ ، ١٠ ، ١١٤ ب ٣٨ — ١١٥ أ ٢ : εἰς μὲν εἰ ἀκολουθεῖ τὸ μᾶλλον τῷ μᾶλλον, οἷον εἰ ἡδονὴ ἀγαθόν, καὶ ἡ μᾶλλον ἡδονὴ μᾶλλον ἀγαθόν, καὶ εἰ τὸ ἀδικεῖν κακόν, καὶ τὸ μᾶλλον ἀδικεῖν μᾶλλον κακόν. χρήσιμος δ' οὖν πρὸς ἄμφω ὁ τόπος.

= ت ع ٢٦٣٠ ب ٢—٥ ، طبعة بدوى ، ص ٢٧٥ : «أحدها : هل يلزم الأكثر للأكثر . مثال ذلك أنه إن كانت اللذة خيرا فما كان أكثر لذة فهو أكثر خيرا . وإن كان الجور شرا ، فما كان أكثر جورا فهو أكثر شرا . وهذا الموضع نافع فى الأمرين جميعا » .

ابن سينا ، الجدل ، ١٢٧ : أحدها أن يجعل ما هو أكثر فى معنى الموضوع أكثر فى معنى المحمول . والقياس قياس شرطى . مثاله : إن كانت اللذة خيرا ، فما هو أكثر لذة فهو أكثر خيرا . وإن كان الجور شرا ، فما هو أكثر جورا ، فهو أشد شرا . وهذا مشهور .

لكنه إن صدق المقدم فيه كليا ، حتى كان قولنا : « إن كل لذة خير حقا ، صدق لا محالة ما هو أكثر لذة ، فهو أكثر خيرا . فكان الموضع عليا . وأما إن أخذ مهملا فيكون مشهورا ، ولا يكون حقا . فإنه ليس إن كان السكنجبين نافعا للمريض ، فما كان أكثر كان أنفع ، بل ربما ضر ... ... وهذا الموضع — كما تعلم — نافع فى الإثبات والإبطال جميعا » .

أحرى ألا يوجد خيرا من الصحة ، ثم كان اليسار خيرا ، فالصحة خير . وفى الإبطال عكس هذا ، وهو أنه : إن كانت الصحة أحرى أن توجد خيرا والصحة ليست بخير ، فاليسار أحرى ألا يكون خيرا (١) .

والثالث : هو إذا قيل محمولان على موضوع واحد . فإنه إن كان الذى وجوده أقل وليس بأحرى أو أخس موجودا ، فالذى وجوده أولى أو أكثر أو أفضـل موجـود . وفى الإبطال ، بالعكس . مثال ذلك : إن كان السكون الطبيعى ليس يوجد للجرم السماوى ، فأحرى ألا يوجد له السكون القسرى (٢) .

* — وليس : أوليس ل

(١) أرسطو : ٢ ، ١٠ ، ١١٥ أ ٦ — ٨ : ἄλλος ἑνὸς περὶ δύο λεγομένου, εἰ ᾧ μᾶλλον εἰκὸς ὑπάρχειν μὴ ὑπάρχει, οὐδ' ᾧ ἧττον, καὶ εἰ ᾧ ἧττον εἰκὸς ὑπάρχειν ὑπάρχει, καὶ ᾧ μᾶλλον.

= ت . ع . ٢٦٣ ب ٧ — ١١ ، طبعة بدوى ، ص ٥٢٧ : « والآخر : إذا قيل شىء واحد على شيئين ، فإن كان ما الأخلق به أن يكون أحرى بأن يوجد ، لا يوجد ، فبالحرى ألا يوجد ما الأخلق به أن يكون دونه فى الوجود . وإن كان ما الأخلق به أن يكون دونا فى الوجود يوجد ، فبالحرى أن يوجد ما الأخلق به أن يكون أحرى بأن يوجد » .

ابن سينا ، الجدل ، ص ١٣٩ : « والوضع الثانى من الأربعة ، أن يعتبر مع المحمول محمول آخر ، حكمه فى أن يحمل أولى من حكم هذا ، فإن لم يحمل ، ولم يؤخذ ذلك ، ففى المشهور أن هذا لا يحمل ، ولا يؤخذ . وهذا للإبطال . وإن وجد ما ليس أولى ، ففى المشهور أن الأولى يؤخذ ، وهذا للإثبات » .

(٢) أرسطو ، ٢ ، ١٠ ، ١١٥ أ ٨ — ١١ : πάλιν δυοῖν περὶ ἑνὸς λεγομένων, εἰ τὸ μᾶλλον ὑπάρχειν δοκοῦν μὴ ὑπάρχει, οὐδὲ τὸ ἧττον ἢ εἰ τὸ ἧττον δοκοῦν ὑπάρχειν ὑπάρχει, καὶ τὸ μᾶλλον.

= ت . ع . ٢٦٣ ب ١١ — ١٤ ، طبعة بدوى ، ص ٥٢٧ : « وأيضا إن كان اثنان يقالان على واحد ، فإنه إن كان ما يظن به أنه أحرى بأن يوجد لا يوجد ، فإن الذى هو دونه فى ذلك أحرى بألا يوجد . وإن كان ما يظن به أنه أحرى أن يكون وجوده أقل ، يوجد ، فالذى هو أحرى بأن يوجد ، يوجد أيضا » .

ابن سينا ، الجدل ، ص ١٣٨ : « والوضع الثالث من هذه المواضع عكس هذا : وهو أن الكثرة فى جهة الموضوع ، والمحمول واحد . فينظر إن لم يوجد المحمول لما هو أولى أن يوجد له ، لم يوجد لما ليس أولى . وإن وجد لما ليس أولى ، فقد وجد لما هو أولى . وهذا الموضع حاله فى شروط صيرورته عليها حال الذى قبله » .

والرابع: هو إذا قيل محمولان على موضوعين[1] . فإن كان المحمول الذى هو أحرى أن يوجد لأحد الموضوعين لا يوجد ، فإن الذى ليس بأحرى أن يوجد غير موجود . وبالعكس : إن كان الذى هو أحرى ألا يوجد موجودا ، فما هو أحرى أن يوجد موجود ضرورة . / ومثال ذلك : إن كان الخلاء أحرى أن يوجد فى الهواء منه فى الأرض ، وبالجملة فى الأجسام المتخلخلة منه فى الصلبة ، ثم كان غير موجود فى المتخلخلة ، فهو فى الصلبة غير موجود وعكس هذا فى الإثبات : إن كان فى الصلبة موجودا ، فهو فى المتخلخلة موجود . وهذه المواضع ، كما يقول ثامسطيوس ، هى مؤلفة من الشبيه والمقابل ، من أجل أنها تتشابه بنسبتها إلى الموضوع ، وتختلف بالأقل والأكثر[2] . وهى مشهورة . وابن سينا يقول قد تكون برهانية إذا كان

٩٧ ب

---

(١) أرسطو ، ٢ ، ١٠ ، ١١٥ أ ١١ — ١٤ : ἔτι δυοῖν περὶ δύο λεγομένων, εἰ τὸ θατέρῳ μᾶλλον ὑπάρχειν δοκοῦν μὴ ὑπάρχει, οὐδὲ τὸ λοιπὸν τῷ λοιπῷ, ἢ εἰ τὸ ἧττον δοκοῦν τῷ ἑτέρῳ ὑπάρχειν ὑπάρχει, καὶ τὸ λοιπὸν τῷ λοιπῷ.

— ت . ع . ٢٦٣ ب ١٤ — ١٧ ، طبعة بدوى ، ص ٥٢٨ : « وأيضا إن كان شيئان يقالان على شيئين بأنه إن كان الذى يظن به أنه أحرى أن يوجد لأحدهما لا يوجد ، فالأحرى بالباقى أن لا يوجد للباقى . أو إن كان الذى يظن به أنه أقل وجودا يوجد للآخر ، فإن الباقى يوجد للباقى أيضا » .

ابن سينا الجدل ، ص ١٣٩ : « والموضع الرابع من هذه المواضع : وهو أن يكون الاعتبار بين محمولين وبين موضوعين ، وأحد المحمولين ليس أولى بموضوعه من المحمول الآخر بموضوعه . . » .

(٢) أرسطو ، ٢ ، ١٠ ، ١١٥ أ ١٥ — ١٧ : ἔτι ἐκ τοῦ ὁμοίως ὑπάρχειν ἢ δοκεῖν ὑπάρχειν τριχῶς, καθάπερ ἐπὶ τοῦ μᾶλλον ἐπὶ τῶν ὕστερον ῥηθέντων τριῶν τόπων ἐλέγετο.

— ت . ع . ٢٦٣ ب ١٨ — ١٩ ، طبعة بدوى ، ص ٥٢٨ : « وأيضا الموضع الذى من وجود الشىء على جهة التشابه أو على جهة الظن يقال على ثلاثة أنحاء ، كما قيل فى الثلاثة المواضع التى وصفنا أخيرا أنها للأكبر » .

ابن سينا ، الجدل ، ص ١٤٠ : « ثم ههنا مواضع مأخوذة من المساواة بعدد هذه المواضع بأعيانها ، وهى ثلاثة : حال محمولين متساويى النسبة فى الأولى وغير الأولى لموضوع أو موضوعين لمحمول ، أو محمولين لموضوعين . . . وليس شىء منها عليا . . . وتشترك فى أنه إن كان ما هو مثل فى استحقاق أن يكون قد كان ، فالآخر كان ؛ أو لم يكن ، فلم يكن » .

الأولى فيها هو المتقدم بالطبع[(١)] .

قلت : وقد يظن بأرسطو أنه استعمله فى المقالة الأولى من السماء والعالم حيث قال : إنه إن كان للحركة المستديرة ضد ، فالمستقيمة أحرى أن تضادها من المستديرة . ثم لما بين أن المستقيمة ليس تضادها ، بين أن المستديرة أحرى ألا تضادها[(٢)] .

والموضع السادس والعشرون : المأخوذ من جهة التساوى ، إما فى الحقيقة ، وإما فى الظن ، ويتألف فيه أيضا ثلاثة مواضع :

أحدها : إذا قيل محمول واحد على موضوعين بالسواء ، ثم كان فى أحدهما موجودا ، فإنه فى الآخر موجود . مثال ذلك : إن كان شأن اليونانيين فى قبول الحكمة كشأن البابليين ، ثم وجدت الحكمة لليونانيين ، فهى موجودة للبابليين[(٣)] .

(٤) — بين : تبين ل // تضادها : + وكذلك إذا كان الأحرى فيها بالحقيقة ، كان برهانيا ، وإذا كان بالظن ، كان مشهورا ل

(١) ابن سينا ، الجدل ، ص ١٣٩ : « وأما حال هذا الموضع [الموضع الثانى] فى العلوم فيختلف باختلاف المفهوم من لفظة «أول» . فإنه إن عنى بالأولى الأول بالطبع والأقدم ، صار الموضع علميا . وإن عنى به ما وجوده أكثر من وجود الآخر من غير تعلق ، أو وجوده أشد موافقة للوضوع من وجود ذلك من غير تعلق ، فليس الموضع بتعليمى ... » .

(٢) ابن سينا ، النجاة ، ص ١١٣ : « إن الحركة المستقيمة لاتضاد الحركة المستديرة المكانية لأنهما لايتضادان فى الجهات ... » .

(٣) أرسطو ، ٢ ، ١٠ ، ١١٥ أ ١٧ — ١٩ : εἴτε γὰρ ἕν τι δυσὶν ὁμοίως ὑπάρχει ἢ δοκεῖ ὑπάρχειν, εἰ τῷ ἑτέρῳ μὴ ὑπάρχει, οὐδὲ τῷ ἑτέρῳ, εἰ δὲ θατέρῳ ὑπάρχει, καὶ τῷ λοιπῷ.

= ت . ع . ٢٦٣ ب ٢٠ — ٢٦٤ أ ١ ، طبعة بدوى ، ص ٢٨ : « وذلك أنه إن كان شىء من الأشياء يوجد فى شيئين على مثال واحد ، أو يظن به أنه يوجد ، فإنه إن كان لا يوجد لأحدهما فليس يوجد للآخر ، وإن كان يوجد لأحدهما فهو يوجد للآخر » .

ابن سينا ، الجدل ، ص ١٤٠ : « ... أو موضوعين لمحمول ... » . انظر هامش ١ ، ص ١٢٤ .

والثـانى : أن يكون موضوع واحد يقال عليـه محمولان بالسواء . فإنه إذا وجد له أحدهما، وجد الآخر، و إذا لم يوجد أحدهما لم يوجد الآخر . مثال ذلك : إن كان حال النـاس فى قبـولهم الفضائل الخلقية كحـالهم فى قبولهـم الفضائل النظرية ، ووجدت لهم الفضائل الخلقية ، فالنظرية موجودة لهم[1] .

والثالث : أن يكون محمولان يقالان على موضوعين بالسواء . فإن كان يوجد أحدهما فى أحدهما ، فالآخر يوجد فى الآخر. وبالعكس فى الإبطال . مثال ذلك : إن كانت حال أهل البلاد الحارة فى العلوم الروحانية مثل حال أهل البلاد الباردة فى العـلوم الغير الروحانية ، ووجدت العلوم الغير الروحانية لأهل البلاد الباردة ، فالروحانية موجودة لأهل البلاد الحارة . وهذه المواضع ربمـا كان ما يوجد فيها من الأقـل والأكثر والتساوى فى الحقيقة ، وربمـا كان فى الظن والعـلم ، وهى حينئذ أحرى أن تكون مشهورة[2] .

١ — له : سقطت من ف   ٨ — الروحانية : روحانية ف
٩ — الروحانية : روحانية ف   ١٠ — حينئذ : +أن تكون ل

(١) أرسطو ، ٢ ، ١٠ ، ١١٥ أ ١٩ — ٢١ : εἴτε δύο τῷ αὐτῷ ὁμοίως, εἰ τὸ ἕτερον μὴ ὑπάρχει, οὐδὲ τὸ λοιπόν, εἰ δὲ θάτερον, καὶ τὸ λοιπόν.

= ت . ع . ٢٦٤ أ ١ — ٣ ، طبعة بدوى ، ص ٥٢٨ : « وإن كان شيئان يوجدان لشىء واحد بعينه على مثال واحد ، فإنه إن كان أحدهما لا يوجد ، فليس يوجد الباقى ؛ وإن كان أحدهما يوجد ، فالباقى يوجد » .

ابن سينا ، الجـدل ، ص ١٤٠ : « حال محولين متساويى النسـبة فى الأولى وغير الأولى لموضوع . . » . انظر هامش ١ ، ص ١٢٤ .

(٢) أرسطو ، ٢ ، ١٠ ، ١١٥ أ ٢١ — ٢٤ : τὸν αὐτὸν δὲ τρόπον καὶ εἰ δύο δυσὶν ὁμοίως ὑπάρχει· εἰ γὰρ τὸ ἕτερον τῷ ἑτέρῳ μὴ ὑπάρχει, οὐδὲ τὸ λοιπὸν τῷ λοιπῷ· εἰ δὲ ὑπάρχει τὸ ἕτερον τῷ ἑτέρῳ, καὶ τὸ λοιπὸν τῷ λοιπῷ. =

والموضع السابع والعشرون : هو المأخوذ من الزيادة والنقصان ، وذلك إذا زيد موضوع ما في شيء ، فجعل محموله موجودا في ذلك الشيء من غير أن يكون موجودا فيه ، فإن ذلك المحمول موجود لذلك الموضوع . مثال ذلك : إن زيدت اللذة في الغذاء فجعلته خيرا ، فإن اللذة خير . وكذلك إن زدنا موضوعه على شيء ما ومحموله موجود فيه ، فجعل محموله في ذلك الشيء أكثر مما كان قبل الزيادة ، ٥ فإن المحمول في الموضوع . مثال ذلك : إن زدنا اللذة في الغذاء فجعلته أكثر نفعا ، فإن اللذة نافعة . وهذا الموضع ليس ينعكس على الإبطال . وذلك أنه إذا زيد شيء ما على شيء فلم يجعله خيرا ، فليس يلزم ألا يكون ذلك المزيد خيرا . وذلك أنه إن زيد شيء ما على شيء ما أبيض فلم يزدد بياضه ، فليس يلزم ألا يكون ذلك ١٠ الشيء أبيض[1] .

= = ت ، ع ، ٢٦٤ أ ٣ — ٦ ، طبعة بدوي ، ص ٥٢٨ : « وكذلك الحال إن كان شيئان يوجدان لشيئين على مثال واحد ، وذلك أنه إن كان أحد الاثنين لا يوجد لأحد الاثنين ، فليس يوجد الباقي من الاثنين للباقي من الاثنين الآخرين . وإن كان أحد الاثنين يوجد لأحد الاثنين الآخرين ، فالباقي يوجد للباقي » .

ابن سينا ، الجدل ، ص ١٤٠ : « ثم ههنا مواضع مأخوذة من المساواة ... أو محمولين لموضوعين ... وتشترك في أنه إن كان ما هو مثل في استحقاق أن يكون قد كان ، فالآخر كان ، أو لم يكن ، فلم يكن » .

(١) أرسطو ، ٢ ، ١١ ، ١١٥ أ ٢٦ — ١١٥ ب ٢ : ἔτι δ' ἐκ τῆς προσθέσεως, ἐὰν ἕτερον πρὸς ἕτερον προστεθὲν ποιῇ ἀγαθὸν ἢ λευκὸν μὴ ὂν πρότερον ἀγαθὸν ἢ λευκόν, τὸ προστεθὲν ἔσται ἀγαθὸν ἢ λευκόν, οἷόνπερ καὶ τὸ ὅλον ποιεῖ. ἔτι εἰ πρὸς τὸ ὑπάρχον προστεθέν τι μᾶλλον ποιεῖ τοιοῦτον οἷον ὑπῆρχε, καὶ αὐτὸ ἔσται τοιοῦτον. ὁμοίως δὲ καὶ ἐπὶ τῶν ἄλλων. χρήσιμος δὲ οὐκ ἐν ἅπασι ὁ τόπος, ἀλλ' ἐν οἷς τὴν τοῦ μᾶλλον ὑπεροχὴν συμβαίνει γένεσθαι. οὗτος δὲ ὁ τόπος οὐκ ἀντιστρέφει πρὸς τὸ ἀνασκευάζειν. εἰ γὰρ μὴ ποιεῖ τὸ προστιθέμενον ἀγαθόν, οὐδέπω δῆλον εἰ αὐτὸ μὴ ἀγαθόν· τὸ γὰρ ἀγαθὸν κακῷ προστιθέμενον οὐκ ἐξ = ἀνάγκης ἀγαθὸν τὸ ὅλον ποιεῖ, οὐδὲ λευκὸν τὸ λευκὸν μελάνι.

والموضع الثامن والعشرون : هو مأخوذ ممـا يقال بشريطة فيؤخذ أنه مقول على الإطلاق . وتلك الشريطة إما أن تكون موجودة من جهة الأقل ، أو الأكثر ، أو الزمان ، أو الحـال ، أو المكان ، أو غير ذلك من الشرائط . وهـذا الموضع سوفسطائى . وذلك أن ما هو أفضل من كذا أو أكثر من كذا فليس يلزم أن يكون فاضلا ولا كثيرا بإطلاق . وكذلك الذى من جهة المكان . فإنه ليس يلزم أن يكون النافع فى الإقليم الرابع نافعا بإطلاق ، ولا النافع أيضا فى وقت ما هو نافع بإطلاق ، ولا الحسن فى سيرة ما هو حسن بإطلاق .

٥ — بإطلاق : على الاطلاق ل

= = ت . ع . ١٢٦٤ أ ٨ — ١٨ ، طبعة بدوى ، ص ٥٢٨ — ٥٢٩ : « وأيضا من الزيادة إذا زيد شىء على شىء آخر غيره يجعله خيرا أو أبيض من غير أن يكون قبل ذلك خيرا أو أبيض ، فالمزيد يكون خيرا أو أبيض على حسب ما يجعل الجملة . وأيضا إذا زيد شىء على شىء موجود ، يجعله أزيد فى الحال التى كان عليها ، فهو أيضا يكون على تلك الحال . وكذلك يكون الأمر فى الباقى .

وهذا الموضع ليس هو نافعا فى كل شىء ، لكن فى التى يعرض أن تكون فيها زيادة للأكثر وهذا الموضع أيضا ليس ينعكس على الإبطال . وذلك أنه إن لم يجعل المزيد خيرا لم يكن بينا بعد أنه ليس بخير ، لأن الخير إذا زيد على شر لم يجعل الجملة خيرا من الاضطرار ، ولا الأبيض يجعل الجملة بيضاء إذا زيد على أسود ، ولا الحلو يجعل الجملة حلوة إذا زيد على المر » .

لاحظ أن أرسطو (طبعة Teubner) يضرب مثلا بالأسود والأبيض ، أما الترجمة العربية فتتحدث عن الحلو والمر . وجدير بالذكر أن بعض المخطوطات تعطى γλυκὺ πικρῷ انظر القراءات المدونة فى أسفل ص ٤٤ من طبعة Teubner (١١٥ ب ، سطر ٢)

ابن سينا ، الجدل ، ص ١٤٠ : « وموضع آخر يعتبر من فعل الشىء إذا أضيف إلى غيره وقرن به يجعله بحال ، فنقضى بأنه بتلك الحال ، مثل أن يجعله خيرا أو أبيض ، فنقضى بأنه خير أو أبيض ، وهو غير على ، وأحسن مواضعه الخلقيات ... » .

وهـذا الموضع ليس ينتفع به فى الإبطال، فإنه ليس يلزم ما لا يوجد بالأقل والأكثر ألا يوجد بإطلاق . وذلك أن الإنسانية للإنسان ليست بالأقـل ولا بالأكثر، وهى موجودة له بإطلاق[(١)] .

قـال :

وإذا وصف الشىء بوصف فلم يحتج فيـه إلى زيادة وتقييد فهو الموصـوف بذلك الشىء على الإطلاق[(٢)] .

فهـذه هى جميع المواضع التى عددها أرسطو فى إثبـات الشىء وإبطاله على الإطلاق، وهى التى تضمنتها المقالة الثانية من كتابه فى الجدل .

---

٥ — بوصف : + ما ل

٨ — تضمنتها : تضمنها ف // الجدل : + والحمد لله على ذلك كثيرا ف

---

(١) أرسطو، ٢، ١١، ١١٥ ب ٣ وما بعده : πάλιν εἴ τι μᾶλλον καὶ ἧττον λέγεται, καὶ ἁπλῶς ὑπαρχεῖ˙ . . . οὐκ ἀντιστρέφει δ' οὐδ' οὗτος ὁ τόπος πρὸς τὸ ἀνασκευάσαι˙ . . .

τὸν αὐτόν δὲ τρόπον σκεπτέον καὶ ἐπὶ τοῦ κατά τι καὶ ποτὲ καὶ ποῦ˙ . . .

ت . ع . ٢٦٤ أ ١٨ — ٢٦٤ ب ١ وما بعده، طبعة بدوى، ص ٥٢٩ — ٥٣١ : « وأيضا إذا قيل فى شىء من الأشياء الأكثر والأقل، فقد يقال أيضا على الإطلاق... وليس ينعكس هذا الموضع على الإبطال ...

وكذلك ينبغى أن ينظر أيضا فيما يقال فيه إنه فى شىء من الأشياء، وفى وقت من الأوقات، وفى موضع من المواضع ... » .

ابن سينا، الجدل، ١٤٢ : « وموضع آخر مشا كل بوجه من الوجوه لهذا المعنى، وهو أنه إذا كان الشيء ممكنا، أو موجودا، أو حسنا، أو نافعا فى وقت من الأوقات، وموضع من المواضع، وموضوع من الموضوعات، فهو أيضا بذلك الحال على الإطلاق... ويعاند هذا الموضع بأمثلة مشهورة ... » .

(٢) أرسطو، ٢، ١١، ١١٥ ب ٢٩ — ٣٠ : τὸ δ' ἁπλῶς ἐστιν ὃ μηδενὸς προστεθέντος ἐρεῖς ὅτι καλόν ἐστιν ἢ τὸ ἐναντίον.

ت . ع . ٢٦٥ أ ٣ — ٤، طبعة بدوى، ص ٥٣١ : « والذى يقال على الإطلاق هو الذى يقال إنه حسن أو ضد ذلك من غير أن يزيد عليه شيئا » .

ابن سينا، الجدل، ص ١٤٢ : « وتفسير الإطلاق هو أن يقال المعنى من غير أن يزاد عليه شيء يقيد به، كما يزاد، فيقال : إنه حسن عند قوم، أو حسن فى وقت . فهذا هو الحكم المشهور... لكن المشهور لم يفصل بينه وبين الدائم وبين الذى عند كل مكان وكل وقت . فإذا لم يجده دائما، أوهم أنه معاند ... ... » .


مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

المقالة الثالثة


مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

مواضع مطالب المقايسات
وهى المذكورة فى الثالثة من كتابه

فنقــــول :

إن هذه المقايسات بالجملة ثلاثة أصناف :

إما أن يقاس محمـول واحد إلى موضوعين ، أعنى أيهما هو أكثر وجـودا ٥
له المحمول . مثال ذلك : أيمـا آثر : الجميل ، أو النافع ؛ وأيمـا ألذ : العيش
الذى تستعمل فيه الفضيلة ، أو العيش الذى ينهمل[1] فيه فى الشهوات . وهذا النوع
من أنواع المقايسة هو أكثر أنواعها استعمالا ، وهو الذى يعتمده أرسطو . والمواضع
المعطاة فى هذه المقالة إنمـا هى بحسب هذا النوع ، لأنه إذا تحصلت لنا المواضع
التى منها يستنبط هذا النوع من المقايسة ، سهل علينا وجود المواضع التى يستنبط ١٠
بهـا النوعان الآخران .

وأحد النوعين الآخرين هو مقايسة محمولين إلى موضوع واحد، مثال ذلك :
إن كانت العافية لذيذة ونافعة ، فأيهما يوجد لهـا أكثر : المنفعة أم اللذة ؟ .

والنوع الثانى : هو مقايسة محمولين إلى موضوعين ، مثال ذلك قولنا : إن كان
الخمول يستفاد به السلامة ، وصحبة الملوك يكون بها العطب ، فأيهما أكثر وجودا ؛ ١٥

---

٢ ـــ الثالثة : الثانية ل
٨ ـــ أنواعها : أنواعه ف // والمواضع : فى المواضع ف
١٠ ـــ سهل : يدهل ل
١٥ ـــ بها : بهما ف

---

(١) انهملت العين فاضت وسالت ، وانهملت السماء دام مطرها (لسان العرب ، مادة همل) .
وربمـا كانت القراءة الصحيحة هى : ينهل ، أو ينهمك .

أهل السلامة فى الخمول ، أو العطب فى صحبة الملوك[1] .

فهذه أنواع مطلوبات المقايسة .

وأما موضوعات هذه المطلوبات : فإن من وصل إلينا كلامه من المفسرين يقولون إنها إنما توجد فى العرض ، لأن العرض هو الذى يقبل الأقل والأكثر . ويعنون بالعرض هاهنا ليس العرض الذى حد فى المقالة الأولى من هذا الكتاب ، بل العرض الذى حد فى أول كتاب المقولات وهو المقول فى موضوع ، لا على موضوع[2] . وإذا كان هـذا هكذا ، فمطالب المقايسة توجد فى العرض المحـدود قبل ، وفى الخاصة ، وفى الجنس ، وفى الحد ، إذا كان المحدود ليس من مقولة الجـوهر .

وأما أبو نصر فيرى أن مطالب المقايسـة قد تكون فى مقـولة الجوهر ، ويحتج لذلك بمـا استعمله أرسطو فى كتاب المقولات مـن مقايسة أشخاص الجواهر إلى أنواعها أيهما أحرى أن يكون جوهرا ، وكذلك مقايسة المـادة إلى الصورة . وعلى هذا فتكون مطالب المقايسة توجد فى المطالب الخمسة ، أعنى

٤ — إنها : انهما ف

(١) ابن سينا ، الجـدل ، ص ١٥٠ — ١٥١ : « وقد جرت العادة أن يقال فى هذا الموضع فى وجوه المقايسات التى يتضمنها هذا النظر أشياء . قالوا : فمن ذلك أن يكون الموضوعات اثنين والمحمول واحدا ، كقولهم : الغنى آثر أم الخلد ؟ ومن ذلك أن يكون المحمول اثنين والموضوع واحدا ، كقولهم : الفضيلة أنظر أو العمل ؟ . وهذا يرجع بالمعنى إلى الأول ، فإنه كأنه يقول : النظر أكثر فى الفضيلة أو العمل ؟ . ويكون المحمول هو الأكثر بالحقيقة . وإما أن يكون موضوعان لمحمولين ، كقولهم : اللبن أشد فى البياض أم الغراب فى السواد ؟ . وإما أن يكون الموضوع مضاعفا فى كليهما أو أحدهما ، كقولهم : الحكمة مع الشجاعة خير أم الحكمة مع العفة ، أو الغنى مع الصحة أفضل أم الفقر مع الحكمة ؟ والفرق بين المثلين أن فى أحدهما جزءا من الموضوع مشتركا ، وفى الآخر ليس . وربما كان المحمول ، بل الموضوع والمحمول ، مضاعفا ، مثل قولهم : الحكمة مع العفة أنفع فى الدنيا والآخرة من الحكمة مع الشجاعة » .

(٢) ابن سينا ، المقولات ، ص ٢٨ وما بعدها .

مطلب الوجود المطلق ، ومطلب العرض ، ومطلب الخاصة ، ومطلب الجنس ، ومطلب الحد . وبهذا يصح أن يقال فيها مطالب مقايسة مطلقة ، كما قيل فى مطالب الإثبات والإبطال إنها مطالب مطلقة . إلا أن أكثر هذه المقايسة إنما توجد فى العرض المحدود فى المقالة الأولى من هذا الكتاب ، ولذلك نجد أرسطو عدد مطالب المقايسة فى مطالب العرض ، ولعله أيضا فعل ذلك من قبل أن بمعرفة كثير من ٥ مواضع هذه تحصل مواضع المقايسة المطلقة ، كما أن بمعرفة مواضع العرض تحصل معرفة المطالب المطلقة ، أعنى التى يطلب فيها الوجود ، أو لا وجود فقط . وهذه المطالب التى تقال بالمقايسة منها ما تطلب فى الأمور الطبيعية والإلاهية ، ومنها ما يطلب فى الأمور الإرادية ، وأكثر ما تستعمل فى هذا الجنس .

١٠ والمواضع المعددة هاهنا : منها ما هى عامة نحو جميع الأمور ، كانت طبيعية أو إرادية ، ومنها ما هى خاصة بالمؤثرات[1] ، ومنها ما هى عامة لجميع أنواع المقايسة ، على أى نحو كانت ، أعنى إما من جهة التقدم ، وإما من جهة الفضل ، وإما من جهة الشرف ، وإما من جهة الخسة ، وإما أى نوع كان من أنواع المقايسة .

---

١٣ — الخسة : الحسة ف

---

(١) قارن : أرسطو ، ريطوريقا ، ١ ، ٧ ، ١ وما بعده (١٣٦٣ ب ٥ وما بعده) = ت . ع . ١١ أ ١٢ وما بعده . ابن سينا ، الخطابة ، ٧٦ وما بعدها . ابن رشد ، تلخيص الخطابة ، ١٠٧ وما بعدها .

وقد استنتج البعض من المقابلة بين الكتاب الثالث من الجدل ، ١١٦ أ ١ وما بعده ، وبين المواضع التى وردت فى كتاب ريطوريقا أن كتاب الخطابة متأخر عن الكتاب الثالث من الجدل . انظر : تعليق كوب Cope. على أرسطو ، ريطوريقا ، جـ ١ ، ص ١١٨ وما بعدها .

وينبغى أن تعلم أنه ليس يطلب هذا الطلب فى الأشياء المتباعدة جدا ، مثل قول القائل : أيما آثر السعادة أو الغنى؟ لكن إنما يكون هذا الطلب فى الأشياء المتقاربة التى يلحقنا فيها الشك أيهما أفضل . وبالجملة فالحال فى هذا النوع من الطلب كالحال فى سائر المطالب . فكما أنا لسنا نطلب هل كذا موجود لكذا أو غير موجود، إذا كان ذلك بينا بنفسه ، كذلك لا نطلب هاهنا هل كذا آثر من كذا ، إذا كان التفاضل بينهما ظاهرا بنفسه[1] .

وينبغى أن تتأمل فى هذه المواضع ثلاثة أشياء :

أحدها : أيها خاص بالمؤثرات ، وأيها عام لجميع ما يقال بالمقايسة .

والثانى : أيها هو المأخوذ من جوهر الشىء ، والمأخوذ من الأشياء التى من خارج ، أو من الأشياء المتوسطة التى بين هذين .

والثالث : أيها منها يصلح أن يستعمل فى البرهان ، وأيها لا .

وثامسطيوس يقول إنه عرض لهذه المواضع أن تكون صعبة القسمة لتشابهها وقلة ظهور الفرق بينها .

---

(١) أرسطو، ٣ ، ١ ، ١١٦ أ ٤ — ٩ : πρῶτον δὲ διωρίσθω ὅτι τὴν σκέψιν ποιούμεθα οὐχ ὑπὲρ τῶν πολὺ διεστώτων καὶ μεγάλην πρὸς ἄλληλα διαφορὰν ἐχόντων (οὐδεὶς γὰρ ἀπορεῖ πότερον ἡ εὐδαιμονία ἢ ὁ πλοῦτος αἱρετώτερον) ἀλλ' ὑπὲρ τῶν σύνεγγυς, καὶ περὶ ὧν ἀμφισβητοῦμεν ποτέρῳ δεῖ προσθέσθαι μᾶλλον, διὰ τὸ μηδεμίαν ὁρᾶν τοῦ ἑτέρου πρὸς τὸ ἕτερον ὑπεροχήν.

— ت . ع . ٢٦٥ ب ٤ — ٨ ، طبعة بدوى ، ص ٥٢٣ : « ويجب أولا أن نعلم أنا لسنا نجعل البحث فى الأشياء الكثيرة التباعد التى لبعضها من بعض فرق عظيم ، لأنه ليس أحد يشك فيقول : أى الأمرين آثر : السعادة أم الغنى ؟ ، لكن فى الأشياء المتقاربة التى يلحقنا فيها الشك وإنما فى أيها منها ينبغى أن تضيف الأكبر، من قبل أنا لا نرى للواحد على الآخر شيئا من الفضل » .

فأول هذه المواضع التى ابتدأ منها أرسطو هو أن ما كان أطول زمانا وأكثر ثباتا فهو آثر مما كان أقصر زمانا وأقل ثباتا[1] .

وهذان الموضعان عامان لجميع المسائل التى تجرى على جهة المقايسة . والأول مأخوذ من خارج وهو طول الزمان ، والثانى مأخوذ من جوهر الشىء ، وهو الثبات . وهو مشهور . فإنه ليس الشىء آثر من الإنسان، وإن كان أطول زمانا منه فيما يقال إن صح ذلك .

---

٤ — (والأول) مأخوذ : + مما ل

٥ — الشىء : الشر ل

---

(١) أرسطو، ٣ ، ١ ، ١١٦ أ ١٣ — ١٤ : πρῶτον μὲν οὖν τὸ πολυχρονιώτερον ἢ βεβαιότερον αἱρετώτερον τοῦ ἧττον τοιούτου.

ـــ ت . ع . ٢٦٥ ب ٩ — ١٠ ، طبعة بدوى ، ص ٥٣٣ : « فأول ذلك أن ما هو أطول زمانا وأكثر ثباتا آثر مما هو دونه فى هذه الحال » .

لاحظ أننا نجد فى الأصل اليونانى « أو » = ἢ ، وفى الترجمة العربية « و » . وبيّن أن هذه هى الترجمة التى يسير وراءها ابن رشد وابن سينا .

ابن سينا ، الجدل ، ص ١٥٢ : « فمن المواضع أن ما هو أطول زمانا ، وأكثر ثباتا ، فهو آثر » .

ولجهله بالأصل اليونانى يعترض ابن سينا قائلا (الموضع نفسه) : « وليس هذا بحق إذا أخذ مطلقا . فقد يؤثر المؤثر القصير المدة العظيم فى أنه مؤثر على الخسيس الطويل المدة . إلا أن هذا قد يستعمل فى المشهور . وأما إذا تساوى الشيئان فى النوع ، فأطولهما زمانا وأكثرهما ثباتا فهو آثر » .

قارن كذلك : ابن سينا ، الجدل ، ص ١٤٥ : « وذلك لأن كثيرا من المواضع المعدة نحو الآثر والأفضل لا تنفع فى الأزيد والأنقص ، مثل الموضع المشهور : أن ما هو أطول زمانا فهو آثر ، فإنه ليس يجب أن يكون ما هو أطول زمانا فهو أكرم فى نفسه ، أو أشد كرامة مما ليس أطول زمانا ، أو بحد ذلك » .

والموضع الثالث : هو أن ما يختاره ويفضله الرجل الفاضل ، أو الشريعة ، أو العلماء ، أو ما يختاره أكثر الناس ، أو أكثر أهل صناعة ما ، أو ما يختاره الجميع ويتشوقه الكل فهو أفضل[1] . وهذا الموضع مأخوذ من الأمور التى من خارج ، إذ كان مأخوذا من الشهادة . وهو مشهور عام .

والموضع الرابع : هو أن الأفضل ما كان فى العلم الأفضل[2] ، مثل ما يوجد فى العلم الإلهى . وكذلك ما كان موجودا فى الشىء الأفضل فهو أفضل وآثر ،

٦ — الالهى : الالاهى ل

(١) أرسطو ، ٣ ، ١ ، ١١٦ أ ١٤ — ٢١ : ὅ καὶ ὃ μᾶλλον ἂν ἕλοιτο ὁ φρόνιμος ἢ ὁ ἀγαθὸς ἀνὴρ ἢ ὁ νόμος ὁ ὀρθὸς ἢ οἱ σπουδαῖοι περὶ ἕκαστα αἱρούμενοι ᾗ τοιοῦτοί εἰσιν ἢ οἱ ἐν ἑκάστῳ γένει ἐπιστήμονες, ἢ οἱ πλείους ἢ πάντες, οἷον ἐν ἰατρικῇ ἢ τεκτονικῇ ἃ οἱ πλείους τῶν ἰατρῶν ἢ πάντες, ἢ ὅσα ὅλως οἱ πλείους ἢ πάντες ἢ πάντα, οἷον τἀγαθόν· πάντα γὰρ τἀγαθοῦ ἐφίεται.

= ت . ع . ٢٦٥ ب ١٠ — ١٥ ، طبعة بدوى ، ص ٥٣٣ — ٥٣٤ : « وما يفضله عند الاختيار الرجل الأريب أو الصالح ، أو الشريعة الصحيحة ، أو الذى يختار فى واحد واحد من الأشياء ذوو الفضل بما هم كذلك أو العلماء من واحد من أجناس العلم ، أو ما يختاره الأكثر ، أو الكل ، بمنزلة ما يختاره فى صناعة الطب والنجارة أكثر المتطببين والنجارين أو كلهم ، أو ما يختاره بالجملة أكثر الناس أو كلهم ، وما تختاره الأشياء — بمنزلة الخير — فإن جميع الأشياء تشتاق الخير » .

الأريب : الأديب ، فى مخطوط الأورغانون ، وفى طبعة بدوى ، ولكن قارن : ابن سينا فيما يلى . وقد كتب فوق كلمة الأديب فى مخطوط الأورغانون كلمة العاقل وهى ترجمة قريبة من النص اليونانى : φρόνιμος

بمنزلة الخير : بمنزلة الحيوان ، فى طبعة بدوى !

ابن سينا ، الجدل ، ص ١٥٢ : « ويختار الأريب الحسن الاختيار ، أو الصالح ، أو الشريعة الصحيحة ، أو يختار جماعة من مبرزين فى الفضل والمعرفة فى ذلك الباب ، أو يختار الأكثر منهم ، فهو أفضل . وهو مشهور ، ويختلف . وكذلك ما يختار الكل لذاته ، فهو المتشوق إليه بحسب الكل ، فهو أفضل فى ذاته ، وأولى بالاختيار . . . » .

(٢) أرسطو ، ٣ ، ١ ، ١١٦ أ ٢١ — ٢٢ : ἔστι δ' ἁπλῶς μὲν βέλτιον καὶ αἱρετώτερον τὸ κατὰ τὴν βελτίω ἐπιστήμην.

= ت . ع . ٢٦٥ ب ١٦ — ١٧ ، طبعة بدوى ، ص ٥٣٤ : « والأفضل والآثر على الإطلاق هو ما كان بحسب العلم الأفضل » .

مثـل : أن ما هـو موجود لله تعالى آثر ممـا يوجد للإنسان . وكذلك ما يخص الأفضل أفضل[1] . وما كان من الأمور التى هى أفضل وأقدم فهو أفضل وأقدم، مثل : أن الصحة أفضل من الجمال، لأن الصحة فى الأعضاء التى هى أفضل[2] .

وهو عام لجميع مسائل المقايسات . وهو مأخوذ من الأشياء المتوسطة . فإنه هـو ليس مأخوذا من الأمـور التى من خارج ، ولا من الأمور أنفسهـا . وهى مشهورة . وهذه وإن كانت مواضع كثيرة ، فقوتها قوة موضع واحد .

---

١ — مثل : + ما ل   ٦ — كثيرة : سقطت من ف

— ابن سينا، الجدل ، ص ١٥٢ — ١٥٣ : « والمختار فى الصناعة التى هى أفضل كالفلسفة الأولى أولى بالاختيار ممـا هو مختار فى صناعة أخس كالموسيقى .
وهذا يصير حقا إذا اعتبرت أمرين : أحدهما أن يكون المختار فى الفلسفة مثـلا من جهة ما توجبه الفلسفة ، لا الفيلسوف الذى قد يخطىء . والثانى أن تعتبر الوقت والحال . . . . فيجب أن تقول : إن لم يكن الوقت الحال يوجب ما فى الصناعة الخسيسة » .

(١) أرسطو، ٣، ١، ١١٦أ ب ١٢ — ١٥ : καὶ τὸ τῷ βελτίονι καὶ τιμιωτέρῳ ὑπάρχον αἱρετώτερον, οἷον θεῷ ἢ ἀνθρώπῳ καὶ ψυχῇ ἢ σώματι. καὶ τὸ τοῦ βελτίονος ἴδιον βέλτιον ἢ τὸ τοῦ χείρονος, οἷον τὸ τοῦ θεοῦ ἢ τὸ τοῦ ἀνθρώπου.

— ت . ع . ٢٦٦ أ ١٧ — ٢٠ ، طبعة بدوى ، ص ٥٢٥ : « وما كان موجودا للشىء الأفضل والأكرم فهو آثر ، مثل أن ما هو موجود لله آثر ممـا هو موجود للإنسان ، وما هو موجود للنفس آثر ممـا هو للبـدن . وما يخص الأفضل أفضل ممـا يخص الأخس ، مثل : أن ما يخص الله أفضل ممـا يخص الإنسان » .

ابن سينا ، الجـدل ، ص ١٥٦ : « وأيضا فإن الأمر الموجود للأفضل الأكرم آثر من الأمر الموجود لغيره ، مثـل الأمر الذى يخص الله تعالى ، فإنه آثر ممـا يخص الإنسان . فهـذا هو على الإطلاق مشهور . وتمييز ليتحصل الحق فيه . . . » .

(٢) أرسطو ، ٣ ، ١ ، ١١٦ ب ١٧ وما بعده : καὶ τὸ ἐν βελτίοσι ἢ προτέροις ἢ τιμιωτέροις βέλτιον, οἷον ὑγίεια ἰσχύος καὶ κάλλους· . . .

— ت . ع . ٢٦٦ أ ٢٢ — ٢٦٦ ب ١ وما بعده ، طبعة بدوى ، ص ٥٣٥ — ٥٣٦ : « وما كان فى الأمور التى هى أفضل أو أقدم أو أكرم ، فهو أفضل ، مثل ما أن الصحة أفضل من الشدة والجمال ... » .

والموضع الخامس : وهو أن كل ماهو داخل تحت جنس فاضل على أنه موجود في ذلك الجنس وداخل تحته فهو أفضل مما ليس هو جزءا من ذلك الجنس . مثال ذلك : أن العدالة لما كانت جزءا من الفضيلة ، ونوعا من أنواعها ، كانت أفضل من العادل . وهو مأخوذ من الأمور أنفسها ، وهو عام ٥ نحو أنواع المقايسات . وهو موضع يشبه أن يكون صحيحا ، إذا أخذ المحمول للموضوع من طريق ماهو ، مثل أن يؤخذ العادل ، بما هو عادل ، لا بما هو شيء آخر.[(1)]

والموضع السادس : هو أن المؤثر من أجل نفسه آثر من المؤثر من أجل غيره ، مثل : أن الصحة آثر من الرياضة ، لأن الرياضة مؤثرة من أجل غيرها ، والصحة من أجل ذاتها .

١٠ والمؤثر أيضا بذاته آثر من المؤثر بالعرض ، مثل : أن كون الأصدقاء عدولا آثر من كون الأعداء عدولا . فإن ذلك في الأصدقاء مؤثر بالذات . ولذلك ، كما يقول أرسطو ، يؤثر هذا المعنى فيهم ولو كانوا بالهند . فأما الأعداء فإنما تؤثر عدالتهم لئلا يلحقنا منهم ضرر . ولذلك لو كانوا بحيث لا يلحقنا منهم

١ — على أنه : سقطت من ف   ٢ — هو : سقطت من ل
١٢ — كما : سقطت من ل

(١) أرسطو، ٣، ١١٦ أ ٢٣ — ٢٥ : Ἔπειτα δὲ τὸ ὅπερ τόδε τι τοῦ μὴ ἐν γένει, οἷον ἡ δικαιοσύνη τοῦ δικαίου· τὸ μὲν γὰρ ἐν γένει τῷ ἀγαθῷ, τὸ δ' οὔ, καὶ τὸ μὲν ὅπερ ἀγαθόν, τὸ δ' οὔ.
ت ع ، ٢٦٥ ب ١٨ — ٢٠ ، طبعة بدوي ، ص ٥٢٤ : « وبعد ذلك الشيء الذي هو المشار إليه أفضل من الذي ليس هو في جنسه ، مثل أن العدالة أفضل من العادل ، وذلك أن تلك في جنس الخير ، وهذا لا ، وتلك بالذات خير ، وهذا لا » .

ابن سينا ، الجدل ، ص ١٥٣ : « وموضع آخر : وهو أن ما هو في جنس الخير والفضيلة فهو أفضل من الذي ليس في جنسه ، كالعدالة ، فإنها من جنس الفضيلة ، إذ هي نوع منه » .

ضرر ، لم يؤثر ذلك[1] .

وما كان بالطبع مؤثرا فهو آثر مما ليس بالطبع ، مثـل : أن العدالة آثر من العـادل ، لأن العدل بالطبع نافع والعادل بالاكتساب[2] .

---

٢ — مؤثرا : مؤثر ف

---

(١) أرسطو ، ١٠٣ ، ١١٦ أ ٢٩ — ٣٨ : καὶ τὸ δι' αὑτὸ αἱρετὸν τοῦ δι' ἕτερον αἱρετοῦ αἱρετώτερον, οἷον τὸ ὑγιαίνειν τοῦ γυμνάζεσθαι· τὸ μὲν γὰρ δι' αὑτὸ αἱρετόν, τὸ δὲ δι' ἕτερον. καὶ τὸ καθ' αὑτὸ τοῦ κατὰ συμβεβηκός, οἷον τὸ τοὺς φίλους δικαίους εἶναι τοῦ τοὺς ἐχθρούς. τὸ μὲν γὰρ καθ' αὑτὸ αἱρετόν, τὸ δὲ κατὰ συμβεβηκός· τὸ γὰρ τοὺς ἐχθροὺς δικαίους εἶναι κατὰ συμβεβηκὸς αἱρούμεθα, ὅπως μηδὲν ἡμᾶς βλάπτωσιν· . . .

— ت . ع . ٢٦٥ ب ٢٢ — ٢٦٦ أ ٨ ، طبعة بدوى ، ص ٥٣٤ — ٥٣٥ : « والمأثور من أجل نفسه آثر من المأثور من أجل غيره . مثال ذلك : أن الصحة آثر من الرياضة ، لأن تلك مأثورة من أجل نفسها ، وهـذه من أجل غيرها .

والمأثور بذاته آثر من الذى هو بالعرض . مثال ذلك : أن كون الأصدقاء عدولا آثر من كون الأعداء . فإن ذاك مأثور بنفسه ، وهذا بالعرض ، وذلك أنا إنما نحب أن يكون أعداؤنا عدولا بالعرض لئلا ينالنا منهم ضرر . وهذا المعنى والذى قبله شىء واحد ، وإنما يختلفان بالجهة . وذلك أن كون الأصدقاء عدولا إنما نحبه بنفسه وإن لم نرتج من ذلك شيئا ، ولو كانوا بالبعد . وأما محبتنا لأن يكون أعداؤنا عدولا فإنما هو من أجل شىء آخر ، وهو لئلا ينالنا منهم ضرر » .

وربما كان هنا إشارة الى مصرع كاليستنيس Callisthenes ابن أخت أرسطو الذى قتله الإسكندر الأكبر بفارس .

(٢) أرسـطو ، ٣ ، ١ ، ١١٦ ب ١٠ — ١٢ : καὶ τὸ φύσει τὸ μὴ φύσει, οἷον ἡ δικαιοσύνη τοῦ δικαίου· τὸ μὲν γὰρ φύσει, τὸ δ' ἐπίκτητον.

— ت . ع . طبعة بدوى ، ص ٥٣٥ : « وما كان بالطبع آثر مما ليس هو هو بالطبع ، بمنزلة ما أن العدالة آثر من العادل ، لأن تلك بالطبع ، وهذا مكتسب » .

ابن سينا ، الجدل ، ص ١٠٥ — ١٠٦ : « وأيضا فإن الذى يكون للشىء بالطبع آثر من الذى لا يكون له بالطبع . ومثاله : العدالة آثر من العادل ...... لكن العدالة نافعة بمعنى طبيعى لها فى ذاتها ، والعادل نافع لأمر مكتسب . وهذا مثل أن تقول : إن السراج آثر من المرآة المضيئة ، وبالعكس . إذ السراج يفعل ذلك لأمر فى طبعه ، والآخر يفعله لأمر مكتسب . وهذا حق » .

وما كان مؤثرا على الإطلاق آثر مما هو مؤثر عند إنسان ما ، أو فى وقت ما ، أو حال ما ، أو مكان ما . فإن الغذاء مؤثر على الإطلاق ، وأما الدواء فمؤثر فى وقت ما[1] .

وقوة هذه المواضع واحدة . وثامسطيوس يقول هى مأخوذة من الأمر نفسه ، وهى خاصة بالمؤثرات .

والموضع السابع : هو أن ما كان سببا للخير بذاته آثر مما هو سبب له بالعرض ، كالفضيلة التى هى آثر من البخت ، لأن تلك سبب للسعادة بذاتها ، وذلك

---

٢ — فمؤثر : فيؤثر ل

— ابن سينا ، الجدل ، ص ١٠٣ — ١٠٤ : « وموضع آخر : وهو أن المؤثر بذاته ولأجل نفسه أفضل من المؤثر لأجل غيره ، كالدواء والصحة ، وهذا حق .

وأيضا المؤثر بذاته أفضل من المؤثر بالعرض . وهذا قريب من الأول ، ويخالفه فى أن الذى بالعرض قد لا يكون مؤثرا ألبتة ، بل إنما يكون المؤثر مما يقارنه ، مثل إن كان الشىء إذا كان حلوا ومربعا ، فالحلو مؤثر لذاته والمربع بالعرض ... ومثال هذا أن الفضيلة فى الأصدقاء مطلوبة لذاتها ، لأنها توصل إلى سعادة الصديق . وسعادة الصديق مؤثر لذاته الصديق .

وأما فضيلة الأعداء فلا تؤثر لأجل ذاتها .. ولكن قد تؤثر لأجل مؤثر بعرض ، وهو عدم المكروه ... » .

(١) أرسطو ، ٣ ، ١ ، ١١٦ ب ٨ — ١٠ : καὶ τὸ ἁπλῶς ἀγαθὸν τοῦ τινὶ αἱρετώτερον, οἷον τὸ ὑγιάζεσθαι τοῦ τέμνεσθαι· τὸ μὲν γὰρ ἁπλῶς ἀγαθόν, τὸ δὲ τινὶ τῷ δεομένῳ τομῆς.

— ت . ع . ٢٦٦ أ ١٢ — ١٦ ، طبعة بدوى ، ص ٥٣٥ : « وما كان على الإطلاق عند كل إنسان خيرا آثر مما هو خير عند واحد ، بمنزلة ما إن الصحة آثر من البط ، لأن تلك خير على الإطلاق ، وهذا خير عند واحد وهو الذى يحتاج إلى البط » .

ابن سينا : الجدل ، ص ١٠٥ : « وما هو آثر عند الكل : وعلى الإطلاق ، أى فى عام الأحوال ، آثر من الذى يصير آثر فى حال ، ووقت ، وبحسب شخص بعينه لعذر لولاه لما كان آثر . كما أن الصحة آثر من البط بالمبضع للعلاج . فإن الصحة فى نفسها آثر عند الذى يبط ، بل ترك البط عنده آثر ، لولا العذر الواقع . وهذا حق » .

بالعرض . وكذلك الأمر فى الضد . وذلك أن الذى هو سبب للشر بذاته يتجنب أكثر مما هو سبب له بالعرض[١] .

والموضع الثامن : هو أن الغاية آثر مما يسوق إلى الغاية . وإن كان أمران يسوقان إليها، فأقربهما إليها آثر . والذى يسوق إلى الأمر الآثر، آثر . مثال ذلك : أن ما ينتفع به فى السعادة آثر مما ينتفع به فى الأدب . وما يسوق إلى المعاش أنفع مما يسوق إلى الجميل[٢] . وهذا الموضع عام لجميع أنواع المقايسات .

٥

٤ — إليها : اليهما ف // اليها : اليهما ل

(١) أرسطو، ٣ ، ١ ، ١١٦ ب ١ — ٧ : καὶ τὸ αἴτιον ἀγαθοῦ καθ' αὑτὸ τοῦ κατὰ συμβεβηκὸς αἰτίου, καθάπερ ἡ ἀρετὴ τῆς τύχης (ἡ μὲν γὰρ καθ' αὑτήν, ἡ δὲ κατὰ συμβεβηκὸς αἰτία τῶν ἀγαθῶν) καὶ εἴ τι ἄλλο τοιοῦτον. ὁμοίως δὲ καὶ ἐπὶ τοῦ ἐναντίου· τὸ γὰρ καθ' αὑτὸ κακοῦ αἴτιον φευκτότερον τοῦ κατὰ συμβεβηκός, οἷον ἡ κακία καὶ ἡ τύχη· τὸ μὲν γὰρ καθ' αὑτὸ κακόν, ἡ δὲ τύχη κατὰ συμβεβηκός.

— ت ، ع ، ٢٦٦ أ ٩ — ١٣ ، طبعة بدوى، ص ٥٣٥ : «وما كان سببا للخير بذاته آثر مما هو سبب بالعرض ، كما أن الفضيلة آثر من البخت ، لأن تلك سبب بذاتها ، وهذا سبب بالعرض . وكذلك ما يجرى هذا المجرى . وعلى هـذا المثال الأمر فى الضد، وذلك أن الذى هو سبب للشر بذاته يجتنب أكثر مما هو سبب له بالعرض، بمنزلة الرذيلة والبخت . فإن تلك بذاتها شر، والبخت بالعرض » .

ابن سينا ، الجدل ، ص ١٥٤ : « وأيضا المؤثر بذاته أفضل من المؤثر بالعرض . وهذا قريب من الأول ، ويخالفه فى أن الذى بالعرض قد لا يكون مؤثرا ألبتة ، ... » .

(٢) أرسطو، ٣ ، ١ ، ١١٦ ب ٢٢ — ٢٦ : καὶ τὸ τέλος τῶν πρὸς τὸ τέλος αἱρετώτερον δοκεῖ εἶναι, καὶ δυοῖν τὸ ἔγγιον τοῦ τέλους. καὶ ὅλως τὸ πρὸς τὸ τοῦ βίου τέλος αἱρετώτερον μᾶλλον ἢ τὸ πρὸς ἄλλο τι, οἷον τὸ πρὸς εὐδαιμονίαν συντεῖνον ἢ τὸ πρὸς φρόνησιν.

— ت ، ع ، ٢٦٦ ب ٣ — ٦ ، طبعة بدوى، ص ٥٣٦ : « والغاية آثر مما يسوق إلى الغاية . وإن كان ما يسوق إليها اثنين ، فأقربهما إليها آثر . وبالجملة ما يسوق إلى الغاية فى المعاش آثر من الذى يسوق إلى شىء آخر . مثال ذلك أن ما ينتفع به فى السعادة آثر مما ينتفع به فى الأدب » .

—

والموضع التاسع : هو أن الممكن آثر مما ليس بممكن . وهو خاص بالمؤثرات . مثال ذلك : أن صناعة الطب آثر من الكيميا[(١)] .

والموضع العاشر : متى كان شيئان فاعلان فإن الذى غايته أفضل فهو آثر . مثال ذلك : أن الرياضة فاعلة الصحة ، والتعلم فاعل الحكمة ، فالتعلم أفضل من الرياضة[(٢)] . وهو عام .

والموضع الحادى عشر : هو من مقايسة فاعلين إلى غايتين . فإن كان فضل الغاية على الغاية أكثر من فضلها على فاعلها ، فإن فاعل الغاية الفاضلة آثر من الغاية المفضولة . مثال ذلك : إن كانت السعادة تفضل الصحة / بأكثر من فضل الصحة على فاعلها ، فإن فاعل السعادة آثر من الصحة ، وذلك أنه لما كان نسبة فاعل السعادة إلى السعادة نسبة فاعل الصحة إلى الصحة ، وكان فضل السعادة على الصحة أكثر من فضل الصحة على فاعلها ، وكان فضل الصحة على فاعلها كفضل السعادة على فاعلها ، كان فضل السعادة على الصحة أكثر من فضلها على فاعلها .

٩ — الصحة : + وذلك أنه لما كان نسبة فاعل السعادة إلى السعادة فإن فاعل السعادة آثر من الصحة ف

= ابن سينا ، الجدل ، ص ١٥٧ : « وأيضا فإن السائقين إلى غايتين يشبه أن يكون أجلهما تأدية إلى غايته آثر ، وذلك إذا تساويا وتقاربا . ولذلك فإن الجمهور يؤثرون النافع فى المعاش على النافع فى المعاد . وأما إذا اختلفا ، وكان التفاوت عظيما ، ولم يمكن الجمع بينهما ، فإن الآثر عند الحصفاء ما هو أفضل ، فهو آثر » .

(١) أرسطو ، ٣ ، ١ ، ١١٦ ب ٢٦ : καὶ τὸ δυνατὸν τοῦ ἀδυνάτου
= ت ع ، ٢٦٦ ب ٦ — ٧ ، طبعة بدوى ، ص ٥٢٦ : « وما هو ممكن آثر مما هو غير ممكن » .

(٢) أرسطو ، ٣ ، ١ ، ١١٦ ب ٢٦ — ٢٧ : ἔτι δύο ποιητικῶν οὗ τὸ τέλος βέλτιον.
= ت ع ، ٢٦٦ ب ٧ ، طبعة بدوى ، ص ٥٢٦ : « وأيضا متى كان شيئان فاعلين ، فإن الذى غايته أفضل هو آثر » .

وإذا كان ذلك كذلك ، كان فاعل السعادة أفضل من الصحة . لأنه إذا كان شىء واحد ينسب إلى شيئين نسبة مختلفة ، كان الذى النسبة إليه أصغر ، أعظم من الذى النسبة إليه أعظم[1] . وهذا الموضع عام لجميع مسائل المقايسات .

---

١ — ذلك : سقطت من ل

---

(١) أرسطو ، ٣ ، ١ ، ١١٦ ب ٢٧ — ٣٦ : ποιητικὸν δὲ καὶ τέλους ἐκ τοῦ ἀνάλογου, ὅταν πλείονι ὑπερέχῃ τὸ τέλος τοῦ τέλους ἢ ἐκεῖνο τοῦ οἰκείου ποιητικοῦ, οἷον εἰ ἡ εὐδαιμονία πλείονι ὑπερέχει ὑγιείας ἢ ὑγίεια ὑγιεινοῦ, τὸ ποιητικὸν εὐδαιμονίας βέλτιον ὑγιείας. ὅσῳ γὰρ ἡ εὐδαιμοία ὑγιείας ὑπερέχει, τοσούτῳ καὶ τὸ ποιητικὸν τὸ τῆς εὐδαιμονίας τοῦ ὑγιεινοῦ ὑπερέχει· ἡ δὲ ὑγίεια τοῦ ὑγιεινοῦ ἐλάττονι ὑπερεῖχεν· ὥστε πλείονι ὑπερέχει τὸ ποιητικὸν εὐδαιμονίας τοῦ ὑγιεινοῦ ἢ ἡ ὑγίεια τοῦ ὑγιεινοῦ. δῆλον ἄρα ὅτι αἱρετώτερον τὸ ποιητικὸν εὐδαιμονίας τῆς ὑγιείας· τοῦ γὰρ αὐτοῦ πλείονι ὑπερέχει.

ـــ ت . ح . ٢٦٦ ب ٧ — ١٤ ، طبعة بدوى ، ص ٥٣٦ : « وأيضا من مقايسة الفاعل إلى الغاية : إذا فضلت الغاية على الغاية بأكثر من فضلها على فاعلها ، كان الفاعل آثر من الغاية . مثال ذلك : أنه إن كانت السعادة تفضل الصحة بأكثر من فضل الصحة على المصح ، فإن الفاعل للسعادة أفضل من الصحة . وذلك أنه بحسب ما تفضل السعادة الصحة يفضل فاعل السعادة على فاعل الصحة . والصحة تفضل المصح بقليل . ففاعل السعادة يفضل المصح بأكثر مما تفضل الصحة المصح . فمن البين أن فاعل السعادة آثر من الصحة ، وذلك أنه يفضل على شىء واحد بعينه بشىء كثير » .

ابن سينا ، الجدل ، ص ١٠٧ : « وأيضا فإن الغايتين إذا كان التفاوت بينهما أكثر من التفاوت بين أحداهما وبين فاعلها ، وكان فضل الغاية الأخرى على هذه الغاية أكثر من فضل هذه الغاية على فاعل هذه الغاية ، فإن فاعل الغاية الأخرى أفضل من هذه الغاية . وذلك أن نسبة الغاية إلى الغاية كنسبة الفاعل إلى الفاعل ، وكانت تلك الغاية تفضل هذه الغاية أكثر من فضل هذه الغاية على فاعلها ، ففاعل الغاية الأخرى يفضل فاعل الغاية الأولى هذه بأكثر من فضل الغاية الأولى ، وهذه فاعلها نفسها فضل أكثر فهو أفضل . ففاعل الغاية الأخرى أفضل من هذه الغاية . وكذلك بالعكس .

وهـذا الموضع مشهور ، وليس يبين بنفسه أنه حق . وذلك لأنه يبنى على إبدال القسمة ، وإبدال النسبة غير بين . والبرهان الذى شهره إنما قام عليه فى المقادير والأعداد ، ولم يبن فى غيرها مما لا يوجد فيها ما يوجد فى المقادير والأعداد من المناسبات من وجود مشاركة فى شىء مشار إليه وإن فى أحدهما فضلا عليه . فإن كان هذا الموضع حقا ، فهو حق غير بين بنفسه » .

والموضع الثانى عشر: هو مأخوذ من اللوازم : وذلك أنه إذا كان شيئان متقاربين ، ولم يمكنا أن نبين أن أحدهما يفضل الآخر فى شىء أصلا من جواهرهما ، فينبغى أن ننظر فى توابعهما . وذلك أن الذى يتبعه خير أكثر هو آثر ، والذى يتبعه شر أقل فهو آثر . مثال ذلك : سهولة الفعل وسهولة الانفعال . ٥ فإن الذى يتبع سهولة الفعل هو أن يَغلب ، وسهولة الانفعال أن يُغلب . ومثال ما يتبعه شر أقل : العيش فى الخمول ، والعيش فى الظهور . فإن الذى يتبع العيش فى الخمول التهاون ، ويتبع العيش فى الظهور الحسد . والتابع للشىء ربما كان منه متقدم ، ومنه متأخر . مثال ذلك : ما يتبع المتعلم من الجهل والعلم . فإن الجهل بما يتعلمه متقدم عليه ، والعلم به متأخر عنه . والتابع بأخرة فى أكثر الأمر أفضل .

١٠ فينبغى أن نأخذ من التوابع أنفعها ، أعنى إن كان الأنفع المتقدم أخذناه ، وإن كان المتأخر أخذناه . وهذا الموضع خاص بالمؤثرات[1] . وهو ضرورى .

٦ — يتبع : يتبعه ل

٨ — ذلك : سقطت من ل ٩ — متقدم : تقدم ف

(١) أرسطو، ٣، ٢، ١١٧ أ ٥–١٠ : ἔτι ὅταν δύο τινὰ ᾖ σφόδρα αὐτοῖς παραπλήσια καὶ μὴ δυνώμεθα ὑπεροχὴν μηδεμίαν συνιδεῖν τοῦ ἑτέρου πρὸς τὸ ἕτερον, ὁρᾶν ἀπὸ τῶν παρεπομένων. ᾧ γὰρ ἕπεται μεῖζον ἀγαθόν, τοῦθ᾽ αἱρετώτερον· ἂν δ᾽ ᾖ τὰ ἑπόμενα κακά, ᾧ τὸ ἔλαττον ἀκολουθεῖ κακόν, τοῦθ᾽ αἱρετώτερον· ὄντων γὰρ ἀμφοτέρων αἱρετῶν οὐδὲν κωλύει δυσχερές τι παρέπεσθαι. διχῶς δ᾽ ἀπὸ τοῦ ἕπεσθαι ἡ σκέψις· καὶ γὰρ πρότερον καὶ ὕστερον ἕπεται, οἷον τῷ μανθάνοντι τὸ μὲν ἀγνοεῖν πρότερον, τὸ δ᾽ ἐπίστασθαι ὕστερον. βέλτιον δ᾽ ὡς ἐπὶ τὸ πολὺ τὸ ὕστερον ἑπόμενον. λαμβάνειν οὖν τῶν ἑπομένων ὁπότερον ἂν ᾖ χρήσιμον.

= ت . ع . ٢٦٦ ب ١٨ – ٢٩٧ أ ٣ ، طبعة بدوى ، ص ٥٢٧ : « وأيضا متى كان شيئان متقاربين جدا ولم يمكنا أن نبين أن أحدهما يفضل الآخر فى شىء أصلا ، فينبغى أن ننظر فى توابعهما : وذلك أن الذى يتبعه خير أكثر هو آثر ؛ وإن كانت توابعهما شرا : فالذى يتبعه شر أقل هو آثر . وذلك =

والموضع الثالث عشر : هو أن الخيرات التى هى أكثر آثر من التى هى أقل ، إذا كان الأقل داخلا تحت الأكثر . وهو مشهور . وهو يكذب إذا كان أحد الخيرين من أجل الآخر . فإنه ليس يصدق أن مجموعهما آثر من أحدهما . مثال ذلك قولنا : أن يصح والصحة ، فإن مجموعيهما ليس آثر من الصحة ،وذلك أن أن يصح إنما نؤثره من أجل الصحة . فينبغى أن يشترط فى هذا الموضع شرطان :

أحدهما : أن يكون الأقل داخلا تحت الأكثر . فإنه ليس يلزم أن يكون الأكثر من الدراهم آثر مما هو أقل منها من الدنانير .

والشرط الثانى : ألا تكون الأشياء القليلة المحصورة كالا للأشياء الحاصرة الكثيرة ، أو الحاصرة بعضها كمال ، و بعضها نحو الكمال[1] .

---

٣ — الخيرين : الخدين ف

٤ — ان : + كان ل // مجموعيهما : مجموعها ف

= أنهما إذا كانا جميعا مأثورين ، فليس يمنع مانع من أن يكون يتبعهما شىء مكروه . والبحث عن الأتباع يكون على وجهين : وذلك أن الشىء يتبع الشىء بالتقدم والتأخر . مثال ذلك ما يتبع المتعلم من الجهل والعلم . فإن الجهل مما يتعلمه متقدم ، والتعلم به متأخر . والتابع بأخرة فى أكثر الأمر أفضل . فينبغى أن نأخذ من التوابع أنفعها » .

ابن سينا ، الجدل ، ص ١٥٨ — ١٥٩ : « وموضع آخر فى الأمور الخفية التفاوت اللواتى تحوج إلى التدقيق تظر فى أمرها ، مثل النظر فى اللوازم . فإن ما لازمه خير أكثر وأفضل فهو آثر . وأيضا ما تابعه شر أقل مما للآخر ، وإن لم يفضل فى الخير ، فهو آثر .

ومن اللوازم ما يكون مقدما مثل الجهل للتعلم من حيث هو متعلم ، ومنه ما يكون متأخرا تابعا مثل العلم ، والتابع فى أكثر الأمر هو الأفضل ... » .

(١) أرسطو ، ٣ ، ٢ ، ١١٧ أ ١٦ — ٢١ : ἔτι τὰ πλείω ἀγαθὰ τῶν ἐλαττόνων, ἢ ἁπλῶς ἢ ὅταν τὰ ἕτερα ἐν τοῖς ἑτέροις ἐνυπάρχῃ, τὰ ἐλάττω ἐν τοῖς πλείοσιν. ἔνστασις, εἴ που θάτερον θατέρου χάριν· οὐδὲν γὰρ αἱρετώτερα τὰ ἄμφω τοῦ ἑνός, οἷον τὸ ὑγιάζεσθαι καὶ ἡ ὑγίεια τῆς ὑγιείας, ἐπειδὴ τὸ ὑγιάζεσθαι τῆς ὑγιείας ἕνεκεν αἱρούμεθα. =

والموضع الرابع عشر : وهو أن ما كان مع لذة آثر مما يكون بغير لذة . مثال ذلك : الدواء الحلو مع الدواء المر، وإن كان كلاهما نافعين . والذى بغير أذى آثر من الذى مع أذى، مثل أن المسيخ الطعم آثر من المر[1].

والموضع الخامس عشر : وهو أن كل واحد من الأشياء مما له وقت يخصه، إذا وجد فى وقته، آثر منه إذا وجد فى غير وقته، مثل الرياسة فى الشيخوخة آثر منها فى الشباب . وكذلك الحكمة . وأما الشجاعة فالأمر فيها بالعكس، وذلك أن الضرورة إلى فعل الشجاعة فى الشباب أكثر . وكذلك العفة[2].

= ت . ع ، ٢٦٧ أ ٣ — ٧ ، طبعة بدوى ، ص ٥٣٧ : « وأيضا الخيرات الكثيرة آثر من التى هى أقل : إما على الإطلاق ، وإما إذا كانت أشياء توجد فى غيرها ، وكان الأقل فى الأكثر . والعناد فى ذلك هو أن يكون أحدهما من أجل الآخر ينفع . وذلك أنه ليس يكون بمجموع الاثنين آثر من الواحد . مثال ذلك قولنا : أن يصح ، والصحة آثر من الصحة . لأن قولنا : أن يصح إنما نؤثره من أجل الصحة » .

أحدهما ... يكون : سقطت من طبعة بدوى .

ابن سينا ، الجدل ، ص ١٥٩ : « وأيضا موضع آخر أن الخيرات التى هى أكثر فهى آثر ، إذا كان الأقل داخلا فيها . فأما إذا لم يكن كذلك ، فإن الأقل عددا ، ربما كان — وإن خالطه شر — آثر من خيرات كثيرة ، مثل الحكمة ، فإنه مع ما يلحق كاسبها من التعب ، آثر من جملة الغنى ، والصحة ، والجمال ، والقوة » .

(١) أرسطو ، ٣ ، ٢ ، ١١٧ أ ٢٣ — ٢٤ : καὶ ταὐτὰ μεθ' ἡδονῆς μᾶλλον ἢ ἄνευ ἡδονῆς. καὶ ταὐτὰ μετ' ἀλυπίας ἢ μετὰ λύπης.

= ت . ع ، ٢٦٧ أ ٩ — ١٠ ، طبعة بدوى ، ص ٥٣٨ : « وهذه إذا كانت مع لذة آثر من التى تكون بغير لذة . وإذا كانت بغير أذى فهى آثر من التى مع أذى » .

ابن سينا ، الجدل ، ص ١٦١ : « وأيضا إذا كانت المؤثرات تحصل مع لذة فهى آثر من أن تكون بلا لذة ، وهو مشهور غير حقيق . وأيضا إذا كانت بغير أذى ولا لذة ، فهى آثر من الذى يكون مع أذى . وهذا على ما علمت » .

(٢) أرسطو ، ٣ ، ٢ ، ١١٧ أ ٢٠ — ٢٣ : καὶ ἕκαστον ἐν ᾧ καιρῷ μεῖζον δύναται, ἐν τούτῳ καὶ αἱρετώτερον, οἷον τὸ ἀλύπως ἐν τῷ γήρᾳ μᾶλλον ἢ ἐν τῇ νεότητι· μεῖζον γὰρ ἐν τῷ γήρᾳ δύναται. κατὰ ταῦτα δὲ καὶ ἡ φρόνησις ... ἡ δ' ἀνδρεία ἀνάπαλιν· ἐν τῇ νεότητι γὰρ ἀναγκαιοτέρα ἡ κατὰ τὴν ἀνδρείαν ἐνέργεια. ὁμοίως δὲ καὶ ἡ σωφροσύνη· μᾶλλον γὰρ οἱ νέοι τῶν πρεσβυτέρων ὑπὸ τῶν ἐπιθυμιῶν ἐνοχλοῦνται. =

والموضع السادس عشر : وهو أن ما كان أنفع فى أكثر الأوقات فهو آثر من النافع فى وقت ما . مثال ذلك الشجاعة والعدل والعفة . فإن العدل والعفة نافعان فى جميع الأوقات[1] ، والشجاعة نافعة عند وجود الأعداء ، وهو ضرورى .

والموضع السابع عشر : وهو أن الشىء الذى إذا وجد لنا لم نحتج إلى الشىء الآخر فهو آثر من الذى إذا وجد لنا احتجنا إلى ذلك الأول . مثال ذلك العدل والشجاعة . فإن الناس كلهم إذا كانوا عدولا لم ينتفع بالشجاعة ، وإذا كانوا

---

٢ — النافع : المنافع ل

= ت . ع . ٢٦٧ أ ١٠ — ١٦ ، طبعة بدوى ، ص ٥٢٨ : « وكل واحد من الأشياء فى الوقت الذى تكون قوته أعظم فيه يكون آثر ، بمنزلة ما إن قلة الأذى فى الشيخوخة آثر منها فى الشباب ، لأن قوتها فى الشيخوخة أعظم ... فأما الشجاعة فالحال فيها بالعكس ، وذلك أن الضرورة إلى فعل الشجاعة فى الشباب أشد . وكذلك العفة . وذلك أن الشباب أشد تأذيا بالشهوات من الشيوخ » .

ابن سينا ، الجدل ، ص ١٦٠ : « وأيضا ما يكون فى وقته آثر منه فى غير وقته ، أو فى وقت لا يحتاج به . فان الحكمة فى المشيخ آثر منها فى الشباب ، وإن كان وجودها فى الشباب أعجب . وكذلك العفة فيهم ، بل العفة والحكمة بالمشايخ أولى ، وفى الشباب أعجب . واكتساب ذلك وطلبه بالشباب أولى . فإن المشايخ يجب أن يحصل ذلك لهم بالطبع » .

(١) أرسطو ، ٣ ، ٢ ، ١١٧ أ ٣٤ — ٣٦ : καὶ ὃ ἐν παντὶ καιρῷ ἢ ἐν τοῖς πλείστοις χρησιμώτερον, οἷον δικαιοσύνη καὶ σωφροσύνη ἀνδρείας. αἱ μὲν γὰρ ἀεί, ἡ δὲ ποτὲ χρησίμη.

= ت . ع . ٢٦٧ أ ١٦ — ١٨ ، طبعة بدوى ، ص ٥٣٠ : « والشىء الذى هو أنفع فى كل وقت أو فى أكثر الأوقات هو آثر ، بمنزلة ما إن العدالة والعفة آثر من الشجاعة . وذلك أن تينك نافعتان دائما ، وهذه فى بعض الأوقات » .

ابن سينا ، الجدل ، ص ١٦٠ : « والشىء الذى هو أنفع فى كل وقت ، وفى أكثر الأوقات ، فهو آثر بالإعداد ، كالعفة والعدالة فإنها آثر من الشجاعة ؛ لكن ربما كانت الشجاعة آثر فى وقت يحوج إليها » .

شجعانا انتفعوا بالعدالة واحتاجوا إليها . وهو برهان ما مأخوذ من الأمور أنفسها[1] .

والموضع الثامن عشر : وهو مأخوذ من الفساد والاطراح والترك والكون والاقتناء والتضاد . فإن الأمور التي يتجنب فسادها أكثر هي آثر . وكذلك الأمر في الترك والاطراح ، وذلك أن ما كان اطراحه وضده يتجنب أكثر فهو آثر . والأمر في الكون والاقتناء بعكس ذلك . فإن الأشياء التي كونها واقتناؤها آثر هي آثر[2] .

---

١ — برهان : برهاني ل

٢ — والكون : سقطت من ل . ولكنها موجودة في الأصل اليوناني والترجمة العربية .

٥ — آثر : سقطت من ف

---

(١) أرسطو ، ٣ ، ٢ ، ١١٧ أ ٣٦ — ١١٧ ب ٢ : καὶ δ πάντων ἐχόντων μηδὲν θατέρου δεόμεθα ἢ ὃ ἐχόντων προσδεόμεθα τοῦ λοιποῦ, καθάπερ ἐπὶ δικαιοσύνης καὶ ἀνδρείας· δικαίων μὲν γὰρ πάντων ὄντων οὐδὲν χρήσιμος ἡ ἀνδρεία· ἀνδρείων δὲ πάντων ὄντων χρήσιμος ἡ δικαιοσύνη.

= ت . ع . ٢٦٧ أ ١٩ — ٢٢ ، طبعة بدوي ، ص ٥٣٨ : « والشيء إذا كان لنا بأجمعنا لم نحتج إلى نظيره أصلا آثر من الذي إذا كان لنا احتجنا معه إلى الباقي ، كالحال في العدالة والشجاعة . وذلك أن الناس كلهم إذا كانوا عدولا لم ينتفع بالشجاعة ، وإذا كانوا كلهم شجعاء انتفع بالعدالة » .

كانوا (عدولا) : كان ، في مخطوط الأورغانون .

شجعاء : شجعانا ، في طبعة بدوي ، ولكن القراءة واضحة في مخطوط الأورغانون .

ابن سينا ، ص ١٦٠ : « والشيء الذي لو كان هو لم يحتج إلى الآخر ، وإذا كان الآخر احتيج إليه فهو آثر ؛ كما أنه لو كان الناس عدولا لم يحتج إلى الشجاعة ، ولو كان الناس كلهم شجعانا انتفع بالعدالة ، بل احتيج إليها . فالعدالة آثر ، وإن كان الآخر ، أعني الشجاعة ، ربما صارت في بعض الأوقات آثر » .

(٢) أرسطو ، ٣ ، ٢ ، ١١٧ ب ٣ — ٤ : ἔτι ἐκ τῶν φθορῶν καὶ τῶν ἀποβολῶν καὶ τῶν γενέσεων καὶ τῶν λήψεων καὶ τῶν ἐναντίων. ὧν γὰρ αἱ φθοραὶ φευκτότεραι αὐτὰ αἱρετώτερα ... ἐπὶ δὲ τῶν γενέσεων καὶ τῶν λήψεων ἀνάπαλιν· ὧν γὰρ αἱ λήψεις καὶ αἱ γενέσεις αἱρετώτεραι, καὶ αὐτὰ αἱρετώτερα.

= ت . ع . ٢٦٧ أ ٢٢ — ٢٦٧ ب ٣ ، طبعة بدوي ، ص ٥٣٨ — ٥٣٩ : « وأيضا الموضع المأخوذ من الفساد والاطراح والكون والاتخاذ والتضاد ينبغي أن ينظر فيه ، وذلك أن الأمور التي تجتنب فسادها أكثر هي آثر ، وكذلك الأمر في الاطراح والتضاد . وذلك أن ما كان اطراحه أو ضده يجتنب أكثر فهو آثر .

والأمر في الكون والاتخاذ بعكس ذلك . فإن الأشياء التي اتخاذها وكونها آثر هي أيضا آثر » . =

وهذا الموضع جمع أشياء كثيرة بعضها مأخوذ من الأشياء التى من خارج وهو مقنع ، وذلك أنه ليس يلزم إن كان العمى يتجنب أكثر من ضعف البصر أن يكون البصر آثر من حدة البصر .

وأما إذا كان المصير فى هذا الموضع والنقلة من الكون إلى الكائن ، ومن الفساد إلى الفاسد ، أو من التكون إلى الكون ، ومن الطريق إلى الفساد إلى الفساد نفسه ، فإنه يكون أدخل فى الأمر نفسه ، وأدخل فى أن يكون علميا ، من قبل أن النقلة ليست تكون حينئذ من المتقابلات ، لكن من الأمور القريبة من جوهر الشىء . مثال ذلك أنه إن كان أن يصبح آثر من يمرض ، فالصحة آثر من المرض . وكذلك إذا لم يكن هنالك تضاد أصلا . وذلك أنه إن كان أن يبنى خير من أن يخيط ، فالبناية خير من الخياطة .

والموضع التاسع عشر : وهو أن ما كان أقرب إلى الخير فهو أفضل . والشىء الذى هو أكثر شبها بالشىء الأفضل ، هو أفضل[1] .

وهـذا يكون على ضربين : إما مقايسة اثنـين إلى واحد . بمنزلة قولنا إن

---

٤ الفاسد : الفساد ل ٥ — إلى الفساد : سقطت من ل
٩ يبنى : يمى ف

= ابن سينا ، الجـدل ، ص ١٦٠ : « وأيضا ما يجتنب فساده ، أو ضده أكثر ، فهو آثر . وما يرغب فى تحصيله واتخاذه أكثر فهو آثر » .

(١) أرسطو ، ٣ ، ٢ ، ١١٧ ب ١٠ — ١٤ : ἄλλος τόπος, τὸ ἐγγύτερον τἀγαθοῦ βέλτιον καὶ αἱρετώτερον, καὶ τὸ ὁμοιότερον τἀγαθῷ, οἷον ἡ δικαιοσύνη δικαίου. καὶ τὸ τῷ βελτίονι αὐτοῦ ὁμοιότερον, καθάπερ τὸν Αἴαντα τοῦ Ὀδυσσέως φασὶ βελτίω τινὲς εἶναι, διότι ὁμοιότερος τῷ Ἀχιλλεῖ.

= ت . ع . ٢٦٧ ب ٣ — ٦ ، طبعة بدوى ، ص ٥٣٩ : « وموضع آخر أن الشىء الذى هو أقرب إلى الخير هو أفضل وآثر ، والذى هو أكثر شبها به هو أفضل وآثر ، بمنزلة ما إن العدالة أفضل من العدل . والأشبه منهما أيضا بالأفضل آثر ، بمنزلة ما يقول قوم إن آآس أفضل من أدسوس ، لأنه أشبه بأخلوس » .

التهور أفضل من الجبن ، وذلك أنه أشبه بالشجاعة التى هى أفضل من الجبن ، وإما مقايسة اثنين إلى اثنين ، بمنزلة قولنا : إن الفضائل النظرية أفضل من الشكلية . وذلك أن تلك أشبه بالأمور الملكية ، وهذه أشبه بالإنسانية .[1]

وهذا الموضع عام لجميع أنواع المقايسات ، وهو مأخوذ من الأمور التى من خارج ، ومشهور غير برهانى ، وذلك أنه ليس يمتنع أن يكون الأشبه بالأفضل ليس أشبه به من جهة ما هو أفضل ، بمنزلة ما تقول : إن القرد أشبه بالإنسان من الفرس ، وليس القرد أفضل من الفرس[2] . وكذلك لا يمتنع عند مقايسة أمرين

---

٣ — أفضل : آثر ل

---

(١) أرسطو ، ٣ ، ٢ ، ١١٧ ب ١٤ — ١٧ : ἔνστασις τούτου ὅτι οὐκ ἀληθές· οὐδὲν γὰρ κωλύει μὴ ᾖ βέλτιστος ὁ 'Αχιλλεύς, ταύτῃ ὁμοιότερον εἶναι τὸν Αἴαντα, τοῦ ἑτέρου ὄντος μὲν ἀγαθοῦ μὴ ὁμοίου δέ.
= ت . ع . ٢٦٧ ب ٦ — ٨ ، طبعة بدوى ، ص ٥٣٩ : « وقد يعاند هذا القول بأن يقال إنه ليس بحق . وذلك أنه ليس يمتنع مانع من ألا يكون آآس أشبه بأشلوس من جهة ما أشلوس أفضل ، ويكون أو دسس خيرا وليس شبيها بأشلوس » .

(٢) أرسطو ، ٣ ، ٢ ، ١١٧ ب ١٧ — ١٩ : σκοπεῖν δὲ καὶ εἰ ἐπὶ τὰ γελοιότερα εἴη ὅμοιον, καθάπερ ὁ πίθηκος τῷ ἀνθρώπῳ τοῦ ἵππου μὴ ὄντος ὁμοίου· οὐ γὰρ κάλλιον ὁ πίθηκος, ὁμοιότερον δὲ τῷ ἀνθρώπῳ.
= ت . ع . ٢٦٧ ب ٩ — ١١ ، طبعة بدوى ، ص ٥٣٩ : « وينبغى أن ننظر لعله شبيه فيما هو أولى أن يضحك منه ، بمنزلة ما إن القرد شبيه بالإنسان ، والفرس غير شبيه به . فإن القرد ليس بأفضل من الفرس ، وإن كان أشبه بالإنسان منه » .
لاحظ الخطأ الذى وقع فى طبعة بدوى . إذ تجده يقرأ : « لعلة شبيه » ، « والقراءة الصحيحة : لعله شبيه ، قارن εἴη فى النص اليونانى .
ترجمة κάλλιον بأفضل ترجمة غير دقيقة ، إذ أنها هنا تشير إلى الشكل الخارجى . قارن ترجمة بكارد — كمبردج : more handsome

أرسطو ، ٣ ، ٢ ، ١١٧ ب ١٩ — ٢١ : πάλιν ἐπὶ δυοῖν, εἰ τὸ μὲν τῷ βελτίονι τὸ δὲ τῷ χείρονι ὁμοιότερον, εἴη ἂν βέλτιον τὸ τῷ βελτίονι ὁμοιότερον.
= ت . ع . ٢٦٧ ب ١١ — ١٢ ، طبعة بدوى ، ص ٥٣٩ : « وأيضا إذا كان أحد أمرين أشبه بالأفضل ، والآخر أشبه بالأخس ، فإن الأشبه بالأفضل أفضل » .

بأمرين أن يكون الشبيه بالأفضل شبهه يسير ، والآخر الذى يشبه الأخس يكون شبهه كثيرا ؛ أو أن يكون أحدهما يشبه الأفضل من جهة ما هو أخس ، والآخر يشبه الأخس من جهة ما هو أفضل[1] .

والموضع العشرون : هو أن ما كان أظهر وأشهر فهو آثر مما هو فى ذلك المعنى أقل . وهذا الموضع مأخوذ من الشهادة ، وهو كاذب فى أشياء كثيرة ، وذلك أنه يصير الخطيب آثر من المهندس ، والفقيه من الفيلسوف[2] .

والموضع الحادى والعشرون : هو أن ما كان أصعب اقتناء فهو آثر ، وذلك أنا ، كما يقول أرسطو ، إذا اقتنينا ما لا يسهل وجوده كان سرورنا به أكثر . وينبغى أن تؤخذ صعوبة الاقتناء فى الأشياء المؤثرة ، وإلا فكثير من الأشياء الصعبة ليست

---

٢ — أن : سقطت من ل

٨ — ما لا يسهل وجوده : الأعسر وجودا ل

---

(١) أرسطو ، ٣ ، ٢ ، ١١٧ ب ٢١ — ٢٧ : ἔχει δὲ καὶ τοῦτο ἔνστασιν· οὐδὲν γὰρ κωλύει τὸ μὲν τῷ βελτίονι ἠρέμα ὅμοιον εἶναι, τὸ δὲ τῷ χείρονι σφόδρα, οἷον εἰ ὁ μὲν Αἴας τῷ Ἀχιλλεῖ ἠρέμα, ὁ δ' Οδυσσεὺς τῷ Νέστορι σφόδρα. καὶ εἰ τὸ μὲν τῷ βελτίονι ἐπὶ τὰ χείρω ὅμοιον εἴη, τὸ δὲ τῷ χείρονι ἐπὶ τὰ βελτίω, καθάπερ ἵππος ὄνῳ καὶ πίθηκος ἀνθρώπῳ.

= ت . ع . ٢٦٧ ب ١٢ — ١٥ ، طبعة بدوى ، ٥٣٩ — ٥٤٠ : « وقد يعاند هذا القول أيضا ، وذلك أنه ليس يمنع مانع من أن يكون أحدهما يشبه الأفضل شبها يسيرا ، والآخر يشبه الأخس شبها كثيرا . مثال ذلك أن يكون آآس يشبه أشلوس شبها يسيرا ، وأدسوس يشبه نسطر شبها كثيرا . وقد يكون أحدهما يشبه الأفضل فيما هو أخس ، والآخر يشبه الأخس فيما هو أفضل ، كشبه الفرس بالحمار ، والقرد بالإنسان » .

(٢) أرسطو ، ٣ ، ٢ ، ١١٧ ب ٢٨ : ἄλλος τὸ ἐπιφανέστερον τοῦ ἧττον τοιούτου,

= ت . ع . ٢٦٧ ب ١٧ — ١٨ ، طبعة بدوى ١ ص ٥٤٠ : « وموضع آخر أن الشيء الذى هو أظهر آثر مما هو دونه فى هذه الحال » .

مؤثرة ، فضلا عن أن تكون آثر من غيرها . وذلك أنه ليس الصعود على الجبال آثر من المشي في المستوى من الأرض[١] .

والموضع الثاني والعشرون : هو أن ما كانت مشاركته للأشياء الردئية أقل ، أو ما كان عادما لها هو آثر مما كان لها مشاركا ، أو كان أكثر مشاركة . وذلك أن مالم يلحقه شيء من المكروه آثر مما لحقه ، وما لحقه أقل آثر مما لحقه أكثر . ٥

وهذا الموضع يمكن أن يؤخذ خاصا وعاما في جميع الأشياء التي لها أضداد ، كالصحة وغيرها إذا كانت غير مشاركة لأضدادها ، أو كانت مشاركتها أقل ، إذا كان مالها في طبيعتها الخاصية أكثر . وهذا الموضع داخل تحت المواضع المأخوذة من المتقابلات[٢] .

١٠ والموضع الثالث والعشرون : هو أن ما كان أفضل من شيء آخر على الإطلاق . فإن المتقدم في الفضل في ذلك الجنس أفضل من المتقدم في الفضل الذي في الجنس

٦ — يمكن : يمكن له // التي لها أضداد : سقطت من ل

٨ — الموضع : + هو ل ١١ — (من) المتقدم في الفضل : سقطت من ف

(١) أرسطو ، ٣ ، ٢ ، ١١٧ ب ٢٨ — ٣٠ : καὶ το χαλεπώτερον· μᾶλλον γὰρ ἀγαπῶμεν ἔχοντες ἃ μὴ ἔστι ῥᾳδίως λαβεῖν.

= ت ٠ ع ٠ ٢٦٧ب١٨ — ١٩ ، طبعة بدوى ، ص ٥٤٠ : « والشيء الذي هو أصعب أيضا آثر . وذلك أنا إذا اقتنينا ما لا يسهل تناوله كان سرورنا به أكثر » .

ابن سينا ، الخطابة ، ٧٨ : « وأيضا فالذي هو أصعب إدراكا ، وذلك لعظمة في نفسه » .

(٢) أرسطو ، ٣ ، ٢ ، ١١٧ ب ٣٠ — ٣٢ : καὶ τὸ τοῖς κακοῖς ἀκοινωνητότερον· αἱρετώτερον γὰρ ᾧ μηδεμία δυσχέρεια ἀκολουθεῖ ἢ ᾧ ἀκολουθεῖ.

= ت ٠ ع ٠ ٢٦٧ب٢١ — ٢٢ ، طبعة بدوى ، ص ٥٤٠ : « وما هو أيضا عادم لمشاركته الأشياء الردئية هو آثر ، وذلك أن مالم يلحقه شيء من المكروه آثر مما يلحقه ذلك » .

الآخر المفضول . مثال ذلك : أنه إن كان الإنسان أفضل من الفرس بإطلاق، فإن المتقدم من الناس فى الفضل أفضل من المتقدم من الخيل فى الفضل . وعكس هذا : إن كان المتقدم فى هذا الجنس فى الفضل أفضل من المتقدم فى جنس آخر، فإن الجنس أفضل من الجنس . وإنما صار هذا الموضع مقنعا للمناسبة المأخوذة من التساوى . وذلك أنه لما كانت نسبة الجنس إلى الجنس كنسبة الأفضل فى هذا ٥ الجنس إلى الأفضل فى الجنس الآخر، أمكن أن يقنع . لكن قد يظهر أنه ليس برهانى . فإن الموت الفاضل فى الغاية كموت الشهداء عندنا أفضل من المشى الفاضل فى الغاية كالسعى إلى الحج أو إلى غير ذلك من العبادات الفاضلة . غير أنه ليس يلزم أن يكون الموت على الإطلاق أفضل من المشى على الإطلاق . وذلك أن الفضيلة فى الموت ليست له من جهة ما هو موت ، وإنما هى لمختار الموت بحال ١٠ كذا ، وهو الشهيد . وهذا الموضع هو عام للمؤثرات وغيرها[1] .

---

١ — أنه : سقطت من ل   ٧ — برهانى : برهان ف

---

(١) أرسطو ، ٣ ، ٢ ، ١١٧ ب ٣٣ — ٣٩ : ἔτι εἰ ἁπλῶς τοῦτο τούτου βέλτιον, καὶ τὸ βέλτιστον τῶν ἐν τούτῳ βέλτιον τοῦ ἐν τῷ ἑτέρῳ βελτίστου· οἷον εἰ βέλτιον ἄνθρωπος ἵππου, καὶ ὁ βέλτιστος ἄνθρωπος τοῦ βελτίστου ἵππου βελτίων. καὶ εἰ τὸ βέλτιστον τοῦ βελτίστου βέλτιον, καὶ ἁπλῶς τοῦτο τούτου βέλτιον· οἷον ὁ βέλτιστος ἄνθρωπος τοῦ βελτίστου ἵππου βελτίων, καὶ ἁπλῶς ἄνθρωπος ἵππου βελτίων.

= ت . ع . ٢٦٧ ب ٢٢ – ٢٦٨ أ ٧ ، طبعة بدوى ، ص ٥٤٠ : «وأيضا إن كان على الإطلاق كذى أفضل من كذى ، فإن المتقدم فى الفضل مما فى هذا أفضل من المتقدم فى الفضل مما فى الآخر . مثال ذلك : أنه إن كان الإنسان أفضل من الفرس ، فإن المتقدم من الناس فى الفضل أفضل من المتقدم فى الخيل فى الفضل . وإن كان المتقدم فى الفضل أفضل من المتقدم فى الفضل ، فإنه على الإطلاق كذى أفضل من كذى . مثال ذلك : أنه إن كان المتقدم من الناس فى الفضل أفضل من المتقدم فى الخيل ، فإن الإنسان على الإطلاق أفضل من الفرس» .

والموضع الرابع والعشرون : هو أن ما يشترك فيه الأصدقاء آثر مما ليس
يشتركون فيه . وبهذا كانت الفضيلة آثر من الصحة ، واليسار أفضل من
النسب ، والأدب آثر من اللذة . وأيضا ما يجب أن نفعله بالصديق أكثر من
سائر الناس آثر مما يجب أن نفعله بجميع الناس ، وبمن اتفق ، وذلك أن الذين
نؤثرهم بالمحبة ، قد نختار لهم تعليم الحكمة . ما بذل المال فنختاره لمن اتفق من
المحاويج . وهذان الموضعان خاصان بالمؤثرات . وقوتهما واحدة . وذلك أن
الأمر ، كما يقول أرسطو ، أنه ولا إنسان من الناس يؤثر ، عندما تحصل له
سائر الخيرات ، أن يعيش بلا أصدقاء ، إذ كانت الأمور التي فيها التشارك
معهم آثر مما يتوحد به[1] . وهذا الثاني هو أشد إقناعا من الأول ، وذلك أن الأول
يجعل اليسار آثر من الصحة ، وكان هذا الموضع الثاني مضادا للأول . وذلك أن ١٠
العام في الأول هو الآثر من الخاص ، وفي الثاني الخاص آثر من العام[2] .

٥ — بالمحبة : بالمودة ل
٦ — وقوتهما : وقوتها ف ٧ — يقول : يقوله ل // أرسطو : + من ف

(١) أبو حيان التوحيدي ومسكويه ، الهوامل والشوامل ، نشرة أحمد أمين والسيد أحمد صقر ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة ١٩٥١ ، ص ١٧٩ : « ولتحصل لهم صورة الواحد الذي هو سبب كل فضيلة » .

وتوحد الله تعالى بالربوبية وتوحد فلان برأيه (أساس البلاغة ، مادة وح د) .

(٢) أرسطو ، ٣ ، ٢ ، ١١٨ أ ١ — ٥ ، ἔτι ὧν ἔστι τοὺς φίλους μετασχεῖν
αἱρετώτερα ἢ ὧν μή. καὶ ἃ πρὸς τὸν φίλον πρᾶξαι μᾶλλον βουλόμεθα
ἢ ἃ πρὸς τὸν τυχόντα, ταῦτα αἱρετώτερα, οἷον τὸ δικαιοπραγεῖν καὶ
εὖ ποιεῖν μᾶλλον ἢ τὸ δοκεῖν· τοὺς γὰρ φίλους εὖ ποιεῖν βουλόμεθα
μᾶλλον ἢ δοκεῖν, τοὺς δὲ τυχόντας ἀνάπαλιν.
— ف . ع . ٢٦٨ أ ٧ — ١١ ، طبعة بدوي ، ص ٥٤٠ — ٥٤١ : « وأيضا ما يناله الأصدقاء آثر عندنا مما لا ينالونه ، وما يجب أن نفعله بالصديق أكثر مما نفعل بأفناء الناس هو آثر عنده . مثال ذلك : أن الإنصاف والإحسان أفضل من الظن . وذلك أنا نحب أن نعدل على أصدقائنا ، ونحسن إليهم أكثر مما نحب أن يكون ذلك منا إليهم بالظن . ونحب أن نفعل بأفناء الناس عكس ذلك » .

والموضع الخامس والعشرون : هو أن الأشياء التى توجد من جهة الأفضل
آثر من الأشياء التى توجد من جهة الضرورة ، ويعنى بالشىء الذى يوجد من
جهة الأفضل ما كان ليس ضروريا فى وجود الشىء المتصف به ، وإنما وجوده
به على جهة التمام والكمال ، بمنزلة الجمال فى الأعضاء ، ونعنى بالضرورى الشىء
الذى لا يمكن أن يوجد الشىء خلوا منه ، مثل وجود الأعضاء الأصلية ٥
للإنسان .

وينبغى أن تعلم أن الأفضل فى طبيعته غير الآثر عندنا ، وذلك أنه ليس يلزم
أن يكون ما كان أفضل فى طبعه أن يكون آثر عندنا . فإن التفلسف ليس بآثر من
اقتناء المال للفقير ، لأن الحاجة للمال آثر عنده . فإذا أريد بالآثر ما هو عندنا
لا ما هو فى نفسه ، أمكن فى هذا الموضع أن يصدق وأن يكذب . أما صدقه ١٠
فإن جودة العيش آثر من العيش ، وجودة العيش موجودة لنا من جهة الأفضل ،
والعيش من جهة الضرورة . وأما كذبه فلأن الحكمة ليست آثر عند العليل من
الصحة . وأما إن أريد هاهنا بالآثر ما هو فى طبعه آثر وهو الذى يدل عليه
بالأفضل فهو صحيح . وإن أريد بالآثر الآثر عندنا فيكاد أن يكون الضرورى

٧ — الآثر : الأفضل ل
٩ — فاذا : فلذا ل
١٤ — فيكاد : يكاد ف

= الترجمة العربية غير دقيقة ، فكلمة μεταοχεῖν تعنى المشاركة ، قارن شرح ابن رشد ،
من كلمة أفناء ، وانظر : أساس البلاغة ، مادة : ف ن و .
الظن : τὸ δοκεῖν ، أعنى أن يظن الناس بنا أننا نحسن إلى أصدقائنا ونحن لم نفعل .

آثر عندنا ، والذى من الأفضل أفضل[1] .

والموضع السادس والعشرون : هو أن مالا يمكن فيه أن يكتسب من غيره آثر مما يمكن أن يكتسب من غيره ، كحال العدالة عند الشجاعة . وهذا الموضع قد يكذب ، فإنه يصير به الجمال آثر من الأدب[2] .

والموضع السابع والعشرون : هو أن ما كان مؤثرا بغير هذا الشىء آثر مما ليس هو مؤثرا إلا به . مثال ذلك أن الحفظ ليس هو مؤثرا بغير فهم ، والفهم مؤثر

---

٢ — يكتسب : يكتسبه ل   ٦ — (ليس) هو : سقطت من ل

---

(١) أرسطو ، ٣ ، ٢ ، ١١٨ أ ٩ — ١٥ : καὶ τὰ ἐκ περιουσίας τῶν ἀναγκαίων βελτίω, ἐνίοτε δὲ καὶ αἱρετώτερα· βέλτιον γὰρ τοῦ ζῆν τὸ εὖ ζῆν· τὸ δὲ εὖ ζῆν ἐστιν ἐκ περιουσίας, αὐτὸ δὲ τὸ ζῆν ἀναγκαῖον. ἐνίοτε δὲ τὰ βελτίω οὐχὶ καὶ αἱρετώτερα· οὐ γὰρ εἰ βελτίω, ἀναγκαῖον καὶ αἱρετώτερα· τὸ γοῦν φιλοσοφεῖν βέλτιον τοῦ χρηματίζεσθαι, ἀλλ' οὐχ αἱρετώτερον τῷ ἐνδεεῖ τῶν ἀναγκαίων. τὸ δ' ἐκ περιουσίας ἐστίν, ὅταν ὑπαρχόντων τῶν ἀναγκαίων ἄλλα τινὰ προσκατασκευάζηταί τις τῶν καλῶν. σχεδὸν δὲ ἴσως αἱρετώτερον τὸ ἀναγκαῖόν ἐστι, βέλτιον δὲ τὸ ἐκ περιουσίας.

= ت ع . ٢٦٨ أ ١٢ — ١٩ ، طبعة بدوى ، ص ٥٤١ : « والأشياء التى هى من الفضل أفضل من الأشياء الضرورية وربما كانت آثر . لأن جودة العيش أفضل من العيش ، وجودة العيش من الفضل والعيش نفسه ضرورى . وربما كانت التى هى أفضل ليست آثر أيضا . وذلك أنه ليس إن كان الأفضل ضروريا فهو أيضا آثر . لأن التفلسف أفضل من اقتناء المال ، إلا أنه ليس بآثر عند المحتاج إلى ما لابد منه . والذى من الفضل هو إذا كانت الأشياء الضرورية موجودة فأعد الإنسان معها أشياء أخر جيدة . ويكاد أن يكون الأمر الضرورى آثر ، والذى من الفضل أفضل » .

(٢) أرسطو ، ٣ ، ٢ ، ١١٨ أ ١٦ — ١٧ : καὶ ὃ μὴ ἔστι παρ' ἄλλου πορίσασθαι ἢ ὃ ἔστι καὶ παρ' ἄλλου, οἷον πέπονθεν ἡ δικαιοσύνη πρὸς τὴν ἀνδρείαν.

= ت ع . ٢٦٨ أ ١٩ — ٢٠ ، طبعة بدوى ، ٥٤١ : « وما لم يكن اكتسابه من غيره آثر مما يكن أن يكتسب من غيره ، كحال العدالة عند الشجاعة » .

دون حفظ . وقوة هذه المواضع قوة واحدة ، وهو أن الأخص مقدم فى الشرف على الأعم[1] .

والموضع الثامن والعشرون : وهو أنا متى جحدنا أحد أمرين ليظن بنا أن الثانى موجود لنا ، فإن الذى يريد أن يظن بنا أنه موجود لنا آثر . مثال ذلك : أنا نجحد الاجتهاد والدرس ليظن بنا أنا أذكياء . وهذا الموضع هو من الأمور التى من خارج[2] .

والموضع التاسع والعشرون : هو أن الشىء الذى يكثر الجمهور تأنيب من يستثقله ويستكرهه آثر من الشىء الذى لا ينكر الجمهور ذم من يستثقله ، والشىء الذى لا يكثر

٣ — أنا : سقطت من ل   ٨ — يستكرهه : يكرهه ل

(١) أرسطو ، ٣ ، ٢ ، ١١٨ أ ١٨ — ٢٠ : καὶ εἰ τόδε μὲν ἄνευ τοῦδε αἱρετόν, τόδε δὲ ἄνευ τοῦδε μή· οἷον δύναμις ἄνευ φρονήσεως οὐχ αἱρετόν, φρόνησις δ' ἄνευ δυνάμεως αἱρετόν.

= ت . ع . ٢٦٨ أ ٢٠ — ٢٢ ، طبعة بدوى ، ص ٥٤١ : « وإن كان هذا الشىء مأثورا بغير هذا الشىء وهذا ليس هو مأثورا من غير هذا الشىء ، مثال ذلك : أن القوة ليست مأثورة بغير فهم ، والفهم مأثور بغير قوة » .

(٢) أرسطو ، ٣ ، ٢ ، ١١٨ أ ٢٠ — ٢٣ : καὶ δυοῖν εἰ θάτερον ἀρνούμεθα, ἵνα τὸ λοιπὸν δόξῃ ἡμῖν ὑπάρχειν, ἐκεῖνο αἱρετώτερον ὃ βουλόμεθα δοκεῖν ὑπάρχειν. οἷον φιλοπονεῖν ἀρνούμεθα, ἵν' εὐφυεῖς εἶναι δόξωμεν.

= ت . ع . ٢٦٨ أ ٢٢ — ٢٦٨ ب ٢ ، طبعة بدوى ، ص ٥٤١ — ٥٤٢ : « وإن نحن كتمنا أحد أمرين ليظن بنا أن الأمر الباقى موجود لنا ، فذلك الذى يجب أن يظن بنا أنه لنا ، آثر عندنا . مثال ذلك : أنا نكتم الحرص ، ليظن بنا أنا مطبوعون » .

تعنى كلمة φιλοπονεῖν حب التعب والنصب . أما الترجمة العربية فغير دقيقة .

الجمهور تأنيب من شق عليه فقده آثر من الشيء الذى يكثر الجمهور لوم من شق عليه فقده[1] .

والموضع الثلاثون : هو أن ما كان من الأشياء التى تحت نوع وله الفضيلة التى تخص ذلك النوع هو آثر مما ليس له تلك الفضيلة . مثال ذلك : أن الإنسان الفاضل آثر من المتوسط والخسيس . وإذا كانت الفضيلة لكليهما ، فإن الآثر ٥ هو الذى هى له أكثر . مثال ذلك أن أرسطو آثر من أفلاطون[2] .

وهذا الموضع هو مأخوذ من الأمر نفسه ، وهو برهانى ، وليس هو خاصا بالمؤثرات ، بل مطابق لكل مقايسة[3] .

---

١ — لوم : تأنيب ل   ٥ — الفضيلة : سقطت من ف

---

(١) أرسطو ، ٣ ، ٢ ، ١١٨ أ ٢٤ — ٢٦ : ἔτι οὗ τῇ ἀπουσίᾳ ἧττον ἐπιτιμητέον δυσφοροῦσι τοῦτο αἱρετώτερον. καὶ οὗ τῇ ἀπουσίᾳ μὴ δυσφοροῦντι μᾶλλον ἐπιτιμητέον, τοῦτο αἱρετώτερον.

= ت . ع . ٢٦٨ ب ٣ — ٤ ، طبعة بدوى ، ص ٥٤٢ : « وأيضا الشيء الذى بفقده يقل إنكار من يستثقله هو آثر ، والشيء الذى بفقده لا يكثر إنكار من يستثقله هو آثر » .

قارن ترجمة بيكارد — كمبردج :

moreover, that is more desirable in whose absence it is less blameworthy for people to be vexed; and that is more desirable in whose absence it is more blameworthy for a man not to be vexed.

(٢) من تفضيل أرسطو عند ابن سينا وابن رشد ، انظر : ابن سينا ، السفسطة ، ص ١١٤ — ١١٥ ؛ ابن رشد ، تلخيص السفسطة ، ص ١٧٩ .

(٣) أرسطو ، ٣ ، ٣ ، ١١٨ أ ٢٧ — ٢٨ : ἔτι τῶν ὑπὸ τὸ αὐτὸ εἶδος τὸ ἔχον τὴν οἰκείαν ἀρετὴν τοῦ μὴ ἔχοντος. ἀμφοῖν δ' ἐχόντων τὸ μᾶλλον ἔχον.

والموضع الحادى والثلاثون : هو أنه إذا كان أمران ، وكان أحدهما يصيّر الشيء الذى يحضره بحضوره خيرا فهو آثر من الذى لا يصيّر غيره بحضوره خيرا . فإن السخن الذى يسخن غيره آثر مما لا يسخن غيره . و بهذا الموضع تصير الفضيلة آثر من اليسار . وهذا الموضع عام فى كل مقايسة، وهو مأخوذ من الأمور أنفسها.[1]

والموضع الثانى والثلاثون : هو مأخوذ من التصاريف والنظائر والاستعمالات والأفعال والأعمال ، وهو من المواضع المشتركة لجميع أنواع المطالب الخمسة ، مثل : إن كان العدل آثر من الشجاعة ، فالعادل آثر من الشجاع .[2]

---

٢ — (يحضره) بحضوره : بحضروه ف　　　٧ — مثل : مثال ذلك ل

---

(١) أرسطو ، ٣ ، ٢ ، ١١٨ أ ٢٩ — ٣٣ : ἔτι εἰ τὸ μὲν ποιεῖ ἀγαθὸν ἐκεῖνο ᾧ ἂν παρῇ, τὸ δὲ μὴ ποιεῖ, τὸ ποιοῦν αἱρετώτερον, καθάπερ καὶ θερμότερον τὸ θερμαῖνον τοῦ μή. εἰ δ' ἄμφω ποιεῖ, τὸ μᾶλλον ποιοῦν· ἢ εἰ τὸ βέλτιον καὶ κυριώτερον ποιεῖ ἀγαθόν, οἷον εἰ τὸ μὲν τὴν ψυχὴν τὸ δὲ τὸ σῶμα.

= ت . ع . ٢٦٨ ب ٦ — ١٠ ، طبعة بدوى ، ص ٥٤٢ : « وأيضا إن كان شيء يفعل خيرا بمن يحضره ، وآخر لا يفعل ، فإن الذى يفعل آثر . كما أن المسخن أسخن مما لا يسخن . وإن كان كلاهما يفعلان ذلك ، فأكثرهما فعلا آثر ، أو الذى يجعل الشيء الأفضل والأخص خيرا ، بمنزلة ما إن كان أحدهما يجعل النفس كذلك ، والآخر يجعل البدن » .

كان كلاهما : كانا كليهما ، فى مخطوط الأورغانون .

(٢) أرسطو ، ٣ ، ٣ ، ١١٨ أ ٣٤ — ٣٩ : ἔτι ἀπὸ τῶν πτώσεων καὶ τῶν χρήσεων καὶ τῶν πράξεων καὶ τῶν ἔργων. καὶ ταῦτα δὲ ἀπ' ἐκείνων· ἀκολουθεῖ γὰρ ἀλλήλοις. οἷον εἰ τὸ δικαίως αἱρετώτερον τοῦ ἀνδρείως, καὶ ἡ δικαιοσύνη τῆς ἀνδρείας αἱρετώτερον· καὶ εἰ ἡ δικαιοσύνη τῆς ἀνδρείας αἱρετώτερον, καὶ τὸ δικαίως τοῦ ἀνδρείως. παραπλησίως δὲ καὶ ἐπὶ τῶν ἄλλων.

= ت . ع . ٢٦٨ ب ١٠ — ١٥ ، طبعة بدوى ، ص ٥٤٢ — ٥٤٣ : « وأيضا ينبغى أن ننظر فيما كان من التصاريف والاستعمالات والأفعال والأعمال . وننظر فى هذه أيضا من تلك ، لأن بعضها يتبع بعضا . مثال ذلك : أنه إن كان ما يجرى على جهة العدل آثر مما يجرى على جهة الشجاعة ، فإن العدالة آثر من الشجاعة . وإن كانت العدالة آثر من الشجاعة ، فإن ما يجرى على جهة العدل آثر مما يجرى على جهة الشجاعة . وكذلك الأمر فى الأشياء الأخر » .

والموضع الثالث والثلاثون : وهو أنه إذا كان شيئان أحدهما أجود من شيء واحد بعينه ، والآخر أقل جودة ، فالأجود آثر . مثال ذلك : أنه لما كان العلم يفضل على الإحساس أكثر من فضل الصواب عليه، كان العلم أفضل من الظن. وهو برهانى . وهو من مقايسة أثنين إلى واحد . وهو عام[1] .

والموضع الرابع والثلاثون : وهو أن ما كانت زيادته آثر من زيادة غيره فهو آثر . مثال ذلك : أن المحبة آثر من المال ، وذلك أن زيادة المحبة آثر من زيادة المال . وقوة هذا الموضع قوة الموضع الذى قيل فيه متى كانت فضيلة الجنس آثر من فضيلة جنس آخر ، فإن الجنس آثر من الجنس[2] .

والموضع الخامس والثلاثون : وهو أن الأمر الذى يختاره الإنسان على أنه شبيه به، ومرغوب فيه لنفسه آثر مما يختاره على أنه ليس بشبيه به ، أو على أنه مرغوب فيه بتوسط شيء آخر ، بمنزلة ما أن الأصدقاء آثر من المال[3] .

١٠ — لنفسه : بنفسه ل

(١) أرسطو ، ٣ ، ٣ ، ١١٨ ب ١ — ٢ : ἔτι εἴ τινος τοῦ αὐτοῦ τὸ μὲν μεῖζον ἀγαθόν ἐστι τὸ δὲ ἔλαττον, αἱρετώτερον τὸ μεῖζον.
= ت . ع . ٢٦٨ ب ١٥ — ١٧ ، طبعة بدوى ، ص ٥٤٣ : « وأيضا إذا كان شيء واحد بعينه يوجد شيء هو أجود منه وآخر دونه فى الجودة ، فإن الأجود آثر » .

(٢) أرسطو ، ٣ ، ٣ ، ١١٨ ب ٤ — ٧ : ἔτι οὗ ἡ ὑπερβολὴ τῆς ὑπερβολῆς αἱρετωτέρα, καὶ αὐτὸ αἱρετώτερον, οἷον φιλία χρημάτων. αἱρετωτέρα γὰρ ἡ τῆς φιλίας ὑπερβολὴ τῆς τῶν χρημάτων.
= ت . ع . ٢٦٨ ب ١٨ — ٢٠ ، طبعة بدوى ، ص ٥٤٣ : « وأيضا ما كانت زيادته آثر من زيادة غيره فهو أيضا آثر . مثال ذلك : أن المحبة آثر من المال . وذلك أن زيادة إفراط المحبة آثر من زيادة المال » .

(٣) أرسطو ، ٣ ، ٣ ، ١١٨ ب ٧ — ٩ : καὶ οὐ μᾶλλον ἂν ἕλοιτο αὐτὸς αὑτῷ αἴτιος εἶναι ἢ οὗ ἕτερον οἷον τοὺς φίλους τῶν χρημάτων.

والموضع السادس والثلاثون : هو مأخوذ من الزيادة : وهو متى كان أمران
فزيدا على شيء واحد بعينه ، فكانت الجملة آثر مع أحدهما منها مع الآخر ، فهو
آثر من الآخر . وما نقص أحدهما من شيء واحد بعينه بجعل الجملة أنقص ، فهو
آثر . وينبغي أن يتوق في الزيادة أن يكون الشيء الموضوع لهما ، أعني الأمر
المزيد عليه ، يستعمل أحد المزيدين ولا يستعمل الآخر . فإن النجار إن كان ٥
آثر بوجود المنشار له منه بوجود المنجل له ، فليس يلزم أن يكون المنشار آثر
من المنجل . وذلك أن المنجل لا يستعمله النجار . وثامسطيوس وثاوفرسطس
يريان أن قوة هذا الموضع ظاهرة جدا ، وذلك أن الأمر الأعظم هو الذي يصير
به شيء واحد أعظم . وإذا نقص منه يصير بنقصانه أقل . وهو عام في جميع
مطالب المقايسة[(١)] . ١٠

٢ — فزيدا : يزيدان ل
٩ — وإذا : فاذا ل // يصير : سقطت من ف

= ت ، ع ، ٢٦٨ ب ٢٠ — ٢٢ ، طبعة بدوي ، ص ٥٤٣ : « والشيء الذي هو أحب إلى الإنسان أن يكون هو شبيها لنفسه آثر عنده مما يكون شبيه غيره ، مثل ما أن الأصدقاء آثر من الأموال » .

شبيها : شبيه ، في مخطوط الأورغانون . وهذه هي القراءة التي اختارها الدكتور بدوي ، وهي القراءة التي سار في أثرها ابن رشد . ولكن القراءة الصحيحة في رأيي هي : سببه αἴτιος

قارن ترجمة بيكارد — كيمبردج :

So also that of which a man would rather that it were his by his own doing is more desirable than what he would rather get by another' s doing, e. g. friends than money.

(١) أرسطو ، ٣ ، ٣ ، ١١٨ ب ١٠ — ١٩ : ἔτι ἐκ τῆς προσθέσεως, εἰ τῷ αὐτῷ προστιθέμενόν τι τὸ ὅλον αἱρετώτερον ποιεῖ. εὐλαβεῖσθαι δὲ δεῖ προτείνειν ἐφ' ὧν τῷ μὲν ἑτέρῳ τῶν προστιθεμένων χρῆται τὸ κοινὸν ἢ ἄλλως πως συνεργόν ἐστι, τῷ δὲ λοιπῷ μὴ χρῆται μηδὲ συνεργόν ἐστιν, οἷον πρίονα καὶ δρέπανον μετὰ τεκτονικῆς· αἱρετώτερον γὰρ ὁ πρίων συνδυαζομένοιν, ἁπλῶς δὲ οὐχ αἱρετώτερον. πάλιν εἰ ἐλάττονι προστεθέν τι τὸ ὅλον μεῖζον ποιεῖ. ὁμοίως δὲ καὶ ἐκ τῆς ἀφαιρέσεως· οὗ γὰρ ἀφαιρεθέντος ἀπὸ τοῦ αὐτοῦ τὸ λειπόμενον ἔλαττον, ἐκεῖνο μεῖζον ἂν εἴη, ὁπότε ἀφαιρεθὲν τὸ λειπόμενον ἔλαττον ποιεῖ. =

والموضع السابع والثلاثون : وهو أنه متى كان أمران أحدهما يؤثر من أجل نفسه ، والآخر يؤثر من أجل الظن ، فالمؤثر من أجل نفسه آثر . وحد المؤثر عند الظن هو ما لا يحرص أحد على فعله إذا تحقق أنه لا يعلم أحد فعله ذلك . وقد يكون فى غير الأمور الإرادية ، بمنزلة ما أن الصحة أفضل من الجمال . وهو برهانى مأخوذ من جوهر الشيء ، وهو داخل فى المواضع التى يقاس بها بين الأمر من أجل ذاته ، وبين الأمر الذى من أجل شيء آخر[1] .

— ت . ع . ٢٦٨ ب ٢٢ — ٢٦٩ أ ٧ ، طبعة بدوى ، ص ٥٤٢ : « وأيضا ما يكون من الزيادة . وهو أن تنظر إن كان إذا زيد على شيء واحد بعينه جعل الجملة آثر . وينبغى أن تتوق أن تقدم الأشياء التى أحد المزيدين فيهما يستعمله الأمر العام ، أو هو معين له بضرب من الضروب ، والآخر لا يستعمله ولا هو له معين ، بمنزلة المنشار والمنجل مع النجارة . وذلك أن المنشار إذا قرن بالنجارة كان آثر ، فأما على الإطلاق فليس هو آثر . وأيضا إذا زيد على الأقل يجعل الجملة أعظم .

وكذلك من النقصان . فإن الذى إذا نقص من شيء واحد بعينه يجعل الباقى أقل ، هو أعظم » .

(١) أرسطو ، ٣ ، ٣ ، ١١٨ ب ٢٠ — ٢٦ : καὶ εἰ τὸ μὲν δι' αὑτὸ τὸ δὲ διὰ τὴν δόξαν αἱρετόν, οἷον ὑγίεια κάλλους. ὅρος δὲ τοῦ πρὸς δόξαν τὸ μηδενὸς συνειδότος μὴ ἂν σπουδάσαι ὑπάρχειν. καὶ εἰ τὸ μὲν δι' αὑτὸ καὶ διὰ τὴν δόξαν αἱρετόν, τὸ δὲ διὰ θάτερον μόνον. καὶ ὁπότερον μᾶλλον δι' αὑτὸ τίμιον, τοῦτο καὶ βέλτιον καὶ αἱρετώτερον. τιμιώτερον δ' ἂν εἴη καθ' αὑτὸ ὃ μηδενὸς ἄλλου μέλλοντος ὑπάρξειν δι' αὑτὸ αἱρούμεθα μᾶλλον.

— ت . ع . ٢٦٩ أ ٧ — ١٢ ، طبعة بدوى ، ص ٥٤٤ : « وينبغى أن تنظر إن كان الواحد مأثورا من أجل نفسه ، والآخر من أجل الظن ، بمنزلة ما إن الصحة أفضل من الجمال . وحد الشيء الذى هو عند الظن هو ما إذا لم يكن أحد يعلمه لم يحرص إنسان على أن يكون له . وإن كان أحدهما من أجل نفسه ومن أجل الظن مأثورا ، والآخر من أجل أحدهما فقط ، فأيهما كان أكرم من أجل نفسه هو أفضل وآثر . والذى هو أكرم بذاته هو الذى نؤثره من أجل نفسه أكثر ، من غير أن نكون مزمعين على أن نستفيد منه شيئا آخر » .

وأما الموضع الذى يتلوه وهو الذى يقال فيه إن ما كان اختياره لأجل ذاته ولأجل الظن آثر مما كان اختياره لأجل أحدهما هو أيضا داخل فى الموضع الذى يقال فيه إن ما كان أكثر خيرات آثر مما هو أقل[1] .

وأما الموضع الثامن والثلاثون ، وهو قوله : وينبغى أن نميز على كم جهة يقال المؤثر ، فإنه يقال على ثلاثة معان : على النافع ، واللذيذ ، والجميل . فالجميل ٥ هو المؤثر بالطبع . والمؤثر عند واحد من الناس من هذه غير المؤثر عند الآخر . فإن الجميل آثر عند الحكماء ، والنافع آثر عند مدبرى المدن ، واللذيذ آثر عند المترفة . فمتى أردنا أن نبين فى شىء أنه آثر من غيره ، فينبغى أن نقسم على كم وجه يقال المؤثر . فإن وجدناه يفضل صاحبه فى جميعها ، أو اثنين منها ، أو فى واحد ، حكمنا أنه آثر منه . وهذا الموضع هو مأخوذ من القسمة . وهو خاص بالمؤثرات[2] . ١٠

---

٤ — نميز : يبين ل
٧ — مدبرى : مدبر ل

---

(١) انظر الهامش السابق .

(٢) أرسطو ، ٣ ، ٣ ، ١١٨ ب ٢٧ - ٢٢ : ἔτι διελέσθαι ποσαχῶς τὸ αἱρετὸν λέγεται καὶ τίνων χάριν, οἷιν τοῦ συμφέροντος ἢ τοῦ καλοῦ ἢ τοῦ ἡδέος· τὸ γὰρ πρὸς ἅπαντα ἢ πρὸς τὰ πλείω χρήσιμον αἱρετώτερον ἂν ὑπάρχοι τοῦ μὴ ὁμοίως. τῶν δ' αὐτῶν ἀμφοτέροις ὑπαρχόντων, ὁποτέρῳ μᾶλλον ὑπάρχει σκεπτέον, οἷον πότερον ἥδιον ἢ κάλλιον ἢ συμφερώτερον. πάλιν τὸ τοῦ βελτίονος ἕνεκεν αἱρετώτερον, οἷον τὸ ἀρετῆς ἕνεκεν ἢ ἡδονῆς.
— ت . ع . ٢٦٩ أ ١٣ — ١٩ ، طبعة بدوى ، ص ٥٤٤ : « وينبغى أيضا أن نميز على كم جهة يقال المأثور ، ومن أجل أى الأشياء ، بمنزلة النافع ، أو الجميل ، أو اللذيذ . وذلك أن الذى هو نافع عند جميع الأشياء أو عند أكثرها هو الآثر متى كان يجرى أمره على المشابهة . وإذا كانت أشياء بأعيانها موجودة لكليها ، فينبغى أن تنظر لأيهما يوجد أكثر ، والذ ، أو أجمل ، أو أنفع . وأيضا ما كان من أجل الأفضل آثر ، بمنزلة أن ما هو من أجل الفضيلة أفضل مما هو من أجل اللذة » .

والموضع التاسع والثلاثون : فهو أن ما كان ضده يتجنب أكثر من ضد الآخر فهو آثر . مثال ذلك : أن الصحة آثر من الجمال ، لان المرض يتجنب أكثر مما يتجنب القبح . وهو داخل تحت مواضع المتقابلات ، وقد سلف جزئيات منها فى هذه المقالة[1] .

٥ وأما الموضع الأربعون : فهو أن ما كان يؤثره الإنسان و يتجنبه على مثال واحد أقل فى الإيثار مما هو مختار فقط غير متجنب[2] .

فهذه جملة جميع المواضع التى عددها أرسطو ، قد نقلناها على حسب ما تأدى لنا فهمه . وفيها نظر .

قـال :

١٠ وهذه المواضع بأعيانها يبين منها أن الشيء مؤثر فقط ، وذلك أنه إذا تبين أنه آثر من غيره ، تبـين أنه مؤثر . وذلك أنه إذا نزع فضل أحدهما على الآخر

٥ — أما : سقطت من ل // فهو : هو ل

١٠ — يبين : بين ل

(١) أرسطو ، ٣ ، ٣ ، ١١٨ ب ٣٣ — ٣٦ : ὁμοίως δὲ καὶ ἐπὶ τῶν φευκτῶν· φευκτότερον γὰρ τὸ μᾶλλον ἐμποδιστικὸν τῶν αἱρετῶν, οἷον νόσος αἴσχους· καὶ γὰρ ἡδονῆς καὶ τοῦ σπουδαῖον εἶναι κωλυτικώτερον ἡ νόσος.

= ت . ع . ٢٦٩ أ ١٩ — ٢٦٩ ب ١ ، طبعة بدوى ، ص ٥٤٤ : « وكذلك الأمر فى الأشياء التى تجتنب . وذلك أن الذى يعوق من الأمور المأثورة أكثر هو يجتنب أكثر ، بمنزلة ما يجتنب المرض أكثر من القبح . إذ كان المرض مانعا من اللذة ، ومن أن يكون الإنسان فاضلا » .

(٢) أرسطو ، ٣ ، ٣ ، ١١٨ ب ٣٧ — ٣٩ : ἔτι ἐκ τοῦ ὁμοίως δεικνύναι φευκτὸν καὶ αἱρετὸν τὸ προκείμενον· ἧττον γὰρ αἱρετὸν τὸ τοιοῦτον, ὃ καὶ ἕλοιτ' ἄν τις ὁμοίως καὶ φύγοι, τοῦ ἑτέρου ὄντος αἱρετοῦ μόνον.

= ت . ع . ٢٦٩ ب ١ — ٣ ، طبعة بدوى ، ص ٥٤٤ — ٥٤٥ : « وأيضا الموضع المأخوذ من التبين بأن الموضع متجنب ومأثور على مثال واحد . وذلك أن ما يختاره الإنسان ويجتنبه على مثال واحد يؤثر أقل من المأثور فقط » .

بقى كلاهما فاضلا . وفى بعض الأشياء نعلم من نفس المقايسة أن الشىء مؤثر : إما كلاهما أو أحدهما، بمنزلة من قال: إن هذا آثر من هذا، لأن هذا خير بالطبع، والآخر ليس بالطبع . فإن من قبل كونه خيرا بالطبع يعلم أنه مؤثر فقط[1] .

١٠١ أ ويبنغى / أن تأخذ هـذه المواضع ما أمكننا أخذا كليا بنقلها من الآثر إلى الأعظم والأكثر ، وذلك يكون بأن نحرف اللفظ فيهـا تحريفا يسيرا . فإنه إذا أخذت بهذا الوجه كانت نافعة فى أشياء كثيرة . ومثال ذلك : أن قولنا ما كان بالطبع آثر ممـا ليس هو بالطبع ، إذا أخذنا بدله أن ما كان بالطبع بحال ما فهو أكثر فى تلك الحال ممـا كان بتلك الحال بغـير الطبع ، كان هـذا الموضع عاما فى أشياء كثيرة غير الأشياء المؤثرة، ودخل تحته عدة مواضع كثيرة من التى تقدمت ، ٥

---

٦ — كان : هو ل

---

(١) أرسطو ، ٣ ، ٤ ، ١١٩ أ ١ — ١١ : τὰς μὲν οὖν πρὸς ἄλληλα συγκρίσεις καθάπερ εἴρηται ποιητέον. οἱ αὐτοὶ δὲ τόποι χρήσιμοι καὶ πρὸς τὸ δεικνύναι ὁτιοῦν αἱρετὸν ἢ φευκτόν· ἀφαιρεῖν γὰρ μόνον δεῖ τὴν πρὸς ἕτερον ὑπεροχήν. εἰ γὰρ τὸ τιμιώτερον αἱρετώτερον, καὶ τὸ τίμιον αἱρετόν, ... ἐπ' ἐνίων γὰρ εὐθέως κατὰ τὴν πρὸς ἕτερον σύγκρισιν καὶ ὅτι αἱρετὸν ἑκάτερον ἢ τὸ ἕτερον λέγομεν, οἷον ὅταν τὸ μὲν φύσει ἀγαθὸν τὸ δὲ μὴ φύσει λέγωμεν· τὸ γὰρ φύσει ἀγαθὸν δῆλον ὅτι αἱρετόν ἐστιν.

= ت . ع . ٢٦٩ ب ٣ — ١٠ ، طبعة بدوى ، ص ٥٤٥ : « فينبغى أن نجعل مقايسة بعضها إلى بعض كما وصفنا . وهذه المواضع بعينها نافعـة فى التبيين بأن شيئا من الأشياء — أى شىء كان — متجنب أو مأثور . وذلك أنه ينبغى أن ننزع فضل أحدهما عن الآخر فقط . لأنه إن كان الإكرام آثر ، فالكريم مأثور ... وفى بعض الأشياء نقول بحسب مقايسة الواحد إلى الآخر إن كل واحد منهما مأثور ، أو أحدهما . مثل ذلك : إذا قلنا إن أحدهما خير بالطبع ، وآخر ليس بالطبع . لأنه من البين أن الخير بالطبع مأثور » .

لاحظ الخطأ الذى وقع فى طبعة بدوى ، إذ نجد « نصل » والقراءة الصحيحة هى : فضل ὑπεροχήν ، كما يتبين من الأصل اليونانى وتلخيص ابن رشد .

وكذلك قولنا ما كان أقل مخالطة للضد فهو آثر إذا أخذنا بدله ما كان أقل مخالطة للضد فى كونه بحال ما فهو أكثر فى تلك الحال ، كان هذا الموضع أيضا عاما لأشياء كثيرة من غير المؤثر ، مثل أن كل ما كان الشىء الأبيض أقل مخالطة للأسود كان أشد بياضاً[1] .

وكذلك يمكن أن نأخذ هذا العموم فى موضع الزيادة والنقصان وفى كثير من المواضع التى سلفت . وهذا يدل عنده على أن أحرى ما قيل فيه موضع هو ما لم يؤخذ مقدمة فى قياس جزئى .

قال :

٦ — على : سقطت من ف

(١) أرسطو ، ٣ ، ٥ ، ١١٩ أ ١٢ وما بعده : ληπτέον δ' ὅτι μάλιστα καθόλου τοὺς τόπους περὶ τοῦ μᾶλλον καὶ τοῦ μείζονος· ληφθέντες γὰρ οὕτως πρὸς πλείω χρήσιμοι ἂν εἴησαν. ἔστι δ' αὐτῶν τῶν εἰρημένων ἐνίους καθόλου μᾶλλον ποιεῖν μικρὸν παραλλάσσοντα τῇ προσηγορίᾳ, οἷον τὸ φύσει τοιοῦτο τοῦ μὴ φύσει τοιούτου μᾶλλον τοιοῦτο. ... καὶ τὰ τοῖς ἐναντίοις ἀμιγέστερα μᾶλλον τοιαῦτα, οἷον λευκότερον τὸ τῷ μέλανι ἀμιγέστερον.

= ت . ع . ٢٦٩ ب ١١ — ٢٧٠ أ ٦ ، طبعة بدوى ، ص ٥٤٥ — ٥٤٦ : « وينبغى أن نأخذ هذه المواضع — ما أمكن — أخذا كليا فى الأكثر والأعظم ، وذلك أنها إذا أخذت على هذا الوجه كانت نافعة فى أشياء كثيرة ، وقد يمكن أن نجعل بعض هذه المواضع التى وصفنا أكثر عموما متى غيرنا تسميتها قليلا . مثال ذلك : أن ما كان بالطبع بحال ما ، فهو بهذه الحال أكثر مما ليس هو بالطبع بها ... وأيضا من الزيادة .... وعلى هذا المثال أيضا من النقصان .

والأشياء التى هى أقل مخالطة للأضداد هى بهذه الحال أكثر . مثل ذلك : أن الشىء يكون أشد بياضا إذا كان أقل مخالطة للأسود » .

وأيضا من الزيادة : ἔτι ἐκ τῆς προσθέσεως

وعلى هذا المثال أيضا من النقصان : ὁμοίως δὲ καὶ ἐκ τῆς ἀφαιρέσεως

ابن سينا ، الجدل ، ص ١٦١ : « وقد يمكن أن تجعل هذه المواضع أعم من حال الأشياء وتؤخذ بحيث تشتمل على الأزيد من كل تفاوت ، فيقال مثلا : أن ما كان بالطبع بحال ما ، فهو أزيد فيها من الذى ليس بالطبع . فإن الأزيد فى الحال أعم من الآثر ... وأيضا ما هو أقل مخالطة الضد ، كالبياض الذى هو سوادية الجسم ، فهو بالحال أولى ، وفيها أكثر » .

وهذه المواضع كما تستعمل فى الإثبات والإبطال فى المسائل الكلية ، كذلك تستعمل فى إبطال الجزئية و إثباتها . وذلك أن من أبطل الكل ، فقد أبطل الجزئى ، ومن أثبت الكلى فقد أثبت الجزئى .

وأيضا فإن المواضع العامة الشريفة ، مثل التى تكون من المتقابلات ومن الأولى والأحرى ومن النظائر ومن التصاريف ، قد تستعمل فى إثبات الجزئى وإبطاله ، كما تستعمل فى إثبات الكلى و إبطاله[1] . وذلك أن الشهرة فى هذه المواضع فى هذا المعنى هى واحدة .

(١) أرسطو، ٣ ، ٦ ، ١١٩ أ ٣٢ وما بعده : ἂν δ' ἐπὶ μέρους καὶ μὴ καθόλου τὸ πρόβλημα τεθῇ, πρῶτον μὲν οἱ εἰρημένοι καθόλου κατασκευαστικοὶ ἢ ἀνασκευαστικοὶ τόποι πάντες χρήσιμοι. καθόλου γὰρ ἀναιροῦντες ἢ κατασκευάζοντες καὶ ἐπὶ μέρους δείκνυμεν' ... μάλιστα δ' ἐπίκαιροι καὶ κοινοὶ τῶν τόπων οἵ τ' ἐκ τῶν ἀντικειμένων καὶ τῶν συστοίχων καὶ τῶν πτώσεων. ...

ἔτι ἐκ τοῦ μᾶλλον καὶ ἧττον καὶ ὁμοίως. ... χρήσιμον δὲ καὶ τὸ ἐπιβλέπειν ἐπὶ τὰ καθ' ἕκαστα, ἐν οἷς ὑπάρχειν τι ἢ μὴ εἴρηται, καθάπερ ἐν τοῖς καθόλου προβλήμασιν. ἔτι δ' ἐν τοῖς γένεσιν ἐπιβλεπτέον διαιροῦντα κατ' εἴδη μέχρι τῶν ἀτόμων. ...

ἔτι ἐφ' ὧν ἔστιν ἢ εἴδει ἢ ἀριθμῷ διορίσαι τὸ συμβεβηκός, ...

= ت ، ح ، ٢٧٠ أ ٩ — ٢٧١ ب ٢٠ ، طبعة بدوى ، ص ٥٤٧ — ٥٥١ : « و إن وضعت المسألة جزئية ، لا كلية ، فإن أول المواضع التى وصفناها كلها ، مثبتة أو مبطلة ، نافعة كلها . وذلك أنا إذا أثبتنا إثباتا كليا ، أو أبطلنا ، تكون قد بينا أيضا تبيينا جزئيا ... إلا أن أشرف المواضع وأعمها التى من المتقابلات ، ومن النظائر ، ومن التصاريف ... وأيضا الموضع الذى من الأكثر والأقل وما هو على مثال واحد ...

وقد ينتفع بالنظر فى الجزئيات التى يمكن أن يوجد فيها شىء ، أو لا يوجد ، كما هو فى المسائل الكلية .

وأيضا ينبغى أن ننظر فى الأجناس بأن نقسمها بالأنواع إلى أن نبلغ إلى الأشخاص ...

وأيضا ينبغى أن ننظر فى الأشياء التى يمكن فيها تخصيص العرض : إما بالنوع ، و إما بالعدد ... » .

ابن سينا ، الجدل ، ص ١٦١ — ١٦٢ : « والمواضع الكلية — كما علمت — تنفع فى الجزئيات . و إن كان للمواضع الجزئية خصوصية بحث . والمواضع الكلية ، هى مثل المشتركة المذكورة فى باب الإثبات والإبطال المطلقين ، مثل مواضع المتقابلات والنظائر والتصاريف .

وكذلك تلك المواضع نافعة فى أن تستعمل فى المطالب الجزئية ...

ولكن إنما ينتفع بأخذ مقدم جزئى فى الإثبات ، فأما فى الإبطال فلا ينتفع به ... وأما إذا كان الأمر من باب التساوى فيصلح للإثبات والإبطال الجزئى .

وحكم الموضع الجاعل الكل على مثال الجزئى هو من باب الأولى والأحرى ... » .


مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

المقالة الرابعة


مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

القول فى مواضع الجنس
وهى المذكورة فى المقالة الرابعة

ومواضع الجنس بالجملة هى نافعة فى الحدود[1] ، وذلك أن الحدود تأتلف ، كما قيل ، من جنس ، وفصل .[2]

وهو فى هذه المقالة يضيف مواضع الفصل إلى مواضع الجنس لقلتها .

وأكثر ما يستعمل الجدليون البحث عن الشىء إنما هو : هل موجود فقط ، أم ليس بموجود . فأما هل هو موجود جنسا ، أو خاصة ، أو حدا ، فإنما يستعملون ذلك أقله .[3]

---

١ — القول : سقطت من ل   ٦ — وأكثر : فأكثر ل

---

(١) أرسطو ، ٤ ، ١ ، ١٢٠ ب ١١ — ١٣ : μετὰ δὲ ταῦτα περὶ τῶν πρὸς τὸ γένος καὶ τὸ ἴδιον ἐπισκεπτέον. ἔστι δὲ ταῦτα στοιχεῖα τῶν πρὸς τοὺς ὅρους'

— ت . ع . ٢٧٢ أ ١١ — ١٢ ، طبعة بدوى ص ٥٥٢ : « وبعد هذا ينبغى أن نبحث عن الأشياء النافعة فى الجنس والخاصة . وهذه الأشياء اسطقسات للأشياء النافعة فى الحدود » .

(٢) ابن سينا ، الجدل ، ص ١٦٥ : « الحد مؤلف من جنس وفصل » .

(٣) أرسطو ، ٤ ، ١ : ١٢٠ ب ١٣ — ١٥ : περὶ αὐτῶν δὲ τούτων ὀλιγάκις αἱ σκέψεις γίνονται τοῖς διαλεγομένοις.

— ت . ع . ٢٧٢ أ ١٣ ، طبعة بدوى ، ص ٥٥٢ : « والبحث عن هذه بعينها فقل ما يستعمله الجدليون » .

ابن سينا ، الجدل ، ص ١٦٥ : على أن الجدليين أكثر ما يتهم بالإثبات والإبطال المطلق ، ثم إذا نظروا فى الحدود كفاهم التمييز والمساواة ، فلذلك تقل فطنتهم لأمر الجنس » .

إلا أن البحث عن الجنس بالجملة هو نافع فى هذه الصناعة ، وفى صناعة البرهان ، وذلك أنه يمكننا من هذه المواضع أن نلتقط المواضع البرهانية .

واسطقسات هذه المواضع ، كما يقول ثامسطيوس ، أربعة :

أولها : أن يكون الجنس غير مفارق للشيء الذى هو جنس له ، بل يكون حمله عليه ضروريا . فإنه إن كان مفارقا ، كان عرضا .

والثانى : أن يكون يحمل على كل موضوعه ، مثل حمل الحيوان على كل الإنسان . فإنه إن حمل جزئيا ، كان أيضا عرضا .

والثالث : أن يكون يفضل فى الحمل على الموضوع ، أعنى أن يكون أعم منه ، لا مساويا ، كفضل الحيوان على الإنسان . فإنه إن كان مساويا ، كان خاصة ، أو فصلا .

والرابع : أن يكون محمولا على الموضوع من طريق ما هو . فإنه إن لم يكن من طريق ما هو ، كان عرضا .

فمتى نقص الجنس واحد من هذه الشروط الأربعة ، نقص أن يكون جنسا ، وليس يصح كونه جنسا إلا بوجود جميعها له . ولذلك كان إبطال الجنس أسهل من إثباته . فإنه قد يحمل الشيء على الشيء من طريق ما هو من غير أن يكون جنسا ، لكن يكون إسما يبدل مكان اسم ، أو قولا مكان اسم ، مثل قولنا فى جواب : ما هو الخلاء ؟ إنه مكان لا جسم فيه .

ولا يكفى أيضا فيه أن يكون غير مفارق ، ولا أن يفضل على موضوعه ، أو أن يكون محمولا على الكل ، من قبل أن كثيرا من الأعراض بهذه الصفات .

---

١٢ — كان عرضا : لم يكن جنسا ل

١٦ — قولا : + يبدل ل

١٨ — أيضا فيه : فيه أيضا ل

فأول المواضع التي ذكرها أرسطو : أن نقسم النوع الذي حمل عليه الشيء على أنه جنس له ، فإن ألفينا بعض الأنواع ، أو الأشخاص التي ينقسم إليها ذلك النوع ليس محمولا عليه ذلك الشيء الذي وضع أنه جنس ، تبين أنه ليس بجنس . إذ كان من شرط الجنس أن يحمل على كل النوع . مثال ذلك : إن وضع واضع أن الخير جنس للذة ، فقسمنا اللذة إلى أنواعها ، فألفينا بعضها ليس خيرا ، فبينا من ذلك أن الخير ليس بجنس للذة[1] . وهو موضع برهاني ، مأخوذ من جوهر الشيء . وتأليف الشكل القياسي في هذا الموضع في الضرب الثاني من الشكل الثاني . مثال

---

٤ — شرط : شروط ل

---

(١) أرسطو ، ٤ ، ١ ، ١٢٠ ب ١٥ — ٢٠ : ἂν δὴ τεθῇ γένος τινὸς τῶν ὄντων, πρῶτον μὲν ἐπιβλέπειν ἐπὶ πάντα τὰ συγγενῆ τῷ λεχθέντι, εἴ τινος μὴ κατηγορεῖται, καθάπερ ἐπὶ τοῦ συμβεβηκότος, οἷον εἰ τῆς ἡδονῆς τἀγαθὸν γένος κεῖται, εἴ τις ἡδονὴ μὴ ἀγαθόν· εἰ γὰρ τοῦτο, δῆλον ὅτι οὐ γένος τἀγαθὸν τῆς ἡδονῆς· τὸ γὰρ γένος κατὰ πάντων τῶν ὑπὸ τὸ αὐτὸ εἶδος κατηγορεῖται.

— ت . ع . ٢٧٢ أ ١٣ — ١٨ ، طبعة بدوي ، ص ٥٥٢ : « فإن وضع جنس شيء من الأشياء ، فينبغي أولا أن ننظر في جميع الأشياء المجانسة للشيء الموصوف : هل يوجد شيء منها لا يحمل عليه ذلك الجنس ، كالحال في العرض ؟ مثال ذلك : إن وضع الخير جنسا للذة ، فينبغي أن ننظر إن كانت لذة ما ليست بخير . وذلك أن الأمر إن كان كذا ، فمن البين أن الخير ليس بجنس للذة ، لأن الجنس يحمل على جميع الأشياء التي تحت نوع واحد بعينه » .

ابن سينا ، الجدل ، ص ١٦٦ : « فمن المواضع أن ينظر في الأمور المجانسة للموصوف ، أي الأمور المشاركة للموضوع في طبيعته — والمتسلم أن جنسها واحد — هل شيء منها لا يحمل عليه المحمول المفروض أنه جنس . فإن وجد ما ليس يحمل عليه المفروض جنسا فليس ما وضع جنسا بجنس . وإن لم يوجد ، لم يلزم منه شيء . وهذا الموضع للإبطال فقط . ومثاله : إن قيل إن الخير جنس اللذة ، فوجدنا لذة ليست بخير ، قلنا : إن الخير ليس جنسا للذة » .

ذلك : أن نقول : الخير ليس يحمل على كل اللذة التى أخذت نوعا له حملا كليا ، والجنس هو الذى يحمل على نوعه حملا كليا ، فينتج بعكسين أن الخير ليس بجنس . وبالجملة فلابد فى هذا الموضع أن يرتب لفظ الجنس فى القياس .

/ والموضع الثانى : إن كان الموضوع جنسا لا يحمل على ما وضع أنه نوع له ١٠١ب من طريق ما هو ، فليس بجنس ، كما يحمل الأبيض على الثلج ، والمتحرك من ذاته ٥ على النفس . فإن الأبيض ليس يدل على ما هو الثلج ، ولا المتحرك من ذاته على ما هى النفس . وهذا الموضع برهانى من جوهر الشىء ، وذلك أنه جزء مما أخذ فى حد الجنس[1] .

٢ — بجنس : + اللذة ل

(١) أرسطو ، ٤ ، ١ ، ١٢٠ ب ٢١ — ٢٩ : εἶτα εἰ μὴ ἐν τῷ τί ἐστι κατηγορεῖται ἀλλ' ὡς συμβεβηκός, καθάπερ τὸ λευκὸν τῆς χιόνος ἢ ψυχῆς τὸ κινούμενον ὑφ' αὑτοῦ· οὔτε γὰρ ἡ χιὼν ὅπερ λευκόν, διόπερ οὐ γένος τὸ λευκὸν τῆς χιόνος, οὔθ' ἡ ψυχὴ ὅπερ κινούμενον. συμβέβηκε δ' αὐτῇ κινεῖσθαι, καθάπερ καὶ τῷ ζῴῳ πολλάκις βαδίζειν τε καὶ βαδίζοντι εἶναι. ἔτι τὸ κινούμενον οὐ τί ἐστιν, ἀλλά τι ποιοῦν ἢ πάσχον σημαίνειν ἔοικεν. ὁμοίως δὲ καὶ τὸ λευκόν· οὐ γὰρ τί ἐστιν ἡ χιών, ἀλλὰ ποιόν τι δηλοῖ. ὥστ' οὐδέτερον αὐτῶν ἐν τῷ τί ἐστι κατηγορεῖται.

= ت . ع . ٢٧٢ أ ١٩ — ٢٧٢ ب ٧ ، طبعة بدوى ، ص ٢ : ٥ — ٥٥٣ : « وأيضا ينبغى أن تنظر إن كان لا يحمل من طريق ما هو ، لكن يحمل بمنزلة العرض ، كما يحمل الأبيض على الثلج ، والمتحرك من ذاته على النفس . وذلك أنه ليس الأبيض ذاتا للثلج ، ولا المتحرك من ذاته ذاتا للنفس ، وإنما يعرض للنفس أن تتحرك كما يعرض للحى مرارا أن يمشى ، وأن يكون شيئا ماشيا . وأيضا فإن المتحرك يشبه أن يكون ليس يدل على ما الشىء بل على الفاعل والمفعول . وكذلك الأبيض ليس يدل على ما هو الثلج ، لكن يدل على أى شىء هو . فليس يحمل واحد منها إذا من طريق ما الشىء . والجنس يحمل من طريق ما الشىء » .

والجنس يحمل من طريق ما الشىء : زيادة فى الترجمة العربية ليست موجودة فى الأصل اليونانى .

ابن سينا ، الجدل ، ١٦٦ : « وأن ننظر : هل هو محمول عن طريق ما هو . فإن لم يكن ، فليس بجنس ... » .

والموضع الثالث : هو أن ننظر ما وضع جنسا ، فإن كان ينطبق عليه حد العرض ، فليس بجنس ، أعني أن يوجد للموضوع ، وألا يوجد ، كالحركة للنفس ، وذلك أنه قد يمكن أن تتحرك ، وألا تتحرك . والجنس غير مفارق[1] .

والموضع الرابع : هو أن نتأمل ما وضع جنسا ، ونوعا ، فإن لم نلفهما في مقولة واحدة أبطلنا أن يكون جنسا . مثال ذلك : من وضع أن الأبيض جنس للقلق[2] والثلج ، فإن اللقلق والثلج في مقولة الجوهر ، والأبيض في مقولة الكيف . وهذا الموضع برهاني في الإبطال . وذلك أن الجنس إذا كان في مقولة غير المقولة التي فيها النوع ، لم يكن محمولا عليه من طريق ما هو . والشكوك التي تلحق في ذلك في مقولة المضاف من بين سائر المقولات فقد تقصى فيها الكلام في كتاب المقولات . فإنه يظن هنالك أن أشياء من الكيفية وأجناسها من المضاف كالكتابة والنحو اللذين جنسهما العلم .

٥ — (وضع) أن : سقطت من ل ٦ — جنس : جنسا ل

٩ — فقد : قد ف // الكلام : الكلام ف

(١) أرسطو ، ٤ ، ١ ، ١٢٠ ب ٣٠ — ٣٥ : μάλιστα δ' ἐπὶ τὸν τοῦ συμ-βεβηκότος ὁρισμὸν ἐπιβλέπειν, εἰ ἐφαρμόττει ἐπὶ τὸ ῥηθὲν γένος, οἷον καὶ τὰ νῦν εἰρημένα· ἐνδέχεται γὰρ κινεῖν τι αὐτὸ ἑαυτὸ καὶ μή, ὁμοίως δὲ καὶ λευκὸν εἶναι καὶ μή. ὥστ' οὐδέτερον αὐτῶν γένος ἀλλὰ συμβεβηκός, ἐπειδὴ συμβεβηκὸς ἐλέγομεν ὃ ἐνδέχεται ὑπάρχειν τινὶ καὶ μή.

= ت . ع . ٢٧٢ ب ٧ — ١١ ، طبعة بدوى ، ص ٥٠٣ : « وينبغي أن تنظر خاصة في تحديد العرض : إن كان ينطبق على الجنس الموصوف . مثال ذلك : الأشياء التي ذكرناها الآن أيضا . وذلك أنه قد يمكن أن يكون شيء يحرك نفسه وأن لا يحركها ، وكذلك يمكن أن يكون شيء أبيض ، وألا يكون فليس واحد منهما إذا جنسا ، لكن عرضا ، لأنا قد كنا قلنا إن العرض هو الذي يمكن أن يوجد لشيء ، وألا يوجد » .

ابن سينا ، الجدل ، ص ١٦٦ : « وأيضا هل يطابقه تحديد العرض . فإن طابقه فليس بجنس » .

(٢) لقلق : κύκνος = cycnus = swan = بجعة .

وإنما عرض ذلك لأن طبيعة المضاف تلحق جميع المقولات وتعرض لها. فربما دل على النوع باسم المقولة الموضوعة للإضافة، ودل على الجنس بالاسم الدال على معنى الإضافة، فتتحير كيف يكون نوع واحد فى مقولة، وجنسه فى مقولة. وذلك إنما عرض من قبل التسمية[1].

والموضع الخامس: هو أن ننظر فإن كان حد النوع يصدق على الجنس، كما يصدق حد الجنس على النوع، فما وضع جنسا، فليس بجنس. وذلك أن الجنس يجب أن يحمل على أكثر من النوع. ومثال ذلك: من جعل الواحد جنسا

---

(١) أرسطو، ٤، ١، ١٢٠ ب ٣٦ — ١٢١ أ ٩: ἔτι εἰ μὴ ἐν τῇ αὐτῇ διαιρέσει τὸ γένος καὶ τὸ εἶδος, ἀλλὰ τὸ μὲν οὐσία τὸ δὲ ποιόν, ἢ τὸ μὲν πρός τι, τὸ δὲ ποιόν· οἷον ἡ μὲν χιὼν καὶ ὁ κύκνος οὐσία, τὸ δὲ λευκὸν οὐκ οὐσία ἀλλὰ ποιόν, ὥστ᾽ οὐ γένος τὸ λευκὸν τῆς χιόνος οὐδὲ τοῦ κύκνου. πάλιν ἡ μὲν ἐπιστήμη τῶν πρός τι, τὸ δ᾽ ἀγαθὸν καὶ τὸ καλὸν ποιόν, ὥστ᾽ οὐ γένος τὸ ἀγαθὸν ἢ τὸ καλὸν τῆς ἐπιστήμης· τὰ γὰρ τῶν πρός τι γένη καὶ αὐτὰ τῶν πρός τι δεῖ εἶναι, καθάπερ ἐπὶ τοῦ διπλασίου· ....

= ت. ع. ٢٧٢ ب ١١ وما بعده، طبعة بدوى، ص ٥٥٣ — ٥٥٤: «وأيضا ينبغى أن ننظر إن لم يكن الجنس والنوع فى قسمة واحدة بعينها، لكن يكون هذا جوهرا، وهذا كيفا، أو يكون هذا مضافا، وهذا كيفا. مثال ذلك: أن الثلج والقلق جوهر، والأبيض ليس بجوهر، لكن كيف. فليس الأبيض إذا جنسا للثلج، ولا القلق. وأيضا فإن العلم من الأشياء المضافة، والخير والجميل كيف ما. فليس إذا الخير والجميل جنسا للعلم، لأن الأشياء التى هى أجناس للمضافات ينبغى أن تكون هى أيضا من المضافات، كالحال فى الضعف ...».

ابن سينا، الجدل، ص ١٦٦ — ١٦٧: «وأيضا إن اختلفت المقولة لجنس والنوع، فكان النوع من الكيف بالذات مثلا، والجنس من الجوهر، أو بعكس ذلك، فليس ما فرضنا جنسا. وهذا يصلح للإبطال فقط. ومثال هذا البياض والثلج. فإن البياض كيفية، والثلج جوهر. وأيضا العلم والجميل. فإن العلم مضاف، والجميل غير مضاف ...».

للوجود . وذلك أن كل ما يصدق عليه « موجود » يصدق عليه « واحد » ، وكذلك من جعل الكثرة جنسا للعدد[١] .

والموضع السادس : هو إن كان ما وضع نوعا لجنس ما ليس هو واحدا من الأنواع التي ينقسم إليها ذلك الجنس ، لا القريبة ، ولا البعيدة ، ولا هو مشارك لها ، فما وضع جنسا ليس بجنس . مثال ذلك : من وضع الحركة جنسا للذة . فإن كانت اللذة ليست بنقلة ، ولا استحالة ، ولا نمو ، ولا كون ، ولا واحدة من الأنواع التي ينقسم إليها كل واحد من أنواع الحركة ، فالحركة ليست بجنس

---

(١) أرسطو ، ٤ ، ١ ، ١٢١ أ ١٠ — ١٩ : πάλιν εἶ ἀνάγκη ἢ ἐνδεχέται τοῦ τεθέντος ἐν τῷ γένει μετέχειν τὸ γένος. ὅρος δὲ τοῦ μετέχειν τὸ ἐπιδέχεσθαι τὸν τοῦ μετεχομένου λόγον. δῆλον οὖν ὅτι τὰ μὲν εἴδη μετέχει τῶν γενῶν, τὰ δὲ γένη τῶν εἰδῶν οὔ˙ τὸ μὲν γὰρ εἶδος ἐπιδέχεται τὸν τοῦ γένους λόγον, τὸ δὲ γένος τὸν τοῦ εἴδους οὔ. σκεπτέον οὖν εἰ μετέχει ἢ ἐνδέχεται μετέχειν τοῦ εἴδους τὸ ἀποδοθὲν γένος, οἷον εἴ τις τοῦ ὄντος ἢ τοῦ ἑνὸς γένος τι ἀποδοίη˙ συμβήσεται γὰρ μετέχειν τὸ γένος τοῦ εἴδους˙ κατὰ πάννων γὰρ τῶν ὄντων τὸ ὂν καὶ τὸ ἓν κατηγορεῖται, ὥστε καὶ ὁ λόγος αὐτῶν.

= ت . ع . ٢٧٣ أ ١ — ٩ ، طبعة بدوى ، ص ٥٠٤ : « وأيضا ينبغي أن تنظر إن كان بالضرورة أو ممكنا أن يشارك الجنس الشيء الموضوع في الجنس . وحد الاشتراك هو أن يكون الشيء يقبل حد مشاركة . فمن البين أن الأنواع تشارك الأجناس ، والأجناس لا تشارك الأنواع . وذلك أن النوع يقبل حد الجنس ، والجنس لا يقبل حد النوع . فينبغي أن تنظر إن كان الجنس الموصوف يشارك النوع أو يمكن أن يشاركه . مثال ذلك : إن وصف إنسان من الناس شيئا بأنه جنس للوجود أو للواحد ، فإنه قد يلزم أن يشارك الجنس النوع . وذلك أن الموجود والواحد يحملان على جميع الأشياء . فقولهما إذا يحمل على جميع الأشياء » .

ابن سينا ، الجدل ، ص ١٦٧ : « وأيضا إن حمل على ما وضع جنسا حد ما وضع نوعا ، فليس ما وضع جنسا بجنس . وهذا أيضا نافع للإبطال فقط . ومثاله : لو أن إنسانا يجعل للوجود والواحد جنسا ، كان ذلك الجنس موجودا أو واحدا في نفسه لا محالة . فكانت حقيقة النوع تقال على حقيقة الجنس . وهذا محال » .

للذة . وإنما كان هذا الوضع برهانيا ، لأن من ضرورة ما يحمل عليه الجنس أن يحمل عليه شيء من أنواع الجنس ، أو يكون واحدا من أنواع الجنس ، وإلا كان محمولا عليه حمل العرض . فكأن هذا الوضع راجع ، إلا أنه نقصه الحمل من طريق ما هو.[1]

٥ والموضع السابع : فهو أن ننظر إن كان النوع يقال على أكثر مما يقال عليه الجنس ، فليس بجنس . مثال ذلك : من وضع الموجود جنسا للظنون . فإن المظنون

---

١ — الوضع : الموضع ل

٣ — الوضع : سقطت من ف

٥ — و(الموضع) : وأما ل

---

(١) أرسطو ، ٤ ، ١ ، ١٢١ أ ٢٧ وما بعده : πάλιν εἰ μηδενὸς τῶν εἰδῶν ἐνδέχεται μετέχειν τὸ τεθὲν ἐν τῷ γένει· ἀδύνατον γὰρ τοῦ γένους μετέχειν μηδενὸς τῶν εἰδῶν μετέχον, ἂν μή τι τῶν κατὰ τὴν πρώτην διαίρεσιν εἰδῶν ᾖ· ταῦτα δὲ τοῦ γένους μόνον μετέχει. ἂν οὖν ἡ κίνησις γένος τῆς ἡδονῆς τεθῇ, σκεπτέον εἰ μήτε φορὰ μήτ' ἀλλοίωσις ἡ ἡδονὴ μήτε τῶν λοιπῶν τῶν ἀποδοθεισῶν κινήσεων μηδεμία. δῆλον γὰρ ὅτι οὐδενὸς ἂν τῶν εἰδῶν μετέχοι· ....

= ت . ع . ٢٧٣ أ ١٤ وما بعده ، طبعة بدوي ، ص ٥٥٥ : «وأيضا ينبغي أن ننظر إن كان يمكن أن لا يشارك الموضوع في الجنس لشيء من الأنواع ، فإنه ليس يمكن أن يكون شيء يشارك الجنس ، وهو غير مشارك لشيء من الأنواع ، إن لم يكون نوع من الأنواع التي في القسمة الأولى . فإن هذه فقط تشارك الجنس وحده . فإن وضعت الحركة جنسا للذة ، فينبغي أن ننظر إن كانت اللذة ليست نقلة ولا استحالة ، ولا واحدة من سائر الحركات الأخر . فإنه من البين أنها متى لم تكن واحدة منها ، لم تشارك واحدة من أنواعها ، فليس تشارك إذا جنسها ... » .

ابن سينا ، الجدل ، ١٦٧ : « وأيضا ، فإن كان الموضوع جنسا لا يشارك شيئا من أنواع الجنس ، فليس المفروض جنسا بجنس ، كمن يجعل الحركة جنسا للذة ، ثم لا توجد اللذة نقلة ، ولا استحالة ، ولا نموا ، ولا غير ذلك . وهذا إنما يكون إذا كانت الأنواع محصورة ، ثم لم يكن النوع المدعى دخوله تحت الجنس ، لا أحدها ، ولا داخلا في أحدها » .

أعم من الموجود . وكذلك أيضا إن كان الجنس والنوع يقالان بالسواء ، مثل من يضع المبدأ جنسا للأول . فإنه متى وجد النوع بأحد هذين الحالين ، لم يكن ما وضع جنسا جنسا له ، أعنى إن وجد إما مساويا للجنس وإما أن يفضل عليه . وهذا الموضع راجع إلى الأصل الذى قيل فيه إن الجنس يفضل على النوع [(١)] .

والموضع الثامن : هو أن ننظر ما وضع أنه جنس لصنف ما ، فإن ألفيناه ليس جنسا لواحد من الأشياء التى لا تختلف بالنوع ، أعنى أصناف ذلك النوع ، لم يكن ما وضع جنسا جنسا . فإن ألفيناه جنسا لواحد منها ، كان واحدا لجميع . وذلك أن هـذا الموضع يكون للإثبات والإبطال . مثال ذلك فى الإثبات : أن الحيوان إن كان جنسا للصقالب ، فهو جنس لجميع أصناف الناس . ومثل ذلك

---

٤ — قيل : سقطت من ل

---

(١) أرسطو ، ٤ ، ١ ، ١٢١ أ ٢٠ — ٢٦ : ἔτι εἰ κατά τινος τὸ ἀποδοθὲν εἶδος ἀληθεύεται, τὸ δὲ γένος μή, οἷον εἰ τὸ ὂν ἢ τὸ ἐπιστητὸν τοῦ δοξαστοῦ γένος τεθείη. κατὰ γὰρ τοῦ μὴ ὄντος τὸ δοξαστὸν κατηγορηθήσεται· πολλὰ γὰρ τῶν μὴ ὄντων δοξαστά. ὅτι δὲ τὸ ὂν ἢ τὸ ἐπιστητὸν οὐ κατηγορεῖται κατὰ τοῦ μὴ ὄντος, δῆλον. ὥστ' οὐ γένος τὸ ὂν οὐδὲ τὸ ἐπιστητὸν τοῦ δοξαστοῦ· καθ' ὧν γὰρ τὸ εἶδος κατηγορεῖται, καὶ τὸ γένος δεῖ κατηγορεῖσθαι.

= ت . ع . ١٢٧٣ أ ٩ — ١٤ ، طبعة بدوى ، ص ٥٠٤ : « وأيضا ينبغى أن ننظر إن كان النوع الموصوف يصدق على شىء من الأشياء ، والجنس لا ، مثال ذلك : إن وضع الموجود أو المعلوم جنسا للظنون . وذلك أن المظنون قـد يحمل على ماليس بموجود ، لأن كثيرا مما ليس بموجود مظنون . فأما الموجود والمعلوم فليس يحملان على ماليس بموجـود . فليس إذا الموجود ولا المعلوم جنسا للظنون . لأن الأشياء التى يحمل عليها النوع فقد ينبغى أن يحمل عليها الجنس » .

ابن سينا ، الجدل ، ص ١٦٧ : « وأيضا فان النوع إذا كان يصدق على ماليس يصدق عليه الموضوع جنسا ، فليس الموضوع جنسا بجنس ، مثل المظنون ، فإنه يصدق على المعدوم ، والموجود لا يصدق عليه ، وهذا كالمكرر » .

فى الإبطال من وضع أن ما لا ينقسم جنس للخطوط التى لا تتجزئ . وذلك أن غير المنقسم لا يصدق على الخطوط المتجزئة . والمتجزئة وغير المتجزئة نوع واحد . وكون هذا الموضع برهانيا فى الإبطال بين مما تقدم ، فإن الجنس واحد بعينه لجميع الأشياء الواحدة بالنوع . وإن كان لبعضها ، فهو لكلها ، لأنه إنما هو جنس للبعض من جهة ما هو جنس للكل.(١)

---

(١) أرسطو ، ٤ ، ١ ، ١٢١ ب ١٥ — ٢٣ : ὁρᾶν δὲ καὶ εἴ τινος τῶν ἀδιαφόρων εἴδει μή ἐστι τὸ εἰρημένον γένος ἢ μὴ δόξαι ἄν, κατασκευάζοντι δέ, εἰ ἔστι τινός. ταὐτὸν γὰρ πάντων τῶν ἀδιαφόρων εἴδει γένος· ἂν οὖν ἑνὸς δειχθῇ, δῆλον ὅτι πάντων, κἂν ἑνὸς μή, δῆλον ὅτι οὐδενός. οἷον εἴ τις ἀτόμους τιθέμενος γραμμὰς τὸ ἀδιαίρετον γένος αὐτῶν φήσειεν εἶναι· τῶν γὰρ διαίρεσιν ἐχουσῶν γραμμῶν οὐκ ἔστι τὸ εἰρημένον γένος, ἀδιαφόρων οὐσῶν κατὰ τὸ εἶδος· ἀδιάφοροι γὰρ ἀλλήλαις κατὰ τὸ εἶδος αἱ εὐθεῖαι· γραμμαὶ πᾶσαι.

= ت ، ع ، ٢٧٣ ب ١٥ — ٢٧٤ أ ١ ، طبعة بدوى ، ص ٥٥٦ : « وينبغى أن ننظر إن كان الجنس الموصوف ليس هو جنسا لشىء من الأشياء التى لا تختلف بالنوع . وإن لم يظن به ذلك . فلينظر المثبت إن كان جنسا لشىء منها . وذلك أن جنس جميع الأشياء التى لا تختلف بالنوع واحد بعينه . فإن تبين أنه جنس لواحد منها ، فمن البين أنه جنس لجميعها . وإن تبين أنه ليس هو جنسا لواحد منها ، فمن البين أنه ولا لواحد منها . مثال ذلك : إن وضع واضع خطوطا لا تجزأ ، وقال : إن ما لا ينقسم جنس لها . وذلك أن الجنس الموصوف ليس هو جنسا للخطوط المنقسمة ، إذ كانت غير مخالفة فى النوع . لأن جميع الخطوط المنقسمة غير مختلفة فى النوع » .

ابن سينا ، الجدل ، ١٦٨ — ١٦٩ : « وأيضا : نتطرق الأمور التى لا تختلف فى النوع ، بل تختلف فى الأعراض ، وإن كان جنسا ليس جنسا لجميعها ، فليس هو بجنس . مثاله : من جعل غير المنقسم جنسا لخطوط مستقيمة غير منقسمة . فإن الخطوط الغير المنقسمة إن كانت موجودة فلا تختلف هى والمنقسمة — كما علمت — بالنوع والماهية ، بل بالأعراض . وإذ ليس ما لا ينقسم جنسا للخطوط المستقيمة المنقسمة ، فليس جنسا لغير المنقسمة أيضا » .

والموضع التاسع : أن ننظر فى النوع الذى وضع تحت جنس ما هل له جنس آخر لا يحصر الجنس الموضوع، ولا يحصره الجنس الموضوع . فإن كان ذلك كذلك ، فإن ما وضع جنسا ليس بجنس . مثال ذلك : إن وضع واضع العلم جنسا للعدل، فنجد الفضيلة العملية — التى هى جنس للعدل — ليس تحصر العلم، ولا العلم يحصرها، فيبطل بذلك أن يكون العلم جنسا للعدل. وأما أنه متى وضع جنسان لشىء واحد، فيلزم ان يكون أحدهما حاصرا للآخر . فقد يظهر ذلك فى كثير من الأمور المستقرأة. مثال ذلك: أن الطائر والحيوان جنسان للغراب، والطائر محصور فى الحيوان، وكذلك الماشى والمتنقل جنسان لذى الرجلين، وأحدهما محصور فى الآخر .

وقد يعاند هـذا الموضع : بأن الفضيلة والعلم جنسان للفهم ، وليس أحدهما محصورا فى الآخر . فإن سلم هذا ،فينبغى أن يزاد إلى ما اشترط أن يكون أحدهما حاصرا للآخر : أن يكونا كلاهما تحت جنس بعينه . وذلك أن العلم والفضيلة كليهما تحت الملكة . والذى ينقص الجنس فى هذا الموضع هو أن الحمل فيه ليس هو من طريق ما هو . أو يقول : إن الفضيلة الفكرية العلم محصور فيها ، وليس العلم محصورا فى الفضيلة العملية[1] .

١٢ — كليهما : كلاهما ل ١٣ — فيها : + والفهم ل ١٤ — العلم : الفهم ل

(١) أرسطو ، ٤ ، ٢ ، ١٢١ ب ٢٤ وما بعده : σκοπεῖν δὲ καὶ εἴ τι ἄλλο γένος ἐστὶ τοῦ ἀποδοθέντος εἴδους, ὃ μήτε περιέχει τὸ ἀποδοθὲν γένος μήθ' ὑπ' ἐκεῖνό ἐστιν. οἷον εἴ τις τῆς δικαιοσύνης τὴν ἐπιστήμην θείη γένος· ἔστι γὰρ καὶ ἡ ἀρετὴ γένος, καὶ οὐδέτερον τῶν γενῶν τὸ λοιπὸν περιέχει. ὥστ' οὐκ ἂν εἴη ἡ ἐπιστήμη γένος τῆς δικαιοσύνης· δοκεῖ γάρ, ὅταν ἓν εἶδος ὑπὸ δύο γένη ᾖ, τὸ ἕτερον ὑπὸ τοῦ ἑτέρου περιέχεσθαι. ἔχει δ' ἀπορίαν ἐπ' ἐνίων τὸ τοιοῦτο· δοκεῖ γὰρ ἐνίοις ἡ φρόνησις ἀρετή τε καὶ ἐπιστήμη εἶναι καὶ οὐδέτερον τῶν γενῶν ὑπ' οὐδετέρου περιέχεσθαι. οὐ μὴν ὑπὸ πάντων γε συγχωρεῖται τὴν φρόνησιν ἐπιστήμην εἶναι, ... καθάπερ καὶ ἐπὶ τῆς ἀρετῆς καὶ τῆς ἐπιστήμης συμβαίνει· ἄμφω γὰρ ὑπὸ τὸ αὐτὸ γένος ἐστίν· ἑκάτερον γὰρ αὐτῶν ἕξις καὶ διάθεσίς ἐστιν; ...

والموضع العاشر : هو أن نتأمل الجنس الأعلى للذى وضع أنه جنس . فإن لم يكن محمولا على النوع من طريق ما هو ، فليس ما وضع أنه جنس جنسا . وإن كان محمولا عليه من طريق ما هو ، فإن الذى وضع أنه جنس هو جنس . وهذا الموضع للإبطال والإثبات . وذلك أنه إذا كان جنس الجنس الموضوع محمولا على ذلك الجنس من طريق ما هو ، وكان أيضا محمولا على ذلك النوع من طريق ما هو ، فإن الجنس الموضوع محمول على النوع من طريق ما هو . وإنما يكون ذلك ، إذا كان الجنس بينا وجوده للنوع ولم يشك فيه إلا هل هو جنس أم لا . فإن لم يكن بين الوجود ، أمكن أن يكذب . ومثال ذلك : من جعل النقلة جنسا للمشى ، واستدل على ذلك بأن الحركة محمولة على المشى والنقلة من طريق ما هو . فإنه إن لم يكن بينا ، أو قد تبين كون المشى نقلة ، أمكن أن يكون

٥

١٠

١ — للذى : الذى ل

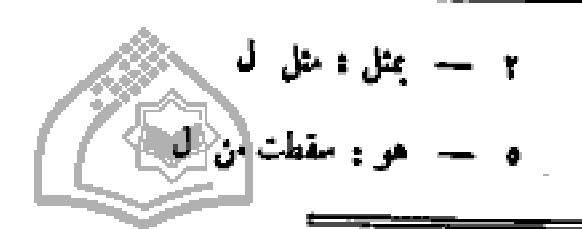
= ت ع . ٢٧٤ أ ١ وما بعده ، طبعة بدوى ، ص ٥٥٧ : « وينبغى أن ننظر إن كان يوجد للنوع الموصوف جنس ما آخر لا يحصر الجنس الموصوف ولا هو تحته . مثال ذلك : ان وضع العلم جنسا للعدل ، والفضيلة هى جنس للعدل ، وليس واحد من الجنسين يحصر الآخر . فليس العلم إذا جنسا للعدل . وذلك أنه يظن بالشىء أنه نوع واحد ، إذا كان تحت جنسين أحدهما يحوى الآخر . وقد يتشكك مثل هذا الشك فى بعض الأشياء ، لأن قوما يظنـون أن الفهم فضيلة وعلم . وليس أحد الجنسين محصورا فى الآخر ، إلا أن الناس كلهم ليس يسلمون أن الفهم علم ... كما يعرض فى الفضيلة والعلم ، وذلك أن كليهما تحت جنس واحد ، لأن كل واحد منهما ملكة وحال ... » .

ابن سينا : الجدل ، ص ١٢٩ : « وأيضا إن كان للنـوع جنس آخر ليس أحدهما تحت الآخر ، فليس الجنس جنسا ، لكنه ربما جوز ذلك فى المشهور ، لأن نوعا واحدا قد يقع فى جنسين ليس أحدهما تحت الآخر ، مثل أن الفهـم علم وفضيلة . أو لا يكون هذا المثال مشهورا جدا . فعسى أن يكون كثير من الناس لا يقبلون أن الفهم علم ... لكن إن زيد فقيل : جنس ليس أحدهما تحت الآخر ، ولا هما تحت جنس واحد بعينه ، خلص القول عن العناد . ثم كان حقا . ومع هذا كله ، فيجب أن يتعدى الموضوع أنه جنس الى جنسه القريب أو العالى . فإن لم يكن محمولا على جميع النوع ، أو لم يكن من طريق ما هو ، فليس الموضوع جنسا بجنس » .

المشى تحت نوع آخر من أنواع الحركات . فإنما يصدق هذا الموضع إذا كان الوجود بينا . وكذلك أيضا ننظر بمثل ذلك فى الأشياء التى تحت النوع التى يحمل عليها من طريق ما هو . فإن كان ما وضع جنسا يحمل عليها من طريق ما هو ، وإلا فليس بجنس (١) .

والموضع الحادى عشر : هو أن ننظر فى حد الجنس . فإن لم يكن يطابق ما وضع نوعا تحته أو الأشياء المرتبة تحت النوع ، فليس بجنس . وذلك أن حد الجنس قد يجب أن يطابق نوعه . ولهذا لم يكن الضابط لنفسه فاضلا . وذلك أن حد الفاضل لا يطابق حد الضابط لنفسه . وكذلك لا يكون العلم جنسا للفضيلة ،

٢ — بمثل : مثل ل



٥ — هو : سقطت من ل

(١) أرسطو ، ٤ ، ٢ ، ١٢٢ أ ٣ — ٧ : σκοπεῖν δὲ καὶ τὸ γένος τοῦ ἀποδοθέντος γένους καὶ οὕτως ἀεὶ τὸ ἐπάνω γένος, εἰ πάντα κατηγορεῖται τοῦ εἴδους καὶ εἰ ἐν τῷ τί ἐστι κατηγορεῖται· πάντα γὰρ τὰ ἐπάνω γένη κατηγορεῖσθαι δεῖ τοῦ εἴδους ἐν τῷ τί ἐστιν. εἰ οὖν που διαφωνεῖ, δῆλον ὅτι οὐ γένος τὸ ἀποδοθέν.

= ت . ع . ٢٧٤ أ ١٦ — ٢٠ ، طبعة بدوى ، ص ٥٥٧ : « وينبغى أن ننظر فى جنس الجنس الموصوف ، وكذلك ننظر دائما فى الجنس الأعلى إن كانت كلها تحمل على النوع ، وإن كانت تحمل عليه من طريق ما هو . وذلك أن جميع الأجناس العالية ينبغى أن تحمل على النوع من طريق ما هو . فإن اختلفت بوجه من الوجوه ، فمن البين أن الموصوف ليس بجنس » .

ابن سينا ، الجدل ، ص ١٦٩ : « وأيضا ، فإنه يجب أن ننظر هل حد النوع يحمل على الجنس الأعلى . فإن حمل ، فليس الجنس جنسا . وأما المثبت ، فإن بين أن الجنس العالى أو الأعلى محمول من طريق ما هو بالشركة ، ثم بين أن الموضوع جنس موجود للشيء ، كان مثبتا لأنه جنس . فإنه لا يمكن أن يكون العالى يحمل من طريق ما هو ، والوسط يحمل لا من طريق ما هو » .

وذلك أن حد العلم وهو قولنا : إنه قنية لا يمكن أن تكون بخلاف ما هي عليه ، لا يطابق الفضيلة[١] .

والموضع الثانى عشر : إن وضع الفصل على أنه جنس ، فليس بجنس . مثال ذلك : إن وضع غير المائت أنه جنس للمَلَك . وذلك أن غير المائت فصل ينقسم به الحيوان ، لأن الحيوان منه مائت ومنه غير مائت . وإنما كان هذا الموضع صادقا لأنه يعوزه[٢] الحمل من طريق ما هو . وذلك أن الجنس إنما يحمل من طريق ما هو ، لا من طريق أى هو . وكذلك أيضا يخطئ من يضع فصل الجنس بدل النوع فيحمل الجنس عليه على أن الفصل نوع له . وذلك أن كل ما يحمل عليه الجنس من طريق ما هو إما أن يكون شخصا وإما نوعا . والفصل ليس بواحد من هذين . وإنما يكون هذا الموضع صادقا إذا أخذ الفصل مجردا من المادة ،

٥ — منه (غير) : سقطت من ف   ٧ — أى : + شئ . ل

(١) أرسطو ، ٤ ، ٢ ، ١٢١ ب ٣٦ — ١٢٢ أ ٢ : καθάπερ καὶ ἐπὶ τῆς ἀρετῆς καὶ τῆς ἐπιστήμης συμβαίνει· ἄμφω γὰρ ὑπὸ τὸ αὐτὸ γένος ἐστίν· ἑκάτερον γὰρ αὐτῶν ἕξις καὶ διάθεσίς ἐστιν. σκεπτέον οὖν εἰ μηδέτερον ὑπάρχει τῷ ἀποδοθέντι γένει. εἰ γὰρ μήθ' ὑπ' ἄλληλά ἐστι τὰ γένη μήθ' ὑπὸ ταὐτὸν ἄμφω, οὐκ ἂν εἴη τὸ ἀποδοθὲν γένος.

= ت . ع . ٢٧٤ أ ١١ — ١٦ ، طبعة بدوى ، ص ٥٥٧ : « كما يعرض فى الفضيلة والعلم ، وذلك أن كليهما تحت جنس واحد ، لأن كل واحد منهما ملكة وحال . فينبغى أن ننظر إن كان لا يوجد ولا واحد منهما للجنس الموصوف . وذلك أن الجنسين إن لم يكن أحدهما تحت الآخر ، ولم يكونا جميعا تحت جنس واحد بعينه ، فليس يمكن أن يكون الموصوف جنسا » .

ابن سينا ، الجدل ، ص ١٦٩ : « وأيضا إن كان للنوع جنس آخر ليس أحدهما تحت الآخر ، فليس الجنس جنسا ، لكنه ربما جوز ذلك فى المشهور ، لأن نوعا واحدا قد يقع فى جنسين ليس أحدهما تحت الآخر ، مثل أن الفهم علم وفضيلة ، أو لا يكون هذا المثال مشهورا جدا ... » .

انظر فيما سبق ، ص ١٨٣ ، هـ ١ .

(٢) لأنه : هذه هى القراءة فى ف ، ل ، ولعل القراءة الصحيحة هى : إلا أنه .

لأنه إذا أخذ مع المادة كان ذلك هو النوع نفسه . مثال ذلك : من وضع الحيوان جنسا للنطق ، فإنه قد وضع الفصل بدل النوع . فأما إن وضع الحيوان جنسا للناطق ، فقد وضع صوابا[1] .

والموضع الثالث عشر : هو أن ننظر إن كان وضع الجنس فى النوع . ومعنى ذلك أنه وضع النوع جنسا لجنسه ، أى لما وضع جنسا له . مثال ذلك : أن يضع الإنسان جنسا للحيوان ، والمتصل جنسا للتماس ، وذلك أن التماس أعم من الاتصال .

---

٥ — أنه وضع : أن يضع ل   ٦ — التماس : المماس ل

---

(١) أرسطو ، ٤ ، ٢ ، ١٢٢ ب ٧ وما بعده : σκοπεῖν δὲ καὶ τοὺς λόγους τῶν γενῶν, εἰ ἐφαρμόττουσιν ἐπί τε τὸ ἀποδοθὲν εἶδος καὶ τὰ μετέχοντα τοῦ εἴδους· ἀνάγκη γὰρ τοὺς τῶν γενῶν λόγους κατηγορεῖσθαι τοῦ εἴδους καὶ τῶν μετεχόντων τοῦ εἴδους. εἰ οὖν που διαφωνεῖ, δῆλον ὅτι οὐ γένος τὸ ἀποδοθέν.

πάλιν εἰ τὴν διαφορὰν ὡς γένος ἀπέδωκεν, οἷον εἰ τὸ ἀθάνατον γένος θεοῦ· διαφορὰ γάρ ἐστι ζῴου τὸ ἀθάνατον, ...

ت . ع . ١٢٧٥ أ ١١ وما بعده ، طبعة بدوى ، ص ٥٥٩ — ٥٦٠ : « وينبغى أن تنظر فى حدود الأجناس إن كانت تنطبق على النوع الموصوف وعلى الأشياء المشاركة للنوع . وذلك أنه واجب ضرورة أن تكون أقاويل الأجناس تحمل على النوع وعلى الأشياء المشاركة للنوع . فإن اختلفت فى جهة من الجهات فمن البين أن الموصوف ليس بجنس . وأيضا إن وصف الفصل على أنه جنس . مثال ذلك إن وصف غير المائت أنه جنس للملك . وذلك أن غير المائت فصل للحى ، لأن الحيوان منه ما هو مائت ، ومنه ما هو غير مائت . فمن البين أن الذى يفعل ذلك قد غلط . وذلك أن ليس يكون فصل شىء من الأشياء جنسا ... » .

لاحظ أن كلمة « الملك » فى الترجمة العربية يقابلها إله θεός فى الأصل اليونانى .

ابن سينا ، الجدل ، ص ١٧١ : « وموضع آخر : إن كان ما وضع جنسا يحمل على ما تحت الموضوع نوعا من طريق ما هو ، فليس الموضوع جنسا بجنس للموضوع نوعا . وأما المثبت فإنه إذا بين أنه أعم ويحملان معا على ما تحت الموضوع من طريق ما هو ، وجب أن يكون الأعم جنسا ، كمن جعل المائت جنسا للإنسان والفرس ، ثم المائت فصل يقسم الحيوان » .

فمتى ألفى ما وضع جنسا بهذه الصفة ، فليس هو جنسا . وذلك أن الجنس ، كما قيل ، أعم من النوع (١) .

وقريب من هذا أيضا : إن وضع الفصل فى النوع ، ومعنى ذلك : إن وضع النوع جنسا لفصله . مثال ذلك : أن نضع المَلَك جنسا لغير المائت (٢) ٤ ، أو الإنسان جنسا للناطق ، وذلك أن النوع / إما أن يكون مساويا للفصل ، أو يكون الفصل أعم (٣) ٥ ١٠٢ب

٤ — لغير المائت : للمائت ف ٥ — إما أن : سقطت من ل

(١) أرسطو ، ٤ ، ٢ ، ١٢٢ ب ٢٥ وما بعده : ἔτι εἰ τὸ γένος εἰς τὸ εἶδος ἔθηκεν, οἷον τὴν ἅψιν ὅπερ συνοχὴν ἢ τὴν μεῖξιν ὅπερ κρᾶσιν, ἢ ὡς Πλάτων ὁρίζεται φόραν τὴν κατὰ τόπον κίνησιν. οὐ γὰρ ἀναγκαῖον τὴν ἅψιν συνοχὴν εἶναι, ἀλλ' ἀνάπαλιν τὴν συνοχὴν ἅψιν ....

— ت ع . ٢٧٥ ب ٤ وما بعده ، طبعة بدوى ، ص ٥٦٠ — ٥٦١ : « وأيضا ينبغى أن ننظر إن كان وضع الجنس فى النوع ، مثال ذلك : المماسة التى هى الاتصال ، والاختلاط الذى هو المزاج ، أو كما يحد فلاطن النقلة بأنها الحركة فى المكان ، وذلك أنه ليس واجبا ضرورة أن تكون المماسة اتصالا ، لكن بالعكس الاتصال مماسة ... » .

ابن سينا ، الجدل ، ١٧٤ . ١٧٥ : « وأيضا ننظر هل عرض أن جعل ما هو نوع جنسا ، وما هو جنس نوعا ، مثل من قال : إن الالتقاء اتصال ما ، وإن الاختلاط مزاج ما . فإن الالتقاء أعم من الاتصال ، فإن المقادير تلتقى ، أى توجد ولا بعد بينهما ... كما يكون للماء والدهن ، ويخص هذا باسم المماسة ... » .

ابن سينا ، النجاة ، ص ٨٨ : « ومن ذلك أن تضع النوع مكان الجنس ، كقولك : « إن الشر هو ظلم الناس » . والظلم نوع من الشر » .

(٢) قارن ἀθάνατον فى الأصل اليونانى ، وغير المائت فى الترجمة العربية .

(٣) أرسطو ، ٤ ، ٢ ، ١٢٢ ب ٣٧ وما بعده : πάλιν εἰ τὴν διαφορὰν εἰς τὸ εἶδος ἔθηκεν, οἷον τὸ ἀθάνατον ὅπερ θεόν . . ἀεὶ δ' ἡ διαφορὰ ἐπ' ἴσης ἢ ἐπὶ πλεῖον τοῦ εἴδους λέγεται.

— ت ع . ٢٧٥ ب ١٤ — ١٨ ، طبعة بدوى ، ص ٥٦١ : « وأيضا ينبغى أن ننظر إن كان وضع الفصل فى النوع ، بمنزلة غير المائت الذى هو الملك ، وذلك أنه يلزم أن يكون النوع يقال : إما على التساوى ، وإما على الأكثر . فإن الفصل أبدا يقال على النوع : إما على التساوى ، وإما على الأكثر » .

منه . وكذلك إن أخذ الجنس على أنه فصل ، فليس بفصل . مثل أن يكون الحيوان فصل المائت ، ومثل من حد الصوت بأنه هواء مقروع . فإن القرع جنس للصوت . وهذا الموضع خاص بإبطال الفصل . وهذه المواضع ترجع الى أصل واحد ، وهو ان الجنس يقال أبدا على أكثر مما يقال عليه النوع ، أو الفصل ، أو أنه يحمل على الفصل من طريق ما هو .

والموضع الرابع عشر : هو أن تنظر فإن لم يكن واحد من فصول الجنس الموضوع يحمل على النوع، فإن الجنس لا يحمل عليه . مثال ذلك : أن النفس إن لم يصدق عليها أنها زوج أو فرد ، فليس العدد جنسا لها . وذلك أن الفصول القاسمة للجنس، إذا تركبت مع الجنس ، أحدثت الأنواع . ولذلك يجب ضرورة أن يكون النوع الذى وضع تحت الجنس يطابقه فصل من فصول الجنس . ولذلك ليس الحركة جنسا للزمان من قبل أنه ليس يوجد للزمان أحد فصلى الحركة : وهما السرعة والإبطاء . وهذا الموضع هو من المواضع المأخوذة بطريق التقسيم[1] .

٦ — واحد : واحدا ف .

(١) أرسطو ، ٤ ، ٢ ، ١٢٣ أ ١١ — ١٤ : πάλιν εἰ μηδεμία διαφορὰ κατηγορεῖται τῶν τοῦ γένους κατὰ τοῦ ἀποδοθέντος εἴδους, οὐδὲ τὸ γένος κατηγορηθήσεται· οἷον ψυχῆς οὔτε τὸ περιττὸν οὔτε τὸ ἄρτιον κατηγορεῖται. ὥστ᾽ οὐδ᾽ ἀριθμός.

— ت . ع . ٢٧٦ أ ٤ — ٧ ، طبعة بدوى ، ص ٥٩٢ : « وأيضا إن لم يكن فصل من فصول الجنس يحمل على النوع الموصوف ، لم يكن ولا الجنس أيضا يحمل عليه . مثال ذلك : أن النفس إن لم تكن يحمل عليها لا الزوج ، ولا الفرد ، لم يكن أيضا ولا العدد يحمل عليها » .

ابن سينا ، الجدل ، ص ١٧٦ : « وأيضا ، إن كان شيء من فصول الجنس أو خواصه المقسمة تحمل على الموضوع نوعا ، فليس الموضوع جنسا بجنس ، مثل النفس . فإن العدد كيف يكون جنسا لها — على ما يقال — وليست النفس بفرد ، ولا زوج ، بل كيف يكون العدد محمولا عليها » .

١٠

والموضع الخامس عشر : إن كان النوع متقدما بالطبع على الجنس . ومعنى ذلك أنه يرتفع الجنس بارتفاعه . فإن الذى وضع جنسا ليس بجنس . وذلك أن الجنس هو المتقدم بالطبع على النوع . وهو راجع إلى أن الجنس يقال على أكثر مما يقال عليه النوع . وقوته قوة الموضع الذى يرتب فيه الجنس تحت نوعه (١) .

والموضع السادس عشر : هو أن ننظر فإن كان الجنس قد يرتفع ، والنوع لا يرتفع ، فليس بجنس . مثال ذلك : إن كانت الحركة ترتفع عن النفس ، والنفس موجودة ، فليست الحركة جنسا للنفس . وهذا الموضع نافع فى الفصل . وذلك أنه إن ارتفع الفصل ، ولم يرتفع النوع ، فليس بفصل ، مثل من يضع الصدق فصلا للظن ، فإنه قد يرتفع الصدق ، والظن موجود (٢) .

---

(١) أرسطو ، ٤ ، ٢ ، ١٢٣ أ ١٤ — ١٠ : ἔτι εἰ πρότερον φύσει τὸ εἶδος καὶ συναναιρεῖ τὸ γένος· δοκεῖ γὰρ τὸ ἐναντίον.

— ت . ع . ٢٧٦ أ ٧ — ٨ ، طبعة بدوى ، ص ٥٦٢ : « وأيضا ينبغى أن ننظر إن كان النوع متقدما بالطبع ، ويرفع الجنس بارتفاعه ، فإنه من الظاهر أن الأمر بضد ذلك » .

فإنه من الظاهر ... ذلك : فإن المظنون به ضد ذلك . كتبت أولا فى المتن وصححت فى الهامش من ترجمة اسحق .

ابن سينا ، الجدل ، ص ١٧٦ : « وأيضا ، إن كانت طبيعة النوع ترفع طبيعة الجنس ... » .

(٢) أرسطو ، ٤ ، ٢ ، ١٢٣ أ ١٥ — ١٩ : ἔτι εἰ ἐνδέχεται ἀπολιπεῖν τὸ εἰρημένον γένος ἢ τὴν διαφοράν, οἷον ψυχὴν τὸ κινεῖσθαι ἢ δόξαν τὸ ἀληθὲς καὶ ψεῦδος, οὐκ ἂν εἴη τῶν εἰρημένων οὐδέτερον γένος οὐδὲ διαφορά· δοκεῖ γὰρ τὸ γένος καὶ ἡ διαφορὰ παρακολουθεῖν, ἕως ἂν ᾖ τὸ εἶδος.

— ت . ع . ٢٧٦ أ ٩ — ١٢ ، ص ٥٦٢ : « وأيضا إن كان يمكن أن ينقص الجنس الموصوف أو الفصل ، مثل أن تنقص النفس بالتحرك ، أو ينقص الظن بالصدق والكذب . فليس يكون واحد مما وصف جنسا أو فصلا . وذلك أنه يظن بالجنس والفصل أنهما لازمان ما دام النوع موجودا » .

ابن سينا ، الجدل ، ١٧٦ : « وأيضا ، إن كان الجنس والفصل قد يزولان ، ويبقى ما وضع نوعا ، فليسا بجنس ، ولا فصل . وهذا ظاهر » .

وثامسطيوس يرى أن قوة هذا الموضع قوة الموضع الذى قبله . وإنما كان هذا الموضع صادقا ، لأنه وضع أن الجنس والفصل غير مفارقين .

والموضع السابع عشر : إن كان النوع يشارك ضد ما وضع جنسا له ، أو يمكن فيه ذلك ، فليس بجنس . فإنه إن كان جنسا ، أمكن أن يوجد الضدان معا فى النوع ، لأن الجنس لا يفارق . مثال ذلك أن تقول : إن الخير ليس جنسا للصحة ، من قبل أن الصحة قد يمكن أن يلحقها الشر . لكن إذا أريد أن يكون هذا الموضع صحيحا ، فيشترط فيه أن يكون لحوق الضد للنوع بالذات ، وإلا عرض من هذا ألا تكون الصحة خيرا ، كما قلنا فى المثال المتقدم[(١)] .

والموضع الثامن عشر : هو أن ننظر إن كان النوع يشارك شيئا لا يمكن فيه أصلا أن يوجد للجنس ، فما وضع جنسا فليس بجنس . مثال ذلك : إن كانت النفس تشرك الحياة ، ولم يمكن فى عدد من الأعداد أن يكون حيا ، فالنفس ليس جنسها العدد . وهذا الموضع هو من المواضع المأخوذة بطريق التقسيم[(٢)] .

---

(١) أرسطو ، ٤ ، ٣ ، ١٢٣ أ ٢٠ — ٢٣ : σκοπεῖν δὲ καὶ εἰ τὸ ἐν τῷ γένει κείμενον μετέχει τινὸς ἐναντίου τῷ γένει ἢ ἐνδέχεται μετέχειν· τὸ γὰρ αὐτὸ τῶν ἐναντίων ἅμα μεθέξει, ἐπειδὴ τὸ μὲν γένος οὐδέποτ᾽ ἀπολείπει, μετέχει δὲ καὶ τοῦ ἐναντίου ἢ ἐνδέχεται μετέχειν.

= ت . ع . ٢٧٦ أ ١٢ — ١٥ ، طبعة بدوى ، ص ٥٦٢ : « وينبغى أن ننظر إن كان الموضوع فى الجنس يشرك شيئا هو ضد للجنس ، أو يمكن أن يشركه . فإن الواحد بعينه عند ذلك يصير مشاركا للضدين معا ، من قبل أن الجنس ليس يحل فى وقت من الأوقات ، ويشارك أيضا ضده ، أو يمكن أن يشركه » .

(٢) أرسطو ، ٤ ، ٣ ، ١٢٣ أ ٢٣ — ٢٦ : ἔτι εἴ τινος κοινωνεῖ τὸ εἶδος, ὃ ἀδύνατον ὅλως ὑπάρχειν τοῖς ὑπὸ τὸ γένος· οἷον εἰ ἡ ψυχὴ τῆς ζωῆς κοινωνεῖ, τῶν δ᾽ ἀριθμῶν μηδένα δυνατὸν ζῆν, οὐκ ἂν εἴη εἶδος ἀριθμοῦ ἡ ψυχή.

والموضع التاسع عشر : هو أنه لما كان الجنس ينقسم إلى أكثر من نوع واحد ، فمن البين أنه إن لم يوجد للجنس الموضوع نوع آخر غير النوع الذى وضع جنسا له ، فليس بجنس . مثال ذلك : من وضع الطول جنسا للخط ، فإن السطح والخط يشبه ألا يكونا نوعين تحت الطول . وهذا الموضع نقص الجنس فيه أنه محمول على كثيرين وهو أحد أركانه .(١)

والموضع العشرون : وهو أن نتأمل ما وضع جنسا . فإن كان الاسم يقال عليه بطريق الاستعارة ، فليس بجنس ، مثل من قال إن العلم نور . فإن النور بالحقيقة إنما هو فى الجرم السماوى ، وفى النار . والذى نقص هذا الموضع أن

= ت . ع . ٢٧٦ أ ١٥ — ١٨ ، طبعة بدوى ، ص ٥٦٢ : « وأيضا إن كان النوع يشرك شيئا لا يمكن فيه أصلا أن يوجد التى تحت الجنس . مثال ذلك : أن النفس إن كانت تشرك الحياة ولم يمكن أن يكون عدد من الأعداد حيا ، فليس النفس نوعا للعدد » .

ابن سينا ، الجدل ، ص ١٧٦ : « وأيضا إن كان النوع قد يحمل عليه شىء لا يحمل على شىء مما وضع جنسا البتة ، فليس الموضوع جنسا بجنس . مثاله : أن النفس يحمل عليها الإدراك والحس والحياة ، ولا شىء من الأعداد كذلك » .

(١) أرسطو ، ٤ ، ٣ ، ١٢٢ أ ٣٠ — ٣٢ : ἐπεὶ δὲ παντὸς γένους εἴδη πλείω, σκοπεῖν εἰ μὴ ἐνδέχεται ἕτερον εἶδος εἶναι τοῦ εἰρημένου γένους· εἰ γὰρ μὴ ἔστι, δῆλον ὅτι οὐ ἂν εἴη ὅλως γένος τὸ εἰρημένον.

ت . ع . ٢٧٦ أ ٢٠ — ٢٧٦ ب ١ ، طبعة بدوى ، ص ٥٦٣ : « وأيضا لما كان كل جنس له أنواع كثيرة ، وجب أن ننظر هل يمكن ألا يكون للجنس الموصوف نوع آخر ، وذلك أنه إن لم يكن له ، فمن البين أن الموصوف ليس بجنس أصلا » .

ابن سينا ، الجدل ، ص ١٧٦ : « وأيضا ، إن لم يمكن أن يكون للموضوع جنسا نوع آخر غير الموضوع نوعا ، فليس بجنس » .

يكون الجنس مقولا على النوع بتواطؤ من طريق ما هو[1] .

والموضع الحادى والعشرون : هو مأخوذ من الأضداد . وهذا الموضع ينقسم إلى أنحاء كثيرة بعضها قريبة من طبيعة الأمر ، وبعضها مشهورة ، ومن الأمور التى من خارج .

أما أولا : فإن كان للنوع ضد فلا يخلو أن يكون الجنس له ضد ، ٥
أو لا يكون . فإن لم يكن له ضد ، لزم أن يكون النوع وضده موجودين فى الجنس . وإلا فليس بجنس[2] .

---

(١) أرسطو، ٤ ، ٣ ، ١٢٣ أ ٣٣ — ٣٧ : σκοπεῖν δὲ καὶ εἰ τὸ μεταφορᾷ λεγόμενον ὡς γένος ἀποδέδωκεν, οἷον τὴν σωφροσύνην συμφωνίαν· πᾶν γὰρ γένος κυρίως κατὰ τῶν εἰδῶν κατηγορεῖται, ἡ δὲ συμφωνία κατὰ τῆς σωφροσύνης οὐ κυρίως ἀλλὰ μεταφορᾷ· πᾶσα γὰρ συμφωνία ἐν φθόγγοις.

ت ع . ٢٧٦ ب ١ — ٤ ، طبعة بدوى ، ص ٥٦٣ : « وينبغى أن تنظر إن كان الشىء الذى يقال بنقل اللفظ قد وضعه على أنه جنس ، بمنزلة ما يوصف الفقه بالاتفاق ، وذلك أن كل جنس يحمل على الأنواع حملا حقيقيا . والاتفاق ليس يحمل على الفقه حملا حقيقيا ، لكنه يحمل عليها على جهة النقل ، لأن كل اتفاق إنما يكون فى النغم » .

يقال : سقطت من طبعة بدوى .

اللفظ : كتب فوقه فى مخطوط الأورغانون : أى الاستعارة : μεταφορᾷ .

الفقه : كتب فوقه فى مخطوط الأورغانون : الفهم . وكتب فى الهامش إلى يمين المتن : نقل أثانس العفة . إسحق نقل الفهم . وتقابلها فى الأصل اليونانى σωφροσύνη

بالاتفاق : كتب فوقه فى مخطوط الأورغانون : بالوفاق ، ويقابلها فى النص اليونانى συμφωνία

ابن سينا ، الجدل ، ص ١٧٧ : « وأيضا ، إن كان إنما يقال عليه وعلى غيره مما يغلق نوعا معه باشتراك الاسم ، لا بالتواطؤ ، قول الاتفاق ، على حال النغمتين وعلى حال الصديقين ، فليس بجنس » .

(٢) أرسطو ، ٤ ، ٣ ، ١٢٣ ب ١ — ٤ : ἔτι ἂν ᾖ ἐναντίον τῷ εἴδει, σκοπεῖν. ἔστι δὲ πλεοναχῶς ἡ σκέψις. πρῶτον μὲν εἰ ἐν τῷ αὐτῷ γένει καὶ τὸ ἐναντίον, μὴ ὄντος ἐναντίου τῷ γένει· δεῖ γὰρ τὰ ἐναντία ἐν τῷ αὐτῷ γένει εἶναι, ἂν μηδὲν ἐναντίον τῷ γένει ᾖ. =

وموضع ثان : وإن كان له ضد، لزم أن يكون ضد النوع فى ضد الجنس[1] .

وموضع ثالث : وإن كان ضد النوع لا يوجد أصلا فى جنس من الأجناس، لكنه جنس عال بذاته ، فإن النوع ليس له جنس . وهو أيضا جنس عال بذاته . مثال ذلك : أن الخير إن لم يكن نوعا لجنس ، فلا ضده أيضا له جنس، وهو الشر[2] .

وهذه المواضع الثلاثة يقول ثامسطيوس فيها : إنها قريبة من طبيعة الشىء، يريد أنها صادقة. وذلك أن الضدين لا محالة إما أن يكونا تحت جنس / واحد بعينه ، ١٠٣ ا

= ت . ع . ٢٧٦ ب ٥ — ٧، طبعة بدوى ، ص ٥٦٣ : « وأيضا ننظر إن كان النوع ضدا لشىء، وهذا البحث يكون على أنحاء كثيرة . أما أولا : فهل الضد فى جنس واحد بعينه من غير أن يكون للجنس ضد ؟ لأن الأضداد ينبغى أن تكون فى جنس واحد بعينه إن لم يكن للجنس ضد أصلا » .

(١) أرسطو ، ٤ ، ٣ ، ١٢٣ ب ٤-٨ : ὄντος δ' ἐναντίου τῷ γένει, σκοπεῖν εἰ τὸ ἐναντίον ἐν τῷ ἐναντίῳ· ἀνάγκη γὰρ τὸ ἐναντίον ἐν τῷ ἐναντίῳ εἶναι, ἄνπερ ᾖ ἐναντίον τι τῷ γένει. φανερὸν δὲ τουτῶν ἕκαστον διὰ τῆς ἐπαγωγῆς.

= ت ع . ٢٧٦ ب ٧ — ١٠ ، طبعة بدوى ، ص ٥٦٣ : « وإن كان للجنس ضد ، فلننظر إن كان الضد فى الجنس المضاد . وذلك أنه يجب ضرورة أن يكون الضد فى الجنس المضاد إن كان للجنس ضد . وكل واحد من هذه الأشياء ظاهر بالاستقراء » .

(٢) أرسطو ، ٤ ، ٣ ، ١٢٣ ب ٨ — ١٢ : πάλιν εἰ ὅλως ἐν μηδενὶ γένει τὸ τῷ εἴδει ἐναντίον ἀλλ' αὐτὸ γένος, οἷον τἀγαθόν· εἰ γὰρ τοῦτο μὴ ἐν γένει, οὐδὲ τὸ ἐναντίον τούτου ἐν γένει ἔσται ἀλλ' αὐτὸ γένος, καθάπερ ἐπὶ τοῦ ἀγαθοῦ καὶ τοῦ κακοῦ συμβαίνει· οὐδέτερον γὰρ τούτων ἐν γένει, ἀλλ' ἑκάτερον αὐτὸ γένος.

= ت . ع . ٢٧٦ ب ١٠ — ١٤ ، طبعة بدوى ، ص ٥٦٣ — ٥٦٤ : « وأيضا ننظر إن كان بالجملة ضد النوع لا يوجد أصلا فى جنس من الأجناس ، لكنه هو نفسه جنس ، بمنزلة الخير . فإن هذا إن لم يكن موضوعا فى جنس ، لم يكن ولا ضده فى جنس ، لكنه يكون هو نفسه جنسا ، كما يعرض فى الخير والشر . وذلك أنه ولا واحد منهما فى جنس ، لكن كل واحد منهما جنس » .

وإما أن يكونا تحت جنسين متضادين ، وإما أن يكونا جنسين لأشياء متضادة . وهذه حال النوع مع ضده ، أعني أنه لا يخلو من هذه الثلاثة الأقسام . وذلك ظاهر بالاستقراء . وأما المقنعة من هذه المواضع فأن ننظر فإن كان الجنس له ضد ، والنوع له ضد ، وكانت مضادة أحدهما بينهما متوسط ، والمضادة الأخرى ليس بينهما متوسط ، فما وضع جنسا ، فليس بجنس ، وذلك أن من المشهور أنه إن كان بين الأنواع متوسط ، فبين الأجناس متوسط . مثال ذلك : العدل والجور اللذان أحدهما تحت الفضيلة ، والآخر تحت الرذيلة ، وبين كل واحد منهما متوسط .

وعناد هذا الموضع : أن الصحة والمرض متضادان ليس بينهما متوسط ، وهما تحت الخير والشر ، وبينهما وسط[1] .

---

(١) أرسطو ، ٤ ، ٣ ، ١٢٣ ب ١٢–٢٣ : ἔτι εἰ ἐναντίον τινὶ καὶ τὸ γένος καὶ τὸ εἶδος καὶ τῶν μὲν ἔστι τι μεταξύ, τῶν δὲ μή. εἰ γὰρ τῶν γενῶν ἔστι τι μεταξύ, καὶ τῶν εἰδῶν, καὶ εἰ τῶν εἰδῶν καὶ τῶν γενῶν, καθάπερ ἐπ' ἀρετῆς καὶ κακίας καὶ δικαιοσύνης καὶ ἀδικίας· ἑκατέρων γὰρ ἔστι τι μεταξύ. ἔνστασις τούτου ὅτι ὑγιείας καὶ νόσου οὐδὲν μεταξύ, κακοῦ δὲ καὶ ἀγαθοῦ. ἢ εἰ ἔστι μέν τι ἀμφοῖν ἀνὰ μέσον, καὶ τῶν εἰδῶν καὶ τῶν γενῶν, μὴ ὁμοίως δέ, ἀλλὰ τῶν μὲν κατὰ ἀπόφασιν τῶν δ' ὡς ὑποκείμενον. ἔνδοξον γὰρ τὸ ὁμοίως ἀμφοῖν, καθάπερ ἐπ' ἀρετῆς καὶ κακίας καὶ δικαιοσύνης καὶ ἀδικίας· ἀμφοῖν γὰρ κατὰ ἀπόφασιν τὰ ἀνὰ μέσον.

— ت . ع . ٢٧٦ ب ١٤ – ٢٧٧ أ ٢ ، طبعة بدوي ، ص ٥٢٤ : « ونتظر أيضا إن كان الجنس والنوع ضدين لشيء ، وكان بعضها بينهما متوسط ، وبعضها ليس بينهما متوسط . وذلك أنه إن كان فيما بين الأجناس متوسط ما ، ففيما بين الأنواع أيضا متوسط ، وإن كان فيما بين الأنواع متوسط ، ففيما بين الأجناس أيضا متوسط كالحال في الفضيلة والرذيلة ؛ والعدل والجور . فإن فيما بين كل اثنين من هذين شيئا متوسطا . وعناد هذا القول : أن الصحة والمرض ليس بينهما متوسط والخير والشر بينهما متوسط . فنقول : إنه إن كان فيما بين الاثنين من الأجناس والأنواع متوسط ، إلا أن ذلك ليس على مثال واحد ، لكن المتوسط بين ذينك على جهة السلب ، والمتوسط بين ذين بمنزلة الموضوع . وذلك أن كون المتوسط بين الاثنين على مثال واحد مشهور في الفضيلة والرذيلة والعدل والجور ، لأن المتوسط فيما بين هذين هو على جهة السلب » .

وموضع آخر شبيه بهذا فى الشهرة : وهو أن ننظر إن كان بين مضادة النوع متوسط ، وبين مضادة الجنس متوسط ، إلا أن المتوسط ليس يدل عليه فى كليهما على مثال واحد ، أعنى أن يكون يعبر عنه فى أحدهما بسلب الطرفين ، ويعبر عنه فى الثانى باسم يدل على الملكة . وذلك أن من المشهور أنه يلزم أن يكون المتوسط بينهما على مثال واحد . مثال ذلك : المتوسط بين العدل والجور ، والمتوسط بين الرذيلة والفضيلة . ٥

وموضع آخر : أن ننظر إن كان لمضادة النوع متوسط ، فينبغى أن يكون داخلا فى الجنس ، وإلا فليس بجنس . وذلك أن من المشهور أن الشىء الذى يكون فيه الطرفان ، فيه يكون المتوسط . مثال ذلك : الأسود والأبيض والمتوسطات التى بينهما . فإن جميع ذلك يدخل تحت اللون .

١٠ وعناد هذا الموضع : أن الجبن والتهور تحت الرذيلة ، والشجاعة المتوسطة بينهما تحت الفضيلة[1] .

---

٨ — ذلك : + ان ف ، ل . ولكن المعنى لا يستقيم .

= والخير والشر بينهما متوسط ، سقطت من طبعة بدوى .

ابن سينا ، الجدل ، ص ١٧٧ — ١٧٨ : « وأيضا إن كان للجنس ضد ، وللنوع ضد ، فيجب فى المشهور أن يكون الضد جنس ضده . فإن كان بين أحدهما وضده متوسط ، وليس بين الثانى وضده متوسط ، فيقبل أن الجنس ليس بجنس ، خصوصا إذا أيد بمثال ، مثل أنه : لما كان بين الفضيلة والرذيلة متوسط ، فبين العفة والفجور متوسط . وبالعكس . وإلا فلا » .

(١) أرسطو ، ٤ ، ٣ ، ١٢٣ ب ٢٣ — ٣٠ : ἔτι ὅταν μὴ ᾖ ἐναντίον τῷ γένει, σκοπεῖν μὴ μόνον εἰ τὸ ἐναντίον ἐν τῷ αὐτῷ γένει, ἀλλὰ καὶ τὸ ἀνὰ μέσον· ἐν ᾧ γὰρ τὰ ἄκρα, καὶ τὸ ἀνὰ μέσον, οἷον ἐπὶ λευκοῦ καὶ μέλανος· τὸ γὰρ χρῶμα γένος τούτων τε καὶ τῶν ἀνὰ μέσον χρωμάτων ἁπάντων. ἔνστασις ὅτι ἡ μὲν ἔνδεια καὶ ὑπερβολὴ ἐν τῷ αὐτῷ γένει (ἐν τῷ κακῷ γὰρ ἄμφω), τὸ δὲ μέτριον ἀνὰ μέσον ὂν τούτων οὐκ ἐν τῷ κακῷ ἀλλ' ἐν τῷ ἀγαθῷ.

= ت . ع . ٢٧٧ أ ٣ — ٨ ، طبعة بدوى ، ص ٥٦٤ — ٥٦٥ : « وننظر أيضا إذا كان للجنس ضد ما ، ليس فقط إن كان الضد فى جنس واحد بعينه ، لكن والمتوسط أيضا . وذلك أن الشىء الذى فيه يكون الطرفان ، فيه تكون المتوسطات ، كالحال فى الأبيض والأسود . لأن اللون هو جنس هذين ، وجنس جميع الألوان المتوسطة بينهما . وعناد هذا القول : أن النقصان والزيادة فى جنس واحد بعينه ، إذ كان كلاهما فى الشر ، والمتوسط بينهما — وهو المعتدل — ليس هو فى هذا الجنس بعينه ، لكنه فى الخير » .

كلاهما : كليهما ، فى مخطوط الأورغانون ، وهو خطأ نحوى .

وموضع آخر : إن كان الجنس ضدًا لشيء ولم يكن النوع ضدًا لشيء من الأشياء، فإنه ليس بجنس . وذلك أنه إن كان للجنس ضد ، فللنوع أيضا ضد، كالحال فى الفضيلة والرذيلة والعدل والجور الداخلين تحتهما .

وثامسطيوس يقول : إن هذا الموضع برهانى ، وإنه قد استعمله أرسطو فى مواضع : منها فى بيانه أن الزمان ليس بحركة ، من قبل أن الحركة قد يضادها السكون، والزمان لا ضد له ؛ و بمنزلة البرهان الذى بيّن به أن التأليف والنظام ليس بجنس للنفس ، من قبل أن التأليف قد يضاده لا تأليف ، وليس للنفس ضد .　٥

وأرسطو يقول فى هذا الموضع فى كتابه : إن عناد هذا الموضع يوجد فى الصحة والمرض؛ فإن الصحة ضد المرض، ومرض ما بمنزلة الرمد والحمى ليس له ضد . وفى هذا فحص . فإنه يشبه أن يقال إن لكل واحد من الأمراض صحة مضادة ، و إن هذا العناد مشهور، من قبل أنه ليس لكثير من الصحة القابلة لمرض مرضٍ اسمٌ . و يشبه أن يقال : إن الحال فى الصحة والمرض كالحال فى الخير والشر . فكما أن الخير واحد ، والشرور كثيرة ، كذلك الصحة واحدة والأمراض كثيرة[1] .　١٠

---

(١) أرسطو ، ٤ ، ٣ ، ١٢٣ ب ٣٠ — ٣٧ : σκοπεῖν δὲ καὶ εἰ τὸ μὲν γένος ἐναντίον τινί, τὸ δὲ εἶδος μηδενί. εἰ γὰρ τὸ γένος ἐναντίον τινί, καὶ τὸ εἶδος, καθάπερ ἀρετὴ κακίᾳ καὶ δικαιοσύνη ἀδικίᾳ. ὁμοίως δὲ καὶ ἐπὶ τῶν ἄλλων σκοποῦντι φανερὸν ἂν δόξειεν εἶναι τὸ τοιοῦτον. ἔνστασις ἐπὶ τῆς ὑγιείας καὶ νόσου· ἁπλῶς μὲν γὰρ ὑγίεια νόσῳ ἐναντίον, ἡ δὲ τὶς νόσος εἶδος ὂν νόσου οὐδενὶ ἐναντίον, οἷον ὁ πυρετὸς καὶ ἡ ὀφθαλμία καὶ τῶν ἄλλων ἕκαστον.

= ث . ع . ٢٧٧ أ ٨ — ١٤ ، طبعة بدوى ، ص ٥٦٥ : « وتنظر أيضا إن كان الجنس ضداً لشيء ، ولم يكن النوع ضداً لشيء من الأشياء . وذلك أن الجنس إن كان ضداً لشيء ، فالنوع أيضا كذلك ، كالحال فى الفضيلة والرذيلة والعدل والجور . ونظن أن هـذا المعنى ظاهر على مثال واحد فى الأشياء الأخر لمن يتفقده . وعناد هذا يوجد فى الصحة والمرض : فإن الصحة ضد المرض على الإطلاق ؛ ومرض ما — وهو نوع — ليس هو ضداً لشيء أصلا ، بمنزلة الحمى والرمد وكل واحد من الأخر » . =

قال أرسطو :

فهذه الأنحاء هى التى يبحث بها من الضد من أراد الإبطال . وأما من أراد الإثبات فثلاث جهات :

إحداها : إن كان ضد النوع فى الجنس المذكور ، ولم يكن للجنس ضد ، فإنه جنس للنوع .

الثانية : إن كان المتوسط بين النوع وضده فى الجنس المذكور ، فالنوع فى الجنس المذكور . وهذا مشهور فى الإثبات ، مثل ما كان فى الإبطال .

الثالثة : إن كان للجنس ضد ، وكان للنوع ضد ، ووجد ضد النوع فى ضد الجنس ، فإن الجنس يوجد للنوع[1] .

---

٢ — هى : سقطت من ل ٤ — إحداها : أحدها ف

٨ — الثالثة : الثانية ل

= ابن سينا ، الجدل ، ص ١٧٨ : « وموضع آخر : أنه إن كان للجنس ضد وليس للنوع ضد ، فليس الجنس بجنس ، وهذا أيضا فى المشهور ، فإنه لا توجد فى الأجناس أضداد حقيقية ألبتة ، ويعاند هذا أيضا فى المشهور ، فإن الصحة تضاد المرض ، ومرض ما كاستدارة المعدة لا ضد له ، لكن فى الحقيقة المرض ليس ضدا للصحة ، بل عدما مقابلا ، ولكل مرض جزئى مقابل جزئى ، وربما لم يكن له اسم » .

(١) أرسطو ، ٤ ، ٣ ، ١٢٤ أ ١ — ٩ : ἀναιροῦντι μὲν οὖν τοσαυταχῶς ἐπισκεπτέον· εἰ γὰρ μὴ ὑπάρχει τὰ εἰρημένα, δῆλον ὅτι οὐ γένος τὸ ἀποδοθέν. κατασκευάζοντι δὲ τριχῶς. πρῶτον μὲν εἰ τὸ ἐναντίον τῷ εἴδει ἐν τῷ εἰρημένῳ γένει, μὴ ὄντος ἐναντίου τῷ γένει· εἰ γὰρ τὸ ἐναντίον ἐν τούτῳ, δῆλον ὅτι καὶ τὸ προκείμενον. ἔτι εἰ τὸ ἀνὰ μέσον ἐν τῷ εἰρημένῳ γένει· ἐν ᾧ γὰρ τὸ ἀνὰ μέσον, καὶ τὰ ἄκρα. πάλιν ἂν ᾖ ἐναντίον τι τῷ γένει, σκοπεῖν εἰ καὶ τὸ ἐναντίον ἐν τῷ ἐναντίῳ· ἂν γὰρ ᾖ, δῆλον ὅτι καὶ τὸ προκείμενον ἐν τῷ προκειμένῳ.

= ث . ع . ٢٧٧ أ ١٤ — ٢١ ، طبعة بدوى ، ص ٥٦٥ : « وينبغى : أما لمن يروم الإبطال أن يبحث بهذا المقدار من الأنحاء . وذلك أنه إن لم يوجد ما وصفنا ، فمن البين أنه ليس الموصوف بجنس . وأما لمن يريد التصحيح فبثلاث جهات : أما أولا فإن كان الضد فى الجنس =

والموضع الثاني والعشرون : هو مأخوذ من التصاريف والنظائر . وبيّن أنه من المواضع المشتركة وهي تستعمل في الإثبات والإبطال . مثال ذلك : إن كان العلم جنس العدالة ، فالعالم جنس العادل . وإن لم يكن جنسا ، فليس بجنس[1] .

والموضع الثالث والعشرون : مأخوذ من الشبيه الذي على طريق التناسب . مثال ذلك : إن كانت نسبة اللذيذ إلى اللذة نسبة النافع إلى الخير — وذلك أن كل واحد منهما فاعل لكل واحد من هذين — وكانت اللذة خيرا ، على أن الخير جنس

٧ — كانت : كان ل

= المذكور من غير أن يكون للجنس ضد ، لأن الضد إن كان في هذا ، فمن البين أن الذي قدم ووضع ، أيضا فيه . وأيضا إن كان المتوسط في الجنس المذكور ، فإن الشيء الذي فيه المتوسطات فيه تكون الأطراف . وأيضا إن كان للجنس ضد ما ، فينبغي أن تنظر إن كان الضد في الضد ، فإنه إن كان ، فمن البين أن الذي قدم ووضع في الذي قدم ووضع » .

(١) أرسطو ، ٤ ، ٣ ، ١٢٤ أ ١٠ — ١٤ : πάλιν ἐπὶ τῶν πτώσεων καὶ ἐπὶ τῶν συστοίχων, εἰ ὁμοίως ἀκολουθοῦσι, καὶ ἀναιροῦντι καὶ κατασκευάζοντι· ἅμα γὰρ ἑνὶ καὶ πᾶσιν ὑπάρχει ἢ οὐχ ὑπάρχει. οἷον εἰ ἡ δικαιοσύνη ἐπιστήμη τις, καὶ τὸ δικαίως ἐπιστημόνως καὶ ὁ δίκαιος ἐπιστήμων. εἰ δὲ τούτων τι μή, οὐδὲ τῶν λοιπῶν οὐδέν.

= ت . ع . ٢٧٧ أ ٢١ — ٢٧٧ ب ٤ ، طبعة بدوي ، ص ٦٦٤ : « وتنظر أيضا في التصاريف والنظائر إن كانت تلزم على مثال واحد للمبطل والمصحح . وذلك أنهما معا يوجد ولا يوجد للواحد والجميع . مثال ذلك : أن العدالة إن كانت علما ، فالعادل عالم ، وما يكون على جهة العدالة هو على جهة العلم . وإن لم يكن من هذه شيء ، لم يكن من الباقية شيء أصلا » .

ابن سينا ، الجدل ، ١٧٩ : « وأما المواضع المشتركة المذكورة فقد ينتفع بها أيضا في أمر إثبات الجنس وإبطاله . مثاله : إن كانت العدالة نوعا من العلم ، فالعادل نوع من العالم . وأيضا ، إن كان ما على جهة العدالة نوعا لما على جهة العلم ، فالعدالة نوع من العلم . وبالعكس . وإلا فلا » .

لها — فإن اللذيذ هو أيضا نافع — على أن النافع جنس له . وتأليف هذا القياس المتولد فى هذا الموضع فى الضرب الأول من الشرطى المتصل[1] .

والموضع الرابع والعشرون : وهو مأخوذ من الكون والفساد ، والمكون والمفسد ، وكذلك القوى والاستعمالات . مثال ذلك فى الكون : إن كان أن يبنى الإنسان جنسه هو أن يفعل ، فإن جنس أن قد بنى هو أن قد فعل . وإن كان جنس أن يتعلم الإنسان هو أن يتذكر ، فإن جنس أن قد تعلم هو أن قد تذكر .

٤ — الاستعمالات : الاستعمالات ل

٥ — هو (أن يفعل) : سقطت من ل

(١) أرسطو ، ٤ ، ٤ ، ١٢٤ أ ١٥ — ٢٠ : πάλιν ἐπὶ τῶν ὁμοίως ἐχόντων πρὸς ἄλληλα· οἷον τὸ ἡδὺ ὁμοίως ἔχει πρὸς τὴν ἡδονὴν καὶ τὸ ὠφέλιμον πρὸς τὸ ἀγαθόν· ἑκάτερον γὰρ ἑκατέρου ποιητικόν. εἰ οὖν ἔστιν ἡ ἡδονὴ ὅπερ ἀγαθόν, καὶ τὸ ἡδὺ ὅπερ ὠφέλιμον ἔσται· δῆλον γὰρ ὅτι ἀγαθοῦ ἂν εἴη ποιητικόν, ἐπειδὴ ἡ ἡδονὴ ἀγαθόν.

— ت . ع . ٢٧٧ ب ٤ — ٩ ، طبعة بدوى ، ص ٥٦٦ : « وننظر أيضا فى الأشياء التى حال بعضها عند بعض حال متشابهة . مثال ذلك : أن حال اللذيذ عند اللذة مشابهة لحال النافع عند الخير . وذلك أن كل واحد من ذينك محدث لكل واحد من هذين . فإن اللذة إن كانت الذى هو الخير ، فإن اللذيذ يكون هو النافع . إذ كان من البين أنه يكون محدثا للخير ، لأن اللذة خير » .

لاحظ الخطأ الذى وقع فى طبعة بدوى إذ يقرأ : محدث بفتح الدال ، والصواب محدث بكسر الدال ποιητικόν

ابن سينا ، الجدل ، ص ١٧٩ : « وكذلك فى حال النسبة مع الاشتقاق ، كما يقال : إن حال اللذة عند الخيرية أو المنفعة كحال اللذيذ عند الخير أو النافع ؛ فإن كانت اللذة نوعا للخيرية أو المنفعة ، أو جنسا له ، فكذلك اللذيذ عند الخير أو النافع . فإن لم تكن النسبة مع الاشتقاق ، كان بعيدا عن الحق والشهرة ... » .

١٠٣ب وكذلك فى الفساد : إن كان / أن يتهدم الشىء جنسه هو أن يفسد ، فإن جنس أن قد انهدم هو أن قد فسد .

وكذلك إن كان جنس المفسد هو المحلل ، فإن جنس الإفساد هو تحليل . وإن كان جنس المكون محدثا ، فإن التكوين جنسه حدوث . وإن كان جنس القوة حال ما ، فإن الشىء الذى يقوى جنسه هو أن ينفعل بحال ما . وإن كان ٥ استعمال شىء من الأشياء جنسه فعل ما فيستعمل جنسه هو أن يفعل ذلك الفعل ، والذى قد استعمل جنسه هو قد فعل .

وقوة هذه المواضع واحدة وهو التشابه الموجود فيها على طريق التناسب ، وذلك أنه كما أن الذى يبنى عند الذى قد بنى ، كذلك الذى يفعل عند الذى قد فعل . وكذلك نسبة المفسد إلى الفاسد كالمحلل إلى التحليل . وكذلك يوجد ١٠ التناسب فى سائرها . وهذه المواضع للإثبات والإبطال .[1]

٣ — هو (تحليل) : سقطت من ف

٦ — هو (أن يفعل) سقطت من ف

(١) أرسطو ، ٤ ، ٤ ، ١٢٤ أ ٢٠ — ٣٤ : ὡσαύτως δὲ καὶ ἐπὶ τῶν γενέσεων καὶ φθορῶν· οἷον εἰ τὸ οἰκοδομεῖν ἐνεργεῖν, τὸ ᾠκοδομηκέναι ἐνηργηκέναι, καὶ εἰ τὸ μανθάνειν ἀναμιμνήσκεσθαι, καὶ τὸ μεμαθηκέναι ἀναμεμνῆσθαι, καὶ εἰ τὸ διαλύεσθαι φθείρεσθαι, καὶ τὸ διαλελύσθαι ἐφθάρθαι καὶ ἡ διάλυσις φθορά τις. καὶ ἐπὶ τῶν γενητικῶν δὲ καὶ φθαρτικῶν ὡσαύτως, καὶ ἐπὶ τῶν δυνάμεων καὶ χρήσεων, καὶ ὅλως καθ' ὁποιανοῦν ὁμοιότητα καὶ ἀναιροῦντι [καὶ κατασκευάζοντι σκεπτέον καθάπερ ἐπὶ τῆς γενέσεως καὶ φθορᾶς ἐλέγομεν. εἰ γὰρ τὸ φθαρτικὸν διαλυτικόν, καὶ τὸ φθείρεσθαι διαλύεσθαι· καὶ εἰ τὸ γενητικὸν ποιητικόν, καὶ τὸ γίγνεσθαι ποιεῖσθαι καὶ ἡ γένεσις ποίησις. ὁμοίως δὲ καὶ ἐπὶ τῶν δυνάμεων καὶ χρήσεων· εἰ γὰρ ἡ δύναμις διάθεσις, καὶ τὸ δύνασθαι διακεῖσθαι, καὶ εἴ τινος ἡ χρῆσις ἐνέργεια, τὸ χρῆσθαι ἐνεργεῖν καὶ τὸ κεχρῆσθαι ἐνηργηκέναι.

=

والموضع الخامس والعشرون : وهو مأخوذ من المتقابلات على طريق العدم والملكة ، وذلك يكون على وجهين :

أحدهما : أن يكون عدم النوع فى عدم الجنس الموضوع نفسه . وذلك أن عدم النوع إذا كان فى عدم الجنس نفسه ، فما وضع جنسا ، فليس بجنس .
٥ وذلك أن الجنس ليس فيه عدم النوع . مثال ذلك : إن كان البصر حسا ، فإن العمى ليس هو حسا .

والثانى : إن كان للنوع والجنس مقابل على طريق العدم ، ووضع النوع فى الجنس ، فينبغى أن يكون المقابل فى المقابل . مثال ذلك : إن كان العمى جنسه عدم الحس ، أو لا حس ، فإن البصر جنسه الحس .

١٠ وهذان الموضعان يستعملان فى الإبطال . وأما فى الإثبات فهذا الثانى فقط . وبيّن أن تأليف الموضع المبطل هو فى الضرب الثانى من الشرطى المتصل الذى

---

٣ — (فى) عدم : سقطت من ف // نفسه : سقطت من ل
٤ — (فى) عدم : سقطت من ف // نفسه : سقطت من ل
٥ — وذلك أن الجنس ليس فيه عدم النوع : سقطت من ل ٦ — هو : + لا ل

= ت ، ح ، ٢٧٧ ب ٩ — ١٩ ، طبعة بدوى ، ص ٥٦٦ — ٥٦٧ : « وكذلك يجرى الأمر فى الكون والفساد . مثال ذلك : أنه إن كان « أن يبنى » الإنسان هو أن يفعل ، فإن « قد بنى » هو أن قد فعل . وإن كان « أن يتعلم » الإنسان هو أن يتذكر ، فإن « قد تعلم » هو أن قد تذكر . وإن كان « أن يتحلل » الإنسان هو أن يفسد ، فإن « قد انحل » هو أن قد فسد ، فإن الانحلال هو فساد ما . وكذلك يجرى الأمر فى المكوّن والمفسدة والقوى والاستعمالات . وبالجملة : فينبغى للمبطل والمصحح أن يبحثا فى أى تشابه كان على مثال ما قلنا فى الكون والفساد . وذلك أنه ان كان المفسد محللا ، فالإفساد تحليل . وإن كان المكون محدثا ، فالتكوين إحداث ، والتكون حدث . وكذلك يجرى الأمر فى القوى والاستعمالات . وذلك أن القوة إن كانت حالا فإن الشىء اذا كان يقوى فهو بحال ما . وإن كان استعمال شىء من الأشياء فعلا ، فالذى يستعمل يفعل ، والذى قد استعمل قد فعل » .

ابن سينا ، الجدل ، ص ١٧٩ : « وكذلك فى حال الكون والفساد مع الاشتقاق ، مثل أنه إن كان أن يتعلم هو نوع أن يتذكر ، فإن يعلم هو نوع أن يذكر . وإن كان انحل هو نوع أن فسد ، فينحل نوع أن يفسد . وكذلك فى الفواعل وغير ذلك . وهى للإثبات » .

يستثنى فيه مقابل التالى فينتج مقابل المقدم . والثانى يأتلف فى الأول من الشرطى المتصل فى الإثبات ، وأما فى الإبطال ففى الثانى .

وهذه المواضع قوتها من الأشياء التى من خارج .[1]

والموضع السادس والعشرون : هو مأخوذ من لزوم المتقابلات على جهة السلب بالعكس وهو الذى يعرف بعكس النقيض . وهذا الموضع قد تقدم فى مطالب العرض، إلا أن الفرق بينهما أن هناك يكون للإبطال وللإثبات، وأما هنا

---

(١) أرسطو ، ٤ ، ٤ ، ١٢٤ أ ٣٥ — ١٢٤ ب ٦ : ἂν δὲ στέρησις ᾖ τὸ ἀντικείμενον τῷ εἴδει, διχῶς ἔστιν ἀνελεῖν. πρῶτον μέν, εἰ ἐν τῷ ἀποδοθέντι γένει τὸ ἀντικείμενον· ἢ γὰρ ἁπλῶς ἐν οὐδενὶ γένει τῷ αὐτῷ ἡ στέρησις ἢ οὐκ ἐν τῷ ἐσχάτῳ· οἷον εἰ ἡ ὄψις ἐν ἐσχάτῳ γένει τῇ αἰσθήσει, ἡ τυφλότης οὐκ ἔσται αἴσθησις. δεύτερον δ' εἰ καὶ τῷ γένει καὶ τῷ εἴδει ἀντίκειται στέρησις, μὴ ἔστι δὲ τὸ ἀντικείμενον ἐν τῷ ἀντικειμένῳ, οὐδ' ἂν τὸ ἀποδοθὲν ἐν τῷ ἀποδοθέντι εἴη· ἀναιροῦντι μὲν οὖν καθάπερ εἴρηται χρηστέον, κατασκευάζοντι δὲ μοναχῶς· εἰ γὰρ τὸ ἀντικείμενον ἐν τῷ ἀντικειμένῳ, καὶ τὸ προκείμενον ἐν τῷ προκειμένῳ ἂν εἴη· οἷον εἰ ἡ τυφλότης ἀναισθησία τις, ἡ ὄψις αἴσθησίς τις.

ت . ع . ٢٧٧ ب ١٩ — ٢٧٨ أ ٥ ، طبعة بدوى ، ص ٦٧٥ : « وإن كان المقابل للنوع عدما ، فالإبطال يكون على وجهين : الأول منهما إن كان المقابل فى الجنس الموصوف ؛ وذلك أنه بالجملة إما ألا يكون العدم فى جنس واحد بعينه أصلا ، أو لا يكون فى الأخير . مثال ذلك : أن البصر إن كان فى الجنس الأخير — أعنى فى الحس — فالعمى ليس هو حسا . والثانى : أن العدم إن كان يقابل الجنس والنوع ، ولم يكن المقابل فى المقابل ، فليس الموصوف فى الموصوف . فالمبطل ينبغى له أن يستعملها على ما وصفنا ؛ فأما المصحح فعلى جهة واحدة فقط . وذلك أن المقابل إن كان فى المقابل ، فإن الذى قدم ووضع يكون فى الذى قدم ووضع . مثال ذلك : أن العمى إن كان عدم حس ما ، فإن البصر حس ما » .

ابن سينا ، الجدل ، ص ١٧٩ — ١٨٢

فيكون للإبطال فقط برهانيا ، وأما فى الإثبات فمشهور . مثال ذلك فى الإبطال : إن كان اللذيذ خيرا ما على أنه جنس له ؛ فإن الذى ليس بخير ليس بلذيذ . ثم يستثنى أن ماليس بخير لذيذ ، فينتج فى الثانى من الشرطى المتصل أن اللذيذ ليس بخير . وأما فى الإثبات فعكس هذا ، وهو إن كان ما ليس بلذيذ ليس بخير ، فاللذيذ خير . غير أن الذى يلزم عن ذلك إنما هو أن يوجد الخير للذيذ ، لا أنه موجود له على أنه جنس له ولا بد ، وذلك أنه إن كان ما ليس بغراب ليس بأسود ، فليس يلزم أن يوجد السواد للغراب على أنه جنس له[1] .

هكذا يقول ثامسطيوس . وفيه نظر .

والموضع السابع والعشرون : هو مأخوذ من المضاف ، وفيه مواضع ، أولها : إن كان النوع مضافا ، فينبغى أن يكون جنسه من المضاف . وهو برهانى . فإن النوع والجنس ، كما قيل ، يلزم أن يكونا من مقولة واحدة . وإن كان الجنس من المضاف ، فقد يظن فى المشهور أن النوع ليس يجب أن يكون

---

(١) أرسطو ، ٤ ، ٤ ، ١٢٤ ب ٧ — ١٤ : πάλιν ἐπὶ τῶν ἀποφάσεων σκοπεῖν ἀνάπαλιν, καθάπερ ἐπὶ τοῦ συμβεβηκότος ἐλέγετο· οἷον εἰ τὸ ἡδὺ ὅπερ ἀγαθόν, τὸ μὴ ἀγαθὸν οὐχ ἡδύ· εἰ γὰρ μὴ οὕτως ἔχοι, εἴη ἄν τι καὶ οὐκ ἀγαθὸν ἡδύ. ἀδύνατον δέ, εἴπερ τὸ ἀγαθὸν γένος τοῦ ἡδέος, εἶναί τι μὴ ἀγαθὸν ἡδύ· ὧν γὰρ τὸ γένος μὴ κατηγορεῖται, οὐδὲ τῶν εἰδῶν οὐδέν. καὶ κατασκευάζοντι δὲ ὡσαύτως σκεπτέον· εἰ γὰρ τὸ μὴ ἀγαθὸν οὐχ ἡδύ, τὸ ἡδὺ ἀγαθόν, ὥστε γένος τὸ ἀγαθὸν τοῦ ἡδέος.

= ت . ع . ٢٧٨ أ ٥ — ١٠ ، طبعة بدوى ، ص ٥٦٧ — ٥٦٨ : « وينبغى أيضا أن تنظر فى السوالب بالعكس ، كما فعلنا فى العرض ، بمنزلة ما إن كان اللذيذ هو الخير ، فالذى ليس بخير ليس بلذيذ ، لأنه ليس يمكن إن كان الخير جنسا للذيذ ، أن يكون شىء ما لذيذا ليس بخير . وذلك أن الأشياء التى لا يحمل عليها الجنس ليس يحمل عليها شىء من الأنواع . وكذلك ينبغى للمصحح أن ينظر : فإنه إن كان ما ليس بخير ليس بلذيذ ، فاللذيذ خير . فيجب من ذلك أن يكون الخير جنسا للذيذ » .

من المضاف . وذلك أن العلم من المضاف والنحو تحته وليس من المضاف . لكن ذلك إنما عرض من قبل التسمية . والحق أن الجنس إذا كان من المضاف بذاته ، فنوعه أيضا من المضاف[1] .

وموضع ثان : إن كان النوع يقال بالقياس إلى شيء ما بعينه ، فينبغي أن يقال الجنس بالقياس إلى ذلك الشيء ، وإلا فليس بجنس . مثال ذلك : أنه إن كان الضِّعف يقال بالقياس إلى النصف ، فينبغي أن يكون جنسه الذي هو الكثير الأضعاف يقال أيضا بالقياس إلى النصف[2] . وإن لم يقل بالقياس إلى شيء واحد ، فليس بجنس .

٣ — بذاته : سقطت من ل

(١) أرسطو ، ٤ ، ٤ ، ١٢٤ ب ١٥ — ٢٢ : ἐὰν δ' ᾖ πρός τι τὸ εἶδος, σκοπεῖν εἰ καὶ τὸ γένος πρός τι· εἰ γὰρ τὸ εἶδος τῶν πρός τι, καὶ τὸ γένος, καθάπερ ἐπὶ τοῦ διπλασίου καὶ πολλαπλασίου· ἑκάτερον γὰρ τῶν πρός τι. εἰ δὲ τὸ γένος τῶν πρός τι, οὐκ ἀνάγκη καὶ τὸ εἶδος· ἡ μὲν γὰρ ἐπιστήμη τῶν πρός τι, ἡ δὲ γραμματικὴ οὔ. ἢ οὐδὲ τὸ πρότερον ῥηθὲν ἀληθὲς ἂν δόξειεν· ἡ γὰρ ἀρετὴ ὅπερ καλὸν καὶ ὅπερ ἀγαθόν, καὶ ἡ μὲν ἀρετὴ τῶν πρός τι, τὸ δ' ἀγαθὸν καὶ τὸ καλὸν οὐ τῶν πρός τι ἀλλὰ ποιά.

= ت . ع . ٢٧٨ أ ١٠ — ١٧ ، طبعة بدوي ، ص ٥٦٨ : « وإن كان النوع مضافا ، فينبغي أن ننظر إن كان الجنس أيضا مضافا ، وذلك أنه إن كان النوع أيضا من المضاف ، فإن الجنس من المضاف ، كالحال في الضعف والكثير الأضعاف . فإن كل واحد منهما من المضاف . وإن كان الجنس من المضاف ، فليس واجبا ضرورة أن يكون النوع أيضا من المضاف ، وذلك أن العلم من المضاف ، والنحو ليس هو من المضاف . أو يكون ما قيل قبل ليس يظن به أنه حق ، لأنه الفضيلة هي الجميل ، وهي الخير . والفضيلة من المضاف ، والخير والجميل ليسا من المضاف ، لكنهما كيفيتان » .

لكنهما : كأنهما ، في طبعة بدوي ، ولكن القراءة واضحة في مخطوط الأورغانون .

(٢) أرسطو ، ٤ ، ٤ ، ١٢٤ ب ٢٣ — ٢٧ : πάλιν εἰ μὴ πρὸς ταὐτὸ λέγεται τὸ εἶδος καθ' αὑτό τε καὶ κατὰ τὸ γένος· οἷον εἰ τὸ διπλάσιον ἡμίσεος λέγεται διπλάσιον, καὶ [τὸ] πολλαπλάσιον ἡμίσεος δεῖ λέγεσθαι. εἰ δὲ μή, οὐκ ἂν εἴη τὸ πολλαπλάσιον γένος τοῦ διπλασίου. =

وعنـاده : أن الزائد جنس للضعف ، وليس يقال بالقياس إلى النصف ، بل بالقياس إلى الناقص الذى هو جنس النصف [1] .

= ت ، ع ، ٢٧٨ أ ١٧ — ٢٧٨ ب ١ ، طبعة بدوى ، ص ٥٦٨ : « وأيضا تنظر إن لم يكن النوع يقال بالقياس إلى شىء واحد بعينه بذاته وبالجنس . مثال ذلك : أنه إن كان الضعف يقال له ضعف النصف ، فينبغى أن يكون الكثير الأضعاف كثير أضعاف النصف . فإن لم يكن كذلك ، فليس الكثير الأضعاف جنسا للضعف » .

ابن سينا ، الجدل ، ص ١٨٢ : « وأيضـا ، إن كان النـوع مضايفا لشىء ، ثم لم تكن الإضافة الجنسية التى للمفروض جنسـا له متعلقا بذلك الشىء ، فليس المفروض جنسا بجنس . مثل أنه إن كان الضعف يقال بالقياس إلى النصف ، ثم فرض كثير الأضعاف جنسا للضعف ولم يتعلق بالنصف ، فليس كثير الأضعاف جنسا . وهذا الموضع يقسبل مع المثـال ويشهر ، ويعاند عن طريق الحق بأن الزائد جنس الضعف ، وليس يجب أن تكون بالقياس إلى النصف ... » .

(١) أرسطو ، ٤ ، ٤ ، ١٢٤ ب ٢٨ — ٣٤ : ἔτι εἰ μὴ πρὸς τὸ αὐτὸ κατά τε τὸ γένος λέγεται καὶ κατὰ πάντα τὰ τοῦ γένους γένη. εἰ γὰρ τὸ διπλάσιον ἡμισεος πολλαπλάσιόν ἐστι, καὶ ὑπερέχον ἡμίσεος ῥηθήσεται, καὶ ἁπλῶς κατὰ πάντα τὰ ἐπάνω γένη πρὸς τὸ ἥμισυ ῥηθήσεται. ἔνστασις ὅτι οὐκ ἀνάγκη καθ' αὑτὸ καὶ κατὰ τὸ γένος πρὸς ταὐτὸ λέγεσθαι· ἡ γὰρ ἐπιστήμη ἐπιστητοῦ λέγεται, ἕξις δὲ καὶ διάθεσις οὐκ ἐπιστητοῦ ἀλλὰ ψυχῆς.

= ت ، ع ، ٢٧٨ ب ١ — ٧ ، طبعة بدوى ، ص ٥٦٨ — ٥٦٩ : « وأيضا تنظر إن كان لا يقال بالقياس إلى واحد بعينه بالجنس وبجميع أجناس الجنس . وذلك أن الضعف إن كان كثير الأضعاف النصف ، فإن الفاضل يقال فاضلا للنصف . وبالجملة : يقال بالقياس إلى النصف جميع الأجناس التى فوق .

والعناد فى هذا : هو أنه ليس يجب ضرورة أن يقال بالقياس إلى واحد بعينه بذاته وبالجنس ، لأن العلم إنما يقال علم بالمعلوم ، والملكة والحال ليس تقالان للعلوم ، لكن للنفس » .

فاضلا : فاضل ، فى مخطوط الأورغانون .

ابن سينا ، الجـدل ، ص ١٨٢ : « ... ويعاند من قبل الشهرة بأنه ليس يجب أن يكون الجنس وما فوقـه يقال بالقياس إلى شىء واحد ، فإن العلم نوع من الملكة ، ويقال بالقياس إلى المعلوم ، والملكة تقال بالقياس إلى العالم . على أنه لا يمنع الحق أن يكون العلم من حيث هو علم وأخص من الملكة — يعرض له أن يكون مضافا إلى النفس ، مثل ما يعرض إلى ملكة » .

وموضع ثالث من جهة حروف النسب : وهـذا إذا كان النوع ينسب إلى شيء ما على طريق الإضافة بحرف من حروف النسب ، فينبغي أن يكون الجنس ينسب إليه بذلك الحرف من النسبة . مثال ذلك : إن كان الضعف يقال فيه إنه ضعف للنصف بلام الجـر ، فينبغي إن كان الكثير الأضعاف جنسه أن ينسب إلى النصف بلام الجر .

وهذا الموضع عناده : أن المضاد يقال فيه مضاد لكذا ، والغير الذي هو جنسه يقال فيه غير كذا ، بغير حرف جر .[1]

---

(١) أرسطو ، ٤ ، ٤ ، ١٢٤ ب ٣٥ — ١٢٥ أ ٤ : πάλιν εἰ ὡσαύτως λέγεται τὸ γένος καὶ τὸ εἶδος κατὰ τὰς πτώσεις, οἷον εἰ τινὶ ἢ τινὸς ἢ ὁσαχῶς ἄλλως. ὡς γὰρ τὸ εἶδος, καὶ τὸ γένος, καθάπερ ἐπὶ τοῦ διπλασίου καὶ τῶν ἐπάνω· τινὸς γὰρ καὶ τὸ διπλάσιον καὶ τὸ πολλαπλάσιον. ὁμοίως δὲ καὶ ἐπὶ τῆς ἐπιστήμης· τινὸς γὰρ καὶ αὐτὴ καὶ τὰ γένη, οἷον ἥ τε διάθεσις καὶ ἡ ἕξις. ἔνστασις ὅτι ἐνιαχοῦ οὐχ οὕτως· τὸ μὲν γὰρ διάφορον καὶ τὸ ἐναντίον τινί, τὸ δ' ἕτερον γένος ὂν τούτων οὐ τινὶ ἀλλὰ τινός· ἕτερον γάρ τινος λέγεται.

= ت . ع . ٢٧٨ ب ٧ — ١٤ ، طبعة بدوى ، ص ٥٦٩ : « وأيضا تنظر إن كان الجنس والنوع يقالان على مثال واحد فى التصاريف . مثال ذلك قولنا : بكذى ، أو لكذى ، أو بجهـة من الجهات غير هاتين . وذلك أن الجنس يقال مثـل النوع فى الضعف وفى الأجناس التى فوقه ، لأنا نقول : انه ضعف لكذى ، وكثير الأضعاف لكذى . وكذلك العلم يقال لكذى ، وأجناسه مثله ، أعنى الحال والملكة .

والعناد فى هذا : أن الأمر فى بعض المواضع ليس يجرى هذا المجرى . وذلك أن المخالف والمضاد يقالان لكذى ، والغير جنس لهما . وليس يقال : « غير لكذى » ، بل : « غير كذى » .

ابن سينا ، الجدل ، ص ١٨٢ : « وموضع آخر لا مدخل له فى العلوم ، وهو أن يكون الجنس يقال بلفظ زائد على اللفظ الموضوع له من الألفاظ الروابط والأواصل ، مثل : « من » ، أو « على » أو « ب » ، أو « إلى » ، أو بغير لفظ زائد على اللفظ الموضوع له يلحق به من هذه الألفاظ ، ثم يخالفه النوع .

ويعاند هذا الموضع بالمخالف ، إذ يقال لكذا ، والغير يقال على غير كذا ، وأحدهما تحت الآخر » .

١٠٤ أ ومؤضع رابع : وقريب من هذا أن يكون كل / واحد منهما يقالان بحرف واحد من حروف النسبة ، إلا أن أحدهما لا ينعكس راجعا على الآخر مثل ما ينعكس قولنا : العلم علم للعلوم ، والمعلوم معلوم بالعلم[1] .

وموضع خامس : إن كان أحدهما يقال بنحوين من النسبة والآخر لا يقال بذينك النحوين ، فما وضع جنسا فليس بجنس . فإن العطية لمكان الفعل المشتق منها ٥ تنصرف على وجهين : مرة بحرف جر ، ومرة بغير حرف جر ، لأنك تقول : أعطيته ، وأعطيت له ، كما تقول : وهبته ، ووهبت له ، وكانت الهبة جنسا للعطية ، لأن الهبة منها ما هو للثواب ، وغير الثواب ، والعطية إنما تكون لغير الثواب ، ظن أن ذلك لازم فى الجنس ، أعنى أن تكون نسبة للشيء المضاف إليه ١٠ على مثال النوع .

١ — و(قريب) : سقطت من ل ٣ — بالعلم : العلم ل
٨ — هو : هى ل

(١) أرسطو ، ٤ ، ٤ ، ١٢٥ أ ٥ — ١٣ : πάλιν εἰ ὁμοίως τὰ πρός τι κατὰ τὰς πτώσεις λεγόμενα μὴ ὁμοίως ἀντιστρέφει, καθάπερ ἐπὶ τοῦ διπλασίου καὶ τοῦ πολλαπλασίου. ἑκάτερον γὰρ τούτων τινὸς καὶ αὐτὸ καὶ κατὰ τὴν ἀντιστροφὴν λέγεται· τινὸς γὰρ καὶ τὸ ἥμισυ καὶ τὸ πολλοστημόριον. ὡσαύτως δὲ καὶ ἐπὶ τῆς ἐπιστήμης καὶ τῆς ὑπολήψεως· αὐταί τε γὰρ τινὸς καὶ ἀντιστρέφει ὁμοίως τό τε ἐπιστητὸν καὶ τὸ ὑποληπτὸν τινί. εἰ οὖν ἐπί τινων μὴ ὁμοίως ἀντιστρέφει, δῆλον ὅτι οὐ γένος θάτερον θατέρου.

— ت . ع . ٢٧٨ ب ١٤ — ٢٧٩ أ ١ ، طبعة بدوى ، ص ٥٦٩ : « وأيضا ننظر إن كان ما يقال من المضاف على مثال واحد فى التصريف ليس ينعكس على مثال واحد ، كالحال فى الضعف والكثير الأضعاف . وذلك أن كل واحد منها يقال لكذى ، وكذلك يقالان فى الانعكاس ، لأن النصف والكثير الأجزاء إنما يقالان لكذى . وكذلك يجرى الأمر فى العلم وفى الظن : فإن هذين يقالان لكذى . والمعلوم والمظنون ينعكسان على ذلك المثال . فإن كانت فى بعض الأشياء ليس يقع الانعكاس على مثال واحد ، فمن البين أن أحدهما ليس هو جنسا للآخر » .

وهـذه المواضع ضعيفة الإقناع ، لأنهـا مأخوذة من الألفاظ .

ويلزم من هذا الموضع ألا يكون الزائد جنسا للضعف ، وذلك أن الضعف يقال فيـه ضعف لكذا ، والزائد زائد على كذا . وكذلك الأعظم فإنه يقال فيه أعظم من كذا[(١)] .

وثامسطيوس يرى أن تطرح هذه المواضع فى هذه الصناعة لذلك . ٥

وموضع آخر ، من جهة المضاف : وهو إذا كان أحد المضافين المتقابلين تحت جنس ما ، فإنه يلزم أن يكون المضاف الآخر تحت الجنس المقابل لذلك الجنس . مثال ذلك : أن الضعف والنصف متقابلان على طريق الإضافة . فإن كان جنس الضعف هو الكثير الأضعاف ، فجنس النصف هو الكثير الأجزاء . وذلك أنه واجب أن يكون المقابل للجنس جنسا للمقـابل للنوع . وبهذا الموضع يبطل أن ١٠

---

٥ — المتقابلين : المقابلين ف   ٩ — بهذا : هذا ل

(١) أرسطو ، ٤ ، ٤ ، ١٢٥ أ ١٤ — ٢٤ : πάλιν εἰ μὴ πρὸς ἴσα τὸ εἶδος καὶ τὸ γένος λέγεται. ὁμοίως γὰρ καὶ ἰσαχῶς ἑκάτερον δοκεῖ λέγεσθαι, καθάπερ ἐπὶ τῆς δωρεᾶς καὶ τῆς δόσεως· ἥ τε γὰρ δωρεὰ τινὸς ἢ τινὶ λέγεται, καὶ ἡ δόσις τινὸς καὶ τινί. ἔστι δὲ ἡ δόσις γένος τῆς δωρεᾶς· ἡ γὰρ δωρεὰ δόσις ἐστὶν ἀναπόδοτος. ἐπ' ἐνίων δ' οὐ συμβαίνει πρὸς ἴσα λέγεσθαι· τὸ μὲν γὰρ διπλάσιον τινὸς διπλάσιον, τὸ δ' ὑπερέχον καὶ τὸ μεῖζον τινὶ ὑπερέχει καὶ τινὸς ὑπερέχει. ὥστ' οὐ γένη τὰ εἰρημένα τοῦ διπλασίου, ἐπειδὴ οὐ πρὸς ἴσα τῷ εἴδει λέγεται. ἢ οὐ καθόλου ἀληθὲς τὸ πρὸς ἴσα τὸ εἶδος καὶ τὸ γένος λέγεσθαι.

= ت . ع . ٢٧٩ أ ١ — ١٠ ، طبعة بدوى ، ص ٥٧٠ : « وأيضا تنظر إن كان الجنس والنوع ليس يقالان بالمساواة فى التصريف . وذلك أنه قد يظن أن كل واحد منهما يقال على مثال واحد وبأنحاء متساوية ، كالحال فى الهبة والعطية . وذلك أنه قد يقال : « هبته » و « هبـة له » ، و « عطيته » و « عطية له » ، والعطية جنس الهبة ، وذلك أن الهبة عطية لا يكافأ عليها ، وفى بعضها يلزم ألا تقال المساواة فى التصريف . وذلك أن الضعف ضعف لشىء ، والزائد زائد على شىء وفى شىء ، والأعظم أعظم من شىء ولشىء . فليس ما وصفنا أجناسا للضعف ، لأنهـا ليست تقال مساوية للنوع وفى التصريف ، أو لا يكون بالجملة القول بأن الجنس والنـوع يقالان بالمساواة فى التصريف حقا » . لشىء : كتب فوقها : بشىء فى مخطوط الأورغانون .

يكون الحس جنسا للعلم ، وذلك أنه لو كان جنسا ، لوجب أن يكون المحسوس جنسا للعلوم ، وليس كذلك . فإن بعض المعلوم ، وهو العقل ، غير محسوس . وهذا الموضع قوى الإقناع[1] .

وموضع آخر : وذلك أنه لما كانت المضافات توجد بثلاثة أحوال :

أولها : أن تكون ضرورية فى الأشياء التى تقال بالقياس إليها ، أى لا توجد فى غيرها . مثال ذلك : الاعتدال ، فإن الاعتدال إنما يوجد أبدا فى المعتدل .

والحالة الثانية : أن توجد مرة فى الأشياء التى تقال بالقياس ، ومرة خارجا عنها . مثال ذلك : العلم ، فإنه يقال بالقياس إلى المعلوم ، وإلى النفس العالمة . والعلم يوجد فى النفس ، وفى المعلوم ، وهو خارج النفس . فإذا اتفق أن كان

---

١ — الحس : الجنس ف　　　٥ — أى : سقطت من ل

٦ — الاعتدال فإن : سقطت من ل　　　٨ — المعلوم : مفهوم ل

---

(١) أرسطو ، ٤ ، ٤ ، ١٢٥ أ ٢٠ — ٣٢ : ὁρᾶν δὲ καὶ εἰ τοῦ ἀντικειμένου τὸ ἀντικείμενον γένος· οἷον εἰ τοῦ διπλασίου τὸ πολλαπλάσιον, καὶ τοῦ ἡμίσεος τὸ πολλοστημόριον· δεῖ γὰρ τὸ ἀντικείμενον τοῦ ἀντικειμένου γένος εἶναι. εἰ οὖν τις θείη τὴν ἐπιστήμην ὅπερ αἴσθησιν, δεήσει καὶ τὸ ἐπιστητὸν ὅπερ αἰσθητὸν εἶναι. οὐκ ἔστι δέ· οὐ γὰρ πᾶν τὸ ἐπιστητὸν αἰσθητόν. καὶ γὰρ τῶν νοητῶν ἔνια ἐπιστητά. ὥστ' οὐ γένος τὸ αἰσθητὸν τοῦ ἐπιστητοῦ. εἰ δὲ τοῦτο μή, οὐδ' αἴσθησις ἐπιστήμης.

= ت . ع . ٢٧٩ أ ١٠ — ١٧ ، طبعة بدوى ، ص ٥٧٠ : « وينبغى أن تنظر إن كان المقابل جنسا للمقابل . مثال ذلك أن يكون الكثير الأضعاف جنسا للضعف ، وأن يكون الكثير الأجزاء جنسا للنصف . وذلك أنه واجب أن يكون المقابل جنسا للمقابل . فإن وضع واضع العلم : الشىء الذى هو الحس ، فيحتاج أن يضع أيضا المعلوم : الشىء الذى هو المحسوس . وليس الأمر كذلك ، لأن ليس كل معلوم فهو محسوس . وذلك أن بعض المعقولات معلومة . فليس المحسوس إذا جنسا للمعلوم . وإن لم يكن هذا هكذا ، فليس الحس جنسا للعلم » .

النظر فى النفس ، كان العلم فى المعلوم ضرورة[1] .

---

١ — المعلوم : مفهوم ل

---

(١) أرسطو ، ٤ ، ٤ ، ١٢٥ ، ١٢٥ آ ٣٣ — ١٢٥ ب ١ : ἐπεὶ δὲ τῶν πρός τι λεγομένων τὰ μὲν ἐξ ἀνάγκης ἐν ἐκείνοις ἢ περὶ ἐκεῖνά ἐστι πρὸς ἅ ποτε τυγχάνει λεγόμενα, οἷον ἡ διάθεσις καὶ ἡ ἕξις καὶ ἡ συμμετρία (ἐν ἄλλῳ γὰρ οὐδενὶ δυνατὸν ὑπάρχειν τὰ εἰρημένα ἢ ἐν ἐκείνοις πρὸς ἃ λέγεται), τὰ δ' οὐκ ἀνάγκη μὲν ἐν ἐκείνοις ὑπάρχειν πρὸς ἅ ποτε λέγεται, ἐνδέχεται δέ, οἷον εἰ ἐπιστητὸν ἡ ψυχή (οὐδὲν γὰρ κωλύει τὴν αὑτῆς ἐπιστήμην ἔχειν τὴν ψυχήν, οὐκ ἀναγκαῖον δέ· δυνατὸν γὰρ καὶ ἐν ἄλλῳ ὑπάρχειν τὴν αὐτὴν ταύτην).

— ت . ع . ٢٧٩ آ ١٧ — ٢٧٩ ب ٢ ، طبعة بدوى ، ص ٥٧١ : « والتى تقال على طريق الإضافة منها ما هى ضرورة فى تلك الأشياء التى بالقياس إليها يقال أو لديها ، بمنزلة الحال أو الملكة والاعتدال . وذلك أنه ليس يمكن أن تكون هذه الأشياء التى ذكرنا فى شىء من الأشياء ، إلا فيما يقال بالقياس إليها .

ومنها ما ليس يجب ضرورة أن يكون فى الأشياء التى بالقياس إليها يقال ، إلا أن ذلك ممكن فيها ، مثال ذلك : إن كانت النفس معلومة ، فإنه ليس يمنع مانع أن يكون للنفس علمها . إلا أن ذلك ليس بالضرورى ، لأنه قد يمكن أن يكون هذا العلم بعينه فى شىء آخر » .

ابن سينا ، الجـدل ، ص ١٨٣ : « واعلم أن الأمور التى تلزمها الإضافة : منها ما وجوده ليس إلا فيا له إليه الإضافة ، ومنها ما تتعلق به إضافتان : احداهما هى إلى أمر ليس هو فيـه ، والأخرى إلى أمر ليس هو فيه . فإن العلم بشىء خارج ، هيئة مضافة إلى العالم و إلى المعلوم الخارج ، وهو فى أحدهما لا يمكن أن يفارقه . و القياس إلى الآخر لا يمكن أن يواصله . ومنها ما يمكن له كلا الأمرين ، مثل العلم ، فإنه يجوز أن يكون بالعالم أيضا إذا علمت النفس ذاتها » .

والحالة الثالثة : ألا يمكن بوجه من الوجوه أن يوجد المضاف فيما يقال بالقياس إليه، كالضد . فإنه يقال بالقياس إلى ضده، وليس يمكن وجوده فيه[1] . وإذا كان الأمر هكذا ، فينبغي إذا كان من خواص المضاف أن يوجد له أحد هذه الثلاثة الفصول أن ننظر فتى كان النوع المضاف يتصف بواحد منها ، والجنس ليس كذلك ، فليس بجنس . مثال ذلك : من قال إن الحفظ هو بقاء العلم على أنه جنس له . وذلك إن كل بقاء إنما هو فى الباقى، إذ كان من صفاته . فبقاء العلم إذن هو فى العلم . فالحفظ إذن فى العلم ، لأنه بقاؤه . والحفظ إنما هو فى النفس ، فليس بقاء العلم جنسا للحفظ .

وهذه كلها ظاهرة الإقناع[2] .

١ — الثالثة : الثانية ل ٤ — أحد : سقطت من ل

(١) أرسطو ، ٤ ، ٤ ، ١٢٥ ب ١ — ٤ : τὰ δ᾽ ἁπλῶς οὐκ ἐνδέχεται ἐν ἐκείνοις ὑπάρχειν πρὸς ἅ ποτε τυγχάνει λεγόμενα, οἷον τὸ ἐναντίον ἐν τῷ ἐναντίῳ οὐδὲ τὴν ἐπιστήμην ἐν τῷ ἐπιστητῷ, ἐὰν μὴ τυγχάνῃ τὸ ἐπιστητὸν ψυχὴ ἢ ἄνθρωπος ὄν.

= ت . ع . ٢٧٩ ب ٢ — ٤ ، طبعة بدوى ، ص ٥٧١ : « ومنها ماليس يمكن على الإطلاق أن يكون فى تلك الأشياء التى بالقياس إليها يقال ، مثل الضد فى الضد ، ولا العلم فى المعلوم ، إن لم يتفق أن يكون المعلوم نفسا ، أو إنسانا » .

ابن سينا ، الجدل ، ص ١٨٣ : « وبعض الأمور يستحيل فيها أن يكون المضاف موجودا فى المضاف إليه ألبتة ، مثل الضعف ، فإنه ممتنع أن يكون عارضا فى النصف » .

(٢) أرسطو ، ٤ ، ٤ ، ١٢٥ ب ٤ — ١٠ : σκοπεῖν οὖν χρὴ ἐάν τις εἰς γένος θῇ τὸ τοιοῦτον εἰς τὸ μὴ τοιοῦτον. οἷον εἰ τὴν μνήμην μονὴν ἐπιστήμης εἶπεν· πᾶσα γὰρ μονὴ ἐν τῷ μένοντι καὶ περὶ ἐκεῖνο, ὥστε καὶ ἡ τῆς ἐπιστήμης μονὴ ἐν τῇ ἐπιστήμῃ. ἡ μνήμη ἄρα ἐν τῇ ἐπιστήμῃ, ἐπειδὴ μονὴ τῆς ἐπιστήμης ἐστίν. τοῦτο δ᾽ οὐκ ἐνδέχεται· μνήμη γὰρ πᾶσα ἐν ψυχῇ.

= ت . ع . ٢٧٩ ب ٤ — ٩ ، طبعة بدوى ، ص ٥٧١ : « فلما كان هذا كذا ، ينبغى أن ننظر إن وضع واضع الجنس الذى هو بهذه الصفة فيما ليس هو بهذه الصفة . مثال ذلك : إن قال : إن الذكر بقاء العلم . وذلك أن كل بقاء إنما هو فى الباقى ، ولدى الباقى . فبقاء العلم إذا إنما هو فى العلم . فالذكر إذا فى العلم ، لأنه بقاء العلم . وذلك غير ممكن ، لأن كل ذكر إنما يوجد فى النفس » . =

والموضع الثامن والعشرون : هو أن يضع واضع الملكة جنس الفعل، والفعل جنس الملكة . مثال من وضع الملكة جنس الفعل قول من قال : إن الطب جنس تدبير الناقهين، وذلك أن تدبير الناقهين ليس نوعا من أنواع صناعة الطب، وإنما التدبير هو الفعل نفسه . ومثال من جعل الفعل جنس الملكة من قال : إن الحس ضرر الفعل . وهو بيّن أن من يضع الجنس بهذه الصفة فقد نقصه الحمل من طريق ما هو . فلذلك هذا الموضع برهاني في الإبطال[1] .

١ — والموضع : وأما الموضع ل // هو : فهو ل // والفعل : أو الفعل ل
٢ — (مثال) من : سقطت من ل ٤ — (هو) الفعل : الطب ل
٥ — الحس : جنس الحس ل

= ابن سينا ، الجدل ، ص ١٨٣ : « وقد ينبعث من معرفة هذا موضع ، من ذلك أن يكون الجنس مما إضافته إلى ما هو فيه ، والنوع ليس كذلك ، أو بالعكس . كمن قال : إن الذكر بقاء العلم ، والبقاء بقاء للباقي وفيه ، والذكر ليس هو للعلم وبالقياس إليه ، بل هو للذاكر الماضي ، أو النفس .
وهذا الموضع يصلح للإثبات والإبطال المطلقين ، بأن تنظر هل الذكر بقاء العلم ؛ فيؤخذ بقاء العلم صفة للعلم بها العلم باق ؛ وليس الذكر صفة للعلم بها العلم باق » .

(١) أرسطو ، ٤ ، ٥ ، ١٢٥ ب ١٥ — ١٩ : πάλιν εἰ τὴν ἕξιν εἰς τὴν ἐνέργειαν ἔθηκεν ἢ τὴν ἐνέργειαν εἰς τὴν ἕξιν, οἷον τὴν αἴσθησιν κίνησιν διὰ σώματος· ἡ μέν γὰρ αἴσθησις ἕξις, ἡ δὲ κίνησις ἐνέργεια. ὁμοίως δὲ καὶ εἰ τὴν μνήμην ἕξιν καθεκτικὴν ὑπολήψεως εἶπεν. οὐδεμία γὰρ μνήμη ἕξις ἀλλὰ μᾶλλον ἐνέργεια.

= ت . ع . ٢٧٩ ب ١١ — ١٥ ، طبعة بدوي ، ص ٥٧٢ : « وأيضا إن وضع واضع الملكة في الفعل ، أو الفعل في الملكة ، مثل أن يضع الحس حركة بالجسم . وذلك أن الحس ملكة ، والحركة فعل . وكذلك إن قال : إن الذكر ملكة ممسكة الظن ، لأنه ليس شيء من الذكر ملكة ، بل الأولى به أن يكون فعلا » .

(يضع) الحس : كتب أولا : نحس ، في مخطوط الأورغانون . وفي هامش إلى اليمين : في السرياني بنقل إسحق وأثانس : نحس . ولكن النص اليوناني يدل على أن : « الحس » هي القراءة الصحيحة .

ابن سينا ، الجدل ، ص ١٨٤ : « ومن المواضع التي يبطل بها ما يوضع جنسا ، أن تكون الملكة جعلت جنسا للفعل ، أو الفعل جعل جنسا للملكة ، مثل من يقول : إن الحس حركة جسمانية ، والحركة فعل لا مبدأ فعل ، والحس مبدأ فعل . أو يقول : إن التذكر ملكة نفسانية ، والملكة النفسانية بحال ثابت ، لا بحال تجدد وفعل . والذكر بحال تجدد ، لا بحال ثبات » .

والموضع التاسع والعشرون : هو أن يوضع الشيء فى اللازم له ، فمن ذلك أن توضع الملكة فى القوة اللازمة لها ، أى توضع القوة جنسا للملكة . مثال ذلك : من وضع الحلم إمساك الغيظ ، والشجاعة إمساك الفزع والصبر عن الفرار . وذلك أن الشجاع والحليم غير الضابط لنفسه . فإن الشجاع هو الذى لا يناله الخوف ، والضابط لنفسه هو الذى يقوى على احتمال الأمور المخوفة . وكذلك الحليم هو [٥] الذى لا يناله الغضب فيصبر عليه ، والضابط لنفسه هو الذى يناله عارض الغضب ولا ينقاد له ويصبر عليه . ولذلك يقال إن ذا الملكة هو الذى لا تناله العوارض ، والضابط هو الذى تناله العوارض فيصبر عليها . وبالجملة : فإن ضبط النفس هو السبب فى وجود الملكة للضابط نفسه . ولذلك متى وجدت الملكة لزم ضرورة / [١٠٤ ب] أن توجد القوة قبلها . وليس يلزم من كون ضبط النفس متقدما للملكة أن يكون [١٠] جنسا لها . وهذا بين بنفسه (١) .

(١) أرسطو ، ٤ ، ٥ ، ١٢٥ ب ٢١ — ٢٧ : διαμαρτάνουσι δὲ καὶ οἱ τὴν ἕξιν εἰς τὴν ἀκολουθοῦσαν δύναμιν τάττοντες, οἷον τὴν πραότητα ἐγκρατείαν ὀργῆς καὶ τὴν ἀνδρείαν καὶ τὴν δικαιοσύνην φόβων καὶ κερδῶν· ἀνδρεῖος μὲν γὰρ καὶ πρᾶος ὁ ἀπαθὴς λέγεται, ἐγκρατὴς δ' ὁ πάσχων καὶ μὴ ἀγόμενος. ἴσως μὲν οὖν ἀκολουθεῖ δύναμις ἑκατέρῳ τοιαύτη ὥστ' εἰ πάθοι, μὴ ἄγεσθαι ἀλλὰ κρατεῖν. οὐ μὴν τοῦτό γ' ἐστὶ τὸ μὲν ἀνδρείῳ τὸ δὲ πράῳ εἶναι, ἀλλὰ τὸ ὅλως μὴ πάσχειν ὑπὸ τῶν τοιούτων μηδέν.

= ت ع . ٢٧٩ ب ١٥ — ٢٢ ، طبعة بدوى ، ص ٥٧٢ : « وقد يخطىء الذين يضعون الملكة فى القوة اللازمة لها ، مثل ما يضعون الدعة إمساك الغيظ ، والشجاعة والعدالة إمساك الخوف والأرباح ، وذلك أن الشجاع والوادع يقال لكل واحد منهما البرىء من العوارض ، والضابط هو الذى تناله العوارض فلا ينقاد لها . وخليق أن تكون مثل هذه القوة تلزم كل واحد منهما ، حتى إنه إن ناله عارض ، لم ينقد له ، بل ضبط نفسه عنه . إلا أن هذا المعنى ليس إنما هو بأن يوجد للشجاع والوادع ، لكنه عدم قبول شىء من أمثال هذه العوارض أصلا » .

يضعون : يصفون ، فى مخطوط الأورغانون ، وفى طبعة بدوى . ولكن قارن : τάττοντες.

الأرباح : تقابل κερδῶν وتعود على العدالة .

ومن ذلك : وضع الغم جنسا للغضب ، والظن جنسا للتصديق . فإن الغم لازم عن وجود الغضب . وذلك أن الغاضب لابد أن يغتم ، والاغتمام هو سبب للغيظ . ولا الظن أيضا جنس للتصديق ، وإن كان يتقدم وجوده ، فيلزم عنه . فإن التصديق أول ما يكون ظنا . فإذا نمي وقوى كان تصديقا . ولا جنس واحد بهذه الصفة . وإذا كان هذا كما وصفنا ، فاللازم الذي يخطئ الجاعل في جعله جنسا هو أحد ثلاثة أشياء :

إما أن يكون اللازم كالقوة للقنية ، مثل القوة على مباشرة المخوفات التي توجد للملكة التي هي الشجاعة .

وإما كالعلة للأمر الكائن ، كالغم(١) الفاعل للغيظ .

= ابن سينا ، الجدل ، ص ١٨٤ : « ومن المواضع المجانسة لذلك أن تكون القوة على المصابرة تجعل جنسا للملكة النفسانية ، كمن يجعل الحلم نوعا من كظم الغيظ ، أو يجعل الشجاعة مصابرة على الخوف ، أو العدالة قسر النفس على الامتناع من الأرباح الدنيئة . فإن هذه كلها تباين الملكات ، إذ كانت الملكات هي التي لا تنفعل معها النفس شيئا من ذلك ؛ فلا تغتاظ ، ولا تخاف ، ولا ترغب ، لا أن يعتريها ذلك ثم تتكلف المصابرة عليه . فإن ذلك ضبط النفس ، لا فضيلة الملكة » .

(١) أرسطو ، ٤ ، ٥ ، ١٢٥ ب ٢٨ — ٣٤ : ἔνίοτε δὲ καὶ τὸ παρακολουθοῦν ὁπωσοῦν ὡς γένος τιθέασιν, οἷον τὴν λύπην τῆς ὀργῆς καὶ τὴν ὑπόληψιν τῆς πίστεως· ἄμφω γὰρ τὰ εἰρημένα παρακολουθεῖ μὲν τρόπον τινὰ τοῖς ἀποδοθεῖσιν εἴδεσιν, οὐδέτερον δ' αὐτῶν γένος ἐστίν. ὁ μὲν γὰρ ὀργιζόμενος λυπεῖται προτέρας ἐν, αὐτῷ τῆς λύπης γενομένης· οὐ γὰρ ἡ ὀργὴ τῆς λύπης ἀλλ' ἡ λύπη τῆς ὀργῆς αἰτία, ὥσθ' ἁπλῶς ἡ ὀργὴ οὐκ ἔστι λύπη.

= ت ، ع . ٢٧٩ ب ٢٢ — ٢٨٠ أ ٥ ، طبعة بدوي ، ص ٥٧٢ — ٥٧٣ : « وربما يضعون اللوازم بوجه من الوجوه بمنزلة الجنس ، كما يضعون الغم جنسا للغيظ ، والظن جنسا للتصديق . فإن هذين الموصوفين يلزمان بجهة من الجهات الأنواع الموصوفة . وليس واحد منهما جنسا . وذلك أن الذي يغتاظ قد يغتم أولا بحدوث الغم فيه ، إذ كان الغيظ ليس هو سبب الغم ، لكن الغم سبب الغيظ . فليس الغيظ إذا على الإطلاق غما » . =

وإما كالأمر اليسير الضعيف للقوى بمنزلة الظن مع اليقين . وذلك أن الظن تصديق ضعيف . ومن هذا غلط من وضع جنس الإحضار المشى[1] .

والموضع الثلاثون : هو أن ننظر إن كان النوع والجنس شأنهما أن يكونا فى موضوع واحد . فإن الذى يوجد فيه النوع ، فيه يوجد الجنس ، وإلا فليس

= ابن سينا ، الجدل ، ١٨٤ — ١٨٥ : « ومن المواضع الشبيهة بذلك أن يجعلوا الشيء لازما لا ينفك عنه ، لكنه خارج عن حقيقته وماهيته ، فيجعلونه جنسا له ، كمن يجعل الغم جنسا للغيظ ، ويجعل الظن جنسا للتصديق . لكن الغم ليس هو نفس الغيظ ، ولا مقولا عليه ، بل هو أمر يتقدمه فيوجبه ... فيكون إذن الغم والظن أمرين يلزم أن يتقدما الأمرين الآخرين ، وليسا بجنسين له » .

(١) أرسطو ، ٤ ، ٥ ، ١٢٥ ب ٣٤ — ١٢٦ آ ٢ : κατὰ ταὐτὰ δ' οὐδ' ἡ πίστις ὑπόληψις· ἐνδέχεται γὰρ τὴν αὐτὴν ὑπόληψιν καὶ μὴ πιστεύοντα ἔχειν. οὐκ ἐνδέχεται δ', εἴπερ εἶδος ἡ πίστις ὑπολήψεως· οὐ γὰρ ἐνδέχεται τὸ αὐτὸ ἔτι διαμένειν, ἄνπερ ἐκ τοῦ εἴδους ὅλως μεταβάλῃ, καθάπερ οὐδὲ τὸ αὐτὸ ζῷον ὁτὲ μὲν ἄνθρωπον εἶναι ὁτὲ δὲ μή. ἂν δέ τις φῇ ἐξ ἀνάγκης τὸν ὑπολαμβάνοντα καὶ πιστεύειν, ἐπ' ἴσον ἡ ὑπόληψις καὶ ἡ πίστις ῥηθήσεται, ὥστ' οὐδ' ἂν οὕτως εἴη γένος· ἐπὶ πλέον γὰρ δεῖ λέγεσθαι τὸ γένος.

— ت ، ع ، ٢٨٠ آ ٥ — ١٢ ، طبعة بدوى ، ص ٥٧٣ : « وعلى ذلك المثال أيضا ولا التصديق ظن ، لأنه قد يمكن أن يكون الظن الواحد بعينه أيضا لمن لا يصدق به ، وما كان ذلك ليكن لو كان التصديق نوعا للظن . وذلك أنه ليس يمكن فى الواحد بعينه أن يبقى على حاله إذا تغير بالكلية عن النوع . كما أنه ليس يمكن أن يبقى الحيوان الواحد بعينه على حاله إذا كان مرة إنسانا ومرة لا . فإن قال قائل إنه من الاضطرار أن يصدق الظان ، صار التصديق والظن يقالان بالسوية ، فلا يكون على هذه الجهة جنسا . لأن الجنس يقال على أكثر مما يقال عليه النوع » .

ابن سينا ، الجدل ، ١٨٥ : « ولو كان الظن جنسا للتصديق لما صح أن يبقى إعتقاد واحد ، فيستحيل عن كونه ظنا بعد ما كان ظنا . فإن ذات الشيء لا تبقى واحدة بالعدد وتخرج من جنسها » .

بجنس ، مثل البياض واللون . فإن الذى يوجد فيه البياض ، فيه يوجد اللون[(١)] .

فإن وضع واضع الخوف جنس الاستحياء ، والغم جنس الغيظ ، فليس ما وضع من ذلك بجنس . وذلك أن الاستحياء فى الجزء الفكرى ، والخوف فى النزوعى ، والغم فى الشهوانى ، والغيظ فى الغضبى[(٢)] . وهذا الموضع برهانى .

---

١ — واللون : وهو اللون ل   ٢ — والغم : أو الغم ل

---

(١) أرسطو ، ٤ ، ٥ ، ١٢٦ أ ٣ — ٥ : ὁρᾶν δὲ καὶ εἰ ἔν τινι τῷ αὐτῷ πέφυκεν ἄμφω γίνεσθαι· ἐν ᾧ γὰρ τὸ εἶδος, καὶ τὸ γένος, οἷον ἐν ᾧ τὸ λευκόν, καὶ τὸ χρῶμα.

ت . ع . ٢٨٠ أ ١٢ — ١٥ ، طبعة بدوى ، ص ٥٧٣ : « وينظر أيضا إن كان من شأن كليهما أن يكونا فى شىء واحد بعينه . وذلك أن الشىء الذى يوجد فيه النوع قد يوجد فيه الجنس أيضا . مثال ذلك : أن الذى يوجد فيه الأبيض يوجد فيه اللون أيضا » .

(٢) أرسطو ، ٤ ، ٥ ، ١٢٦ أ ٦ — ١٦ : ἐὰν οὖν τις τὴν αἰσχύνην φόβον εἴπῃ ἢ τὴν ὀργὴν λύπην, συμβήσεται ἐν τῷ αὐτῷ τὸ εἶδος καὶ τὸ γένος ὑπάρχειν· ἡ μὲν γὰρ αἰσχύνη ἐν τῷ λογιστικῷ, ὁ δὲ φόβος ἐν τῷ θυμοειδεῖ· καὶ ἡ μὲν λύπη ἐν τῷ λογιστικῷ (ἐν τούτῳ γὰρ καὶ ἡ ἡδονή), ἡ δὲ ὀργὴ ἐν τῷ θυμοειδεῖ. ὥστ' οὐ γένη τὰ ἀποδοθέντα, ἐπειδὴ οὐκ ἐν τῷ αὐτῷ τοῖς εἴδεσι πέφυκε γίνεσθαι. ὁμοίως δὲ καὶ εἰ ἡ φιλία .... χρήσιμος δ' ὁ τόπος καὶ πρὸς τὸ συμβεβηκός· ἐν τῷ αὐτῷ γὰρ τὸ συμβεβηκὸς καὶ ᾧ συμβέβηκεν· ὥστ' ἂν μὴ ἐν τῷ αὐτῷ φαίνηται, δῆλον ὅτι οὐ συμβέβηκεν.

ت . ع . ٢٨٠ أ ١٨ — ٢٨٠ ب ٢ ، طبعة بدوى ، ص ٥٧٣ — ٥٧٤ : « فإن قال قائل : إن الاستحياء خوف ، و إن الغيظ غم ، لم يلزم أن يكون النوع والجنس فى شىء واحد بعينه . وذلك أن الاستحياء فى الجزء الفكرى ، والخوف فى الغضبى ، والغم فى الشهوانى . وذلك أن اللذة إنما هى فى هذا الجزء ، والغيظ فى الغضبى . فليس الأشياء التى وصفناها أجناسا ، لأنها ليست فى الشىء الذى فيه الأنواع ... وهذا الموضع نافع فى العرض أيضا ؛ وذلك أن العرض والشىء الذى يوجد له العرض يوجدان فى شىء واحد بعينه . فإن لم يوجد معه فى شىء واحد بعينه ، فمن البين أنه ليس يعرض له » .

ابن سينا ، الجدل ، ١٨٥ : « وأيضا ، إن لم يكن الجنس فيما فيه النوع ، بل كان النوع فى غير ما فيه الجنس ، فليس الجنس جنسا ، مثل من يقول : إن الحياء خوف ما . لكن الخوف الحيوانى من قوة النفس الحيوانية ، والحياء فى النطقية . وكذلك من يقول : إن الغيظ ألم وغم ، فإن الغيظ فى الغضبية ، والألم فى الحس ، والغم فى الشهوانى أو فى السيامى ... وهذا الموضع وما أشبهه نافع فى الإثبات والإبطال المطلقين ، و إن لم يكن للجنس وحده » .

وذلك أن النوع إن كان يوجد فى موضوع ما على أن بينهما نسبة ذاتية ، فالجنس ضرورة يوجد فيه . وهذا الموضع قد ينتفع به نحو العرض . وذلك أن من المشهور أن العرض والشىء الذى من قبله يوجدان فى شىء واحد بعينه . فإن لم يكونا فى شىء واحد فليس بعرض .

٥ وعناد هذا الموضع : أن حمرة الخجل وصفرة الوجل عرضان موجودان فى الوجه ، وهما تابعان للانفعال الذى فى النفس .

والموضع الواحد والثلاثون : أن ننظر فإن كان الجنس ليس يحمل على النوع بإطلاق ، بل إنما يحمل عليه بتقييد واشتراط ، فليس بجنس . ولهذا السبب ليس الحساس ولا المبصر بجنس للحيوان ، وذلك أن الحيوان إنما هو

١٠ حساس بجزء منه وهو النفس[1] . وهو برهانى .

---

٣ — قبله : + بعرض ل // يوجدان : ريوجدان ل

٧ — الواحد : الحادى ل

---

(١) أرسطو ، ٤ ، ٥ ، ١٢٦ أ ٢٠ — ٢٥ : σκοπεῖν οὖν εἰ ἐπί τινων κατά τι μετέχεται τὸ γένος, οἷον εἰ τὸ ζῷον ὅπερ αἰσθητὸν ἢ ὁρατὸν εἴρηται. κατά τι γὰρ αἰσθητὸν ἢ ὁρατὸν τὸ ζῷον. κατὰ τὸ σῶμα γὰρ αἰσθητὸν καὶ ὁρατόν, κατὰ δὲ τὴν ψυχὴν οὔ. ὥστ' οὐκ ἂν εἴη γένος τὸ ὁρατὸν καὶ τὸ αἰσθητὸν τοῦ ζῴου.

= ث ، ع ، ٢٨٠ ب ٥ — ٨ ، طبعة بدوى ، ص ٥٧٤ : « فننظر إن كان فى بعض الأشياء يشرك النوع الجنس . مثال ذلك : أنه قد قيل إن الحى هو الذى هو المحسوس أو المرئى ، لأن الحى مرئى ومحسوس من جهة ، إذ كان مرئيا ومحسوسا من جهة الجسم لا من جهة النفس . فليس المرئى إذا ولا المحسوس جنسا للحى » .

لاحظ الخطأ الذى وقع فى طبعة بدوى ، إذ نجد « مريبا » بدلا من « مرئيا » ὁρατόν .

ابن سينا ، الجدل ، ١٨٥ : « وموضع آخر : أنه إن كان الجنس ليس يقال على النوع قولا مطلقا ، بل من جهة ، فليس الجنس جنسا . وكونه من جهة يفهم منه معنيان : أحدهما أن يكون =

الموضع الثانى والثلاثون : هو أن يوضع الكل فى الجزء، أعنى أن يجعل الكل نوعا للجزء ، بمنزلة من يضع أن جنس الطين الأرض ، وذلك أن الأرض جزء من الطين . وهذا الموضع ينقصه الحمل من طريق ما هو[1] .

والموضع الثالث والثلاثون : هو أن ننظر ألا يكون قد وضع شيء من المذمومات أو المهروبات منها فى القوى التى تصدر عنها ، مثل أن يجعل السوفسطائى

— مقولا على جزئه ، لا على كله ، مثل العضو ... والثانى : أن يكون يقال على كله ، ولكن من جهة جزئه ، سواء كان عارضا للجزء أوليا ، أو ثانيا ، أو كيف كان . مثال ما يقال : إن الإنسان محسوس . فإن الإنسان إنما هو محسوس لأجل ظاهر جسمه ، حتى لو فصل جسمه عن نفسه لكان ذلك الجزء محسوسا ، وإن لم يكن جزء إنسان ... » .

(١) أرسطو ، ٤ ، ٥ ، ١٢٦ أ ٢٦ — ٢٩ : λανθάνουσι δ' ἐνίοτε καὶ τὸ ὅλον εἰς τὸ μέρος τιθέντες, οἷον τὸ ζῷον σῶμα ἔμψυχον. οὐδαμῶς δὲ τὸ μέρος τοῦ ὅλου κατηγορεῖται· ὥστ' οὐκ ἂν εἴη τὸ σῶμα γένος τοῦ ζῴου, ἐπειδὴ μέρος ἐστίν.

— ت . ع . ٢٨٠ ب ٨ — ١٠ ، طبعة بدوى ، ص ٥٧٤ : « وربما وضعوا الكل فى الجزء وهم لا يشعرون ، مثل أن يقولوا : إن الحى جسم متنفس . وذلك أنه ليس يحمل الجزء على الكل أصلا . فليس الجسم إذا جنسا للحى لأنه جزؤه » .

ابن سينا ، الجدل ، ١٨٦ : « والمعلم الأول قال فى جوابه : إنه لا يجوز أن يؤخذ الجزء البتة كالجنس ، ولا ما يحمل عليه الجزء ، فإنه لا يجوز أن يحد الحيوان بأنه جسم ذو نفس . وإلا فيكون الكل محمولا عليه الجزء الذى هو الجسم ، فيكون الكل هو الجزء ، وهذا محال .

وأقول : إن هذا الموضع علمى ، والمثال المورد فيه حق من جهة العلمية ، وليس بمشهور . فإن المشهور أن الجسم جنس الإنسان . فيجب عليك أن تتذكر ما علمتك فى الفن الذى فى « البرهان » من الفرق بين الجسم الذى هو جزء إنسان ، والجسم الذى هو جنس إنسان ... » .

أرسطو ، ٤ ، ٥ ، ١٢٧ أ ٩ — ١٧ : εἰ δ' ἄρα καὶ ἐπὶ τούτου δεῖ συγχωρῆσαι ὅτι ἀήρ ἐστι κινούμενος τὸ πνεῦμα, ἀλλ' οὔτι γε ἐπὶ πάντων τὸ τοιοῦτον ἀποδεκτέον καθ' ὧν μὴ ἀληθεύεται τὸ γένος, ἀλλ' ἐφ' ὅσων ἀληθῶς κατηγορεῖται τὸ ἀποδοθὲν γένος. ἐπ' ἐνίων γὰρ οὐ δοκεῖ ἀληθεύεσθαι, οἷον ἐπὶ τοῦ πηλοῦ καὶ τῆς χιόνος. τὴν μὲν γὰρ χιόνα φασὶν ὕδωρ εἶναι πεπηγός, τὸν δὲ πηλὸν γῆν ὑγρῷ πεφυραμένην· ἔστι δ' οὔθ' ἡ χιὼν ὕδωρ οὔθ' ὁ πηλὸς γῆ. ὥστ' οὐκ ἂν εἴη γένος =
οὐδέτερον τῶν ἀποδοθέντων.

هو الذي يقوى أن يقتنى الأموال والجاه بالحكمة ، أو السارق أنه الذي يقوى أن يسرق ، وذلك أنه ليس يوصف أحد بشيء ما بالفعل على طريق ما هو من جهة ما هو قوى عليه . وذلك أن الملك الفاضل ذا القدرة قد يمكن أن يفعل الشر، إلا أنه ليس بشرير[1] .

---

٣ — القدرة : القوة ل

= ت . ع . ٢٨١ ب ١٢ وما بعده ، طبعة بدوى ، ص ٥٧٧ : « وإن كان ينبغى أنه يسلم فى هذا الفصل أيضا أن الريح هواء متحرك ، إلا أنه ليس ينبغى أن يقبل ذلك فى جميع الأشياء التى لا يصدق عليها الجنس ، لكن فى الأشياء التى يحمل عليها بالحقيقة الجنس الموصوف . وذلك أنه فى بعض الأشياء ليس يظن به أنه يصدق ، كالحال فى الثلج والطين . فإنهم يقولون فى الثلج إنه ماء جامد ، وفى الطين إنه تراب معجون بشيء رطب . وليس الثلج ماء ولا الطين ترابا ، فليس واحد مما ذكرنا جنسا... » .

ترابا ، تراب ، فى مخطوط الأورغانون .

ابن سينا ، الجدل ، ١٩٣ : « وشال آخر مما يكون الموضوع جزءا : ما يقال من أن الطين تراب معجون بماء ، وليس الطين ترابا أصلا ، فكيف يكون ترابا بالصفة ، وتلك الصفة أنها معجونة بماء . ولو كان الطين ترابا ، لم يكن الطين هو الجملة ، بل كان الطين هو الجزء الذى هو التراب من جهة ما خالط الماء » .

(١) أرسطو ، ٤ ، ٥ ، ١٢٦ أ ٣٠ — ١٢٦ ب ٢ : ὁρᾶν δὲ καὶ εἴ τι τῶν ψεκτῶν ἢ φευκτῶν εἰς δύναμιν ἢ τὸ δυνατὸν ἔθηκεν, οἷον τὸν σοφιστὴν ἢ διάβολον ἢ κλέπτην τὸν δυνάμενον λάθρᾳ τὰ ἀλλότρια κλέπτειν· οὐδεὶς γὰρ τῶν εἰρημένων τῷ δυνατὸς εἶναί τι τούτων τοιοῦτος λέγεται. δύναται μὲν γὰρ καὶ ὁ θεὸς καὶ ὁ σπουδαῖος τὰ φαῦλα δρᾶν, ἀλλ' οὐκ εἰσὶ τοιοῦτοι· πάντες γὰρ οἱ φαῦλοι κατὰ προαίρεσιν λέγονται. ἔτι πᾶσα δύναμις τῶν αἱρετῶν· καὶ γὰρ αἱ τῶν φαύλων δυνάμεις αἱρεταί, διὸ καὶ τὸν θεὸν καὶ τὸν σπουδαῖον ἔχειν φαμὲν αὐτάς· δυνατοὺς γὰρ εἶναι τὰ φαῦλα πράττειν. ὥστ' οὐδενὸς ἂν εἴη ψεκτοῦ γένος ἡ δύναμις. εἰ δὲ μή, συμβήσεται τῶν ψεκτῶν τὸ αἱρετὸν εἶναι· ἔσται γάρ τις δύναμις ψεκτή.

= ت . ع . ٢٨٠ ب ١١ — ٢١ ، طبعة بدوى ، ص ٥٧٤ — ٥٧٥ : « وينظر أيضا إن كان قد وضع شيئا من المذمومات أو المهروب منها فى القوة ، أو فى القوى ، مثل أن يجعل المغالط ، أو الساعى ، أو السارق : الذى يقوى على أن يسرق شيئا ما ليس له . وذلك أنه ليس أحد مما وصفنا يوصف بأنه كذلك من طريق ما هو قادر على أن يكون كذلك . وذلك أن الملك والإنسان الفاضل قد يقدران على أن يفعلا الشر ، وليسا شريرين ، لأن جميع الشرار يوصفون بذلك بحسب الاختيار .

وأيضا فإن القوى بذاتها مختارة ، وذلك أن وجودها فى ذى القوى هو من أجل أشرف الفعلين . فإن استعملت فى الشر فبالعرض . ولذلك ليست هى مذمومة بذاتها . وكذلك إن وضع شيء من الأشياء المختارة فى القوة عليها ، وذلك أن القوة مختارة من أجل غيرها .

و بالجملة فهذا الموضع راجع إلى وضع الشى فى اللاحق[1] له .

— وأيضا ، وكل قوة إنما هى من الأشياء المختارة ، وقوى الأشياء الرديئة مختارة ، ولذلك نقول إنها موجودة للملك وللفاضل إذ كان كل واحد منهما قادرا على أن يفعل الردىء . فليست إذن القوة جنسا لشيء مذموم أصلا . وإن لم يكن هذا هكذى ، فقد يلزم أن يكون شيء من المذمومات مختارا ، فتكون قوة من القوى مذمومة » .

ابن سينا ، الجدل ، ١٨٧ : « وموضع آخر : أن تجعل الفعل ، محمودا كان أو مذموما ، نوعا من القوة عليها ، كمن جعل السرقة قوة على حسن الاقتيات بملك الغير سرا ، وذلك لأن القوة لا يصير بها صاحبها القوى شريرا ، والسرقة يصير صاحبها السارق شريرا . ولو كانت القوة تجعل القوى شريرا ، لكان الملك شريرا ، ومن المشهور أنه قادر على الشر ، وكان الإنسان الفاضل شريرا ، ومن الحق أنه قادر على الشر ، بل نفس القوة مختارة محمودة لم تخلق عبثا ، بل هى معدة نحو المصالح . ولكنها لا تكون قوة أو تكون على المتقابلات . ومحال أن يكون الشر فى جنس مختارا محمودا » .

(١) أرسطو ، ٤ ، ٥ ، ١٢٦ ب ٤ — ٦ : καὶ εἴ τι τῶν δι' αὑτὸ τιμίων ἢ αἱρετῶν εἰς δύναμιν ἢ τὸ δυνατὸν ἢ τὸ ποιητικὸν ἔθηκεν· πᾶσα γὰρ δύναμις καὶ πᾶν τὸ δυνατὸν ἢ τὸ ποιητικὸν δι' ἄλλο αἱρετόν.

— ت . ع . ٢٨٠ ب ٢١ — ٢٨١ أ ٣ ، طبعة بدوى ، ص ٥٧٥ : « وينظر أيضا إن كان وضع شيئا من الأشياء الجليلة بنفسها أو من المختارة فى القوة أو فى القوى ، أو فى الفاعل . وذلك أن كل قوة وكل قوى أو فاعل فإنما هو مختار من أجل غيره » .

ابن سينا ، الجدل ، ص ١٨٧ : « وكذلك أيضا إن جعل الفعل المحمود لذاته ، أو الغاية المحمودة لذاتها نوعا للقوة عليها ، أو نوعا للقوى والفاعل . وذلك لأن الغايات وما يؤثر لذاته ، لا يكون نوعا مما يؤثر لغيره ، والقوة لا تؤثر لغيرها ... » .

والموضع الرابع والثلاثون : هو أن ننظر فإن كان النوع مما شأنه أن يوجد في أكثر من جنس واحد ، فوضع في جنس واحد ، فليس بجنس ، بمنزلة السارق فإنه مختار وقادر . وذلك أنه ليس بسارق من هو مختار وليس بقادر ، ولا أيضا من هو قادر وليس مختار[1] .

وثامسطيوس يقول :

إن هذا الموضع مموه ، وذلك أنه لا يوجد شيء واحد داخل تحت جنسين عاليين من جهة واحدة ، ولا يمكن ذلك إلا في مقولة الإضافة لكونها لاحقة لجميع المقولات .

ويقول : إن وضع السارق في الاختيار والقدرة إنما الخطأ فيه من جهة وضع الشيء في لاحقه ، وليس مجموعهما جنسا له .

١٠ وفي هذا نظر .

والموضع الخامس والثلاثون : أن يوضع المنفعل جنسا للانفعال ، بمنزلة من قال : إن عدم الموت حياة أزلية . وذلك أن عدم الموت نظن به أنه عرض أو انفعال للحياة الأزلية . ولو كان عدم الموت هو الحياة ، لكان العدم نفسه هو القنية .

---

(١) أرسطو ، ٤ ، ٥ ، ١٢٦ ب ٧ — ١٢ : ἢ εἴ τι τῶν ἐν δύο γένεσιν ἢ πλείοσιν εἰς θάτερον ἔθηκεν. ἔνια γὰρ οὐκ ἔστιν εἰς ἓν γένος θεῖναι, οἷον τὸν φένακα καὶ τὸν διάβολον · οὔτε γὰρ ὁ προαιρούμενος ἀδυνατῶν δέ, οὔθ' ὁ δυνάμενος μὴ προαιρούμενος δὲ διάβολος ἢ φέναξ, ἀλλ' ὁ ἄμφω ταῦτα ἔχων. ὥστ' οὐ θετέον εἰς ἓν γένος ἀλλ' εἰς ἀμφότερα τὰ εἰρημένα.

= ت ، ع ، ٢٨١ أ ٣ — ٨ ، طبعة بدوي ، ص ٥٧٥ : « أو إن كان وضع شيئا من الأشياء التي في جنسين أو أكثر من ذلك في أحدهما ، فإن بعض الأشياء ليس يمكن أن يوضع في جنس واحد ، بمنزلة الخداع والساعي . وذلك أنه لا المختار إذا كان لا يقدر ، ولا القادر إذا كان غير مختار هو خداع أو ساع ، بل إنما يكون كذلك من اجتمع له الأمران . فليس ينبغي إذا أن تجعل ولا واحد منهما في جنس واحد ، لكن في الجنسين الموصوفين » .

ابن سينا ، الجدل ، ١٨٨ : « وموضع آخر : أن يكون الشيء نسبته إلى كل واحد من أمرين في أنهما جنس له نسبة واحدة ، ثم ينسب إلى أحدهما دون الآخر ، فيجعل جنسا له دون الآخر ، مثل ما يقال : سارق ، أو مخادع ، أو ساع . فإن كل واحد من هذه يجب أن يكون قادرا ، أي متمكنا ، ويجب أن يكون مختارا ... » .

وكذلك من يقول : إن الريح هواء متحرك . وذلك أن الأولى أن يكون الريح

١٠٥ا حركة الهواء ، وذلك / أن الهواء يكون هواء وهو ساكن أو متحرك . فلو كانت

الريح هواء ، لكان يكون ريحا وهو ساكن . والأصل فى هذا أن الجنس يصدق

على الأنواع من طريق ما هى . وعكس هذا الموضع : من جعل الهواء المتحرك

ريحا[1] . ٥

---

(١) أرسطو ، ٤ ، ٥ ، ١٢٦ ب ٣٥ — ١٢٧ أ ٩ : ἐνίοτε δὲ διαμαρτάνουσι καὶ τὸ πάθος εἰς γένος τὸ πεπονθὸς τιθέντες, οἷον ὅσοι τὴν ἀθανασίαν ζωὴν ἀΐδιόν φασιν εἶναι· πάθος γάρ τι ζωῆς ἢ σύμπτωμα ἡ ἀθανασία ἔοικεν εἶναι. ....

πάλιν εἰ τοῦ πάθους, οὗ ἐστι πάθος ἐκεῖνο, γένος φασὶν εἶναι, οἷον τὸ πνεῦμα ἀέρα κινούμενον. μᾶλλον γὰρ κίνησις ἀέρος τὸ πνεῦμα. ὁ γὰρ αὐτὸς ἀὴρ διαμένει, ὅταν τε κινῆται καὶ ὅταν μένῃ. ὥστ' οὐκ ἔστιν ὅλως ἀὴρ τὸ πνεῦμα. ....

= ت . ع . ١٢٨١ ب ١ وما بعده ، طبعة بدوى ، ص ٥٧٦ — ٥٧٨ : « وربما أخطأوا أيضا بوضعهم الانفعال فى المنفعل على أنه جنس ، بمنزلة الذين يقولون : إن عدم الموت حياة أزلية . وذلك أنه قد يشبه أن يكون عدم الموت انفعالا أو عرضا للحياة ... وينظر أيضا إن كانوا يقولون إن الانفعال جنس لذلك الشىء الذى هو له انفعال ، بمنزلة ما يقولون : إن الريح هواء متحرك . وذلك أن الأولى أن يكون الريح حركة الهواء . وذلك أن الهواء إذا تحرك وإذا سكن بقى واحدا بعينه . فليس الهواء ريحا أصلا ... » .

ابن سينا ، الجدل ، ١٩٠ : « وموضع آخر : أن يجعلوا المنفعل جنسا للانفعال اللاحق الغير المقوم حتى يكون الموضوع جنسا للعارض له ، كمن يقول : إن عدم الموت هو حياة أزلية ، فإن الحياة الأزلية أمر يتبعه ويلزمه ويلحقه ... » .

ابن سينا ، الجدل ، ص ١٩١ : « وموضع آخر عكس هذا : وهو أن يجعلوا الانفعال جنسا لذى الانفعال . وقد جاء مثاله فى التعليم الأول أنه مثل من جعل الريح هواء متحركا ، وأوهم أن استنكاره من جهة أن الريح ليس هو هواء متحركا ، بل هو حركة هواء . فظاهر الحال فيه يوهم أن الهواء لا يجب أن يجعل جنسا للريح . وإذا أخذ هذا على هذا الظاهر لم يكن الانفعال قد جعل جنسا للفعل ، بل المنفعل جعل جنسا للانفعال . فيشبه أن يكون ههنا سقط فى النسخ ، أو يشبه أن يكون الهواء نوعا من الريح . وتفسير المثال يدل عليه ، فإنه قيل : ولا يجوز أن يكون الهواء ريحا أصلا ، ذلك لأن الهواء يبقى واحدا بالعدد ، ريحا ، وغير ريح . والنوع لا يبقى شخصه واحدا بالعدد ، ويخرج من جنسه إلى جنس آخر . فيشبه أن يكون الريح جعل فى المثال جنسا للهواء المتحرك ، وإنما هو فى الحقيقة عرض فى الهواء ، لأنه حركة فى الهواء ، أو لأنه متحرك من الهواء ... » .

والموضع السادس والثلاثون : إن كانت الأشياء الموصوفة بالجنس لا تختلف في فصل من الفصول، بمنزلة من يضع الأبيض جنسا للأشياء البيض[1] .

والموضع السابع والثلاثون : أن يوضع اللازم لجميع الأشياء جنسا لشيء من الأشياء، بمنزلة من يضع الواحد والموجود جنسا للقولات العشر، فإنه يلزمه أن يكون الموجود جنسا للواحد ، والواحد جنسا للوجود . إذ كان كل واحد منهما يصدق على صاحبه ، فيكون الشيء الواحد بعينه بالإضافة إلى شيء واحد بعينه مرة جنسا، ومرة نوعا . وذلك مستحيل . لأن الجنس يحمل على أكثر مما يحمل عليه النوع . ٥

وكذلك أيضا يغلط من يضع أمثال هـذه اللوازم فصولا . وذلك أن لازم الشيء ، كما أنه ليس يعطى ماهيته ، كذلك ليس يعطى أى هو ، ويلزم على هذا أن يكون الفصل مساويا للجنس، أو أعم منه[2] . ١٠

٤ — يلزمه : يلزم ل ٥ — للوجود : له ل

(١) أرسطو ، ٤ ، ٥ ، ١٢٧ أ ٢١ — ٢٥ : σκοπεῖν δ' ἐκ τοῦ μηδὲν διαφέρειν εἴδει τὰ μετέχοντα τοῦ ἀποδοθέντος γένους, οἷον τὰ λευκά· οὐδὲν γάρ διαφέρει τῷ εἴδει ταῦτ' ἀλλήλων. παντὸς δὲ γένους ἔστιν εἴδη διάφορα· ὥστ' οὐκ ἂν εἴη τὸ λευκὸν γένος οὐδενός,

= ت . ع . ٢٨١ ب ٢١ — ٢٨٢ أ ٢ ، طبعة بدوى ، ص ٥٧٨ : « وينظر إن كانت الأشياء التى تشترك فى الجنس الموصوف لا تختلف أصلا بالنوع ، بمنزلة الأشياء البيض ، فإنها ليست تختلف بالنوع . وكل جنس فإن أنواعه مختلفة . فليس الأبيض إذا جنسا ، ولا لواحد » .

(٢) أرسطو ، ٤ ، ٥ ، ١٢٧ أ ٢٦ — ٣٤ : πάλιν εἰ τὸ πᾶσιν ἀκολουθοῦν γένος ἢ διαφορὰν εἶπεν· πλείω γὰρ τὰ πᾶσιν ἑπόμενα, οἷον τὸ ὂν καὶ τὸ ἓν τῶν πᾶσιν ἑπομένων ἐστίν. εἰ οὖν τὸ ὂν γένος ἀπέδωκε, δῆλον ὅτι πάντων ἂν εἴη γένος, ἐπειδὴ κατηγορεῖται αὐτῶν· κατ' οὐδενὸς γὰρ τὸ γένος ἀλλ' ἢ κατὰ τῶν εἰδῶν κατηγορεῖται. ὥστε καὶ τὸ ἓν εἶδος ἂν εἴη τοῦ ὄντος. συμβαίνει οὖν κατὰ πάντων, ὧν τὸ γένος κατηγορεῖται, καὶ τὸ εἶδος κατηγορεῖσθαι, ἐπειδὴ τὸ ὂν καὶ τὸ ἓν κατὰ πάντων ἁπλῶς κατηγορεῖται, δέον ἐπ' ἔλαττον τὸ εἶδος κατηγορεῖσθαι. =

والموضع الثامن والثلاثون : إن كان الجنس الموصوف يقال فى موضوع ، لا على موضوع ، والنوع على موضوع ، فليس بجنس ، وإلا كانت الأعراض جنسا للجواهر[1] .

والموضع التاسع والثلاثون : هو أن نتأمل فإن كان للنوع ضد وللجنس ضد ، ووضع النوع الأفضل منهما فى الجنس الأخس ، فما وضع جنسا فليس بجنس[2] .

— فما وضع جنسا : سقطت من ف

= — ت . ع . ٢٨٢ أ ٢ — ٩ ، طبعة بدوى ، ص ٥٧٨ : « وننظر إن كان قال فى اللازم لجميع الأشياء إنه جنس أو فصل ، فإن اللوازم لجميع الأشياء كثيرة ، بمنزلة الموجود والواحد ، فإنهما من اللوازم لجميع الأشياء . فإن وصف الموجود بأنه جنس ، فمن البين أنه جنس لجميع الأشياء لأنه يحمل عليها ، إذ كان الجنس لا يحمل على شىء سوى الأنواع . فيصير الواحد أيضا نوعا للوجود . فيلزم أن يكون النوع أيضا يحمل على جميع الأشياء التى يحمل عليها الجنس ، لأن الموجود والواحد يحملان على جميع الأشياء حملا مطلقا . ومن الواجب أن يكون النوع يحمل على أقل مما يحمل عليه الجنس » .

ابن سينا ، الجدل ، ص ١٩٨ — ١٩٩ : « وموضع آخر الغرض فيه هو التحذير من أن يكون المفروض جنسا ليس هو داخلا فى ماهيات الأشياء التى تحمل عليه ، بل من اللوازم للماهيات ، ويغالط عمومه . وهذا مثل الموجود والواحد عندما نظن أن الموجود جنس لكل شىء . ونحن قد بينا أن الموجود ليس جنسا للأشياء . ولو كان جنسا للأشياء كلها ، لكان الواحد الموجود سيكون نوعا من الموجود ، وسيكون مع ذلك مقولا على الجنس كله . فإن الواحد يقال على كل موجود . فإن كل موجود من الموجودات هو فى حقيقته واحد ... » .

أرسطو ، ٤ ، ٥ ، ١٢٧ أ ٣٤ — ٣٨ : εἰ δὲ τὸ πᾶσιν ἑπόμενον διαφορὰν εἶπε, δῆλον ὅτι ἐπ' ἴσον ἢ ἐπὶ πλέον ἡ διαφορὰ τοῦ γένους ῥηθήσεται· εἰ μὲν γὰρ καὶ τὸ γένος τῶν πᾶσιν ἑπομένων, ἐπ' ἴσον· εἰ δὲ μὴ πᾶσιν ἕπεται τὸ γένος, ἐπὶ πλέον ἡ διαφορὰ λέγοιτ' ἂν αὐτοῦ.

= ت . ع . ٢٨٢ أ ٩ — ١٣ ، طبعة بدوى ، ٥٧٨ : « فإن قال إن اللوازم لجميع الأشياء فصل ، فمن البين أن الفصل يقال إما على مثل ما يقال عليه الجنس ، أو على أكثر . وذلك أنه إن كان الجنس أيضا مما يلزم جميع الأشياء ، فهو يقال على مثل ما يقال عليه . وإن لم يكن مما يلزم جميع الأشياء ، فالفصل يقال على أكثر مما يقال عليه » .

(١) أرسطو ، ٤ ، ٥ ، ١٢٧ ب ١ — ٤ : ἔτι εἰ ἐν ὑποκειμένῳ τῷ εἴδει τὸ ἀποδοθὲν γένος λέγεται, καθάπερ τὸ λευκὸν ἐπὶ τῆς χιόνος, ὥστε δῆλον ὅτι οὐκ ἂν εἴη γένος· καθ' ὑποκειμένου γὰρ τοῦ εἴδους μόνον τὸ γένος λέγεται.

ومن هـذا الموضع ألزم سقراط الخطأ فى كتاب السياسـة ثراسوماخس[1] السوفسطائى . وذلك أنه لما كان العـدل ضد الجـور ، وجودة الاختيار ضد رداءة الاختيار ، والعدل أشرف من الجـور ، وجودة الاختيار أشرف من رداءة الاختيار ، ألزمه العدل والتبكيت فى أن وضع جنس العدل رداءة الاختيار .

---

١ — ثراسوماخس : براحدماخس ل ، ف

= ت . ع . ٢٨٢ أ ١٣ — ١٦ ، طبعة بدوى ، ص ٥٧٧ : « وننظر أيضا إن كان الجنس الموصوف يقال فى الموضوع للنوع ، بمنزلة الأبيض فى الثلج ، فمن البين أنه ليس بجنس . وذلك أن الجنس إنما يقال على النوع الموضوع فقط ، لا فى الموضوع » .

ابن سينا ، الجدل ، ص ١٩٦ — ١٩٧ : « وموضع آخر : أنه إن كانت الموضوعات للشىء المدعى أنه جنس لا تختلف البتـة بالنوع من جهـة فصول المدعى جنسا ، مثل الأشياء البيض ، فإنها لا تختلف تحت الأبيض بالنوع البتة ، مثل الجص والثلج ... » .

(٢) أرسطو ، ٤ ، ٥ ، ١٢٧ ب ٨ — ١٣ : ἔτι ὅταν ὄντος καὶ τῷ εἴδει καὶ τῷ γένει ἐναντίου τὸ βέλτιον τῶν ἐναντίων εἰς τὸ χεῖρον γένος θῇ· συμβήσεται γὰρ τὸ λοιπὸν ἐν τῷ λοιπῷ εἶναι, ἐπειδὴ τὰ ἐναντία ἐν τοῖς ἐναντίοις γένεσιν, ὥστε τὸ βέλτιον ἐν τῷ χείρονι ἔσται καὶ τὸ χεῖρον ἐν τῷ βελτίονι· δοκεῖ δὲ τοῦ βελτίονος καὶ τὸ γένος βέλτιον εἶναι.

= ت . ع . ٢٨٢ أ ١٧ — ٢١ ، طبعة بدوى ، ص ٥٧٩ : « وننظر أيضا إذا كان للنوع والجنس ضـد ، ووضع الأفضل من المتضادة فى الجنس الأخس ، فإنه يلزم أن يكون الباقى فى الباقى ، لأن الأضداد فى الأجناس الأضداد توجد ، فيصير الأفضل فى الأخس ، والأخس فى الأفضل ؛ وقد يظن أن جنس الأفضل أفضل » .

ابن سينا ، الجدل ، ص ١٩٩ : « من ذلك أن يكون للنوع ضد ، والنوع أفضل منه ، ووضعا فى جنسين متضادين ، لكن وضع الأفضل فى الأخس ، فوضع مثـلا البرودة فى النور ، والحـرارة فى الظلمـة » .

(١) عن ثراسوماخوس Θρασύμαχος ، انظر : ابن سينا ، الخطابة ، تحقيق محمد سليم سالم ، ص ١٣ — ١٤ (مقدمة) .

قال ثامسطيوس :

وهذا الموضع هو مشهور مقنع .

بل لعله أن تكون قوة هذا الموضع مأخوذة من نفس الأمر . وذلك أنه لما كانت الأجناس موجودة للأنواع فى نفس جوهرها ، فمن الضرورة أن يكون معنى الأفضل والأخس لازما فى كليهما على مثال واحد . ٥

قال :

والعناد الذى يعاند به هذا الموضع : أن الدود والذباب أخس من صنم القمر المعمول من النحاس . وهذا ليس بعناد . فإنه لاشىء مما ليس بمتنفس أفضل من المتنفس . وإنما صار صنم القمر شريفا بالوضع ، لابالطبع .

١٠ والموضع الأربعون : هو أن ننظر فإن كان شىء واحد ينسب إلى شيئين نسبة واحدة ، وكان أحدهما أشرف من الآخر ، فوضع الأشرف فى الأخس لا فى الأفضل ، فإنه ليس بجنس ، مثل أن النفس توجد لها الحركة كما يوجد لها السكون . والسكون — لأنه ثبات — أفضل لها من وجود الحركة . فمن وضعها فى الحركة فقد أخطأ . وهذا موضع مشهور[1] .

٥ — لازما : لازم ف ، ل

(١) أرسطو ، ٤ ، ٥ ، ١٢٧ ب ١٣ - ١٧ : καὶ εἰ τοῦ αὐτοῦ εἴδους ὁμοίως πρὸς ἄμφω ἔχοντος εἰς τὸ χεῖρον καὶ μὴ εἰς τὸ βέλτιον γένος ἔθηκεν, οἷον τὴν ψυχὴν ὅπερ κίνησιν ἢ κινούμενον. ὁμοίως γὰρ ἡ αὐτὴ στατικὴ καὶ κινητικὴ δοκεῖ εἶναι· ὥστ' εἰ βέλτιον ἡ στάσις, εἰς τοῦτο ἔδει τὸ γένος θεῖναι.

— ت . ع . ٢٨٢ أ ٢١ — ٢٨٢ ب ٤ ، طبعة بدوى ، ص ٥٧٩ : « وننظر إن كان شىء واحد بعينه حاله عندهما حال متشابهة ، فوضعه فى الجنس الأخس ، لا فى الجنس الأفضل ، بمنزلة ما تضع النفس الشىء الذى له الحركة أو المتحرك . وذلك أنه قد يظن بها بعينها أنها واقفة ومتحركة على مثال واحد . فإن كان الوقوف أفضل ، ففى هذا كان ينبغى أن تضع الجنس » .

والموضع الحادى والأربعون : هو مأخوذ من الأقل والأكثر والتساوى ، وهو من المواضع المشتركة لجميع المطالب ، وهو مأخوذ من الأشياء التى من خارج . وعدد المواضع التى فى هذا الموضع قريب من عدد المواضع التى عددها فى مطالب العرض . فمنها موضع أول . أما المبطل فينظر إن كان الجنس يقبل الزيادة والنوع لا يقبلها ، أو الذى يقال عليه النوع ، فليس بجنس . ٥

وهذا الموضع برهانى .

ومن هنا عرض خطأ من حد الشك بأنه تساوى الظنون المتقابلة . وذلك أن التساوى لا يقبل الزيادة ، والشك يقبلها . وهو ضعيف فى الإثبات ، لأنه ليس إن كان كلاهما يقبلان الأقل والأكثر ، فقد يجب أن يكون أحدهما جنسا للآخر ، مثل الأبيض والجميل والعاقل والفهم[1] . ١٠

---

٣ — عددها : عددنها ف   ٩ — كان : كانا ف

= كان ينبغى أن نضع الجنس : هناك فى مخطوط الأورغانون ٢٨٢ ب ، طبعة بدوى ، ص ٥٧٩ ، هامش نصه : « لم أجد فى نقل إسحق إلى السريانى : « الجنس » ، بل هكذى : فى هذا كان ينبغى أن نضع ، أى فى النفس . ووجدت فى نقل أثانس : « الجنس » .

لاحظ أن كلمة « الجنس » يقابلها فى الأصل τὸ γένος

ابن سينا ، الجدل ١٩٩ : « ومن ذلك أن تكون حاله عند أمرين متضادين حالا واحدا ، فتخصه بالأخص منهما من غير وجوب مثل أن يجعل النفس نوعا من المتحرك أو المحرك . وحال النفس عند التحريك والتسكين واحدة ، والتسكين ، من حيث هو ثبات ، أفضل . فباطل إذن أن يوضع تحت الأخص » .

(١) أرسطو ، ٤ ، ٥ ، ١٢٧ ب ١٨ — ٢٥ : ἔτι ἐκ τοῦ μᾶλλον καὶ ἧττον, ἀνασκευάζοντι μέν, εἰ τὸ γένος δέχεται τὸ μᾶλλον, τὸ δ' εἶδος μὴ δέχεται μήτ' αὐτὸ μήτε τὸ κατ' ἐκεῖνο λεγόμενον. οἷον εἰ ἡ ἀρετὴ δέχεται τὸ μᾶλλον καὶ ἡ δικαιοσύνη καὶ ὁ δίκαιος· λέγεται γὰρ δικαιότερος ἕτερος ἑτέρου. εἰ οὖν τὸ μὲν ἀποδοθὲν γένος τὸ μᾶλλον δέχεται, τὸ δ' εἶδος μὴ δέχεται μήτ' αὐτὸ μήτε τὸ κατ' ἐκεῖνο λεγόμενον, οὐκ ἂν εἴη γένος τὸ ἀποδοθέν. =

وموضع ثان : إن كان الذى يظن به أنه جنس أكثر أو على التساوى ليس بجنس ، فما وضع جنسا ليس بجنس .

وهذا الموضع نافع فى الأشياء التى يظن بها أنها تحمل على شىء واحد من جهة ماهى أجناس لها من غير أن يتحصل أيما هو منها الجنس بالحقيقة. مثال ذلك: أن الزمان يظن به أنه حركة ، وأنه عدد ، وكذلك الغيظ يظن به أنه غم وأنه عن ظن . وذلك أن المغاظ يغتم ، ويظن أنه قد ناله الهوان[1] .

---

٤ — لها : له ل

— ت ، ج . ٢٨٢ ب ٤ — ١٠ ، طبعة بدوى ، ص ٥٨٠ : « وأيضا من الأكثر والأقل : أما المبطل فينظر إن كان الجنس يقبل الزيادة ، والنوع لا يقبلها ، لا هو ولا الذى يقال عليه . وذلك أن الجنس إن كان يقبل الأكثر ، فالنوع أيضا ، والذى يقال عليه النوع يقبله . مثال ذلك : أن الفضيلة إن كانت تقبل الأكثر ، فالعدالة والعدل يقبلان الأكثر ، لأنه قد يقال : عدل أكثر من عدل . فإن كان الجنس الموصوف يقبل الأكثر ، والنوع لا يقبل ، لا هو ولا الذى يقال عليه ، لم يكن الموصوف جنسا » .

ابن سينا ، الجدل ، ٢٠٠ : « وموضع من الأقل والأكثر ; أنه إذا كانت العدالة نوعا من الفضيلة ، والفضيلة تختلف بالشدة والضعف ، فينبغى أن تختلف العدالة بالشدة والضعف ...

وموضع آخر : أن يكون الأمر بالعكس ، فيكون الموضوع يقبل ، والجنس لا يقبل ، فلا يكون الجنس جنسا ... » .

(١) أرسطو ، ٤ ، ٥ ، ١٢٧ ب ٢٦ — ٣٢ : πάλιν εἰ τὸ μᾶλλον δοκοῦν ἢ ὁμοίως μὴ ἔστι γένος, δῆλον ὅτι οὐδὲ τὸ ἀποδοθέν. χρήσιμος δ' ὁ τόπος ἐπὶ τῶν τοιούτων μάλιστα, ἐφ' ὧν πλείω φαίνεται τοῦ εἴδους ἐν τῷ τί ἔστι κατηγορούμενα καὶ μὴ διώρισται μηδ' ἔχομεν εἰπεῖν ποῖον αὐτῶν γένος. οἷον τῆς ὀργῆς καὶ ἡ λύπη καὶ ἡ ὑπόληψις ὀλιγωρίας ἐν τῷ τί ἔστι κατηγορεῖσθαι δοκεῖ· λυπεῖταί τε γὰρ ὁ ὀργιζόμενος καὶ ὑπολαμβ- = άνει ὀλιγωρεῖσθαι.

وبهذا النوع من البحث يبحث عن النوع من قياسه إلى الشخص . وذلك أنه إن كان الذى يظن به أنه نوع أكثر أو مساو ليس بنـوع ، فالموضوع نوعا ليس بنوع .

وأما الإثبات فإنه يتأتى أيضا بهذه المواضع ، وذلك أنه إن كان هذا وذلك يظن أنهما جنس على مثال واحد ، وكان أحدهما جنسا ، فإن الآخر جنس[1] . ٥

= ت . ع . ٢٨٢ ب ١٠ — ١٥ ، طبعة بدوى ، ص ٥٨٠ : « وأيضا إن كان الذى تظن به أنه أكثر أو مماثل ليس بجنس ، فمن البين أنه ولا الموصـوف أيضا جنس . وهـذا الموضع نافع خاصة فى أمثال التى تظهر فيها أشـياء كثيرة تحمل على النـوع من طريق ما هو ، ولم يحصل ، ولا يمكننا أن نقول أيما منها هو الجنس . مثال ذلك : أن الغيظ يظن بالغم ، والظن ، أنهما يحملان عليه من طريق ما هو . وذلك أن الذى يتغاظ يغم ويظن أنه قد أحتقر » .

ابن سينا ، الجدل ، ٢٠٠ : « ومواضع أخر : أن يكون الأولى من المحمولات بأن يكون جنسا ليس جنسا ، فالآخر ليس . وأكثر ما يشكل هذا فى أمور تدخل فى ماهيـة النوع ، ثم يشكل بجنسها ، مثل الغم ، ومثـل الظن . فإن كل واحد منهما شرط فى أن يكون غيظ ... فإن لم يكن الغـم جنسا ، وهو أولاهما ، فليس الآخر جنسا . وكذلك إن كان ما هو أولى بأن يكون نوعا ليس فى الجنس ، فكذلك الآخر » .

(١) أرسطو ، ٤ ، ٥ ، ١٢٧ ب ٣٣ — ١٢٨ أ ٤ : ἡ αὐτὴ δὲ σκέψις καὶ ἐπὶ τοῦ εἴδους πρὸς ἄλλο τι συγκρίνοντι· εἰ γὰρ τὸ μᾶλλον ἢ τὸ ὁμοίως δοκοῦν εἶναι ἐν τῷ ἀποδοθέντι γένει μή ἐστιν ἐν τῷ γένει, δῆλον ὅτι οὐδὲ τὸ ἀποδοθὲν εἶδος εἴη ἂν ἐν τῷ γένει.

ἀναιροῦντι μὲν οὖν καθάπερ εἴρηται χρηστέον. κατασκευάζοντι δέ, εἰ μὲν ἐπιδέχεται τὸ μᾶλλον τό τε ἀποδοθὲν γένος καὶ τὸ εἶδος, οὐ χρήσιμος ὁ τόπος· οὐδὲν γὰρ κωλύει ἀμφοτέρων ἐπιδεχομένων μὴ εἶναι θάτερον θατέρου γένος· τό τε καλὸν καὶ τὸ λευκὸν ἐπιδέχεται τὸ μᾶλλον, καὶ οὐδέτερον οὐδετέρου γένος.

= ت . ع . ٢٨٢ ب ١٥ — ٢٨٣ أ ٢ ، طبعـة بدوى ، ص ٥٨٠ — ٥٨١ :

« وبهذا البحث بعينه نبحث عن النوع أيضا من قياسه إلى نوع آخر غيره . وذلك أنه إن كان الأكثر أو الذى يظن به أنه مماثل فى الجنس الموصوف ليس هو فى الجنس ، فمن البين أنه ولا النوع الموصوف يكون فى الجنس أصلا . فالمبطل ينبغى له أن يستعمله على ما ذكرنا ، =

١٠٥ب وكذلك / إن كان الأقل فى الظن أنه جنس جنسا ، فالأكثر فى الظن جنس . مثال ذلك : إن كانت القوة جنسا لضبط النفس أكثر من الفضيلة ، وكانت الفضيلة جنسا ، فالقوة أيضا جنس[1] .

وهذه الأشياء بعينها تقال فى إثبات النوع .

وهذه المواضع كلها مقنعة ، إلا أن يكون الأولى هو المتقدم بالطبع .

والموضع الثانى والأربعون : فى الفرق بين الجنس والفصل .

أما أولاً : فإن الجنس يحمل على أكثر مما يحمل عليه الفصل .

= فأما المصحح فإن كان الجنس الموصوف والنوع يقبلان الأكثر ، فليس ينتفع بهذا الموضع . وذلك أنه ليس يمنع مانع من أن يكون كلاهما يقبل الأكثر ولا يكون أحدهما جنسا للآخر . فإن الحسن والأبيض يقبلان الأكثر ، وليس واحد منها جنسا للآخر » .

(١) أرسطو « ٤ ، ٥ ، ١٢٨ أ ٤ — ١٢ : ἡ δὲ τῶν γένων καὶ τῶν εἰδῶν πρὸς ἄλληλα σύγκρισις χρήσιμος· οἷον εἰ ὁμοίως τόδε καὶ τόδε γένος, εἰ θάτερον γένος, καὶ θάτερον. ὁμοίως δὲ καὶ εἰ τὸ ἧττον, καὶ τὸ μᾶλλον· οἷον εἰ τῆς ἐγκρατείας μᾶλλον ἡ δύναμις ἢ ἡ ἀρετὴ γένος, ἡ δ᾽ ἀρετὴ γένος, καὶ ἡ δύναμις. τὰ δ᾽ αὐτὰ καὶ ἐπὶ τοῦ εἴδους ἁρμόσει λέγεσθαι· εἰ γὰρ ὁμοίως τόδε καὶ τόδε τοῦ προκειμένου εἶδος, εἰ θάτερον εἶδος, καὶ τὸ λοιπόν· καὶ εἰ τὸ ἧττον δοκοῦν εἶδός ἐστι, καὶ τὸ μᾶλλον.

ت . ع . ٢٨٣ أ ٢ — ١٠ ، طبعة بدوى ، ص ٥٨١ : « وإضافة الأجناس والأنواع بعضها إلى بعض نافعة . مثال ذلك : أن ننظر إن كان هذا وذاك جنسا على مثال واحد . فإن أحدهما إن كان جنسا ، فالآخر أيضا جنس . وكذلك ننظر إن كان الأقل جنسا ، فالأكثر جنس . مثال ذلك : إن كانت القوة جنسا لضبط النفس أكثر من الفضيلة ، وكانت الفضيلة جنسا ، فالقوة أيضا جنس . وهذه الأشياء بعينها ينبغى أن تقال فى النوع أيضا . وذلك أنه إن كان هذا وذاك نوعا للمقصود نحوه على مثال واحد ، فإن أحدهما إن كان نوعا له ، فالآخر نوع له . فإن كان الذى يظن به أنه أقل ، نوعا له ، فالذى يظن به أنه أكثر ، نوع له أيضا » .

(أكثر) نوع : نوعا ، فى مخطوط الأورغانون .

وثانيا : فإن الجنس أدل على ما هو الشيء من الفصل . والفصل يدل على كيفية ،والجنس لا يدل على كيفية . وذلك أن الذى يقول : مشاء، فإنما يقول : حيوان مكيف، والذى يقول : حيوان ، وليس يقول : مشاء ، فلم يكيف .

وهذا الفرق بين الجنس والفصل مشهور .(1)

والموضع الثالث والأربعون : وذلك أن كل ما يلزم وجوده بوجود النوع ، ولا يلزم وجود النوع بوجوده ، يظن به أنه جنس ، ويعسر التفريق بينه وبين الجنس .

والعناد فى ذلك : أن ما هو فى الكون فهو غير موجود ، وليس غير الموجود جنسا للذى هو فى الكون . وأيضا فلو كان مثل هذا جنسا لكانت اللوازم

---

(١) أرسطو ، ٤ ، ٥ ، ١٢٨ أ ٢٠ — ٢٩ : ἐπεὶ δὲ δοκεῖ τισι καὶ ἡ διαφορὰ ἐν τῷ τί ἐστι τῶν εἰδῶν κατηγορεῖσθαι, χωριστέον τὸ γένος ἀπὸ τῆς διαφορᾶς χρώμενον τοῖς εἰρημένοις στοιχείοις, πρῶτον μὲν ὅτι τὸ γένος ἐπὶ πλέον λέγεται τῆς διαφορᾶς, εἶθ᾽ ὅτι κατὰ τὴν τοῦ τί ἐστιν ἀπόδοσιν μᾶλλον ἁρμόττει τὸ γένος ἢ τὴν διαφορὰν εἰπεῖν (ὁ γὰρ ζῷον εἴπας τὸν ἄνθρωπον μᾶλλον δηλοῖ τί ἐστιν ὁ ἄνθρωπος ἢ ὁ πεζόν), καὶ ὅτι ἡ μὲν διαφορὰ ποιότητα τοῦ γένους ἀεὶ σημαίνει, τὸ δὲ γένος τῆς διαφορᾶς οὔ· ὁ μὲν γὰρ εἴπας πεζὸν ποιόν τι ζῷον λέγει, ὁ δὲ ζῷον εἴπας οὐ λέγει ποιόν τι πεζόν.

= ت . ع . ٢٨٣ أ ١٠ — ٢٨٣ ب ٢ ، طبعة بدوى ، ص ٥٨٢ : « ولأن قوما يظنون أن الفصل أيضا يحمل على الأنواع من طريق ما هو ، واجب أن يفرق الجنس من الفصل بعد أن يستعمل الأصول التى وصفنا . أما أولا فإن الجنس يحمل على أكثر مما يحمل عليه الفصل . وبعد ذلك فإن الصفة عما هو أولى بالجنس منها بالفصل . وذلك أن الذى يقول : إن الانسان حى ، أولى بأن يكون دالا على ما هو الإنسان من الذى يقول ، إنه مشاء . ولأن الفصل يدل أبدا على كيفية الجنس ، والجنس لا يدل على كيفية الفصل . وذلك أن من يقول مشاء ، فإنما يقول : حيوان مكيف ، والذى يقول : حيوان ، فليس يقول : مشاء مكيف » .

ابن سينا ، الجدل ، ٢٠١ — ٢٠٢ : « وموضع آخر يخو نحو التفريق بين الجنس والفصل » .

أجناسا[1] .

وينبغي أن تعلم أن المواضع الخاصة بالجنس قد يتأتى تعليمها برد جميعها إلى الاسطقسات الأربعة التي قلنا إنها أصول المواضع الجنسية . وذلك أن الموضع

---

(١) أرسطو ، ٤ ، ٥ ، ١٢٨ أ ٣٨ — ١٢٨ ب ٩ : ἔτι ἐπεὶ τὸ παρεπόμενόν τινι ἀεὶ καὶ μὴ ἀντιστρέφον χαλεπὸν χωρίσαι τοῦ μὴ γένος εἶναι, ἂν τόδε μὲν τῷδ' ἕπηται παντί, τόδε δὲ τῷδε μὴ παντί, οἷον τῇ νηνεμίᾳ ἡ ἠρεμία καὶ τῷ ἀριθμῷ τὸ διαιρετόν, ἀνάπαλιν δ' οὔ (τὸ γὰρ διαιρετὸν οὐ πᾶν ἀριθμός, οὐδ' ἡ ἠρεμία νηνεμία), αὐτὸν μὲν χρῆσθαι ὡς γένους ὄντος τοῦ ἀεὶ ἀκολουθοῦντος, ὅταν μὴ ἀντιστρέφῃ θάτερον, ἄλλου δὲ προτείνοντος μὴ ἐπὶ πάντων ὑπακούειν. ἔνστασις δ' αὐτοῦ ὅτι τὸ μὴ ὂν ἕπεται παντὶ τῷ γινομένῳ (τὸ γὰρ γινόμενον οὐκ ἔστι) καὶ οὐκ ἀντιστρέφει (οὐ γὰρ πᾶν τὸ μὴ ὂν γίνεται) ἀλλ' ὅμως οὐκ ἔστι γένος τὸ μὴ ὂν τοῦ γινομένου· ἁπλῶς γὰρ οὐκ ἔστι τοῦ μὴ ὄντος εἴδη.

ت ، ع ، ٢٨٤ ب ٨ — ١٧ ، طبعة بدوى ، ص ٥٨٢ — ٥٨٣ : « وأيضا لما كان ما لزم شيئا دائما ولم ينعكس عليه تعسر تفرقتنا إياه من أن لا يكون جنسا إن كان هذا يلزم جميع هذا ، وهذا لا يلزم جميع هذا ، بمنزلة ما يلزم الهدوء لسكون الريح ، والمنقسم العدد من غير أن ينعكس ذلك ، فإنه ليس كل منقسم عددا ، ولا الهدوء سكون الريح ، ويجب أن يستعمل ذلك على أن اللازم دائما جنس إذا لم ينعكس الآخر ، وقدم الآخر على أنه ليس يفهم على الجميع .

والعناد في هذا : هو أن غير الموجود يلزم كل متكون ، وذلك أن المتكون غير موجود ، وليس ينعكس ، وذلك أنه ليس كل غير موجود يتكون ، إلا أن غير الموجود على حال ليس هو جنسا للمتكون . وذلك أن غير الموجود على الإطلاق ليس له أنواع » .

ابن سينا ، الجدل ، ٢٠٣ : « وموضع آخر في إثبات الجنس : أن يكون المشتق له الاسم من أمر هو من جهة ما هو كذلك تحت شيء مشتق له الاسم من أمر . فإن الأمر جنسه . فسيكون أصلا الاشتقاق كذلك نسبتهما . . .

وأما الحق : فإنه يجب فيه أن تتذكر ما قيل لك من جنسية الأمور المشتق أسماؤها من أعراض .

وأما في حكم الجدل : فإن ما هو أضعف دلالة من هذا — وإنما قصاراه أنه من اللوازم التي لا تنعكس — قد يوجد جنسا في المشهور . فيجعل المنقسم جنسا للعدد . وهذا المشهور يعاند أيضا في المشهور بأن كل متكون فيلزمه أنه شيء يجب أن يكون معدوما وقتا ما . وليس المعدوم وقتا ما ، والغير الموجود ، جنسا لشيء ألبتة » .

الأول : وهو أن الجنس يلزم أن يكون وجوده للنوع ضرور ريا يدخل تحته الموضع الذى قيل فيه : هل ما وضع أنه جنس ، يطابق حد العرض ؟ وهل الذى وضع فى الجنس لايمكن أن يشارك ولا واحدا من الأنواع ؟ وهل واحد من الفصول القاسمة للجنس لا يحمل على ما وضع أنه نوع ؟ وهل النوع مشارك شيئا لايمكن أن يوجد بوجه من الوجوه للأشياء التى تحت الجنس ؟ ٥

ذلك أن هذه الأربعة يعمها أن ما وضع جنسا ليس بموجود للنوع ، فهى عامية نحو الإبطال فى جميع المطالب المطلقة ، ما عدى الأول .

وأما الاسطقس الثانى : وهو أن الجنس يلزم أن يكون محمولا على كل النوع ، وأن ما حمل على البعض ليس بجنس ، فيدخل تحته الموضع الأول الذى ذكره أرسطو ، وهو موضع القسمة فقط . ١٠

وأما الاسطقس الثالث : وهو أن الجنس يجب أن يفضل فى الحمل على النوع ، وأن ما لم يفضل فى الحمل على النوع ، فليس بجنس ، فتدخل تحته مواضع كثيرة :

أولها : هل ينطبق على الجنس حد النوع ؟ وذلك أنه إن انطبق ، كان مساويا له ، فلم يفضل عليه . ١٥

وثانيا : هل النوع يقال على أكثر مما يقال عليه الجنس ، أو بالتساوى ؟

وثالثا : هل وضع الجنس فى النوع ، أى تحته ؟

ورابعا : أو الفصل فى النوع ؟ وخامسا : أو الجنس فى الفصل ؟

وسادسا : أو الجنس كالفصل ؟ وسابعا : ألا يوجد للجنس نوع آخر ؟

---

٣ — واحدا : واحد ف

وأما الاسطقس الرابع : وهو الذى قيل فيه : إن الجنس يجب أن يكون محمولا على النوع من طريق ماهو، وإن ما ليس بمحمول بهذه الجهة فليس بجنس، فيدخل تحته مواضع كثيرة جدا . وهى مبطلة ومثبتة بخلاف سائر المواضع :

فأولها : الموضع الثانى من المواضع المتقدمة، بل هو الاسطقس نفسه، وهو الذى قيل فيه لعله[1] ما وضع جنسا لا يحمل من طريق ما هو لكن حمل العرض . ٥

وثانيا : هل النوع والجنس ليس فى مقولة واحدة ؟

وثالثا : هل ما حكم أنه جنس ليس محمولا من طريق ما هو على شخص من أشخاص النوع ؟

ورابعا : هل عرض للنوع أن يكون له جنس آخر غير الجنس الموضوع، وليس أحدهما تحت الآخر، ولا كلاهما تحت جنس واحد ؟ ١٠

وخامسا : هل جنس الذى وضع أنه جنس وجميع الأجناس التى فوقه تحمل على النوع من طريق ما هو على مثال واحد ؟

وسادسا : هل حدود الأجناس مطابقة للنوع ولجميع الأشياء المرتبة تحته ؟

وسابعا : هل وضع الفصل فى الجنس؟

وثامنا : هل وضع القنية فى الفعل؟ ١٥

وتاسعا : هل وضع القنية فى القوة التابعة لها ؟

وعاشرا : هل وضع الكل فى جزئه؟

---

٧ — ليس : + فى نسخة ف ١٥ — الفعل : الفصل ل

---

(١) لعله : فى المخطوطين ف ، ل . ولكن القراءة الصحيحة ربما كانت : لعل ، أو لعلة .

وحادى عشر : هل وضع التأثير والانفعال فى المنفعل ؟

وثانى عشر : هل وضع شيء من المستكرهات أو المذمومات فى القوة ؟

وثالث عشر : هل وضع اللازم لكل شيء كالجنس مثل الواحد والموجود ؟

ورابع عشر : هل حكم بالشيء الذى قيل على طريق الاستعارة أنه جنس ؟

٥ وخامس عشر : وهو الذى قيل فيه إن كان الجنس والنوع من شأنهما أن يوجدا فى موضوع / واحد فالذى يوجد فيه النوع، فيه يوجد الجنس . ١٠٦ أ

وسادس عشر : هل الجنس محمول على النوع بتقييد لا على الإطلاق ؟

وسابع عشر : هل الجنس والنوع إذا كان لهما أضداد فوضع الأفضل من المتضادين فى الأخس والأخس فى الأفضل ؟

١٠ فهذه ثلثون موضعا : وهى المواضع الخاصة نحو الجنس . وسائر المواضع التى ذكرت فى هذه المقالة فهى من المشتركة العامة بجميع المطالب المأخوذة من المتقابلات، والمأخوذة من التصاريف والنظائر، والمأخوذة من المتشابهات، والمأخوذة من التساوى ، والمأخوذة من الأقل والأكثر .

فقد لخصنا جميع المواضع الجنسية بحسب ما يسر لنا .

١٥ فلنشرع فى مواضع الخاصة .

---

١ — وحادى عشر : والحادى عشر ل

المقالة الخامسة




مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

القــول فى الخـاصــة

وهى المذكورة فى المقالة الخامسة من كتاب الجذل

والخاصة بالجملة ثلاثة أنواع[1] :

إما خاصة بذاتها ودائما وهى التى تفصل المخصوص من كل شىء ، مثل قولنا فى الإنسان : حيوان ضحاك .

و إما خاصة تقال بالقياس إلى موجود آخر . وهذه الخاصة إنما تفصله من ذلك الموجود فقط . وهذه على ضربين :

إما دائمة ضرورية ، بمنزلة قولنا : إن خاصة الإنسان بالإضافة إلى الفرس أنه ذو رجلين .

و إما أكثرية ، بمنزلة أن الجزء الفكرى من أجزاء النفس خاصته بالإضافة إلى الشهوانى أن الفكرى يأمر ، والشهوانى يطيع[2] . فإنه قد يوجد الأمر على خلاف ذلك فى الأراذل من الناس .

---

(١) عن الخاصة ، انظر إيساغوجى فورفوريوس ، بحث ٤ ع ، طبعة بدوى ، ص ١٠٤٩ — ١٠٦٨ ؛ ابن سينا ، المدخل ، ص ٨٣ وما بعدها .

(٢) أفلاطون ، الجمهورية ، الكتاب الرابع ، ١٦ ، ٤٤١ هـ ٣١ — ٣٣ : οὐκοῦν τῷ μὲν λογιστικῷ ἄρχειν προσήκει, σοφῷ ὄντι καὶ ἔχοντι τὴν ὑπὲρ ἁπάσης τῆς ψυχῆς προμήθειαν, τῷ δὲ θυμοειδεῖ ὑπηκόῳ εἶναι καὶ συμμάχῳ τούτου ;

— ترجمة الدكتور فؤاد زكريا ، ص ١٥١ : « أليست مهمة العقل هى أن يأمر ، لأنه حكيم ، ولأن مهمته هى أن يسهر على رعاية النفس بأسرها ، على حين أن مهمة الغضب هى أن يطيع العقل و يعينه » .

قارن : رسالة ثامسطيوس إلى يوليان الملك فى السياسة وتدبير المملكة ، تحقيق محمد سليم سالم ، مطبعة دار الكتب ، ١٩٧٠ ، ص ٢١ وما بعدها ، وص ٣١ ولاسيما هامش ١ .

وإما خاصة تقال بالقياس إلى وقت ما ، مثل : المشى فى المسجد[1] خاصة للماشى فى حين مشيه ، إذا لم يشاركه أحد فى ذلك الوقت فى المشى فى المسجد.[2]

والخاصة التى تقال بالقياس إلى شىء آخر يحدث عنها ، إذا حملت على الشىء ، إما مسئلتان ، وإما أربع .

أما مسئلتان : فمتى أوجبت الخاصة لأحدهما وسلبتها من الآخر . مثال ذلك قولنا فى خاصة الإنسان بالإضافة إلى الفرس : إنه ذو رجلين . والفرس ليس بذى رجلين .

والإبطال يتهيأ هنا بوجهين :

أحدهما : أن الإنسان ليس بذى رجلين .

والثانى : أن الفرس ذو رجلين .

---

١ — تقال : سقطت من ل

---

(١) لاحظ أن ابن رشد يستخدم المسجد ، ولكن الترجمة العربية تستخدم الميدان . انظر الهامش التالى .

(٢) أرسطو ، ٥ ، ١ ، ١٢٨ ب ١٦ — ٢١ : ἀποδίδοται δὲ τὸ ἴδιον ἢ καθ' αὑτὸ καὶ ἀεὶ ἢ πρὸς ἕτερον καὶ ποτέ, καθ' αὑτὸ μὲν οἷον ἀνθρώπου τὸ ζῷον ἥμερον φύσει, πρὸς ἕτερον δὲ οἷον ψυχῆς πρὸς σῶμα, ὅτι τὸ μὲν προστακτικὸν τὸ δ' ὑπηρετικόν ἐστιν*, ἀεὶ δὲ οἷον θεοῦ τὸ ζῷον ἀθάνατον, ποτὲ δ' οἷον τοῦ τινὸς ἀνθρώπου τὸ περιπατεῖν ἐν τῷ γυμνασίῳ.

= ت ع ٢٨٤ أ ٣ — ٩ ، طبعة بدوى ، ص ٥٨٤ : « والخاصة توصف إما بذاتها ودائما ، أو بالقياس إلى آخر ، وفى بعض الأوقات . مثال ذلك أن قولنا : حيوان آنس الطبع ، خاصة للإنسان بذاتها .

فأما الخاصة بالقياس إلى آخر ، مثل أن خاصة النفس بالقياس إلى البدن أن هذه آمرة ، وذلك خادم .

والخاصة دائما بمنزلة أن خاصية الله أنه حى لا يموت .

والخاصة فى بعض الأوقات ، مثل : أن خاصة الإنسان المشى فى الميدان » .

* لاحظ ترجمة كلمة θεός بالله ، وفى كثير من المواضع يستعمل المترجم كلمة الملائكة .

أما ترجمة γυμνάσιον بالميدان فخطأ لأنها تعنى الملعب .

وأما أربع : فمتى أوجبتهما لكل واحد منهما ، ونفيتهما عن كل واحد منهما . مثال ذلك : أن خاصة الإنسان بالإضافة إلى الفرس أنه ذو رجلين وليس بذى أربع أرجل[1] ، والفرس أنه ذو أربع أرجل وليس بذى رجلين[2] .

والإبطال يتهيأ هاهنا من أربعة أوجه :

أحدهما : أن الإنسان مثلا ليس بذى رجلين ، أو أنه ذو أربع أرجل ، وأن الفرس ذو رجلين ، أو أنه ليس ذا أربع أرجل[3] .

١ — نفيتهما : نفيتها ل   ٢ — أربع (أرجل) : أربعة ف ، ل
// أربع : أربعة ف ، ل   ٥ — أربع : أربعة ف ، ل
٦ — و(أن الفرس) : أو ف   // أربع : أربعة ل

(١) الرجل مؤنثة ، ولهذا فقراءة المخطوطين : أربعة ، خطأ نحوى .

(٢) أرسطو ، ٥ ، ١ ، ١٢٨ ب ٢٢ — ٢٧ : ἔστι δὲ τοῦ πρὸς ἕτερον ἰδίου ἀποδιδομένου ἢ δύο προβλήματα ἢ τέτταρα. ἐὰν μὲν γὰρ τοῦ μὲν ἀποδῷ τοῦ δ' ἀρνήσηται ταὐτὸ τοῦτο, δύο μόνον προβλήματα γίνονται, καθάπερ τὸ ἀνθρώπου πρὸς ἵππον ἴδιον ὅτι δίπουν ἐστίν. καὶ γὰρ ὅτι ἄνθρωπος οὐ δίπουν ἐστὶν ἐπιχειροίη τις ἄν, καὶ ὅτι ὁ ἵππος δίπουν ἀμφοτέρως δ' ἂν κινοῖτο τὸ ἴδιον.

ت . ع . ٢٨٤ أ ٩ — ١٣ ، طبعة بدوى ، ص ٥٨٤ : « والخاصة التى بالقياس إلى آخر إذا وضعت فهى إما مسئلتان ، وإما أربع .

وذلك أنه إذا أعطى الواحد ، ومنع الآخر ، صار هذا بعينه وحده مسئلتين . مثال ذلك أن خاصة الإنسان بالقياس إلى الفرس أنه ذو رجلين . فليحتج أن الإنسان ليس بذى رجلين ، وأن الفرس ذو رجلين . وبالوجهين تنفسخ الخاصة » .

(٣) أرسطو ، ٥ ، ١ ، ١٢٨ ب ٢٧ — ٣٣ : ἐὰν δ' ἑκατέρου ἑκάτερον ἀποδῷ καὶ ἑκατέρου ἀπαρνηθῇ, τέτταρα προβλήματα ἔσται, καθάπερ τὸ ἀνθρώπου ἴδιον πρὸς ἵππον, ὅτι τὸ μὲν δίπουν τὸ δὲ τετράπουν ἐστίν. καὶ γὰρ ὅτι ἄνθρωπος οὐ δίπουν καὶ ὅτι τετράπουν πέφυκεν ἔστιν ἐπιχειρεῖν, καὶ διότι ὁ ἵππος δίπουν καὶ διότι οὐ τετράπουν οἷόν τ' ἐπιχειρεῖν. ὅπως δ' οὖν δειχθέντος ἀναιρεῖται τὸ κείμενον.

وهذا النوع من الخاصة ، أعنى التى تقال بالقياس ، قوتها قوة العرض ، ولذلك كانت المواضع التى تثبت منها أو تبطل هى مواضع العرض . وأما الخاصة المطلوب هاهنا مواضعها فهى الخاصة الدائمة الوجود المطلقة التى ليست بخاصة بالقياس إلى موجود، ولا إلى زمان ، بل تميز مخصوصها من جميع الموجودات ، ٥ وفى جميع الأوقات .

ولما كانت الخاصة يطلب من أمرها أحد أمرين :

أحدهما : هل هى خاصة أم لا ؟

والثانى : إن كانت خاصة ، فهل أجيد فى وضعها خاصة حتى وضعت على أتم ما يمكن أن توضع وأكمله ، أم إنما وضعت خاصة ناقصة .

١٠ وهذا شىء يخص الخاصة والحد ، دون الجنس والعرض . وذلك أن الخاصة والحد لما كانا يستعملان فى تعريف الشىء وتمييزه من جميع ما سواه ، لحقهما فى هذا المعنى التمام والنقص .

---

٢ — تثبت : ثبتت ف

= ت . ع . ١٣١ أ ١٣ — ١٨ ، طبعة بدوى ، ص ٥٨٤ — ٥٨٥ : « فإن هو أعطى كل واحد منهما ، ومنع كل واحد منهما ، حدث أربع مسائل . مثال ذلك : أن خاصة الإنسان بالقياس إلى الفرس أن الإنسان ذو رجلين والفرس ذو أربع (فى الأصل أربعة) . وذلك أنه قد يتهيأ له أن يحتج أن الإنسان ليس بذى رجلين ، لأنه ذو أربع (فى الأصل أربعة) أرجل .

وقد يتهيأ له أن يحتج بأن الفرس ذو رجلين ، وأنه ليس بذى أربع .

وكيفما تبين ذلك ، بطل المقصود له » .

وأما الجنس والعرض ، فلما كانا محمولين على كثير لم يلحقهما هذا المعنى ، أعنى أن يؤخذا بحالة أنقص ، وحالة أتم .

والمواضع التى يوقف منها هل أجيد فى وضع الخاصة ، منها :

موضع أول : وهو إن كانت الخاصة أعرف من الشىء الذى وضعت له خاصة ، فقد أجيد فى وضعها ؛ وإن لم تكن أعرف فلم يجد فى وضعها ولا أحسن[1] .

وهذا يكون على وجهين :

أحدهما : ألا تكون الخاصة فى ذاتها أعرف من المخصوص . مثال ذلك من وضع أن خاصة النار أنها أشبه الأشياء بالنفس ، فقد استعمل فى تمييز النار ما هو فى ذاته أغمض من النار . فإن معرفتنا بالنار أكثر من معرفتنا بالنفس[2] .

---

(١) أرسطو ، ه ، ٢ ، ١٢٩ ب ١ — ه : πρῶτον μὲν εἰ μὴ καλῶς ἀποδέδοται τὸ ἴδιον ἢ καλῶς. τοῦ δὲ μὴ καλῶς ἢ καλῶς ἐστιν ἓν μέν, εἰ μὴ διὰ γνωριμωτέρων ἢ γνωριμωτέρων κεῖται τὸ ἴδιον, ἀνασκευά-ζοντα μὲν εἰ μὴ διὰ γνωριμωτέρων κατασκευάζοντα δὲ εἰ διὰ γνωριμωτ-έρων.

= ت . ع . ٢٨٠ أ ١١ — ١٥ ، طبعة بدوى ، ص ٥٨٧ : « أما أولا فننظر إن كانت الخاصة وصفت جيدا ، أو لم توصف جيدا . والدليل على أنها وصفت جيدا ، أو لم توصف ، أن تكون الخاصة قد وصفت لشىء بأشياء هى أعرف ، أو بأشياء ليست أعرف . أما الذى يبطل فإن وصفها بأشياء ليست أعرف ، وأما المصحح فإن وصفها بأشياء أعرف » .

(٢) أرسطو ، ه ، ٢ ، ١٢٩ ب ه — ١٣ : τοῦ δὲ μὴ διὰ γνωριμωτέρων ἐστὶ τὸ μέν, εἰ ὅλως ἀγνωστότερόν ἐστι τὸ ἴδιον ὃ ἀποδίδωσι τούτου οὗ τὸ ἴδιον εἴρηκεν· οὐ γὰρ ἔσται καλῶς κείμενον τὸ ἴδιον. γνώσεως γὰρ ἕνεκα τὸ ἴδιον ποιούμεθα· διὰ γνωριμωτέρων οὖν χωριστέον· οὕτω γὰρ ἔσται κατανοεῖν ἱκανῶς μᾶλλον. οἷον ἐπεὶ ὁ θεὶς πυρὸς ἴδιον εἶναι τὸ ὁμοιότατον ψυχῇ ἀγνωστοτέρῳ κέχρηται τοῦ πυρὸς τῇ ψυχῇ (μᾶλλον γὰρ ἴσμεν τί ἐστι πῦρ ἢ ψυχή), οὐκ ἂν εἴη καλῶς κείμενον ἴδιον πυρὸς τὸ ὁμοιότατοι ψυχῇ. =

والثـانى : ألا يكون أعرف وجوداً للخصوص . فإن الخاصة تحتاج فى أن تعرف من أمرها شيئين :

أحدهمـا : أن تكون فى نفسها أعرف وجودا من ذى الخاصة .

والثـانى : أن تكون أعرف وجودًا لذى الخاصـة / من ذى الخاصـة . ١٠٦ب

مثـال ذلك : من وضع أن خاصة النار أنها الشيء الذى فيه توجد النفس أولاً ، فقد أتى بخاصة للنار أغمض وجودًا لهـا من النار .(١)

١ — للخصوص : + من المخصوص ف

= — ث . ع . ٢٨٥ أ ١٥ — ٢٨٥ ب ٤ ، طبعـة بدوى ، ص ٥٧٧ — ٥٨٨ :
«وإذا كانت بأشياء ليست أعرف ، فينا أن ننظر إن كان الذى وصف به الخاصة أشد إغماضا من الشيء الذى وصفت خاصته . فإن بهذا الوجه لا تكون الخاصة موضوعة وضعا جيدا ، لأنا إنمـا نستعمل الخاصة لنعلم كما نستعمل الحـد . فينبغى أن يكون تلخيصنا إياها بأشياء هى أعرف . فإنا بهذا الوجه أحرى أن نفهمها فهما كافيا . مثال ذلك أنه لمـا كان الذى وضع أن خاصة النار أنها أشـبه الأشياء بالنفس قد استعمل ما هو أغمض من النار ، أعنى النفس ، فإن معرفتنا بالنـار : ما هى ، أكثر من معرفتنا بالنفس ، لم يكن وضع هذه الخاصة للنار وضعا جيدا ، أعنى أنها أشبه الأشياء بالنفس » .

ابن سينا ، الجدل ، ص ٢٠٨ : « فموضع من تلك المواضع : أن يكون الشيء المعروف به الأمر على أنه خاصة هو أخفى من الشيء نفسه . فإن كان موجودا للشيء ، وليس يعرف بالشيء ، مثل أن يقول قائل : إن النار جرم يشبه النفس لطافة . ثم النفس وإن كانت لا تعرف بالنار بقوة ولا بفعل ، فإنها أخفى من النار » .

ابن سينا ، النجاة ، ص ٨٨ : « وأما القوانين المشتركة فمثـل أن تعرف الشيء بما هو أخفى ، كمن حد النار بأنها جسم شبيه بالنفس . والنفس أخفى من النار » .

(١) أرسطو ، ٥ ، ٢ ، ١٢٩ ب ١٣ — ٢١ : τὸ δ', εἰ μὴ γνωριμώτερόν ἐστι τόδε τῷδ' ὑπάρχον. δεῖ γὰρ μὴ μόνον εἶναι γνωριμώτερον τοῦ πράγματος, ἀλλὰ καὶ ὅτι τῷδ' ὑπάρχει γνωριμώτερον ὑπάρχειν· ὁ μὴ γὰρ εἰδὼς εἰ τῷδ' ὑπάρχει οὐδ' εἰ τῷδε ὑπάρχει μόνῳ γνωριεῖ, ὥσθ' =

فالمبطل يبطل بأن ينقص الخاصة أحد هذين الوجهين من تقدم المعرفة ، والمثبت إنما يثبت أن الخاصة أجيد وضعها وأحسن إذا وجد لها هذان النوعان من التقدم فى المعرفة . مثال ذلك : من وصف الحى بأن له حسا ، فقد وصفه بما هو أعرف فى الوجهين (١) .

= ὁποτέρου τούτων συμβάντος ἀσαφὲς γίνεται τὸ ἴδιον. οἷον ἐπεὶ ὁ θεὶς πυρὸς ἴδιον τὸ ἐν ᾧ πρώτῳ ψυχὴ πέφυκεν εἶναι ἀγνωστοτέρῳ κέχρηται τοῦ πυρὸς τῷ εἰ ἐν τούτῳ ὑπάρχει ψυχὴ καὶ εἰ ἐν πρώτῳ ὑπάρχει, οὐκ ἂν εἴη καλῶς κείμενον ἴδιον πυρὸς τὸ ἐν ᾧ πρώτῳ ψυχὴ πέφυκεν εἶναι.

= ت . ع . ٢٨٥ ب ٤ — ١٢ ، طبعة بدوى ، ص ٥٨٨ : « ومنها أن تنظر إن لم يكن وجود هذا الشيء لهذا وجودا أعرف . وذلك أنه ليس إنما ينبغى أن يكون أعرف من الأمر الذى يوصف به ، لكن يكون وجودها له أيضا أعرف ، لأنه إن لم يعلم أنه لهذا موجود ، لم يعلم ولا أنه لهذا وحده موجود . فأى شيء من هذين إن عرض ، كانت الخاصة غير بينة . مثال ذلك أنه لما كان الذى يضع أن خاصة النار أنها الشيء الذى فيه أولا من شأن النفس أن يوجد ، قد استعمل ما هو أغمض من النار ، وهو إن كانت النفس توجد فى هذه وإن كانت توجد فيها أولا ، لم يكن وضع هذه الخاصة للنار وضعا جيدا ، أعنى الشيء الذى فيه أولا من شأن النفس أن توجد » .

ابن سينا ، الجدل ، ٢٠٨ : « وموضع آخر : أن يكون وجود الخاصة للمخصوص أخفى من معرفة ذات المخصوص ، مثل من يعرف النار أو الحار بأنه الذى تتعلق به النفس أولا . وتصديقنا بتعلق النفس بالنار أخفى من تصورنا للنار » .

(١) أرسطو ، ه ، ٢ ، ١٢٩ ب ٢١ — ٢٩ : κατασκευάζοντα δὲ εἰ διὰ γνωριμωτέρων κεῖται τὸ ἴδιον, καὶ εἰ διὰ γνωριμωτέρων καθ' ἑκάτερον τῶν τρόπων. ἔσται γὰρ καλῶς κατὰ τοῦτο κείμενον τὸ ἴδιον· τῶν γὰρ κατασκευαστικῶν τόπων τοῦ καλῶς οἱ μὲν κατὰ τοῦτο μόνον οἱ δ' ἁπλῶς δείξουσιν ὅτι καλῶς. οἷον ἐπεὶ ὁ εἴπας ζῴου ἴδιον τὸ αἴσθησιν ἔχειν διὰ γνωριμωτέρων καὶ γνωριμώτερον ἀποδέδωκε τὸ ἴδιον καθ' ἑκάτερον τῶν τρόπων, εἴη ἂν καλῶς ἀποδεδομένον κατὰ τοῦτο τοῦ ζῴου ἴδιον τὸ αἴσθησιν ἔχειν. =

والموضع الثانى : أن تكون الخاصة قد عبر عنها بعبارة مشتركة ، مثال ذلك أن قولنا : قد تحس ، قد يدل على معنيين :

أحدهما : أن للموصوف بذلك حسا وإن كان نائما .

والآخر : إذا استعمل الحس .

٥ فإن الخاصة إذا أتى بها على هذا الوجه كانت غامضة .

وسواء كانت الخاصة مما دل عليها بلفظ مفرد أو قول ، فينبغى فى المواضع التى تستعمل فيها أن يتجنب الاشتراك فى ذلك .

وكما أن المبطل قد يبطل الخاصة إذا وضعت بهذه الصفة ، كذلك قد يثبتها المثبت من هذا الموضع بعينه . وذلك أن الخاصة متى عبر عنها بقول أو لفظ ١٠ مفرد غير مشترك فقد وضعت وضعا جيدا . مثال ذلك فى الخاصة التى يدل عليها بقول ، من قال : إن النار هى الجسم الذى من شأنه أن يتحرك إلى المكان الأعلى أسرع ما يكون . فإنه ولا لفظ من الألفاظ الواقعة فى هذا القول

= ت ، ع ، ١٢٨٥ ب ١٢ — ١٩ ، طبعة بدوى ، ص ٥٨٨ : « وأما المصحح فينظر إن كانت الخاصة تكون بما هو أعرف ، وإن كانت بما هو أعرف فى كل واحد من الصنفين فان بهذا يكون وضع الخاصة وضعا جيدا . وذلك أن المواضع المصححة لما يوضع وضعا جيدا : منها ما يكون بهذا النحو وحده ، ومنها ما يرى على الإطلاق أن وضعه وضع جيد . مثال ذلك انه لما كان من قال إن خاصة الحى أن له حسا قد وصف الخاصة بما هو أعرف فى كل واحدة من الجهتين ، صار قولنا إن له حسا خاصة للحى موصوفة على هذا الوجه وصفا جيدا » .

هي مشتركة، ولا التركيب الحادث عنها فيه إشتراك أصلاً[1].

---

١ — هي: سقطت من ل

---

(١) أرسطو، ٥، ٢، ١٢٩ ب ٣٠ — ١٣٠ أ ١٤ : ἔπειτ' ἀνασκευάζοντα μὲν εἴ τι τῶν ὀνομάτων τῶν ἐν τῷ ἰδίῳ ἀποδεδομένων πλεοναχῶς λέγεται ἢ καὶ ὅλος ὁ λόγος πλείω σημαίνει· οὐ γὰρ ἔσται καλῶς κείμενον τὸ ἴδιον. οἷον ἐπεὶ τὸ αἰσθάνεσθαι πλείω σημαίνει, ἓν μὲν τὸ αἴσθησιν ἔχειν ἓν δὲ τὸ αἰσθήσει χρῆσθαι, οὐκ ἂν εἴη τοῦ ζῴου ἴδιον καλῶς κείμενον τὸ αἰσθάνεσθαι πεφυκός. . . .

κατασκευάζοντα δὲ εἰ μὴ πλείω σημαίνει μήτε τῶν ὀνομάτων μηδὲν μήθ' ὅλος ὁ λόγος· ἔσται γὰρ καλῶς κατὰ τοῦτο κειμένον τὸ ἴδιον. οἷον ἐπεὶ οὔτε τὸ σῶμα πολλὰ δηλοῖ οὔτε τὸ εὐκινητότατον εἰς τὸν ἄνω τόπον οὔτε τὸ σύνολον τὸ ἐκ τούτων συντιθέμενον εἴη ἂν καλῶς κείμενον κατὰ τοῦτο πυρὸς ἴδιον σῶμα τὸ εὐκινητότατον εἰς τὸν ἄνω τόπον.

— ت. ع. ٥ ٢٨٠ ب ١٩ — ٢٨١ أ ١٥، طبعة بدوي، ص ٥٨٩ : «وبعد ذلك فينبغي للمبطل أن ينظر إن كان شيء من الأسماء التي توصف في الخاصة يقال على أنحاء كثيرة، أو إن كان القول بأسره يدل على معاني كثيرة. فإن الأمر إذا كان كذلك لم تكن الخاصة وضعت وضعا جيدا. مثال ذلك أنه لما كان قولنا: «يحس» قد يدل على معنيين: على أن الموصوف بذلك حسا، وعلى أنه يستعمل الحس، لم يكن قولنا في الحي إن من شأنه أن يحس خاصة موضوعة وضعا جيدا. ...

فأما المصحح فينظر أن لا يكون شيء من الأسماء، ولا القول بأسره يدل على معاني كثيرة. فإن الخاصة على هذا تكون موضوعة وضعا جيدا. مثال ذلك أنه لما كان قولنا: «جسم» لا يدل على معاني كثيرة، ولا قولنا: «أسهل ما يتحرك إلى المكان الأعلى» ولا مجموع القول المركب من هذه الألفاظ، كان القول في النار: إنها الجسم الذي هو أسهل ما يتحرك إلى المكان الأعلى، خاصة موضوعة على هذا وضعا جيدا».

ابن سينا، الجدل، ٢٠٩ — ٢١٠ : «ومن هذه المواضع أن يكون القول ليس يشتمل على اسم مشترك مشكل، فإن اشتمل على ذلك لم تكن الخاصة جيدة، كمن قال: إن الحيوان خاصته أن يحس، ثم لم يفهم أنه يحس بالفعل، أو أن له قوة أن يحس، لأنه لا ينعكس. والأول كاذب لأنه لا ينعكس، والثاني صادق لأنه ينعكس، وقد يكون هذا الأشكال تارة بحسب اشتراك خاص بالمفرد الداخل في جملة القول، وقد يكون بحسب الاشتراك الواقع في تركيب القول وكلاهما غير جيد. ...

وأما المثبت، فإذا كان قد وفى إلى ما يجب توفيه عبارة لا اشتراك فيها، فقد أجاد. فإن قائلا لو قال: «إن النار خاصيتها أنها جسم هي أسهل الأجسام حركة مكانية إلى فوق»، ثم كان الجسم مفهوم المعنى، وكذلك الأسهل، وكذلك الحركة المكانية، وكذلك إلى فوق، فقد أجاد وأحسن من جهة العبارة».

وقريب من هذا ، أعنى من وضع الخاصة مشتركة ، أن يكون الشيء الذى وصف بالخاصة قد دل عليه بعبارة مشتركة . فإن بهـذا الوجه لا تكون الخاصة موضوعة على ما ينبغى . كمن قال : إن خاصة النفس أنها غير مائتة ، ولم يبين أى جزء من أجزائها هو بهذه الصفة .

والمثبت يحتج بأن الخاصـة وضعت وضعا جيدا إذا كان ذو الخاصة قد عبر عنه بعبارة غير مشتركة . مثال ذلك من قال : إن الإنسان حيوان مدنى ، فقـد وضع الخاصة على ما ينبغى . فإن إسم الإنسان ليس بمشترك[1] .

٢ — بالخاصة : بالخاصية ف   ٣ — كمن : كما ل

(١) أرسطو ، ٥ ، ٢ ، ١٣٠ أ ١٥ — ٢٨ : ἔπειτ' ἀνασκευάζοντα μὲν εἰ πλεοναχῶς λέγεται τοῦτο οὗ τὸ ἴδιον ἀποδίδωσι, μὴ διώρισται δὲ τὸ τίνος αὐτῶν ἴδιον τίθησιν˙ οὐ γὰρ ἔσται καλῶς ἀποδεδομένον τὸ ἴδιον. δι' ἃς δ' αἰτίας, οὐκ ἄδηλόν ἐστιν ἐκ τῶν πρότερον εἰρημένων˙ τὰ γὰρ αὐτὰ συμβαίνειν ἀναγκαῖόν ἐστιν. οἷον ἐπεὶ τὸ ἐπίστασθαι τοῦτο πολλὰ σημαίνει (τὸ μὲν γὰρ ἐπιστήμην ἔχειν αὐτό, τὸ δ' ἐπιστήμῃ χρῆσθαι αὐτό, τὸ δ' ἐπιστήμην ἔχειν αὐτοῦ, τὸ δ' ἐπιστήμῃ χρῆσθαι αὐτοῦ), οὐκ ἂν εἴη τοῦ ἐπίστασθαι τοῦτο καλῶς ἴδιον ἀποδεδομένον μὴ διορισθέντος τοῦ τίνος τίθησιν αὐτῶν τὸ ἴδιον. κατασκευάζοντα δὲ εἰ μὴ λέγεται πολλαχῶς τοῦτο οὗ τὸ ἴδιον τίθησιν, ἀλλ' ἔστιν ἓν καὶ ἁπλοῦν˙ ἔσται γὰρ καλῶς κατὰ τοῦτο κειμένον τὸ ἴδιον. οἷον ἐπεὶ ὁ ἄνθρωπος λέγεται ἕν, εἴη ἂν καλῶς κείμενον κατὰ τοῦτο ἀνθρώπου ἴδιον τὸ ζῷον ἥμερον φύσει.

= ت . ع . ٢٨٦ أ ١٦ — ٢٨٦ ب ٧ ، طبعة بدوى ، ٥٩٠ : « وبعد ذلك فينظر المبطل إن كان الشيء الذى يوصف خاصته يقال على أنحاء كثيرة ، ولم يلخص المعنى منها الذى له تضع الخاصة ، فإن بهذا الوجه لا تكون الخاصة موصوفة على ما ينبغى ... مثال ذلك أنه لما كان قولنا هذا « يعلم » يدل على شيئين ، على أن له علما ، وعلى أنه يستعمل العـلم ، صار قولنا « هذا يعلم » ليس هو خاصة موضوعة على ما ينبغى إذا لم يكن المعنى منهما الذى تقال له الخاصة ملخصا أيما هو . فأما المصحح فيبطل ألا يكون الشيء الذى توصف خاصته يقال على أنحاء كثيرة بل يكون واحدا بسيطا . فإن بهـذا الوجه توضع الخاصة عليـه وضعا جيدا . مثال ذلك أنه لما كان الإنسان يقال قولا مطلقا وعلى نحـو واحد ، صار قولنا فيه : إنه حى آنس بالطبع ، خاصة موضوعة عليه على ما يجب » .
=

والموضع الثالث : أن يكون معنى من المعانى المأخوذة فى الخاصة مكرراً ، إذا كان التكرار يغلط السامع فيجعل القول غامضا .

وتكرير القول يكون على ضربين :

أحدهما : أن يستعمل الاسم الواحد بعينه مكررا ، بمنزلة من قال : إن خاصة النار أنها جسم ألطف الأجسام . فإن واضع هذا قد كرر اسم الجنس مرتين .

والضرب الثانى : متى استعمل المعنى نفسه مكرراً ، بمنزلة من قال: إن خاصة الأرض أنهـا جوهر من الأجسام ينتقل بالطبع إلى المكان الأسفل . وذلك أن الجوهر داخل فى الجسم . وذلك يظهر متى استعمل بدل الجسم جوهر بصفة كذا .

فالمبطل يبطل الخاصة بأن يحدها بإحدى هاتين الصفتين .

والمصحح يصحح الخاصة بأنه لم يستعمل الاسم الواحد فيها مكرراً مرتين . ١٠

مثال ذلك أن من قال : إن خاصة الإنسان أنه قابل للعلم ، فقد وضع الخاصة على ما ينبغى ، ولم يستعمل فى ذلك اسما مكررا[(١)] .

١٠ — لم : لا ل   ١١ — (ذلك) أن : سقطت من ل

= ابن سينا ، الجـدل ، ٢١٠ : « وموضع آخر الاعتبار فيـه لا جهة المخصوص ، إذا كان اسمه مشتركا ، ثم لا يدل على أن الخاصة لأى معانيه أوردت ، فإن الرداءة تكون بحالها ، وتجرى مجرى الموضع الأول » .

(١) أرسطو ، ٥ ، ٢ ، ١٣٠ أ ٢٩ — ١٣٠ ب ١٠ : ἔπειτ' ἀνασκευάζοντα μὲν εἰ πλεονάκις εἴρηται τὸ αὐτὸ ἐν τῷ ἰδίῳ˙ πολλάκις γὰρ λανθάνουσι τοῦτο ποιοῦντες καὶ ἐν τοῖς ἰδίοις, καθάπερ καὶ ἐν τοῖς ὅροις. οὐκ ἔσται δὲ καλῶς κείμενον τὸ τοῦτο πεπονθὸς ἴδιον˙ ταράττει γὰρ τὸν ἀκούοντα πλεονάκις λεχθέν. . . . ἔσται δὲ συμπῖπτον τὸ πλεονάκις εἰπεῖν τὸ αὐτὸ κατὰ δύο τρόπους˙ καθ' ἕνα μέν, ὅταν ὀνομάσῃ πλεονάκις τὸ αὐτό, καθάπερ εἴ τις ἴδιον ἀποδοίη πυρὸς σῶμα τὸ λεπτότατον τῶν =

والموضع الرابع : ألا يوجد فى الخاصة أمر عام لجميع الأشياء . مثال ذلك من قال : إن خاصة العلم أنه ظن لا يتغير التصديق به من القياس ، إذ هو واحد ثابت لا يزول . فإن الواحد يوجد لجميع الأشياء .

فالمبطل يبطل أن الخاصة وضعت على غير ما يجب من هذا الموضع .

والمصحح يصحح أنها وضعت على ما يجب ، إذا لم يوضع فيها معنى عام ، مثل من يضع أن خاصة الحى أن له نفسا . فإن النفس ليس فيها معنى أعم من

σωμάτων (οὗτος γὰρ πλεονάκις εἴρηκε τὸ σῶμα)· δεύτερον δ', ἂν τις = μεταλαμβάνῃ τοὺς λόγους ἀντὶ τῶν ὀνομάτων, καθάπερ εἰ κατασκευάζοντα δὲ εἰ μηδενὶ χρῆται πλεονάκις ὀνόματι τῷ αὐτῷ· ... οἷον ἐπεὶ ὁ εἴπας ἀνθρώπου ἴδιον ζῷον ἐπιστήμης δεκτικὸν οὐ κέχρηται τῷ αὐτῷ πλεονάκις ὀνόματι, εἴη ἂν κατὰ τοῦτο καλῶς ἀποδεδομένον τοῦ ἀνθρώπου τὸ ἴδιον.

= ت . ع . ٢٨٦ ب ٨ — ٢٨٧ أ ٣ ، طبعة بدوى ، ٥٩٠ — ٥٩١ : « وبعد ذلك فينظر المبطل إن كان الشىء الواحد بعينه قد كرر فى الخاصة . فإنهم كثيرا ما يفعلون ذلك فى الخواص وهم لا يشعرون ، كما يفعلونه فى الحدود . فليس الخاصة إذا التى يعرض فيها ذلك بموضوعة على ما ينبغى ، إذ كان ما تكرر قد يغلط السامع . ... وتكرير المعنى الواحد فى القول يكون على وجهين : أحدهما إذا كرر الاسم الواحد بعينه ، بمنزلة ما يجعل الإنسان خاصة النار أنها جسم ألطف الأجسام ، فإن قائل هذا القول قد كرر اسم الجسم مرتين . والثانى متى استعمل الإنسان الأقاويل مكان الأسماء ، بمنزلة ما يجعل الإنسان خاصة الأرض أنها جوهر من الأجسام ينتقل بالطبع الى المكان الأسفل ...

فأما المصحح فينظر ألا يكون يستعمل الاسم الواحد بعينه مكررا ... مثال ذلك : أنه لما كان من قال : إن الإنسان قابل للعلم ، ليس يستعمل اسما واحدا مكررا ، صار ذلك خاصة للإنسان موضوعة على ما يجب » .

ابن سينا ، الجدل ، ٢١٠ — ٢١١ : « ومن المواضع المتعلقة بالجودة والرداءة أن يكون فى القول تكرار ، كمن قال : إن خاصة النار أنها جسم ألطف الأجسام ، أو قال : خاصة الأرض أنها جوهر من الأجسام ينتقل بالطبع إلى أسفل . فالمثال الأول قد صرح فيه بالتكرار ، وذلك أنه حين قال : ألطف الأجسام ، فقد قال : إنه جسم ، لأن ألطف الأجسام لا يكون إلا جسما . فقوله : « جسم ألطف الأجسام » فيه تكرار بالفعل . والمثال الثانى فيه تكرار بالقوة ، لأن الجوهر مضمن فى الجسم الذى أخذه فيه ...

=

الحى .[1]

والموضع الخامس : أن يكون وضع للشىء خواص كثيرة من غير أن يبين ذلك . فإن الواضع لهذا لم يجد وضع الخاصة . مثال ذلك من قال : إن خاصة النار أنها ألطف الأجسام وأخفها ، فقد وضع لها أكثر من خاصة واحدة .

= وأما المصحح إذا قال : « إن الإنسان حيوان قابل للعلم » ، فإنه قال شيئا لا تكرار فيه بوجه ، لا بقوة ، ولا فعل ... »

(١) أرسطو ، ٥ ، ٢ ، ١٣٠ ب ١١ — ٢٢ : ἔπειτ᾽ ἀνασκευάζοντα μὲν εἰ τοιοῦτόν τι ἀποδέδωκεν ἐν τῷ ἰδίῳ ὄνομα ὃ πᾶσιν ὑπάρχει. ἀχρεῖον γὰρ ἔσται τὸ μὴ χωρίζον ἀπό τινων· τὸ δ᾽ ἐν τοῖς ἰδίοις λεγόμενον χωρίζειν δεῖ, καθάπερ καὶ τὰ ἐν τοῖς ὅροις. οὐκουν ἔσται καλῶς κείμενον τὸ ἴδιον. οἷον ἐπεὶ ὁ θεὶς ἐπιστήμης ἴδιον ὑπόληψιν ἀμετά-πειστον ὑπὸ λόγου ἓν ὂν τοιούτῳ τινὶ κέχρηται ἐν τῷ ἰδίῳ τῷ ἑνὶ ὃ πᾶσιν ὑπάρχει, οὐκ ἂν εἴη καλῶς κείμενον τὸ τῆς ἐπιστήμης ἴδιον.

κατασκευάζοντα δὲ εἰ μηδενὶ κέχρηται κοινῷ ἀλλ᾽ ἀπό τινος χωρίζοντι· ἔσται γὰρ καλῶς κείμενον κατὰ τοῦτο τὸ ἴδιον. οἷον ἐπεὶ ὁ εἴπας ζῴου ἴδιον τὸ ψυχὴν ἔχειν οὐδενὶ κέχρηται κοινῷ, εἴη ἂν κατὰ τοῦτο καλῶς κείμενον ζῴου ἴδιον τὸ ψυχὴν ἔχειν.

= ت . ع . ٢٨٧ أ ٣—١٥ ، طبعة بدوى ، ص ٥٩١ — ٥٩٢ : « وبعد ذلك فينظر المبطل إن كان قد وصف فى الخاصة اسما يوجد لكل شىء . فإن ما لا يفصل من أشياء ليس ينتفع به . والشىء الذى يقال فى الخواص ليس ينتفع به . والشىء الذى يقال فى الخواص ينبغى أن يكون يفصل كالشىء الذى يقال فى الحدود . فإن وضعت الخاصة هكذا ، لم يكن وضعها على ما يجب . مثال ذلك : أنه لما كان الذى يضع أن خاصة العلم أنه ظن لا يزول التصديق به من القياس ، إذ هو واحد بعينه قد استعمل فى الخاصة ما يوجد لكل شىء ، وهو الواحد ، لم يكن وضع خاصة العلم وضعا كما يجب .

فأما المصحح فينظر ألا يستعمل أمرا عاميا أصلا ، لكن يستعمل ما كان مفصلا من شىء . فإن الخاصة بهذا حينئذ تكون موضوعة على ما يجب . مثال ذلك أن الذى يضع أن خاصة الحى أن له نفسا لم يستعمل شيئا مشتركا أصلا ، فخاصة الحى موضوعة بهذا وضعا جيدا ، أعنى أن له نفسا » .

ابن سينا ، الجدل ، ص ٢١٢ : « وأيضا ، فإنه يجب أن تكون الخاصة مميزة كالفصل . فإن كانت مشتركة ، فما فعل شىء . كمن قال : إن خاصة العلم أنه أمر ثابت واحد ، أو هو رأى لا يزول . ثم الأمر الثابت الواحد قد يقال لغير العلم . فأما القائل للحيوان : إنه شىء ذو نفس ، فلم يأت بمشترك ، إن لم يعن بالنفس المعنى الذى لا يشترك فيه النبات ، بل أخص من ذلك » .

وذلك أنه يظن فى المشهور أن الحد كما ينبغى أن يكون واحداً لايزاد فيه شىء سوى ما يدل على الجوهر ، كذلك الخاصة ينبغى أن تكون واحدة . وهذا مشهور ، لا صادق . فإنه غير ممتنع أن يكون للشىء خواص كثيرة .

فالمبطل قد يبطل أن الخاصــة وضعت على غير ما ينبغى . وذلك فى المشهور إذا كانت خواص كثيرة .

والمصحح قد يصحح أنها وضعت على ما ينبغى إذا لم تكن خواص كثيرة . مثال ذلك من قال : إن خاصة الرطب أنه يواتى كل شكل[1] .

---

(١) أرسطو ، ٥ ، ٢ ، ١٣٠ ب ٢٣ — ٣٧ : ἔπειτ' ἀνασκευάζοντα μὲν εἰ πλείω ἴδια ἀποδίδωσι τοῦ αὐτοῦ, μὴ διορίσας ὅτι πλείω τίθησιν· οὐ γὰρ ἔσται καλῶς κείμενον τὸ ἴδιον. καθάπερ γὰρ οὐδ' ἐν τοῖς ὅροις δεῖ παρὰ τὸν δηλοῦντα λόγον τὴν οὐσίαν προσκεῖσθαί τι πλέον, οὕτως οὐδ' ἐν τοῖς ἰδίοις παρὰ τὸν ποιοῦντα λόγον ἴδιον τὸ ῥηθὲν οὐδὲν προσαποδοτέον. ἀχρεῖον γὰρ γίνεται τὸ τοιοῦτον. οἷον ἐπεὶ ὁ εἴπας ἴδιον πυρὸς σῶμα τὸ λεπτότατον καὶ κουφότατον πλείω ἀποδέδωκεν ἴδια (ἑκάτερον γὰρ κατὰ μόνου τοῦ πυρὸς ἀληθές ἐστιν εἰπεῖν), οὐκ ἂν εἴη καλῶς κείμενον ἴδιον πυρὸς σῶμα τὸ λεπτότατον καὶ κουφότατον. κατασκευάζοντα δ' εἰ μὴ πλείω τοῦ αὐτοῦ [τὰ] ἴδια ἀποδέδωκεν ἀλλ' ἕν· ἔσται γὰρ κατὰ τοῦτο καλῶς κείμενον τὸ ἴδιον. οἷον ἐπεὶ ὁ εἴπας ὑγροῦ ἴδιον σῶμα τὸ εἰς ἅπαν σχῆμα ἀγόμενον ἓν ἀποδέδωκεν τὸ ἴδιον ἀλλ' οὐ πλείω, εἴη ἂν κατὰ τοῦτο καλῶς κείμενον τὸ τοῦ ὑγροῦ ἴδιον.

= ت . ع . ٢٨٧ أ ١٥ — ٢٨٧ ب ٥ ، طبعة بدوى ، ص ٥٩٢ — ٥٩٣ : « وبعد ذلك فإن المبطل ينظر إن كان قــد وصف خواصا كثيرة لشىء واحد بعينه من غير أن يميز أنه قد وضع خواصا كثيرة . فإنه إذا فعل هذا لم تكن الخاصة موضوعة ، على ما يجب . فكما أنه فى الحدود لاينبغى أن يزاد شىء ســوى القول الذى يدل على الجوهر ، كذلك أيضا وفى الخواص ليس ينبغى أن يوصف شىء أصلا سوى القول الذى يجعــل ما قيل خاصة . فإن ما يجرى هذا المجرى ليس ينتفع به . مثــال ذلك أنه لمــا كان من قال إن خاصة النار هى أنها ألطف الأجسام وأخفها قد وصف أكثر من خاصة واحدة ، وذلك أن كل واحد من هذين قد يصدق على النار وحدها ، فليس وضــع خاصة النــار : أنها ألطف الأجسام وأخفها ، وضعا جيدا .

=

والموضع السادس : هو ألا يضع خاصة ما هو أمر متأخر فى الوجود عن المخصوص ، وبخاصة إذا كان بعضه ولا ما هو والمخصوص معا / فى الوجود ، ١٠٧ ا
كالمتقابلين ، فإن هذه كلها ليس تجعل الشئ أعرف . وهذا بحسب المشهور .
وإلا فليس يمتنع أن يكون المتأخر فى الوجود أعرف وأن يكون خاصة جيدة ،
مالم يكن بعض المخصوص ، فضلا عن أن يكون الشيئان اللذان وجودهما معا ٥
فى الطبع أحدهما أعرف من الآخر . مثال من استعمل الأمر المتأخر فى الوجود
على أنه خاصة من قال : إن خاصة الحيوان أنه الجوهر الذى نوعه الإنسان
فهذا إنما استعمل خاصة ما هو جزء من الشىء .

ومثال من استعمل الخاصة من المقابل من قال : إن خاصة الخير أنه المقابل
للشر . ١٠

فالمبطل يبطل أن الخاصة وضعت على غير ما ينبغى بأحد هذين الموضعين .
والمصحح يصحح أنها وضعت على ما ينبغى إذا لم تكن من المقابل ، ولا متأخرة .

---

٤ — وأن : و ف // خاصة : خاصية ف

= فأما المصحح فينظر ألا يصف بخواص كثيرة لشىء واحد بعينه ، بل واحدة . فإن بهذا الوجه تكون الخاصة موضوعة وضعا جيدا . مثال ذلك أن الذى يقول إن خاصة الرطب هو أن يوافى [أن] كل شىء قد وصف خاصة واحدة لا خواصا كثيرة . فخاصة الرطب قد وضعت بهذا الوجه وضعا جيدا » .

لاحظ أن : « أن » فى جملة : « يوافى أن كل شىء » الواردة فى الترجمة العربية القديمة وفى طبعة بدوى يجب حذفها ليستقيم المعنى .

لشىء واحد بعينه من غير أن يميز أنه قد وضع خواصا كثيرة : سقطت من طبعة بدوى لتكرار كلمة خواص كثيرة ، ولكنها واضحة فى المخطوط .

ابن سينا ، الجدل ، ٢١٢ : « وأيضا ، فينبغى أن تورد الخاصة على أنها خاصة واحدة . فإن أورد فضل على ذلك ، فقد أوردت خاصتان على أنها خاصة واحدة ، كمن قال : إن النار ألطف الأجسام وأخفها . فإنه كما أن من يحد حدا واحدا إنما يحاول أن يعرف ذات الشىء تعريفا واحدا ، كذلك الذى يرسم رسما واحدا إنما يحاول أن يدل على ذات الشىء بعلامته دلالة واحدة ، ... » .

وينبغى أن تعلم أن الخاصة إذا أخذت على جهة العدم والملكة : أن الملكة أعرف من العدم ، وكذلك الموجب أعرف من السالب .

---

(١) أرسطو ، ٥ ، ٣ ، ١٣٠ ب ٢٨ — ١٣١ أ ١١ : ἔπειτ' ἀνασκευάζοντα μὲν εἰ αὐτῷ προσκέχρηται οὗ τὸ ἴδιον ἀποδίδωσιν ἢ τῶν αὐτοῦ τινι· οὐ γὰρ ἔσται καλῶς κείμενον τὸ ἴδιον. τοῦ γὰρ μαθεῖν χάριν ἀποδίδοται τὸ ἴδιον· αὐτὸ μὲν οὖν αὐτῷ ὁμοίως ἄγνωστόν ἐστι, τὸ δὲ τῶν αὐτοῦ ὕστερον· οὔκουν ἐστὶ γνωριμώτερον. ὥστ' οὐ γίνεται διὰ τούτων μᾶλλόν τι μαθεῖν, οἷον ἐπεὶ ὁ εἴπας ζῴου ἴδιον οὐσίαν ἧς εἶδός ἐστιν ἄνθρωπος τινὶ προσκέχρηται τῶν τούτου, οὐκ ἂν εἴη καλῶς κείμενον τὸ ἴδιον.

κατασκευάζοντι δὲ εἰ μήτε αὐτῷ μήτε τῶν αὐτοῦ μηδενὶ κέχρηται· ἔσται γὰρ καλῶς κατὰ τοῦτο κείμενον τὸ ἴδιον. οἷον ἐπεὶ ὁ θεὶς ζῴου ἴδιον τὸ ἐκ ψυχῆς καὶ σώματος συγκείμενον οὔτε αὐτῷ οὔτε τῶν αὐτοῦ οὐδενὶ προσκέχρηται, εἴη ἂν καλῶς κατὰ τοῦτο ἀποδεδομένον τὸ τοῦ ζῴου ἴδιον.

ت . ع . ٢٨٧ ب ٥ — ١٤ ، طبعة بدوى ، ٥٩٣ — ٥٩٤ : « وبعد ذلك فإن المبطل ينبغى له أن ينظر إن كان استعمل ذلك الشىء بعينه الذى له توصف الخاصة ، أو شيئا مما هو له . فإن الأمر إذا جرى هذا المجرى لم تكن الخاصة موضوعة وضعا جيدا . لأن الخاصة إنما تراد لمكان العلم ، فهو نفسه إذا غير معروف على مثال ما كان . والشىء الذى هو مما يوجد له متأخر عنه فليس هو أعرف منه ، فليس يزداد تعرفه من هذه الأشياء . مثال ذلك أنه لما كان من قال إن خاصة الحى أنه الجوهر الذى نوعه الإنسان ، فإنما استعمل شيئا من الحى ، فليس هذه الخاصة موضوعة وضعا على ما ينبغى .

فأما المصحح فينظر أن لا يستعمل الشىء نفسه ، ولا شيئا مما له أصلا ، فإن بهذا الوجه تكون الخاصة موضوعة على ما يجب . مثال ذلك أن من قال إن خاصة الحى أنه مركب من نفس وبدن ، لم يستعمل لا هو ، ولا شيئا مما له أصلا . فخاصة الحى بهذا موضوعة على ما يجب .

وبهذا النحو أيضا ينبغى أن تنظر فى سائر الأشياء الأخرى التى تجعل الشىء أعرف ، أو لا تجعله كذلك » .

ابن سينا ، الجدل ، ص ٢١٢ — ٢١٣ : « وموضع آخر أن يكون معطى الخاصة قد جعل موضوعات الخصوص خاصة للخصوص ، كن يقول : إن الحيوان هو الذى نوعه الإنسان . وهذا قبيح . فإن الإنسان — إذ هو نوع من الحيوان — فإنما يعرف بعد الحيوان ، فكيف يعرف به الحيوان ؟

فهـذه هى المواضع التى يوقف منها على أن الخاصة وضعت على ما ينبغى ، أو لم توضـــع .

وسائر المواضع التى ذكرها أرسطو فى هذا الباب يقول ثامسطيوس فيها : إنها داخلة فى المواضع التى يوقف منها على أن ما وضع خاصة ليس بخاصــة . ويحتج لذلك بأن أرسطو يكررها و يعددها فى جملة تلك المواضع . ويشبه أن يكون لهـا مدخل فى البابين جميعا لكن من جهتين مختلفتين ، لأن ما ليس بخاصة يقال على وجهـــين .

أحدهما : أن يكون قد عدم معنى ما يقال عليه خاصة بأى وجه ثبات الخاصة .

والثـانى : أن يكون عدم ما يقال عليه خاصة بالتقديم .

والمحمولات فى هـذا المعنى تختلف بالأقل والأكثر . فإن كان المحمول من معنى الخاصة أمر ناقص جدا ، أمكن أن يعد فى البابين جميعا . أما إذا لم يعتبر ذلك المعنى فيــه ، ففى باب أن ما وضع خاصة ليس بخاصة . وإذا اعتبر فيــه ، أمكن أن يعد فى باب ما وضع خاصة أنه وضع على غير ما ينبغى .

١٠ — المحمولات : المحمولان ل

١١ — جميعا : سقطت من ل

—— وكذلك إذا أخذ شيئا ليس أعرف من الشىء لأنه مقابل له ، أو هو معه فى الوجود — وأعنى بالمقابل المقابل بالمضادة أو التضايف .

وأما الملكة والعدم والمتناقضات : فالملكة أعرف ، والايجاب أعرف ...

وأنت تتبين أن المواضع التي ذكرها أرسطو في البابين هي بهذه الصفة .

فلنشرع في المواضع التي يوقف منها على أن ما قيل خاصة أنها ليست بخاصة .

وينبغي أن تعلم أن اسطقسات هذه المواضع ، كما يقول ثامسطيوس ، ثلاثة :

٥ أحدها : أن تكون الخاصة موجودة للشيء دائما .

والثاني : أن تكون منعكسة في الحمل .

والثالث: ألا تدل على ماهو الشيء .

وينبغي أن تعلم أن الخاصة تبطل بأن ينقصها واحد من هذه الاسطقسات الثلاثة ، ولا تثبت إلا باجتماعها . فمثال ما ليس يوجد دائما من وضع أن خاصة ١٠ الحيوان ساكنا أو متحركا . فإن السكون أو الحركة إنما توجد له في بعض الأوقات . ومثال من وضع خاصة غير منعكسة من قال: إن خاصية الإنسان أنه عالم . فإن العلم قد يظن أنه أعم من الإنسان إذ كان قد يوجد للمَلَك . ومثال من وضع خاصة ما هو محمول من طريق ما هو من قال : إن خاصة الإنسان أنه حيوان ناطق ، ذو فكر و روية .

١٥ فهذه هي أصول مواضع الخاصة .

وينبغي بعد ذلك أن نشرع في المواضع التي ترجع إلى هذه الأصول .

فأول ذلك موضع وهو ألا توضع الخاصة بحسب طبيعة الشيء بل بحسب الحس ، كمن قال : إن الشمس هي أضوء كوكب يتحرك فوق الأرض . فإنه إنما تصدق عليها هذه الخاصة مادامت الشمس تحس . و بين أن هذه الخاصة

لم تحمل على الدوام . وكذلك قول من قال : إن خاصة اللون أنه المدرك بالبصر . وذلك أنه إذا لم يحس ، فقد ارتفعت الخاصة[(١)] .

وموضع ثان : وهو ألا يوضع الجنس فى الخاصة ، كمن قال : إن خاصة الزوج أنه منقسم بقسمين متساويين ، ولم يقل عدد منقسم بقسمين متساويين .

---

(١) أرسطو ، ٥ ، ٣ ، ١٣١ ب ١٩ — ٣٦ : ἔπειτ' ἀνασκευάζοντα μὲν εἰ τοιοῦτο ἀποδέδωκε τὸ ἴδιον, ὃ φανερὸν μή ἐστιν ἄλλως ὑπάρχον ἢ αἰσθήσει· οὐ γὰρ ἔσται καλῶς κείμενον τὸ ἴδιον. ἅπαν γὰρ τὸ αἰσθητὸν ἔξω γινόμενον τῆς αἰσθήσεως ἄδηλον γίνεται· ἀφανὲς γάρ ἐστιν εἰ ἔτι ὑπάρχει, διὰ τὸ τῇ αἰσθήσει μόνον γνωρίζεσθαι. ἔσται δ' ἀληθὲς τοῦτο ἐπὶ τῶν μὴ ἐξ ἀνάγκης ἀεὶ παρακολουθούντων. οἷον ἐπεὶ ὁ θέμενος ἡλίου ἴδιον ἄστρον φερόμενον ὑπὲρ γῆς τὸ λαμπρότατον τοιούτῳ κέχρηται ἐν τῷ ἰδίῳ τῷ ὑπὲρ γῆς φέρεσθαι, ὃ τῇ αἰσθήσει γνωρίζεται, οὐκ ἂν εἴη καλῶς τὸ τοῦ ἡλίου ἀποδεδομένον ἴδιον· ἄδηλον γὰρ ἔσται, ὅταν δύῃ ὁ ἥλιος, εἰ φέρεται ὑπὲρ γῆς, διὰ τὸ τὴν αἴσθησιν τότε ἀπολείπειν ἡμᾶς.

κατασκευάζοντα δ' εἰ τοιοῦτον ἀποδέδωκε τὸ ἴδιον, ὃ μὴ τῇ αἰσθήσει φανερόν ἐστιν ἢ ὃ αἰσθητὸν ὂν ἐξ ἀνάγκης ὑπάρχον δῆλόν ἐστιν· ἔσται γὰρ κατὰ τοῦτο καλῶς κείμενον τὸ ἴδιον. οἷον ἐπεὶ ὁ θέμενος ἐπιφανείας ἴδιον, ᾧ πρῶτον κέχρωσται' αἰσθητῷ μέν τινι προσκέχρηται τῷ κεχρῶσθαι, τοιούτῳ δ' ὃ φανερόν ἐστιν ὑπάρχον ἀεί, εἴη ἂν κατὰ τοῦτο καλῶς ἀποδεδομένον τὸ τῆς ἐπιφανείας ἴδιον.

= ت . ع . ٢٨٨ أ ٢٠ — ٢٨٨ ب ٨ ، طبعة بدوى ، ٥٩٦ : « وبعد ذلك فإن المبطل ينظر إن كان وصف الخاصة التى فى الظاهر أنها ليست توجد بجهة من الجهات إلا بالحس ، فإنها ليست تكون موضوعة على ما يجب . وذلك أن كل محسوس إذا صار خارجا من الحس صار غامضا ولا يتبين إن كان موجودا بعد ، من قبل أنه إنما يعرف بالخاصة التى تخصه فقط . وإنما يصدق هذا فيما ليس يلزم من الاضطرار دائما . مثال ذلك أنه لما كان من وضع خاصة الشمس أنها الكوكب الذى يتحرك فوق الأرض وهو أضوأ الكواكب ، فقد استعمل فى الخاصة الحركة فوق الأرض التى إنما تعرف بالحس . فلم يضع هذه الخاصة للشمس على ما يجب . لأنه ليس يعلم إذا غابت الشمس إن كانت تتحرك فوق الأرض لقصور حسنا عنها فى ذلك الوقت .

=

فإن واضع هـذا وضع ما ليس بخاصة ، خاصة . و بين أن هذه الخاصة ينقصها الانعكاس ، وذلك أن المنقسم بقسمين متساويين يحمل على الكم المتصل والمنفصل . فإذا ذكر هنالك العدد ، انعكست فى الحمل[1] .

= فأما المصحح فينظر إن كان وصف الخاصة التى ليست ظاهرة تحس أو التى و إن كانت محسوسة يكون وجودها يبين من الاضطرار . فإن الخاصة على هذا الوجه تكون موضوعة على ما يجب . مثال ذلك أنه لما كان من وضع خاصة البسيط أنه « الملون أولا » قد استعمل شيئا محسوسا ، أعنى قوله : « ملون » و وجوده ظاهر أبدا ، صارت خاصة السطح بهذا موضوعة على ما يجب » .

ابن سينا ، الجدل ، ٢١٣ — ٢١٤ : « وقريب من ذلك أن تكون الخاصة أعطيت بالقياس إلى الحس ، وذلك الحس لا تدوم نسبته من الشىء ، مثل من قال فى الشمس : إنها الكوكب الذى هو أضوأ الكواكب يكون متحركا فـوق الأرض ، فتكون هـذه الخاصة للشمس عنـدما تحس فوق الأرض . وأما إذا غابت فلا تكون متميزة بهذه الخاصة من سائر الكواكب ...

فأما إن قال قائل : إن السـطح هو الملون أولا فيكون قـد وفق جيدا ، لأنه كذلك هـو ، أحس أو لم يحس . وأيضا أن أخذ الحد على أنه رسم فقد كذب ، ولم يحسن » .

(١) أرسطو ، ٥ ، ٣ ، ١٣٢ أ ١٠ — ٢١ : ἔπειτ' ἀνασκευάζοντα μὲν εἰ μὴ εἰς τὸ τί ἐστιν θεὶς ἀποδέδωκε τὸ ἴδιον. δεῖ γὰρ τῶν ἰδίων, καθάπερ καὶ τῶν ὅρων, τὸ πρῶτον ἀποδίδοσθαι γένος, ἔπειθ' οὕτως ἤδη προσάπτεσθαι τὰ λοιπὰ <ἃ> καὶ χωρίζει. .... οἷον ἐπεὶ ὁ εἴπας ζῴου ἴδιον τὸ ψυχὴν ἔχον οὐκ ἔθηκεν εἰς τὸ τί ἐστι τὸ ζῷον, οὐκ ἂν εἴη καλῶς κείμενον τὸ τοῦ ζῴου ἴδιον. κατασκευάζοντα δὲ εἴ τις εἰς τὸ τί ἐστι θεὶς οὗ τὸ ἴδιον ἀποδίδωσι τὰ λοιπὰ προσάπτει. ...

= ت . ع . ٢٨٨ ب ١٥ — ٢٨٩ أ ١ وما بعده ، طبعة بدوى ، ٥٩٧ — ٥٩٨ : « وبعد ذلك فإن المبطل ينظر إن لم يكن الواضع لخاصة وضعها فى « ما الشىء » . وذلك أن الخواص تحتاج مثل الحدود أن يكون الجنس الأول موصوفا فيها ، ثم بعد ذلك يصل و يفرق سائر الأشياء الباقية ... مثال ذلك أنه لما كان من قال : خاصة الحيوان أن يكون له نفس ، لم يجعل الحيوان فى « ما هو » ، لم يضع هذه الخاصة للحيوان على ما يجب .

فأما المصحح فينظر ان كان قد وضع الشىء الذى وصف خاصته فى « ما هو » الشىء ، ووصل به سائر الأشياء الباقية ... ... » .

=

وموضع ثالث : أن تورد الخاصة محمولة على غير المجرى الطبيعي ، وذلك أن يوضع المخصوص خاصة للخاصة . فما وضع على هذا الوجه ، فليس بخاصة . مثال ذلك من قال : إن خاصة ألطف الأجسام أجزاء هي النار .

ويلحق من وضع الخاصة هذا الوضع أن تكون خاصة واحدة لأشياء كثيرة . وذلك أنه إذا كان الشيء الواحد / توجد له خواص كثيرة ، فمتى وضع الشيء نفسه خاصة ، فقد وضع خاصة واحدة لأشياء كثيرة . وذلك محال[1] .

١٠٧ب

---

٤ — الوضع : الموضع ل

— ابن سينا ، الجدل ، ص ٢١٤ — ٢١٥ : « وموضع آخر : وهو أنه يجب أن يكون المعطى للرسم والخاصة لم يغفل الجنس ، فإن المتمم لجودة الرسم أن يكون دل فيه على الجنس . تعلم ذلك من وجهين : وجه سهل ، ووجه حقيق فيه أدنى صعوبة ... مثاله إذا قلت : ضحاك ، أي شيء ذو استعداد للضحك ، لم يكن نقص عليك بهذا يوجب أن يكون هذا الشيء حيوانا أو إنسانا ، بل جوزت أن يكون من أمور أخرى ... » .

(١) أرسطو ، ه ، ٤ ، ١٣٢ب ١٩ — ٢٤ : ἔπειτ' ἀνασκευάζοντα μὲν εἰ τὸ ὑποκείμενον ἴδιον ἀπέδωκε τοῦ ἐν τῷ ὑποκειμένῳ λεγομένου· οὐ γὰρ ἔσται ἴδιον τὸ κείμενον ἴδιον. οἷον ἐπεὶ ὁ ἀποδοὺς ἴδιον τοῦ λεπτομερεστάτου σώματος τὸ πῦρ τὸ ὑποκείμενον ἀποδέδωκε τοῦ κατηγορουμένου ἴδιον, οὐκ ἂν εἴη τὸ πῦρ σώματος τοῦ λεπτομερεστάτου ἴδιον. διὰ τοῦτο δ' οὐκ ἔσται τὸ ὑποκείμενον τοῦ ἐν τῷ ὑποκειμένῳ ἴδιον, ὅτι τὸ αὐτὸ πλειόνων ἔσται καὶ διαφόρων τῷ εἴδει ἴδιον. τῷ γὰρ αὐτῷ πλείω τινὰ διάφορα τῷ εἴδει ὑπάρχει κατὰ μόνου λεγόμενα, ὧν ἔσται πάντων ἴδιον τὸ ὑποκείμενον, ἐάν τις οὕτω τιθῆται τὸ ἴδιον. κατασκευάζοντα δ' εἰ τὸ ἐν τῷ ὑποκειμένῳ ἀπέδωκεν ἴδιον τοῦ ὑποκειμένου· ἔσται γὰρ ἴδιον τὸ κείμενον μὴ εἶναι ἴδιον, ἐάνπερ κατὰ μόνων κατηγορῆται ὧν εἴρητο ἴδιον. οἷον ἐπεὶ ὁ εἴπας γῆς ἴδιον σῶμα τὸ βαρύτατον τῷ εἴδει τοῦ ὑποκειμένου ἀπέδωκε τὸ ἴδιον κατὰ μόνου λεγόμενον τοῦ πράγματος = καὶ ὡς τὸ ἴδιον κατηγορεῖται, εἴη ἂν τὸ τῆς γῆς ἴδιον ὀρθῶς κείμενον.

وموضع رابع : ألا يجعل الفصل خاصة، كمن قال : إن خاصة الإنسان أنه ناطق ، وذلك أن هـذه ينقصها أنها ليست تعرف جوهر الشيء ، أعنى عدم التعريف . وذلك أن الفصل يعرف جوهر الشيء .

وينبغى أن تعلم أن كل موضع من هذه المواضع يصح أن يستعمل فى التصحيح، إذا كان الاسطقسان الباقيان بينا الوجود للشيء الذى وضـع أنه خاصة . مثال ذلك أن قولنـا فى الإنسان : إنه حى قابل العلم ، إذا تبين منـه بهذا الوضع أنه ليس بفصل ، وكان مع ذلك ظاهرا أمره أنه منعكس وضرورى الحمل، صح أن

= ت.ع. ٢٨٩ ب ١ — ١١ ، طبعة بدوى ، ص ٦٠٠ : « وبعد ذلك فإن المبطل ينظر إن كان وصف الشيء الموضـوع خاصة للذى يقال فى الموضوع . وذلك أنه لا يكون خاصة ما وضـع أنه خاصة . مثال ذلك أنه لما كان من جعل النار خاصة ألطف الأجسام أجزاءا ، قد جعل الموضوع خاصة للمحمول ، لم تكن النار خاصة ألطف الأجسام أجزاءا ، ولذلك لا يكون الموضوع خاصة ما فى الموضوع ، لأن شيئا واحدا بعينه يصير خاصة لأشياء كثيرة مختلفة بالنوع . وذلك أن الأشـياء الكثيرة المختلفة بالنوع توجد لشيء واحد بعينه مقولة عليه وحده ، يصـير الموضوع خاصة لهـا كلها إن وضع الحاجة أحد على هذا الوجه .

وأما المصحح فينظر إن كان يجعل خاصة الموضوع ما فى الموضوع . فإن ما وضع على أنه ليس بخاصة يصير خاصة ، إن حلت الخاصة ، كما وصفنا ، عليـه وحده . مثال ذلك : أنه لما كان من قال : إن خاصة الأرض أنها أثقل الأجسام قد جعل الخاصة بصورة الموضوع مقولة على الأمر وحده ومحمولة كالخاصة ، صارت خاصة الأرض موضوعة على الصواب » .

ابن سينا ، الجدل ، ص ٢١٧ : « وموضع آخر : أن يجعل المخصوص خاصة للخاصة . والمخصوص هو الأمر الذى هو النوع اللازم له الخاصة ، فهو فى طباعه أن يكون موضوعا ، لا محمولا . مثل من قال : إن خاصة ألطف الأجسام أن تكون نارا . وليس الأمر كذلك ، بل إن كان ولا بد ، فإن خاصة النار هى أن تكون ألطف الأجسام . وقيل فى التعليم الأول : الموضوع الواحد له خواص كثيرة كل واحد منها غير الآخر . فلو كان الموضوع خاصة لها ، لكان خاصة لأمور كثيرة متباينة الحدود . فما كان خاصة . وهذا كلام فى غاية الجودة » .

—

ذلك خاصة له[1] .

وموضع خامس : ألا يكون ما وضع خاصة خاصة من حيث يدل عليه بأحد أسمائه ، إذا كان ذلك الشيء له أسماء مترادفة . مثال ذلك : أنه لما كان ليست خاصة الأمر المطلوب أنه الذى يظهر لبعض الناس أنه خير ، لم يكن ذلك خاصة للؤثر . وذلك أنه لو كان خاصة للؤثر ، لكان خاصة للطلوب .

---

٣ — الشيء : سقطت من ل

---

(١) أرسطو، ٥ ، ٤ ، ١٣٢ ب ٣٥ — ١٣٣ أ ١١ : ἔπειτ' ἀνασκευάζοντα μὲν εἰ κατὰ μέθεξιν ἀπέδωκε τὸ ἴδιον· οὐ γὰρ ἔσται ἴδιον τὸ κείμενον εἶναι ἴδιον. τὸ γὰρ κατὰ μέθεξιν ὑπάρχον εἰς τὸ τί ἦν εἶναι συμβάλλεται· εἴη δ' ἂν τὸ τοιοῦτο διαφορά τις κατά τινος ἑνὸς εἴδους λεγομένη. οἷον ἐπεὶ ὁ εἴπας ἀνθρώπου ἴδιον τὸ πεζὸν δίπουν κατὰ μέθεξιν ἀπέδωκε τὸ ἴδιον, οὐκ ἂν εἴη ἀνθρώπου ἴδιον τὸ πεζὸν δίπουν.

κατασκευάζοντα δὲ εἰ μὴ κατὰ μέθεξιν ἀπέδωκε τὸ ἴδιον μηδὲ τὸ τί ἦν εἶναι δηλοῦν, ἀντικατηγορουμένου τοῦ πράγματος· ἔσται γὰρ ἴδιον τὸ κείμενον μὴ εἶναι ἴδιον. οἷον ἐπεὶ ὁ θεὶς ζῴου ἴδιον τὸ αἰσθάνεσθαι πεφυκὸς οὔτε κατὰ μέθεξιν ἀπέδωκεν ἴδιον οὔτε τὸ τί ἦν εἶναι δηλοῦν, ἀντικατηγορουμένου τοῦ πράγματος. εἴη ἂν ζῴου ἴδιον τὸ αἰσθάνεσθαι πεφυκός.

= ت . ع . ٢٨٩ ب ١١ — ١٩ ، طبعة بدوى ، ص ٦٠٠ — ٦٠١ : « وبعد ذلك فإن المبطل ينظر إن كان وصف الخاصة على جهة المشاركة ، فإن الموضوعة على أنها خاصة ليست تكون خاصة . وذلك أن الذى يوجد على جهة المشاركة ينتفع به فى الإنية . وما يجرى هذا المجرى فهو فصل ما محمول على نوع واحد . مثال ذلك أنه لما كان من قال : خاصة الإنسان أنه مشاء ذو رجلين ، يجعل الخاصة على جهة المشاركة ، لم تكن خاصة الإنسان أنه مشاء ذو رجلين .

فأما المصحح فينظر ألا يكون يجعل الخاصة على جهة المشاركة ، وألا يكون يدل على الانية إذا رجعت بالتكافؤ فى الحمل على الأمر . وذلك أن ما وضع ألا يكون خاصة يصير خاصة . مثال ذلك أنه لما كان من وضع خاصة الحى أن من شأنه أن يحس ، لم يضع الخاصة على جهة المشاركة ، ولا دالة على الانية إذا رجعت بالتكافؤ فى الحمل على الأمر ، صار قولنا : من شأنه أن يحس ، خاصة للحى » .

والمصحح يصحح بنقيض هذا، وهو أن تكون الخاصة بعينها موجودة لشيء واحد بعينه، و إن كانت له أسماء مترادفة . مثال ذلك : إن كانت خاصة الإنسان أن نفسه ثلاثة أجزاء : فكرى، وغضبي، وشهوانى[1]، فخاصة المرء كذلك . وذلك أن الإنسان والمرء اسمان مترادفان[2] .

---

٢ — ذلك : كذلك ل

---

(١) رسالة ثامسطيوس إلى يوليان الملك فى السياسة وتدبير المملكة، تحقيق محمد سليم سالم، مطبعة دار الكتب، ١٩٧٠، ص ٢١ — ٢٢، ولا سيما، ص ٢١ .

(٢) أرسطو، ه، ٤، ١٣٣ أ ٢٤ — ٢٤ : ἔπειτ' ἀνασκευάζοντα μὲν εἰ τῶν αὐτῶν, ᾗ ταὐτά ἐστι, μή ἐστι τὸ αὐτὸ ἴδιον· οὐ γὰρ ἔσται ἴδιον τὸ κείμενον εἶναι ἴδιον. οἷον ἐπεὶ οὐκ ἔστι διωκτοῦ τὸ φαίνεσθαί τισιν ἀγαθὸν ἴδιον, οὐδ' ἂν αἱρετοῦ εἴη ἴδιον τὸ φαίνεσθαί τισιν ἀγαθόν· ταὐτὸν γάρ ἐστι τὸ διωκτὸν καὶ τὸ αἱρετόν.

κατασκευάζοντα δ' εἰ τοῦ αὐτοῦ, ᾗ ταὐτό ἐστι, ταὐτὸ ἴδιον· ἔσται γὰρ ἴδιον τὸ κείμενον μὴ εἶναι ἴδιον. οἷον ἐπεὶ ἀνθρώπου, ᾗ ἄνθρωπος ἐστι, λέγεται ἴδιον τὸ τριμερῆ ψυχὴν ἔχειν, καὶ βροτοῦ, ᾗ βροτός ἐστιν, εἴη ἂν ἴδιον τὸ τριμερῆ ψυχὴν ἔχειν. χρήσιμος δ' ὁ τόπος οὗτος καὶ ἐπὶ τοῦ συμβεβηκότος· τοῖς γὰρ αὐτοῖς, ᾗ ταὐτά ἐστι, ταὐτὰ δεῖ ὑπάρχειν ἢ μὴ ὑπάρχειν.

= ت ٠ ع ٠ ٦٩٠ ٢٩٠ أ ٦ — ١٥، طبعة بدوى، ٦٠٢ : « وبعد ذلك فإن المبطل ينظر ألا يكون شيء واحد بعينه خاصة لأشياء واحدة بعينها بما هي واحدة بعينها . فإن الموضوع عند ذلك ليكون خاصة، لا يكون خاصة . مثال ذلك أنه لما كان قولنا : « ما يظهر لبعض الناس أنه خير » ليس خاصة للشيء المطلوب، لم يكن قولنا : « ما يظهر لبعض الناس أنه خير » خاصة للمأثور . وذلك أن المطلوب والمأثور شيء واحد .

فأما المصحح فينظر إن كان شيء واحد بعينه لشيء واحد بعينه . بما هو واحد بعينه، خاصة . فإن بهذا الوجه يصير ما وضع على أنه ليس بخاصة خاصة . مثال ذلك أنه لما كان يقال إن خاصة الإنسان، بما هو إنسان، أن نفسه ذات ثلاثة أجزاء، صارت خاصة المرء بما هو مرء أن نفسه ثلاثة أجزاء .

وهذا الموضع نافع أيضا فى العرض، لأن أشياء بعينها بما هي واحدة بعينها توجد لأشياء هي واحدة بعينها » .

وموضع سادس : أن يكون نوع من الأنواع الداخلة تحت جنس واحد وضعت له خاصة لها ضد . وذلك أن الضد ليس يجب أن يكون خاصة للنوع الذى أخذ فى الجنس . مثال ذلك : أنه لما كان الإنسان والفرس نوعين داخلين له تحت الحيوان ، ولم تكن خاصة الإنسان الحركة من ذاته ، لم تكن خاصة الفرس الوقوف من ذاته .

والمصحح يصحح بنقيض ما يبطل به المبطل .

وهذا الموضع إنما كان يصدق لو كان عدد الخواص المتضادة التى ينقسم بها الجنس عدد الأنواع . فأما والأمر بخلاف ذلك ، فهو موضع كاذب . وهو مع ذلك قليل الإقناع[1] .

٣ — الذى أخذ : الواحد ف

٧ — إنما : إذا ف



(١) أرسطو، ه ، ٤ ، ١٣٣ أ ٣٠ — ١٣٣ ب ١٤ : ἔπειτ' ἀνασκευάζοντα μὲν εἰ τῶν αὐτῶν τῷ εἴδει μὴ ταὐτὸν ἀεὶ τῷ εἴδει τὸ ἴδιον ἐστιν· οὐδὲ γὰρ τοῦ εἰρημένου ἔσται ἴδιον τὸ κείμενον εἶναι ἴδιον. οἷον ἐπεὶ ταὐτόν ἐστι τῷ εἴδει ἄνθρωπος καὶ ἵππος, οὐκ ἀεὶ δὲ τοῦ ἵππου ἐστὶν ἴδιον τὸ ἑστάναι ὑφ' αὑτοῦ, οὐκ ἂν εἴη τοῦ ἀνθρώπου ἴδιον τὸ κινεῖσθαι ὑφ' αὑτοῦ· ταὐτὸν γάρ ἐστι τῷ εἴδει τὸ κινεῖσθαι καὶ ἑστάναι ὑφ' αὑτοῦ, ᾗ ζῴῳ <δ'> ἐστὶν ἑκάτερον αὐτῶν, συμβέβηκεν. κατασκευάζοντα δ' εἰ τῶν αὐτῶν τῷ εἴδει ταὐτὸν ἀεὶ τῷ εἴδει τὸ ἴδιον. ἔσται γὰρ ἴδιον τὸ κείμενον μὴ εἶναι ἴδιον. οἷον ἐπεὶ ἀνθρώπου ἐστὶν ἴδιον τὸ εἶναι πεζὸν δίπουν, καὶ ὄρνιθος ἂν εἴη ἴδιον τὸ εἶναι πτηνὸν δίπουν· ἑκάτερον γὰρ τούτων ἐστὶ ταὐτὸν τῷ εἴδει, ᾗ τὸ μὲν ὡς ὑπὸ τὸ αὐτὸ γένος ἐστὶν εἴδη, ὑπὸ τὸ ζῷον ὄντα, τὰ δὲ ὡς γένους διαφοραί, τοῦ ζῴου. οὗτος δ' ὁ τόπος ψευδής ἐστιν, ὅταν τὸ μὲν ἕτερον τῶν λεχθέντων ἑνί τινι μόνῳ ὑπάρχῃ εἴδει, τὸ δ' ἕτερον πολλοῖς, καθάπερ τὸ πεζὸν = τετράπουν.

وموضع سابع : يستعمله المغالطون فى إبطال ما وضع خاصة أنه ليس بخاصة، وذلك من جهـة اشتراك اسم الواحد والغـير . وذلك أنه إذا وضع واضع خاصة ما لشيء، كالضحك للإنسان مثلا ، وكان الإنسان تعرض له أشياء كثيرة، مثال أنه أبيض ، وأنه عربى ، وأنه عجمى، فيأخذ المغالط أن الإنسان والإنسان الأبيض شيء واحد بالعدد ، فيلزم من ذلك أن يكون الضحك خاصة الإنسان الأبيض ، فلا يكون الأسود ضحاكا. فإذا قيل : إن الإنسان المطلق والإنسان الأبيض شيئان اثنان، بطلت المغالطة[1] . وموضع المغالطة أنهـم صيروا الاثنين واحدا . وربمـا غالطوا بعكس هذا ، أعنى بأن يصيروا الواحد اثنين ، مثل أن يضع إنسان أن

٨ — إنسان : الإنسان ف

= ت . ع . ٢٩٠ أ ١٥ — ٢٩٠ ب ٤ ، طبعة بدوى ، ص ٦٠٢ — ٦٠٣ : « وبعد ذلك فإن المبطل ينظر ألا تكون الخاصة واحدة بعينها أبدا : واحدة بالنوع لأشياء واحدة بعينها بالنوع ، لأن الموضوع ليكون خاصة لا يكون خاصة الشيء الموصوف . مثال ذلك أنه لما كان الإنسان والفرس شيئا واحدا بالنوع ، ولم تكن خاصة الفرس دائما أن يقف من تلقاء نفسه ، لم يكن خاصة الإنسان دائما أن يتحرك من تلقاء نفسه . لأن الوقوف والحركة من تلقاء النفس شيء واحد بالنوع ، وذلك أن كل واحد منهما عرض للحى .

فأما المصحح فينظر إن كانت الخاصة الواحدة بعينها فى النـوع لأشياء واحدة بعينها فى النوع ، فإن بهـذا الوجه يكون خاصة ما وضع ألا يكون خاصة . مثال ذلك أنه لما كانت خاصة الإنسان أنه مشاء ذو رجلين ، صارت خاصـة الطائر أنه طائر ذو رجلين ، لأن كل واحد منها بعينه فى النـوع . أو يكون بعضها بمنزلة أنواع تحت جنس واحد هو الحى ، وبعضها بمنزلة فصول جنس الحى .

وهذا الموضع يكذب إذا كان أحد الشيئين الموصوفين يوجد فى نوع واحد فقط ، والآخر فى أنواع كثيرة ، بمنزلة ما أن المشاء ذو أربع » .

(1) أرسطو، ٥ ، ٤ ، ١٣٣ ب ١٥ — ٢٥ : ἐπεὶ δὲ τὸ ταὐτὸν καὶ τὸ ἕτερον πολλαχῶς λέγεται, ἔργον ἐστὶ σοφιστικῶς λαμβάνοντι ἑνὸς ἀποδοῦναι καὶ μόνου τινὸς τὸ ἴδιον· τὸ γὰρ ὑπάρχον τινὶ ᾧ συμβέβηκέ τι καὶ =

خاصة العلم أنه ظن لا يتغير ، فيعاندون ذلك بأن هذه الخاصة موجودة للعالم . والخاصة ليس من شأنها أن توجد لشيئين اثنين . وحل هذه المغالطة : أن العلم ، والعالم واحد بالمعنى ، و إنما يختلفان بالموضوع . أو نقول : إن الخاصة فى هذا غير الخاصة فى الآخر . وذلك أن العلم يدل فى أحدهما على ما ليس فى موضوع ، وفى العالم يدل على ما فى موضوع . وذلك أن العلم هو ظن لا يتغير ، والعالم إنسان لا يتغير علمه .[1] ٥

٤ — يدل : سقطت من ل // ما : + هو ل

٥ — والعالم : وأما العالم ل

τῷ συμβεβηκότι ὑπάρξει λαμβανομένῳ μετὰ τοῦ ᾧ συμβέβηκεν. οἷον τὸ ὑπάρχον ἀνθρώπῳ καὶ λευκῷ ἀνθρώπῳ ὑπάρξει, ἂν ᾖ λευκὸς ἄνθρωπος· καὶ τὸ λευκῷ δὲ ἀνθρώπῳ ὑπάρχον καὶ ἀνθρώπῳ ὑπάρξει. διαβάλλοι δ' ἄν τις τὰ πολλὰ τῶν ἰδίων τὸ ὑποκείμενον ἄλλο μὲν καθ' αὑτὸ ποιῶν ἄλλο δὲ μετὰ τοῦ συμβεβηκότος, οἷον ἄλλο μὲν ἄνθρωπον εἶναι λέγων ἄλλο δὲ λευκὸν ἄνθρωπον, ἔτι δὲ ἕτερον ποιῶν τὴν ἕξιν

ت . ج . ٢٩٠ ب ٤ — ١٠ ، طبعة بدوى ، ص ٦٠٣ — ٦٠٤ : « ولما كان الواحد بعينه والتفسير يقالان على أنحاء كثيرة ، صار المغالط يجعل الخاصة لشيء واحد فقط . وذلك أن الذى يوجد لشيء فقد يوجد للذى يعرض له ، والعرض إذا أخذ معه الذى له عرض . مثال ذلك : أن الخاصة التى توجد للإنسان قد توجد للإنسان الأبيض ، بما هو إنسان أبيض ، والذى يوجد للإنسان الأبيض قد يوجد للإنسان .

وقد يمكن الإنسان أن يصحح أمثال هذه الخواص بأن يجعل الموضوع نفسه شيئا ، ويجعله مع العرض شيئا آخر . مثال ذلك : إذا قال : إن الإنسان شيء ، و إن الإنسان الأبيض شيء آخر غيره . وأيضا إذا جعل الملكة شيئا آخر » .

(١) أرسطو ، ٥ ، ٤ ، ١٣٣ ب ٢٤ — ٣١ : ἔτι δὲ ἕτερον ποιῶν τὴν ἕξιν καὶ τὸ κατὰ τὴν ἕξιν λεγόμενον. τὸ γὰρ τῇ ἕξει ὑπάρχον καὶ τῷ κατὰ τὴν ἕξιν λεγομένῳ ὑπάρξει, καὶ τὸ τῷ κατὰ τὴν ἕξιν λεγομένῳ ὑπάρχον καὶ τῇ ἕξει ὑπάρξει. οἷον ἐπεὶ ὁ ἐπιστήμων κατὰ τὴν ἐπιστήμην λέγεται διακεῖσθαι, οὐκ ἂν εἴη τῆς ἐπιστήμης ἴδιον τὸ ἀμετάπειστον ὑπὸ λόγου· καὶ γὰρ ὁ ἐπιστήμων ἔσται ἀμετάπειστος ὑπὸ λόγου. κατασκευάζοντα δὲ ῥητέον ὅτι οὐκ ἔστιν ἕτερον ἁπλῶς τὸ ᾧ συμβέβηκε καὶ τὸ συμβεβηκὸς

وموضع ثان : يمكن أن يغالط به . وذلك أن الخاصة إذا كانت مما شأنها أن توجد لذى الخاصة بالطبع ، فأغفل الواضع أن يشترط فى وجودها للمخصوص هذه الجهة ، فإن المغالط يغالطه بأن ما وضع خاصة قد يفارق المخصوص . مثال ذلك أن من قال : إن خاصة الإنسان أن يكون ذا رجلين ، فيغالطه المبطل بأن

---

٣ — ما : سقطت من ل

μετὰ τοῦ ᾧ συμβέβηκε λαμβανόμενον, ἀλλ' ἄλλο λέγεται τῷ ἕτερον = εἶναι αὐτοῖς τὸ εἶναι· οὐ ταὐτὸν γάρ ἐστιν ἀνθρώπῳ τε τὸ εἶναι ἀνθρώπῳ καὶ λευκῷ ἀνθρώπῳ τὸ εἶναι ἀνθρώπῳ λευκῷ.

= ت . ع . ٢٩٠ ب ١٠ — ١٩ ، طبعة بدوى ، ص ٦٠٤ : « وقد يتهيأ أن يزيف مزيف أمثال هذه من الخواص إذا جعل الملكة غير ما يقال بالملكة ، وذلك أن الذى يوجد للملكة قد يوجد لما يقال بالملكة أيضا ، والذى يوجد لما يقال بالملكة قد يوجد للملكة أيضا . مثال ذلك أنه لما كان العالم يقال بالعلم إن له حالا ما ، لم تكن خاصة العلم أن التصديق به لا يتغير . لأن العلم يصير لا يزول التصديق به من القول .

فأما المصحح فينبغى له أن يقول : إنه ليس العرض والشىء الذى يعرض له واحدا بعينه إذا أخذ مع الذى يعرض له ، لكن أحدهما عن الآخر من طريق أن إنيتهما مختلفة . وذلك أنه ليس أن يكون الإنسان إنسانا ، وأن يكون إنسانا أبيض ، شيئا واحدا بعينه » .

قارن ترجمة بيكارد — كيردج : and moreover by representing as different a certain state and what is called after that state.

ابن سينا ، الجدل ، ص ٢١٩ : « وموضع آخر ، لا يبعد أن يغالط به المشاغبون ، مثل أنه إذا كان لموضوع ما خاصة ، ثم كان لذلك الموضوع خواص أخرى ومحمولات أخرى لا توجد لغيره ، فإن تلك الخاصة قد يمكن أن تجعل ليس لذلك الموضوع وحده ، بل لذلك الموضوع مأخوذا مع محمولاته الأخرى . فإنه إن كان خاصة الإنسان الضحاك ، فيكون الضحاك خاصة لأشياء كثيرة ، مثل أنه خاصة للإنسان الجميل ، وللإنسان المستحى .. بل قد يؤخذ محمولة على الإنسان الأبيض ، فتعرض من ذلك وجوه من المغالطة ... » .

المقطوع الرجلين ليست توجد له هذه الخاصة . فإذا زيد فى القول « بالطبع » ، ارتفعت المغالطة[1] .

---

(1) أرسطو ، ٥ ، ٥ ، ١٣٤ أ ٥ — ١٧ : ἔπειτ' ἀνασκευάζοντα μὲν εἰ τὸ φύσει ὑπάρχον βουλόμενος ἀποδοῦναι τοῦτον τὸν τρόπον τίθησι τῇ λέξει ὥστε τὸ ἀεὶ ὑπάρχον σημαίνειν· δόξειε γὰρ ἂν κινεῖσθαι τὸ κείμενον εἶναι ἴδιον. οἷον ἐπεὶ ὁ εἴπας ἀνθρώπου ἴδιον τὸ δίπουν βούλεται μὲν τὸ φύσει ὑπάρχον ἀποδιδόναι, σημαίνει δὲ τῇ λέξει τὸ ἀεὶ ὑπάρχον, οὐκ ἂν εἴη ἀνθρώπου ἴδιον τὸ δίπουν· οὐ γὰρ πᾶς ἄνθρωπός ἐστι δύο πόδας ἔχων.

κατασκευάζοντα δ' εἰ βούλεται τὸ φύσει ὑπάρχον ἴδιον ἀποδιδόναι καὶ τῇ λέξει τοῦτον τὸν τρόπον σημαίνει· οὐ γὰρ κινήσεται κατὰ τοῦτο τὸ ἴδιον. οἷον ἐπεὶ ὁ ἀνθρώπου ἴδιον ἀποδιδοὺς τε ζῷον ἐπιστήμης δεκτικὸν καὶ βούλεται καὶ τῇ λέξει σημαίνει τε φύσει ὑπάρχον ἴδιον, οὐκ ἂν κινοῖτο κατὰ τοῦτο ὡς οὐκ ὂν ἀνθρώπου ἴδιον τὸ ζῷον ἐπιστ-ήμης δεκτικόν.

= ت . ع . ٢٩٠ ب ٢٠ — ٢٩١ أ ٧ ، طبعة بدوى ، ص ٦٠٥ : « وبعد ذلك فإن المبطل إذا أراد أن يصف الشىء الموجود بالطبع فإنه يصفه باللفظ وصفا يدل على أنه موجود دائما . وذلك أنه يظن أن الذى وضع أن يكون خاصة ينفسخ . مثال ذلك : أنه لما كان من قال : إن خاصة الإنسان أنه ذو رجلين ، يريد أن يجعل الموجود بالطبع خاصة إلا أنه يدل باللفظ على الموجود دائما . ما لم يكن ذو الرجلين خاصة للإنسان ، وذلك أنه ليس كل إنسان له رجلان .

فأما المصحح فينظر إن كان يريد أن يجعل الموجود بالطبع خاصة فيدل عليه باللفظ أنه بهذه الحال أيضا ، فإن بهذا الوجه ليس تنفسخ الخاصة . مثال ذلك أنه لما كان من جعل خاصة الإنسان أنه : « حى قابل العلم » يريد أن يدل باللفظ أيضا على أن الموجود بالطبع خاصة ، لم يبطل بهذا الوجه أن خاصة الإنسان : « حى قابل العلم » .

ابن سينا ، الجدل ، ص ٢٢٢ : « وموضع آخر : أن تكون الخاصة خاصة بشرط الطبع فتؤخذ مطلقا ، فيكون ذلك باطلا . مثاله أن يقال : إن خاصة الإنسان بالقياس إلى الفرس أنه ذو رجلين . فإن هذا ما لم يقترن به أن يقال : « بالطبع » لم يكن حقا ، فليس كل إنسان ذا رجلين فى الوجود . وأما إذا قيل هو كذلك فى طبعه ، أو هو كذلك فى صورته الإنسانية ، حتى إذا صادفت وقت تكونه مادة وافرة ، ولم تقع آفة فى تلك المادة ، أو لم يعرض عارض من خارج ، كان ذا رجلين ، كانت الخاصة كاملة » .

وموضع تاسع : يمكن أيضا أن يغالط به ، وذلك أنه إذا كانت الخاصة
إنما شأنها أن تكون خاصة من جهة أنها محمولة حملا أولاً فأغفل واضعها أن يشترط
ذلك فيها ، فإنه يمكن أن يبطل عليه بأنه يمكن أن توجد لذى الخاصة وغيره
فلا تكون خاصة . مثال ذلك من قال : إن خاصة السطح أن يقبل اللون ، فيعانده
٥ المغالط بأن الجسم قد يصدق عليه أنه يقبل اللون . فإذا فصل الواضع ، فقال :
إن السطح يقبل اللون أولاً ، والجسم يقبله ثانيا بتوسط السطح ، ارتفعت / ١٠٨آ
المغالطة .

وكذلك كل ما وجد للشيء بشريطة ، فغفل الواضع فيه فوضعه مطلقا ،
يلحقه مثل هذه المغالطة . وذلك أن كثيرا من المحمولات إنما يصدق حملها
١٠ بشريطة ، مثل أن تكون بالطبع ، أو مقتناة ، أو بالقوة ، أو أولاً . ولذلك ينبغي
للجيد لوضع الخاصة أن يتحفظ من وضع ما شأنه أن يؤخذ بشريطة فيضعه مطلقا .[1]

٨ — كل ما : كلما ف ١١ — أولا : + أو ثانيا ل

(١) أرسطو ، ٥ ، ٥ ، ١٣٤ أ ١٨ — ٢٠ : ἔτι ὅσα λέγεται ὡς κατ' ἄλλο τι πρῶτον ἢ ὡς πρῶτον αὐτό, ἔργον ἐστὶν ἀποδοῦναι τὸν τοιούτων τὸ ἴδιον· ἐὰν μὲν γὰρ τοῦ κατ' ἄλλο τι ἴδιον ἀποδῷς, καὶ κατὰ τοῦ πρώτου ἀληθεύσεται· ἐὰν δὲ τοῦ πρώτου θῇς, καὶ τοῦ κατ' ἄλλο κατηγορηθήσεται. οἷον ἐὰν μέν τις ἐπιφανείας ἴδιον ἀποδῷ τὸ κεχρῶσθαι, καὶ κατὰ σώματος ἀληθεύσεται τὸ κεχρῶσθαι· ἐὰν δὲ σώματος, καὶ κατ' ἐπιφανείας κατηγορηθήσεται. ὥστε οὐ καθ' οὗ ὁ λόγος, καὶ τοὔνομα ἀληθεύσεται.

= ت . ع . ٢٩١ أ ٧ — ١١ ، طبعة بدوى ، ص ٦٠٥ — ٦٠٦ : « وأيضا ما يقال على أنه أول لغيره ، أو على أنه هو أول ، فقد يمكن أن يجعلها خاصة . وذلك أنك إن جعلت الخاصة لما هو بغيره فقد يصدق على الأول أيضا . وإن أنت جعلتها الأول كانت تحمل على ما هو بغيره . مثال ذلك أنه إن جعل أحد خاصة السطح التلون ، فقد يصدق التلون على الجسم أيضا . وإن جعله للجسم ، حمل على السطح أيضا . فيجب من ذلك ألا يكون ما يصدق عليه القول يصدق عليه الاسم أيضا » . =

وموضع عاشر : أن يؤخذ الشيء الموجود على جهة القلة والكثرة لبعض الأشياء التي تختلف في ذلك الشيء بالأقل والأكثر ، فتوضع خاصة للجميع ، بمنزلة من قال : إن النار ألطف الأجزاء . وذلك أن هذا إنما يصدق في نوع واحد من أنواع النار ، وهو الضوء . فإن النار ، كما يقول أفلاطون ، ثلاثة أجزاء : لهيب ، وضوء ، وجمرة . والسبب في ذلك أن الأشياء المفرطة ليس يمكن أن تظهر في أشياء كثيرة ، كانت تلك الأشياء كالأنواع للجنس أو كالأجزاء للكل[1] .

= ابن سينا ، الجدل ، ص ٢٢٢ : « وموضع آخر : أن يميز في الخواص ما يكون لشيء أولا ، ولشيء آخر بعده . فإذا لم يميز ذلك لم تكن الخاصة خاصة ، مثل من يقول : إن خاصة السطح التلون ، ولم يقل التلون أولا . فإذا لم يقل ذلك فنجد الجسم يشارك السطح فيه ، فلا يكون ذلك خاصة السطح . ولو قال ذلك لتحصلت الخاصة بواجبها » .

(١) أرسطو ، ه ، ٥ ، ١٣٤ أ ٢٦ وما بعده : συμβαίνει δ' ἐν ἐνίοις τῶν ἰδίων ὡς ἐπὶ τὸ πολὺ γίνεσθαί τινα ἁμαρτίαν παρὰ τὸ μὴ διορίζεσθαι πῶς καὶ τίνων τίθησι τὸ ἴδιον. ἅπαντες γὰρ ἐπιχειροῦσιν ἀποδιδόναι [τὸ] ἴδιον ἢ τὸ φύσει ὑπάρχον, καθάπερ ἀνθρώπου τὸ δίπουν, ἢ τὸ ὑπάρχον, καθάπερ ἀνθρώπου τινὸς τὸ τέτταρας δακτύλους ἔχειν, ἢ εἴδει, καθάπερ πυρὸς τὸ λεπτομερέστατον ....

τὸ γὰρ καθ' ὑπερβολὴν ἑνὶ μόνῳ ὑπάρχει, καθάπερ τοῦ πυρὸς τὸ κουφότατον· .... οὐ γάρ ἐστιν ἓν εἶδος τοῦ πυρός· ἕτερον γάρ ἐστι τῷ εἴδει ἄνθραξ καὶ φλὸξ καὶ φῶς, ἕκαστον αὐτῶν πῦρ ὄν· ...

= ت . ع . ١٢٩ أ ١٢ وما بعده ، طبعة بدوي ، ص ٦٠٦ — ٦٠٨ : « وقد يعرض في بعض الخواص على أكثر الأمر خطأ ما من قبل أنه لا يميز كيف توضع الخاصة ، ولماذا توضع . وذلك أن الجميع يرومون أن يجعلوا الخاصة : إما ما يوجد بالطبع بمنزلة ذي الرجلين للإنسان ، أو ما يوجد بمنزلة وجود الأربع الأصابع لإنسان ما ، أو ما يوجد بالصورة بمنزلة قولنا : ألطف الأجسام أجزاء النار ...

لأنه ما كان بإفراط فإنما يوجد لواحد فقط بمنزلة ما يقال في النار إنها أخف الأشياء ... لأن نوع النار ليس هو واحدا ، وذلك أن الجمرة والضوء واللهب مختلفة في النوع ، وكل واحد منها نار ... » .

ابن سينا ، الجدل ، ص ٢٢٣ — ٢٢٤ : « بل يجب أن تعلم أن المحمولات تختلف بوجوه حملها اختلافا ظاهرا بشرائط تلحقها . فيجب أن تراعى في الخاصة تلك الجهات ، لتعلم أنها كيف توضع خاصة . فمن الأشياء ما لا يكون وجوده للشيء لا محالة حقا ، ويكون كونه في الطبع حقا ، كذي الرجلين للإنسان ، ومنها ما لا يكون وجوده له لا محالة حقا ، ولكن يكون كونه من شأنه أن يعرض له في الندرة حقا ، ويكون خاصا بالشيء ، كذي أربع أصابع للإنسان ... » .

وموضع حادي عشر : وهو أن توضع الخاصة بالأغلب والمقايسة . فإنه يعرض من هذا ألا يصدق الاسم على ما يصدق عليه القول الدال على الخاصة ، مثال ذلك من قال : إن خاصة النار أنها أخف الأجسام ، أو إن خاصة الفرس أنه أسرع الحيوانات . فإنه قد يمكن أن يعدم النار ، ويؤخذ ما يكون أخف من سائر الأجسام ، وهو الهواء مثلا ، وكذلك يمكن أن يعدم الفرس ، ويؤخذ ماهو أسرع من جميع الحيوانات وهو الحيوان الذى يليه فى السرعة . وإنما تكون هذه خاصة عند من يعلم أنه لا يمكن أن تعدم النار ، ولا نوع الفرس[1] .

٧ — هذه : هذا ل

(١) أرسطو ، ٥ ، ٥ ، ١٣٤ ب ١٠ — ٢٥ : μὴ δηλώσας δὲ διότι ὡς πρῶτον ἢ ὡς κατ' ἄλλο τίθησιν, ὅτι οὐ καθ' οὗ ὁ λόγος, καὶ τοὔνομα ἀληθεύσεται, ... μὴ διαστείλας δὲ τὸ τῷ εἴδει, ὅτι ἑνὶ μόνῳ ὑπάρξει τῶν ὑπὸ τοῦτο ὄντων οὗ τὸ ἴδιον τίθησι· τὸ γὰρ καθ' ὑπερβολὴν ἑνὶ μόνῳ ὑπάρχει, καθάπερ τοῦ πυρὸς τὸ κουφότατον.

= ت. ع. ٢٩١ ب ٣ — ١٢ ، طبعة بدوى ، ص ٦٠٧ : وأما إذا لم يبين أنه إنما يضعه على أنه أول أو على أنه بغيره لأنه ليس ما يصدق عليه القول فقد يصدق عليه الاسم أيضا ... وإذا لم يميز ما بالنوع لأنه قد يوجد لواحد فقط مما يوجد تحت هذا الذى يضع خاصة لأنه ما كان بإفراط فإنما يوجد لواحد فقط بمنزلة ما يقال فى النار انها أخف الأشياء » .

قارن ترجمة بيكارد — كمبردج : So he errs if he has not shown that he states a thing to be such and such primarily, or that he calls it so after something else because then its name too will not be true of that of which the description is true .... so he errs if he has not expressly distinguished the property that belongs specifically, because then it will belong only to one of the things that fall under the term of which he states the property for the superlative belongs only to one of them, e. g. 'lightest' as applied to fire'.

ابن سينا ، الجدل ، ص ٢٣٧ : « وموضوع آخر جيد جدا ، وهو أنه لا ينبغى أن تكون الخاصة مأخوذة بمعنى الأزيد والأغلب فى موضع يجوز لو عدم الموضوع أن تبق الخاصة لشىء آخر أغلب ، مثل أنه إذا قيل : إن النار ألطف الأجسام وأخفها ، ثم عدمت النار ، بقى حينئذ شىء هو ألطف الأجسام وأخفها وهو الهواء ، فكان يجب أن يكون ذلك الشىء حينئذ نارا ... » .

وموضع ثانى عشر : وهـو أن يضع الشيء خاصة نفسه . وهذا إنمـا يتفق إذا كان للشيء اسمان مترادفان ، فإنه لا يكون ما وضع خاصة خاصة . وهذا الموضع بين من أمره أن واضـعه مغالط فى الخاصة . مثال ذلك من قال : إن خاصة الجميل أنه اللائق ، وذلك أن اللائق والجميل اسمان مترادفان (1) .

---

(1) أرسطو ، ٥ ، ٥ ، ١٣٥ أ ٩ — ١٩ : ἔπειτ' ἀνασκευάζοντα μὲν εἰ αὐτὸ αὑτοῦ ἴδιον ἔθηκεν· οὐ γὰρ ἔσται ἴδιον τὸ κείμενον εἶναι. αὐτὸ γὰρ αὑτῷ πᾶν τὸ εἶναι δηλοῖ· τὸ δὲ τὸ εἶναι δηλοῦν οὐκ ἴδιον ἀλλ' ὅρος ἐστίν. οἷον ἐπεὶ ὁ εἴπας καλοῦ τὸ πρέπον ἴδιον εἶναι αὐτὸ ἑαυτοῦ ἴδιον ἀπέδωκε (ταὐτὸν γάρ ἐστι τὸ καλὸν καὶ πρέπον), οὐκ ἂν εἴη τὸ πρέπον τοῦ καλοῦ ἴδιον.

κατασκευάζοντα δὲ εἰ μὴ αὐτὸ μὲν αὑτοῦ ἴδιον ἀπέδωκεν, ἀντικατηγορούμενον δ' ἔθηκεν· ἔσται γὰρ ἴδιον τὸ κείμενον μὴ εἶναι ἴδιον· οἷον ἐπεὶ ὁ θεὶς ζῴου ἴδιον τὸ οὐσία ἔμψυχος οὐκ αὐτὸ μὲν αὑτοῦ ἴδιον ἔθηκεν, ἀντικατηγορούμενον δ' ἀπέδωκεν, εἴη ἂν ἴδιον τοῦ ζῴου τὸ οὐσία ἔμψυχος.

ت . ع . ٢٩٢ أ ٤ — ١١ ، طبعة بدوى ، ص ٦٠٨ — ٦٠٩ : « وبعد ذلك فإن المبطل ينظر إن كان وضع الشيء خاصة لنفسه ، وذلك أن بهذا الوجه لا تكون خاصة ما وضع فيكون خاصة . فإن كل شيء هو لنفسه يدل على انيته . والدال على الانية ليس هـو بخاصة لأحد . مثال ذلك أنه لما كان من قال : إن الجميل هـو اللائق ، قد جعل الشيء خاصة لنفسه ، إذ كان الجميـل واللائق شيئا واحدا ، لم يكن اللائق خاصة للجميل .

فأما المصحح فينظر ألا يكون جعل الشيء خاصة لنفسه وجعله يرجع عليه بالتكافؤ فى الحمل . فإن بهذا الوجه يصير خاصة ما وضع ألا يكون خاصة . مثال ذلك : أنه لما كان من وضع أن خاصة الحى أنه جوهر متنفس لم يجعله خاصة لنفسه وجعله راجعا بالتكافؤ فى الحمل ، صارت خاصة الحى أنه جوهر متنفس » .

ابن سينا ، الجدل ، ص ٢٢٤ — ٢٢٥ : « وموضع آخر : أن تجعل الشيء خاصة لنفسه . وذلك على وجهين : إما أن تأتى باسم مرادف ، كمن يقول : إن الإنسانية خاصـة البشرية ، والجميل خاصة اللائق ؛ أو تأتى بالحد ، فيكون الحد قد جعله خاصة المحدود . ومعنى الحد هو معنى المحدود . ومعنى الخاصة شيء من بعد معنى المخصوص . بل يجب أن تأخذ الخاصة ما هو غير المخصوص فى طبيعته ، وترجع عليه بالتكافؤ ، مثل الجسم ذى النفس لو كان معناه غير الحيوان ، وكان منعكسا عليه ، لكان خاصة » .

وموضع ثالث عشر : وهو أن الخاصة متى وضعت للأجسام المتشابهة الأجزاء، فينبغي أن توجد لجميع الأجزاء التي من تلك الأجسام المتشابهة الأجزاء . أما متى وجدت لأكثر أجزائها ولم توجد للأقل ، أو وجدت للأقل ولم توجد للأكثر، فما وصف من ذلك أنه خاصة فليس بخاصة . مثال ما وضع من ذلك لأكثر الأجزاء من غير أن يوضع للكل من قال : إن خاصة البحر أن ماءه مالح . وذلك أنه ليس خاصة كل بحر أن ماءه مالح . ومثال ما يصدق على الجزء لا على الكل من قال : إن خاصة الهواء أنه المستنشق . وذلك أن المستنشق إنما هو جزء منه .

فأما المصحح فإنه إذا صحح ما وضع خاصة على جميع الأجزاء ، وكانت تلك الاسطقسات الثلاثة موجودة ، فقد ثبتت الخاصة . مثال ذلك من قال : إن خاصة الأرض أنها تتحرك إلى أسفل بالطبع . وذلك أن هذا يوجد لجميع الأجزاء كما يوجد للكل[1] .

٤ — وصف : وضع ل

١٠ — الثلاثة : الأخر الباقية ل ١١ — أنها : إنما ل

(١) أرسطو ، ٥ ، ٥ ، ١٣٥ أ ٢٠ — ١٣٥ ب ٦ : ἔπειτ' ἐπὶ τῶν ὁμοιο- μερῶν σκεπτέον ἐστίν, ἀνασκευάζοντα μὲν εἰ τὸ τοῦ συνόλου ἴδιον μὴ ἀληθεύεται κατὰ τοῦ μέρους, ἢ εἰ τὸ τοῦ μέρους μὴ λέγεται κατὰ τοῦ σύμπαντος· .... οἷον ἐπὶ μὲν τοῦ σύμπαντος, ἐπεὶ ὁ εἴπας θαλάττης ἴδιον τὸ πλεῖστον ὕδωρ ἁλμυρὸν ὁμοιομεροῦς μέν τινος ἔθηκε τὸ ἴδιον, τοιοῦτον δ' ἀπέδωκε ὃ οὐκ ἀληθεύεται κατὰ τοῦ μέρους (οὐ γάρ ἐστιν ἡ τὶς θάλαττα τὸ πλεῖστον ὕδωρ ἁλμυρόν), ... ἐπὶ δὲ τοῦ μέρους, οἷον ἐπεὶ ὁ θεὶς ἀέρος ἴδιον τὸ ἀναπνευστὸν ὁμοιομεροῦς μέν τινος εἴρηκε τὸ ἴδιον, τοιοῦτον δ' ἀποδέδωκεν ὃ κατὰ τοῦ τινὸς ἀέρος ἀληθ- εύεται, κατὰ δὲ τοῦ σύμπαντος οὐ λέγεται (οὐ γάρ ἐστιν ὁ σύμπας ἀναπνευστός), οὐκ ἂν εἴη τοῦ ἀέρος ἴδιον τὸ ἀναπνευστόν. κατασκευ- άζοντα δὲ εἰ ἀληθεύεται μὲν καθ' ἑκάστου τῶν ὁμοιομερῶν, ἔστι δ' ἴδιον = αὐτῶν κατὰ τὸ σύμπαν· ἔσται γὰρ ἴδιον τὸ κείμενον μὴ εἶναι ἴδιον.

وموضع رابع عشر : أن تكون الخاصة توضع بالقوة فى ذى الخاصة، ثم يعلق وجود القوة فيـه بشىء يمكن أن يوجد وأن يعـدم ، مثل من قال : إن خاصة الألوان أنها مبصرة بالقوة . فإنه إن قـدر ارتفاع الحيـوان وعدمه ، ارتفعت هذه الخاصة ، إلا عند من يتصور أن الحيوان لا يمكن أن يعدم . فبهـذا يمكن أن تبطل الخاصة .

وأما المثبت فبضد هـذا ، وهو ألا يكون يعلق وجود القوة فى الشىء الذى وضعت له الخاصة بشىء يمكن فى بادئ الرأى أن يتصور عدمه ، مثل من قال :

οἷον ἐπεὶ ἀληθεύεται κατὰ πάσης γῆς τὸ κάτω φέρεσθαι κατὰ φύσιν, = ἔστι δὲ τοῦτο ἴδιον καὶ τῆς τινὸς γῆς κατὰ τὴν γῆν, εἴη ἂν τῆς γῆς ἴδιον τὸ κάτω φέρεσθαι κατὰ φύσιν.

= ت . ع . ٢٩٢ أ ١١ — ٢٩٢ ب ٣ ، طبعة بدوى ، ص ٦٠٩ — ٦١٠ : « وبعد ذلك فينبغى أن ننظر فى المتشابهة الأجزاء . فإن المبطل ينظر إن كانت خاصة الجملة ألا تصدق على الجزء ، أو إن كانت خاصة الجزء لا تقال على الجملة ... مثال ذلك : أما فى الجملة ، فمن قال : إن خاصة البحر أن أكثر مائه مالح ، فقد وصف خاصة شىء ما متشابه الأجزاء ، ووضع ما لا يصدق على الجزء . وذلك أنه ليس أى جزء كان فأكثر مائه مالح ... فأما فى الجـزء ، فمثاله : أنه لمـا كان من وضع خاصة الهواء أنه مستنشق ، فقد قال خاصة شىء ما متشابه الأجزاء ، ووصف خاصة تصدق على الجزء ، ولا تقال على الجملة . وذلك أنه ليس بجمـلة الهواء مستنشقا . فليس خاصة الهواء إذا أنه مستنشق . فأما المصحح فينظر إن كانت تصدق على كل واحد من المتشابهة الأجزاء وهى خاصة لهـا ، من قبل أنها فى الجملة . فإن بهذا الوجه يصير خاصة ما وضع ألا يكون خاصة . مثال ذلك : أنه إن يصدق على كل أرض أنهـا تتحرك إلى أسفل بالطبع ، وكان هذا خاصة لأرض ما ، بما هى أرض ، فخاصة الأرض الميل الى السفل بالطبع » .

ابن سينا ، الجدل ، ص ٢٢٥ : « وموضع آخر فيما يكون له أجزاء متشابهة ، كماء البحر من حيث هو ماء البحر ، والهواء من حيث هو هواء ، ثم لا يكون أتى بخاصية يشترك فيها الكل والجزء ، بل يكون ذلك إما للأكثر ، كمن يقول : ماء البحر خاصته أنه مالح ، أو أن أكثره مالح . أو يكون من جهة جزئه ، كمن يقول : إن الهواء هو المستنشق . ثم ليس جميع ماء البحر مالحا ، ولا كل ماء هو ماء بحره فأكثره مالح ، بل منه ماء كله مالح ، ومنه ماء كله عذب . فليس كل ماء البحر أكثره مالح . وكله ماء بحره ، والهواء أيضا ليس كله مستنشقا ، وكله هواء ، كما جزؤه هواء . بل يجب أن يكون كما يقول معطى الخاصة للأرض : إن الأرض ثقيلة بالطبع ، فنجد الكل وكل جزء بهذه الصفة » .

إن خاصة الموجود أن يفعل ، أو أن ينفعل[1] .

فهذه هي جميع المواضع الخاصة بالخاصة .

وأما سائر المواضع الباقية فهي مشتركة لجميع المطالب ، وهي بالجملة مأخوذة إما من المتقابلات ، وإما من الشبيه ، وإما من الأقل والأكثر والتساوى ، وإما من التصاريف والنظائر ، وإما من الكون والفساد .

ولنشرع في ذلك على تعليم أرسطو فإن في ذلك رياضة ما .

---

(١) أرسطو ، ٥ ، ٩ ، ١٣٨ ب ٢٧ — ١٣٩ أ ٨ : ἔπειτ' ἀνασκευάζοντα μὲν εἰ δυνάμει τὸ ἴδιον ἀποδιδοὺς καὶ πρὸς μὴ ὂν ἀποδέδωκε τὸ ἴδιον τῇ δυνάμει, μὴ ἐνδεχομένης τῆς δυνάμεως ὑπάρχειν τῷ μὴ ὄντι· οὐ γὰρ ἔσται ἴδιον τὸ κείμενον εἶναι ἴδιον. οἷον ἐπεὶ ὁ εἴπας ἀέρος ἴδιον τὸ ἀναπνευστὸν τῇ δυνάμει μὲν ἀποδέδωκε τὸ ἴδιον (τὸ γὰρ τοιοῦτον οἷον ἀναπνεῖσθαι ἀναπνευστόν ἐστιν), ἀποδέδωκε δὲ καὶ πρὸς τὸ μὴ ὂν ἴδιον· καὶ γὰρ μὴ ὄντος ζῴου, οἷον ἀναπνεῖν πέφυκε τὸν ἀέρα, ἐνδέχεται ἀέρα εἶναι· οὐ μέντοι μὴ ὄντος ζῴου δυνατόν ἐστιν ἀναπνεῖν. .... οἷον ἐπεὶ ὁ ἀποδιδοὺς ἴδιον τοῦ ὄντος τὸ δυνατὸν παθεῖν ἢ ποιῆσαι, δυνάμει ἀποδιδοὺς τὸ ἴδιον, πρὸς ὂν ἀποδέδωκε τὸ ἴδιον· .. ὥστε εἴη ἂν ἴδιον τοῦ ὄντος τὸ δυνατὸν παθεῖν ἢ ποιῆσαι.

— ت . ع ٢٩٦٠ أ ١٢ — ٢٩٦ ب ١ ، طبعة بدوى ، ص ٦٢٢ – ٦٢٣ : « وبعد هذا ينظر النافى إن كان إذا وصف الخاصة بالقوة وصفها بالقوة خاصة بالقياس إلى لا موجود ، إن كان لا يمكن فى القوة أن تكون موجودة للاموجود ، وذلك أنه لا يكون الموضوع ليكون خاصة خاصة . مثال ذلك : أنه لما كان من قال إن خاصة الهواء أنه مستنشق فقد وصف الخاصة بالقوة ، لأن هذه الخاصة أعنى أنه يستنشق ، أو أنه مستنشق ، هذه حالها ووضعها أيضا بالقياس إلى لا موجود ، وذلك أنه إذا لم يوجد الحى ، وهو الذى من شأنه أن يتنفس ، فقد يمكن أن يوجد الهواء ، إلا أنه إذا لم يكن الحي موجودا ، فليس يمكن أن يتنفس .

... مثال ذلك : أنه لما كان من وصف خاصة الموجود أنه الممكن فيه أن يفعل أو ينفعل ، فقد وصف الخاصة بالقوة ووصفها بالقياس إلى موجود ... فخاصة الموجود أنه يمكن فيه أن ينفعل شيئا أو يفعل » .

فى المواضع المأخوذة من المتقابلات

فمنها موضع أول مأخوذ من التضاد .

أما المبطل فينظر فإن كان ضد الخاصة غير موجود خاصة لضد الشىء الذى وضعت له الخاصة، فما وضع خاصة فليس بخاصة . مثال ذلك : أنه إن لم تكن خاصة العدل أنه الأفضل ، لم تكن خاصة الجور أنه الأخس .

١٠٨ب

وأما المثبت فإن كان ضد الخاصة موجودا / خاصة لضد الشىء الذى وصف بالخاصة ، فما وضع أنه خاصة فهو خاصة . مثال ذلك : إن كان خاصة الخير أنه مرغوب فيه ، فالشر خاصته أنه مهروب منه[1] .

---

٣ — موجود : موجودا ف

---

(١) أرسطو ، ٥ ، ٦ ، ١٣٥ ب ٧ — ١٦ : ἔπειτ' ἐκ τῶν ἀντικειμένων σκεπτέον ἐστί, πρῶτον μὲν ἐκ τῶν ἐναντίων, ἀνασκευάζοντα μὲν εἰ τοῦ ἐναντίου μή ἐστι τὸ ἐναντίον ἴδιον· οὐδὲ γὰρ τοῦ ἐναντίου ἔσται τὸ ἐναντίον ἴδιον. οἷον ἐπεὶ ἐναντίον ἐστὶ δικαιοσύνη μὲν ἀδικία, τῷ βελτίστῳ δὲ τὸ χείριστον, οὐκ ἔστι δὲ τῆς δικαιοσύνης ἴδιον τὸ βέλτιστον, οὐκ ἂν εἴη τῆς ἀδικίας ἴδιον τὸ χείριστον.

κατασκευάζοντα δὲ εἰ τοῦ ἐναντίου τὸ ἐναντίον ἴδιόν ἐστιν· καὶ γὰρ τοῦ ἐναντίου τὸ ἐναντίον ἴδιον ἔσται. οἷον ἐπεὶ ἐναντίον ἐστὶν ἀγαθῷ μὲν κακόν, αἱρετῷ δὲ φευκτόν, ἔστι δὲ τοῦ ἀγαθοῦ ἴδιον τὸ αἱρετόν, εἴη ἂν κακοῦ ἴδιον τὸ φευκτόν.

ت . ع . ٢٩٢ ب ٤ — ٩ ، طبعة بدوى ، ص ٦١٠ : « وبعد ذلك ينبغى أن ننظر من الأشياء المقابلة ؛ أما أولا فى المتضادات .

أما المبطل فينظر ألا يكون الضد خاصة الضد . وذلك أن الضد لا يكون خاصة الضد . مثال ذلك : أنه لما كان الجور ضد العدل ، والأخس ضد الأفضل ، ولم تكن خاصة العدل أنه الأفضل ، لم تكن خاصة الجور أنه الأخس .

وموضع ثان : من المضاف .

أما المبطل فينظر فإن كان مضايف الخاصة ليس بخاصة لمضايف ذي الخاصة ، فإن الخاصة ليست بخاصة . مثال ذلك : إن لم يكن الفاضل خاصة للضعف ، فليس المفضول بخاصة للنصف .

وأما المصحح فينظر فإن كان مضايف الخاصة خاصة لمضايف ذي الخاصة ، فإن الخاصة خاصة . مثال ذلك : أنه إن كانت خاصة الضعف أنه بمنزلة قياس الاثنين إلى الواحد ، كانت خاصة النصف أنه بمنزلة قياس الواحد إلى الاثنين[1] .

٤ — بخاصة : خاصة ل   ٥ — فينظر : فإنه ينظر ل

٦ — أنه (إن) : سقطت من ل

— فأما المصحح فينظر إن كان الضد خاصة للضد ، وذلك أن الضد يكون خاصة للضد . مثال ذلك : أنه لما كان الخير ضد الشر ، والمهروب منه ضد المؤثر . وكانت خاصة الخير أنه مؤثر ، فخاصة الشر أنه مهروب منه » .

ابن سينا ، الجدل ، ص ٢٢٦ : « ومواضع أخرى من الأصول المشتركة : أنه إذا لم يكن الضد خاصة الضد ، لم يكن الضد الآخر خاصة الضد الآخر . فإنه إذا لم تكن خاصة العدل أنه أفضل شيء ، لم تكن خاصة الجور أنه أخس شيء . ويصح هذا أيضا للإثبات . ولقد علمت أن هذا مشهور ، وأنه لا يمتنع أن يكون أحد الضدين خاصا بضد الآخر ، ثم يكون الضد الآخر موجودا لضده ولأمور أخرى » .

(١) أرسطو ، ٥ ، ٦ ، ١٣٥ ب ١٧ — ٢٦ : δεύτερον δ' ἐκ τῶν πρός τι, ἀνασκευάζοντα μὲν εἰ τὸ πρός τι τοῦ πρός τι μή ἐστιν ἴδιον· οὐδὲ γὰρ τὸ πρός τι τοῦ πρός τι ἔσται ἴδιον. οἷον ἐπεὶ λέγεται δ' πλάσιον μὲν πρὸς ἥμισυ, ὑπερέχον δὲ πρὸς ὑπερεχόμενον, οὐκ ἔστι δὲ τοῦ διπλασίου τὸ ὑπερέχον ἴδιον, οὐκ ἂν εἴη τοῦ ἡμίσεος τὸ ὑπερεχόμενον ἴδιον.

κατασκευάζοντα δὲ εἰ τοῦ πρός τι τὸ πρός τί ἐστιν ἴδιον· καὶ γὰρ τοῦ πρός τι τὸ πρός τι ἔσται ἴδιον, οἷον ἐπεὶ λέγεται τὸ μὲν διπλάσιον πρὸς τὸ ἥμισυ, τὸ δὲ δύο πρὸς ἓν πρὸς τὸ ἓν πρὸς δύο, ἔστι δὲ τοῦ διπλασίου ἴδιον τὸ ὡς δύο πρὸς ἕν, εἴη ἂν τοῦ ἡμίσεος ἴδιον τὸ ὡς ἓν πρὸς δύο.

= ث . ع . ٢٩٢ ب ٩ — ١٦ ، طبعة بدوي ، ص ٦١٠ — ٦١١ : « وأما ثانيا فما هو من المضاف . أما المبطل فينظر إن كان المضاف ليس هو خاصة للمضاف . فإن المضاف لا يكون خاصة المضاف . مثال ذلك أنه لما كان الضعف يقال بالقياس إلى النصف ، والفاضل بالقياس إلى المفضول ، ولم يكن الفاضل خاصة للضعف ، فليس المفضول خاصة للنصف .

وموضع ثالث : من الملكة والعدم .

أما المبطل فإن كانت الخاصة التى تقال بالملكة ليست خاصة لما يقال بالملكة ، أى ما يدل عليه باسم الملكة ، فما يقال بالعدم ليست خاصة لما يقال بالعدم ، أى لما يدل عليه باسم العدم . وإن كان ما يقال بالعدم ليس خاصة للعدم ، فإن ما يقال بالملكة لايكون خاصة لما يقال بالملكة . مثال ذلك : أنه لما كان عدم الحس ليس بخاصة للصمم لانه أمر عام للحواس ، لم يكن الحس خاصة للسمع . ٥

وأما المصحح فإن كان ما يقال بالملكة خاصة لما يقال بالملكة ، فإن ما يقال بالعدم خاصة لما يقال بالعدم . وإن كان ما يقال بالعدم خاصة لما يقال بالعدم ، فإن ما يقال بالملكة خاصة لما يقال بالملكة . مثال ذلك : إن كانت خاصة البصر أن يبصر ، فخاصة العمى ألا يبصر[1] . ١٠

---

١١ — فخاصة : بخاصة ف

= فأما المصحح فينظر إن كان المضاف خاصة للضاف ، وذلك أن المضاف يصير خاصة للضاف . مثال ذلك أنه لما كان الضعف يقال بالقياس إلى النصف ، والاثنان بالقياس إلى الواحد ، وكانت خاصة الضعف أنه بمنزلة قياس الاثنين إلى الواحد ، كانت خاصة النصف أنه بمنزلة قياس الواحد إلى الاثنين » .

ابن سينا ، الجدل ، ص ٢٢٩ : « وأيضا ، موضع من المضايفات ، مثل أنه إذا لم يكن الفاضل خاصة الضعف ، فليس المفضول خاصة النصف . وهو للإثبات والإبطال » .

(١) أرسطو ، ٥ ، ٦ ، ١٣٥ ب ٢٧ — ١٣٦ أ ٤ : τρίτον ἀνασκευάζοντα μὲν εἰ τῆς ἕξεως τὸ καθ' ἕξιν λεγόμενον μή ἐστιν ἴδιον. οὐδὲ γὰρ τῆς στερήσεως τὸ κατὰ στέρησιν λεγόμενον ἔσται ἴδιον. κἂν εἰ δὲ τῆς στερήσεως τὸ κατὰ στέρησιν λεγόμενον μή ἐστιν ἴδιον, οὐδὲ τῆς ἕξεως τὸ κατὰ τὴν ἕξιν λεγόμενον ἴδιον ἔσται· οἷον ἐπεὶ οὐ λέγεται τῆς κωφότητος ἴδιον τὸ ἀναισθησίαν εἶναι, οὐδ' ἂν τῆς ἀκούσεως εἴη ἴδιον τὸ αἴσθησιν εἶναι. =

وموضع رابع : من الموجبة والسالبـة ، وتحت هذا الموضع ثلاثة مواضع :

أما أولًا : فأن ننظر فى لزومها على جهة العكس ، وذلك أنه متى كانت الموجبة خاصة لشىء ما فإنه لا تكون السالبة خاصة . مثال ذلك : إن كانت خاصة الإنسان أنه ضحاك ، فليست خاصته أنه ليس بضحاك . ويشبه ألا يكون هذا موضعا[1] .

= κατασκευάζοντα δὲ εἰ τὸ καθ' ἕξιν λεγόμενόν ἐστι τῆς ἕξεως ἴδιον. καὶ γὰρ τῆς στερήσεως τὸ κατὰ στέρησιν λεγόμενον ἔσται ἴδιον. κἂν εἰ τῆς στερήσεως τὸ κατὰ στέρησιν λεγόμενόν ἐστιν ἴδιον, καὶ τῆς ἕξεως τὸ καθ' ἕξιν λεγόμενον ἔσται ἴδιον. οἷον ἐπεὶ τῆς ὄψεώς ἐστιν ἴδιον τὸ βλέπειν, καθὸ ἔχομεν ὄψιν, εἴη ἂν τῆς τυφλότητος ἴδιον τὸ μὴ βλέπειν, καθὸ οὐκ ἔχομεν ὄψιν πεφυκότες ἔχειν.

= ت . ع . ٢٩٢ ب ١٦ — ٢٩٣ أ ٢ ، طبعة بدوى ، ص ٦١١ : « وأما ثالثا ، فإن المبطل ينظر إن كان ما يقال بالملكة ليس هو خاصة للملكة فإنه عند ذلك لا يكون ما يقال بالعدم خاصة للعدم . وإن كان ما يقال بالعدم ليس هو خاصة للعدم ، فإنه عند ذلك لا يكون ما يقال بالملكة خاصة للملكة . مثال ذلك : أنه لما كان لا يقال إن عدم الحس خاصة الصمم لأنه أمر عام للحواس الأخر ، لم يكن الحس خاصة للسمع .

فأما المصحح فينظر إن كان ما يقال بالملكة خاصة للملكة ، فإن ما يقال بالعدم يكون خاصة العدم . وإن كان ما يقال بالعدم خاصة العدم فإن ما يقال بالملكة يكون خاصة للملكة . مثال ذلك : أنه لما كان خاصة البصر أن يبصر من جهة ما لنا بصر ، كانت خاصة العمى ألا يبصر من جهة ما ليس لنا بصر ، إذ كان من شأننا أن يكون لنا » .

ابن سينا ، الجدل ، ص ٢٢٦ : « وموضع من العدم والملكة : أنه اذا لم يكن عدم الحس خاصة للصمم ، لم يكن وجود الحس خاصة للسمع . ويصح للأمرين . وكذلك المشتق اسمه من الأمرين ، مثل أن يعدم الحس ويصم ، وأن يجد الحس ويسمع » .

(١) أرسطو ، ٥ ، ٦ ، ١٣٦ أ ٥ — ١٢ : ἔπειτα ἐκ τῶν φάσεων καὶ τῶν ἀποφάσεων, πρῶτον μὲν ἐξ αὐτῶν τῶν κατηγορουμένων. ἔστι δ' ὁ τόπος οὗτος χρήσιμος ἀνασκευάζοντι μόνον. οἷον εἰ ἡ φάσις ἢ τὸ κατὰ τὴν φάσιν λεγόμενον αὐτοῦ ἴδιόν ἐστιν· οὐ γὰρ ἔσται αὐτοῦ ἡ ἀπόφασις =

وموضع ثان : من اللزوم الذى على الاستقامة .

أما المبطـل فينظر فإن كانت القضية التى توجب المحمول ليست خاصـة للقضية التى توجب الموضوع ، فإن ما تسلب المحمول ليست خاصة لـما يسلب الموضوع . وعكس هذا أيضا . مثال ذلك : أنه لـما كان قولنا : ما هو حى ، ليس خاصة لـما هو إنسان ، لم يكن قولنا : ما ليس بحى ، خاصة لـما ليس بإنسان . وكذلك لـما كان قولنا : إن ما ليس بحى ليس بخاصة لـما ليس بإنسان ، لم يكن قولنا : إن ما هو حى ، خاصة لـما هو إنسان[1] .

٣ — ليست : لا تكون ل

٤ — أنه : سقطت من ل　　　　٥ — (ليس) خاصة : بخاصة ل

οὐδὲ τὸ κατὰ τὴν ἀπόφασιν λεγόμενον ἴδιον. κἂν εἰ δ' ἡ ἀπόφασις ἢ τὸ κατὰ τὴν ἀπόφασιν λεγόμενόν ἐστιν αὐτοῦ ἴδιον, οὐκ ἔσται ἡ φάσις οὐδὲ τὸ κατὰ τὴν φάσιν λεγόμενον ἴδιον. οἷον ἐπεὶ τοῦ ζῴου ἐστὶν ἴδιον τὸ ἔμψυχον, οὐκ ἂν εἴη τοῦ ζῴου ἴδιον τὸ οὐκ ἔμψυχον.

ت . ع . ٢٩٣ أ ٢ — ٧ ، طبعة بدوى ، ص ٦١١ : « وبعد ذلك فنتظر فى الموجبات والسالبات .

أما أولا : فنتظر من المحمولات أقدمها . وهذا الموضع نافع للبطل فقط . مثال ذلك : أنه إن كانت الموجبة ، أو الذى يقال بالإيجاب خاصة لشىء فانه لا تكون سالبته ، ولا الذى يقال بالسلب خاصة له . وإن كانت السالبة ، أو الذى يقال بالسلب خاصة له ، لم تكن الموجبة ، ولا الذى يقال بالإيجاب خاصة له . مثال ذلك : أنه لـما كانت خاصة الحى أنه متنفس ، لم تكن خاصة الحى أنه لا متنفس » .

ابن سينا ، ص ٢٢٦ : « وكذلك من المتناقضات من جهة أنه إن كان المحمول خاصة ، فمقابـله بالنقيض ليست خاصة ، وهذا للإبطال » .

(١) أرسطو ، ٥ ، ٦ ، ١٣٦ أ ١٤ — ٢٨ : δεύτερον δ' ἐκ τῶν κατηγορουμένων ἢ μὴ κατηγορουμένων καὶ ἐξ ὧν κατηγορεῖται ἢ μὴ κατηγορεῖται, ἀνασκευάζοντα μὲν εἰ ἡ φάσις τῆς φάσεως μή ἐστιν ἴδιον· οὐδὲ γὰρ ἡ ἀπόφασις τῆς ἀποφάσεως ἔσται ἴδιον. κἂν εἰ δ' ἡ ἀπόφασις τῆς

وموضع ثالث : أما المبطل فينظر فإن كان ما يوجب المحمول خاصة لما يوجب الموضوع ، لم يكن ما يوجب المحمول خاصة لما يسلب الموضوع . مثال ذلك : إن كان خاصة ما هو حيوان أنه متنفس ، لم يكن خاصة ما ليس بحي أنه متنفس . وذلك أن قولنا : ما هو متنفس ، إذا كان خاصة لقولنا : ما هو حيوان ، لم يكن خاصة للسالبة ، وهو قولنا : ما ليس بحيوان .

ἀποφάσεως μή ἐστιν ἴδιον, οὐδ' ἡ φάσις τῆς φάσεως ἔσται ἴδιον. οἷον = ἐπεὶ οὐκ ἔστι τοῦ ἀνθρώπου ἴδιον τὸ ζῷον, οὐδ' ἂν τοῦ μὴ ἀνθρώπου εἴη ἴδιον τὸ μὴ ζῷον· κἂν εἰ δὲ τοῦ μὴ ἀνθρώπου φαίνεται μὴ ἴδιον τὸ μὴ ζῷον, οὐδὲ τοῦ ἀνθρώπου ἔσται ἴδιον τὸ ζῷον. κατασκευάζοντα δ' εἰ τῆς φάσεως ἡ φάσις ἐστὶν ἴδιον· καὶ γὰρ τῆς ἀποφάσεως ἡ ἀπόφασις ἔσται ἴδιον. κἂν εἰ δὲ τῆς ἀποφάσεως ἡ ἀπόφασίς ἐστιν ἴδιον, καὶ ἡ φάσις τῆς φάσεως ἔσται ἴδιον. οἷον ἐπεὶ τοῦ μὴ ζῷου ἴδιον ἐστι τὸ μὴ ζῆν, εἴη ἂν τοῦ ζῴου ἴδιον τὸ ζῆν· κἂν εἰ δὲ τοῦ ζῴου φαίνεται ἴδιον τὸ ζῆν, καὶ τοῦ μὴ ζῴου φανεῖται ἴδιον τὸ μὴ ζῆν.

= ت . ع . ١٢٩٣ أ ٧ — ١٥ ، طبعة بدوي ، ص ٦١٢ : « وثانيا : تنظر من المحمولات أو غير المحمولات والتي عليها يحمل أو لا يحمل .

أما المبطل فينظر : إن كانت الموجبة ليست خاصة للموجبة ، فإن السالبة لا تكون خاصة السالبة . وإن كانت السالبة ليست خاصة للسالبة ، لم تكن الموجبة أيضا خاصة للموجبة . مثال ذلك : أنه لما كان الحي ليس هو خاصة للإنسان ، لم يكن قولنا : « لا حي » خاصة لقولنا « لا إنسان » . وإن ظهر أن قولنا : « لا حي » ليس بخاصة لقولنا « لا إنسان » ، لم يكن « الحي » أيضا خاصة للإنسان .

فأما المصحح فينظر إن كانت الموجبة خاصة للموجبة ، فإن السالبة تكون خاصة للسالبة . وإن كانت السالبة خاصة للسالبة ، فإن الموجبة أيضا خاصة للموجبة . مثال ذلك : أنه لما كان خاصة ما ليس بحي ألا يحيا ، صارت خاصة الحي أن يحيا . وإن ظهر أن خاصة الحي أن يحيا ، فقد ظهر أن خاصة ما ليس بحي ألا يحيا » .

ابن سينا ، الجدل ، ص ٢٧٧ : « وكذلك من جهة المعادلة أيضا ، أنه إن كان « أن تخيل » خاصة « أن تحس » ، فإن « لا تخيل خاصة « أن لا تحس » . وهذا للإبطال والإثبات » .

فأما المصحح فينظر فإن كانت الموجبة ليست بخاصة للوجبة فهي للسالبة .
مثال ذلك قولنا : إن كان ما هو تام ليس بخاصة لما هو جماد، فهذه خاصة لما
ليس بجماد . وهذا الموضع كاذب . وذلك أن الموجبة ليست خاصة للسالبة، بل
ليس توجد الموجبة للسالبة إلا من جهة ما ليس السلب بسلب مطلق ، بل دال
على أحد أصناف العدم . وأما السالبة فقد توجد للوجبة ، إلا أنها لا توجد ٥
كالخاصة من جهة ما هو سلب مطلق[1] .

---

٢ — ذلك : سقطت من ف

---

(١) أرسطو، ٥، ٦، ١٣٦ أ ٢٩ — ١٣٦ ب ٢ : τρίτον δὲ ἐξ αὐτῶν ὑποκειμένων, ἀνασκευάζοντα μὲν εἰ τὸ ἀποδεδομένον ἴδιον τῆς φάσεώς ἐστιν ἴδιον· οὐ γὰρ ἔσται τὸ αὐτὸ καὶ τῆς ἀποφάσεως ἴδιον. κἂν εἰ δὲ τῆς ἀποφάσεώς ἐστιν ἴδιον τὸ ἀποδοθέν, οὐκ ἔσται τῆς φάσεως ἴδιον. οἷον ἐπεὶ τοῦ ζῴου ἴδιον τὸ ἔμψυχον, οὐκ ἂν εἴη τοῦ μὴ ζῴου ἴδιον τὸ ἔμψυχον.

κατασκευάζοντα δὲ εἰ τὸ ἀποδοθὲν μή ἐστιν τῆς φάσεως ἴδιον < εἰ γὰρ μὴ τῆς φάσεως, ἴδιον > εἴη ἂν τῆς ἀποφάσεως. οὗτος δ' ὁ τόπος ψευδής ἐστιν· φάσις γὰρ ἀποφάσεως καὶ ἀπόφασις φάσεως οὐκ ἔστιν ἴδιον. φάσις μὲν γὰρ ἀποφάσει οὐδ' ὅλως ὑπάρχει· ἀπόφασις δὲ φάσει ὑπάρχει μέν, οὐχ ὡς ἴδιον δὲ ὑπάρχει.

= ت . ع . ٢٩٣ أ ١٠ — ٢١ ، طبعة بدوي ، ص ٦١٢ : « وثالثا : أن تنظر من الموضوعات : أما المبطل فينظر إن كان الخاصة الموصوفة خاصة للوجبة ، فانه لا تكون هي بعينها خاصة للسالبة أيضا . وان كانت الخاصة الموصوفة خاصة للسالبة لم تكن خاصة للوجبة . مثال ذلك : أنه لما كان خاصة الحيوان أنه متنفس ، لم تكن خاصة ما ليس بحي أنه متنفس .

فأما المصحح فينظر ان كانت الخاصة الموصوفة ليست بخاصة للوجبة ، فهي للسالبة . وهذا الموضع كاذب . وذلك أن الموجبة ليست خاصة للسالبة ، ولا السالبة للوجبة . لأن الموجبة لا توجد للسالبة أصلا . فأما السالبة فقد توجد للوجبة . إلا أنها لا توجد لها كالخاصة » .

ابن سينا ، الجدل ، ص ٢٢٧ : « والثالث : أنه إن كان الشيء خاصة للشيء ، فلا يكون خاصة لمقابله بالنقيض ، وليس يصح للإثبات إلا على سبيل المغالطة » .

وموضع خامس : قريب من أن يعد فى المتضادات ، وهو مأخوذ من الأنواع التى ينقسم بهـا الجنس على شبيه بالتقابل . وذلك أنا متى قسمنا الجنس بنوعين متقابلين ، وقسمناه أيضا بلاحقين متقابلين أو لواحق متقابلة ، ولم يكن أحد قسمى تلك اللواحق خاصــة لأحد قسمى تلك الأنواع ، فليس اللاحـق ٥ الآخر بخاصة للنوع الآخر . مثـال ذلك : أنه لمـا لم يكن خاصة الحيوان المـائت أن يكون متحركا ، إذ الأجرام السماوية حيوانات متحركة غير مائتـة ، لم تكن خاصة الحيوان الغير المـائت ، وهو الفلك ، أن يكون ساكنا . والتصحيح بعكس هذا .

وموضع سادس : يعد فى هذا ، وهو متى كان شيئان فى موضوعين مختلفين ، ١٠ وكان يحمل عليهما أمر واحد عام لهما ، ثم كان ذلك الشىء العـام خاصة لأحد الشيئين إذا اشترط وجوده فى موضوع ذلك الشىء ، فإنه خاصة لذلك الآخر إذا اشترط وجوده فى موضوعه / أيضا . مثـال ذلك : أنه لمـا كان الفهم والعفة ١٠٩ا جزءين من أجزاء النفس فى موضوعين مختلفين : الفهم فى الجزء الناطق ، والعفة فى الجزء الشهوانى ، وكانت الفضيلة أمرا عاما يوجد لكليهما ، ثم كانت خاصية ١٥ الفهم أنه فضيلة للجزء الفكرى ، فإن خاصة العفة أنها فضيلة للجزء الشهوانى[1] .

---

٧ — المـائت : مائت ف

١٤ — خاصية : خاصة ل

---

(١) أرسطو ، ٥ ، ٦ ، ١٣٦ب ٢ — ١٤ : ; ἔπειτα δ' ἐκ τῶν ἀντιδιῃρημένων =

وهذا الموضع يقول ابن سينا فيه إنه علمي[1] .

ἀνασκευάζοντα μὲν εἰ τῶν ἀντιδιῃρημένων μηδὲν μηδενὸς τῶν λοιπῶν ἀντιδιῃρημένων ἐστὶν ἴδιον· οὐδὲ γὰρ τὸ κείμενον ἔσται ἴδιον τούτου οὗ κεῖται ἴδιον. οἷον ἐπεὶ ζῷον αἰσθητὸν οὐδενὸς τῶν ἄλλων ζῴων ἐστὶν ἴδιον, οὐκ ἂν εἴη τὸ ζῷον νοητὸν τοῦ θεοῦ ἴδιον.

κατασκευάζοντα δ' εἰ τῶν λοιπῶν τῶν ἀντιδιῃρημένων ὁτιοῦν ἐστιν ἴδιον τούτων ἑκάστου τῶν ἀντιδιῃρημένων· καὶ γὰρ τὸ λοιπὸν ἔσται τούτου ἴδιον οὗ κεῖται μὴ εἶναι ἴδιον. οἷον ἐπεὶ φρονήσεώς ἐστιν ἴδιον τὸ καθ' αὑτὸ πεφυκέναι λογιστικοῦ ἀρετὴν εἶναι, καὶ τῶν ἄλλων ἀρετῶν οὕτως ἑκάστης λαμβανομένης εἴη ἂν σωφροσύνης ἴδιον τὸ καθ' αὑτὸ πεφυκέναι ἐπιθυμητικοῦ ἀρετὴν εἶναι.

= ت . ع . ٢٩٣ أ ٢١ — ٢٩٣ ب ٧ ، طبعة بدوى ، ٦١٣ : « وبعد ذلك تنظر فى القسمة : أما المبطل فينظر إن كان ليس شىء من القسيمة ليس من قسيمتها ، فإنه لا يكون الموضوع خاصة للشىء الذى وضع ليكون له خاصة . مثال ذلك : أنه كما كان الحى المحسوس ليس بخاصة لشىء من الحيوانات الباقية ، لم يكن الحيوان المعقول خاصة للاله .

وأما المصحح فينظر إن كان أى شىء ما مأخوذ من القسيمة الباقية خاصة لكل واحد من هذه القسيمة ، فإن الباقى يكون خاصة للباقى الذى له وضع أن يكون خاصة . مثال ذلك أنه لما كان خاصة الفهم أنه الذى من شأنه أن يكون بذاته فضيلة الجزء الفكرى ، فكل واحدة من الفضائل الأجزاء ، إذا أخذت على هذه الجهة ، صارت خاصة العفة أنها ما من شأنه أن يكون بذاته فضيلة الجزء الشهوانى » .

ابن سينا ، الجدل ، ٢٧٧ : « وموضع آخر على سبيل تعادل القسمة من جنس واحد ، مثل أنه إذا كان معقول ومحسوس ، وغير مائت ومائت . ثم لم يكن الحيوان المحسوس خاصة للمائتات ، لم يكن الحيوان المعقول خاصة لما لا يموت ، كالملائكة ، وإن كان المحسوس خاصة للمائتات ، كان المعقول خاصة للملائكة .

والمصحح يعتبر أيضا ذلك : أنه إذا كان شيئان يشتركان فى معنى عام ، وكان وجودهما فى شيئين ومعنيين ، كل واحد منهما فى واحد فقط ، وكان واحد منهما يختص عمومه بكونه لأحد الأمرين ، ويكون ذلك خاصة له ، فالآخر خاصته أنه للأمر الآخر ، مثل الفهم والعفة . فإنهما فضيلتان ووجودهما فى قوتين النفس ، أعنى الفكرية والشهوانية . ثم كان الفهم فضيلة الجزء الفكرى ، وكان ذلك خاصة الفهم ، فيجب أن يكون خاصة العفة أنها فضيلة الجزء الشهوانى . وهذا أيضا علمى » .

(١) إشارة ابن رشد إلى هذا الموضع من ابن سينا دليل لا يرد على أن ابن رشد اطلع على كتاب الجدل لابن سينا ، كما استفاد من كتاب السفسطة لابن سينا . انظر : ابن رشد ، تلخيص السفسطة ، تحقيق محمد سليم سالم ، مطبعة دار الكتب ١٩٧٣ ، ص ١٧٧ .

وموضع من التصاريف والنظائر : وذلك بأن ننظر فإن لم يكن المثال الأول خاصة للمثال الأول، لم يكن المشتق خاصة للمشتق . مثال ذلك : إن لم تكن خاصة العدل أنه موجود بالوضع ، لم تكن خاصة العادل أن يكون واضعا . وبمثل هذا ينظر في التصاريف ، إلا أنها غير موجودة في لسان العرب .

٥ وقد ينظر أيضا من النظائر في المتقابلات . مثال ذلك : إن لم تكن خاصة العادل أن ما يتصف به من العدل هو واضعه والمصطلح مع نفسه عليه ، فليست خاصة الجائر أن ما يتصف به من الجور موجود له بغير الطبع ، أعنى بالوضع .

والمثبت ينظر بعكس هذا الموضع(1) .

وموضع من الشبيه على طريق المناسبة .

١٠ أما المبطل فينظر إن لم تكن إحدى الخاصتين المتشابهتين خاصة لأحد الشيئين المتشابهين فليست الأخرى بخاصة للشيء الآخر . مثال ذلك :

---

٢ — يكن : + يكن ف   ٣ — بمثل : مثل ل

٧ — بالوضع : بالموضع ل   ١٠ — لأحد : لاحدى ف

---

(1) أرسطو ، ٥ ، ٧ ، ١٣٦ ب ١٠ — ٢٢ : ἔπειτ' ἐκ τῶν πτώσεων,

ἀνασκευάζοντα μὲν εἰ ἡ πτῶσις τῆς πτώσεως μή ἐστιν ἴδιον· οὐδὲ γὰρ ἡ πτῶσις τῆς πτώσεως ἔσται ἴδιον. οἷον ἐπεὶ οὐκ ἔστι τοῦ δικαίως ἴδιον τὸ καλῶς, οὐδ' ἂν τοῦ δικαίου εἴη ἴδιον τὸ καλόν.

κατασκευάζοντα δὲ εἰ ἡ πτῶσις τῆς πτώσεώς ἐστιν ἴδιον· καὶ γὰρ ἡ πτῶσις τῆς πτώσεως ἔσται ἴδιον. οἷον ἐπεὶ τοῦ ἀνθρώπου ἐστὶν ἴδιον τὸ πεζὸν δίπουν, καὶ τῷ ἀνθρώπῳ εἴη ἂν ἴδιον τὸ πεζῷ δίποδι λέγεσθαι.

= ت ، ع ، ٢٩٣ ب ٧ — ١٢ ، طبعة بدوى ، ٦١٣ — ٦١٤ : « وبعد ذلك ننظر في التصاريف : أما المبطل فينظر إن كان التصريف ليس بخاصة التصريف ، فإن التصريف لا يكون للتصريف خاصة . مثال ذلك : أنه لما كان ليس خاصة ما يكون على طريق العدل أن يكون على طريق الجميل ، فليس خاصة العدالة الجميل .

=

أنه لما كانت نسبة البناء إلى إحداث البيت كنسبة الطبيب إلى إحداث الصحة ، ولم تكن خاصة البناء إحداث البيت ، لم تكن خاصة الطبيب إحداث الصحة .

والمصحح ينظر إن كانت احدى الخاصيتين المتشابهتين خاصة لأحد الشيئين المتشابهين ، فالثانية خاصة للشيء الآخر . مثال ذلك : أنه لما كانت نسبة الطبيب إلى إحداث الصحة كنسبة الرائض(١) إلى خصب البدن ، وكانت خاصة الرائض إحداث خصب البدن ، صارت خاصة الطبيب إحداث الصحة(٢) .

٤ — لأحد : لاحدى ف

= فأما المصحح فينظر إن كان التصريف خاصة للتصريف ، فإن التصريف يكون خاصة للتصريف . مثال ذلك : أنه لما كان خاصة الإنسان أنه مشاء ذو رجلين ، كانت خاصة الإنسان أنه مشاء ذو رجلين » .

ابن سينا ، الجدل ، ٢٢٧ — ٢٢٨ : « وموضع من التصاريف : أنه إذا كان المصروف ليس خاصة للمصروف ، فليس التصريف خاصة للتصريف . وبالعكس . وهو موضع جدلي للإثبات والإبطال ، ونؤكده أمثلة ، مثل : أنه إن لم تكن خاصة ما هو على طريق العدل أن يكون على طريق الجبل ، لم تكن خاصة العدالة الجمال ، وإن كان خاصة الإنسان أنه مشاء ذو رجلين ، كانت خاصة ما يجرى على طريق الإنسانية أنه يجرى على طريق مشي ذي رجلين » .

(١) وراض المهر رياضا ورياضة ذلله فهو رائض (القاموس المحيط ، فصل الراء ، باب الضاد) .

(٢) أرسطو ، ٥ ، ٧ ، ١٣٦ ب ٣٣ — ١٣٧ أ ٧ : ἔπειτ' ἐκ τῶν ὁμοίως ἐχόντων, ἀνασκευάζοντα μὲν εἰ τὸ ὁμοίως ἔχον τοῦ ὁμοίως ἔχοντος μή ἐστιν ἴδιον· οὐδὲ γὰρ τὸ ὁμοίως ἔχον τοῦ ὁμοίως ἔχοντος ἔσται ἴδιον. οἷον ἐπεὶ ὁμοίως ἔχει ὁ οἰκοδόμος πρὸς τὸ ποιεῖν οἰκίαν καὶ ὁ ἰατρὸς πρὸς τὸ ποιεῖν ὑγίειαν, οὐκ ἔστι δὲ ἰατροῦ ἴδιον τὸ ποιεῖν ὑγίειαν, οὐκ ἂν εἴη οἰκοδόμου ἴδιον τὸ ποιεῖν οἰκίαν.

κατασκευάζοντα δὲ εἰ τὸ ὁμοίως ἔχον τοῦ ὁμοίως ἔχοντος ἔσται ἴδιον· . . . οἷον ἐπεὶ ὁμοίως ἔχει ἰατρός τε πρὸς τὸ ποιητικὸς ὑγιείας εἶναι καὶ γυμναστὴς πρὸς τὸ ποιητικὸς εὐεξίας, ἔστι δ' ἴδιον γυμναστοῦ τὸ ποιητικὸν εἶνοι εὐεξίας, εἴη ἂν ἴδιον ἰατροῦ τὸ ποιητικὸν εἶναι ὑγιείας. =

وموضع مأخوذ من الكون والفساد : وهو إن كان ما يقــال على أنه قد كان وفرغ ليس بخاصة لمـا قد كان وفرغ، فليس ما يقال على أنه فى طريق الكون خاصة لمـا فى طريق الكون. مثال ذلك: أنه لمـا كانت ليست خاصة الإنسان الموجود أن يوجد حيا، لم تكن خاصة الإنسان المتكون أن يتكون حيا . ومثل هذا يعتبر بين ما فسد و بين ماهو فى طريق الفساد . وكذلك أيضا يعتبر الفاسد مع الكائن بهذا النحو . مثال ذلك : أنه لمـا لم تكن خاصــة الإنسان المتكون أن يكـون حيا ، لم تكن خاصة الإنسان الفاسد فساد الحياة منه .

---

٣ — أنه : سقطت من ل

= — ت، ح ، ٢٩٣ ب ١٩ — ٢٩٤ أ ٦ ؛ طبعة بدوى ، ، ٦١٤ — ٦١٥ : « وبعد ذلك تنظر فى الأشياء التى حالها حال متشابهة .

فأما المبطل فينظر إن كان الذى حاله حال متشابهة ليس بخاصة لمـا حاله متشابهة ، فليس ما حاله متشابهة خاصة لمـا حاله متشابهة . مثال ذلك : أنه لمـا كانت حال البناء عند إحداث البيت وحال الطبيب عنــد إحداث الصحة متشابهة ، ولم تكن خاصة الطبيب إحداث الصحة ، لم تكن خاصة البناء إحداث البيت .

فأما المصحح فينظر إن كان ما حاله متشابهة يكون خاصة لمـا حاله متشابهة ، فإن ما حاله متشابهة يكون خاصة لمـا حاله متشابهة . مثال ذلك : أنه لمـا كان حال الطبيب عنــد أن يكون محدثا للصحة شبيهة بحال الرائض عنــد أن يكون محدثا لخصب البدن . وكانت خاصة الرائض أن يكون محدثا لخصب البدن ، صارت خاصة الطبيب أن يكون محدثا للصحة » .

ابن سينا ، الجدل ، ٢٢٨ — ٢٢٩ : « وموضع آخر من النسبة ، وهو أنه إذا كان نسبة شىء إلى شىء آخر كنسبة ثالث إلى رابع ، والثانى خاصة أو ليست بخاصة . مثاله : أن المرتاض نسبته إلى الخصب نسبة الطبيب إلى الصحة . فإن كان خاصة المرتاض أن يكون مفيدا للخصب ، فخاصة الطبيب أن يكون مفيدا للصحة . وبالعكس . وهــذا موضع ليس بعلمى » .

والمصحح ينظر فى هذه المواضع بعكس هذا . مثال ذلك : أنه لما كانت خاصة الإنسان الكائن أن يوجد ناطقا ، كانت خاصة الإنسان الفاسد أن يفسد منه النطق . وهذا الموضع علمى .[1]

---

(١) أرسطو، ٥، ٧، ١٣٧ أ ٢١ — ١٣٧ ب ٢ : ἔπειτ' ἀνασκευάζοντα μὲν εἰ τὸ κατὰ τὸ εἶναι λεγόμενον μή ἐστι τοῦ κατὰ τὸ εἶναι λεγομένου ἴδιον· οὐδὲ γὰρ τὸ φθείρεσθαι τοῦ κατὰ τὸ φθείρεσθαι, οὐδὲ τὸ γίνεσθαι τοῦ κατὰ τὸ γίνεσθαι λεγομένου ἔσται ἴδιον. οἷον ἐπεὶ οὐκ ἔστιν ἀνθρώπου ἴδιον τὸ εἶναι ζῷον, οὐδ' ἂν τοῦ ἄνθρωπον φθείρεσθαι εἴη ἴδιον τὸ φθείρεσθαι ζῷον. τὸν αὐτὸν δὲ τρόπον ληπτέον ἐστὶ καὶ ἐκ τοῦ γίνεσθαι πρὸς τὸ εἶναι καὶ φθείρεσθαι καὶ ἐκ τοῦ φθείρεσθαι πρὸς τὸ εἶναι καὶ πρὸς τὸ γίνεσθαι, καθάπερ εἴρηται νῦν ἐκ τοῦ εἶναι πρὸς τὸ γίνεσθαι καὶ φθείρεσθαι.

κατασκευάζοντα δὲ εἰ τοῦ κατὰ τὸ εἶναι τεταγμένου ἐστὶ τὸ κατ' αὐτὸ τεταγμένον ἴδιον· καὶ γὰρ τοῦ κατὰ τὸ γίνεσθαι λεγομένου ἔσται τὸ κατὰ τὸ γίνεσθαι λεγόμενον ἴδιον καὶ τοῦ κατὰ τὸ φθείρεθαι τὸ κατὰ τοῦτο ἀποδιδόμενον. οἷον ἐπεὶ τοῦ ἀνθρώπου ἐστὶν ἴδιον τὸ εἶναι βροτόν, καὶ τοῦ γίνεσθαι ἄνθρωπον εἴη ἂν ἴδιον τὸ γίνεσθαι βροτὸν καὶ τοῦ φθείρεσθαι ἄνθρωπον τὸ φθείρεσθαι βροτόν. τὸν αὐτὸν δὲ τρόπον ληπτέον ἐστὶ καὶ ἐκ τοῦ γίνεσθαι καὶ φθείρεσθαι πρός τε τὸ εἶναι καὶ πρὸς τὰ ἐξ αὐτῶν, καθάπερ καὶ ἀνασκευάζοντι εἴρηται.

— ت . ع . ٢٩٤ أ ١٤ — ٢٩٤ ب ٢ ، طبعة بدوى، ٦١٥ — ٦١٦ : « وبعد هذا فإن المبطل ينظر إن كان ما يقال بالوجود ليس بخاصة لما يقال بالوجود ، فإن ما يقال بالفساد ليس بخاصة لما يقال بالفساد ، ولا ما يقال بالتكون يكون خاصة لما يقال بالتكون . مثال ذلك : أنه لما كان ليس بخاصة الإنسان أن يوجد حى ، لم يكن خاصة تكون الإنسان أيضا أن يتكون حى ، ولا خاصة فساد الإنسان أن يفسد حى . وعلى هذا النحو بعينه ينبغى أن نعتبر بالتكون على الوجود وعلى الفساد ، ومن الفساد على الوجود وعلى التكون ، كما وصفنا الآن فى الوجود بالقياس إلى التكون والفساد .

وأما المصحح فينظر إن كان الموضوع فى الوجود خاصة للموضوع فى الوجود فإن الصفة بالتكون تكون خاصة للموصوف بالتكون ، والموصوف بالفساد خاصة للموصوف بالفساد ، مثال ذلك : أنه لما كانت —

ومواضع مأخوذة من الأقل والأكثر والتساوى :

أما أولاً : فإن المبطل ينظر فإن كان ما يقال بالأكثر ليس بخاصة لما يقال بالأكثر ، أعنى ما يوصف فيه المحمول بالكثرة ، ليس بخاصة لما يوصف فيه الموضوع بالكثرة ، فإن مايقال على الأقل ليس بخاصة لما يقال على الأقل ، ٥ ولا ما يقال على الإطلاق،أعنى من غير اشتراط الأقل والأكثر ، هو خاصة أيضا لما يقال على الإطلاق . مثال ذلك : أنه لما لم يكن قولنا : ما هو أكثر تكونا خاصة لما هو أكثر جسمية ، لم يكن قولنا : ما هو أقل تكونا خاصة لما هو أقل جسمية . ولا ما كان أيضا متكونا بإطلاق خاصة لما كان جسما بإطلاق .

وأما المثبت فإن كان ما يقال بالأكثر خاصة لما يقال بالأكثر ، فإن ما يقال ١٠ بالأقل خاصة لما يقال بالأقل ، وما يقال بإطلاق خاصة لما يقال بإطلاق . مثال ذلك : أنه لما كان قولنا : ما هو أكثر حسا خاصة لما هو أكثر جسما ، كان ما هو أقل حسا خاصة لما هو أقل جسما ، وكذلك ما كان حساسا بإطلاق

٢ — ليس : فليس ل

— خاصة الإنسان أن يوجد امرؤ ، صار تكون الإنسان أن يتكون امرؤ ، وخاصة فساد الإنسان أن يفسد امرؤ . وعلى هـذا النحو بعينه ينبغى أن نعتبر بالتكون والفساد على الولاء ، وبها على أنفسها ، كما قيل فيا يلزم المبطل » .

ابن سينا ، الجدل ، ٢٣٠ : « وموضع معتبر بالكون والفساد — وأنت تعرفه — مثل أنه اذا كان خاصة الإنسان أن يكون فى نفسه إمرءا ، فخاصة تكون الإنسان هو أن يكون ذلك المرء . وخاصة فساده أن يفسد ذلك المرء . وهذا على . وهو للإثبات والسلب » .

خاصة لما كان جسما بإطلاق[١] .

(١) أرسطو، ٥، ٨، ١٣٧ ب ١٤ — ٢٧ : ἔπειτα ἐκ τοῦ μᾶλλον καὶ ἧττον, πρῶτον μὲν ἀνασκευάζοντα εἰ τὸ μᾶλλον τοῦ μᾶλλον μή ἐστιν ἴδιον· οὐδὲ γὰρ τὸ ἧττον τοῦ ἧττον ἔσται ἴδιον, οὐδὲ τὸ ἥκιστα τοῦ ἥκιστα, οὐδὲ τὸ μάλιστα τοῦ μάλιστα, οὐδὲ τὸ ἁπλῶς τοῦ ἁπλῶς. οἷον ἐπεὶ οὐκ ἔστι τὸ μᾶλλον κεχρῶσθαι τοῦ μᾶλλον σώματος ἴδιον, οὐδὲ τὸ ἧττον κεχρῶσθαι τοῦ ἧττον σώματος εἴη ἂν ἴδιον, οὐδὲ τὸ κεχρῶσθαι σώματος ὅλως.

κατασκευάζοντα δὲ εἰ τὸ μᾶλλον τοῦ μᾶλλόν ἐστιν ἴδιον· καὶ γὰρ τὸ ἧττον τοῦ ἧττον ἔσται ἴδιον, καὶ τὸ ἥκιστα τοῦ ἥκιστα, καὶ τὸ μάλιστα τοῦ μάλιστα, καὶ τὸ ἁπλῶς τοῦ ἁπλῶς. οἷον ἐπεὶ τοῦ μᾶλλον ζῶντος τὸ μᾶλλον αἰσθάνεσθαί ἐστιν ἴδιον, καὶ τοῦ ἧττον ζῶντος τὸ ἧττον αἰσθάνεσθαι εἴη ἂν ἴδιον, καὶ τοῦ μάλιστα δὴ τὸ μάλιστα, καὶ τοῦ ἥκιστα τὸ ἥκιστα, καὶ τοῦ ἁπλῶς τὸ ἁπλῶς.

ت . ع . ٢٩٤ ب ٩ — ٢٠ ، طبعة بدوى ، ص ٦١٧ — ٦١٨ : « وينظر بعد ذلك فى الأكثر والأقل : أما أولا : فالناقض ينظر إن كان ما يقال بالأكثر ليس بخاصة لما يقال بالأكثر فليس ما يقال بالأقل خاصة لما يقال بالأقل ، ولا ما يقال بأيسر يسيرا خاصة لما يقال بأيسر يسيرا ، ولا ما يقال بأكثر كثيرا خاصة لما يقال بأكثر كثيرا ، ولا ما يقال على الإطلاق لما يقال على الإطلاق . مثال ذلك أنه لما لم يكن قولنا : « أكثر تلونا » خاصة « لأكبر جسمية » ، لم يكن أيضا قولنا : « أقل تلونا » خاصة لما هو « أقل جسمية » ، ولا « التلون » خاصة الجسم أصلا .

فأما المثبت فينظر إن كان ما يقال بالأكثر خاصة لما يقال بالأكثر ، فان ما يقال بالأقل يكون خاصة لما يقال بالأقل ، وما يقال بأكثر كثيرا لما يقال بأكثر كثيرا ، وما يقال بأيسر يسيرا لما يقال بأيسر يسيرا ، وما يقال على الإطلاق لما يقال على الإطلاق . مثال ذلك أنه لما كان قولنا : « أكثر حسا » خاصة لما هو « أكثر حياة » ، فان قولنا ، « أقل حسا » خاصة لما هو « أقل حياة » . وكذلك قولنا فيما هو أكثر كثيرا لما هو أكثر كثيرا ، وفيما هو أيسر يسيرا لما هو أيسر يسيرا ، وما هو على الإطلاق لما هو على الإطلاق » .

ابن سينا ، الجدل ، ٢٣٢ : « وموضع آخر مأخوذ من الأكثر والأقل ، مثل أنه إذا لم يكن ما هو أكثر تلونا خاصة لما هو أكثر جسمية ، لم يكن الأقل تلونا خاصة لما هو أقل جسمية ، وإن كان ، كان . وقد يعتبر ذلك مع الإطلاق ... » .

وكما نظرنا مما يقال على الأكثر فيما يقال على الأقل ، أو على الإطلاق ، كذلك يمكننا أن ننظر مما على الإطلاق فيما يقال على الأكثر أو على الأقل .

أما المبطل فإن كان مايقال على الإطلاق ليس خاصة لما يقال على الإطلاق، فإن مايقال على الأكثر ليس خاصة لما يقال بالأكثر ، وما يقال بالأقل ليس خاصة لما يقال بالأقل . مثال ذلك : أنه لما لم تكن خاصة الإنسان أنه حسود، ٥ لم تكن خاصة ماهو أكثر إنسانية أنه أكثر حسدا ، ولا ماهو أقل إنسانية / أقل ١٠٩ب حسدا .

وأما المثبت فينظر بعكس هذا ، أعني أن ما كان يقال على الإطلاق خاصة لما يقال على الإطلاق، فإن ما يقال بالأكثر خاصة لما يقال بالأكثر ، وما يقال بالأقل خاصة لما يقال بالأقل . مثال ذلك : أنه لما كانت خاصة النار المطلقة ١٠ أنها متحركة إلى فوق بإطلاق، كانت خاصة ماهو أكثر نارية أنه أكثر حركة إلى فوق ، وما هو أقل نارية أنه أقل حركة إلى ما فوق[1] .

---

٩ — فإن ما : فإنما ف

---

(١) أرسطو ، ٥ ، ٨ ، ١٣٧ ب ٢٧ — ١٣٨ أ ٢ : καὶ ἐκ τοῦ ἁπλῶς δὲ πρὸς ταὐτὰ σκεπτέον ἐστίν, ἀνασκευάζοντα μὲν εἰ τὸ ἁπλῶς τοῦ ἁπλῶς μή ἐστιν ἴδιον· οὐδὲ γὰρ τὸ μᾶλλον τοῦ μάλλλου, οὐδὲ τὸ ἧττον τοῦ ἧττου, οὐδὲ τὸ μάλιστα τοῦ μάλιστα, οὐδὲ τὸ ἥκιστα τοῦ ἥκιστα ἔσται ἴδιον. οἷον ἐπεὶ οὐκ ἔστι τοῦ ἀνθρώπου τὸ σπουδαῖον ἴδιον, οὐδ' ἂν τοῦ μᾶλλον ἀνθρώπου τὸ μᾶλλον σπουδαῖον ἴδιον εἴη.

κατασκευάζοντα δὲ εἰ τὸ ἁπλῶς τοῦ ἁπλῶς ἐστιν ἴδιον· καὶ γὰρ τὸ μᾶλλον τοῦ μᾶλλον καὶ τὸ ἧττον τοῦ ἧττον καὶ τὸ ἥκιστα τοῦ ἥκιστα καὶ τὸ μάλιστα τοῦ μάλιστα ἔσται ἴδιον. οἷον ἐπεὶ τοῦ πυρός ἐστιν ἴδιον τὸ ἄνω φέρεσθαι κατὰ φύσιν, καὶ τοῦ μᾶλλον πυρὸς εἴη ἂν ἴδιον τὸ μᾶλλον ἄνω φέρεσθαι κατὰ φύσιν. τὸν αὐτὸν δὲ τρόπον σκεπτέον ἐστὶ καὶ ἐκ τῶν ἄλλων πρὸς ἅπαντα ταῦτα.

وأما ثانيا : فينظر المبطل : فإن كان شيء مايقال إنه خاصة لشيء أكثر مما يقال في شيء آخر أنه خاصة لشيء آخر ، ثم كان الذي يقال إنه خاصة أكثر ليس بخاصة ، فإن الأقل ليس بخاصة . مثال ذلك : إن كان الإحساس خاصة للحيوان أكثر من كون التعليم خاصة للإنسان ، ثم لم يكن الإحساس خاصة للحيوان ، لم يكن التعليم خاصة للإنسان .

وأما المثبت فيبتدىء من موضع الأقل . فإن كان خاصة ، فإن ما يقال

---

١ — فإن : بأن ف   ٤ — للإنسان : الإنسان ف

٦ — فيبتدىء : فيبدأ ل

= — ت ، ع ، ٢٩٤ ب ٢٠ — ٢٩٥ أ ٩ ، طبعة بدوي ، ٦١٨ : « وينبغي أن تنظر في هذه أيضا مما يقال على الإطلاق . أما النافي فينظر إن كان ما يقال على الإطلاق ليس بخاصة لما يقال على الإطلاق ، فليس ما يقال بالأكثر خاصة لما يقال بالأكثر ، ولا ما يقال بالأقل لما يقال بالأقل ، ولا ما يقال بأكثر كثيرا لما يقال بأكثر كثيرا ، ولا ما يقال بأيسر يسيرا لما يقال بأيسر يسيرا . مثال ذلك : أنه لما لم تكن خاصة الإنسان أنه مجتهد ، لم يكن قولنا : أكثر اجتهادا ، خاصة لأكثر إنسانية .

فأما المثبت فينظر إن كان ما يقال على الإطلاق خاصة لما يقال على الإطلاق ، فما يقال بالأكثر خاصة لما يقال بالأكثر ، وما يقال بالأقل خاصة لما يقال بالأقل ، وما يقال أكثر كثيرا لما يقال أكثر كثيرا ، وما يقال أيسر يسيرا لما يقال أيسر يسيرا . مثال ذلك : أنه لما كانت خاصة النار الحركة إلى فوق بالطبع ، فخاصة ما هو أكثر نارية أنه أكثر حركة إلى فوق بالطبع . وعلى هذا النحو بعينه ينبغي أن ننظر في جميع هذه الأشياء من سائر تلك الأخر » .

ابن سينا ، الجدل ، ص ٢٣٢ — ٢٣٣ : « وأما إذا كان الموضوع لا يقبل الأزيد والأنقص في طباعه ، فليس يجب شيء من ذلك . فإنه ليس إذا كانت النار خاصتها أن تتحرك إلى فوق ، والإنسان خاصته أن يفهم بالروية ، يجب أن يكون ما هو أشد حركة إلى فوق أشد نارية ، أو يكون ما هو أكثر فهما فهو أشد إنسانية . وهذا قد وضع في المقدمة أن الإنسانية تقبل الأشد والأضعف . ولا يجب أن يقاس الأكثر في هذا المعنى بالأولى إلا على سبيل المشهور ... » .

بالأكثر خاصة . وهـذا الموضع هو من نسـبة شيئين إلى شـيئين على ما تقـدم في مواضع العرض[1] .

وأما ثالثـا : فينظر النافي فإذا وجد شيئا واحدا أكثر خاصة لشيء منه لشيء آخر، ثم كان الأولى أن يكون خاصة له ليس بخاصة له ، فليس هو بخاصة الأقل . مثاله : لمـا كان اللون أحرى أن يكون خاصة للسطح من كونه خاصة للجسم ، فإن لم يكن خاصة للسطح ، فليس بخاصة للجسم .

٣ — فاذا : فان ل

٩ — خاصة : سقطت من ف

(١) أرسطو ، ٥ ، ٨ ، ١٣٨ أ ٤ — ١٢ : δεύτερον δ' ἀνασκευάζοντα μὲν εἰ τὸ μᾶλλον οὗ μᾶλλον μή ἐστιν ἴδιον· οὐδὲ γὰρ τὸ ἧττον οὗ ἧττον ἔσται ἴδιον. οἷον ἐπεὶ μᾶλλόν ἐστιν ἴδιον ζῴου τὸ αἰσθάνεσθαι ἢ ἀνθρώπου τὸ ἐπίστασθαι, οὐκ ἔστι δὲ ζῴου ἴδιον τὸ αἰσθάνεσθαι, οὐκ ἂν εἴη ἀνθρώπου ἴδιον τὸ ἐπίστασθαι.

κατασκευάζοντα δ' εἰ τὸ ἧττον οὗ ἧττόν ἐστιν ἴδιον· καὶ γὰρ τὸ μᾶλλον οὗ μᾶλλον ἔσται ἴδιον. οἷον ἐπεὶ ἧττόν ἐστιν ἴδιον ἀνθρώπου τὸ ἥμερον φύσει ἢ ζῴου τὸ ζῆν, ἔστι δ' ἀνθρώπου ἴδιον τὸ ἥμερον φύσει, εἴη ἂν ζῴου ἴδιον τὸ ζῆν.

ت ، ج ، ٥ ، ٢٩٥ أ ١٠ — ١٦ ، طبعة بدوي ، ص ٦١٨ — ٦١٩ : « وثانيا : فينظر النافي : فإن كان ما يقال بالأكثر ليس بخاصة لمـا يقال بالأكثر ، فإن ما يقال بالأقـل لا يكون خاصة لمـا يقال بالأقل . مثال ذلك : أنه إن كان الإحساس خاصة للحيوان أكثر من أن التعلم خاصة للإنسان ، ولم يكن الإحساس خاصة للحي ، فليس التعلم خاصة للإنسان .

فأما المثبت فينظر إن كان ما يقال بالأقل خاصـة لمـا يقال بالأقل ، فان ما يقال بالأكثر خاصة لمـا يقال بالأكثر . مثال ذلك : أنه لمـا كان قولنا : آنس بالطبع ، خاصة للإنسان أقل من أن قولنا « يحيا » خاصة للحي ، وكان قولنا في الإنسان أنه « آنس بالطبـع » خاصة له ، فقولنا في الحي أنه « يحيا » خاصة له » .

وأما المثبت فليس ينتفع بهـذا الموضع ، فانه لا يوجد شيء واحد خاصـة لشيئين . وهذا من نسبة شيء واحد إلى شيئين[1] .

= ابن سينا ، الجـدل ، ٢٢٣ : « موضع آخر من الأكثر والأقل فى المناسبة ، والذى بمعنى الأولى وغير الأولى ، وقد تدخل الكثرة فى الموضوع والخاصة معا . وهو جدلى ، غير علمى . وهو أن يقول المبطل مثلا : لما كان الحس أولى بأن يكون خاصة للحيوان من العلم للإنسان ، وليس الحس خاصة ، فليس العلم أيضا خاصة .

ويقول المثبت لما كان العلم أقـل استحقاقا لأن يكون خاصة للإنسان من الحس للحيوان وهو خاصة ، فالحس إذن خاصة للحيوان .

والسبب فى كون هذا غير علمى هو أن الخواص إذا كانت خواص بالحقيقة لم تكن خاصـة أولى بخصوصها من خاصة أخرى بخصوصها فى نفسها ، بل يجب التسليم والالتزام » .

(١) أرسطو ، ٥ ، ٨ ، ١٣٨ أ ١٣ — ٢٠ : τρίτον δ' ἀνασκευάζοντα μὲν εἰ οὖ μᾶλλόν ἐστιν ἴδιον, μή ἐστιν ἴδιον· οὐδὲ γὰρ οὗ ἧττόν ἐστιν ἴδιον, ἔσται τούτου ἴδιον. εἰ δ' ἐκείνου ἐστὶν ἴδιον, οὐκ ἔσται τούτου ἴδιον. οἷον ἐπεὶ τὸ κεχρῶσθαι μᾶλλον τῆς ἐπιφανείας ἢ τοῦ σώματός ἐστιν ἴδιον, οὐκ ἔστι δὲ τῆς ἐπιφανείας ἴδιον, οὐκ ἂν εἴη τοῦ σώματος ἴδιον τὸ κεχρῶσθαι. εἰ δ' ἐστὶ τῆς ἐπιφανείας ἴδιον, οὐκ ἂν εἴη τοῦ σώματος ἴδιον.

κατασκευάζοντι δὲ ὁ τόπος οὗτος οὐκ ἔστι χρήσιμος· ἀδύνατον γάρ ἐστι ταὐτὸ πλειόνων ἴδιον εἶναι.

= ت . ع . ٢٩٠ أ ١٦ — ٢١ ، طبعة بدوى ، ص ٦١٩ : « وثالثا : فينظر النافى إن كان الشيء الذى الخاصـة أحرى بأن تكون له ليس الخاصة له ، فالذى الخاصـة له دون ذلك ليس بخاصة له . وإن كانت خاصة لذلك ، فليست خاصة لهذا . مثال ذلك : أنه لما كان التلون خاصة السطح أحرى منه بأن يكون للجسم ، وليس التلون خاصة للسطح ، فليس هو خاصة للجسم . وإن كانت خاصة للسطح فليس هو خاصة للجسم .

وأما المثبت فان ينتفع بهذا الموضع فى شيء . وذلك أنه ليس يمكن أن يكون شيء واحد خاصة لأشياء كثيرة » .

ابن سينا ، الجـدل ، ٢٣٣ — ٢٣٤ : « وموضع آخر مجانس لذلك أن يجعـل الكثرة فى جانب الموضوع ، والوحدة فى جانب المحمول ، فيقول المبطل إنه لما كان اللون أولى بأن يكون خاصة للسطح منه للجسم ، فاذا لم يكن خاصة للسطح لم يكن للجسم .

وأما المثبت فلا يمكن أن يقول : وهو خاصة للجسم فهو خاصة للسطح . فانه حينئذ يكون قد جعل الخاصة مشتركة ... » .

وأما رابعا : فإن المبطل ينظر فإن كان ما هو أحرى أن يكون خاصة ليس بخاصة ، فما ليس هو أحرى أن يكون خاصة فليس بخاصة . مثال ذلك : لما كان كون الحي محسوسا أحرى أن يكون له خاصة من كونه متجزءا ثم لم يكن كونه محسوسا خاصة له ، فليس أن يكون متجزءا خاصة له .

٥ وأما المثبت فينظر فإن كان الذى هو أحرى ألا يكون خاصة خاصة ، فإن ما هو أحرى أن يكون خاصة هو خاصة ، مثل أنه لما كان أن يحس هو أحرى أن يكون خاصة للحيوان من أن يحيا ، ثم كان أن يحيا خاصة ، فإن أن يحس خاصة . وهذا من نسبة شيء واحد إلى شيئين .

ثم بعد ذلك فننظر من التساوى ، أعنى الأشياء المحمولة على مثال واحد .

١٠ أما أولا : فننظر فإن كان شيئان خاصين لشيئين على مثال واحد ، ثم لم يكن أحدهما خاصة لأحدهما ، لم تكن الأخرى خاصة . وإن كان أحدهما خاصة كان الآخر خاصة . مثال ذلك : أنه لما كانت خاصة الجزء الشهوانى من النفس أن يشتهى كما خاصة المفكر أن يفكر ، ثم لم تكن خاصة الشهوانى أن يشتهى ، لم تكن خاصة المفكر أن يفكر . وإن كانت احداهما خاصة ، كانت الأخرى خاصة . وهذا

١٥ من نسبة شيئين إلى شيئين[1] .

٢ — بخاصة : + فما ليس هو أحرى أن يكون خاصة ليس بخاصة ف . تكرار
٥ — خاصة : سقطت من ل
٦ — هو خاصة : سقطت من ل // مثل : مثال ذلك ل
٨ — من : + باب ل // شيء واحد إلى شيئين : شيئين إلى شيء واحد ل
١١ — كان (الآخر) : فإن ل

(١) ارسطو ، ٥ ، ٨ ، ١٣٨ أ ٣٠ — ١٣٨ ب ٨ : ἔπειτ' ἐκ τῶν ὁμοίως ὑπαρχόντων, πρῶτον μὲν ἀνασκευάζοντα εἰ τὸ ὁμοίως ὂν ἴδιον μή ἐστιν ἴδιον τούτου οὗ ὁμοίως ἐστὶν ἴδιον· οὐδὲ γὰρ τὸ ὁμοίως ὂν ἴδιον ἔσται ἴδιον τούτου οὗ ὁμοίως ἐστὶν ἴδιον. οἷον ἐπεὶ ὁμοίως ἐστὶν ἴδιον =

والموضع الثانى من نسبة شيئين إلى شىء : وذلك أنه إذا كان شيئان خاصين لشىء واحد على مثال واحد، ثم لم تكن احداهما خاصة، لم تكن الأخرى خاصة . مثال ذلك : أنه لما كان لنا أن نضع أن كون الإنسان أن يبصر خاصة له ككونه أن يسمع ، ثم لم يكن أن يبصر خاصة ، فلا وأن يسمع أيضا خاصة .

---

١ شىء : + واحد ل // أنه : سقطت من ف // خاصين : خاصان ف
٤ ككونه : فكونه ل

ἐπιθυμητικοῦ τὸ ἐπιθυμεῖν καὶ λογιστικοῦ τὸ λογίζεσθαι, οὐκ ἔστι δ' = ἴδιον ἐπιθυμητικοῦ τὸ ἐπιθυμεῖν, οὐκ ἂν εἴη ἴδιον λογιστικοῦ τὸ λογίζεσθαι.

κατασκευάζοντα δὲ εἰ τὸ ὁμοίως ὂν ἴδιόν ἐστι τούτου ἴδιον οὗ ὁμοίως ἐστὶν ἴδιον· ἔσται γὰρ καὶ τὸ ὁμοίως ὂν ἴδιον τούτου ἴδιον οὗ ὁμοίως ἐστὶν ἴδιον. οἷον ἐπεὶ ὁμοίως ἐστὶν ἴδιον λογιστικοῦ τὸ πρῶτον φρόνιμον καὶ ἐπιθυμητικοῦ τὸ πρῶτον σῶφρον, ἔστι δὲ [τοῦ] λογιστικοῦ ἴδιον τὸ πρῶτον φρόνιμον, εἴη ἂν ἐπιθυμητικοῦ ἴδιον τὸ πρῶτον σῶφρον.

= ت . ع . ٢٩٥ ب ٧ — ١٦ ، طبعة بدوى ، ص ٦٢٠ : « وبعد ذلك فتنظر من الأشياء الموجودة على مثال واحد . أما أولا : فإن النافى ينظر إن كان ما هو خاصة على مثال واحد ليس هو بخاصة لذلك الذى هو له خاصة على مثال واحد ، فليس ما هو خاصة على مثال واحد خاصة لهذا الذى هو له خاصة على مثال واحد . مثال ذلك : أنه لما كان خاصة الجزء الشهوانى أن يشتهى على مثال ما لخاصة الجزء المفكر أن يفكر ، ولم تكن خاصة الشهوانى أن يشتهى ، لم تكن خاصة المفكر أن يفكر .

فأما المثبت فينظر إن كان ما هو خاصة على مثال واحد خاصة للشىء الذى هو له خاصة ، فإن الذى هو لشىء خاصة على مثال واحد هو له خاصة على مثال واحد . مثال ذلك : أنه لما كان خاصة الجزء الفكرى أنه أول من يأتى على مثال ما <و> خاصة الجزء الشهوانى أنه أول عفيف ، وكانت خاصة الفكرى أنه أول من يأتى ، فخاصة الشهوانى أنه أول عفيف » .

و (خاصة الجزء الشهوانى) : سقطت الواو من مخطوط الأورغانون ٢٩٥ ب ١٠ ، ومن طبعة بدوى . ولكن قارن : καί ، فى النص اليونانى .

وفي الإثبات : إن كان أحدهما خاصة ، فإن الآخر خاصة . مثال ذلك : أنه لما كان لنا أن نضع أن من خاصة النفس أن لها جزءا شهوانيا على القصد الأول ، كان لنا نضع أن من خاصتها أن لها جزءا فكريا على القصد الأول . وإن كان قولنا إن لها جزءا شهوانيا خاصة لها ، فإن قولنا إن لها جزءا فكريا خاصة لها أيضاً[1] .

والموضع الثالث : أن المبطل ينظر فإن كان شيء واحد ينسب لشيئين نسبة واحدة ، ولم يكن لأحدهما خاصة ، فليس للآخر خاصة . مثال ذلك : أنه لما كان وجود الإحراق للجمرة كوجوده للهيب ، ولم تكن خاصة للهيب ، فليس بخاصة للجمرة .

---

(١) أرسطو ، ٥ ، ٨ ، ١٣٨ب ٦ — ١٥ : δεύτερον δ' ἀνασκευάζοντα μὲν εἰ τὸ ὁμοίως ὂν ἴδιον μή ἐστιν ἴδιον αὐτοῦ· οὐδὲ γὰρ τὸ ὁμοίως ὂν ἴδιον ἔσται ἴδιον αὐτοῦ. οἷον ἐπεὶ ὁμοίως ἐστὶν ἴδιον ἀνθρώπου τὸ ὁρᾶν καὶ τὸ ἀκούειν, οὐκ ἔστι δ' ἀνθρώπου ἴδιον τὸ ὁρᾶν, οὐκ ἂν εἴη ἀνθρώπου ἴδιον τὸ ἀκούειν.

κατασκευάζοντα δὲ εἰ τὸ ὁμοίως αὐτοῦ ὂν ἴδιόν ἐστιν ἴδιον· καὶ γὰρ τὸ ὁμοίως αὐτοῦ ὂν ἴδιον ἔσται ἴδιον. οἷον ἐπεὶ ὁμοίως ἐστὶν ἴδιον ψυχῆς τὸ μέρος αὐτῆς ἐπιθυμητικὸν εἶναι καὶ λογιστικὸν πρώτου, ἔστι δ' ψυχῆς ἴδιον τὸ μέρος αὐτῆς εἶναι ἐπιθυμητικὸν πρώτου, εἴη ἂν ἴδιον ψυχῆς τὸ μέρος αὐτῆς εἶναι λογιστικὸν πρώτου.

— ت . ع . ٢٩٥ ب ١٦ — ٢٩٦ أ ٤ ، طبعة بدوي ، ص ٦٢٠ — ٦٢١ :

« وثانيا : ينظر الناقض إن كان ما هو خاصة لشيء على مثال ما آخر خاصة له ، ليس هو خاصة له ، فإن الذي هو على ذلك المثال خاصة له ليس هو خاصة له على مثال واحد . مثال ذلك : أنه لما كان خاصة الإنسان أن يبصر وأن يسمع ، ولم تكن خاصة الإنسان أن يبصر ، فليس خاصته أن يسمع .

فأما المثبت فينظر إن كان ما هو خاصة لشيء على مثال ما آخر خاصة له ، وكان أحدهما خاصة له ، فالآخر خاصة له . مثال ذلك : أنه لما كان خاصة النفس على مثال واحد أن منها جزءا شهوانيا على القصد الأول ، ومنها جزءا فكريا على القصد الأول ، وكان خاصة النفس أن منها جزءا شهوانيا على القصد الأول ، فخاصة النفس أن لها جزءا فكريا على القصد الأول » .

وأما المثبت فليس ينتفع بهذا الموضع ، فإنه لا تكون خاصة واحدة لشيئين اثنين[1] .

والفرق بين موضع الشبيه على طريق التناسب وعلى طريق الاجتماع فى عرض واحد وبين هذه المواضع أن ذلك الموضع المقايسة والشبه الذى بينهما هى السبب فى أن الزمنا أن حكم المتناسبين حكم واحد فيما يوجد لهما ويسلب عنهما ، وهنا ليس نسبة وجود الحكم لهما هو السبب فى أن حكمنا عليهما بالمقايسة[2] .

وهنا انقضى القول فى مواضع الخاصة والمشتركة .

---

٦ — ليس : نفس ف

---

(١) أرسطو ، ٥ ، ٨ ، ١٣٨ ب ١٦ — ٢٢ : τρίτον δ' ἀνασκευάζοντα μὲν εἰ οὗ ὁμοίως ἐστὶν ἴδιον, μὴ ἔστιν ἴδιον· οὐδὲ γὰρ οὗ ὁμοίως ἐστὶν ἴδιον, ἔσται ἴδιον. εἰ δ' ἐκείνου ἐστὶν ἴδιον, οὐκ ἔσται θατέρου ἴδιον. οἷον ἐπεὶ ὁμοίως ἐστὶν ἴδιον τὸ καίειν φλογὸς καὶ ἄνθρακος, οὐκ ἔστι δ' ἴδιον φλογὸς τὸ καίειν, οὐκ ἂν εἴη ἴδιον ἄνθρακος τὸ καίειν. εἰ δ' ἐστὶ φλογὸς ἴδιον, οὐκ ἂν εἴη ἄνθρακος ἴδιον.

κατασκευάζοντι δὲ οὐδὲν οὗτος ὁ τόπος ἐστὶ χρήσιμος.

= ت . ع . ٢٩٦ أ ٤ — ٨ ، طبعة بدوى ، ص ٦٢١ : « وثالثا : أن المبطل ينظر إذا كان شىء واحد خاصة لشيئين على مثال واحد ، ولم يكن خاصة لأحدهما ، فليس هو للآخر خاصة ، وإن كان لذلك خاصة ، لم يكن للآخر خاصة . مثال ذلك : أنه لما كان على مثال واحد الإحراق خاصة اللهيب والجمرة ، ولم يكن الإحراق خاصة اللهيب ، لم يكن الإحراق أيضا خاصة لجمرة . و إن كان الإحراق خاصة للهيب ، فليس خاصة الجمرة الإحراق .

فأما المثبت فليس ينتفع بهذا الموضع فى شىء » .

لاحظ السهو الذى وقع فى طبعة بدوى ، إذ نجد الحرة ، بدلا من الجمرة ἄνθραξ . وجدير بالذكر أننا نجد الجرة (بالحاء) فى مخطوط الأورغانون .

(٢) أرسطو ، ٥ ، ٨ ، ١٣٨ ب ٢٣ — ٢٦ : διαφέρει δ' ὁ ἐκ τῶν ὁμοίως ἐχόντων τοῦ ἐκ τῶν ὁμοίως ὑπαρχόντων, ὅτι τὸ μὲν κατ' ἀναλογίαν λαμβάνεται, οὐκ ἐπὶ τοῦ ὑπάρχειν τι θεωρούμενον, τὸ δ' ἐκ τοῦ ὑπάρχειν τι συγκρίνεται.

= ت . ع . ٢٩٦ أ ٨ — ١٢ طبعة بدوى ، ص ٦٢١ : « والفرق بين المعنى الذى يكون من الأشياء التى بحال متشابهة وبين المعنى الذى يكون من الأشياء الموجودة على مثال واحد أن ذاك يوجد بالمقايسة من غير أن ينظر فى أنه موجود شيئا من الأشياء ، وهذا من أنه موجود شيئا من الأشياء يحكم عليه بالمقايسة » .


مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

المقالة السادسة


مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

فى مواضع الحدود

وهى المذكورة فى المقالة السادسة

فنقول :

١١٠ ا إن الشروط / المعتبرة فى صحة الحـدود خمسة :

أحدها : أن يكون الحد موجودًا للمحدود ، أعنى صادقًا على جميعه ، و إلا لم يكن حدًا ، بمنزلة من حد الإنسان بأنه حيوان غير مائت أزلى . ٥

والثـانى : أن يكون الجنس مأخوذًا فى الحد ، مضافًا إليه الفصل . فإنه مَنْ لم يضع المحدود فى جنسه ، فلم يحـد ، مثل من حد الإنسان بأنه الذى يمكنـه أن يزرع ويحصد .

والثـالث : أن يكون الحد مساويًا للمحدود . فإن الحد إذا لم يكن مساويًا، فليس بحد . وذلك إذا كان إما أعم منـه ، بمنزلة من حد الإنسان بأنه حيوان ذو رجلين ، وإما أخص ، بمنزلة من حده بأنه حيوان يبيع الملح . ١٠

والرابع : أن يكون قد أتى بهـذه الثلاثة الأشياء فى الحد ، إلا أنه مع ذلك لم يحد ، ولا أتى بمعنى ماهو الشىء .

والخامس : أن يكون أتى بالحد ، إلا أنه لم يأت به جيدًا ولا حسنًا ، بل ١٥

ما أتى به ناقصاً على الكمال (١) .

---

(١) أرسطو ، ٦ ، ١ ، ١٣٩ أ ٢٤ — ٣٥ : τῆς δὲ περὶ τοὺς ὅρους πραγματείας μέρη πέντε ἐστίν· ἢ γὰρ ὅτι ὅλως οὐκ ἀληθὲς εἰπεῖν καθ' οὗ τοὔνομα καὶ τὸν λόγον (δεῖ γὰρ τὸν τοῦ ἀνθρώπου ὁρισμὸν κατὰ παντὸς ἀνθρώπου ἀληθεύεσθαι), ἢ ὅτι ὄντος γένους οὐκ ἔθηκεν εἰς τὸ γένος ἢ οὐκ εἰς τὸ οἰκεῖον γένος ἔθηκεν (δεῖ γὰρ τὸν ὁριζόμενον εἰς τὸ γένος θέντα τὰς διαφορὰς προσάπτειν. μάλιστα γὰρ τῶν ἐν τῷ ὁρισμῷ τὸ γένος δοκεῖ τὴν τοῦ ὁριζομένου οὐσίαν σημαίνειν), ἢ ὅτι οὐκ ἴδιος ὁ λόγος (δεῖ γὰρ τὸν ὁρισμὸν ἴδιος εἶναι, καθάπερ καὶ πρότερον εἴρηται), ἢ εἰ πάντα τὰ εἰρημένα πεποιηκὼς μὴ ὥρισται μηδ' εἴρηκε τὸ τί ἦν εἶναι τῷ ὁριζομένῳ. λοιπὸν δὲ παρὰ τὰ εἰρημένα, εἰ ὥρισται μέν, μὴ καλῶς δ' ὥρισται.

= ت . ع . ٢٩٦ ب ١٣ — ٢٠ ، طبعة بدوى ، ص ٦٢٤ : « أما صناعة الحدود فأجزاؤها خمسة : وذلك أنه إما ألا يصدق القول أصلا على ما يقال عليه الاسم . فإنه ينبغى أن يكون حد الإنسان يصدق على كل إنسان . وإما أن يكون للشيء جنس موجود فلم يضعه فى الجنس ، أو لم يضعه فى الجنس الذى يخصه . فإنه يجب على من يحد أن يجعل الشيء فى جنسه ويضيف إليه الفصول . وذلك أنه يظن بالجنس أنه أولى بالدلالة على جوهر المحدود من كل ما فى الحد . وإما ألا يكون القول خاصا بالشيء (فإنه ينبغى أن يكون حد الشيء خاصا به ، كما قلنا آنفا) . وإما أن يكون إذا عمل جميع ما وصفنا لم يحد ، ولم يقل انية المحدود ما هى . والباقى الخارج عما وصفنا إن كان قد حد ولم يصب فى التحديد » .

يظن بالجنس أنه : سقطت من طبعة بدوى . آنفا : أيضا ، فى طبعة بدوى .

انية : إليه ، فى طبعة بدوى . وهى تقابل : to epress its essence = τὸ τί ἦν εἶναι (ترجمة بيكارد — كمبردج) .

(إن كان قد) حد : وجد ، فى مخطوط الأورغانون ، وفى طبعة بدوى . ولكن قارن : ὥρισται ، فى الأصل اليونانى

ابن سينا ، الجدل ، ص ٢٤١ — ٢٤٢ : « فأول ما يجب أن يراعى من أمر الحد أن ينظر هل هو أولا صادق على المحدود . فإنه إن لم يكن صادقا ، فقد كفى سائر البحث ، وعلم أنه ليس بحد . والثانى أن ننظر هل دل فيه على الماهية المشتركة وهو الجنس القريب ، فإنه وإن لم يكن الجنس مقولا ، وكان لم يذكر جنس البتة ... فلم يعمل شيء ... ثم إن كان الجنس مذكورا ولم يكن القول مساويا لعموم الشيء ... فلم يدل بعد على الحد . ثم إن كان هناك جنس ، وكان أضيف إليه ما صار به منعكسا على الشيء المحدود ، فليس يجب أن يكون الحد حدا ... » .

فأما الشرط الأول : فالمواضع التي يثبت منها أو يبطل فهي مواضع الوجود المطلق ، أعني مواضع العرض .

وأما الشرط الثاني: فالمواضع التي يثبت منهـا أو يبطل هي مواضع الجنس بعينهـا .

وأما الشرط الثالث : فمواضعه هي مواضع الخاصة .

والتي القول فيها في هذه المقالة إنمـا هي مواضع الشرطين الباقيين، أعني هل أجاد الحـاد وأحسن ، أو لم يجد[1] ، وهل ما أتى به حد أو ليس بحد .

فلنبتدئ أولاً بالمواضع التي يوقف منها على أنه هل أجاد الحد ، أو لم يجده ، فإن الوقوف على هذا أسهل من الوقوف على تلك .

وينبغي أن تعلم أن رداءة الحد وقبحه تكون من وجهين: إما من قبلنا، وذلك إذا كانت العبارة عنه غامضة ، غير واضحة ؛ وإما من قبل الحد في نفسه ، وذلك يكون في الأكثر من قبل زيادة في الحد هي فضل وتكرير . وقد يظن أنه يلحقه

---

(١) أرسطو ، ٦ ، ١ ، ١٣٩ ب ١٢ — ١٧ : ἔστι δὲ τοῦ μὴ καλῶς μέρη δύο˙ ἓν μὲν τὸ ἀσαφεῖ τῇ ἑρμηνείᾳ κεχρῆσθαι (δεῖ γὰρ τὸ ὁριζόμενον ὡς ἐνδέχεται σαφεστάτῃ τῇ ἑρμηνείᾳ κεχρῆσθαι, ἐπειδὴ τοῦ γνωρίσαι χάριν ἀ ιοδίδοται ὁ ὁρισμός), δεύτερον δ', εἰ ἐπὶ πλεῖον εἴρηκε τὸν λόγον τοῦ δέοντος˙ πᾶν γὰρ τὸ προσκείμενον ἐν τῷ ὁρισμῷ περίεργον.

= ت . ع . ٢٩٧ أ ٩ — ١٢ ، طبعة بدوي ، ٦٢٥ : « وأجزاء ما يجري على غير الصواب جزءان : الواحد استعمال العبارة الغامضة ، وذلك أنه ينبغي للذي يحد شيئا أن يستعمل — ما أمكن — العبارة التي في غاية البيان . لأن الحد إنمـا يوفي ليعرف به الشيء . والثـاني : أن يكون قد تجاوز بالقول ما يجب . وذلك أن كل ما يزاد مع الحد فإنما هو فضل » .

ابن سينا ، الجدل ، ص ٢٤٣ : « والوجوه التي بها يكون الحد غير جيد الصنعة هي مثل أن يكون الحاد لم يحسن تأليفه أو خلط به ، أو أغلق في اللفظ ، أو حرف الجنس والفصل عن الجهة التي ينبغي » .

ذلك من جهة النقصان . إلا أن أرسطو يقسم أولاً هذه المواضع إلى هذين القسمين .

والحال في الحدود كالحال في الأشياء المحسوسة ، فكما أن الأشياء المحسوسة إنما يظهر القبح فيها إما من قبل ضعف إبصارنا ، وإما من قبل أنها قبيحة في أنفسها ، كذلك الأمر هاهنا . ٥

قال :

فأول المواضع المأخوذة من إغماض العبارة : أن تكون أجزاء الحد أو أحدها مدلولا عليها باسم مشترك ، أو أسماء مشتركة ، مثل من حد الصحة بأنها اعتدال الحار والبارد . وذلك أن الاعتدال يقال على معان كثيرة . فإنه متى أتى بالحد على هذه الصفة ، أمكن الا يتبين المعنى الذى قصد حده ، ويمكن أن يعانده السامع ١٠ بأنه ليس يصدق الاسم على جميع ما يصدق عليه الحد . فإن لخص الذى يحد المعنى الذى يقصد حده وبينه ، كان قد أجاد[1] .

٤ — ضعف : سقطت من ف ٥ — أنفسها : نفسها ف
٦ — قال : سقطت من ف
٩ — الحار : الحر ل ١٢ — يقصد : يقصده ل

(١) أرسطو ، ٦ ، ٢ ، ١٣٩ ب ١٩ وما بعده : εἷς μὲν οὖν τρόπος τοῦ ἀσαφῶς, εἰ ὁμώνυμόν ἐστί τινι τὸ εἰρημένον, οἷον ὅτι ἡ γένεσις ἀγωγὴ εἰς οὐσίαν καὶ ὅτι ἡ ὑγίεια συμμετρία θερμῶν καὶ ψυχρῶν· ὁμώνυμος γὰρ ἡ ἀγωγὴ καὶ ἡ συμμετρία· ....
— ت . ع . ٢٩٧ أ ١٣ وما بعده ، طبعة بدوى ، ص ٦٢٥ — ٦٢٦ : « فأحد مواضع ما يوصف وصفا غامضا أن يكون الشيء الموصوف من المتفقة أسماؤها . مثل ذلك : أن الكون هو المصير الى الجوهر ، وأن الصحة اعتدال الأشياء الحارة والباردة . وذلك أن المصير والاعتدال من المتفقة أسماؤها ... » .

ابن سينا ، الجدل ، ص ٢٤٣ — ٢٤٤ : « ومن مواضع البحث الأول أن يكون اللفظ مشتركا ، غير مفهوم الغرض المحصل ، كقول القائل : إن الكون مصير الى الجوهر ، أو الصحة اعتدال فى الكيفيات . والمصير لفظ متفق لاشتراكه ، وأول ما يفهم منه الحركة المكانية ؛ والاعتدال لفظ متفق لاشتراكه ، وأول ما يفهم منه تساوى المقادير والأوزان ... » .

والموضع الثانى : أن يكون الحد ، أو جزء منه ، دل عليه باسم مستعار ، مثل من جعل جنس الهيولى : الحاضنة ، أو جعل جنس العفة : الاتفاق والملاءمة . وذلك أن الحاضنة إنما هى فى الحقيقة المرأة ، والاتفاق إنما أصله فى النغم[(١)] .

وكذلك أيضا إذا استعمل بدل الاسم المفرد قولا مركبا من أعراض للشىء غير مستعملة ، بمنزلة من استعمل بدل العين : المظللة بالحواجب . وذلك أن ما لم تجر به العادة ، فهو غير بين[(٢)] .

٣ — المرأة : + المربية ل . وواضح أن الكلمة زيادة شارحة وجدت طريقها إلى المتن

(١) أرسطو ، ٦ ، ٢ ، ١٣٩ ب ٣٢ — ١٤٠ أ ٢ : ἄλλος, εἰ κατὰ μεταφορὰν εἴρηκεν, οἷον εἰ τὴν ἐπιστήμην ἀμετάπτωτον ἢ τὴν γῆν τιθήνην ἢ τὴν σωφροσύνην συμφωνίαν· πᾶν γὰρ ἀσαφὲς τὸ κατὰ μεταφαρὰν λεγόμενον ...

= ت . ع . ٢٩٧ أ ٢٢ — ٢٩٧ ب ٣ ، طبعة بدوى ، ص ٦٢٦ : « وموضع آخر : وهو إن كان قال الشىء على جهة الاستعارة ، مثال ذلك : إن كان سمى العلم : الذى لا ينتقل ، أو سمى الهيولى : حاضنة ، أو سمى العفة : اتفاقا . وذلك أن كل ما يقال على جهة الاستعارة فإنه غامض ، غير بين » .

لاحظ السهو الذى حدث فى طبعة بدوى ، إذ نجد : خاصة ، بدلا من : حاضنة .

ابن سينا ، الجدل ، ص ٢٤٤ : « وأحسن من ذلك ما يبنى على الاستعارة ، فيقال مثلا : إن الهيولى : أم حاضنة ، وإن العفة : اشتراك اتفاق . وذلك لأن الاشتراك الاتفاق قد يوجد فى النغم ، وليست العفة موجودة فيها ... » .

(٢) أرسطو ، ٦ ، ٢ ، ١٤٠ أ ٣ — ٥ : ἔτι εἰ μὴ κειμένοις ὀνόμασι χρῆται, οἷον Πλάτων ὀφρυόσκιον τὸν ὀφθαλμόν, ἢ τὸ φαλάγγιον σηψιδακές, ἢ τὸν μυελὸν ὀστεογενές· πᾶν γὰρ ἀσαφὲς τὸ μὴ εἰωθός.

= ت . ع . ٢٩٧ ب ٧ — ٩ ، طبعة بدوى ، ص ٦٢٦ : « وأيضا إن كان يستعمل أسماء غير موضوعة ، كما فعل أفلاطن عند تسميته العين : المظللة بالحاجب ، ويسمى الرتيلاء : متعفنة اللسعة ، وتسميته المخ : المتولد فى العظام . وذلك أن كل ما لم تجر فيه العادة فهو غير بين » .

τὸ φαλάγγιον : الرتيلاء ، ويقصر ، من الهوام (القاموس المحيط ، فصل الراء ، باب اللام)

المخ : ὁ μυελός = medulla

والأسماء المستعارة: منها ماهي مأخوذة من معان شبيهة بالأشياء التي استعيرت لهـا ، ومنها ماهي مأخوذة من أشياء غير شبيهة إلا شبها بعيدا . وهذه أغمض في الدلالة . والحدود الواقعة فيها هـذه الأسماء هي أردأ الحدود وأخفاها ، مثل من جعل جنس الشريعة أنها مكيال ومقدار[١] .

= ابن سينا ، الجدل ، ص ٢٤٤ : « وكذلك حال التحديدات التي تستعمل فيها ألفاظ مختلفة لم تعتد ، كمن يترك مثـلا لفظة العين في حد شيء تؤخذ العين في حده ، فيجيء بدل اللفظ الدال عليها في التعارف بلفظ : « المظللة بالحاجب » . وكذلك الذي يأتي بدل الرتيلا : العفنة اللسـع ، وبدل المخ بغاذي العظام ، عادلا في أجزاء الحد ، أو في تسمية المحدود ، عن الأسماء المشهورة إلى هذه الأسماء » .

لاحظ الخطأ الذي وقع في كتاب الجدل لابن سينا إذ نجد : « الرتيلا بعقبة » . والقراءة الصحيحة هي : « الرتيلا بعفنة » ، كما هو واضح من النص اليوناني والترجمة العربية .

(١) أرسطو ، ٦ ، ٢ ، ١٤٠ أ ٦ وما بعده : ἔνια δ' οὔτε καθ' ὁμωνυμίαν οὔτε κατὰ μεταφορὰν οὔτε κυρίως εἴρηται, οἷον ὁ νόμος μέτρον ἢ εἰκὼν τῶν φύσει δικαίων. ἔστι δὲ τὰ τοιαῦτα χείρω τῆς μεταφορᾶς ...

— ت ، ع ٢٩٧ ب ٩ — ١١ ، طبعة بدوى ، ص ٦٢٧ : « وبعض الأسمـاء لا تقال باتفاق الاسم ، ولا بالعبارة . مثال ذلك القول بأن الناموس مقدار ، <١> ومثال الأشـياء العادلة بالطبع . وما جرى هذا المجرى أشر من الاستعارة ... » .

بالعبارة: كتبت أولا في مخطوط الأورغانون ، وكتب فوقها : الاستعارة . وربمـا كانت هذه هي القراءة الصحيحة ، إذ يقابلها بالأصل اليوناني μεταφορά

لاحظ أن الناموس هنا بمعنى القانون νόμος وقد كتب فوقه في مخطوط الأورغانون : الشريعة .

ولاحظ أن « و » يقابلهـا ἢ وهي تعني « أو » .

ولاحظ أن الترجمة العربية لجملة الأولى مضطربة وربما سقط من الأصل اليوناني بعض الكلمات .

فأرسطو يقول إن بعض الألفاظ لا يكتنفها غموض ولا تستخدم مجازا ولا تستعمل حرفيا .

قارن ترجمة بيكارد — كيبردج : Sometimes a phrase is used neither ambiguously, nor yet metaphorically, nor yet literally, as when the law is said to be the "measure" or "image" of the things that are by nature just. Such phrases are worse than metaphor. =

وموضع ثالث : إن كان المحدود له ضد ، فينبغى أن يكون حد ضده بينا من حده . و إلا فقد وضع الحد وضعا غامضا . ومثال ذلك : من حد الحكمة بأنها قنية مستخرجة للأشياء النافعة والضارة . وذلك أن حد الجهل قد يفهم ويبتدر من هذا الحد . و بالجملة متى لم يبن من الحد الشيء المقصود تحديده ، لم يكن حدا جيدا . وذلك أن الذى يأتى بالحد غامضا بأن لا يدل دلالة واضحة على الشيء ٥ المقصود تحديده ، يشبه فعل من يصور صورا رديئة الأشكال والهيئات حتى لا يعلم بنفس تلك الصور والرسوم صور الأشياء التى حوكيت بها ، إلا أن يكتب على كل صورة منها اسم الشيء الذى حوكيت به . فكما أن هذا من فعل المصور قبيح ، كذلك الأمر فيمن / يضع الحدود بهذا النحو . فهذه وأمثالها هى التى ١١٠ ب يكون منها القول غامضا[(١)] . ١٠

---

٦ — يشبه : فعله ل

— ابن سينا ، الجدل ، ص ٢٤٤ — ٢٤٥ : « ومنها ما هو أبعد من ذلك فلا هو مشترك ، ولا هو مستعار معروف ، ولا هو أيضا دال على ... معنى مناسب للشيء وإن كان غير معتاد له ، بل يكون مستعارا بالقياس إلى معنى عام جدا ، مثل إتيانهم بدل الشريعة بالمكيال ، أو المقدار ، أو المثال . فإن هذا وما أشبهه لا يدل على خصوصية الشيء بوجه من الوجوه » .

(١) أرسطو ، ٦ ، ٢ ، ١٤٠ أ ١٨ — ٢٢ : τι εἰ μὴ δῆλος ὁ τοῦ ἐναντίου λόγος ἐκ τοῦ λεχθέντος· οἱ γὰρ καλῶς ἀποδιδόμενοι καὶ τοὺς ἐναντίους προσσημαίνουσιν. ἢ εἰ καθ' αὑτὸν λεχθεὶς μὴ φανερὸς εἴη τίνος ἐστὶν ὁρισμός, ἀλλὰ καθάπερ τὰ τῶν ἀρχαίων γραφέων, εἰ μή τις ἐπιγράψαι, οὐκ ἐγνωρίζετο τί ἐστιν ἕκαστον.

— ت . ع . ٢٩٧ ب ١٧ — ٢٠ ، طبعة بدوى ، ص ٦٢٧ : « وأيضا إن لم يكن حد الضد بينا أصلا من الذى قد وصف . وذلك أن التى توصف على ما يجب قد تدل — مع ما تدل عليه — على أضدادها . أو إن كان الموصوف فى نفسه لا يبين من أمره تحديد لأى شيء هو ، لكن بمنزلة أحوال الصور العتيقة ، إن لم يرسم أحد عليها دلالتها ، لم يعلم ما كل واحد منها » .

ابن سينا ، الجدل ، ص ٢٤٥ : « وموضع قد وصل بهذه المواضع : وهو أن ننظر هل حد الضد يلوح من حد الضد ؟ فإنه إذا أعطى شيء ذو ضد حدا ، ثم لم يلح منه حد الضد الآخر ، فليس ذلك بحد . إذ حد الضد ضد لحد الضد ... ... » .

وأما المأخوذة من الزيادة فى الحد : فإن هذه أيضا تنقسم إلى أربعة مواضع :

أحدها : أن يزاد فى الحد ما يصير به أعم من المحدود . وهذا على ضربين :

أحدهما : أن يزاد فيه ما هو عام لجميع الموجودات ، بمنزلة من حد الإنسان أنه حيوان ناطق ذو ثلاثة أبعاد . فإن قولنا : ذو ثلاثة أبعاد ، أمر موجود لجميع الأجسام . ٥

والثانى : أن يزاد فيه ما هو عام لجميع الأنواع المشاركة له فى الجنس ، بمنزلة من حد الإنسان بأنه حيوان ناطق متنفس .

وخال هذا الموضع هو بيّن بنفسه . وذلك أن الجنس إنما أتى به فى الحد ليفصل المحدود مما هو أعم من الجنس . والفصل إنما أتى به فى الحد ليفصل المحدود من الجنس . فإذا زاد المحدد إحدى هاتين الزيادتين أبطل بالأولى منهما منفعة الجنس ، وبالثانية منفعة الفصل (١) . ١٠

٩ — خال : حال ل // هو : سقطت من ل

(١) أرسطو ، ٦ ، ٣ ، ١٤٠ أ ٢٤ — ٣٢ : εἰ δ' ἐπὶ πλεῖον εἴρηκε τὸν ὅρον, πρῶτον μὲν σκοπεῖν εἴ τινι κέχρηται ὃ πᾶσιν ὑπάρχει, ἢ ὅλως τοῖς οὖσιν ἢ τοῖς ὑπὸ ταὐτὸ γένος τῷ ὁριζομένῳ· ἐπὶ πλεῖον γὰρ εἰρῆσθαι ἀναγκαῖον τοῦτο. δεῖ γὰρ τὸ μὲν γένος ἀπὸ τῶν ἄλλων χωρί- ζειν, τὴν δὲ διαφορὰν ἀπὸ [τινος] τῶν ἐν τῷ αὐτῷ γένει. τὸ μὲν οὖν πᾶσιν ὑπάρχον ἁπλῶς ἀπ' οὐδενὸς χωρίζει· τὸ δὲ τοῖς ὑπὸ ταὐτὸ γένος πᾶσιν ὑπάρχον οὐ χωρίζει ἀπὸ τῶν ἐν ταὐτῷ γένει, ὥστε μάταιον τὸ τοιοῦτον προσκείμενον.

— ت . ع . ٢٩٧ ب ٢١ — ٢٩٨ أ ٤ ، طبعة بدوى ، ص ٦٢٨ : « وإن كان ذكر فى التحديد أكثر مما يجب ، فينبغى أن ننظر أولا إن كان استعمل شيئا يوجد لكلها أو بالجملة للموجودات أو الأشياء التى هى والمحدود تحت نوع خاص . فإنه واجب ضرورة أن يكون هذا يقال على أكثر مما يقال ذاك . وذلك أنه واجب أن يكون الجنس يفصل من الأشياء الأخر؛ والفصل يفصل من شىء من الأشياء التى تحت جنس واحد . فإن الموجود لجميعها على الإطلاق لا يفصل من شىء فيها . فأما الموجود لجميع التى هى تحت جنس واحد لا يفصل من التى تحت جنس واحد بعينه . فزيادة ما يجرى هذا المجرى إذا باطلة » .

والموضع الثانى : أن يزيد فى الحد ما هو مساو للمحدود ، لكنه فضل لايحتاج إليه ، بمنزلة من حد الإنسان بأنه حيوان ناطق قابل للعلم . فإن قولنا : قابل للعلم ، فضل لا يحتاج إليه . وأكثر مايظهر هذا من قبل أن الزيادة لا تصدق مع الفصل المأخوذ ، إذا وصف الفصل بها على جهة مايوصف الجنس بالفصل ، أعنى على جهة التخصيص . لكن متى أخذت معرفة بنفسها كانت كافية ، مثل من حد البلغم[1] بأنه الرطوبة الغير المنهضمة الأولى التى تتولد من الغذاء . وذلك أنه إذا وصفت بأنها غير منهضمة ، لم يصدق عليها أنها أولى ، لأنه ليس فى البدن رطوبة غير منهضمة إلا واحدة وهى البلغم . فإن أسقط من هذا الحد « غير منهضمة » ، أمكن أن تكون الأولية فصلا له . فإن فى البدن رطوبات كثيرة تتولد عن الغذاء ، البلغم أولها . وإن أسقطت « الأولية » وأتى بقولنا : غير منهضمة ، كفى ذلك فى الحد[2] .

٦ — المنهضمة : منهضمة ف   ٨ — أسقط : سقطت من ف

= ابن سينا ، الجدل : ص د ٢٤٥ — ٢٤٦ : « وأما المواضع التى بعد ذلك فإن تعلقها بالبحث الثانى . فمنها أن يكون قد أخذ بدل الجنس شىء من المحمولات العامة ، أو شىء من اللوازم التى تلزم كل شىء كالموجود والشىء أو غير ذلك » .

(١) بلغم : τὸ φλέγμα ، مشتق من الفعل φλέγω ، بمعنى يشعل أو يحرق . وعند البناء للمجهول بمعنى الفعل : يشتعل أو يحترق . انظر : جالينوس ، القوى الطبيعية ، ٢ ، طبعة هيلمريش Scr- Min ... ، ٣ ، ص ٢٠٢ ، سطر ٦ : οἷον ἡμίπεπτός τις τροφή

(٢) أرسطو ، ٦ ، ٣ ، ١٤٠ أ ٣٣ — ١٤٠ ب ١٥ : ἢ εἰ ἔστι μὲν ἴδιον τὸ προσκείμενον, ἀφαιρεθέντος δὲ τούτου καὶ ὁ λοιπὸς λόγος ἴδιός ἐστι καὶ δηλοῖ τὴν οὐσίαν· οἷον ἐν τῷ τοῦ ἀνθρώπου λόγῳ τὸ ἐπιστήμης δεκτικὸν προστεθὲν περίεργον. καὶ γὰρ ἀφαιρεθέντος τούτου ὁ λοιπὸς λόγος ἴδιος καὶ δηλοῖ τὴν οὐσίαν. ἁπλῶς δ' εἰπεῖν ἅπαν περίεργον οὗ ἀφαιρεθέντος τὸ λοιπὸν δῆλον ποιεῖ τὸ ὁριζόμενον ... οἷον ὅτι ὁ τοῦ =

والموضع الثالث : أن تكون الزيادة تجعل المحدود أخص ، بمنزلة من حد الإنسان أنه حيوان ناطق أبيض[1] .

φλέγματος ὅρος ὑγρὸν πρῶτον ἀπὸ τροφῆς ἄπεπτον. ἓν γὰρ τὸ = πρῶτον, οὐ πολλά, ὥστε περίεργον τὸ ἄπεπτον προσκείμενον· καὶ γὰρ τούτου ἀφαιρεθέντος ὁ λοιπὸς ἔσται ἴδιος λόγος· οὐ γὰρ ἐνδέχεται ἀπὸ τῆς τροφῆς καὶ τοῦτο καὶ ἄλλο τι πρῶτον εἶναι. ἢ οὐχ ἁπλῶς πρῶτον ἀπὸ τροφῆς τὸ φλέγμα ἀλλὰ τῶν ἀπέπτων πρῶτον, ὥστε προσθετέον τὸ ἄπεπτον· ἐκείνως μὲν γὰρ ῥηθέντος οὐκ ἀληθὴς ὁ λόγος, εἴπερ μὴ πάντων πρῶτόν ἐστιν.

= ت . ع . ٢٩٨ أ ٤ — ١٦ ، طبعة بدوى ، ص ٦٢٨ — ٦٢٩ : « أو إن كان الذى يزاد خاصا . و إذا رفع ، كان القول الباقى خاصا و يدل على الجوهر . مثال ذلك : إن زيد فى حد الإنسان : قابل للعلم ، كان ذلك باطلا ، لأن هذا اذا رفع منه كان القول الباقى خاصا له ، و يدل على جوهره . وبالجملة أقول : كلما كان — إذا رفع — كان الباقى يدل على المحدود ، ماهو ، فهو باطل . . . وأيضا فإن حد البلغم أنه أول رطوبة تتولد من الغذاء غير منهضمة . وذلك أن قولنا : « أول » واحد ، وليس بكثير ، فزيادتنا إذا « منهضمة » باطل ، لأن هذا — إذا رفع — كان القول الباقى خاصة . إلا أنا نقول : لا . وذلك أنه يمكن أن يكون هذا وشىء آخر غيره من الغذاء ، فليس البلغم إذا على الإطلاق أول رطوبة من الغذاء ، لكن أول مما لم ينهضم ، فيجب كذلك أن يزاد فى الحد : غير منهضمة ، لأنه إذا قيل على جهة العموم ، لم يكن القول صدقا ، إذ كان ليس هو أول جميعها » .

ابن سينا ، الجدل ، ص ٢٤٥ — ٢٤٦ : « وكقول من حد البلغم بأنه أول رطوبة غير منهضمة ، فإنه ليس فى البدن رطوبات غير منهضمة غير البلغم حتى يكون منها أول وثان . فإما أن يكون الأول فضلا ، و إما أن يكون غير المنهضم فضلا » .

(١) أرسطو ، ٦ ، ٣ ، ١٤٠ ب ١٦ – ٢٦ : ἔτι εἴ τι τῶν ἐν τῷ λόγῳ μὴ πᾶσιν ὑπάρχει τοῖς ὑπὸ ταὐτὸ εἶδος· ὁ γὰρ τοιοῦτος χεῖρον ὥρισται τῶν χρωμένων ὃ πᾶσιν ὑπάρχει τοῖς οὖσιν. ἐκείνως μὲν γάρ, ἂν ὁ λοιπὸς ἴδιος ᾖ λόγος, καὶ ὁ πᾶς ἴδιος ἔσται· ἁπλῶς γὰρ πρὸς τὸ ἴδιον ὁτουοῦν προστεθέντος ἀληθοῦς ὅλος ὁ λόγος ἴδιος γίνεται. εἰ δέ τι τῶν ἐν τῷ λόγῳ μὴ πᾶσιν ὑπάρχει τοῖς ὑπὸ ταὐτὸ εἶδος, ἀδύνατον ὅλον τὸν λόγον ἴδιον εἶναι· οὐ γὰρ ἀντικατηγορηθήσεται τοῦ πράγματος. οἷον ζῷον πεζὸν δίπουν τετράπηχυ· ὁ γὰρ τοιοῦτος λόγος οὐκ ἀντικατηγορεῖται τοῦ πράγματος διὰ τὸ μὴ πᾶσιν ὑπάρχειν τοῖς ὑπὸ ταὐτὸν εἶδος τὸ τετράπηχυ. =

والموضع الرابع : أن يكرر فى الحد المعنى بعينه .

وهذا على ضربين :

إما أن يكرره بلفظ مرادف . فإن تكريره بلفظ واحد بعينه مما لا يبلغ غلط أحد ولا تغليطه أن يضعه . مثال ذلك : من حد الشهوة بأنها الشوق إلى اللذيذ .

وإما أن يكون المعنى جزئيا مضمنا فى معنى كلى ، فيأتى بالجزىء . فإن هذا يجمع من الفساد أمرين : أحدهما : أن يكرر المعنى الواحد مرتين ، والثانى : أن يجعل الحد أخص من المحدود . ومثال ذلك : من حد السياسة بأنها ملكة

= ت . ع . ٢٩٨ أ ١٦ – ٢٤ ، طبعة بدوى ، ص ٦٢٩ — ٦٣٠ : « وأيضا إن كان شىء مما فى القول لا يوجد لجميع الأشياء التى تحت نوع واحد . فإن تحديد مثل هذا قد حد من الذين يستعملون ما يوجد لكل الموجودات . وذلك أنه بتلك الجهة إن كان القول الثانى خاصا ، فإن القول كله يكون خاصا ، لأن الخاصة بالجملة إذا أضيف إليها شىء — أى شىء كان صادقا — فإن القول بأسره يكون خاصا ، وإن كان شىء مما فى القول ليس يوجد لجميع الأشياء التى تحت نوع واحد ، فليس يمكن أن يكون القول بأسره خاصا . لأنه ليس يرجع بالتكافؤ فى الحمل . مثال ذلك قولنا : حى مشاء ذو رجلين ، ذو أربع أذرع . فإن هذا القول لا يرجع بالتكافؤ فى الحمل على الأمر ، من قبل أنه ليس يوجد ذو أربعة أذرع لجميع الأشياء التى تحت نوع واحد » .

ابن سينا ، الجدل ، ص ٢٤٦ — ٢٤٧ .

واضح أن ابن سينا لم يجد فى النسخة التى استخدمها كلمة « أذرع » ، فظن أن أرسطو يتحدث عن الأرجل . وقد أضاف ابن سينا عبارة تدل على أنه أدرك أن فى النص تحريفا ، فقال : ويجوز أن يكون وقع فى النسخة تحريف ، أو أريد أن يحد المستقل من الحيوان ، فنقول : حى ، ماش ، ذو رجلين أو ذو أربع ، فغلط وكتب ذو أربع . فحينئذ يكون التحريف فى النسخة .

عن نقد ابن سينا للترجمات العربية ، انظر : ابن سينا ، الشفاء ، المنطق ، الخطابة ، تحقيق محمد سليم سالم ، بمناسبة الذكرى الألفية للشيخ الرئيس ، المطبعة الأميرية ، القاهرة ١٩٥٤ ، ص ١٩ وما بعدها .

تضع الأمور الجميلة بالطبع والعادلة . وذلك أن الجميلة تنتظم العادلة وغيرها[1] .

فهذه هي الأشياء التي عددها أرسطو في الوقوف على زيادة الحدود . وهو بيّن أن الأمر فيها كذلك . فإن الزيادة في الحد تشبه الإصبع السادسة في اليد، وكما أن اليد تصير بها قبيحة ، كذلك الحد . وقد يمكن أن تعد الزيادة التي تجعل الحد أخص أو أعم في المواضع التي يوقف منها على أنه لم يحد . وأرسطو يأتي بعد هذا بموضع ويجعله في المواضع التي يوقف منها على أنه لم يحد . وثامسطيوس يعده ويجعله في مواضع رداءة الحد . ويحتمل الأمرين جميعا .

---

(١) أرسطو ، ٣٠٦ ، ١٤٠ ب ٢٧ — ١٤١ أ ٢٢ : πάλιν εἰ ταὐτὸν πλεον-άκις εἴρηκεν, οἷον τὴν ἐπιθυμίαν ὄρεξιν ἡδέος εἰπών· πᾶσα γὰρ ἐπιθυμία ἡδέος ἐστίν, ὥστε καὶ τὸ ταὐτὸν τῇ ἐπιθυμίᾳ ἡδέος ἔσται . . . ἢ τοῦτο μὲν οὐδὲν ἄτοπον· καὶ γὰρ ὁ ἄνθρωπος δίπουν ἐστιν, ... ὥστε ἅπαξ μόνον τὸ δίπουν κατηγορεῖται. ὁμοίως δὲ καὶ ἐπὶ τῆς ἐπιθυμίας· . . . οὐκ ἔστι δὲ τὸ δὶς φθέγξασθαι ταὐτὸν ὄνομα τῶν ἀτόπων, ἀλλὰ τὸ πλεονάκις περί τινος τὸ αὐτὸ κατηγορῆσαι, ... πάλιν εἰ τοῦ καθόλου εἰρημένου προσθείη καὶ ἐπὶ μέρους . . . .

= ت . ع . ٢٩٨ أ ٢٤ — ٢٩٨ ب ١ وما بعده ، طبعة بدوي ، ص ٦٣٠ — ٦٣١ :
« وأيضا ، إن كان ذكر شيئا واحدا بعينه مرارا كثيرة . مثال ذلك إذا قال : إن الشهوة التوقان إلى اللذيذ . فإن كل شهوة إنما هي للذيذ . . . وتقول إن هذا ليس بالمنكر لأن الإنسان ذو رجلين . . . . فذو الرجلين إذن إنما حمل مرة واحدة فقط وكذلك يجري الأمر في الشهوة . . . وليس اللفظ باسم واحد بعينه مرتين من الأشياء المنكرة . لكن المنكر هو أن يحمل شيء واحد بعينه على شيء مل مرارا كثيرة . . . وأيضا إن كان الشيء قيد كليا فزيد عليه جزئي . . » .

مل مرار كثيرة : πλεονάκις

ابن سينا ، الجدل ، ص ٢٤٧ — ٢٤٨ : « وموضع آخر : أن يكون قد أخذ شيئا واحدا مكررا بالفعل أو بالقوة مرتين . فمن ذلك أن يكون التكرير من جهة اعتبار المحدود وجزء الحد ، كمن يقول : إن الشهوة توقان إلى اللذيذ ، فإن التوقان هو الشهوة نفسها . ومن ذلك أن يكون جزء الحد قد أخذ في الحد مرتين : إما بالقوة . . . وإما بالفعل . . . »

وهذا الموضع : هو أنه ينبغي أن يعمل الحد من أشياء هي أعرف على الإطلاق . وتلك الأشياء هي الأمور المتقدمة على المحدود التي هي أعرف عند الطبيعة ، وأعرف عندنا . وذلك أن الأعرف يقال على ضربين : إما أعرف على الإطلاق ، وإما أعرف عندنا . والأعرف على الإطلاق كثيرا ما يكون غير الأعرف عندنا ، بمنزلة ما عليه الأمر في المركبات والاسطقسات التي تتركب منها . فإن المركبات ٥ أعرف عند الجمهور من البسائط التي منها تركبت . والأمر عند الطبيعة بخلاف ذلك . ولذلك يقول أرسطو إن الأعرف بإطلاق إنما يشبه أن يوجد للأناسى الموجودين أناسى بإطلاق ، وهم الفاضلون . كما أن الأصح بإطلاق إنما يوجد في البنية الحسنة بإطلاق[(١)] .

١٠ وإنما كان واجبا أن تعمل الحدود من الأشياء التي هي أعرف على الإطلاق وهي الأمور التي تجمع أمرين : أحدهما / أن تكون أمورا متقدمة على المحدود ١١١١

٦ — البسائط : البسائط ف

(١) أرسطو ، ٦ ، ٤ ، ١٤١ ب ١ — ١٤ : δῆλον οὖν ὅτι οὐχ ὥρισται ὁ μὴ διὰ προτέρων καὶ γνωριμωτέρων ὁρισάμενος...

— ت . ع . ٢٩٩ أ ٥ — ١٩ ، طبعة بدوى ، ص ٦٣٢ — ٦٣٣ : « فبين إذا أن الذي لم يحد من أشياء هي أقدم وأعرف لم يحد ... » .

ابن سينا ، الجدل ، ص ٢٤٩ — ٢٥٠ : « فأول الموضوع في ذلك أن ننظر هل حدد بأمور أقدم في المعرفة والطباع من المحدود ، فإنه كذلك ينبغي أن يكون ... والأعرف إما عندنا ، وإما على الإطلاق ، وهو الذي يجب في نفسه أن يكون أعرف ... وإنما يكون الحد حقيقيا إذا كان مما هو أعرف عندنا وأعرف على الإطلاق ... ولو كان كل ما هو أعرف عندنا مبدأ التحديد ، أمكن أن يكون للشيء الواحد حدود كثيرة بحسب الأعرف عند كل حاد ... وربما كان الشيء أعرف في سن الشباب ثم يصير غيره أعرف في سن الحنكة » .

فى الوجود ، والثانى : أن تكون أعرف عندنا . لأن الحدود إنما يقصد بها معرفة الشىء بما هو ، وذلك لايكون بأى شىء اتفق ، بل بالأشياء التى بها قوامه ، وماهيته ، كالحال فى البراهين المطلقة . فإن البراهين المطلقة هى حدود بالقوة كما قيل فى كتاب البرهان[1] . ولذلك ألفت الحدود من أجناس وفصول . فإن الفصل والجنس أمران متقدمان على النوع المحدود ، وبهما قوامه . والأمور ٥ التى بها قوام الشىء هى واحدة بأعيانها ، إذ كان بها كون الشىء المحدود واحدا . فلو كانت الحدود تأتلف من الأشياء المعروفة عندنا فقط ، وهى الأمور المتأخرة ، لأمكن أن يكون للشىء حدود كثيرة ، بل لأمكن أن يكون حد الشىء عند أقوام ما غير حده عند آخرين . فإن الأمور المعروفة عندنا هى غير المعروفة عند آخرين ، بل لعله كان يمكن أن يكون حد الشىء الواحد بعينه عند إنسان واحد ١٠ بعينه فى سن ما غيره فى سن آخر . فإن الأمور المعروفة عند الشباب غيرها عند الكهل . مثال ذلك : أن المحسوسات أعرف عند الصبيان ، والمعقولات

٣ — فان البراهين المطلقة : سقطت من ف

٩ — ما : سقطت من ف

(١) أرسطو ، ٦ ، ٤ ، ١٤١ أ ٢٧ — ٣٠ : ἐπεὶ γὰρ ὁ ὅρος ἀποδίδοται τοῦ γνωρίσαι χάριν τὸ λεχθέν, γνωρίζομεν δ᾿ οὐκ ἐκ τῶν τυχόντων ἀλλ᾿ ἐκ τῶν προτέρων καὶ γνωριμωτέρων, καθάπερ ἐν ταῖς ἀποδείξεσιν.

ت ، ع ، ٢٩٨ ب ٢٣ — ٢٥ ، طبعة بدوى ، ص ٦٣٢ : « وذلك انه لما كان الحد إنما يوفى لمكان المعرفة بالأمر المحدود ، وكانت معرفتنا بالشىء لا تكون من أى شىء اتفق ، لكن من أشياء هى أقدم وأعرف ، كما هو فى البراهين » .

الكلية أعرف عند الكهول[1] .

وينبغى ألا يذهب عنا هاهنا ما قيل فى كتاب البرهان : إن هذا النوع من الحدود إنما يطلب فى الأشياء المركبة ، فأما البسائط التى هى أسباب الأمور المركبة ، فليس يمكن ذلك فيها . فإذن هذه الرداءة فى الحدود إنما تلحق فى حدود الأمور المركبة .

وهذا الموضع ينقسم إلى مواضع ثلاثة ، وذلك بانقسام الأشياء التى ليست متقدمة على الشىء .

أحدها : أن يوجد فى حد الشىء الأمور المتأخرة عنه ، مثل من حد الإنسان بأنه الذى يقتنى الأعمال والصناعات ويعاشر ويوالف .

١٠ والثانى : أن يحد الشىء بالأمور التى هى وإياه موجودة معا بالطبع ، مثل من حد المقابل بمقابله ، مثل من حد الخير بأنه الشىء الذى ليس بشر .

١١ — الخير : الشر ل // بشر : بخير ل

(١) أرسطو ، ٦ ، ٤ ، ١٤١ ب ٢٥ — ١٤٢ أ ١ وما بعده : εἴπερ δεῖ μὲν διὰ τοῦ γένους καὶ τῶν διαφορῶν ὁρίζεσθαι τὸν καλῶς ὁριζόμενον, ταῦτα δὲ τῶν ἁπλῶς γνωριμωτέρων καὶ προτέρων τοῦ εἴδους ἐστίν .... ἕτερα γὰρ ἑτέροις καὶ οὐ ταὐτὰ πᾶσι τυγχάνει γνωριμώτερα ὄντα, ... ἔτι τοῖς αὐτοῖς ἄλλοτ' ἄλλα μᾶλλον γνώριμα, ἐξ ἀρχῆς μὲν τὰ αἰσθητά, ἀκριβεστέροις δὲ γενομένοις ἀνάπαλιν, ...

= ت . ع . ٢٩٩ أ ٢١ وما بعده ، طبعة بدوى ، ص ٦٣٤ : « إذ كان يجب على الذى يحد على الصواب أن يحد بالجنس والفصول . وهذه هى من الأشياء التى هى أعرف وأقدم من النوع وذلك أن الجنس والفصل يرفعان النوع بارتفاعهما : فالجنس والفصل إذا أقدم من النوع وأعرف منه أيضا ... وذلك أن الأشياء التى هى أعرف مختلفة عند الناس وليست واحدة بعينها عند جميعهم ... وأيضا تكون أشياء مختلفة فى أوقات مختلفة عند قوم بأعيانهم أعرف . وذلك أن فى أول الأمر تكون المحسوسات كذلك . فإذا صاروا متحنكين صار الأمر بالعكس ... » .

وذلك أن الجنس والفصل ... أقدم من النوع : سقطت من طبعة بدوى .

متحنكين ἀκριβεστέροις : متحركين ، فى طبعة بدوى ، ولكن الكلمة واضحة فى مخطوط الأورغانون . وقد استخدم ابن سينا لفظ « الحنكة » . انظر : ابن سينا ، الجدل ، ص ٢٥٠ ، وقارن ص ٣١٣ ، ١٨ ، من كتابنا هذا .

وينبغى أن نستثنى من المتقابلات فى هذا الموضع المضافين ، فإنهما من بين المتقابلات ليس يمكن أن نحد أحدهما إلا بأخذ الآخر فيه[١] .

ومن هذا الموضع أن نأخذ فى حد النوع القسيم قسيمه، بمنزلة من حد الزوج بأنه الذى يزيد على الفرد بواحد[٢] .

ومنه أن نأخذ فى حد الشيء الشيء نفسه، وهو الذى يعرف بالمصادرة. وهذا يكون بأن نستعمل الأسماء التى قوتها واحدة. لأن استعمال الشيء الواحد بعينه مكررا بلفظ واحد بعينه لا تبلغ القحة بالسوفسطائى أن يستعمله . وهذه الأسماء يتضمن بعضها معانى بعض: إما على جهة ما يتضمن الشيء أسبابه والكل أجزاءه ، و إما

٥ — (حد) الشيء : سقطت من ف

(١) أرسطو : ٦ ، ٤ ، ١٤٢ أ ٢٢ — ٣٣ : τοῦ δὲ μὴ ἐκ προτέρων τρεῖς εἰσι τρόποι. πρῶτος μέν, εἰ διὰ τοῦ ἀντικειμένου τὸ ἀντικείμενον ὥρισται, οἷον διὰ τοῦ κακοῦ τὸ ἀγαθόν˙ ἅμα γὰρ τῇ φύσει τὰ ἀντικεί-μενα. ἐνίοις δὲ καὶ ἡ αὐτὴ ἐπιστήμη ἀμφοτέρων δοκεῖ εἶναι, ὥστ' οὐδὲ γνωριμώτερον τὸ ἕτερον τοῦ ἑτέρου.

δεῖ δὲ μὴ λανθάνειν ὅτι ἔνια ἴσως οὐκ ἔστιν ὁρίσασθαι ἄλλως, οἷον τὸ διπλάσιον ἄνευ τοῦ ἡμίσεος, καὶ ὅσα καθ' αὑτὰ πρός τι λέγεται. πᾶσι γὰρ τοῖς τοιούτοις ταὐτὸν τὸ εἶναι τῷ πρός τί πως ἔχειν, ὥστ' ἀδύνατον ἄνευ θατέρου θάτερον γνωρίζειν˙ . . . .

ت . ع . ٢٩٩ ب ١٨ وما بعده ، طبعة بدوى ، ص ٦٣٥ — ٦٣٦ : « وأصناف ما يكون من أشياء ليست أقدم ثلثة : أما أولا فإن كان المقابل قد حد بمقابله ، مثال ذلك : إن كان الخير حد بالشر . وذلك أن المتقابلين معا فى الطبع . وفى بعضها بظن . فإن العلم بالمتقابلين واحد بعينه . ولذلك لا يكون أحدهما أعرف من صاحبه .

وليس ينبغى أن يذهب علينا أن بعضها لعله ألا يمكن فيها أن يحد بجهة أخرى . مثال ذلك : الضعف لا يمكن أن يحد إلا بالنصف . وجميع ما كان يقال بذاته بالإضافة إلى شيء ... فليس يمكن لذلك أن يعرف أحدهما دون صاحبه ... » .

(٢) ابن سينا ، النجاة ، ص ٨٨ : « ومن هذا الباب أن تأخذ الضد فى حد الضد ، كقولهم للزوج : عدد يزيد على الفرد بواحد ، ثم يقولون : الفرد عدد ينقص عن الزوج بواحد » .

على جهة ما يتضمن الجزء كله . فمثال استعمال التي قوتها واحدة من جهة تضمن الشيء أسبابه قول من حد الشمس بأنها كوكب يظهر نهارا . فإن الذي لايعلم الشمس لايعلم النهار ، إذ كان النهار إنما هو طلوع الشمس فوق الأرض . فاسم النهار يتضمن الشمس التي هي سببه الأعرف . فمن عرف الشمس بالنهار فكأنما عرف الشيء بنفسه، من جهة أن النهار إنما يعرف بالشمس[1] .

ومثال تضمن الكل في اسم الجزء: مثل من حد الزوج بأنه عدد ينقسم باثنين، وذلك أن الاثنين هو نوع من أنواع الزوج ، فهو يتضمن معنى الزوجية . فكأنه حد الزوج بأنه عدد ينقسم بزوج . وكذلك من حد الواحد بأنه مبدأ العدد .

٤ — فكأنما : كأنه ف

(١) أرسطو ، ٦ ، ٤ ، ١٤٢ أ ٣٤ ١٤٢ ب ٦ : ἄλλος, εἰ αὐτῷ κέχρηται τῷ ὁριζομένῳ. λανθάνει δ', ὅταν μὴ αὐτῷ τῷ τοῦ ὁριζομένου ὀνόματι χρήσηται, οἷον εἰ τὸν ἥλιον ἄστρον ἡμεροφανὲς ὡρίσατο· ὁ γὰρ ἡμέρᾳ χρώμενος ἡλίῳ χρῆται. δεῖ δ', ὅπως φωραθῇ τὰ τοιαῦτα, μεταλαμβάνειν ἀντὶ τοῦ ὀνόματος τὸν λόγον, οἷον ὅτι ἡμέρα ἡλίου φορὰ ὑπὲρ γῆς ἐστιν· δῆλον γὰρ ὅτι ὁ τὴν φορὰν ἡλίου ὑπὲρ γῆς εἰρηκὼς τὸν ἥλιον εἴρηκεν, ὥστε χρῆται τῷ ἡλίῳ ὁ τῇ ἡμέρᾳ χρησάμενος.

= ت . ع . ٣٠٠ أ ٢ — ٦ ، طبعة بدوي ، ص ٦٣٦ : « وموضع آخر إن كان استعمل المحدود نفسه . وإنما يخفى ذلك إذا لم يستعمل اسم المحدود بعينه ، مثل ما يحد الشمس أنها كوكب يظهر نهارا . وذلك أن من استعمل النهار فقد استعمل الشمس . وينبغي إذا أردنا كشف مثل هذا أن ننقل الاسم إلى قول . مثال ذلك : إن كان النهار هو حركة الشمس فوق الأرض ، فمن البين أن من قال : « حركة الشمس فوق الأرض » فقد قال : « الشمس » . فمن استعمل إذن الشمس فقد استعمل النهار » .

ابن سينا ، الجدل ، ص ٣٠٢ : « وموضع آخر: هو أن يكون الشيء قد أخذته في حد نفسه على سبيل التضمين من حيث لاتشعر به ، فيكون قد عرف الشيء بما ليس أعرف ، كقولهم في حد الشمس : إن الشمس كوكب يطلع نهارا ، ثم النهار حده أنه زمان حركة الشمس فوق الأرض . فيكون كأنه قال : إن الشمس كوكب يطلع زمان كون الشمس فوق الأرض » .

ابن سينا ، النجاة ، ص ٨٩ : « وأما الذي يأخذ المتأخر في حد الشيء ، فكقولهم : الشمس كوكب يطلع نهارا . ثم النهار لا يمكن أن يحد إلا بطلوع الشمس ، لأنه زمن طلوع الشمس » .

فإن العدد ليس شيئا غير تركيب الآحاد ، فكأنه قال : إن الواحد مبدأ الكثرة المركبة من الواحد[1] .

---

(١) أرسطو ، ٦ ، ٤ ، ١٤٢ ب ٧ — ١٩ : πάλιν εἰ τῷ ἀντιδιῃρημένῳ τὸ ἀντιδιῃρημένον ὥρισται, οἷον περιττὸν τὸ μονάδι μεῖζον ἀρτίου. ἅμα γὰρ τῇ φύσει τὰ ἐκ τοῦ αὐτοῦ γένους ἀντιδιῃρημένα· τὸ δὲ περιττὸν καὶ ἄρτιον ἀντιδιῄρηται· ἄμφω γὰρ ἀριθμοῦ διαφοραί.

ὁμοίως δὲ καὶ εἰ διὰ τῶν ὑποκάτω τὸ ἐπάνω ὥρισται, οἷον ἄρτιον ἀριθμὸν τὸν δίχα διαιρούμενον ἢ τὸ ἀγαθὸν ἕξιν ἀρετῆς· τό τε γὰρ δίχα ἀπὸ τῶν δύο εἴληπται ἀρτίων ὄντων, καὶ ἡ ἀρετὴ ἀγαθόν τί ἐστιν, ὥσθ' ὑποκάτω ταῦτα ἐκείνων ἐστίν. ἔτι δ' ἀνάγκη τὸν τῷ ὑποκάτω χρώμενον καὶ αὐτῷ χρῆσθαι. ὅ τε γὰρ τῇ ἀρετῇ χρώμενος χρῆται τῷ ἀγαθῷ, ἐπειδὴ ἀγαθόν τι ἡ ἀρετή· ὁμοίως δὲ καὶ ὁ τῷ δίχα χρώμενος τῷ ἀρτίῳ χρῆται, ἐπειδὴ εἰς δύο διῃρῆσθαι σημαίνει τὸ δίχα διῃρῆσθαι, τὰ δὲ δύο ἄρτιά ἐστιν.

= ت ، ع ، ٣٠٠ أ ٦ – ١٣ ، طبعة بدوى ، ص ٦٢٦ — ٦٢٧ : وأيضا إن كان حد القسيم بقسيمه ، مثل ما تقول فى الفرد إنه أعظم من الزوج بواحد . وذلك أن الأشياء التى هى قسيمة بعضها لبعض من جنس واحد بعينه معا فى الطبع . والزوج والفرد قسيان لأنهما جميعا فصلا العدد .

وكذلك إن حد ما فوق بما أسفل ، مثل قولنا : ان العدد الزوج هو ما انقسم بنصفين ، أو أن الخير ملكة الفضيلة . وذلك أن قولنا بنصفين إنما أخذ من الاثنين اللذين هما زوج . والخير فضيلة ما . فهذه إذن تحت تلك . وأيضا يجب ضرورة على الذى يستعمل ما أسفل أن يستعمله أيضا . وذلك أن الذى يستعمل « الفضيلة » قد يستعمل « الخير » ، لأن الفضيلة خير ما . وكذلك من استعمل « بنصفين » فقد استعمل الزوج ، لأن قولنا : إن الشىء انقسم بنصفين ، يدل على أنه قد انقسم باثنين . والاثنان زوج » .

إنما أخذ : هما أحد ، فى طبعة بدوى . ولكن القراءة واضحة فى مخطوط الأورغانون .

ابن سينا ، النجاة ، ص ٨٨ : ومثل أن يحد الشىء بما هو مساو له فى المعرفة ، أو متأخر عنه فى المعرفة . مثال المساوى له فى المعرفة ، قولهم : إن العدد كثرة من الآحاد . والعدد والكثرة شىء واحد . فهذا قد أخذ نفس الشىء فى حده .

وهذه المواضع إنما تعرض متى كانت التى ليست أقدم فى الوجود ليست أقدم فى المعرفة[1]. وهذه الثلاثة المواضع هى مأخوذة من أن الحد لم يعمل من الأمور التى هى أعرف وأقدم . وقد قلنا إنه يدخل فى رداءة الحدود من جهة ، ويدخل فى أن المحدد لم يحد ، ولا أتى بما هو الشىء . وذلك أن من حد من الأمور المتأخرة ، فإنما أتى بالخاصة . وإذا حمل الشىء على أنه خاصة ، فليس بحد .

٥

وينبغى أن تعلم أن المواضع المأخوذة من أن الحد ليس بحد، منها : مواضع مأخوذة من أن الجنس ليس بجنس ، لا من جهة ما هو جنس بإطلاق — فإن مواضع الجنس قد سلفت — بل من جهة ما هو جنس / مأخوذ فى الحد . ومنها مواضع مأخوذة من الفصول ، ومنها مواضع مأخوذة من الحدود بأسرها . وهذه منها مواضع مأخوذة فى حدود مقولة مقولة من المقولات العشر ، ومنها مواضع مأخوذة فى حدود الاعدام ، ومنها مواضع نحو حدود الأشياء المركبة ، ومنها

١١١ب

١٠

١ — (الوجود) ليست : وضعت علامة الخطأ فوق ليست فى ل

١٠ — (ومنها) مواضع : سقطت من ف

(١) أرسطو ، ٦ ، ٥ ، ١٤٢ب ٣٠ — ٢٢ : καθόλου μὲν οὖν εἰπεῖν εἷς ἐστι τόπος τὸ μὴ διὰ προτέρων καὶ γνωριμωτέρων ποιήσασθαι τὸν λόγον, μέρη δ' αὐτοῦ τὰ εἰρημένα.

= ت ع ، ٣٠٠ أ ١٣ — ١٤ ، طبعة بدوى ، ص ٦٢٧ : « فبالجملة نقول إن كان موضعا يصير القول من أشياء ليست أقدم ولا أعرف وأجزاؤه ما وصفنا » .

لاحظ غموض الترجمة العربية وإبهامها . وقارن ترجمة بيكارد — كمبردج :

Generally speaking, the one commonplace rule relates to the failure to frame the expression by means of terms that are prior and more intelligible: and of this the subdivisions are those specified above.

مواضع عامة نحو جميع المقولات ، ومنها مواضع نحو حدود الأشياء المدلول عليها بأسماء مركبـة .

ونحن فسنعدد هذه المواضع على هـذا الترتيب ، وبهذه القسمة ، فإن ذلك قد فعله ثامسطيوس ، وقبله ثاوفرسطس ، وإن كان فى ذلك مخالفة لتعليم أرسطو فى ترتيبه ، فإن هذا يشبه أن يكون أكثر صناعيا ، وأعون على الحفظ والتحصيل .

فلنبدأ من المواضع المأخوذة من الجنس .

فموضع أول : ألا يذكر الجنس فى الحد ، ولا يضعه أولاً ، مثـل من يحد الجسم بأنه الذى له ثلاثة أبعـاد ، أو الإنسان بأنه الذى يحسن أن يحسب . فإن هذين الحـدين نقصهما وضع الجنس أولاً . وذلك هـو المأخوذ فى حد الجسم الحامل للأبعاد الثلاثة ، وفى حد الإنسان الذى يتصف بأنه يحسن أن يحسب . وهو ظاهر أن التبكيت الذى يكون نحو ترتيب الجنس غير التبكيت نحـو الجنس نفســـه .(١)

---

٢ — كتب أولا بأسماء مركبة ثم وضع عليها علامة الخطأ وكتب فى الهامش بقول مركب فى ل

٧ — أول : أولى ف

---

(١) أرسطو ، ٦ ، ٥ ، ١٤٢ ب ٢٢ — ٢٩ : δεύτερος δὲ εἰ ἐν γένει τοῦ πράγματος ὄντος, μὴ κεῖται ἐν γένει. ἐν ἅπασι δὲ τὸ τοιοῦτον ἁμάρτημά ἐστιν, ἐν οἷς οὐ πρόκειται τοῦ λόγου τὸ τί ἐστιν, οἷον ὁ τοῦ σώματος ὁρισμός, τὸ ἔχον τρεῖς διαστάσεις. ἢ εἴ τις τὸν ἄνθρωπον ὁρίσαιτο τὸ ἐπιστάμενον ἀριθμεῖν. οὐ γὰρ εἴρηται τί ὂν τρεῖς ἔχει διαστάσεις, ἢ τί ὂν ἐπίσταται ἀριθμεῖν· τὸ δὲ γένος βούλεται τὸ τί ἐστι σημαίνειν, καὶ πρῶτον ὑποτίθεται τῶν ἐν τῷ ὁρισμῷ λεγομένων.

ـــ ت . ع . ٣٠٠ أ ١٥ — ١٩ ، طبعة بدوى ، ص ٦٣٧ : « وموضع ثان : أن ينظر إن كان الأمر موجودا فى جنس ، ولم يوضع فى جنس . وهـذا الخطأ يوجد فى جميع الأشياء التى فيها لا يتقدم فيوضع : ما الشىء . مثال ذلك : تحديد الجسم أنه الذى له ثلاثة أبعاد ، أو مثل تحديد الإنسان بأنه الذى يحسن أن يحسب . والجنس من شأنه أن يدل على : ما هو الشىء ، ويوضع أول الأشياء التى تقال فى التحديد » .

والموضع الثانى : ألا يكون أتى بالجنس القريب فى الحد، بل بجنس الشىء البعيد، بمنزلة من حد العدالة: بأنها ملكة فعالة للمساواة، أو موزعة للحق. وذلك أن هذا الحد إنما وقى فيه الجنس البعيد، وهو الملكة، الذى هو نوع من أنواع الكيفية، لا جنس العدل القريب ، الذى هو الفضيلة . وبين أن الحد الذى بهذه الصفة ناقص، لأنه إذا لم يأت بالجنس القريب ، فلم يقل ماهية الشىء الذى هو الجنس القريب . وأما إذا أتى بالجنس القريب، فقد أتى بالجنس البعيد ، بل بجميع الأجناس التى فوقه . فيجب أولاً للذى يحد إما أن يأتى بالجنس القريب ، أو يأتى بفصل الجنس البعيد ، أو فصول الأجناس البعيدة ، إن كان بين الجنس البعيد الذى ذكره فى الحد والجنس القريب أكثر من جنس واحد . مثال ذلك : أن من أخذ فى حد الإنسان الجسم ، فينبغى أن يقول جسم متغذ حساس . فإن هذين الفصلين مع الجسم يقومان مقام الحيوان الذى هو جنس الإنسان

= ابن سينا ، الجدل ، ص ٢٠٣ : « ومن مواضع إغفال الواجب والعدول عنه : أن يكون الجنس قد أغفل وذكر الفصل ، فقيل مثلا فى حد الجسم : إنه ذو ثلاثة أبعاد ، وأغفل الشىء الذى هو ذو الأبعاد الثلاثة . وقد علمت ما فى ذلك ، وعلمت أيضا أن الماهية المشتركة يدل عليها الجنس » .

ابن سينا ، الجدل ، ٢٥٢ — ٢٥٣ : « وموضع آخر أن تؤخذ الأمور المتساوية فى الترتيب تحت جنس واحد بعضها فى حد بعض . وهذا الموضع يدخل فى تعريف الشىء بما ليس أعرف منه .

ومثال هذا الموضع قول من قال : إن الفرد هو الذى يزيد على الزوج بواحد . فقوله هذا فى تعريف الفرد ليس بأولى من أن يقال فى تحديد الزوج : إن الزوج هو الذى يزيد على الفرد بواحد .

وموضع آخر : يؤخذ فيه المحدود نفسه فى حد نفسه ، بسبب ما هو أخص منه ، وتحته بأن يكون قد أخذ نوعه ، أو جزء نوعه فى حده ، كقوله : إن العدد الزوج هو المنقسم بنصفين ، والنصفان من جملة الاثنين . والاثنان نوع فى ظاهر الأمر من الزوج . وكذلك لو قيل : إن الزوج هو المنقسم بمتساويين فإن التثنية والاثنينية تحت الزوج . وهذا على ظاهر المشهور . ... » .

الأقـرب[1] .

وبيّن أن التبكيت الذى يكون من قبـل بُعد الجنس أو قربه أو ترتيبـه غير التبكيت الذى يكون من قبل الجنس المطلق . ولذلك لم يكن هذا التبكيت داخلا فى مواضع الجنس المطلقة ، كما يقول ثاوفرسطس ويعذل أرسطو فى تكريره مواضع الجنس هاهنا .

٥

والموضع الثالث : هو ألا يأتى فى الحد بجنس الشيء المناسب الذاتى . وهذا الشيء إنمـا يبحث عنه من أمر الجنس من المواضع التى سلفت فى البحث عن الجنس ، لكن هذا البحث عنه كأنه خاص بهـذا الموضع . فإن التبكيت بأنه ليس بمناسب غير التبكيت بأنه ليس بجنس .

١٠

وأما المواضع المأخوذة من الفصول : فاسطقساتها ثلاثة :

أحدهـا : أن يكون الفصل محمولا من طريق أى شيء هو .

والثـانى : أن يكون الفصل له مقابل واحد ، أو أكثر من مقابل واحد ،

---

١١ — هو : سقطت من ف

---

(١) أرسطو ، ٦ ، ٥ : ١٤٣ أ ١٥ — ٢٨ : Ἔτι εἰ ὑπερβαίνων λέγει τὰ γένη, οἷον ὁ τὴν δικαιοσύνην ἕξιν ἰσότητος ποιητικὴν ἢ διανεμητικὴν τοῦ ἴσου· ὑπερβαίνει γὰρ ὁ οὕτως ὁριζόμενος τὴν ἀρετήν. ἀπολιπὼν οὖν τὸ τῆς δικαιοσύνης γένος οὐ λέγει τὸ τί ἦν εἶναι· ... ὁ γὰρ εἰς τὸ ἐγγυτάτω θεὶς πάντα τὰ ἐπάνω εἴρηκεν, ἐπειδὴ πάντα τὰ ἐπάνω γένη τῶν ὑποκάτω κατηγορεῖται. ὥστ' ἢ εἰς τὸ ἐγγυτάτω γένος θετέον, ἢ πάσας τὰς διαφορὰς τῷ ἐπάνω γένει προσαπτέον, δι' ὧν ὁρίζεται τὸ ἐγγυτάτω γένος ...

= ت ع ٠ ٣٠٠ ب ٧ وما بعده ، طبعة بدوى ، ص ٦٣٨ — ٦٣٩ : « وينظر أيضا إن كان فى صفة الشيء يتجاوز الأجناس . مثال ذلك إن قال : العدل هو ملكة فعالة المساواة أو موزعة الحق بالسواء . فإن الذى حد هذا الحد تجاوز الفضيلة . لأنه لما أغفل جنس العدل لم يقل ما هيئه ... ومن وضع أقرب الأجناس ، فقد ذكر جميع الأجناس التى فوق . لأن جميع الأجناس التى فوق تحمل على التى تحت . فيجب ، إذا ، إما أن يوضع الشيء فى جنسه الأقرب ، وإما أن يضم جميع الفصول التى بها يحد الجنس الأقرب إلى الجنس الأعلى ... » .

بها ينقسم الجنس قسمة أولى، بمنزلة ما يقسم الحيوان بالمشاء والطائر والسابح .
ويكون كل واحد منها إذا قرن بالجنس أحدث نوعا ما . ومن شرط المقابل
للفصل ألا يكون مقابلا على جهة السلب المطلق . وذلك أن السلب إذا أضيف
إلى الجنس لم يحدث نوعا ما ، إلا أن يكون السلب قوته قوة العدم[1] .

والثالث : ألا يكون الفصل مما بالعرض ، مثل من يحد الفرس بأنه ٥
الحيوان الحربي .

فهذه الثلاثة المواضع إذا تؤمل أمرها وجدت سائر المواضع التي ذكرها
في الفصل راجعة إليها .

فمنها موضع أول : أن يكون أخذ النوع على أنه فصل، بمنزلة من يحد التعيير
والطنز[2] بأنه شتم باستخفاف . وذلك أن الاستخفاف نوع من أنواع الشتم[3] . ١٠

٢ — منها : منهما ل // ما : سقطت من ل

(١) أرسطو، ٦ ، ٦ ، ١٤٣ أ ٣٤ — ١٤٣ ب ١ وما بعده : ὁρᾶν δὲ καὶ εἰ ἔστιν ἀντιδιῃρημένον τι τῇ εἰρημένῃ διαφορᾷ˙ ... πᾶν γὰρ γένος ταῖς ἀντιδιῃρημέναις διαφοραῖς διαιρεῖται, καθάπερ .... ὁμοίως δὲ καὶ εἰ ἀληθεύεται μέν, μὴ ποιεῖ δὲ προστιθεμένη τῷ γένει εἶδος˙ ... ἐπεὶ κατὰ παντὸς ἢ ἡ κατάφασις ἢ ἡ ἀπόφασις ἀληθεύεται.

= ت . ع . ٣٠٠ ب ٢٠ — ٣٠١ أ ١ وما بعده، طبعة بدوي، ص ٦٣٩ — ٦٤٠ : « لأن كل جنس إنما ينقسم بالفصول التي يوازي في القسمة بعضها بعضا ، بمنزلة ما ينقسم الحي بالمشاء والطائر وذي الرجلين ... وكذلك إن كان يصدق عليه ، إلا أنه إذا أضيف إلى الجنس لم يحدث نوعا ... وأيضا إن كان ينقسم الجنس بالسلب ... » .

أرسطو، ٦ ، ٦ ، ١٤٣ ب ١ — ٢ : καθάπερ τὸ ζῷον τῷ πεζῷ καὶ τῷ πτηνῷ καὶ <τῷ> ἐνύδρῳ καὶ τῷ δίποδι.

= ت . ع . ٣٠٠ ب ٢٠ — ٢١ ، طبعة بدوي، ص ٦٣٩ : « بمنزلة ما ينقسم الحي بالمشاء والطائر وذي الرجلين » .

لاحظ أن كلمة المائي أو السابح قد سقطت من الترجمة العربية، ولكنها موجودة في نص ابن رشد . =

ومنها موضع ثان : أن يكون أخـذ الجنس على أنه فصل ، مثل من يحـد الصوت بأنه هواء مع قرع . فإن القرع جنس / الصوت . ١١١٢

وخطأ هذا الموضع والموضع الذى قبله بأن الفصل لم يحـل فيهما من طريق أى شىء هو .

٥ ومنهـا موضع ثالث : وهو أن يكون الفصل يحمل على الجنس . وخطأ هذا الموضع هو أن الجنس يحمل على أكثر مما يحمل عليه الفصل. فلم يحمل الفصل هاهنا إذن من طريق أى شىء هو .

ومنهـا موضع رابع : وهو أن ننظر إن كان الجنس يحمل على الفصل فليس هو فصلا ، لأن الجنس إنما يحمل على الذى تحمل عليه الفصول، وهو النوع. مثال ١٠ ذلك : أن الحيوان يحمل على الإنسان والثور وسائر الحيوانات ، وليس يحمل على فصولها إذا دل عليها باسم غير مشتق، فإنه ليس يصدق أن يقال: النطق حيوان . فإنه لو كان الحى يحـمل على كل واحد من الفصول ، لقد كانت الأنواع أنفسها

٢ — جنس : + جنس ف

— (٢) من الطائر ، انظر : ابن رشد ، تلخيص الخطابة ، ص ٢٦٨ ، ولا سيما هامش ٣ .

(٣) أرسطو ، ٦ ، ٦ ، ١٤٤ أ ٥ — ٨ : πάλιν εἰ τὸ εἶδος ὡς διαφορὰν ἀπέδωκε, καθάπερ οἱ τὸν προπηλακισμὸν ὕβριν μετὰ χλευασίας ὁριζόμενοι· ἡ γὰρ χλευασία ὕβρις τις, ὥστ' οὐ διαφορὰ ἀλλ' εἶδος ἡ χλευασία.

= ت ، ع ، ١٠ ، ٣٠ أ ١٩ — ٢١ ، طبعة بدوى ، ص ٦٤١ : « وينظر أيضا إن كان وصف النوع على أنه فصـل ، بمنزلة الذين يحدون التعيير بأنه شتم باستخفاف وذلك أن الاستخفاف شتم ما . فالاستخفاف إذا نوع ، لا فصل » .

سقطت من طبعة بدوى ترجمة μετὰ χλευασίας ولكنها موجودة فى مخطوط الأورغانون وفى متن ابن رشد : باستخفاف .

تحمل على الأنواع أنفسها ، أو كانت حيوانات أخر غير الحيوانات التي ينقسم اليها الحيوان تحمل على أنواع الحيوان ، إذ كان الجنس انما يحمل على الأنواع[(١)] .

ومنها موضع خامس : وهو أن يكون النوع أو شيء مما تحت النوع يحمل على الفصل . لأن الفصل إما أن يحمل على أكثر مما يحمل على النوع ، وإما أن يكون مساويا له . فإن كان أعم لم يحمل عليه . وإن كان مساويا ، لزم أن يكون الفصل نوعا . والفساد الداخل في هذا الموضع هو أن الفصل أخذ مما بالعرض[(٢)] .

---

(١) أرسطو ، ٦ ، ٦ ، ١٤٤ أ ٣١ — ١٤٤ ب ١ : πάλιν εἰ κατηγορεῖται τὸ γένος τῆς διαφορᾶς· οὐ γὰρ κατὰ τῆς διαφορᾶς, ἀλλὰ καθ' ὧν ἡ διαφορά, δοκεῖ κατηγορεῖσθαι, οἷον τὸ ζῷον κατὰ τοῦ ἀνθρώπου καὶ τοῦ βοὸς καὶ τῶν ἄλλων πεζῶν ζῴων, οὐ κατ' αὐτῆς τῆς διαφορᾶς τῆς κατὰ τοῦ εἴδους λεγομένης. εἰ γὰρ καθ' ἑκάστης τῶν διαφορῶν τὸ ζῷον κατηγορηθήσεται, πολλὰ ζῷα τοῦ εἴδους ἂν κατηγοροῖτο· αἱ γὰρ διαφοραὶ τοῦ εἴδους κατηγοροῦνται.

= ت ع . ٣٠١ ب ١١ — ١٥ ، طبعة بدوي ، ص ٦٤٢ : « وينظر أيضا إن كان الجنس يحمل على الفصل ، لأن الجنس يظن به أنه ليس يحمل على الفصل ، لكن على التي يحمل عليها الفصل . مثال ذلك : أن الحي يحمل على الإنسان وعلى الثور وعلى سائر الحيوان المشاء ، لا على الفصل المقول على النوع . وذلك أنه لو كان الحي يحمل على كل واحد من الفصول ، لقد كانت حيوانات كثيرة تحمل على النوع . لأن الفصول على النوع تحمل » .

(٢) أرسطو ، ٦ ، ٦ ، ١٤٤ ب ٤ — ٩ : ὁμοίως δὲ σκεπτέον καὶ εἰ τὸ εἶδος ἢ τῶν ὑποκάτω τι τοῦ εἴδους τῆς διαφορᾶς κατηγορεῖται· ἀδύνατον γάρ, ἐπειδὴ ἐπὶ πλέον ἡ διαφορὰ τῶν εἰδῶν λέγεται. ἔτι συμβήσεται τὴν διαφορὰν εἶδος εἶναι, εἴπερ κατηγορεῖταί τι αὐτῆς τῶν εἰδῶν· εἰ γὰρ κατηγορηθήσεται ἄνθρωπος, δῆλον ὅτι ἡ διαφορὰ ἄνθρωπός ἐστιν.

= ت ع . ٣٠١ ب ١٦ — ١٩ ، طبعة بدوي ، ص ٦٤٢ — ٦٤٣ : « وعلى ذلك المثال ينبغي أن ننظر إن كان النوع أو شيء مما تحت النوع يحمل على الفصل . فإن ذلك غير ممكن ، لأن الفصل يقال على أكثر مما يقال عليه النوع . ثم يلزم أن يكون الفصل نوعا . إذ كان شيء من الأنواع يحمل عليه . وذلك أن الإنسان إن كان يحمل عليه ، فمن البين أن الإنسان فصل » .

ومنها موضع سادس : ألا يكون الفصل خارج الجنس ، ومعنى ذلك أن يكون فصلا لجنس آخر مباين بالكلية للجنس الذى أخذ فصلا له . وذلك بأن يكون الجنسان اللذان وجد الفصل لهما لا يترقيان إلى مقولة واحدة بعينها . فإنه ليس يمتنع أن يكون فصل واحد لجنسين لايحوى أحدهما الآخر ، ولكن يترقيان إلى جنس واحد ، بمنزلة ذو الرجلين الذى هو فصل للمشاء والطائر وهما جنسان ليس يحوى أحدهما الآخر ، لكن كلاهما تحت جنس واحد ، وهو الحيوان[1] .

---

(١) أرسطو ، ٦ ، ٦ ، ١٤٤ ب ١٢ — ٢٥ : σκοπεῖν δὲ καὶ εἰ ἑτέρου γένους ἡ ῥηθεῖσα διαφορὰ μὴ περιεχομένου μηδὲ περιέχοντος· οὐ δοκεῖ γὰρ ἡ αὐτὴ διαφορὰ δύο γενῶν εἶναι μὴ περιεχόντων ἄλληλα. εἰ δὲ μή, συμβήσεται καὶ εἶδος τὸ αὐτὸ ἐν δύο γένεσιν εἶναι μὴ περιέχουσιν ἄλληλα. ἐπιφέρει γὰρ ἑκάστη τῶν διαφορῶν τὸ οἰκεῖον γένος, καθάπερ τὸ πεζὸν καὶ τὸ δίπουν τὸ ζῷον συνεπιφέρει. ὥστε εἰ καθ' οὗ ἡ διαφορά, καὶ τῶν γενῶν ἑκάτερον, δῆλον [οὖν] ὅτι τὸ εἶδος ἐν δύο γένεσιν οὐ περιέχουσιν ἄλληλα. ἢ οὐκ ἀδύνατον τὴν αὐτὴν διαφορὰν δύο γενῶν εἶναι μὴ περιεχόντων ἄλληλα. . . .

= ت . ع . ٣٠١ ب ٢٠ — ٣٠٢ أ ٥ ، طبعة بدوى ، ص ٦٤٣ : « وينظر أيضا إن كان الفصل المذكور لجنس آخر لايحوى ولايحوى ، لأن الفصل الواحد بعينه ليس يظن به أنه يكون لجنسين لايحوى أحدهما الآخر ، وإلا لزم أن يكون نوع واحد بعينه فى جنسين لايحوى أحدهما الآخر . وذلك أن كل واحد من الفصول يردف بالجنس الذى يخصه ، كما أن المشاء ، وذا الرجلين يردف بالحى . فما يحمل عليه اذا الفصل حمل عليه كل واحد من الجنسين . فمن البين أن النوع يصير فى جنسين لايحوى أحدهما الآخر ، أو نقول إنه ليس ممتنعا أن يكون فصل واحد بعينه لجنسين لايحوى أحدهما الآخر . ولكن ينبغى أن نضيف الى ذلك أن ليس كلاهما يوجدان تحت جنس واحد . لأن الحى المشاء والحى الطائر جنسان وليس يحوى أحدهما الآخر ، وذو الرجلين فصل لكليهما ، فينبغى أن نضيف الى ذلك ألا يكون كلاهما تحت جنس واحد ، فإن هذين كليهما تحت الحى » .

ومنهـا موضع سابع : وهو أن يكون وفى فصل الجوهر مما يقال فى موضوع وهو العرض ، مثل من يأخذ فصول أنواع الحيوانات من الزمان والمكان . وإن كان قـد يصح فى بعض أنواع الجواهر أن توجد فى حدودها فصول عرضية ، وذلك إذا كانت قريبة جدا من فصولها الحقيقية ودالة عليها فتستعمل بدلها إذا لم تكن الفصول الحقيقية ظاهرة لنـا ، بمنزلة من يستعمل فى قسمة الحيوان أن منه بريا ومائيا . وذلك أن أمثال هذه الأعراض منبئة عن فصولها الخاصة[1] . وقد قيل هذا فى كتاب البرهان .

٤ — وذلك : وإذلك ف

(١) أرسطو ، ٦ ، ٦ ، ١٤٤ ب ٢١ — ١٤٥ أ ٢ : ὁρᾶν δὲ καὶ εἰ τὸ ἔν τινι διαφορὰν ἀπολέδωκεν οὐσίας· οὐ δοκεῖ γὰρ διαφέρειν οὐσία οὐσίας τῷ πού εἶναι. διὸ καὶ τοῖς τῷ πεζῷ καὶ τῷ ἐνύδρῳ διαιροῦσι τὸ ζῷον ἐπιτιμῶσιν ὡς τὸ πεζὸν καὶ τὸ ἔνυδρον πού σημαῖνον. ἢ ἐπὶ μὲν τούτων οὐκ ὀρθῶς ἐπιτιμῶσιν· οὐ γὰρ ἔν τινι οὐδὲ πού σημαίνει τὸ ἔνυδρον ἀλλὰ ποιόν τι. καὶ γὰρ ἂν ᾖ ἐν τῷ ξηρῷ, ὁμοίως ἔνυδρον· ὁμοίως δὲ τὸ χερσαῖον, κἂν ἐν ὑγρῷ, χερσαῖον ἀλλ' οὐκ ἔνυδρον ἔσται. ἀλλ' ὅμως ἐάν ποτε σημαίνῃ τὸ ἔν τινι ἡ διαφορά, δῆλον ὅτι διημαρτηκὼς ἔσται.

— ت . ع . ٢٠٣ أ ٨ — ١٤ ، طبعة بدوى ، ص ٦٤٤ : « وينظر أيضا إن كان وصف فصل الجوهر بمـا يكون فى شىء ، لأنه ليس يظن أن جوهرا يخالف جوهرا بأنه بحيث ما . وكذلك يعذلون من يحد الحى بالمـائى والبرى ، إذ كانا يدلان على حيث ما . إلا أنا نقول إن عذلهم فى هذا المعنى ليس على الصواب ، لأن قولنا « برى » ليس يدل على شىء فى شىء ، ولا على أين لكن على أى شىء ، لأنه — وإن كان فى المـاء — فهو برى على مثال واحد ، فليس يصير مائيا ، إلا أنه على حال إن كان الفصل يدل فى وقت من الأوقات على أن شيئا فى شىء ، فبين أن من استعمله يكون مخطئا » .

ومنهـا موضع ثامن : وهو أن يكون وضع الانفعال فصلا ، بمنزلة من حد الإنسان بأنه حيوان يحـم ؛ وذلك أن الألم إذا اشـتد وقوى ، أخرج الشيء عن جوهره . والفصـل من شأنه أن يحفظ النوع ، لا أن يصـير به إلى التغـير ، وينقل طبيعته ، كما يعرض ذلك من الحمى[1] .

٢ — يحم : يحر ل   ٤ — الحمى : الحس ل

(١) أرسطو ، ٦ ، ٦ ، ١٤٠ ب ٢ — ١٢ : πάλιν εἰ τὸ πάθος διαφορὰν ἀποδέδωκεν· πᾶν γὰρ πάθος μᾶλλον γινόμενον ἐξίστησι τῆς οὐσίας. ἡ δὲ διαφορὰ οὐ τοιοῦτον· μᾶλλον γὰρ σῴζειν δοκεῖ ἡ διαφορὰ οὗ ἐστι διαφορά, καὶ ἁπλῶς ἀδύνατον εἶναι ἄνευ τῆς οἰκείας διαφορᾶς ἕκαστον· πεζοῦ γὰρ μὴ ὄντος οὐκ ἔσται ἄνθρωπος. ἁπλῶς δ' εἰπεῖν, καθ' ὅσα ἀλλοιοῦται τὸ ἔχον, οὐδὲν τούτων διαφορὰ ἐκείνου· ἅπαντα γὰρ τὰ τοιαῦτα μᾶλλον γινόμενα ἐξίστησι τῆς οὐσίας. ὥστ' εἴ τινα τοιαύτην διαφορὰν ἀποδέδωκεν, ἡμάρτηκεν· ἁπλῶς γὰρ οὐκ ἀλλοιούμεθα κατὰ τὰς διαφοράς.

— ت . ع . ٢٠٢ أ ١٤ — ٢١ ، طبعة بدوى ، ص ٦٤٤ — ٦٤٥ : « وينظر أيضا إن كان وصف الانفعال فصلا ، وذلك أن كل انفعال إذا تزيد ، أخرج الشيء من الجوهر . والفصل ليس كذلك . إذ كان الفصل يظن به أنه ان يحفظ الشيء الذي هو له فصل . وبالجملة ، فغير ممكن أن يوجد كل واحد خلوا من الفصل الذي يخصه ؛ وذلك أنه متى لم يوجد المشاء لم يوجد الإنسان . وبالجملة أقول إن كل الأشياء التي يستحيل بهـا الشيء الذي يوجد له ، ولا شيء منها يكون فصلا لذلك الشيء ، لأن هذه كلها إذا تزيدت ، باعدت من الجوهر . فيجب من ذلك أن يكون متى وصف شيئا مثل هذا فصلا قد أخطأ . وذلك أنا بالجملة لسنا نستحيل بالفصول » .

ابن سينا ، الجدل ، ص ٢٦٢ : « وموضع آخر : أن تجعل الفصل للشيء انفعالا له ، أى استحالة خارجة عن مقتضى طبيعته . فإن ما يجرى هذا المجرى يوجب تزيده إفساد الجوهر . ولا شيء من الفصول كذلك . مثـل المـاء : فإنه إذا سخن جدا أدى به الى بطلان جوهره ، وعداه الى صيرورته نارا . وبالجملة ؛ وإن كان انفعال عرضى أيضا لا يفسد الجوهر ، فليس ذلك الانفعال بصالح أن يكون فصلا . فكيف ما نحن فى ذكره . فإن الأشياء تستحيل باستحالاتها ، ولا تستحيل بفصولها ، بل تقوم بفصولهـا ، وتثبت حقائقها محفـوظة بفصولهـا . والاستحالات خروج من أحوال الإثبـات على الجواهر » .

وموضع تاسع : ألا يكون الفصل أقدم من النوع . وذلك أن الفصل ينبغى أن يكون بعد الجنس ، وقبل النوع[١] .

وموضع عاشر : ألا يكون فصـل المضاف من المضاف . فإنه واجب أن يكون فصل المضاف من المضاف، بمنزلة من يقسم العلم بأن منه نظريا وعمليا[٢] .

وجميع هذه المواضع الثلاثة ، أعنى الثامن ، والتاسع ، والعاشر ، هى راجعة ٥ إلى الموضع الخامس، وهو أن الفصل فيها وضع خارج الجنس . ولذلك قد يظن أن هذا الموضع اسطقس رابع للاسطقسات الثلاثة التى ذكرناها .

فهذه هى جملة المواضع المستعملة فى الفصول . وهى برهانية كلها .

وبعد هذا ينبغى أن نتكلم فى مواضع الخطأ الواقع فى الحدود بأسرها . وجميع أصناف هذا الخطأ ، كما يقول ثامسطيوس ، يرتقى إما إلى زيادة ، وإما إلى نقصان . ١٠

٥ — والعاشر : سقطت من ل   ٦ — الخامس : السادس ل

(١) أرسطو، ٦، ٦، ١٤٤ ب ٩ — ١١ : πάλιν εἰ μὴ πρότερον ἡ διαφορὰ τοῦ εἴδους· τοῦ μὲν γὰρ γένους ὕστερον, τοῦ δ' εἴδους πρότερον τὴν διαφορὰν δεῖ εἶναι.

— ت ٠ ع ٠ ٣٠١ ب ١٩ — ٢٠ ، طبعة بدوى ، ص ٦٤٣ : «وينظر أيضا ألا يكون الفصل أقدم من النوع . لأن الفصل ينبغى أن يكون بعد الجنس وقبل النوع» .

(٢) أرسطو، ٦، ٦، ١٤٥ أ ١٣ — ١٨ : καὶ εἴ τινος τῶν πρός τι μὴ πρὸς ἄλλο τὴν διαφορὰν ἀποδέδωκεν· τῶν γὰρ πρός τι καὶ αἱ διαφοραὶ πρός τι, καθάπερ καὶ τῆς ἐπιστήμης, θεωρητικὴ γὰρ καὶ πρακτικὴ καὶ ποιητικὴ λέγεται· ἕκαστον δὲ τούτων πρός τι σημαίνει· θεωρητικὴ γὰρ τινὸς καὶ ποιητικὴ τινὸς καὶ πρακτική.

— ت ٠ ع ٠ ٣٠٢ أ ٢١ — ٢٤ ، طبعة بدوى ، ص ٦٤٥ : «وينظر أيضا إن كان وصف فصل شىء من المضافات غير مضاف إلى آخر، لأن الأشياء التى من المضاف فصولها أيضا من المضاف ، كالحال فى العلم ، فانه يقال : نظرى وعملى وفعلى . فإن كل واحد من هذه يدل على مضاف . وذلك أن النظرى نظرى لشىء ، والعملى عملى لشىء ، والفعلى فعلى لشىء» .

ولنبدأ من هذه بمواضع الخطأ الواقع فى الحدود التى توجد فى مقولة مقولة .
فمن المواضع المختصة بمقولة الجوهر موضعان اثنان :

أحدهما : الذى سلف فى مواضع الفصول : وهو أن يكون وفى الفصل مما يقال فى موضوع ، وذلك أن فصل الجوهر جوهر .

٥ وموضع ثان : أن يكون أتى بأحد المتضادين اللذين يقبلهما الجنس الجوهرى على مثال واحد فصلا / للمحدود، فإنه لم يحد . وذلك أنه ليس أحد المتضادين بأولى ١١٢ب أن يوجد فى موضوعه من المضاد الآخر . مثال ذلك : من حد النفس بأنها جوهر قابل للعلم ، فإنه ليس أن يحدها بقبول العلم أولى من أن يحدها بقبول الجهل . فيكون على هذا للشىء حدود أكثر من واحد . والحد التام إنما هو واحد[1] .

٨ — من أن : بأن ف

(١) أرسطو ، ٦ ، ١٤ ، ١٠١ أ ٣٢ — ١٠١ ب ٧ : πάλιν εἰ ὁμοίως ἔν τινι πέφυκεν ὑπάρχειν τἀναντία, ὥρισται δὲ διὰ θατέρου, δῆλον ὅτι οὐχ ὥρισται. εἰ δὲ μή, πλείους τοῦ αὐτοῦ συμβήσεται ὁρισμὸς εἶναι· τί γὰρ μᾶλλον ὁ διὰ τούτου ἢ ὁ διὰ τοῦ ἑτέρου ὁρισάμενος εἴρηκεν, ἐπεὶ ὁμοίως ἀμφότερα πέφυκε γίνεσθαι ἐν αὐτῷ; τοιοῦτος δ' ὁ τῆς ψυχῆς ὅρος, εἰ ἔστι οὐσία ἐπιστήμης δεκτική· ὁμοίως γὰρ καὶ ἀγνοίας ἐστὶ δεκτική.

δεῖ δὲ καὶ ἐὰν μὴ πρὸς ὅλον ἔχῃ τις ἐπιχειρεῖν τὸν ὁρισμὸν διὰ τὸ μὴ γνώριμον εἶναι τὸ ὅλον, πρὸς τῶν μερῶν τι ἐπιχειρεῖν, ἐὰν ᾖ γνώριμον καὶ μὴ καλῶς ἀποδεδομένον φαίνηται· τοῦ γὰρ μέρους ἀναιρεθέντος καὶ ὁ πᾶς ὁρισμὸς ἀναιρεῖται.

= ت ، ع ، ٣٠٩ ب ١٦ — ٣١٠ أ ٢ ، طبعة بدوى ، ص ٦٧٠ — ٦٧١ : « وينظر أيضا إن كان من شأن المتضادين أن يوجد الشىء بواحد على مثال واحد ، وكان قد حد بواحد منهما . فمن البين أنه لم يحد إلا ولزم أن يكون لشىء واحد بعينه حدود أكثر من واحد . وذلك أن تحديده بهذا ليس هو أولى به من تحديده بذاك ، لأن كليهما من شأنهما أن يكونا فيه على مثال واحد . وما يجرى هذا المجرى حد النفس ان كان جوهرا قابلا للعلم ، فانه أيضا قابل للجهل على مثال قبوله للعلم . ومتى لم يتهيأ للإنسان أن يحتج على الحد كله من قبل أن ليس كله معروفا ، فيجب أن يحتج على شىء من أجزائه اذا كان معروفا ولم يكن يبين أنه موصوف على ما ينبغى . وذلك أن جزء الحد إذا ارتفع ، ارتفع الحد بأسره » .

ومواضع ثلاثة فى المضاف :

أحدها : أن يكون أخذ فى حد الأمر المضاف ما يقال ذلك الشىء بالقياس إليه بالذات لا بالعرض . فإن حد المضاف المعطى جوهره لا سبيل إلى توفيته إلا أن تحصر فيه الأمور التى يقال ذلك الشىء بالقياس إليها . مثال ذلك : أن من حد المعرفة بأنها ظن لا يتغير التصديق به فى الأشياء الموجودة دائماً على مثال واحد فقد وفّى المعرفة حدها . ولو أسقط منه قوله فى الأشياء الموجودة دائماً على مثال واحد ، لكان ناقصا . فمتى لم يستعمل فى حد التى من المضاف المضاف إليها فلم يوف حدها[(١)] .

وكذلك متى استعمل ما يضاف إليه بالعرض . مثال ذلك : من حد الطب بأنه معرفة ماهو موجود فى البدن . فإن فى البدن أشياء كثيرة ينظر فيها الطبيب بالعرض ، مثل السواد والبياض وغير ذلك . ولو حده أنه معرفة الصحة والمرض

٧ — من المضاف : + التى ف ٨ — إليها : إليه ل

(١) أرسطو ، ٦ ، ٨ ، ١٤٦ أ ٣٦ وما بعده : ἐὰν δ' ᾖ πρός τι τὸ ὁριζόμενον ἢ καθ' αὑτὸ ἢ κατὰ τὸ γένος, σκοπεῖν εἰ μὴ εἴρηται ἐν τῷ ὁρισμῷ πρὸς ὃ λέγεται ἢ αὐτὸ ἢ κατὰ τὸ γένος, οἷον εἰ τὴν ἐπιστήμην ὡρίσατο ὑπόληψιν ἀμετάπειστον ἢ τὴν βούλησιν ὄρεξιν ἄλυπον· παντὸς γὰρ τοῦ πρός τι ἡ οὐσία πρὸς ἕτερον, ἐπειδὴ ταὐτὸν ἦν ἑκάστῳ τῶν πρός τι τὸ εἶναι ὅπερ τὸ πρός τί πως ἔχειν. ...

= ت . ع . ٢٠٣ ب ٩ وما بعده ، طبعة بدوى ، ص ٦٥٠ : « وإن كان المحدود مضافا إلى شىء إما بنفسه ، وإما بالجنس ، فينبغى أن ننظر إن كان لم يقل فى الحد مضافا إلى ذلك الشىء الذى يضاف إليه : إما بنفسه ، وإما بالجنس ، مثال ذلك : إن حد العلم بأنه ظن لا يختلف . وذلك أن ذات كل مضاف انما هى بالقياس إلى آخر ، لأن ماهية كل واحد من المضاف واحدة بعينها ، وإنما يقال كل واحد منها بالقياس إلى شىء بضرب من الضروب ... » .

لكان قد وفّى الحد على ما ينبغى[1] .

والموضع الثانى : أن يكون أتى فى الحد بما هو مضاف ثانيا، لا أولاً .

فإنه ينبغى أن يحصر فى حد المضاف ماهو إليه مضاف و أولاً . مثال ما حد

بالإضافة إلى ماهو مضاف إليه ثانيا ، لا أولاً ، من حد الشهوة بأنها اشتياق

اللذيذ . فإنها إنما هى اشتياق للذيذ من أجل أنها اشتياق للذة . فكونها اشتياقا

للذيذ ثان، وكونها اشتياقا للذة أولى[2] .

٥ — اللذيذ : اللذيذ ف // للذة : اللذه ل

٦ — أولى : أولى ف : أولا ل

(١) أرسطو ، ٦ ، ١٢ ، ١٤٩ ب ٤ وما بعده : ἔτι ὅσοι μὴ διαιροῦσιν ἐν τοῖς πρός τι πρὸς ὃ λέγεται, ἀλλ' ἐν πλείοσι περιλαβόντες εἶπεν, ἢ ὅλως ἢ ἐπί τι ψεύδονται, οἷον εἴ τις ἰατρικὴν ἐπιστήμην ὄντος εἶπεν. εἰ μὲν γὰρ μηδενὸς τῶν ὄντων ἡ ἰατρικὴ ἐπιστήμη, δῆλον ὅτι ὅλως ἔψευσται, εἰ δὲ τινὸς μὲν τινὸς δὲ μή, ἐπί τι ἔψευσται· δεῖ γὰρ παντός, εἴπερ καθ' αὑτὸ καὶ μὴ κατὰ συμβεβηκὸς ὄντος εἶναι λέγεται. καθάπερ καὶ ἐπὶ τῶν ἄλλων ἔχει τῶν πρός τι· πᾶν γὰρ ἐπιστητὸν πρὸς ἐπιστήμην λέγεται. ὁμοίως δὲ καὶ ἐπὶ τῶν ἄλλων, ἐπειδὴ ἀντιστρέφει πάντα τὰ πρός τι.

= ت . ع . ٣٠٧ أ ١٥ — ٣٠٧ ب ٢ ، طبعة بدوى ، ص ٦٦٣ : « وأيضا الذين لا يقسمون الأشياء الداخلة فى باب المضاف الشىء الذين بحسبه يقال ، لكنهم يذكرونه وقد حصروه فى أشياء كثيرة : إما بالكلية وإما أن يكذبوا فى شىء . مثال ذلك إن قال قائل : إن الطب العلم بموجود . فإن الطب ان لم يكن علما بشىء من الموجودات ، فمن البين أن من قال هذا القول قد كذب بالكلية . وإن كان الطب علم بعض الموجودات ، وبعض لا ، فقد كذب فى شىء . وذلك أنه ينبغى فى كل ما هو موجود بذاته ، لا بالعرض ، أن يكون يقال بالقياس إلى الشىء الذى بالقياس إليه وصف ، كالحال فى سائر الأشياء الأخر الداخلة فى باب المضاف . فان كل معلوم إنما يقال بالقياس إلى العلم . وكذلك يجرى الأمر فى الباقى ، لأن جميع ما هو داخل فى باب المضاف يرجع بالتكافؤ » .

(٢) أرسطو ، ٦ ، ٨ ، ١٤٦ ب ١١ — ١٢ : οἷον τὴν ἐπιθυμίαν οὐχ ἡδέος = ἀλλ' ἡδονῆς· ταύτης γὰρ χάριν καὶ τὸ ἡδὺ αἱρούμεθα.

والموضع الثالث : هو أنه ينبغى أن ننظر فإن كان الجنس المضاف ينبغى أن يوفّى فى حده الجنس المقابل له ، فإن النوع الذى تحت ذلك الجنس المضاف يقال بالقياس إلى نوع ما مما تحت الجنس المضاف إليه . مثال ذلك : إن كان الظن ينبغى أن يوفّى فى حده المظنون، فينبغى أن يوفّى فى حد العلم المعلوم، و إلا فلم يحد . مثال ذلك : من حد الحس بأنه القوة التى تدرك بها الأجسام فلم يوف حد الحس ، وذلك أنه يلزم على هذا أن يكون السمع يدرك جسما ما . ٥

وأما المواضع التى نحو الكيفية : فمنها نحو الملكات والقوى . وذلك أن كل ملكة وقوة لايخلو أن تكون ملكة لأكثر من فعل واحد، أو لفعل واحد فقط ، والتى تكون ملكة وقوة لأكثر من فعل واحد لا يخلو أن تكون معدة نحو تلك الأفعال بالسواء ، أو يكون لبعضها بالذات ، ولبعضها بالعرض ، أو لبعضها بالقصد الأول ، ومن جهة الأفضل ، ولبعضها بالقصد الثانى . والتى هى أيضا معدة نحو فعل واحد لايخلو أن تكون أيضا مما يمكن أن تستعمل فى غير ذلك الفعل أو لا يمكن . فمتى وفّى إنسان حد ملكة أو صناعة هى معدة نحو فعل أكثر من ١٠

٧ — فمنها : منها ف

= ت ، ع ، ٣٠٣ ب ١٩ — ٢٠ ، طبعة بدوى ، ص ٦٤١ : «مثال ذلك أن نقول إن الشهوة ليست للشىء اللذيذ ، لكن للذة ، لأنا إنما نؤثر اللذيذ لمكان اللذة » .

ابن سينا ، الجدل ، ص ٢٧٢ — ٢٧٣ : « ومن هذا الباب ان يكون قد أومأ الى الإضافة ، لكنه لم يوم، الى الشيء الذى هو الغاية ، والذى اليه الإضافة بالذات ، والى غيره لأجله . كمن حد الشهوة بأنها شوق الى اللذيذ ، ولم يقل الى اللذة . وكان يجب أن يقال الى اللذة . فإن اللذة هى الأصل والغاية ولأجلها يطلب اللذيذ » .

واحد بالسواء ، فأغفل فعلا واحدا من تلك الأفعال، فإنه لم يحد . مثـال ذلك : من حد الكتابة بأنها المعـرفة بالكتب فقط ، فإنه أسقط جزءا من حدها وهو القراءة، وذلك أنها معرفة بالقراءة كما هى معرفة بالكتب .

وأما التى هى معدة نحو أكثر من واحد : بعضها بالذات وبعضها بالعرض . فإنه إن وفّى إنسان فى حدها الذى بالعرض مكان الذى بالذات ، أو أتى بالذى بالعـرض مع الذى بالذات، فلم يكن ما أتى به حدا . مثال ذلك : من حد الطب بأنها صناعة محدثة للمرض وللصحة . وذلك أن إحداثها الصحة بالذات ، وإحداثها المرض بالعرض . فإن صناعة الطب ، وإن كان عرض لهـا قدرة على إحداث الأمراض ، فإنه لم تكن معدة نحو هذا الفعل[1] .

---

(١) أرسطو، ٦، ٥، ١٤٢ ب ٣٠ — ١٤٣ أ ٨ : ἔτι εἰ πρὸς πλείω λεγομένου τοῦ ὁριζομένου μὴ πρὸς πάντα ἀποδέδωκεν, οἷον εἰ τὴν γραμματικὴν ἐπιστήμην τοῦ γράψαι τὸ ὑπαγορευθέν· προσδεῖται γὰρ ὅτι καὶ τοῦ ἀναγνῶναι. οὐδὲν γὰρ μᾶλλον τοῦ γράψαι ἢ τοῦ ἀναγνῶναι ὁ ἀποδοὺς ὥρισται, ὥστ' οὐδέτερος, ἀλλ' ὁ ἄμφω ταῦτ' εἰπών, ἐπειδὴ πλείους οὐκ ἐνδέχεται ταὐτοῦ ὁρισμοὺς εἶναι.

ἐπ' ἐνίων μὲν οὖν κατ' ἀλήθειαν ἔχει καθάπερ εἴρηται, ἐπ' ἐνίων δ' οὔ, οἷον ἐφ' ὅσων μὴ καθ' αὑτὸ πρὸς ἄμφω λέγεται, καθάπερ ἡ ἰατρικὴ ἐπιστήμη τοῦ νόσον καὶ ὑγίειαν ποιῆσαι. τοῦ μὲν γὰρ καθ' αὑτὴν λέγεται, τοῦ δὲ κατὰ συμβεβηκός· ἁπλῶς γὰρ ἀλλότριον τῆς ἰατρικῆς τὸ νόσον ποιεῖν. ὥστ' οὐδὲν μᾶλλον ὥρισται ὁ πρὸς ἄμφω ἀποδοὺς τοῦ πρὸς θάτερον, ἀλλ' ἴσως καὶ χεῖρον, ἐπειδὴ καὶ τῶν λοιπῶν ὁστισοῦν δυνατός ἐστι νόσον ποιῆσαι.

= ت . ع . ٣٠٠ أ ١٩ — ٣٠٠ ب ٣، طبعة بدوى، ص ٦٣٧ — ٦٣٨ : « وأيضا إن كان المحدود يقال فى أشياء كثيرة فلم يضعه فيها كلها، مثال ذلك أن قال : إن الكتابة العلم بالخط ، وذلك أنه يحتاج الى أن يقال : و بالقراءة أيضا . لأن الواصف لهذا الحد لم يحد بذكره الخط اكثر مما كان يحد بذكره القراءة فليس واحد منهما حدا ، لكن من قال هذين كليهما فقد حد ، لأن أشياء كثيرة لا يمكن أن تكون حدودا لشيء واحد بعينه .

وكذلك التى هى معدة نحو فعـل أكثر من واحد ، إلا أن بعضها أشرف من بعض ، متى وفّى موف فى حدها الفعل الأخس دون الأشرف ، أو أتى بهما على مثال واحد ، فلم يحد . وذلك كالحال فى القوى الطبيعية التى فى النفس . فإن حدودها ينبغى أن تكون مأخوذة من الأشرف لا من الأخس ، مثـل أخذها من الفضيلة لا من الرذيلة[1] .

وأما التى هى معدة نحو فعل واحد و يمكن أن يستعمل فى غيره ، فإنه إن أخذ مكان ذلك الفعل الذى بالذات فعل آخر يمكن أن يستعمل فيه بالعرض ، فـلم يحد . وهذا بيّن فى الآلات المحسوسة ، مثل من حد السكين بأنه آلة يُنجر بها . وذلك أن النجر بالذات إنمـا هى للقدوم ، لا للسكين . فإن كانت القوة معدة نحو فعل واحد / لا يمكن فيها غيره ، فأتى بذلك الفعل فى الحد ، فقد أتى به على ما يجب ، ١٠ ١١١٣

---

٨ — بأنه : أنه ف

= وفى بعض الأشياء يكون ذلك حقا كما قلنا ، وفى بعضها لا . مثال ذلك فى الأشياء التى لا يقال فيها بذاته بحسب الأمرين جميعا ، بمنزلة ما يقال فى الطب : انه يحدث الصحة والمرض . وذلك أنه يحدث تيك بذاته ، ويحدث هذا بالعرض . لأنه بالجملة : احداث المرض غريب من الطبيب . فالذى يصف الحد بسبب كليهما ليس هو أولى بالتحديد من الذى يصفه بحسب أحدهما ، لكن أخلق به أن يكون دونه . لأن من أراد من سائر العوام أمكنه أن يحدث مرضا » .

عن حد الطب ، انظر جالينوس ، الفرق ، تحقيق محمد سليم سالم ، مطبعة دار الكتب ١٩٧٧ ، ص ١٢ ، ٥ ، ٢ .

(١) أرسطو ، ٦ ، ٥ ، ١٤٣ أ ٩ — ١١ : ἔτι εἰ μὴ πρὸς τὸ βέλτιον ἀλλὰ πρὸς τὸ χεῖρον ἀποδέδωκε, πλειόνων ὄντων πρὸς ἃ λέγεται τὸ ὁριζό-μενον· πᾶσα γὰρ ἐπιστήμη καὶ δύναμις τοῦ βελτίστου δοκεῖ εἶναι.

= ت . ع . ٣٠٠ ب ٤ — ٦ ، طبعة بدوى ، ص ٦٣٨ : « وينظـر أيضا إن كان لم يصف الشىء بحسب الأمر الأفضل ، لكن بحسب الأدنى ، إذا كانت الأشياء التى يقال المحدود بحسبها كثيرة ، وذلك أن كل علم وكل قوة فإنما يظن بها أنها للشىء الأفضل » .

لم يصف : فى صفة ، فى طبعة بدوى ، ولكن القراءة واضحة فى مخطوط الأورغانون .

كن حد البصر : بأنه القوة التى تدرك بها الألوان[1] .

وموضع ثان : أن يفحص أيضا عن كمال القوة : أهو فعل أم مفعول . مثال ذلك : صناعة الرقص كمالها فعل ما ، وصناعة النجارة كمالها مصنوع ما . فإن وفّى أحد فى حد التى كمالها المصنوع الفعل ، مثل أن يحد النجارة أنها ملكة لأن يَنجر ، لا لأن يوجد الأشياء المنجورة ، فلم يحدو . أما الأشياء التى الكمال فيها إنما هو فى الفعل ، فينبغى أن يوضع الفعل فى حدها . وكثير من الأشياء الكمال لهـا ليس هو فى أنها قـد كانت ، لكن فى الكون نفسه . وذلك أن اللذة إنمـا كمالهـا فى حال الاستعمال ، لا فى حال الفراغ ، وإيثارنا لهـا فى حال الاستعمال أكثر . وكذلك إيثارنا للنظر فى حال الاستعمال أكثر منه فى الحال التى قد فرغنا من النظر .

---

(١) أرسطو ، ٦ ، ٦ ، ١٤٥ أ ١٩ — ٢٧ : σκοπεῖν δὲ καὶ εἰ πρὸς ὃ πέφυκεν ἕκαστον τῶν πρός τι ἀποδίδωσιν ὁ ὁριζόμενος. ἐνίους μὲν γὰρ πρὸς ὃ πέφυκεν ἕκαστον τῶν πρός τι μόνον ἔστι χρῆσθαι, πρὸς ἄλλο δ' οὐδέν, ἐνίοις δὲ καὶ πρὸς ἄλλο, οἷον τῇ ὄψει πρὸς τὸ ἰδεῖν μόνον· τῇ δὲ στλεγγίδι κἂν ἀρύσαιτό τις. ἀλλ' ὅμως εἴ τις ὁρίσαιτο τὴν στλεγγίδα ὄργανον πρὸς τὸ ἀρύειν, ἡμάρτηκεν· οὐ γὰρ πρὸς τοῦτο πέφυκεν, ὅρος δὲ τοῦ πρὸς ὃ πέφυκεν 'ἐφ' ὃ ἂν χρήσαιτο ὁ φρόνιμος ᾗ φρόνιμος καὶ ἡ περὶ ἕκαστον οἰκεία ἐπιστήμη'.

— ت . ع . ٣٠٢ أ ٢٤ — ٣٠٢ ب ٥ ، طبعة بدوى ، ص ٦٤٥ : « وينظر أيضا إن كان لما حد الشىء وصف كل واحد من المضافات بالقياس إلى الذى من شأنه أن يضاف إليه . فإن بعضها إنما يمكن أن يستعمل الذى يضاف اليه فقط ، كما يستعمل البصر فى أن ينظر . وفى بعضها يستعمل آخر ما غيره ، كما تستعمل الطرجهارة اذا أراد مريد أن يغرف ماء ، ولكن على حال ان حد الإنسان الطرجهارة بأنها آلة يغرف بها الماء ، أخطأ . لأنها ليس الى هذا من شأنها أن يضاف . وحد الذى من شأن الشىء أن يضاف اليه هو الذى يحوره يحو فى الاستعمال الفهم والعلم بكل واحد من الأشياء » .

الطرجهارة : ἡ στλεγγίς = strigil

نجر : (نجر) الخشبة نحتها ، وبابه نصر ، وصانعه نجار (مختار الصحاح ، مادة : ن ج ر) .

والمواضع المأخوذة من التصاريف والنظائر والمتقابلات نافعة جدا فى أخذ حدود الملكات والقوى والتأثيرات التى فى مقولة الكيف . وذلك أنه إن كان التحديد للملكة ، فينبغى أن يكون لما له الملكة . وإن كان لذى الملكة ، فينبغى أن يكون للملكة . وإلا فلم يحد . مثال ذلك : إن كان اللذيذ ماهو نافع ، فاللذة ماهو نفع . وكذلك فى المتقابلات . وإنما كان ذلك كذلك ، لأن الذى يحد الشيء بجهة من الجهات ، فقد حد أشياء كثيرة ، مثل مقابله ونظيره[1] .

---

٦ — مثل مقابله : مثال ذلك ل

---

(١) أرسطو ، ٦ ، ٩ ، ١٤٧ أ ١٢ — ٢٢ : ἔτι ἐὰν μὲν ἡ τῆς ἕξεως ὁ ὁρισμός, σκοπεῖν ἐπὶ τοῦ ἔχοντος, ἐὰν δὲ τοῦ ἔχοντος, ἐπὶ τῆς ἕξεως· ὁμοίως δὲ καὶ ἐπὶ τῶν ἄλλων τῶν τοιούτων· οἷον εἰ τὸ ἡδὺ ὅπερ ὠφέλιμον, καὶ ὁ ἡδόμενος ὠφελούμενος. ...

— ت . ع . ٣٠٤ ب وما بعده ، طبعة بدوى ، ص ٦٥٣ : « ورأينا أن كان التحديد للملكة فينبغى أن ينظر فيما له الملكة . وان كان لما له الملكة فينبغى أن ينظر فى الملكة . وكذلك فى سائر الأشياء التى تجرى هذا المجرى . مثال ذلك : أنه ان كان اللذيذ هو ما هو نافع ، فالملتذ هو ما هو منتفع ... » .

ابن سينا ، الجدل ، ٢٧٥ : « ومثله إن حد حاد اللذة بأنها نفع حسى ، وكان لا يسلم أن الملتذ منتفع ، فلم يحسن . وكذلك إن حد اللذيذ بأنه نافع حسى ، ثم لم تكن اللذة نفعا ، فلم يحسن . ولكن هذا العكس ليس ضروريا . وقد سلف لك القول فى مثله » .

قارن كذلك :

أرسطو ، ٦ ، ١٠ ، ١٤٨ أ ١٠ — ١٣ : ἔτι εἰ < ἐπὶ > τῶν ὁμοίων τοῦ ὀνόματος πτώσεων αἱ ὅμοιαι τοῦ λόγου πτώσεις ἐφαρμόττουσιν· οἷον εἰ ὠφέλιμον τὸ ποιητικὸν ὑγιείας, ὠφελίμως τὸ ποιητικῶς ὑγιείας καὶ ὠφεληκὸς τὸ πεποιηκὸς ὑγίειαν.

— ت . ع . ٣٠٥ ب ١٣ — ١٥ ، طبعة بدوى ، ص ٦٥٧ : « وينظر أيضا ان كانت تصاريف القول المتشابهة مطابقة لتصاريف الاسم المتشابهة . مثال ذلك : أنه إن كان النافع هو المحدث للصحة ، فالذى قد نفع هو الذى قد أحدث الصحة » .

واضح من النص اليونانى أن كلمة « يقع » التى وردت فى طبعة بدوى خطأ ، والقراءة الصحيحة هى « نفع » ، ولا اختلاف فى رسم الكلمتين إلا فى النقط .

وموضع ثالث : نحـو الملكات والقوى والتأثيرات . وذلك أنه لمـا كانت موجودة بأجمعها فى موضوعات ، وكانت تلك الموضوعات منها ما وجودها فيها أولاً ، ومنها ما وجودها فيهـا ثانيا ، فمتى لم يحصر فى الحـد الموضوع الذى فيـه وجود الملكة أو القوة أو التأثيرات أولاً ، فلم يحـد . وكذلك مـتى لم يضعه ٥ فى موضوعه . مثال ذلك : أن الفهم يوجد فى الجزء الفكرى أولاً وفى النفس ثانيا من أجل وجوده فى الجزء الفكرى ، وفى الإنسان من أجل وجوده فى النفس .

وأما الذين يحصرون فى حد الشىء غير الموضوع له ، بمنزلة من يحد النوم بأنه ضعف الحس ، والشك مساواة المقاييس المتقابلة ، والصحة اعتدال الحار والبارد ، والوجع تفرق الأجزاء المتحدة . وذلك أنه ليس النوم ضعف الحس ، وإنمـا هو ١٠ عن ضـعف الحس ؛ وكذلك الصحة ليست هى الاعتـدال ، وإنمـا هى عن الاعتدال ؛ والوجع ليس هو تفرق الاتصال ، وإنمـا هو عن تفرق الاتصال[1] .

(١) أرسطو ، ٦ ، ٦ ، ١٤٥ أ ٢٨ — ١٤٥ ب ١١ : ἢ εἰ μὴ τοῦ πρώτου ἀπέδωκεν, ὅταν τυγχάνῃ πρὸς πλείω λεγόμενον, οἷον τὴν φρόνησιν ἀρετὴν ἀνθρώπου ἢ ψυχῆς καὶ μὴ τοῦ λογιστικοῦ. πρώτου γὰρ τοῦ λογιστικοῦ ἀρετὴ ἡ φρόνησις (فى طبعة توبيز ἡ φόνησις وهو خطأ مطبعى غريب على هذه الطبعة) κατὰ γὰρ τοῦτο καὶ ἡ ψυχὴ καὶ ὁ ἄνθρωπος φρονεῖν λέγεται.

ἔτι εἰ μὴ δεκτικόν ἐστιν οὗ εἴρηται τὸ ὡρισμένον πάθος ἢ [ἡ] διάθεσις ἢ ὁτιοῦν ἄλλο, ἡμάρτηκεν· πᾶσα γὰρ διάθεσις καὶ πᾶν πάθος ἐν ἐκείνῳ πέφυκε γίνεσθαι οὗ ἐστι διάθεσις ἢ πάθος, καθάπερ καὶ ἡ ἐπιστήμη ἐν ψυχῇ διάθεσις οὖσα ψυχῆς. . . .

— ت . ع . ٣٠٢ ب ٥ — ١٧ ، طبعة بدوى ، ص ٦٤٥ — ٦٤٦ : « وينظر أيضا إن كان لم يصف الشىء بما هو له أول ، إن كان يقال بالقياس إلى أشياء كثيرة ، مثل ما يقال : إن الفهم فضيلة للإنسان ، أو النفس ، لا الجزء الفكرى . وذلك أن الفهم إنما هو لجزء الفكرى أولا . فإن بسبب هذا يقال النفس والإنسان إنهما يفهمان .

وبالجملة : الذى يحد بهذا الوجه يعرض له أن يجعل المفعول فى الفاعل ، أو الفاعل فى المفعول . وذلك أنه إما بسبب النوم يضعف ، أو بسبب الضعف

— وينظر أيضا إن لم يكن المحدود قبل الشىء الذى له قبل الانفعال أو الحال أو أى شىء آخر كان ، فقد أخطأ . وذلك أن كل حال وكل انفعال فانما من شأنه أن يكون فى ذلك الشىء الذى هو له حال أو انفعال ، بمنزلة ما أن العلم فى النفس ، اذ هو حال النفس .

وربما يخطئون فى أمثال هذه الأشياء ، مثل الذين يقولون ان النوم هو ضعف الحس ، والشك هو مساواة الأفكار المتضادة ، والوجع تفرق الأجزاء المتحدة بعنف ، وذلك أن النوم ليس يوجد للحس ، وقد كان يجب أن يوجد له إن كان ضعف الحس ، وكذلك ليس يوجد الشك للأفكار ، ولا الوجع للأجزاء المتحدة ، لأن ما لا نفس له قد يتوجع ، إذ كان الوجع يحضره . وكذلك يجرى الأمر فى حد الصحة إن كان اعتدال الحارة والباردة ، لأنه واجب ضرورة أن تصح الحارة والباردة ، لأن اعتدال كل واحد انما يوجد فى تلك الأشياء التى هو لها اعتدال ، فالصحة إذا قد توجد لها » .

ابن سينا ، الجدل ، ص ٢٦٧ : فأما إن قال : إن النوم ضعف الحس ، وضعف الحس موضوعه الحس ، فان الموصوف بالضعف هنا هو الحس ، فان كان النوم ضعف الحس ، فسيكون النائم هو الحس ، لأن الضعف هو الحس ، لأن الحاد أضاف اليه الضعف .

وكذلك توهم : إن الشك تساوى الأفكار ، وتساوى الأفكار فى الأفكار ، ليكون الشك فى الأفكار ، فتكون هى الشاكة ، لا القوة المفكرة .

وكذلك الخطأ فى قول من يقول : إن الصحة اعتدال الأخلاط ، فإذن سيكون الصحيح هو الخلط . وبالجملة : الاعتدال سبب الصحة لا الصحة ، وضعف الحس سبب النوم ، لا النوم ، وكذلك تفرق الاتصال سبب الوجع ، ليس الوجع ، وتساوى الأفكار سبب للشك ، لا الشك » .

عن النوم ، انظر : الكندى ، رسالة فى النوم والرؤيا ، تحقيق الدكتور أبو ريده ، ص ٢٩٤ وما بعدها ؛ الدكتور أحمد فؤاد الأهوانى ، الكندى ، ص ٢٤٦ وما بعدها .

وعن تفرق الاتصال ، انظر : رسالة ثامسطيوس إلى يوليان الملك ، ص ٢٨ ؛ ابن رشد ، تلخيص كتاب النفس ، تحقيق الدكتور الأهوانى ، ص ٥٢ — ٥٣ ؛ عثمان نجاتى ، الادراك الحسى عند ابن سينا ، ص ٨٠ و ٨١ .

ينام[1] .

وبالجملة : إنما يحد هذه بالموضوعات والأفعال . وهي في ذلك على ثلاثة أقسام : إما أمور طبيعية ، وإما فضائل نفسانية ، وإما أمور صناعية .

فالأمور الطبيعية : الأفعال فيها معروفة لنا ، والخفيات هي الموضوعات . مثال ذلك : النوم . فإن فعله ظاهر وهو تعطل الحواس ، وموضوعه مشكوك فيه مما يحتاج إلى برهان . فيرى أرسطو مثلا أنه القلب ، ويرى جالينوس أنه الدماغ .

وأما في الصنائع : فالموضوعات معروفة لنا وهي النفس ، والمطلوبات هو الكمال والأفعال .

---

٤ — فيها : فنها ف   ٦ — فيرى : يرى ل

---

(١) أرسطو ، ٦ ، ٦ ، ١٤٥ ب ١١ — ٢٠ : ἔτι τὸ ποιούμενον εἰς τὸ ποιητικὸν ἢ ἀνάπαλιν συμβαίνει τιθέναι τοῖς οὕτως ὁριζομένοις. οὐ γάρ ἐστιν ἀλγηδὼν ἡ διάστασις τῶν συμφύτων μερῶν, ἀλλὰ ποιητικὸν ἀλγηδόνος· οὐδ' ἡ ἀδυναμία τῆς αἰσθήσεως ὕπνος, ἀλλὰ ποιητικὸν θάτερον θατέρου· ἤτοι γὰρ διὰ τὴν ἀδυναμίαν ὑπνώσομεν ἢ διὰ τὸν ὕπνον ἀδυνατοῦμεν. ὁμοίως δὲ καὶ τῆς ἀπορίας δόξειεν ἂν ποιητικὸν εἶναι ἡ τῶν ἐναντίων ἰσότης λογισμῶν· ὅταν γὰρ ἐπ' ἀμφότερα λογιζομένοις ἡμῖν ὁμοίως ἅπαντα φαίνηται καθ' ἑκάτερον γίνεσθαι, ἀποροῦμεν ὁπότερον πράξωμεν.

— ت . ع . ٣٠٢ ب ١٧ — ٢٢ ، طبعة بدوي ، ص ٦٤٦ — ٦٤٧ : « وقد يلزم أيضا الذين يحدون بهذا الوجه أن يجعلوا المفعول في الفاعل ، أو بعكس ذلك . لأن تفرق الأجزاء ليس هو الوجع ، لكنه محدث للوجع . ولا ضعف الحس هو النوم ، لكن أحدهما محدث الآخر . وذلك أنا إما بسبب الضعف ننام ، وإما بسبب النوم نضعف . وعلى هذا المثال أيضا يظن بأن مساواة الأفكار المتضادة محدثة للشك ، لأنا إذا ما فكرنا في الشيئين ، فظهر لنا في كل واحد منهما أن سببه يصاحبه في جميع الأحوال شككنا ولم ندر أيهما نعمل » .

وأما فى الفضائل : فالمطلوبات فيها الأمران جميعا ، اعنى معرفة الأفعال ، ومعرفة الموضوعات . ومثال ذلك : الشجاعة ، فإنه ليس معروفا فى أى جزء من أجزاء النفس هى ، ولا ما هو فعلها المسمى فضيلة . وبالواجب صار ذلك فيها ، لأنها ليست موجودة من قبل الطبيعة على الكمال ، ولا من قبل الإرادة على الكمال ، لكن كانها مختلطة من الأمرين . ٥

وموضع رابع : وهو أن بعض الأشياء — وبخاصة الفضائل — يحتاج أن يوفّى فى حدودها الكم والكيف ومتى وأين والعلل الفاعلة أو الغائية أو الحافظة . فمتى أسقط فى حدود أمثال هذه الاشياء فصل من هذه الفصول ، فلم يحد . مثال ذلك : أن حد الشجاعة هو أن يقدم على مخوف ما ، لا على أى مخوف اتفق ، وبمقدار ما ، لا بأى مقدار اتفق ، وفى وقت ما ، لا فى أى وقت اتفق . والسبب فى تقدير هذه الفصول هى الغاية التى من أجلها يكون الإقدام . ١٠ وعلى هذا يوجد الأمر فى العدل والكرامة وسائر الفضائل . وقد نحتاج أن نوفّى أمثال هذه الأشياء فى الأمور الطبيعية . مثال ذلك : أنه ليس يكتفى فى حد الليل أن يقال : إنه ظل الأرض ، حتى يقال ظل جميعها ، لا بعضها ، من أجل سترها / الشمس ، لا من أجل شىء آخر . وكذلك ليس يكتفى فى حد ١١٣ب ١٥ المطر أنه ماء نازل ، حتى يقال : كيف ينزل ، ومن أين ينزل ، وما السبب

---

١ — فالمطلوبات : سقطت من ف

١٤ — الليل : الهل ف

فى نزوله ، وبأى مقدار يكون عنه ، ومتى ينزل[١] .

فهذه المواضع هى نحو الأصناف الثلاثة من الكيفيات ، أعنى صنف القنيات ، وصنف القوى ، أعني ما يقال بقوة طبيعية ولا قوة طبيعية ، وصنف التأثيرات ، أعني الانفعال ، أو الانفعالات . وأما مقولة أين ومتى فليس لهـا مواضع خاصة . وأما مقولة أن يفعل وأن ينفعل فيكتفى فيها بهذه المواضع التى نحو الكيفية .

فى مواضع حدود الاعدام : فمنها ألا نأخذ فى حد الملكة العـدم ، مثل أن يأخذ إنسان فى حد البصر أنه ضد العمى ، وذلك أن هذا يحد المتقدم بالمتأخر ، ومع هـذا أيضا يستعمل المحدود نفسه فى الحد . وذلك أنه لمـا كان العمى عدم

---

(١) أرسطو ، ٦ ، ٨ ، ١٤٦ ب ٢٠ — ٣٠ : πάλιν ἐπ' ἐνίων εἰ μὴ διώρικε τοῦ πόσου ἢ ποίου ἢ ποῦ ἢ κατὰ τὰς ἄλλας διαφοράς, οἷον φιλότιμος ὁ ποίας καὶ ὁ πόσης ὀρεγόμενος τιμῆς· πάντες γὰρ ὀρέγονται τιμῆς, .. ἢ πάλιν, ὡς ὁρίζονται τὴν νύκτα σκιὰν γῆς, ... , ἢ τὸ νέφος πύκνωσιν ἀέρος, ...προσθετέον γὰρ πόσου καὶ ποίου καὶ ποῦ καὶ ὑπὸ τίνος....

— ت ، ع ، ٣٠٤ أ ٢ وما بعده ، طبعة بدوى ، ص ٦٥١ — ٦٥٢ : «وأيضا ينظر إن كان فى بعض الأشياء لم يلخص : كم الشىء ، وأى الأشياء هو ، وأين هو ، أو سائر الفصول الأخر . مثال ذلك قولنا : محب الكرامة هو الذى يشتهى كرامة كذى ، ومقدار كذى منها . وذلك أن الناس كلهم يشتهون الكرامة ... أو كما يحدون أيضا الليـل بأنه مظل الأرض ... أو الغمام بأنه متكاثف الهواء .. فانه ينبغى أن يزاد فى هذه الحدود بمقدار كذى ، وحال كذى ، ومكان كذى ، وعن كذى ... » .

ابن سينا ، الجدل ، ص ٢٧٣ — ٢٧٤ : « وبعد هذا موضع يشتمل على مواضع كثيرة بالقوة ، وهو أن يكون للمعنى المحدود تقدير يقومه ، أو كيف ، أو أين ، ثم يغفله ، مثل أن يحد محب الكرامة أو الفاجر بأن ذلك هو الذى يشتهى أن يكرم ، وهـذا هو الذى يشتهى اللذة .. وكذلك حال من حد الليل فقال : إنه ظل الأرض ، ولم يقل أين ، ومتى ، وماذا ، وبأى مبلغ .. وهـذا يعود بالجملة إلى إغفال فصل من حقه أن يدل عليه ، حتى يكون الفصل فصلا . وقد قيل فى هـذا المكان فى التعليم الأول : لأنه اذا أغفل فصلا من هذه الفصول لم يصف ماهية ذلك الشىء ... » .

البصر، فكأنه قال : البصر هو ضد عدم البصر[1] .

وموضع ثان : إن كان حد العـدم فلم يأت فى حده بالملكة التى هى ضد العدم ، فلم يحد . مثال ذلك : إن كان حد الجهل بأنه عدم ، ولم يقل عدم أى شىء هو[2] .

---

(١) أرسطو ، ٦ ، ٩ ، ١٤٧ ب ١٧ — ٢٥ : ἂν δὲ μηδέτερον τῶν ἐναντίων κατὰ στέρησιν λέγηται, ἀποδοθῇ δ' ὁ λόγος ὁμοίως, οἷον ἀγαθὸν τὸ ἐναντίον κακῷ, δῆλον ὅτι κακὸν τὸ ἐναντίον ἀγαθῷ ἔσται· τῶν γὰρ οὕτως ἐναντίων ὁμοίως ὁ λόγος ἀποδοτέος. ὥστε πάλιν αὐτῷ τῷ ὁριζομένῳ συμβαίνει χρῆσθαι· ἐνυπάρχει γὰρ ἐν τῷ τοῦ κακοῦ λόγῳ τὸ ἀγαθόν. ὥστ' εἰ ἀγαθόν ἐστι τὸ κακῷ ἐναντίον, τὸ δὲ κακὸν οὐδὲν διαφέρει ἢ τὸ τῷ ἀγαθῷ ἐναντίον, ἔσται ἀγαθὸν τὸ ἐναντίον τῷ τοῦ ἀγαθοῦ ἐναντίῳ. δῆλον οὖν ὅτι αὐτῷ κέχρηται.

= ت . ع . ٥ ٣٠٥ أ ١٦ — ٢٢ ، طبعة بدوى ، ص ٦٥٤ — ٦٥٥ : « ... وإن كان ولا واحد من الضدين يقال بالعدم ، وكان القول قد وصف على مثال واحد ، مثل أن ضد الشر الخير ، إذ كان ضد الخـير شرا . وذلك أن قول ما يجرى على هذا المجرى من المتضادات موصوف على مثال واحد . فقد يلزم أيضا أن يكون فيه استعمل المحدود نفسه . وذلك أن الخير موجود فى قول الشر . فان كان الخير هو ضد الشر ، وقولنا : « شر » لا فرق بينه أصلا وبين قولنا : « ضد الخـير » ، فيجب أن يكون الخير ضد ضد الخير . فبين أنه استعمل الشىء نفسه » .

(٢) أرسطو ، ٦ ، ٩ ، ١٤٧ ب ٢٦ — ١٤٨ أ ٢ : ἔτι εἰ τὸ κατὰ στέρησιν λεγόμενον ἀποδιδοὺς μὴ ἀποδέδωκεν οὗ ἐστι στέρησις, οἷον τῆς ἕξεως ἢ τοῦ ἐναντίου ἢ ὁτουοῦν ἐστιν ἡ στέρησις. καὶ εἰ μὴ ἐν ᾧ πέφυκε γίνεσθαι προσέθηκεν, ἢ ἁπλῶς ἢ ἐν ᾧ πρώτῳ πέφυκε γίνεσθαι. οἷον εἰ τὴν ἄγνοιαν εἰπὼν στέρησιν μὴ ἐπιστήμης στέρησιν εἶπεν, ἢ μὴ προσέθηκεν ἐν ᾧ πέφυκε γίνεσθαι, ἢ προσθεὶς μὴ ἐν ᾧ πρώτῳ ἀπέδωκεν, ... ὁμοίως δὲ καὶ εἰ τὴν τυφλότητα μὴ ὄψεως στέρησιν ἐν ὀφθαλμῷ εἶπεν. δεῖ γὰρ τὸν καλῶς ἀποδιδόντα τὸ τί ἐστι καὶ τίνος ἐστὶν ἡ στέρησις ἀποδιδόναι καὶ τί ἐστι τὸ ἐστερημένον.

= ت . ع . ٥ ٣٠٥ أ ٢٢ — ٣٠٥ ب أ وما بعده ، طبعة بدوى ، ص ٦٥٥ — ٦٥٦ : « وينظر أيضا إن كان لما وصف الذى يقال بالعدم ، لم يصف الذى له العدم ، مثل الملكة أو ضدها ، إن كان لهذين عدم ، وإن لم يكن ، أضاف إليه الشىء الذى من شأنه أن يكون فيه : إما على الإطلاق ، أو الشىء الذى فيه ، أو لا من شأنه أنه يكون فيـه . مثال ذلك : إن كان وصف الجهـل بأنه عدم ، فلم يقل إنه عدم العلم ... وكذلك ان هو وصف العمى فلم يقل إنه عدم البصر فى العين ... » .

وموضع ثالث : إن كان حد العـدم فأتى فى حده بالملكة المضادة له ، ولم يأت بالموضوع الخاص بالعـدم ، مثل أن يحد العمى بأنه عدم البصر ولم يقـل فى العين . فإن عدم البصر فى الخلد ليس بعمى .

فوفّى حد هذا الصنف من العدم على التمـام يجب أن يجمع فيه هذين الشرطين : أحدهما أن يصرح فيـه بالملكة المقابلة ، وبالموضوع الخاص[(1)].

وموضـع رابع : إن كان العـدم من أصناف ما وجوده على جهـة الملكة الناقصة ، وهو الذى قيـل فى حده : إنه الذى لا يوجد فى موضوعه ما شأنه أن يوجد فيه على الوجه الذى شأنه أن يوجد فيـه ، مثل : لا مساوٍ ، فإنه يقال على الكبير والصغير .

وكذلك الجهل فإنه صنفان : أحدهما الجهـل الذى على طريق العـدم ، والثـانى الجهل الذى على طريق الغلط .

فينبغى للحاد متى وفّى حد أمثال هذه الاعدام أن يصرح بالعدم الذى على جهة الملكة الناقصة ، مثـل أن يقول : إن الجهل هو اعتقاد الشىء على غير ما هو عليه

---

١ — فى حده : بحده ف . ثم كتب فوقها : فى

---

(١) أرسـطو ، ٦ ، ٩ ، ١٤٧ ب ٣٤ — ١٤٨ أ ٢ : ὁμοίως δὲ καὶ εἰ τὴν τυφλότητα μὴ ὄψεως στέρησιν ἐν ὀφθαλμῷ εἶπεν· δεῖ γὰρ τὸν καλῶς ἀποδιδόντα τὸ τί ἐστι καὶ τίνος, ἐστὶν ἡ στέρησις ἀποδιδόναι καὶ τί ἐστι τὸ ἐστερημένον.

— ت . ع . ٣٠٥ ب ٧ — ٩ ، طبعة بدوى ، ص ٦٠٦ : « وكذلك إن هو وصف العمى فلم يقل إنه عدم فى العـين . وذلك أنه يجب على من وصف « ما الشىء » كما ينبـغى أن يصف « عدم ما هو » أيضا ، ربما المعدوم » .

الشيء خارج النفس ، لا بأن يقول : إن الجهل هو عدم العلم فيما شأنه أن يوجد فيــه العلم[1] .

في مواضـع حدود المركبات : والأشـياء المركبة من أجزاء قـد يعرض في حدودها الخطأ عندما توفّى أجزاؤها في حدودها من وجوه : إما بأن يحد الكل بأنه كذا وكذا ، أعني هو أجزاؤه من غير زيادة شيء على ذلك ، وإما بأن يحد الكل بأنه من كذا وكذا، أعني من جزء كذا وكذا، أو بأنه جزء كذا مع جزء كذا . فالأول: مثال من حد البيت بأنه لبن وحجارة، وأن السفينة خشب ومسامير وألواح ورباطات . وذلك أن مـوفّي حد البيت بهذه الصفة قد أغفل أحق الأشياء أن تذكر في الحد وهو التركيب الذي به صار البيت بيتا ، والسفينة سفينة .

وكل ما يمكن أن يقال في خطأ من وضع أن الأجزاء هي بعينها الكل من غـير زيادة شيء عليها ينتفع به في إبطال أمثال هذه الحدود .

وكذلك متى كان الكل ليس من شأنه أن يحدث عن تركيب الأجزاء ، لكن من جميعها . فإن الإنسان متى أغفل في حده أن يصرح بلفظ الجمع ، لحق من ذلك

---

(١) أرسـطو ، ٦ ، ٩ ، ١٤٨ أ ٣ — ٩ : δρᾶν δὲ καὶ εἰ μὴ λεγομένου κατὰ στέρησιν στερήσει ὡρίσατο. οἷον καὶ ἐπὶ τῆς ἀγνοίας δόξειεν ἂν ὑπάρχειν ἡ τοιαύτη ἁμαρτία τοῖς μὴ κατ' ἀπόφασιν τὴν ἄγνοιαν λέγουσιν. τὸ γὰρ μὴ ἔχον ἐπιστήμην οὐ δοκεῖ ἀγνοεῖν, ἀλλὰ μᾶλλον τὸ διηπατημένον· διὸ οὔτε τὰ ἄψυχα οὔτε τὰ παιδία φαμὲν ἀγνοεῖν. ὥστ' οὐ κατὰ στέρησιν ἐπιστήμης ἡ ἄγνοια λέγεται.

— ت . ع . ٣٠٥ ب ٩ — ١٣ ، طبعة بدوي ، ص ٦٥٦ : « وينبغي أن ننظر إن كان لم يحدها يقال على جهة العدم بالعدم . مثال ذلك : أن في الجهل أيضا يظن أن هذا الخطأ يوجد للذين لا يصفون الجهل على جهة السلب . وذلك أن من ليس له علم ، لا يظن به أنه يجهل ، بل إنما يظن به أنه غلط . ولذلك لسنا نقول لما لا نفس له وللصبيان : إنهم يجهلون . فـلذلك ليس يقال : الجهل بعـدم ع » .

أن يوجد المتضادان فى موضوع واحد ، مثـل من قال : إن السبعة هى ثلاثة وأربعة ، فإنه إن لم يقل : مجموع ثلاثة وأربعة ، أمكن أن يظن أن السبعة نفسها زوج وفرد . لكن ليس قوة هذا الموضع فى هذه الأشياء قوته فى الأشياء المركبة . وذلك أن الذى يحد السبعة بأنها ثلاثة وأربعة — إذا فهم مقصده — فقد حد .

٥ وأما من يحد الكل بأنه من كذا وكذا ، فإن الخطأ يلحقه فى الأجزاء من وجـوه :

أحدها : أن تكون تلك الأجزاء ممـا لا يمكن أن تتركب أو تمتزج حتى يحدث عنها الكل ، مثل من يحد السطح : بأنه من خط وعدد ، والخط والعدد لا يأتلف منهما السطح ، أو مثل من حد الجسم : بأنه المؤلف من أجزاء لا تنقسم .

١٠ وغير المنقسم لا يمكن أن يأتلف منه منقسم[1] .

١ — السبعة : السفينة ف

(١) أرسطو ، ٦ ، ١٣ ، ١٥٠ أ ٢٢ — ٢٠ : εἰ δὲ μὴ ταῦτα ἀλλὰ τὸ ἐκ τούτων ἔφησεν εἶναι τὸ ὁριζόμενον, πρῶτον μὲν ἐπισκοπεῖν εἰ μὴ πέφυκεν ἓν γίνεσθαι ἐκ τῶν εἰρημένων· ἔνια γὰρ οὕτως ἔχει πρὸς ἄλληλα ὥστε μηδὲν ἐξ αὐτῶν γίνεσθαι, οἷον γραμμὴ καὶ ἀριθμός.

— ت . ع . ١٥٠ أ ٣٠٨ — ١٨ ، طبعة بدوى ، ص ٦٦٦ : « فإن لم يقل إن المحدود هو هذه ، لكن الذى منها ، فينبغى الآن أن تنظر إن كان ليس من شأنه أن يحدث عن الأشياء الموصوفة . فإن بعض الأشياء قد يكون حال بعضها عند بعض حالا < لا > يكون يحدث منهما شىء واحد ، مثل الخط والعدد » .

سقط حرف النفى من هـذه الجملة فى مخطوط الأورغانون وفى طبعة بدوى ، فاضطرب المعنى . قارن كلمة μηδέν فى النص اليونانى .

ابن سينا ، الجدل ، ص ٢٨٦ : « وموضع آخر يليق بهذا الموضع أن تنظر : هل من شأن الأجزاء الموردة للكل أن تجتمع ، فربمـا لم يكن من شأنها ان تجتمع ألبتة ، فلا يكون منها كل ، كمن يقول مثلا : إن السطح خط وعدد ، والخط والعدد لا يتألف منهما شىء . أو قول من يقول : إن الجسم هو المؤلف من أجزاء غير متجزئة ، والجسم ليس من شأنه أن يتألف من أجزاء غير متجزئة ، ولا للأجزاء التى لا تتجزأ أن تتألف تألفا يؤدى الى متصل » .

والوجه الثانى : أن تكون تلك الأجزاء مما يوجد فى محل ، والكل فى محل آخر . فإن أشباه هذه الأجزاء ليست هى بأجزاء . مثال ذلك من حد الغضب : بأنه مركب من الفكر ومن الشوق إلى الانتقام . وذلك أن محل الفكر غير محل الغضب من النفس .

١١٤ أ والوجه الثالث : أن تكون تلك الأجزاء تفسد بفساد / الكل . فإن الذى ينبغى ٥ أن يكون الأمر عليه فى الأجزاء هو عكس هذا ، أعنى أن يفسد الكل بفسادها ، لا أن تفسد بفساد الكل . فإن البيت إذا فسد لم تفسد الحجارة ، ولا اللبن ؛ وإذا فسدت الحجارة واللبن ، فسد البيت ضرورة (١) .

والوجه الرابع : إن كان الكل جيدا أو رديئا وأجزاؤه ليست كذلك ، ١٠ أو كان الأمر بالعكس ، أعنى أن تكون الأجزاء جيدة أو رديئة والكل غير تابع لها فى ذلك ، وذلك أنه ليس يمكن أن يكون الكل جيدا أو رديئا وأجزاؤه ليست كذلك ، ولا يمكن أن تكون الأجزاء جيدة أو رديئة ، والكل ليس

---

١ — الكل فى محل : سقطت من ل لتكرار كلمة محل

---

(١) أرسطو ، ٦ ، ١٣ ، ١٥٠ أ ٣٣ — ٣٦ : πάλιν εἰ τῷ ὅλῳ συμφθείρεται τὰ μέρη· ἀνάπαλιν γὰρ δεῖ συμβαίνειν τῶν μερῶν φθαρέντων φθείρεσθαι τὸ ὅλον· τοῦ δ᾽ ὅλου φθαρέντος οὐκ ἀναγκαῖον καὶ τὰ μέρη ἐφθάρθαι.

— ت ع . ٣٠٨ ب ٣ — ٥ ، طبعة بدوى ، ص ٦٦٦ : « وينظر أيضا إن كانت الأجزاء تفسد بفساد الكل . فإن الذى ينبغى أن يلزم عكس ذلك ، أعنى أن تكون الأجزاء إذا فسدت ، فسد الكل . وإذا فسد الكل ، فليس واجبا ضرورة أن تفسد الأجزاء » .

ابن سينا ، الجدل ، ص ٢٨٧ : « وموضع آخر : أن يكون الكل إذا رفع ، ارتفعت الأجزاء ، والأجزاء ترتفع ، ويبقى الكل . فإن الأمر يجب — إن كان لابد — أن يكون بالعكس » .

كذلك . وأيضا إن كان أحد الجزأين أكثر جودة والآخر أقل جودة ، فالكل المركب منها أكثر جودة من الذى هو أقل جودة ، وأقل جودة من الذى هو أكثر جودة .

وأرسطو يقول إن هذا الموضع إنما يصدق إذا أخذت الجودة أو الرداءة للكل أو الأجزاء بالذات . وأما إذا أخذت بالعرض ، فليس يمتنع أن يكون الكل جيدا والأجزاء رديئة ، كالحال فى كثير من المركبات فى الطب . أو يكون الأمر بعكس ذلك : أن تكون الأدوية نافعة والمجموع منها ضار . وكذلك الأمر فى الأغذية ، مثل ما يقال فى الجمع بين السمك واللبن[1] . وعلى هذا أيضا ليس يبعد أن يكون الكل مركبا من شىء أجود وأقل جودة ، ويكون هو أجود من الجيد ، أو أردأ من الردىء[2] .

٩ — أو : و ل

(١) السمك واللبن : من الأقوال السائرة : لا تأكل السمك وتشرب اللبن .

(٢) أرسطو ، ٦ ، ١٢ ، ١٥٠ أ ٣٦ — ١٥٠ ب ١٨ : ἢ εἰ τὸ μὲν ὅλον ἀγαθὸν ἢ καλόν, τὰ δὲ μηδέτερα, ἢ ἀνάπαλιν τὰ μὲν ἀγαθὰ ἢ κακά, τὸ δ' ὅλον μηδέτερον· οὔτε γὰρ ἐκ μηδετέρων δυνατὸν ἢ ἀγαθόν τι ἢ κακὸν γενέσθαι, οὔτ' ἐκ κακῶν ἢ ἀγαθῶν μηδέτερον. . . .

= ت . ع . ٣٠٨ ب ٥ — ٣٠٩ أ ١ ، طبعة بدوى ، ص ٦٦٦ — ٦٦٨ : « أو ان كان الكل خيرا ، أو رديئا ، والأجزاء ولا واحد من هذين . أو ان كان الأمر بالعكس حتى تكون الأجزاء جيدة أو رديئة ، والكل ولا واحد من هذين . وذلك أنه ليس يمكن أن يكون شىء جيد أو ردىء من أشياء ليست واحدا من هذين . ولا يمكن أن يكون من أشياء رديئة أو جيدة ما ليس هو واحدا من هذين . أو ان كان أحد الاثنين أولى بأن يكون جيدا من الآخر بأن يكون رديئا ، والذى من هذين ليس هو بان يكون جيدا أولى منه بأن يكون رديئا ، مثال ذلك : أن القحة إن كانت من الشجاعة والظن الكاذب ، فإن الشجاعة أولى بأن تكون شيئا جيدا من الظن الكاذب بأن يكون شيئا رديئا . فقد كان يجب أن يكون الذى منهما يلزم الأول حتى يكون اما على الإطلاق جيدا ، أو بأن يكون جيدا أولى منه بأن يكون رديئا ، الا أنا نقول ان هذا ليس هو من الاضطرار ان لم يكن كل واحد من هذين =

وموضع خامس : ألا يكون اسم الكل مواطئا لاسم الجزء ، وهذا إنما يختص به الكل الذى ليست أجزاؤه متشابهة ، مثل البيت ، فإنه ليس أجزاؤه ينطلق عليها اسم البيت . وأما الكل الذى أجزاؤه متشابهة ، فإن اسم الكل مواطىء للجزء ، فإن جزء الماء ماء ، وجزء اللحم لحم ، وجزء الدم دم (١) .

---

٢ — به الكل : بالكل ل

= جيدا أو رديئا بذاته . وذلك أن كثيرا من الأشياء الفاعلة كل واحد من الاثنين ليس بجيد ، فإذا اختلطت صارت شيئا جيدا . أو بعكس ذلك : أعنى أن كل واحد منهما شىء جيد ، وإذا اختلطت صارت شيئا رديئا ، أو صارت ولا واحد من هذين . وما قلناه فى هذا الموضع يبين خاصة فى الأمور الفاعلة للصحة والفاعلة للمرض . فإن بعض الأدوية يبلغ من حالها إلى أنه يكون كل واحد من اثنين منها على حدته جيدا . فإذا خلطا وتبودلا ، كانا شيئا رديئا .

وننظر أيضا إن كان من شىء أجود وشىء أردأ ، ولم يكن الكل أردأ من الأجود ، وأجود من الأردأ . إلا أنا نقول : ولا هذا أيضا من الاضطرار إن لم تكن الأشياء التى منها ركب جيدة بذاتها ، لأن الأشياء التى ليست جيدة بذاتها ليس يمنع مانع ألا يكون الكل منها جيدا ، كالحال فيما قلناه قبيل » .

ابن سينا ، الجدل ، ص ٢٨٧ : «وموضع آخر فيما ركب من متقابلين كشىء هو خير وشر ، فإن ذلك يجب أن يكون دون الخير فى الخيرية ، ودون الشر فى الشرية .

وموضع قبله : وهو إن كان الخسير فى أنه خير أشد فى أنه خير من الشر فى أنه شر ، والمركب منهما قد يروج على أنه أزيد من الناقص فى الطرف الثانى ، فيكون أشد خيرية منه شرية ، اللهم الا أن يكون الامتزاج أحدث أمرا زائدا على مقتضى البسيطين . كما أن المزاج يجعل غير الخيرين خيرا ، وغير الشرين شرا . فيكون هذا أيضا مما يقدح فى الموضع المذكور . فإنه ربما اجتمع خير وشر ، فصار الكل خيرا أو شرا . لكنه يجب أن يكون اعتبار هذين الموضعين حيث يكون التركيب لا يعطى غير الجمع ، وما يتبع الجمع ، إلا فيما تقتضيه الاستحالة » .

(١) أرسطو ، ٦ ، ١٣ ، ١٥٠ ب ١٩ — ٢١ : ἔτι εἰ συνώνυμον τὸ ὅλον θατέρῳ· οὐ δεῖ γάρ, καθάπερ οὐδ᾽ ἐπὶ τῶν συλλαβῶν· οὐδενὶ γὰρ τῶν στοιχείων ἐξ ὧν σύγκειται ἡ συλλαβὴ συνώνυμός ἐστιν. =

وأما الأخذ الثالث : وهو أن يحد الكل بأنه الذى هو كذا مع كذا، مثل أن يقال : إن السيف الذى هو المقبض مع الحديد، أو من قال : إن السكنجبين عسل مع خل[(١)]. فإن هذا الأخذ يلحقه الخطأ من الوجوه التى عددناها فى الأخذ الأول والثانى وزائدا لذلك ما نذكره . وذلك أن قولنا فى هذا هو كذا مع كذا إنما يصدق فى الأشياء التى محلها واحد، بمنزلة العدل والشجاعة اللذين هما فى النفس، أو الأشياء التى فى مكان واحد، أو التى فى زمان واحد . فمتى قيل إن هذا مع هذا، ولم يكن موجودا بأحد هذه الأنحاء الثلاثة، فليس ما وفّى من ذلك فى التحديد صحيحا . مثال ذلك : من حد الحرد بأنه غم مع ظن . فإن الغم والظن ليسا فى قابل واحد من أجزاء النفس . ولا أيضا فى زمان واحد . إذ كان الظن يتقدم الغم . فإن كان موجودا بأحد هذه الأنحاء الثلاثة، أو فى جميعها، فينبغى أن ننظر إن كان لم يقل الجزءان بالقياس إلى شىء واحد . فإن كان الأمر كذلك، لم يكن ما وفّى من ذلك صحيحا . مثال ذلك : من حد الشجاعة أنها جرأة مع فكر صحيح . فإنه وإن

٤ — زائدا : زائد ف ٨ — بأنه : أنه ف

= ت ٠ ع ٠ ١٣٠٩ أ ١ — ٢، طبعة بدوى، ص ٦٦٨ : « وننظر أيضا إن كان الكل موطئا لأحد الاثنين . فإن ذلك ليس يجب، كما لا يجب فى المقاطع . فان المقطع ليس مواطئا لشىء من الحروف التى منها ركب » .

لاحظ الخطأ الذى وقع فى طبعة بدوى، اذ نجد : « مواطئا »، والقراءة الصحيحة هى : « مواطئا »، قارن συνώνυμος فى النص اليونانى .

ابن سينا، الجدل، ص ٣٧٦ — ٢٧٨ : « وموضع نافع : وهو أنه ربما كان اسم المحدود واقعا على أشياء كثيرة باشتراك الاسم، ثم يحد بحد، فيكون ذلك الحد أيضا يطابق تلك الأشياء الكثيرة لاشتراك اسم فيه أيضا، فيظن أن القول حد، ويسلم ذلك الحد بأنه صادق على جميع ما يسمى بذلك الاسم، ويخفى حال الاتفاق، ويظن تواطئا ... » .

(١) من السكنجبين τὸ ὀξύμελι، انظر : ابن رشد، تلخيص الخطابة، ص ٣٨ .

سلمنا أن الشجاعة والفكر فى قابل واحد ، وزمان واحد ، وموضع واحد ، فقد يلحق هذا التوبيخ والتبكيت من قبل أنهما لم يقالا بالقياس إلى شىء واحد بعينه . فإنه قد يمكن إنسان ما أن تكون له جرأة نحو الفجور ، وفكر صحيح نحو الأمور الفاضلة للصحة .

٥ ولا هذا أيضا يكتفى به من أن يسلم من التوبيخ ، أعنى بأن يؤخذ الجزءان بالقياس إلى شىء واحد بعينه ، دون أن يكون ذلك الشىء هو غاية المحدود. مثال ذلك : أن من حد الشجاعة بأنها جرأة مع فكر صحيح نحو شىء واحد بعينه مثل الأمور الطبية لم يحد الشجاعة ، إلا أن يقول إنها جرأة مع فكر صحيح نحو الحروب التى هى غاية الشجاعة .

١٠ وقد يخطىء فى جهة القول الذين يأتون فى الحد بأنه الذى هو كذا مع كذا ، ويعنون مع كذا السبب . وإنما كان يجب أن يقولوا فى حده إنه الذى هو كذا من أجل كذا. مثال ذلك من حد الغيظ : بأنه غم مع توهم . وذلك أن التوهم هو سبب الغم ، لا أنه مع الغم[1] .

٣ — إنسان ، إنسانا ل

(١) أرسطو ، ٦ ، ١٣ ، ١٥٠ ب ٢٧ — ١٥١ أ ١٩ : εἰ δὲ τόδε μετὰ τοῦδε ἀποδέδωκε, πρῶτον μὲν ῥητέον ὅτι τόδε μετὰ τοῦδε ἢ τοῖσδε ταὐτὸν ἢ τῷ ἐκ τῶνδε· ὁ γὰρ λέγων μέλι μεθ' ὕδατος ἤτοι μέλι καὶ ὕδωρ λέγει ἢ τὸ ἐκ μέλιτος καὶ ὕδατος.

= ت . ع . ٣٠٩ أ ٦ وما بعده ، طبعة بدوى ، ص ٦٦٨ — ٦٦٩ : « وننظر أيضا إن كان قد وصف هذا مع هذا ، فينبغى أن يقول أولا إن قوله هذا مع هذا هو قوله : إما هذا وهذا ، أو هذا من هذه . لأن من قال : عسل مع ماء ، فقد قال : إما عسلا مع ماء ، أو المركب مع العسل والماء . فإن اعترف بأن قوله : هذا مع هذا موافق لأحد القولين : أيهما كان ، فيليق به أن يقول إن الأشياء التى قيلت أولا فى كل واحد من هذين متفقة . وأيضا اذا فصلت قولك واحدا مع آخر على كم جهة يقال ، فينبغى أن ننظر إن كان ليس هذا مع هذا أصلا ، مثل أن يقال واحد مع آخر : إما على —

فهـذه بأجمعها الخطأ الواقع فيها من جهتين : إما أنه لم يأت بالأجزاء على ما ينبغي ، وإما أنه أغفل جهة تركيبها .

وقد يخطىء الذين يأتون بالتركيب إذا لم يأخذوا فى الحـد أى تركيب هو المخصوص بذلك الشيء المحدود ، بمـنزلة من قال : إن الحيوان هو المركب من

— أنه قابل واحد بعينه كالعدالة والشجاعة فى النفس ، أو فى مكان واحد ، أو فى زمان واحد ، ولم يكن ما قيل فى هذه حقا أصلا ، فمن البين أن التحديد الموصوف ليس هو ولا لواحد ، اذ ليس هذا مع هذا أصلا . وإن كان وجود كل واحد من اللذين فصل منهما على كم جهة يقال واحد مع آخر فى زمان واحد بعينه حقا . فينبغى أن تنظر إن كان يمكن ألا يقال كل واحد منهما بالقياس إلى شيء واحد بعينه ، مثال ذلك إن هو حد الشجاعة بأنها جرأة مع فكر صحيح . وذلك أنه قد يمكن أن تكون له جرأة على أن يحتفظ ، وفكر صحيح فى الأمور الفاعلة للصحة . إلا أن الذى له هذا مع هذا فى زمان واحد ليس هو بعد شجاعا . وأيضا إن كانا جميعا يقالان بالقياس إلى شيء واحد بعينه بمنزلة ما يقال بالقياس إلى الأشياء الطبية ، فإنه ليس يمنع مانع من أن تكون له جرأة ما وصحة فكر بالقياس الى الأشياء الطبية . الى أنه على حال ولا هذا شجاعا ، أعنى الذى له هذا مع هذا . وذلك أن كل واحد منهما ليس ينبغى أن يقال بالقياس إلى الآخر ، ولا أى واحد استقبلك منهما إلى واحد بعينه ، لكن بالقياس إلى الغاية التى للشجاعة ، أعنى الى مجاهدة الحروب ، أو إن كانت غاية هى أكبر من هذه .

وبعض ما يوصف بهذه الصفة لا يقع تحت هذه القسمة التى ذكرت ، مثل أن يكون الغيظ غما مع توهم استخفاف . وذلك أنه إنما يريد أن يبين أن الغم إنما يكون بسبب هذا الوهم » .

ابن سينا ، الجدل ، ص ٢٨٨ : « وموضع فى تفصيل المعية ونسبتها : هـل بين أن تلك المعية فى أى شيء من المحل والزمان ، وبالقياس إلى أى شيء ، وكيف حال أحد الأمرين من اللذين هما معا من الآخر ، كمن يقول : إن الشجاعة اقدام مع فكر صحيح ، ولم يقل إنهما بالقياس الى أى شيء . فربما كان ذلك بالقياس إلى استعمال المصححات ، وكان صاحبها طبيبا لا شجاعا . بل يجب أن ينسب ذلك إلى الجهاد .

وربما كانت أحد الأمرين سببا للآخر ، أو غاية ، مثـل من يقول : ان الغضب غم مع توهم الاستخفاف . فإن توهم الاستخفاف ليس جزءا من الغضب ، بل سببا له وللغم . وكذلك من قال : إن الرمى هو إرسال سهم مع إصابة . فان الإصابة ليست جزءا من الرمى ، بل خارجا عنه وغاية » .

نفس و بدن ، وأن اللحم والعظم هو المركب من الماء والهواء والنار والأرض ، ولم يقل أى تركيب هو تركيب النفس والبدن فى الحيوان ، ولا أى تركيب هو تركيب الاسطقسات الأربعة فى اللحم والعظم ، وذلك أن التركيب فى أحدهما غير التركيب / فى الآخر . ١١٤ب

والمادة الواحدة بعينها إذا تركبت تركيبات مختلفة حدثت عنها موجودات مختلفة ، بمنزلة الحجارة . فإنها إذا تركبت ضربا من التركيب أحدثت بيتا ، وإذا تركبت ضربا آخر أحدثت صومعة . وبالجملة : فتوفيتنا فى حدود الأشياء أنه تركيب الكذا والكذا — على أن قولنا : « تركيب » يتنزل فى الحد منزلة الجنس — توفية فاسدة . وذلك أن التركيب ليس يصح أن يكون جنسا لواحد من المركبات . فإن التركيب له ضد ، وهو التحليل . وهذه المركبات التى وصفنا ليس لها ضد[1] .

فهذه جملة المواضع المذكورة فى حدود المركبات .

وقد ينبغى بعد هذا أن نصير إلى القول فى مواضع الحدود العامة لجميع المقولات .

١٣ — نصير : نسير ف

(١) أرسطو ، ٦ ، ١٤ ، ١٥١ أ ٢٠ — ٢٩ : πάλιν εἰ τὴν τούτων σύνθε-σιν εἴρηκε τὸ ὅλον, οἷον τῆς ψυχῆς καὶ τοῦ σώματος σύνθεσιν ζῷον, πρῶτον μὲν σκοπεῖν εἰ μὴ εἴρηκε ποία σύνθεσις, καθάπερ εἰ σάρκα ὁριζόμενος ἢ ὀστοῦν τὴν πυρὸς καὶ γῆς καὶ ἀέρος εἶπε σύνθεσιν. οὐ γὰρ ἀπόχρη τὸ σύνθεσιν εἰπεῖν, ἀλλὰ καὶ ποία τις προσδιοριστέον· οὐ γὰρ ὁπωσοῦν συντεθέντων τούτων σάρξ γίνεται, ἀλλ' οὑτωσὶ μὲν συν-τεθέντων σάρξ, οὑτωσὶ δ' ὀστοῦν. ἔοικε δ' οὐδ' εἶναι τὸ παράπαν συνθέσει ταὐτὸν οὐδέτερον τῶν εἰρημένων· συνθέσει μὲν γὰρ πάσῃ διάλυσις ἐναντίον, τῶν δ' εἰρημένων οὐδετέρῳ οὐδέν.

القول فى مواضع الحدود العامة لجميع المقولات العشر :

فأول هـذه المواضع : الاعتبار من جهـة الزمان ، وذلك ألا يكون الزمان فى الحد والمحدود يدل على شيء واحد . فإنه من الظاهر أن من وفّى الحد على هذه الجهة ، فلم يطابق به المحدود . وذلك يكون أولا على جهتين :

احداهما : أن يكون المحدود سرمديا ، والحد يدل على زمان ما ، مثل من حد الحيوان الغير المائت بأنه حيوان غير فاسد الآن . فإن قولنا : « غير فاسد الآن » ليس فيـه دلالة على ما يكون فى المستقبل ، ولا على ما كان فى الماضى . وإما أن يكون المحدود يدل على زمان والحد على زمان آخر ، مثـل من حد التوقع بأنه

٣ — يدل : يدلان ف
٦ — المائت : مائت ف

= ت ، ع ، ٢٠٩ ب ٦ — ١٢ ، طبعة بدوى ، ص ٦٧٠ : « وأيضا إن كان قال ان الكل هو تركيب هذه ، مثل أن الحيوان تركيب النفس والبدن . فينبغى أولا أن ينظر إن كان لم يقل أى تركيب ، بمنزلة ما لو حد لحما أو عظما فقال انه تركيب النار والهواء والأرض والماء ، اذ كان ليس يكتفى بذكر التركيب حتى يلخص مع ذلك أى تركيب هو ، لأن اللحم ليس يتكون عنـدما تتركب هذه كيفما كان ، بل إنما يتكون اللحم عندما تتركب بجهة من الجهات ، ويتكون العظم عندما تتركب بجهـة ما أخرى محدودة . ويشبه أن يكون لا واحد مما ذكرنا أصلا هو والتركيب سواء . وذلك أن التركيب ضد التحليل .

فأما هذان اللذان وصفنا فليس لواحد منها ضد أصلا » .

ابن سينا ، الجدل ، ص ٢٨٩ : « وموضع آخر من أخذهم الجمع مكان المجموع حتى يقولوا : إن الحيوان تركيب نفس وبدن ... » .

ابن سينا ، النجاة ، ص ٨٧ : « ومن ذلك أخذهم الجزء مكان الجنس فى حد الكل ، كقولهم : العشرة خمسة وخمسة . وأورد فى التعليم الأول لهذا مثال آخر ، وهو قولهم : إن الحيوان جسم ذو نفس . وفى تحقيق ذلك بحث دقيق » .

ظن بخير وشر . فإن التوقع يستدل به على الزمان المستقبل ، والظن بالخير والشر قد يكون بما هو موجود فى الأزمان الثلاثة ، أعنى الماضى والمستقبل والحاضر . وكذلك من حد الممكن بأنه الذى يمكن أن يوجد وألا يوجد . فإن الممكن يدل على الزمان المستقبل . وقولنا : « يمكن أن يوجد وألا يوجد » ، يصح أن يحمل على الزمان الحاضر[1] .

---

١ — شر : بشر ل

---

(١) أرسطو ، ٦ ، ٦ ، ١٤٠ ب ٢١ — ٣٣ : ἔτι κατὰ τοὺς χρόνους πάντας ἐπισκοπεῖν εἴ που διαφωνεῖ, οἷον εἰ τὸ ἀθάνατον ὡρίσατο ζῷον ἄφθαρτον νῦν εἶναι· τὸ γὰρ νῦν ἄφθαρτον ζῷον νῦν ἀθάνατον ἔσται. ἢ ἐπὶ μὲν τούτου οὐ συμβαίνει· ἀμφίβολον γὰρ τὸ νῦν ἄφθαρτον εἶναι· ἢ γὰρ ὅτι οὐκ ἔφθαρται νῦν σημαίνει, ἢ ὅτι οὐ δυνατὸν φθαρῆναι νῦν, ἢ ὅτι τοιοῦτόν ἐστι νῦν οἷον μηδέποτε φθαρῆναι. ὅταν οὖν λέγωμεν ὅτι ἄφθαρτον νῦν ἐστι ζῷον, τοῦτο λέγομεν ὅτι νῦν τοιοῦτόν ἐστι ζῷον οἷον μηδέποτε φθαρῆναι· τοῦτο δὲ τῷ ἀθανάτῳ τὸ αὐτὸ ἦν, ὥστ' οὐ συμβαίνει νῦν αὐτὸ ἀθάνατον εἶναι. ἀλλ' ὅμως, ἂν συμβαίνῃ τὸ μὲν κατὰ τὸν λόγον ἀποδοθὲν ὑπάρχειν νῦν ἢ πρότερον, τὸ δὲ κατὰ τοὔνομα μὴ ὑπάρχειν, οὐκ ἂν εἴη ταὐτόν. . . . .

= ت . ع . ٣٠٢ ب ٢٣ ومابعده ، طبعة بدوى ، ص ٦٤٧ : « وينبغى أن ننظر أيضا فى جميع الأزمان ألا يكون يختلف فيها . مثال ذلك : إن كان حد ما لا يموت بأنه حيوان غير فاسد الآن . وذلك أن الحيوان الذى هو غير فاسد الآن هو حيوان غير مائت الآن ، إلا أن تقول إنه فى هذا لا يلزم ، لأن قولنا : « غير فاسد » الآن مشكوك فيه ، إذ كان يدل : إما على ما لم يفسد الآن ، وإما على ما لا يمكن أن يفسد الآن ، وإما على الآن الذى يجرى مجرى ما لا يفسد فى وقت من الأوقات ... » .

ابن سينا ، الجدل ، ص ٢٦٨ : « وقد مضى فى مواضع أعراض الزمان واختلافه وما يعتبر فى ذلك ، وكل ذلك فقد يحسن ادخاله فى اعتبار الحدود ، لأنها تدل على اعتبارات تدخل فى الوجود ، أعنى وجود الحد المسمى . فامنع الوجود منع ذلك ، ولا ينعكس . وبالجملة فان المواضع التى فى العرض نافعة فى اعتبار هل معنى الحد موجود للمسمى » .

وموضع ثان : وهو أن يكون الشيء يوجد فيه المعنى المقصود تحديده أكثر مما يوجد فى الحد ، مثل من حد العدل بأنه القوة التى يقدر بها الإنسان أن يقسم بالسواء . فإن الذى يريد أن يقسم بالسواء ويؤثر القسمة بالسواء أكثر عدلا من الذى له القوة من غير إيثار . وذلك أن الفضائل إنما هى فى الإرادة والإيثار.[1]

---

(١) أرسطو ، ٦ ، ٧ ، ١٤٥ ب ٣٤ — ١٤٦ أ ٢ : σκεπτέον δὲ καὶ εἰ καθ' ἕτερόν τι μᾶλλον λέγεται τὸ ὁρισθὲν ἢ κατὰ τὸν ἀποδοθέντα λόγον, οἷον εἰ ἡ δικαιοσύνη δύναμις τοῦ ἴσου διανεμητική. δίκαιος γὰρ μᾶλλον ὁ προαιρούμενος τὸ ἴσον διανεῖμαι τοῦ δυναμένου, ὥστ' οὐκ ἂν εἴη ἡ δικαιοσύνη δύναμις τοῦ ἴσου διανεμητική· καὶ γὰρ δίκαιος εἴη ἂν μάλιστα ὁ δυνάμενος μάλιστα τὸ ἴσον διανεῖμαι.

= ت . ع . ٣٠٢ أ ٨ — ١١ ، طبعة بدوى ، ص ٦٤٨ : « وينبغى أن تنظر إن كان المحدود يوصف بشيء آخر أكثر منه بالقول الموصوف . مثال ذلك : أنه أن كانت العدالة قوة مقسمة بالسواء ، فان الذى يؤثر أن يقسم بالسواء عادل أكثر من الذى يقدر على ذلك . فيجب من ذلك ألا تكون العدالة قوة مقسمة بالسواء ، وإلا صار الذى يقدر أن يقسم بالسواء عدلا أكثر » .

ـ ترجمة بيكارد — كيردج : You should look and see also whether the term being defined is applied in consideration of something other than the definition renderd. Suppose (e. g.) a definition of justice' as the 'ability to distribute what is equal'. This would not be right, for 'just' describes rather the man who chooses, than the man who is able, to distribute what is equal; for then also the most just man would be the man with the most ability to distribute what is equal.

ابن سينا ، الجدل ، ص ٢٦٨ — ٢٦٩ : « وموضع آخر : أن يكون قول آخر غير ذلك الحد يجعل الشيء أكثر فى المعنى وأحق به ، فلن يكون القول المدعى أنه حد حدا . مثل من يقول فى حد العدالة : إنها قوة على قسمة الأمور بالسوية . ثم من البين أن إيثار فعل القسمة بالواجب المقوى عليه والميل إليه لا محالة عدل . وليس هو جنسهما بالسواء ، وبينهما تفاوت . فهذا الإيثار أكثر فى العدالة . فإنه إن لم يكن هذا أكثر ، وإما سواء ، فالقدرة على هذه القسمة إذن أكثر فى العدالة . فيكون من يقدر ولا يؤثر أعدل من الذى يؤثر أن يفعل ما يقدر عليه ، وإذ هذا محال ، فبين أن الحد الذى يجعل المحدود أنقص حالا فى معناه الذى هو العدالة فى هذا الموضع ليس بجيد ولا مختار » .

وموضع ثالث : وهو أن يكون المحدود يقبل الأكثر والأقل ، والحد لا يقبلهما ، أو عكس ذلك ، أعني أن يكون المحدود لا يقبل الأكثر والأقل ، والحد يقبلهما . مثال ذلك : من حد اللذة بأنها حال فاضلة جدا ، وذلك أن اللذة تقبل الأكثر والأقل ، والحال الفاضلة في الغاية ليس تقبل ذلك . وأيضا إن كان كلاهما ، أعني الحد والمحدود ، يقبلان الأقل والأكثر لكن ليس يقبلانهما معا ، فليس بحد . مثال ذلك : من حد العشق بأنه شهوة الجماع . وذلك أن العشق وشهوة الجماع ، وإن كان كل واحد منهما يقبل الأقل والأكثر ، فليس يقبلان ذلك معا . وذلك أن من اشتد عشقه ، قلت شهوته للجماع ، وبالعكس : من اشتدت شهوته للجماع ، قل عشقه ، فليس إذن يقبلان الأكثر والأقل[1] .

٢ — الأكثر والاقل : الاقل والاكثر ل

٧ — منهما : سقطت من ل ٩ — الاكثر والأقل : الاقل والاكثر ل

(١) أرسطو ، ٦ ، ٧ ، ١٤٦ أ ٢ — ١٢ : ἔτι εἰ τὸ μὲν πρᾶγμα δέχεται τὸ μᾶλλον, τὸ δὲ κατὰ τὸν λόγον ἀποδοθὲν μὴ δέχεται, ἢ ἀνάπαλιν τὸ μὲν κατὰ τὸν λόγον ἀποδοθὲν δέχεται, τὸ δὲ πρᾶγμα μή· δεῖ γὰρ ἀμφότερα δέχεσθαι ἢ μηδέτερον, εἴπερ δὴ ταὐτόν ἐστι τὸ κατὰ τὸν λόγον ἀποδοθὲν τῷ πράγματι.

ἔτι εἰ δέχεται μὲν ἀμφότερα τὸ μᾶλλον, μὴ ἅμα δὲ τὴν ἐπίδοσιν ἀμφότερα λαμβάνει, οἷον εἰ ὁ ἔρως ἐπιθυμία συνουσίας ἐστίν· ὁ γὰρ μᾶλλον ἐρῶν οὐ μᾶλλον ἐπιθυμεῖ τῆς συνουσίας. ὥστ᾽ ἅμα ἀμφότερα τὸ μᾶλλον ἐπιδέχεται· ἔδει δέ γε, εἴπερ ταὐτὸν ἦν.

— ت ، ع ، ٣٠٣ أ ١١ — ١٧ ؛ طبعة بدوى ، ص ٦٤٨ : « وينظر أيضا إن كان الأمر يقبل الأكثر ، والذى وصف بالقول لا يقبل ، أو بعكس ذلك : أعنى أن يكون الذى وصف بالقول يقبل ، والأمر لا يقبل . لأنه يجب : إما أن لا يكون كلاهما يقبل ، وإما ألا يكون واحد منهما يقبل ، إذ كان الموصوف بالقول والأمر شيئا واحدا . وينظر أيضا إن كانا جميعا يقبلان الأكثر ، ولم يكونا جميعا يقبلان الزيادة معا . مثال ذلك : أن ينظر إن كان العشق هو شهوة الجماع . وذلك أن من اشتد عشقه ليس تشتد شهوته للجماع ، فليس يقبلان جميعا الزيادة معا . وقد كان يجب ذلك لو كانا معنى واحدا » .

وموضع رابع : وهو أنه متى وضع واضع شيئين يشتركان فى معنى واحد ، ويختلفان فيه بالأقل والأكثر ، وكان الحد الموفى لذلك المعنى يطابق الشيء الذى وجود ذلك المعنى فيه أقل ، فلم يوف . مثال ذلك : من حد النار بأنها ألطف الأجسام أجزاء ، فلم يوف حدها على ما ينبغى . وذلك أن اللهيب أحق باسم النار من الضياء والنارية فيها أكثر . وقولنا ألطف الأجسام أجزاء أخص بحد الضياء منه باللهيب[1] .

ـــــــــــــــ

= ابن سينا ، الجدل ، ٢٦٩ : « ويلى هذه المواضع مواضع تتعلق بالأكثر والأقل : بأن يكون الحد يقبل ، والمحدود لا يقبل ، وبالعكس . أو كلاهما يقبلان ، ولكن لا يذهبان فى القلة والكثرة معا ، كمن حد العشق بأنه شهوة الجماع . وإذا اشتد العشق نقصت شهوة الجماع » .

(١) أرسطو ، ٦ ، ٧ ، ١٤٦ أ ١٣ — ١٨ : ἔτι εἰ δύο τινῶν προτεθέντων, καθ' οὗ τὸ πρᾶγμα μᾶλλον λέγεται, τὸ κατὰ τὸν λόγον ἧττον λέγεται, οἷον εἰ τὸ πῦρ ἐστι σῶμα τὸ λεπτομερέστατον. πῦρ μὲν γὰρ μᾶλλον ἡ φλόξ ἐστι τοῦ φωτός, σῶμα δὲ τὸ λεπτομερέστατον ἧττον ἡ φλόξ τοῦ φωτός· ἔδει δ' ἀμφότερα μᾶλλον τῷ αὐτῷ ὑπάρχειν, εἴπερ ταὐτὰ ἦν.

— ت . ع . ٣٠٣ أ ١٨ — ٢٢ ، طبعة بدوى ، ص ٦٤٨ — ٦٤٩ : « وأيضا ينظر إذا قدم شيئان فوضعا : أن الشيء الذى يقال عليه الأمر أكثر يقال عليه الموصوف بالقول أقل . مثال ذلك : أن ينظر إن كانت النار ألطف الأجسام أجزاء ، وذلك أن اللهيب يوصف بأنه نار أكثر من الضياء ، واللهيب جسم أقل لطافة من الضياء . وقد كان يجب أن يكون كلاهما يوجد لشيء واحد بعينه أكثر لو كانا شيئا واحدا » .

ابن سينا ، الجدل ، ص ٢٦٩ — ٢٧٠ : « وموضع آخر مجانس لهذا ولكنه يخالفه بأدق شيء : وهو أن يكون ما يقال عليه الحد أكثر يقال عليه الاسم أقل ، وبالعكس . فيكون إن ازداد ذلك نقص هذا ، وإن نقص ذلك ازداد هذا . كمن يقول : إن النار ألطف الأجسام كلها ، واللهيب من الوقود أكثف من نار البرق ، ونار الحباحب ... والفرق بين هذا الموضع والأول : أن هناك شهوة الجماع لا تقال على شيء من العشق ، وأما ههنا فإن ألطف الأجرام يقال على بعض ما هو نار . فتكون النيران كلها قد يقال لها لطيفة ... »

وموضع خامس : أيضا إن كان شيئان يشتركان فى معنى واحد على نسبة واحدة ، والحد لذلك المعنى ليس موجودا لهما على مثال واحد ، مثل من حد اللون بأنه المحسوس الأول بالبصر ، فإنه لم يأت بالحد على ما ينبغى . وذلك أن اللون يحمل على الأبيض كما يحمل على الأسود ، وهما نوعان له . والحد الذى وفّى هو بالأبيض أخص منه بالأسود.[1] ٥

وموضع سادس : وهو أن يأخذ فى الحد شيئين متقابلين ، أو ما قوتهما قوة المتضادين ، ويستعمل فيهما حرف « أو » . مثال ذلك : من حد الحسن بأنه اللذيذ عند البصر أو عند السمع ، وحد الموجود بأنه الذى من شأنه أن يفعل ، أو أن ينفعل . وذلك أنه كيف ما كان المفهوم من حرف « أو » ، يلزم عنه خطأ وفساد فى الحد . وذلك أنه إن كان المفهوم منها تفصيل أحد الشيئين عن صاحبه، ١٠ لا جمعهما وهو الذى وضع له هذا الحرف أولاً فى لسان العرب ، لحق ذلك أن يكون الشى الواحد حسنا ولا حسنا ، وموجودا / ولا موجودا ، وذلك أن الحسن ١١٥ أ

١٢ — حسنا ولا حسنا : جنسا ولا جنسا ف

(١) أرسطو ، ٦ ، ٧ ، ١٤٦ أ ١٨ — ٢٠ : πάλιν εἰ τὸ μὲν ὁμοίως ἀμφοτέροις ὑπάρχει τοῖς προτεθεῖσι, τῷ δ' ἕτερον μὴ ὁμοίως ἀμφοτέροις ἀλλὰ τῷ ἑτέρῳ μᾶλλον.

= ت ، ع ، ٢٠٢ أ ٢٢ — ٢٣ ، طبعة بدوى ، ص ٦٤٩ : « وتنظر أيضا إن كان هذا الشىء يوجد لكلى الأمرين المقدمين على مثال واحد ، والشىء الآخر لا يوجد لهما على مثال واحد ، لكن يوجد لأحدهما أكثر » .

ابن سينا ، الجدل ، ص ٢٧ : « وموضع آخر : أن تكون مشاركة النارية فى اللهيب وفى الضوء بالسوية ، ثم لا تكون اللطافة فيهما بالسوية » .

عند السمع غير الحسن عند البصر . فإن كان المعنى الواحد بعينه حسنا عند السمع فهو غير حسن عند البصر . ولأن كل واحد منهما فى الحد استعمل على أنه بدل من صاحبه ، يلحق من ذلك أن يكون الشىء حسنا وغير حسن . وأكثر ما يبين هذا فى الأمور المتقابلة ، مثل من حد المقدمة : بأنها القول الموجب أو السالب . وإن كان المفهوم هاهنا من حرف « أو » الجمع ، وهو المعنى المفهوم من واو العطف فى كلام العرب ، لحق ذلك ألا يصدق الحد على الأشياء التى ليس يوجد لها الأمران ، مثل قولنا فى الموجود : إنه الذى يفعل وينفعل . فإن هذا الحد غير صادق على الهيولى لأنها تنفعل ولا تفعل . وكذلك هو غير صادق على الأجرام السماوية ، فإنها تفعل ولا تنفعل[1] .

٥

٦ — ليس : سقطت من ل

(١) أرسطو ، ٦ ، ٧ ، ١٤٩ أ ٢١ — ٢٢ : ἔτι ἐὰν πρὸς δύο τὸν ὁρισμὸν ἀποδῷ καθ' ἑκάτερον, οἷον τὸ καλὸν τὸ δι' ὄψεως ἢ τὸ δι' ἀκοῆς ἡδύ, καὶ τὸ ὂν τὸ δυνατὸν παθεῖν ἢ ποιῆσαι· ἅμα γὰρ ταὐτὸν καλόν τε καὶ οὐ καλὸν ἔσται, ὁμοίως δὲ καὶ ὄν τε καὶ οὐκ ὄν ....

ت . ع . ٣٠٣ أ ٢٤ — ٣٠٣ ب أ وما بعده ، طبعة بدوى ، ص ٦٤٩ — ٦٥٠ : « وينظر أيضا إن كان وصف الحد فى كل واحد منهما بحسب شيئين . مثال ذلك : أن يكون وصف الحسن بأنه اللذيذ عند البصر ، أو اللذيذ عند السمع ، ووصف الموجود بأنه القوى على أن ينفعل أو يفعل فإنه يصير شىء واحد بعينه حسنا ، ولا حسنا معا ، وكذلك موجودا ولا موجودا ... » .

أفلاطون ، هيپياس الأكبر ، ٢٩٧ ﻫ ، ٢٩٩ ج .

ابن سينا ، الجدل ، ص ٢٧١ : « وموضع آخر : أن يدخل الحاد فى حد الشىء أمرين لا يجتمعان معا فى المحدود ، مثل أن يقول قائل : إن الحسن هو اللذيذ عند السمع ، واللذيذ عند البصر ، والموجود هو الذى يمكن أن يفعل وأن ينفعل . فحينئذ اللذيذ عند السمع وحده لا يكون حسنا ... لكن اللذيذ عند البصر وحده حسن . فهو حسن لا حسن ... ... ولا هو أيضا فى المثال الآخر ... ، مثل الآلة التى لا تنفعل ألبتة ، والهيولى التى لا تفعل ألبتة ، ولكنهما موجودان » .

وموضع سابع : أن يكون الحد قد أتى به لأشياء مشتركة فى الاسم ، فيظن به أن ذلك الاسم متواطىء ، وأن ما يدل عليه الاسم والحد واحد بعينه . وليس الأمر كذلك . وهذا الغلط يدخل على الحاد من وجهين :

أحدهما : أن يكون لتلك المعانى المشتركة فى الاسم عرض عام مشترك فيؤتى بقول يخص ذلك العرض ، و يظن به أنه قد أتى بحد يطابق جواهرها . ٥
فإن الأشياء المشتركة فى الاسم قل ما تخلو من أن يوجد لها عرض عام مشترك . مثال ذلك : أن اسم الكلب ينطلق على الحيوان المعلوم ، وعلى قبيلة من قبائل العرب على جهة اشتراك الاسم . فإن وفّى به حد ذلك بأنه جسم متغذ حساس ، فقد أتى بأمر مشترك للكلب الذى هو القبيلة من العرب ، وللكلاب الذى هو الحيوان . إلا أنه لم يأت بحد الكلب الحقيق ، ولا بحد الصنف من ١٠
الناس المسمين كلبا .

والوجه الثانى : أن تكون أجزاء الحد مشتركة الاسم ، كالحال فى اسم المحدود ، فيظن من أجل ذلك أن ما أتى به حد صحيح ، وأن مادل عليه الاسم والحد واحد . مثال ذلك : من حد الشىء الصحى بأنه الذى حاله عند الصحة حال معتدلة . فإن قولنا : « حال معتدلة » مشترك الاسم ، كما أن قولنا : « صحى » مشترك أيضا . ١٥

---

٤ — عام : سقط من ل

٨ — الاسم : للاسم ل // وفى : + أحد ف // به : سقطت من ف

٩ — ١٠ — للكلب الذى هو القبيلة من العرب وللكلب الذى هو الحيوان : للكلب الذى هو الحيوان وللكلب الذى هو القبيلة ل

١١ — المسمين : المسمون ف

وكذلك من حد النور بأنه المعنى الذى تصاب به حقيقة الشىء[1] .

وموضع ثامن : أن يكون الحد قد صير المحدود — بعد أن كان معلوم الوجود — مشكوكا فيه ، أو غير موجود . مثال ذلك : من حد البياض بأنه لون يخالط النار . وذلك أن البياض معلوم الوجود . والحد ، وهو قولنا : لون يخالط النار ، إما مجهول ، وإما ممتنع . وذلك أنه لا يخالط العرض الجوهر . وكذلك من حد

٣ — مثال : ومثال ف

(١) أرسطو ، ٦ ، ١٠ ، ١٤٨ أ ٢٣ — ٣١ : ἔτι εἰ τῶν καθ' ὁμωνυμίαν λεγομένων ἕνα λόγον ἁπάντων κοινὸν ἀπέδωκεν· συνώνυμα γὰρ ὧν εἷς ὁ κατὰ τοὔνομα λόγος. ὥστ' οὐδενὸς τῶν ὑπὸ τοὔνομα ὁ ἀποδοθεὶς ὅρος, εἰ δὴ ὁμοίως ἐπὶ πᾶν τὸ ὁμώνυμον ἐφαρμόττει. πέπονθε δὲ τοῦτο καὶ ὁ Διονυσίου τῆς ζωῆς ὅρος, εἴπερ ἐστὶ κίνησις γένους θρεπτοῦ σύμφυτος παρακολουθοῦσα· οὐδὲν γὰρ μᾶλλον τοῦτο τοῖς ζῴοις ἢ τοῖς φυτοῖς ὑπάρχει. ἡ δὲ ζωὴ οὐ καθ' ἓν εἶδος δοκεῖ λέγεσθαι, ἀλλ' ἑτέρα μὲν τοῖς ζῴοις ἑτέρα δὲ τοῖς φυτοῖς ὑπάρχειν.

— ت . ع . ٥ ٣٠٠ ب ٢٢ — ٣٠٦ أ ٥ ، طبعة بدوى ، ص ٦٥٧ — ٦٥٩ : « وينظر أيضا إن كان وصف قولا واحدا عاما لجميع ما يقال باتفاق الاسم ، وذلك أن المتواطئة هى التى القول بحسب الاسم لها واحد ، فلذلك لا يكون القول الموصوف حدا لشىء مما تحت الاسم ، لأنه على مثال واحد يطابق كل متفق الاسم . وهذا شىء قد عرض لديونوسس عند تحديده الحياة بأنها حركة جنس متغذ لازمة بالغريزة . فإن هذا شىء ليس هو بأن يوجد للحيوانات أولى منه بأن يوجد النبات . وذلك أن الحياة ليس يظن بها أنها تقال فى نوع واحد ، لكن قد توجد للحيوانات حياة ، وللنبات أخرى غيرها ... » .

ابن سينا ، الجدل ، ص ٢٧٦ — ٢٧٨ : « وموضع نافع : وهو أنه ربما كان اسم المحدود واقعا على أشياء كثيرة باشتراك الاسم ، ثم يحد بحد ، فيكون ذلك أيضا يطابق تلك الأشياء الكثيرة لاشتراك اسم فيه أيضا ، فيظن أن القول حد ، ويسلم ذلك بأنه صادق على جميع ما يسمى بذلك الاسم ، ويخفى حال الاتفاق ، ويظن تواطأ . ومثال هذا : أن يحد إنسان النور على أنه مقول على الهدى وعلى الشعاع ، فيقول هذا المعنى الذى به يصاب حقيقة الشىء الخفى ، فيظن أن هذا حد ، لأنه يصدق على كل واحد مما يسمى نورا ، والخفى يقال باشتراك الاسم على الشىء المظلم ، وعلى المشهور بشىء آخر ، وعلى المجهول ... » .

المكان بأنه خلاء مملوء . وذلك أن المكان معلوم الوجود ، والخلاء : إما أن يكون مشكوكا فيه ، وإما أن يكون ممتنعا . وكذلك من حد الهيولى : بأنها جسم غير ذى كيفية ، وذلك أن جسما بهذه الصفة ممتنع الوجود[1] .

وموضع تاسع : أن يكون الحد مطابقا للأشياء التى فى غاية الفضيلة فى ذلك المعنى المحدود ، لا فى جميع الأشياء الموجودة فيه . مثل من حد الانسان أنه حيوان ٥ فلسفى . فإن هذا إنما يصدق على أفضل أصناف الناس . وكذلك من حد المدينة بأنها التى تستعمل سننا فاضلة جدا . فإن هذا إنما حد المدينة الفاضلة ، لا جميع المدن . وكذلك من حد الطبيب بأنه الذى لا يغادر فى علاج من يعالجه شيئا

٥ — فى جميع : بجميع ل

(١) أرسطو ، ٦ ، ١٢ ، ١٤٩ أ ٣٨ — ١٤٩ ب ٣ : πάλιν εἰ οὗ μὲν τὸν λόγον ἀποδίδωσι τῶν ὄντων ἐστί, τὸ δ' ὑπὸ τὸν λόγον μὴ τῶν ὄντων, οἷον εἰ τὸ λευκὸν ὡρίσατο χρῶμα πυρὶ μεμειγμένον· ἀδύνατον γὰρ τὸ ἀσώματον σώματι μεμεῖχθαι, ὥστ' οὐκ ἂν εἴη χρῶμα πυρὶ μεμειγμένον· λευκὸν δ' ἔστιν.

— ت . ع . ٣٠٧ أ ١٢ — ١٥ ، طبعة بدوى ، ص ٦٦٢ : « وينظر أيضا إن كان الشىء الذى وصف قوله من الموجودات ، والشىء الذى تحت القول ليس من الموجودات . مثال ذلك : إن حد الأبيض بأنه لون مخالط للنار . فإنه من المحال أن يخالط ما ليس بجسم جسما . فليس هو إذا لونا مخالطا للنار ، وهو أبيض » .

ابن سينا ، الجدل ، ص ٢٨١ : « ومن الغلط الذى يقع فى الحد أن يكون الحد لشىء ما يوجد ، وقد يجعله الحد شيئا لا يوجد ، إذ كان فى معنى الحد محال لا يوجد . كمن يحد المكان بأنه خلاء مهيأ . والمكان موجود ، والخلاء محال الوجود . وكمن يحد البياض بأنه لون مخالط للنار . فإن اللون المخالط لجسم معدوم الذات محال الوجود . وبالجملة مخالطة الكيف لجسم معنى محال يقتضى أن يكون غير الجسم مخالطا لجسم ، وذلك محال » .

تقتضيه صناعة الطب . فإن هـذا الحد يكاد ألا يصدق على بقراط وجالينوس[1] فضلا عن غيرهما .

فهذه هي مواضع الحدود العامة لجميع المقولات .

في مواضع حدود الأشياء التي يدل عليها بقـول مركب بدل اسم مفرد ، وذلك إذا لم يكن لها اسم مفرد ، مثل قولنا : الزاوية المسطحة ، والخط المستقيم ، والجسم الخامس .

٥

١ — بقراط : ابقراط ل   ٢ — غيرهما : غيرهم ف

(١) أرسطو ، ٦ ، ١٢ ، ١٤٩ ب ٢٤ — ٣٠ : ἐνίοτε δ' ὁρίζονται οὐ τὸ πρᾶγμα ἀλλὰ τὸ πρᾶγμα εὖ ἔχον ἢ τετελεσμένον. τοιοῦτος δ' ὁ τοῦ ῥήτορος καὶ ὁ τοῦ κλέπτου ὅρος, εἴπερ ἐστὶ ῥήτωρ μὲν ὁ δυνάμενος τὸ ἐν ἑκάστῳ πιθανὸν θεωρεῖν καὶ μηδὲν παραλείπων, κλέπτης δ' ὁ λάθρα λαμβάνων· δῆλον γὰρ ὅτι τοιοῦτος ὢν ἑκάτερος ὁ μὲν ἀγαθὸς ῥήτωρ ὁ δ' ἀγαθὸς κλέπτης ἔσται. οὐ γὰρ ὁ λάθρα λαμβάνων ἀλλ' ὁ βουλόμενος λάθρα λαμβάνειν κλέπτης ἐστίν,

ت . ع . ٣٠٧ ب ١٠ — ١٥ ، طبعة بدوي ، ص ٦٦٤ : « وربما لم يحدوا الأمر ، لكن الذي له الأمر ، على ما ينبغي ، أو الذي له الأمر كامل ، بمنزلة حد الخطيب وحد السارق ، إذ كان الخطيب هو الذي يمكنه في كل واحد أن يعلم الإقناع ولا ينقصه في ذلك شيء ، والسارق هو الذي يأخذ الشيء سرا . وذلك أنه بين أن كل واحد من هـذين ، إذا كان بهذه الحال ، فإن الواحد يكون خطيبا حاذقا ، والآخر سارقا حاذقا . وذلك أنه ليس من يأخذ الشيء سرا هو السارق ، لكن الذي يريد أن يأخذه سرا » .

ابن سينا ، الجدل ، ص ٢٨٢ : « وموضع آخر : وهو أن يكون إنما يورد حد شيء بسيط ، فإذن هو قد حد الشيء مركبا مع شيء . وأكثر ما يقع هذا إذا كان التركيب من جنس الكمال ، كمن يحد الخطيب : بأنه الذي له ملكة إقناع في كل واحد من الأمور بالسوية ، لا نقص له في شيء منهما . أو يحد الطبيب : بأنه الذي له ملكة إزالة الأمراض كلها ، فلا يعجزه شيء منها . والسارق : بأنه الذي يأخذ كل شيء سرا ، فإنه يكون إما حادا لخطيب الحاذق ، وإما حادا للطبيب الماهر ، والسارق المتلط... » .

فأول هذه المواضع : هو أن نتأمل أجزاء الحد المأخوذة حدودا لأجزاء المركب.
فإن كان إذا رفعنا حد واحد من أحد المعنيين المركبين ، لم يبق سائر القول حدا
مطابقا للمعنى الآخر ، فإنه ليس بحد . مثال ذلك : من حد الخط المستقيم بأنه
نهاية السطح الذى لا يسير وسطه طرفيه . إذا رفع من هذا القول قولنا : نهاية
وهو الذى كان جزء حد الخط المستقيم ، لم يكن قولنا : الذى لا يسير وسطه طرفيه .
حدا لجميع المستقيمة . إذ الخط الغير المتناهي ليس له وسط ولا أطراف[1] .

١ — هو : سقطت من ل
٢ — حد واحد : جزءا واحدا ل　　　٤ — يسير : يستر ف
٥ — المستقيم : سقطت من ف　　　// يسير : يستر ف
٦ — حدا : حد ف　　　// المستقيمة : مستقيمه ل　　　// المتناهي : متناه ف

(١) أرسطو ، ٦ ، ١١ ، ١٤٨ ب ٢٣ — ٣٢ : ἐὰν δὲ τῶν συμπεπλεγμένων τινὸς ἀποδοθῇ ὅρος, σκοπεῖν ἀφαιροῦντα τὸν θατέρου τῶν συμπεπλεγμένων λόγον, εἰ καὶ ὁ λοιπὸς τοῦ λοιποῦ· εἰ γὰρ μή, δῆλον ὅτι οὐδ' ὁ ὅλος τοῦ ὅλου. οἷον εἰ ὁρίσαιτο γραμμὴν πεπερασμένην εὐθεῖαν πέρας ἐπιπέδου ἔχοντος πέρατα, οὗ τὸ μέσον ἐπιπροσθεῖ τοῖς πέρασιν, εἰ τῆς πεπερασμένης γραμμῆς ὁ λόγος ἐστὶ 'πέρας ἐπιπέδου ἔχοντος πέρατα', τοῦ εὐθέος δεῖ εἶναι τὸ λοιπὸν 'οὗ τὸ μέσον ἐπιπροσθεῖ τοῖς πέρασιν'. ἀλλ' ἡ ἄπειρος οὔτε μέσον οὔτε πέρατα ἔχει, εὐθεῖα δ' ἐστίν, ὥστ' οὐκ ἔστιν ὁ λοιπὸς τοῦ λοιποῦ λόγος.
— ت . ع . ٣٠٦ ب ٢ — ٩ ، طبعة بدوى ، ص ٦٦٠ ، « وبعض الأشياء ليس ينبغي لنا أن نقولها كما يقولها عوام الناس . فإن وصف حد شيء من المؤتلفة ، فينبغي أن تنظر إذا أنت رفعت قول أحد المؤتلفين إن كان الباقي يوجد للباقي . لأنه إن لم يكن كذلك فمن البين أنه ولا الكل أيضا يوجد للكل . مثال ذلك : أن أحدا إن حد الخط المستقيم المتناهي بأنه نهاية البسيط ، لها نهايتان وسطها يسير نهايتيها . فإن كان قول الخط المتناهي هو أنه نهاية السطح لها نهايتان ، فينبغي أن يكون قول المستقيم هو الباقي ، أعني الذى وسطه يسير طرفيه ولكن الخط غير المتناهي ليس له وسط ولا طرفان ، إلا أنه مستقيم . فليس الباقي إذا قولا للباقي » .
يسير : تقابل فى النص اليونانى ἐπιπροσθεῖ . والمعنى أن الوسط والنهايتين على استقامة واحدة . —

وموضـع ثان : أن يأتى بدل القـول المركب الذى أقيم مقام الاسم المفرد بقول مساوله فى الأجزاء . فإن الذى يفعل هذا لم يحد ، بل بدل إسما بإسم . كما أن الذى يأتى باسم مفـرد بدل اسم مفرد لم يحد . ومثال ذلك : من حد الليث الضارى / بأنه الأسد الورد . وأكثر من هذا أن لا يأتى فى الحد باسم هو أعرف من الذى فى القول ، بمنزلة من حد الحجر الأبيض : بأنه الجندل الثلجى ، فإن الأبيض أعرف من الثلجى[1] .

١١٥ب

٥

٤ — الورد : الورك ف

— ابن سينا ، ص٢٧٨ — ٢٧٩ : « وموضع آخر يختص بحدود الأمور المركبة ، مثل الخط المتناهى ، ومثل الانسان العالم ، وغير ذلك . فإنه يجب أن يكون إذا أسقط ما أورد لخاصة أحد الأمرين أن يكون لا أقل من أن يبق الباقى صادقا على الباقى ، بل حدا أو رسما للباقى ... وأما إذا أخذ الخط المتناهى المستقيم بأنه نهاية سطح له نهايتان ، ووسطه يسير نهايتيه ، لم يوجد الحال فيه كذلك . فإن من هـذه الجملة قوله « نهاية لسطح له نهايتان » هو حد الخط المتناهى . فإذا سقط ذلك ، ينبغى أن يكون الباقى وهو قوله « إن وسطه يسير نهايتيه » حدا المستقيم . فيكون المستقيم هو الذى وسطه يسير نهايتيه .
لكن الخط المستقيم الغير المتناهى لا نهايتين له ، فلا وسط له . وهذا الباقى كاذب عليه » .

(١) أرسطو ، ٦ ، ١٤٨ ب ٢٣ — ١٤٩ أ ٧ : ἔτι εἰ συνθέτου ὄντος τοῦ ὁριζομένου ἰσόκωλος ὁ λόγος ἀπεδόθη τῷ ὁριζομένῳ. ἰσόκωλος δὲ λέγεται ὁ λόγος εἶναι, ὅταν ὅσαπερ ἂν ᾖ τὰ συγκείμενα τοσαῦτα καὶ ἐν τῷ λόγῳ ὀνόματα καὶ ῥήματα ᾖ. ... δεῖ δὲ τὸν ὁριζόμενον λόγον ἀντὶ τῶν ὀνομάτων ἀποδοῦναι, μάλιστα μὲν πάντων, εἰ δὲ μή, τῶν πλείστων. οὕτω γὰρ καὶ ἐπὶ τῶν ἁπλῶν ὁ τοὔνομα μεταλαβὼν ὡρισμένος ἂν εἴη, οἷον ἀντὶ λωπίου ἱμάτιον.

ἔτι δὲ μείζων ἁμαρτία, εἰ καὶ ἀγνωστοτέρων ὀνομάτων τὴν μετάληψιν ἐποιήσατο, οἷον ἀντὶ ἀνθρώπου λευκοῦ βροτὸν ἀργόν· οὔτε γὰρ ὥρισται ἧττόν τε σαφὲς οὕτω ῥηθέν.

— ت . ع . ٢٠٦ ب ٩ — ١٨ ، طبعة بدوى ، ص ٦٦٠ — ٦٦١ : « وأيضا ينظر إن كان المحدود إذا كان مركبا يكون القول قد وفى متساوى الأجزاء لحدود . ويقال أن القـول متساوى الأجزاء إذا كان مقدار الأسماء والكلم التى فى القول بمقدار الأشياء المركبة ... ويجب على من يحد أن يصف القول مكان الأسماء وخاصة مكان جميعها ، وإلا مكان أكثرها . وذلك أن على هذا الوجه يجرى الأمر فى البسائط أيضا أن الذى يغير الاسم قد حد الشىء . مثال ذلك أن يجعل بدل الثوب : رداء . وأيضا فن أعظم الخطأ إن هو جعل التبديل بأسماء لا تعرف . مثال ذلك أن يجعل مكان : حجر أبيض : جندل ثلجى . اذا كان ماقيل بهذا الطريق لم يحد . وهو أقل بيانا » .

وموضع ثالث : ألا يحفظ مع هــذا — عند تبديل القول بقــول — معنى واحدا بعينه ، مثل من يقول بدل العــلم النظرى إنه ظن علمى . وذلك أن الظن ليس يدل على مايدل عليه العلم ؛ ولامدلولهما واحد . ومع هذا فقد بدل الفصل وهو قولنا : نظرى بالجنس ، وهو قولنا : علمى[1] .

وموضع رابع : أن يكون ترك بعض الأسماء التى فى اللفظ فى الحــد وبدل بعضها ، ويكون الذى ترك هو الأعرف ، وهو اللفــظ الدال على الجنس والذى بدل هــو الأخفى وهو اللفــظ الدال على الفصل ، الا أنه لم يأت فى بدله بقول

— ابن سينا ، الجدل ، ص ٢٧٩ : « وموضع يناسب هذا الموضع : وهو أنه إذا حد شىء مركب ، فيجب أن يكون بحذاء كل بسيط لفظ يدل عليــه ، ويكون لا زيادة على ذلك ، ولا نقصان ، وأن لايكون الاقتصار واقعا على ذكر اسمى البسيطين أو مراد فيهما كشأن المركب حيث ما يدعى تحــديد المركب من الاسمين . . وإذا بدل بعضها باسم وبعضها بقول ، فلا أقل فيا يبدل اســه أن يكون الاسم الثانى أعرف من الاسم الأول . وربما خالفوا هذا المنهاج ، فقال قائلهم : ان الحجر الأبيض هو الجندل الثلجى » .

(١) أرسطو ، ٦ ، ١١ ، ١٤٩ أ ٨ — ١٣ : σκοπεῖν δὲ καὶ ἐν τῇ μεταλλα-γῇ τῶν ὀνομάτων εἰ οὐ ταὐτὸν ἔτι σημαίνει, οἷον ὁ τὴν θεωρητικὴν ἐπιστήμην ὑπόληψιν θεωρητικὴν εἰπών. ἡ γὰρ ὑπόληψις τῇ ἐπιστήμῃ οὐ ταὐτόν· ἔδει δέ γε, εἴπερ μέλλει καὶ τὸ ὅλον ταὐτὸν εἶναι. τὸ μὲν γὰρ θεωρητικὸν κοινὸν ἐν ἀμφοτέροις τοῖς λόγοις ἐστί, τὸ δὲ λοιπὸν διάφορον.

— ت . ع . ٦٠٢ ب ١٨ — ٢١ ، طبعة بدوى ، ص ٦٦١ : « وينظر أيضا إن كان إنما يدل فقط على مثل ما يدل عليه تبديل الأسماء ، مثل الذى يقول إن العلم النظرى ظن نظرى . وذلك أن الظن والعلم ليسا شيئا واحدا . ولو كان ذلك يكون ، لوجب أن يكون الكل شيئا واحدا بعينه . وذلك أن النظرى عام فى القولين جميعا . والشىء الباقى مختلف » .

ابن سينا ، الجدل ، ص ٢٧٩ : « وأيضا ربما وقع التبديل بما يخالف الأصل . كمن قال : إن العلم النظرى هو ظن نظرى » .

يعطي طبيعة الفصل ، بل بلفظ مفرد ، مثل من حد العدد الفرد بأنه عدد له وسط . فإن قولنا : « له وسط » يصدق علي الكم المتصل والمنفصل . فإن زاد في الحد وسط عددي كان حدا تاما ، ويكون قد أتي بدل اللفظ المفرد بقول . ومثل ذلك فعل اقليدس في حد الزاوية المسطحة ، إذ قال : إنها التقعير الحادث عن انحراف خطين متصلين علي غير استقامة في سطح مستو . وأشد من هذا أن يحفظ اللفظ الدال علي الفصل ، ويبدل اللفظ الدال علي الجنس ، فيكون قد حفظ الأخفى ، وبدل الأظهر[1] .

فهذه هي مواضع الحدود قد رتبناها علي ما رتبها عليه ثاوفرسطس وثامسطيوس ، إذ كان أدخل في الترتيب الصناعي ، وأسهل للحفظ .

٢ — له : سقطت من ف // فإن : بأن ف ٤ — إذ : إذا ف

(١) أرسطو ، ٦ ، ١٢ ، ١٤٩ أ ٢٩ — ٣٧ : εἰ δὲ τῆς διαφορᾶς τὸν ὅρον ἀποδέδωκε, σκοπεῖν εἰ καὶ ἄλλου τινὸς κοινὸς ὁ ἀποδοθεὶς ὁρισμός. οἷον ὅταν τὸν περιττὸν ἀριθμὸν ἀριθμὸν μέσον ἔχοντα εἴπῃ, ἐπιδιοριστέον τὸ πῶς μέσον ἔχοντα. ὁ μὲν γὰρ ἀριθμὸς κοινὸς ἐν ἀμφοτέροις τοῖς λόγοις ὑπάρχει, τοῦ δὲ περιττοῦ μετείληπται ὁ λόγος· ἔχει δὲ καὶ γραμμὴ καὶ σῶμα μέσον οὐ περιττὰ ὄντα. ὥστ' οὐκ ἂν εἴη ὁρισμὸς οὗτος τοῦ περιττοῦ. εἰ δὲ πολλαχῶς λέγεται τὸ μέσον ἔχον, διοριστέον τὸ πῶς μέσον ἔχον. ὥστ' ἢ ἐπιτίμησις ἔσται, ἢ συλλογισμὸς ὅτι οὐχ ὥρισται.

— ت ، ج ، ٣٠٧ أ ٧ وما بعده ، طبعة بدوي ، ص ٦٦٢ : « وإن كان وصف حد الفصل فينبغي أن ينظر إن كان الحد الموصوف عاما لشيء آخر . مثل ذلك اذا قال : ان العدد الفرد عدد له متوسط . وذلك أن قوله : عدد ، عام في القولين جميعا ، وانما يدل قول الفرد ، والخط والجسم أيضا لهما متوسط ، وليس فردين . فليس هذا اذا تحديد الفرد وان كان قوله : ما له متوسط ، يقال على أنحاء شتى ، فينبغي أن يلخص بأى نحو له متوسط . فيصير الأمر في أنه لا يحد إما إنكارا وإما قياسا » .

ابن سينا ، الجدل ، ص ٢٨٠ : « وموضع آخر قريب من هذه المواضع : وهو أنه كثيرا ما يعرض أن نظن أنه قد حدد المركب بسبب المساواة ولا يكون ذلك حدا جيدا تاما . فإن أحدا إن حدد العدد الفرد بأنه عدد له وسط . وإذا أسقط العدد ، تبقى له وسط . فيجب أن يكون « له وسط » حد الفرد . فيكون الخط والسطح والجسم أيضا فردا . . . . »

المقالة السابعة


مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

فى مواضع الهــو هو والغـير

وهى المذكورة فى السابعة

وهذه المواضع ، كما قلنا ، نافعة فى الحدود .

وذلك أن المثبتة منها تثبت شرطا من شروطه : وهو أن الحد ينبغى أن يكون وما يدل الاسم عليه واحداً[1] . ٥

وأما المبطلة فكافية فى إبطال الحد .

والواحد يقـال على وجوه قـد عددت فيما سلف ، وأولاها باسم الواحد : الواحد بعينه .

والمواضع النافعـة فى هـذا المطلب : هى فى الأغلب المواضع المشتركة لجميع المطالب ، مثل مواضع النظائر، والتصاريف ، والمتقابلات، والكون والفساد، والأسباب المكونة والمفسدة ، وفى الأولى والأحرى . ١٠

مثال ذلك فى النظائر : إن كانت العـدالة والشجاعة واحدة بعينها ، فالعادل والشجاع واحد بعينه .

ومثال ذلك فى المتقابلة : إن كان العـدل والفضيلة شيئا واحدا بعينـه ، فالجور والرذيلة شىء واحد بعينه . ١٥

---

٩ — المواضع (المشتركة) : المواضع ف ١١ — وفى : و ل

---

(١) من الحد ، انظـر : أرسطو ، التحليلات الثانيـة ، ٢ ، ١٠ ، ٩٣ ب ٢٨ وما بعده ت . ع . طبعة بدوى ، ص ٤٢٩ .

شرح ثامسطيوس لكتاب البرهان لأرسطو ، طبعة L . Spengel ، ١ ، ص ٨١ ، سطر ١٢ وما بعـده .

ابن سينا ، البرهان ، تحقيق الدكتور أبو العلا عفيفى ، المطبعة الأميرية ١٩٥٦ ، ص ٢٨٨ .

ومثـال ذلك فى الكون والفساد : إن كان الحائط والطـربال[1] شيئا واحدا بعينه ، فإن بانى الطربال والحائط شيء واحد بعينه .

ومثـال الأولى والأحرى : إن كانت التسمية هى أحرى أن يكون الاسم من المسمى ، ثم لم تكن التسمية هى الاسم ، فأحرى ألا يكون المسمى هو الاسم[2] .

---

(١) الطـربال : طربال بالكسر علم يبنى ، وكل بنـاء عال ، وكل قطعـة من جبـل أو حائط مستطيلة فى السماء ، والصخرة العظيمة المشرفة من الجبل (القاموس المحيط ، باب اللام ، فصل الطاء) .

(٢) أرسـطو ، ٧ ، ١ ، ١٥١ ب ٢٨ — ١٥٢ أ ٤ : πότερον δὲ ταὐτὸν ἢ ἕτερον κατὰ τὸν κυριώτατον τῶν ῥηθέντων περὶ ταὐτοῦ τρόπων (ἐλέγετο δὲ κυριώτατα ταὐτὸν τὸ τῷ ἀριθμῷ ἕν) σκοπεῖν ἔκ τε τῶν πτώσεων καὶ τῶν συστοίχων καὶ τῶν ἀντικειμένων. εἰ γὰρ ἡ δικαιοσύνη ταὐτὸν τῇ ἀνδρείᾳ, καὶ ὁ δίκαιος τῷ ἀνδρείῳ καὶ τὸ δικαίως τῷ ἀνδρείως.

ὁμοίως δὲ καὶ ἐπὶ τῶν ἀντικειμένων· . . . πάλιν ἐκ τῶν ποιητικῶν καὶ φθαρτικῶν καὶ γενέσεων καὶ φθορῶν καὶ ὅλως τῶν ὁμοίως ἐχόντων πρὸς ἑκάτερον· ὅσα γὰρ ἁπλῶς ταὐτά, καὶ αἱ γενέσεις αὐτῶν καὶ αἱ φθοραὶ αἱ αὐταὶ καὶ τὰ ποιητικὰ καὶ φθαρτικά.

= ت ، ع ، ٣١٠ ب ٢ — ١٢ ، طبعة بدوى ، ص ٦٧٥ — ٦٧٦ : « ينبغى أن تنظر من التصاريف ومن النظائر ومن المتقابلات : هـل الشيء واحد بعينـه ، أو مختلف بأحق الأصناف التى قيلت فى الشيء بعينه (إذ كان قد قيل إن أحق ما وصف بأنه واحد بعينه : الواحد بالعـدد) . وذلك أن العـدالة إن كانت والشجاعة شيئا واحدا ، فالعادل والشجاع شيء واحد .

وكذلك يجرى الأمر فى المتقابلات ...

وتنظر أيضا من الأسباب الفاعلة والمفسـدة ، ومن الكون والفساد ، وبالجملة : من الأشياء التى الواحد منها عند صاحبه على مثال واحد . وذلك أن الأشياء التى هى شيء واحد على الإطلاق ، فكونها وفسادها ، وأسبابها الفاعلة لها والمفسدة شيء واحد » .

ابن سينا ، الجدل ، ص ٢٩٤ : « فن المواضع مواضع التصريف : أنه إن كانت العدالة هى بعينها الشجاعة ، فالشجاع عدل ، والعدل شجاع . وبالعكس : أنه إن كان العادل هو بعينه الشجاع لا بالعرض ، كانت العدالة شجاعة ... وكذلك تنظر فى اعتبار المتقابلات أنها هل هى هى . وأيضا من الأكوان والفاسدات ، والأسباب الفاعلة والمفسدة . وأيضا من طريق الأولى أنه إن لم يكن ما هو هو أولى أن يكون هو هو ، فليس ماليس أولى بهو هو هذا » .

وموضـع : كأنه خاص : إن كان شيئان كل واحد منهـما يقال إنه أعظم أو آثر من شيء واحد بعينـه ، فهما واحد بعينـه . مثال ذلك : ما بينه بعض القدماء من أن العمر الناسك والعمـر الفاضل شيء واحد بعينه ، لأنهما آثر من كل عمر . وهذا الموضع فيه اختلال . فإن الإنسان والحيوان أفضل الأجسام الكائنة الفاسدة ، وليس هما واحدا بعينه ، إلا أنه يلزم أن يكون أحدهما يحوى الآخر ، وإلا كان أحدهما أفضل من الآخر.[1] ٥

---

٥ — يلزم : لا يلزم ل

---

(١) أرسطو ، ٧ ، ١ ، ١٥٢ أ ٥ — ٣٠ : σκοπεῖν δὲ καὶ ὧν θάτερον μάλιστα λέγεται ὁτιοῦν, εἰ καὶ θάτερον τῶν αὐτῶν τούτων κατὰ τὸ αὐτὸ μάλιστα λέγεται. καθάπερ Ξενοκράτης τὸν εὐδαίμονα βίον καὶ τὸν σπουδαῖον ἀποδείκνυσι τὸν αὐτόν, ἐπειδὴ πάντων τῶν βίων αἱρετώτατος ὁ σπουδαῖος καὶ ὁ εὐδαίμων· ἓν γὰρ τὸ αἱρετώτατον καὶ μέγιστον .... δεῖ δ' ἑκάτερον ἓν ἀριθμῷ εἶναι τὸ λεγόμενον μέγιστον ἢ αἱρετώτατον. εἰ δὲ μή, οὐκ ἔσται δεδειγμένον ὅτι ταὐτόν. ... διὸ καὶ Ξενοκράτης οὐκ ἀποδείκνυσιν· οὐ γὰρ εἷς ἀριθμῷ ὁ εὐδαίμων καὶ ὁ σπουδαῖος βίος, ὥστ' οὐκ ἀναγκαῖον τὸν αὐτὸν εἶναι, διότι ἄμφω αἱρετώτατοι, ἀλλὰ τὸν ἕτερον ὑπὸ τὸν ἕτερον.

ت ، ع . ٢١٠ ب ١٢ — ٢١١ أ ١٠ ، طبعة بدوى ، ص ٦٧٦ — ٦٧٧ : « وينبغى أن ننظر إذا كان أحد شيئين يقال إنه أحق بأن يكون شيئا من الأشياء — أى شيء كان — إن كان الشيء الآخر منهما يقال إنه أحـق بأن يكون ذلك الشيء ، كما بين كسانوقراطيس أن العمـر الناسك والعمـر الفاضل شيء واحد . لأن العمر الناسك والعمر الفاضـل آثر من كل عمـر ، وذلك أن الآثر والأعظم واحد ... وينبغى أن يكون كل واحد من الموصوفين بأنه آثر وأعظم واحدا بالعدد ، وإلا لم يكن الأمر بينا فى أنهما شيء واحد ... فلذلك لم يبين كسانقراطيس ما أراد أن يبينه ، لأن العمر الناسك والعمر الفاضل ليسا هما واحدا بالعدد ، فليس من الاضطـرار أن يكونا واحدا بعينه ، لأن كليهما يؤثران جدا ، ولكن أحدهما يحوى الآخر » .

يؤثران جدا : يؤثر جدا ، فى طبعة بدوى . وهذا خطأ .

آثر

فهـذا الموضع الذى يقول فيه أرسطو إنمـا يصدق فيما يوصف بأنه أعظـم أو أفضل إذا كان واحدا بالعدد[١] .

وموضع ثان : إن كان شـيئان كل واحد منهما مـع شىء واحدٍ واحد ، فكلاهما واحد بعينه . مثال ذلك : إن كان الصهباء[٢] والخمر شيئا واحدا بعينه ، وكانت الحميا[٣] والخمر شيئا واحدا بعينه ، فالحميا والصهباء شىء واحد بعينه[٤] .

٣ — واحد واحد : + بعينه ل ٤ — كان : كانت ل

٥ — واحدا : + أيضا ل

— ابن سينا ، الجدل ، ص ٢٩٤ — ٢٩٥ : « وأيضا إن كان كل واحد منها فى ترتيب باب أكثر وأفضل من جميع الغير فى ذلك الترتيب ، فهما واحد . وأما إن كان أحدهما أكثر فى ذلك من الآخر ، أو كان أكثر من كل ما هو سواه ، ولم يكن الآخر كذلك ، فليس أحدهما هو الآخر . وقد يكون شيئان إثنان ، وكل واحد منهما أفضل من كل شىء مذكور بالتعيين مما يشاركه ، ومـع ذلك فليس أحدهما هـو الآخر ، وذلك إذا كانا فى ترتيبين ، وكان أحدهما يحـوى الآخر ... ولذلك أوجب أن يكون المشار إليه بالقولين ذاتا واحدة ... » .

من كسانوقراطيس Xenocrates=Ξενοκράτης . انظر : De Vogel ، الفلسـفة اليونانية ، جـ ٢ ، ص ٢٩٤ وما بعدها ، نبذة ١ د ٢ وما بعدها .

(١) ἓν ἀριθμῷ : انظر الهامش السابق

(٢) الصهباء : والصهباء : الخمر ، أو المعصورة من عنب أبيض اسم لها كالعلم (القاموس المحيط ، فصل الصاد باب الباء) .

(٣) الحميا : من الكأس سورتها وشدتها أو إسكارها وأخذها بالرأس (القاموس المحيط ، فصل الحاء باب الواو والياء) .

(٤) أرسطو ، ٧ ، ١ ، ١٥٢ أ ٣١ — ٣٢ : πάλιν σκοπεῖν εἰ ᾧ θάτερον ταὐτόν, καὶ θάτερον· εἰ γὰρ μὴ ἀμφότερα τῷ αὐτῷ ταὐτά, δῆλον ὅτι οὐδ' ἀλλήλοις.

ت . ع . ٣١١ أ ١٠ — ١٢ ، طبعة بدوى ، ص ٦٧٧ : « وينبغى أن ينظر أيضا إن كان الشىء الذى هو ، وأحدهما واحد بعينه ، هو الآخر منهما أيضا واحد بعينه . وذلك أنه إن لم يكن كلاهما مع واحد بعينه شيئا واحدا ، فمن البين أن ولا واحد منهما مع الآخر شىء واحد » .

لاحظ أن جملة : هو الآخر منهما ... مع واحد بعينه ، قد سقطت من طبعة بدوى . لتكرار كلمة بعينه .

وموضع ثالث : وهو إن كانت أشياء يلزمها شيء واحد بعينه ، أو تلزم شيئا واحدا بعينه ، فهي واحدة . وإن لم تلزم ، فليست بواحدة . مثال ما يلزمها شيء واحد : إن كانت الصهباء والحميا يوجد عنهما شيء واحد بعينه وهو الإسكار فهما واحد . ومثال ما يلزم عن شيء واحد : إن كان عصير العنب يوجد عنه الحميا والخمر ، فالحميا والخمر شيء واحد بعينه[1] .

---

٣ — الإسكار : الانسان سكار ف　　　　٥ — بعينه : سقطت من ل

— قارن : ترجمة بيكارد — كبردج :

Again, look and see if, supposing the one to be the same as something, the other also is the same as it: for if they be not both the same as the same thing, clearly neither are they the same as one another.

ابن سينا ، الجدل ، ص ٢٩٥ : « وموضع آخر : أنه ينظر هل ما قيل إنه مع ح واحد هو مع د الذي هو و ح واحد ، واحد أم لا ؟ » .

(١) أرسطو ، ٧ ، ١ ، ١٥٢ أ ٣٣ — ٣٧ : ἔτι ἐκ τῶν τούτοις συμβεβηκότων καὶ οἷς ταῦτα συμβέβηκεν ἐπισκοπεῖν· ὅσα γὰρ θατέρῳ συμβέβηκε, καὶ θατέρῳ δεῖ συμβεβηκέναι, καὶ οἷς θάτερον αὐτῶν συμβέβηκε, καὶ θάτερον δεῖ συμβεβηκέναι. εἰ δέ τι τουτῶν διαφωνεῖ, δῆλον ὅτι οὐ ταὐτά.

— ت . ع . ١١ ٣ أ ١٢ — ١٥ ، طبعة بدوي ، ص ٦٧٧ : « وأيضا أن ينظر من الأعراض التي تلزم هذه ، والأشياء التي إياها تلزم هذه ، وذلك أن جميع الأشياء التي تلزم واحدا منهما ، فقد ينبغي أن يكون يلزم الآخر منهما ، فإن اختلف شيء من هذه ، فمن البين أنها ليست شيئا واحدا » .

سقط من الترجمة العربية ترجمة συμβεβηκέναι ... καὶ οἷς θάτερον

قارن :

ترجمة بيكارد — كبردج :

Moreover, examine them in the light of their accidemts or of the things of which they are accidents: for any accident belonging to the one must belong also to the other, and if the one belong to anything as an accident, so must the other also. If in any of these respects there is a discrepancy, clearly they are not the same.

ابن سينا ، الجدل ، ٢٩٥ : « وأيضا ينظر هل تختلف في الأحوال العارضة » .

وموضع رابع : إن كان كلاهما ليس فى جنس واحد من المقولات ، فليس بواحد . وإن كان الجنس واحدا ولم تكن له فصول واحدة بأعيانها ، فليس بواحد ، مثل أن فصول الأسماء هى غير فصول المسميات (١) .

١١٦ وموضع خامس : إن كان أحدهما يقبل الأقل / والأكثر ، والآخر لا يقبله ، فليس بواحد . وإن كان كلاهما يقبلان الأقل والأكثر إلا أنهما ليس يقبلان ذلك معا ، بمنزلة العشق وشهوة الجماع (٢) . ٥

---

(١) أرسطو ، ٧ ، ١ ، ١٥٢ أ ٣٨ — ١٥٢ ب ٥ : ὁρᾶν δὲ καὶ εἰ μὴ ἐν ἑνὶ γένει κατηγορίας ἀμφότερα, ἀλλὰ τὸ μὲν ποιὸν τὸ δὲ ποσὸν ἢ πρός τι δηλοῖ. πάλιν εἰ τὸ γένος ἑκατέρου μὴ ταὐτόν, ἀλλὰ τὸ μὲν ἀγαθόν τὸ δὲ κακόν, ἢ τὸ μὲν ἀρετὴ τὸ δ' ἐπιστήμη. ἢ εἰ τὸ μὲν γένος ταὐτὸν, αἱ διαφοραὶ δὲ μὴ αἱ αὐταὶ ἑκατέρου κατηγοροῦνται, ἀλλὰ τοῦ μὲν ὅτι θεωρητικὴ ἐπιστήμη, τοῦ δ' ὅτι πρακτική. ὁμοίως δὲ καὶ ἐπὶ τῶν ἄλλων.

= ت • ع • ٣١١ أ ١٥ — ٢٠ ، طبعة بدوى ، ص ٦٧٧ : « وينظر إن كان ليس كلاهما فى جنس واحد من المقولات ، لكن هـذا دال على جوهر ، وهذا على كيف ، وهذا على كم ، أو مضاف . وينظر أيضا إن كان جنس كل واحد منهما ليس واحدا بعينه ، لكن هذا خير وهذا شر . وهذا فضيلة وهذا علم . أو إن الجنس واحدا بعينه ولم تكن فصول واحدة بأعيانها تحمل على كل واحد منهما ، لكن يكون هذا يحمل عليه العلم النظرى ، وهذا يحمل عليه العلم العملى . وكذلك يجرى الأمر فى الأخر » .

ابن سينا ، الجدل ، ص ٢٩٥ : « وأيضا هل يرتقى إلى مقولات مختلفة . وأيضا هل إن كان جنسها واحدا ، ففصولها واحدة » .

(٢) أرسطو ، ٧ ، ١ ، ١٥٢ ب ٦ — ٩ : ἔτι ἐκ τοῦ μᾶλλον, εἰ τὸ μὲν δέχεται τὸ μᾶλλον τὸ δὲ μή, ἢ εἰ ἄμφω μὲν δέχεται μὴ ἅμα δέ. καθάπερ ὁ μᾶλλον ἐρῶν οὐ μᾶλλον ἐπιθυμεῖ τῆς συνουσίας, ὥστ' οὐ ταὐτὸν ἔρως καὶ ἐπιθυμία συνουσίας.

= ت • ع • ٣١١ أ ٢٠ — ٣١١ ب ٢ ، طبعة بدوى ، ص ٦٧٨ : « وأيضا ينظر من الأمر الأكثر إن كان هذا الشىء يقبل الأكثر ، وذاك لا يقبل ، أو إن كان كلاهما يقبلان ، إلا أنهما لا يقبلان ذلك معا ، بمنزلة ما أن من تعشق أكثر ليس يشتهى الجماع أكثر ، فليس إذن العشق وشهوة الجماع شيئا واحدا » .

—

وموضع سادس : من الزيادة وهو أن ينظر فإن كان شيئان إذا زيد كل واحد منهما على شيء واحد فلم يجعل الجملة شيئا واحدا فإنهما ليسا بواحد . وكذلك إن نقص من كل واحد منهما شيء واحد بعينه فجعل الباقي مختلفا فليس بواحد . مثال ذلك : من قال إن ضعف النصف وأضعاف النصف شيء واحد بعينه ، فإنه لو كان هذا هكذا ، لوجب إذا نقص النصف من كل واحد منهما أن يكون الباقي واحدا[1] .

وموضع سابع : وهو أن ننظر في الشيئين اللذين وضعنا أنهما واحد ، فإن كان يمكن أن يرتفع أحدهما و يوجد الآخر فليسا بواحد . مثال ذلك : من يضع أن الهواء والخلاء شيء واحد بعينه . فإنا إن توهمنا ارتفاع الهواء كان الخلاء ممكن

— ابن سينا ، الجدل ، ص ٢٩٥ : «وأيضا هل يقبلان الأكثر و الأقل معا ، وعلى نسق واحد» .

ثم انظر ص ٢٥٧ فيما سبق من هذا الكتاب .

(١) أرسطو ، ٧ ، ١ ، ١٥٢ ب ١٠ — ١٦ : ἔτι ἐκ τῆς προσθέσεως, εἰ τῷ αὐτῷ ἑκάτερον προστιθέμενον μὴ ποιεῖ τὸ ὅλον ταὐτόν. ἢ τοῦ αὐτοῦ ἀφ' ἑκατέρου ἀφαιρεθέντος τὸ λοιπὸν ἕτερον, οἷον εἰ διπλάσιον ἡμίσεος καὶ πολλαπλάσιον ἡμίσεος ταὐτὸν ἔφησεν εἶναι. ἀφαιρεθέντος γὰρ ἀφ' ἑκατέρου τοῦ ἡμίσεος τὰ λοιπὰ ταὐτὸν ἔδει δηλοῦν· οὐ δηλοῖ δέ· τὸ γὰρ διπλάσιον καὶ πολλαπλάσιον οὐ ταὐτὸν δηλοῖ.

— ت . ع . ٢١١ ب ٣ — ٨ ، طبعة بدوى ، ص ٦٧٨ : « و ينظر أيضا من الزيادة إن كان كل واحد من الاثنين إذا زيد على شيء واحد بعينه لا يجعل الجملة شيئا واحدا ، أو يكون شيء واحد بعينه إذا نقص من كل واحد منهما يجعل الباقي مختلفا ، بمنزلة ما لو قال قائل إن ضعف النصف وأضعاف النصف شيء واحد . وذلك لو كان ، لوجب أن يكون النصف إذا نقص من كل منهما دل الباقيان على شيء واحد ؛ وليس يدلان على شيء واحد ، لأن الضعف والأضعاف ليس يدلان على شيء واحد » .

ابن سينا ، الجدل ، ص ٢٩٦ : « وأيضا هل كل واحد منهما إذا أضيف الى ثالث حصل مجموع هو بعينه مجموع الآخر . وأيضا كذلك في النقصان » .

الوجود . بل لعله أن يكون وجوده أحرى عند ارتفاع الهواء [١] .

وبالجملة ، كما يقول أرسطو ، فينبغي أن نتفقد مواضع الهو هو والغير من الأشياء المحمولة على كل واحد منهما كيف ما كان الحمل . والأشياء التي تحمل هذه عليها إن كانت تختلف في موضع من المواضع فليسا بواحد . وذلك أن الأشياء التي هي واحدة ، فكل ما يحمل على أحدهما يلزم أن يحمل على الآخر . والأشياء التي أحدهما يحمل عليها ، فينبغي أن يحمل عليها الآخر [٢] .

---

(١) أرسطو ، ٧ ، ١ ، ١٥٢ ب ١٧ — ٢٤ : σκοπεῖν δὲ μὴ μόνον εἰ ἤδη τι συμβαίνει ἀδύνατον διὰ τῆς θέσεως, ἀλλὰ καὶ εἰ δυνατὸν ἐξ ὑποθέσεως ὑπάρξαι, καθάπερ τοῖς τὸ κενὸν καὶ τὸ πλῆρες ἀέρος ταὐτὸν φάσκουσιν· δῆλον γὰρ ὅτι ἐὰν ἐξέλθῃ ὁ ἀήρ, κενὸν μὲν οὐχ ἧσσον ἀλλὰ μᾶλλον ἔσται, πλῆρες δ' ἀέρος οὐκέτι ἔσται. ὥστε ὑποτεθέντος τινὸς εἴτε ψευδοῦς εἴτ' ἀληθοῦς (οὐδὲν γὰρ διαφέρει) τὸ μὲν ἕτερον ἀναιρεῖται αὐτῶν, τὸ δ' ἕτερον οὔ. ὥστ' οὐ ταὐτόν.

— ت — ع ، ١١ ٢ ب ٨ — ١٢ ، طبعة بدوي ، ص ٦٧٨ : « وليس إنما ينبغي لنا أن نتفقد فقط إن كان يلزم شيء محال بوضعنا ما نضع ، لكن نتفقد إن كان يمكن أن يكون الشيء يوجد من ذلك الوضع ، مثل ما يلزم الذين يعتقدون أن الخلاء والمملوء هواء شيء واحد ، لأنه من البين أن الهواء لو ارتفع لكان الخلاء سيكون موجودا ليس بدون ما كان ، لكن أكثر . والمملوء هواء لا يكون موجودا . فيجب إذن وضع شيء — كذبا كانت أو صدقا ، فإنه لا فرق بين ذلك — أن يكون أحدهما يرتفع والآخر لا ، فليس هما إذا شيئا واحدا » .

ابن سينا ، الجدل ، ص ٢٩٦ : « وأيضا هل هما يتساويان فيما يلزم رفع الشيء ووضعه ، أو يلزمه رفع الشيء ووضعه ، كان ذلك حقا وباطلا ، ... ومثال ذلك : أنه إن كان الهواء والخلاء شيئا واحدا ، فما يلزم من رفع الهواء يلزم من رفع الخلاء ، وما يلزم من وضع الهواء يلزم من وضع الخلاء ... » .

(٢) أرسطو ، ٧ ، ١ ، ١٥٢ ب ٢٥ — ٢٩ : καθόλου δ' εἰπεῖν ἐκ τῶν ὁπωσοῦν ἑκατέρου κατηγορουμένων καὶ ὧν ταῦτα κατηγορεῖται σκοπεῖν εἴ που διαφωνεῖ· ὅσα γὰρ θατέρου κατηγορεῖται, καὶ θατέρου κατηγορεῖσθαι δεῖ, καὶ ὧν θάτερον κατηγορεῖται, καὶ θάτερον κατηγορεῖσθαι δεῖ.

فإذا كان هذا هكذا ، فينفع فى هـذا المطلب المواضع المتقدمة فى المطالب المطلقة ، وهى مطالب العرض : كموضع التقسيم ، وموضع التركيب ، وموضع التحديد ، ومواضع اللزوم .

ولما كان الواحد يقال على أنحاء شتى ، فإن تبين فى شىء أنه واحد بالعدد ، تبين أنه واحد بالنوع والجنس . وإن تبين أنه واحد بالنوع أو بالجنس ، تبين أنه ليس واحداً بالعدد(١) .

٥

فهذه جملة المواضع التى ذكرها أرسطو فى هذا البحث .

وأرسطو يقول إن من سلف من الجدليين لم يكن عندهم أنه يمكن أن

---

١ — فإذا : وإذا ف // هذا : هكذا ف // المطلب : سقطت من ل

= ت . ع . ١١١ ب ١٣ — ١٩ ، طبعة بدوى ، ص ٦٧٩ : « وبالجملة أقول إنه ينبغى أن ينظر من الأشياء المحمولة على كل واحد منهما ، كيفما كان الحمل ، والأشياء التى تحمل هذه عليها إن كانت تختلف فى موضع من المواضع . وذلك أن كل ما حمل على أحدهما ، فينبغى أن يحمل على الآخر ، والأشياء التى أحدهما يحمل عليها ، فينبغى أن يحمل عليها الآخر » .

ابن سينا ، الجدل ، ص ٢٩٦ : « وأيضا هل يختلف الأمران فى المحمولات . وهذا كالمكرر بالقوة » .

(١) أرسطو ، ٧ ، ١ ، ١٥٢ ب ٣٠ — ٣٣ : ἔτι ἐπεὶ πολλαχῶς ταὐτὸν λέγεται, σκοπεῖν εἰ καθ' ἕτερόν τινα τρόπον ταὐτά ἐστιν· τὰ γὰρ εἴδει ἢ γένει ταὐτὰ ἢ οὐκ ἀνάγκη ἢ οὐκ ἐνδέχεται ἀριθμῷ ταὐτὰ εἶναι· ἐπισκοποῦμεν δὲ πότερον οὕτω ταὐτὰ ἢ οὐχ οὕτως.

= ت . ع . ١١١ ب ١٦ — ١٩ ، طبعة بدوى ، ص ٦٧٩ : « وأيضا إن كان الواحد بعينه يقال على أنحاء شتى ، فينبغى أن ننظر إن كان بنحو ما آخر شيئا واحدا بعينه . وذلك أن الأشياء التى هى بالنوع أو بالجنس واحدة بعينها ليس يمكن أن تكون واحدة بعينها بالعدد . فينظر الآن : هل هى واحدة بعينها على هذا الوجه ، أو ليس هى على هذا الوجه ؟ » .

ابن سينا ، الجدل ، ص ٢٩٦ : « وموضع فى قوة هذا : أنه إن لم يكونا واحدا بالجنس إن كان لهما جنس ، أو لم يكونا واحدا بالنوع إن كان لهما نوع ، لم يكونا واحدا بالعدد بالوجه الذى قيل » .

يبين الحد بقياس ، وإنما كانوا يضعونه وضعا ، كما يفعل المهندسون فى كثير من الحدود[(١)] .

وأما نحن فقد ظهر من قولنا أنه يكون للحد قياس ، وظهر مع ذلك الطرق التى تبين منها[(٢)] .

٥ قال :

وأشرف المواضع المأخوذة منها فى الحدود فى هذه الصناعة هى مواضع النظائر والتصاريف ، وبالجملة المواضع العامة : كمواضع المتقابلة وغيرها .

قال :

وهذه هى التى ينبغى أن تكون لنا معدة نحو هذا الفعل أكثر ذلك . ثم بعد

١٠ هذا ينبغى أن نعد المواضع الجزئية ، كالموضع الذى قيل فيه إن الحد إذا

---

(١) أرسطو ، ٧ ، ٣ ، ١٥٣ أ ٧ — ١١ : πρῶτον μὲν εἰδέναι δεῖ ὅτι οὐδεὶς ἢ ὀλίγοι τῶν διαλεγομένων ὅρον συλλογίζονται, ἀλλὰ πάντες ἀρχὴν τὸ τοιοῦτον λαμβάνουσιν, οἷον οἵ τε περὶ γεωμετρίαν καὶ ἀριθμοὺς καὶ τὰς ἄλλας τὰς τοιαύτας μαθήσεις.

=ت . ع . ٣١٢ أ ٨ — ١٠ ، طبعة بدوى ، ص ٦٨٠ : « فأولا ينبغى لنا أن نعلم أنه ولا واحد من الجدليين أو الأقل منهم استخرج الحد بقياس ، لكن جميعهم يأخذه كالمبدأ ، كما يفعل المهندسون وأصحاب العدد وسائر التعاليم التى تجرى هذا المجرى » .

(٢) ابن سينا ، الجدل ، ص ٢٩٧ : « وأما أنه هل على الحد قياس أو ليس ، ومتى يكون قياس ومتى لا يكون ، وكيف يقتنص الحد ، فأمر قد عرفناكه فى الفن الذى قبل هذا » .

انظر : ابن سينا ، البرهان ، تحقيق الدكتور أبو العلا عفيفى ، المطبعة الأميرية ١٩٥٦ .

ص ٢٧٠ وما بعدها : فى أن الحد لا يكتسب ببرهان ولا قسمة . ص ٢٧٩ : فى أن الحد لا يقتنص أيضا بالقسمة والاستقراء ، وتأكيد القول فى هذه الأبواب وفى مناسبة بعض البراهين مع الحدود وتنبيه بعض البراهين على الحدود .

ص ٢٨٨ : فى مشاركة أجزاء الحد وأجزاء بعض البراهين ... ،

٢٩٦ ، وما بعدها : فى تفصيل دخول أصناف العلل فى الحدود والبراهين ليتم الوقوف به على مشاركة ما بين الحد والبرهان .

اقتضى عند توفيته زيادة فى المحدود أو نقصا فليس بحد ، مثل أن حد الأمور المحسوسة لا يطابق حدود صورها المفارقة التى يضعها أفلاطون ، وذلك أن الحركة تظهر فى حدودها ، وذلك ممتنع على المفارقة ، وغير ذلك من المواضع الجزئية[1] . وأما معرفة أصناف الحدود على الكمال ، ومعرفة الأشياء التى منها تلتئم فقد قيل فى ذلك فى كتاب البرهان[2] . فإذا أضيف ذلك إلى المواضع البرهانية المذكورة هاهنا فى وجود القياس على الحد ، فقد تمت لنا معرفة صناعة التحديد على الإطلاق .

وهاهنا انقضى القول فى الجزء الثانى من هذا الكتاب .

---

٨ — الكتاب : + فى التاسع عشر من رجب الفرد من سنة ثلاث وستين وخمس مائة والحمد لله على ذلك كثيرا ف

---

(١) أرسطو ، ٧ ، ٤ ، ١٥٤ أ ١٢ — ٢٠ : εἰσὶ δὲ [καὶ] ἐπικαιρότατοι τῶν τόπων οἵ τε νῦν [εἰρημένοι καὶ οἱ ἐκ τῶν συστοίχων καὶ τῶν πτώσεων. διὸ καὶ δεῖ μάλιστα κατέχειν καὶ προχείρους ἔχειν τούτους· χρησιμώτατοι γὰρ πρὸς πλεῖστα. καὶ τῶν ἄλλων δὲ τοὺς μάλιστα κοινούς· οὗτοι γὰρ ἐνεργότατοι τῶν λοιπῶν, οἷον τό τ' ἐπιβλέπειν ἐπὶ τὰ καθ' ἕκαστα καὶ τὸ ἐπὶ τῶν εἰδῶν σκοπεῖν εἰ ἐφαρμόττει ὁ λόγος, ἐπειδὴ συνώνυμον τὸ εἶδος. ἔστι δὲ χρήσιμον τὸ τοιοῦτον πρὸς τοὺς τιθεμένους ἰδέας εἶναι, καθάπερ πρότερον εἴρηται.

مت . ع . ٣١٢ ب ٥ — ١٠ ، طبعة بدوى ، ص ٦٨٤ : « وأشرف المواضع : هى التى وصفناها الآن والمأخوذة من التصاريف والنظائر . ولذلك ينبغى أن يكون تمسكنا بها أكثر ، وأن تكون لنا معدة ميسرة ، فإنها من أنفع الأشياء لنا فى أمور كثيرة . فأما الباقية فيستعمل منها أعمها . فإن هذه أبلغ فعلا من الباقية . مثال ذلك : أن ينظر فى الأمور الجزئية ويتفقد فى الأنواع إن كان القول مطابقا ، إذا كان النوع يعطى اسمه وحده . وهذا الموضع ينتفع به فى مقابلة الذين يعتقدون وجود الصور كما قلنا آنفا » .

يشير أرسطو هنا إلى المقالة السادسة ، الفصل العاشر ، ١٤٨ أ ١٤ وما بعده .

ابن سينا ، الجدل ، ص ٢٩٧ : « وأما فى هذا الكتاب ، فقد عددنا لك المواضع فى الحد ، وأولاها ما تكون المواضع جدلية ، وأكثرها تمكينا إيانا من التصرف ، وهو مواضع التصاريف والأقل والأكثر وسائر المشتركات . وأما ما عدا ذلك فيقل عدد مواضع نفعها ، وإن كانت أصح نفعا ، ومع ذلك تدعو إلى نظر أدق من الجدل المعد للجمهور » .

(٢) انظر : ابن سينا ، البرهان ، تحقيق الدكتور أبو العلا عفيفى ، المطبعة الأميرية ، ١٩٥٦ ، ص ٢٨٨ .


مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

المقالة الثامنة



القول فى الجـــزء الثالث بحسب ترتيبنا
وهو الذى تضمنته المقـالة الثامنة
من كتاب أرسطو[1]

قال :

وقد ينبغى بعد هــذا أن نتكلم فى ترتيب السؤال والجواب ، ونبتدىء من ذلك بترتيب السؤال ، وكيف إجادته .

فأول ما يجب على السائل : أن يلتمس الموضع الجــدلى الذى منــه يستنبط القيـاس .

وثانيـا : أن يعد السؤال ، ويرتب كل شىء بحسبه .

١٠ وثالثـا : أن يخاطب بذلك غيره[2] .

---

(١) فى مخطـوط الأورغانون ، ١٣١٥ أ ١ — ٢ ، نجـد : بسم الله الرحمن الرحيم . المقـالة الثامنة من كتاب طوبيقا بنقل إبراهيم بن عبد الله الكاتب من السريانى بنقل إسحق .

(٢) أرسطو ، ٨ ، ١ ، ١٥٥ ب ٣ — ٧ : μετὰ δὲ ταῦτα περὶ τάξεως καὶ πῶς δεῖ ἐρωτᾶν, λεκτέον. δεῖ δὲ πρῶτον μὲν ἐρωτηματίζειν μέλλοντα τὸν τόπον εὑρεῖν ὅθεν ἐπιχειρητέον, δεύτερον δὲ ἐρωτηματίσαι καὶ τάξαι καθ' ἕκαστα πρὸς ἑαυτόν, τὸ δὲ λοιπὸν καὶ τρίτον εἰπεῖν ταῦτα ἤδη πρὸς ἕτερον.

ت . ع . ١٣١٥ أ ٤ — ٧ ، طبعة بدوى ، ص ٦٩٠ : « وقد ينبغى لنا بعد ذلك أن نتكلم فى الترتيب ، وكيف يجب أن يكون السؤال . فيجب أولا : إذا كنت معزما على السؤال أن تستنبط الموضع الجدلى الذى منه ينبغى أن تأتى بالحجة ؛ وثانيا : أن تعد السؤال وترتب كل شىء بحسب الموضع الجدلى ؛ وثالثا : وهو الباقى : أن تخاطب بذلك غيرك » .

ابن سينا ، الجدل ، ص ٣٠١ : « إن عدة الأمور التى يجب أن تلتئم للسائل ثلاثة ؛ أما المسألة التى فيها الجدال فهى شىء خارج عنها ، وهو كالغرض ، والجدل نحو المشار إليه ، فلذلك ليست المسألة جزءا من الجدل ... لكن أول الثلاثة أن يكون قد أعد الموضع الذى منه يأخذ المقدمة لقياسه . والثانى =

والفيلسوف والجدلى يشتركان فى الفحص إلى أن يتهيأ استنباط الموضع . فأما الترتيب والسؤال فهما يخصان الجدلى . والسبب فى ذلك أن القياس الجدلى إنما يكون بين سائل ومجيب ، والقياس البرهانى إنما يكون بين المرء ونفسه . فلذلك لا يبالى المبرهن ، إذا كانت مقدماته صادقة ، ألا يكون تسلمها من غيره[1] .

---

١ — إلى : سقطت من ف

— أن يكون قد رتب فى نفسه كيفية التوسل الى تسلمها ، وكيفية التشنيع على منكرها ، ان أنكرت عليه . وهذان مما ينبغى أن يكون قد سبق إعداده إياه مع نفسه . والثالث : هو التصريح بالمد فى النفس مخاطبة به للغير » .

(١) أرسطو ، ٨ ، ١ ، ١٥٥ ب ٧ — ١٦ : μέχρι μὲν οὖν τοῦ εὑρεῖν τὸν τόπον ὁμοίως τοῦ φιλοσόφου καὶ τοῦ διαλεκτικοῦ ἡ σκέψις. τὸ δ' ἤδη ταῦτα τάττειν καὶ ἐρωτηματίζειν ἴδιον τοῦ διαλεκτικοῦ· πρὸς ἕτερον γὰρ πᾶν τὸ τοιοῦτον. τῷ δὲ φιλοσόφῳ καὶ ζητοῦντι καθ' ἑαυτὸν οὐδὲν μέλει, ἐὰν ἀληθῆ μὲν ᾖ καὶ γνώριμα δι' ὧν ὁ συλλογισμός, μὴ θῇ δ' αὐτὰ ὁ ἀποκρινόμενος διὰ τὸ σύνεγγυς εἶναι τοῦ ἐξ ἀρχῆς καὶ προορᾶν τὸ συμβησόμενον . . . .

= ت . ع . ٣١٥ أ ٧ وما بعده ، طبعة بدوى ، ص ٦٩٠ : « والفيلسوف والجدلى مشتركان فى الفحص الى أن يتهيأ استنباط الموضع الجدلى . فأما الترتيب والمسئلة فهما يخصان الجدلى من قبل أن جميع ما يجرى هذا المجرى انما يستعمل فى حال المحاورة .

وأما الفيلسوف ومن يتفرد بالفحص لنفسه فليس يبالى ، اذا كانت المقدمات التى عنها يحدث القياس صادقة معروفة ، ألا يقبلها المجيب إذ كانت فى غاية القرب من المطلوب الأول . . »

لاحظ أن ابن رشد يكاد يردد حرفيا جملة : والفيلسوف والجدلى مشتركان فى الفحص ... الموضع .

ابن سينا ، الجدل ، ص ٣٠٢ : « والوجه الأول من الوجوه الثلاثة يشارك الفيلسوف فيه الجدلى ، وذلك لأن الفيلسوف لا بد له من موضع يأخذ منه مقدمات ما يصححه . والوجهان الآخران يخصان الجدلى ، إذ لا حاجة للفيلسوف الى تسلم شىء » .

وقد وصفت فيما سلف المواضع الجدلية التى منها تستنبط المقاييس المستعملة فى هـذه الصناعة . ووصفت قبـل ذلك المقاييس الجدليـة وأنواعها وأجزاءها وأجزاء أجزائها . والذى بقى هاهنا من أجزاء هـذه الصناعة هو القول فى ترتيب السؤال والجواب وإجادتهما . ونبتدىء من ذلك / بما يخص السؤال ، فنقول : ١١٦ب

إن المقدمات المستعملة فى هذه الصناعة أولاً صنفان : ٥

إما مقدمات ضرورية وهى التى يحـدث عنها القياس حدوثا أوليا ، وتلزم عنها النتيجة لزوما ضروريا .

وإما مقدمات إذا قرنت بهذه المقدمات الضرورية فى هذه الصناعة كانت أبلغ فى الغرض المقصود بهـا وأنفذ فعلا ، وهو إبطال الوضع الذى تضمن المجيب حفظـــه . ١٠

وهذه المقدمات تستعمل لأربعة أغراض :

أحدها : التوثق من المجيب فى تسليم المقدمات الضرورية التى لا يؤمن عدم تسليم المجيب لهـا إذا لم تكن فى الغاية من الشهرة .

والغرض الثانى : إخفاء النتيجة اللازمة عن المقدمات الضرورية على المجيب ، كى يسهل بذلك على السائل تسلم ما يروم تسلمه منه . ١٥

والغرض الثالث : تميق القول وتزيينه والاتساع فيه .

والرابع : تبيينه وإيضاحه .

---

١ — وصفت : وصف ل

٤ — اجادتهما : اجادتها ف // بما يخص السؤال : سقطت من ل

٩ — أنفذ : انفد ف

١٥ — بذلك : سقطت من ل // تسلمه : تسليمه ل

والغرضان الأولان خاصان بهذه الصناعة ، والثالث والرابع قد يشارك فيه صاحب هذه الصناعة صاحب صناعة البرهان ، وبخاصة تبيين القول وإيضاحه[1] .

فهذا هو الذى يخص هذه الصناعة من استعمال المقدمات البرانية . وهنا مقدمات خارجة برانية تخص صناعة البلاغة وصناعة السفسطة ستلخص فى صناعة صناعة .

فأما المقدمات المستعملة فى الاستيثاق من المجيب فيما لا يأمن السائل ألا يسلمه له فصنفان :

٣ — هنا : هما ل ٦ — الاستيثاق : الاستناق ف

(١) أرسطو ، ٨ ، ١ ، ١٥٥ ب ١٧ — ٢٤ : τοὺς μὲν οὖν τόπους ὅθεν δεῖ λαμβάνειν, εἴρηται πρότερον. περὶ τάξεως δὲ καὶ τοῦ ἐρωτηματίσαι λεκτέον διελόμενον τὰς προτάσεις, ὅσαι ληπτέαι παρὰ τὰς ἀναγκαίας· ἀναγκαῖαι δὲ λέγονται δι᾽ ὧν ὁ συλλογισμὸς γίνεται. αἱ δὲ παρὰ ταύτας λαμβανόμεναι τέτταρές εἰσιν· ἢ γὰρ ἐξ ἐπαγωγῆς χάριν τοῦ δοθῆναι τὸ καθόλου, ἢ εἰς ὄγκον τοῦ λόγου ἢ πρὸς κρύψιν τοῦ συμπεράσματος, ἢ πρὸς τὸ σαφέστερον εἶναι τὸν λόγον.

— ت ٠ ع ٠ ٣١٠ أ ١٤ — ٢٠ ، طبعة بدوى ، ص ٦٩١ : « وقد وصفنا آنفا المواضع الجدلية ، ومن أين ينبغى أن تؤخذ . وينبغى الآن أن نتكلم فى الترتيب والسؤال بأن تقسم المقدمات التى يجب أخذها ، وهى المقدمات الخارجة عن المقدمات الضرورية ، وأعنى بقولى : ضرورية : المقدمات التى عنها يحدث القياس . فأما المقدمات الخارجة عنها فهى أربع : وذلك أنها إما أن توجد بسبب الاستقراء لكى تسلم المقدمة الكلية ، أو فى الاستكثار من الكلام والاتساع فيه ، أو فى إخفاء النتيجة ، أو فى أن يكون الكلام أوضح وأظهر » .

ابن سينا ، الجدل ، ص ٣٠٢ : « وجميع القضايا التى يوردها الجدلى قسمان : ضرورية ، وغير ضروريه . فالمقدمات الضرورية هى الداخلة فى نفس القول الموجب للمطلوب ، قياسا كان أو استقراء . وأما ما ليس بضرورى فإنما يورد لأغراض أربعة ، وهى : الاستظهار فى الاستقراء والقسمة ، والاستظهار فى تفخيم القول ، والاجتهاد فى إخفاء النتيجة ، والتكلف لإيضاح القول » .

أحدهما : المقدمات الكلية المحيطة بالضرورية ، وذلك يكون بأن لا يسئل السائل عن المقـدمات الضرورية أنفسها ، بل يسـئل عن المقدمات الكليـة المحيطة بهـا ، ويتحـرى فى ذلك ما أمكنه أعم كلى يجـده لتلك المقدمات التى يروم تسلمها . فإنه إذا سلم المجيب المقدمة الكلية، لم يمكنه أن يجحد الجزئية التى تحتها . ومثال ذلك: إذا أردنا أن نتسلم أن العـلم بالأضداد واحد ، فينبغى أن لا نسئل :هل العلم بالأضداد واحد؟ ، لكن نسئل : هل العلم بالمتقابلات واحد؟[1] .

والفرق بين هذه المقدمات الكلية التى يؤتى بها للتوثق وبين الكليات التى يؤتى بها لبيان الجزئية التى تحتها أن هذه إنمـا تستعمل على جهة الاستظهار على السائل فى الموضع الذى تكون فيه الجزئية التى يرام تسلمها بينة بنفسها فى هذه الصناعة ،

---

(١) أرسطو ، ٨ ، ١ ، ١٥٥ ب ٢٩ — ٣٤ : τὰς μὲν οὖν ἀναγκαίας, δι' ὧν ὁ συλλογισμός, οὐκ εὐθὺς αὐτὰς προτατέον, ἀλλ' ἀποστατέον ὅτι ἀνωτάτω, οἷον μὴ τῶν ἐναντίων ἀξιοῦντα τὴν αὐτὴν ἐπιστήμην, ἂν τοῦτο βούληται λαβεῖν, ἀλλὰ τῶν ἀντικειμένων· τεθέντος γὰρ τούτου καὶ ὅτι τῶν ἐναντίων ἡ αὐτὴ συλλογεῖται, ἐπειδὴ ἀντικείμενα τὰ ἐναντία.

— ت . ع . ١٥٥ ب ٣١ — ٥ ، طبعة بدوى ، ص ٦٩١ — ٦٩٢ : « فأما المقدمات الضرورية التى عنها يحدث القياس فليس ينبغى أن تأتى بها فى أول وهلة ، بل ينبغى أن ترتقى ما استطعت إلى ما هو أعلى منها . مثال ذلك : أنك إن أردت أن تبين أن العلم بالأضداد واحد ، فليس ينبغى أن تذكر الأضداد أولا ، بل تجعل مكان الأضداد المتقابلات . فإن الأمر إذا جرى على ذلك نتج أن العـلم بالأضداد واحد ، إذ كانت الأضداد هى أيضا متقابلات » .

ابن سينا ، الجدل ، ص ٣٠٥ : « وأما الوصية التى تليق بالوجه الأول فأن لا يذكر المقدمة الضرورية فى أول الأمر ، ولا يطلب تسليمها صراحة ، فربمـا لم تسلم ، بل يجب أن ينتقل عنهـا إلى تسليم ما هو أعم منها حتى يكون ذريعة إلى عقد القياس فيشليه على مقابل وضعه ، أو أخص منهـا حتى تكون مادة استقراء ، فيسوقه إلى مقابل وضعه . فإن كان ينفعه تسليم أن العلم بالأضداد واحد ، حاول أن يتسلم : هل العلم بالمتقابلات واحد ، ترصدا للقياس ... » .

وهى أن تكون مشهورة . ولذلك كانت تلك معدودة فى الضرورية ، وهذه فى التى من خارج . فهى إنما تختلف من جهة الاستعمال فقط[1] .

والصنف الثانى : المقدمات الاستقرائية التى تؤخذ للتوثق من المقدمات الكلية فى المواضع التى ليس الاستقراء فيها من ضرورة بيان المقدمة الكلية . لأنها إذا كانت من ضرورتها كانت معدودة فى الضروريات . مثال ذلك : أن تتسلم بدل أن العلم بالمتقابلات واحد أن العلم بالمتضادات واحد ، وبالمضافين واحد ،

---

(١) أرسطو ، ٨ ، ١ ، ١٥٥ ب ٣٤ — ١٥٦ أ ٣ : ἂν δὲ μὴ τιθῇ, δι᾽ ἐπαγωγῆς ληπτέον προτείνοντα ἐπὶ τῶν κατὰ μέρος ἐναντίων. ἢ γὰρ διὰ συλλογισμοῦ ἢ διὰ ἐπαγωγῆς τὰς ἀναγκαίας ληπτέον, ἢ τὰς μὲν ἐπαγωγῇ τὰς δὲ συλλογισμῷ, ὅσαι δὲ λίαν προφανεῖς εἰσι, καὶ αὐτὰς προτείνοντα᾽ ἀδηλότερόν τε γὰρ ἀεὶ ἐν τῇ ἀποστάσει καὶ τῇ ἐπαγωγῇ τὸ συμβησόμενον, καὶ ἅμα τὸ αὐτὰς τὰς χρησίμους προτεῖναι μὴ δυνάμενον ἐκείνως λαβεῖν ἕτοιμον.

= ت . ع . ٢١٥ ب ٥ — ١١ ، طبعة بدوى ، ص ٦٩٢ : « فإن لم تضع الكلية ، فقد ينبغى أن تؤخذ من الاستقراء بأن تتعاطى إحضارها من المتضادات الجزئية ، لان تلك المقدمات الضرورية إما أن تؤخذ بالقياس أو الاستقرار أو تؤخذ بعضها بالاستقراء وبعضها بالقياس . وقد ينبغى أيضا أن يتعاطى إحضار جميع المقدمات التى فى غاية الظهور ، من قبل أن الأمر الذى يلزم و يتبع يكون أشد غموضا بالارتقاء إلى ما هو أعلى وأبعد وبالاستقراء ، وأن تتكلف مع ذلك إحضار المقدمات النافعة متى لم يمكنك استعمال المقدمات على الجهة الأخرى » .

سقط من طبعة بدوى : تتعاطى احضار ... ايضا أن : لتكرار كلمتى يتعاطى احضار . ولكنها واضحة فى مخطوط الأورغانون .

قارن ترجمة پيكارد — كيردج : if he does not, one should secure th admission by induction, by formulating a proposition to that effect in the case of some particular pair of contraries. For one must secure the necessary premisses either by reasoning or by induction, or else partly by one and partly by the other, although any propostions which are too obivous to be denied may be formulated in so many words. This is because the coming conclusion is less easily discerned at the greater distance and in the process of induction, while at the same time even if one cannot reach the required premisses in this way, it is still open to one to formulate them in so many words.

و بالعدم والملكة واحد . فهذه هى صنفا المقدمات التى تستعمل للتوثق[1] .

وأما الوجوه التى يتأتى بها إخفاء النتيجة فإن أرسطو عدد فى ذلك ثلاثة عشر وجها ، منها : مقدمات خارجة ، ومنها أغفال فى المقدمات الضرورية .

فأحدها : ألا يسئل عن المقدمات الضرورية التى تنتج مطلوب السائل ، بل يسئل عن مقدمات القياسات التى تنتج المقدمات الضرورية . ويقصد فى ذلك أن يتباعد ما أمكنه عند السؤال عن المقدمات الضرورية بأن يسئل عن مقدمات القياس التى تنتج مقدمات القياس التى تنتج المقدمات الضرورية .

وهكذا بحسب ما يمكنه فى مطلوب مطلوب من التباعد فى السؤال عن مقدماته

---

٧ — الضرورية : + أو مقدمات القياسات التى تنتج مقدمات القياسات التى تنتج مقدمات القياسات التى تنتج المقدمات الضرورية ف . تكرار .

٨ — هكذا : هذه ل

---

(١) أرسطو ، ٨ ، ١ ، ١٥٦ أ ٣ — ٧ : τὰς δὲ παρὰ ταύτας εἰρημένας λ ηπτέον μὲν τούτων χάριν, ἑκάστῃ δ' ὧδε χρηστέον, ἐπάγοντα μὲν ἀπὸ τῶν καθ' ἕκαστον ἐπὶ τὸ καθόλου καὶ τῶν γνωρίμων ἐπὶ τὰ ἄγνωστα· γνώριμα δὲ μᾶλλον τὰ κατὰ τὴν αἴσθησιν, ἢ ἁπλῶς ἢ τοῖς πολλοῖς.

= ت . ع . ٣١٥ ب ١١ — ١٥ ، طبعة بدوى ، ص ٦٩٢ : « وما كان خارجا عما ذكرناه فإنما ينبغى أن يقتضيه من أجل ما وضعناه ، وأن يكون استعمالنا إياه على هذا النحو . أما فى حال استعمالك الاستقراء فإنك تتدرج من الأشياء الجزئية إلى القضية الكلية ، ومن الأشياء المعروفة الى التى هى غير معروفة . والأشياء التى هى أعرف هى المدركة بالحس ، إما على الإطلاق ، وإما عند الجمهور » .

ابن سينا ، الجدل ، ص ٣٠٥ . « أو هل العلم بالحار والبارد والرطب واليابس أو بالمضافين واحد ترصدا للاستقراء ، أو يستعين ببعضها فى بعض فى مثل أنه إذا أراد ان يتسلم مثلا ما هو أعم ابتدأ أولا بالاستقراء وبتسليم الجزئيات ، ثم يتسلم بعد ذلك ما هو أعم ، فيكون أسهل عليه ، ثم يتسلم الضرورى » .

الضرورية . فإن هذا العمل يجمع وجهين من الإخفاء :

أحدها : خفاء اللزوم على المجيب للتباعد الذى بين المطلوب الأول والمقدمات المسؤول عنها . فإنه بين أن كل ما كان من التباعد أكثر ، كان اللزوم أخفى .

والوجه الثانى : النسيان العارض لكثرة المقدمات . فإنه ينسى المجيب بعضها ، فلا يرى فيما يذكر منها موضعا للزوم النتيجة ، فيسلمها . مثال ذلك : أن يكون المطلوب الأول : هل اللذة خير ؟ والمقدمات الضرورية التى تنتج هذا المطلوب هى قولنا : اللذة ملائمة ، وكل ملائم خير . والمقدمات التى تنتج الصغرى من هذا القياس وهى أن اللذة ملائمة ، واللذة يتشوقها كل حيوان ، وما يتشوقه كل حيوان فهو ملائم . والتى تنتج الكبرى وهى قولنا كل ملائم خير : قولنا كل ملائم طبيعى ، وكل طبيعى فهو خير . فهذه أربع مقدمات / تنتج المقدمتين الضروريتين . وقد ١١١٧ يمكن أن نأخذ بدل هذه الأربع الثمان المقدمات التى تنتجها ، أو بدل هذه الثمان الست عشرة مقدمة التى تنتجها ، فيلحق ذلك من الإخفاء ما ذكرنا .

وهاهنا أيضا وجه آخر يخفى اللزوم فى مثل هذه المقدمات المتباعدة . وذلك بأن يكون المطلوب الأول سيلزم عن مقدمتين ضروريتين ، فيسئل عن احدى المقدمتين الضروريتين بنفسها ، ويسئل بدل المقدمة الثانية الضرورية عن مقدمتى القياس الذى ينتجها . وذلك أيضا بأن يسئل عن الواحدة منهما بذاتها ، ويسئل بدل الثانية عن مقدمتى القياس الذى ينتجها .

وهكذا بحسب ما يمكن من التباعد . فيكون إنما سأل المجيب أما من القياس الأخير وهو الأبعد عن النتيجة فعن مقدمتيه جميعا ، وأما من سائر القياسات فعن

---

١٧ — ينتجها : + وذلك أيضا بأن يسئل عن الواحدة منهما بذاتها ويسئل بدل الثانية عن مقدمتى القياس الذى ينتجها ف . تكرار .

المقـدمة الواحدة فقط . ويأخذ بدل النتيجة من كل قياس ثلاث مقـدمات : المقدمة الواحدة من القياس الذى ينتجها ، والمقدمتين من القياس الذى ينتج المقدمة الثانية من هذا القياس . وهـذا فى قياس قياس ما عدى الأخير . مثال ذلك : أن يكون المطلوب أن الصحة ليست باعتدال . والقياس الضرورى الذى ينتجها هو مقدمتان :

إحداهما : أن الصحة ليست من المضاف .

والثانيـة : أن الاعتدال من المضاف .

وهذا فى الشكل الثـانى .

فيسئل عن قولنا : الاعتدال من المضاف ، بنفسها وبذاتها ، ويسئل بدل قولنا : إن الصحة ليست من المضاف ، عن المقدمتين الضروريتين اللتين تنتجها .

وهنا قولنـا : الصحة كيفية ، والكيفيـة ليست من المضاف ، فيسئل عن الواحدة من هاتين بذاتها وهى قولنا : الصحة كيفية ، ويسئل بدل الثانيـة وهى أن الكيفية ليست من المضاف ، عن المقدمتين اللتين تنتجها ، وهى أن الكيفية تقال بذاتها ، وما يقال بذاته فليس من المضاف . فيسئل عن المقدمة الواحدة منها بنفسها وهى قولنا : الكيفية تقال بذاتها ، ويسئل بدل الثانية وهى ما يقال بذاته فليس من المضاف ، عن المقدمتين اللتين تنتجها وهى قولنا : المضاف يقال بالقياس إلى شىء آخر ، وما بذاته لا يقال بالقياس إلى شىء آخر . وهـذا هو القياس الأخير الذى يسئل عن مقدمتيه جميعا . فيسئل فى هذا المثال عن خمس مقدمات فقط : مقدمتى القياس الأخير مع مقـدمة مقدمة من سائر الأقيسة إلى أن ينتهى إلى القياس الذى ينتج المطلوب . مثال ذلك : أن يقول : أليس المضاف يقال بالقياس إلى شىء ، وما بذاته لا يقال بالقياس إلى شىء آخر؟ ثم يضيف إلى هاتين مقدمة القياس الثـانى من هذا القياس وهى : الكيفية تقال بذاتهـا ، ويضيف

إلى هـذه المقدمة الأخرى من القياس الثالث وهى قولنا : الصحة كيفية ، ثم يضيف إلى هذه المقدمة الواحدة الأولى التى تنتج المطلوب وهى قولنا : الاعتدال من المضاف ، فينتج لنا من هذه الخمس المقدمات المطلوب ، وهو قولنا : إن الصحة ليست باعتدال . فيكون أبدا عدد المقدمات التى يسئل عنها زائدا على عدد الأقيسة بواحد . وذلك أنا نأخذ من كل قياس مقـدمة واحدة ، ومن الأخير مقدمتيه معا . إلا أن هذا الوجه ليس يلحقه الإخفاء الذى يكون من قبـل كثرة المقدمات . ولذلك ينبغى للسائل أن يتحرى الأنفع من الوجهين فى مطلوب مطلوب . وبيّن أن فى مثل هذا العمل لا يصرح عند السؤال فيه بشىء من النتائج . وأما إن صرح بالنتائج طلب الكثرة ، فينبغى ، كما يقول أرسطو ، أن يؤتى بها جميعا بعد السؤال عن مقدماتها . ولا يسئل من نتيجة نتيجة إثر السؤال عن المقدمتين اللتين تنتجها . فإن فى هذا ضربا من الإخفاء لعدم الترتيب بين النتائج والمقدمات[1] .

---

(١) أرسطو ، ٨ : ١ ، ١٥٦ أ ٧ — ٢٦ : κρύπτοντα δὲ προσυλλογίζεσθαι δι' ὧν ὁ συλλογισμὸς τοῦ ἐξ ἀρχῆς μέλλει γίνεσθαι, καὶ ταῦτα ὡς πλεῖστα. εἴη δ' ἂν τοῦτο, εἴ τις μὴ μόνον τὰς ἀναγκαίας ἀλλὰ καὶ τῶν πρὸς ταῦτα χρησίμων τινὰ συλλογίζοιτο. ἔτι τὰ συμπεράσματα μὴ λέγειν ἀλλ' ὕστερον ἀθρόα συλλογίζεσθαι· οὕτω γὰρ ἂν πορρωτάτω ἀποστήσειε τῆς ἐξ ἀρχῆς θέσεως. καθόλου δ' εἰπεῖν οὕτω δεῖ ἐρωτᾶν τὸν κρυπτικῶς πυνθανόμενον, ὥστ' ἠρωτημένου τοῦ πάντος λόγου καὶ εἰπόντος τὸ συμπέρασμα ζητεῖσθαι τὸ διὰ τί. τοῦτο δ' ἔσται μάλιστα διὰ τοῦ λεχθέντος ἔμπροσθεν τρόπου· μόνου γὰρ τοῦ ἐσχάτου ῥηθέντος συμπεράσματος ἄδηλον πῶς συμβαίνει, διὰ τὸ μὴ προορᾶν τὸν ἀποκρινόμενον ἐκ τίνων συμβαίνει, μὴ διαρθρωθέντων τῶν πρότερον συλλογισμῶν. ἥκιστα δ' ἂν διαρθροῖτο ὁ συλλογισμὸς τοῦ συμπεράσματος μὴ τὰ τούτου λήμματα ἡμῶν τιθέντων, ἀλλ' ἐκεῖνα ὑφ' ὧν ὁ συλλογισμὸς γίνεται.

χρήσιμον δὲ καὶ τὸ μὴ συνεχῆ τὰ ἀξιώματα λαμβάνειν ἐξ ὧν οἱ συλλογισμοί, ἀλλ' ἐναλλὰξ τὸ πρὸς ἕτερον καὶ ἕτερον συμπέρασμα· τιθεμένων γὰρ τῶν οἰκείων παρ' ἄλληλα μᾶλλον τὸ συμβησόμενον ἐξ αὐτῶν προφανές.

والوجه الثانى من إخفاء النتيجة : هو أنا إذا قصدنا إلى إبطال وضع ما يعبر عنه بتصريف ما ، فينبغى أن نجعل السؤال عن المقدمات النافعة فى إبطاله بتصريف غير تصريف الوضع ، بل تأخذه بتصريف آخر . وأخص ما تكون هذه الوصية نفعا فى الأوضاع التى تستعمل فى إبطالها مواضع التحديد ، وهو الأوضاع التى يقصد إبطالها بمقدمات كلية . فإن الإبطال فى هذه ٥ الصناعة يكون بالكلى والجزئى . وإنما صارت هذه الوصية أخص بالحدود ، إذ لا يمكن فى المقدمات بطريق الحد أن تتباعد بها عن المطلوب كالحال فى غير ذلك من المقدمات . لأن الحدود مبادىء أول . مثل من يريد أن يبين أن الله لا يوصف بالغضب على طريق التحديد ، فيدع أن يسئل عن حد الغاضب ١١٧ب / فيقول : ١٠

— ت . ع . ٣١٥ ب ١٥ — ٣١٦ أ ٧ ، طبعة بدوى ، ص ٦٩٢ — ٦٩٣ : « فأما إذا قصدت لإخفاء النتيجة ، فقد ينبغى أن تتقدم فتحصل بالقياس المقدمات التى بها يتهيأ أن يعمل قياس على المطلوب الأول ، وأن يكون بحسب ما يمكن فى غاية الكثرة . وذلك يكون ليس بأن تحصل المقدمات الضرورية فقط ، بل تحصل بالقياس أيضا غيرها مما يصلح استعماله معها . وقد ينبغى أيضا ألا يصرح بالنتائج ، بل يأتى بها على طريق الإجمال جملة فى آخر الأمر . فإن بهذا الوجه يتهيأ لك أن تتباعد فى الغاية من المطلوب الأول . وفى الجملة : من القول . فعلى هذا الوجه ينبغى أن يكون سؤال من يقصد فى سؤاله إلى الإغماض ، حتى يكون إذا استوفى السؤال إلى آخره وذكرت النتيجة كانت المطالبة بلم تحمد واقعة . وهذا فإنما يكون خاصة بالوجه الذى تقدم ذكره . وذلك أنك إذا ذكرت النتيجة الأخيرة وحدها فقط لم يصح كيف لزمت ، إذ كان المجيب لم يتقدم فيعلم الأشياء التى عنها لزمت . لأنه لم يتقدم فيحصل القياسات التى هى أقدم . وقد يكون القياس على النتيجة أقل تحصيلا متى لم تأت بالمقدمات التى عنها يحدث ، وأتينا بالمقدمات التى ينتج عنها القياس .

وقد ينتفع أيضا فى ذلك بألا نستعمل للقضايا الواجب قبولها التى عنها تحدث المقاييس على الاتساق والاتصال ، بل يبدل ترتيبها لتجب عنها نتائج مختلفة . وذلك أنه متى وضعت القضايا المتناسبة على ترتيب ، كان الأمر الذى يلزم عنها أشد ظهورا » .

ابن سينا ، الجدل ، ص ٣٠٥ — ٣٠٦ : « وأما الوصية فى باب إخفاء النتيجة ، فأن ينظر إن كانت النتيجة تبين بقياسات بعيدة ، فيجب أن يبتدىء بأبعد المقدمات عن النتيجة ويتسلمها ، فينتقل عنها إلى القريبة ، سواء كان ذلك يبين بمقدمات قليلة أو يبين بكثيرة ، فيحسن أن لا يسأل عنها على الترتيب القياسى ، بل يسأل عن الأول فى الترتيب الطبيعى ثانيا ، وعن الثانى أولا ... » .

أليس الغاضب هو الذى يتشوق إلى الانتقام ، ويسئل عن حد الغضب
فيقول : أليس الغضب هو التشوق إلى الانتقام . فإن إبدال السؤال على هـذا
الوجه يجمـع منفعتين .

إحداهمـا : أن يظن المجيب أن فرقا بين حد الغضب وحد الغاضب ، وأنه
٥ ليس ما يسلم فى حد الغضب يلزم فى حد الغاضب . وهذا إخفاء ما .

والمنفعة الثانية : أن الحد إذا استعمل مجردا من المـادة كان أعسر للإبطال .
مثال ذلك : أنا إذا قلنا إن الغاضب هو المتشوق إلى الانتقام ، عوندنا بغضب
الآباء على الأبناء ، والغضب على الأصدقاء . و إذا أخذنا الحد مجردا عن المـادة ،
لم تسهل هذه المعـاندة . والسبب فى هذا أن المحمول متى حمل على موضوع وهو
١٠ فى المـادة ، لحقته فى المـادة أعراض يمكن أن تشكك فى وجـوده للموضوع .

إلا أن هذه المنفعة ليست من هذا البـاب الذى هو إخفاء النتيجة ، و إنمـا
يسهل بها أخذ المقدمة من المجيب .[1]

---

(١) أرسـطو ، ٨ ، ١ ، ١٥٦ أ ٢٧ — ١٥٦ ب ٣ : χρὴ δὲ καὶ ὁρισμῷ λαμβάνειν, ἐφ' ὧν ἐνδέχεται, τὴν καθόλου πρότασιν μὴ ἐπ' αὐτῶν ἀλλ' ἐπὶ τῶν συστοίχων. παραλογίζονται γὰρ ἑαυτούς, ὅταν ἐπὶ τοῦ συστοίχου ληφθῇ ὁ ὁρισμός, ὡς οὐ τὸ καθόλου συγχωροῦντες, οἷον εἰ δέοι λαβεῖν ὅτι ὁ ὀριζόμενος ὀρέγεται τιμωρίας διὰ φαινομένην ὀλιγωρίαν, ληφθείη δ' ἡ ὀργὴ ὄρεξις εἶναι τιμωρίας διὰ φαινομένην ὀλιγωρίαν· δῆλον γὰρ ὅτι τούτου ληφθέντος ἔχοιμεν ἂν καθόλου ὃ προαιρούμεθα. τοῖς δ' ἐπ' αὐτῶν προτείνουσι πολλάκις ἀνανεύειν συμβαίνει τὸν ἀποκρινόμενον διὰ τὸ μᾶλλον ἔχειν ἐπ' αὐτοῦ τὴν ἔνστασιν, οἷον ὅτι ὁ ὀργιζόμενος οὐκ ὀρέγεται τιμωρίας· τοῖς γὰρ γονεῦσιν ὀργιζόμεθα μέν, οὐκ ὀρεγόμεθα δὲ τιμωρίας. ἴσως μὲν οὖν οὐκ ἀληθὴς ἡ ἔνστασις· παρ' ἐνίων γὰρ ἱκανὴ τιμωρία τὸ λυπῆσαι μόνον καὶ ποιῆσαι μεταμέλεσθαι· οὐ μὴν ἀλλ' ἔχει τι πιθανὸν πρὸς τὸ μὴ δοκεῖν ἀλόγως ἀρνεῖσθαι τὸ προτεινόμενον. ἐπὶ δὲ τοῦ τῆς ὀργῆς ὁρισμοῦ οὐχ ὁμοίως ῥᾴδιόν ἐστιν εὑρεῖν ἔνστασιν.

والوجه الثالث : هو أن يسئل عن أشباه المقدمات التى يروم تسلمها من المجيب بدل المقدمات أنفسها ، أو يسئل عن المقدمات التى تنتج شبيه النتيجة المطلوبة ، لا عن التى تنتج النتيجة المطلوبة . فإن هذا يجمع مع الخفاء الإقناع وجودة الإبانة عن الشيء . مثال ذلك أنا إذا أردنا أن ننتج أن الاضداد

---

٤ — أنا : سقطت من ف // أردنا : سقطت من ف

ت . ع . ٣١٦ ب ٨ — ٢٠ ، طبعة بدوى ، ص ٦٩٣ — ٦٩٤ : « وقد ينبغى أن نلتمس الحد أيضا فى الأشباه التى يمكن فيها أخذ المقدمة الكلية ، ولكن لا نجعل التماسنا ذلك فيها بأعيانها ، بل فى نظائرها . فإن الشبهة تدخل عليهم متى أخذ أحد الحد من النظائر ، ولا يشعرون بأنهم قد سلموا المقدمات الكلية . مثال ذلك : أنك ان احتجت الى أن تأخذ أن الغضبان هو الذى يتشوق الى الانتقام فقد ينبغى أن تأخذ أن الغضب هو الشوق إلى الانتقام لما يقع فى الوهم من الاستهان . فإنا متى فعلنا هذا ، حصل لنا لا محالة ما أردناه . فأما الذين يلتمسون ذلك فى الأمور بأعيانها ، فقد يعرض أحيانا بأن يأبى المجيب قبول ما يأتون به لأنه يجد فيه موضعا للمناقضة ، إذ كان له أن يقول : ليس كل من يغضب يتشوق إلى الانتقام لا محالة . وذلك انا اذا نغضب على أصدقائنا إلا أنا لا نتشوق الى الانتقام منهم . وعسى أن تكون هذه المعارضة غير صحيحة ، اذ كان قد يجرى أن ينتقم من بعض الناس بأن يغموا ويجعلوا نادمين على ما فعلوا . الا أن فى تلك المناقضة اقناعا ما يغنى عنها ما يتوهم من أن دفع ما احتج به فى هذا المعنى كان بغير واجب . وأما فى تحديد الغضب ، فليس يسهل وجود المناقضة على ذلك المثال » .

أصدقائنا : كتب فوقها فى مخطوط الأورغانون ٣١٦ ب ١٦ : أقاربنا ، ولكن الأصل اليونانى يقول : والدينا γονεῦσι = parents ، فى ترجمة پكارد — كيمبردج .

ابن سينا ، الجدل ، ص ٣٠٧ : « وأما الشيء الآخر الذى هو منه بسبب ، فربما لم يشاكس فيه . مثلا : اذا كان مراده أن يتسلم أن الغضبان هل هو المشتاق الى الانتقام ، فربما احتال المجيب فأنكر أن يكون كل غضبان كذلك ، وقال : بل ههنا غضبان على صديقه من غير أن يشتاق الى الانتقام منه ، وان كان غمه إياه بالغضب عليه نوعا من الانتقام منه . فإن ابتدأ السائل وسأله : أليس الغضب شهوة الانتقام ؟ كانت المشاكسة فيه أقل . فإذا سلم ، عاد وقال : فالغضبان اذن هو المشتاق الى الانتقام .

والمواضع تختلف فى هذا الباب . فربما كان المطلوب نفسه أقرب الى أن يسلم من مقابله . فهنالك لا ينفع هذا ، بل انما ينفع حيث يكون الأمر بالعكس ، كما فى مثالنا . فإن الاعتراض الذى به أمكن أن يشاكس فى تسليم أن الغضبان المشتاق الى الانتقام ، وان كان غير صحيح ، فإنما كان يقرب حيث يقال : « الغضبان » ، ويبعد حيث يقال : « الغضب » .

علمها واحد، لم نتسلم المقـدمات التي تنتج هذا المطلوب ، بل نتسلم المقدمات التي تنتج النتيجة الشبيهـة بهذه النتيجة ، وهي المقـدمات التي تنتـج أن الحس بالمتضادات واحد . وكذلك متى كانت المقـدمة التي نريد أن نسئل عنها : أليس الأضداد علمها واحد ؟ ، سألنـا عن شبيهها ، فقلنا : أليس الأضـداد حسهـا واحد ؟

وهو ظاهر أنه متى سلم المجيب وجـود الأمر في شبيه الشيء ، فقد سـلمه في الشيء نفسه . وذلك أن من المشهور في هـذه الصناعة أن المتشابهين حكمهما واحد من جهة ما تشابها[1] .

والوجه الرابع : من إخفاء النتيجة : ألا يسـئل عن المقدمة النافعة نفسهـا، بل يسئل عن لازمها . مثـال ذلك : أنا إذا أردنا أن نسئل : هل الليل غير موجود ؟ ، سألنـا بدلا منها : أليس النهار موجودا ؟ . ١٠

١٠ — أن نسئل : سقطت من ف

(١) أرسـطو ، ٨ ، ١ ، ١٥٦ ب ١٠ — ١٧ : ἔτι διὰ τῆς ὁμοιότητος πυνθάνεσθαι· καὶ γὰρ πιθανον καὶ λανθάνει μᾶλλον τὸ καθόλου. οἷον ὅτι ὥσπερ ἐπιστήμη καὶ ἄγνοια τῶν ἐναντίων ἡ αὐτή, οὕτω καὶ αἴσθησις τῶν ἐναντίων ἡ αὐτή· ἢ ἀνάπαλιν, ἐπειδὴ αἴσθησις ἡ αὐτή, καὶ ἐπιστήμη. τοῦτο δ' ἐστὶν ὅμοιον ἐπαγωγῇ, οὐ μὴν ταὐτόν γε· ἐκεῖ μὲν γὰρ ἀπὸ τῶν καθ' ἕκαστα τὸ καθόλου λαμβάνεται, ἐπὶ δὲ τῶν ὁμοίων οὐκ ἔστι τὸ λαμβανόμενον τὸ καθόλου, ὑφ' ὃ πάντα τὰ ὅμοιά ἐστιν.

= ث . ع ٣١٦ ب ٣ — ٩ ، طبعـة بدوي ، ص ٦٩٥ : « وقد ينبغي أن يكون سؤالك أيضا من الأشياء المتشابهة ، وذلك أن فيها إقناعا و يخفى معها الأمر الكلي خفاءا شديدا ولايشعر به . مثال ذلك : أن العلم بالأضداد وغير العلم بها هما شيء واحد بعينه . وكذلك أيضا الحس واحد بعينه . و يعكس ذلك من قبل أن الحس بالأضداد واحد بعينه . فالعلم بها أيضا كذلك . وهـذا المأخذ يشبه طريق الاستقراء ، غير أنه ليس هـو بعينه ، لأن هناك إنمـا يؤخذ الأمر الكلي من الجزئيات . فأما في المتشابهة فليس الأمر المأخوذ فيه هو الكلي الذي تحته جميع المتشابهة » .

ابن سينا ، الجدل ، ص ٣٠٨ : « ومن الحيل النافعة في التسلم أن تتسلم المقدمات التي تنتج شيئا ليس هو المطـلوب ، لكنه يحسن أن ينتقل عنه إلى المطلوب ، فيتسلم ثم ينتقـل عنه الى المطلوب ، إذ يكون حكمه حكم المطلوب كالشبيه بالمطلوب مثلا » .

والوجه الخامس : من الإخفاء : أن تتعمد فى القول الإسهاب والحشو بالأشياء التى لا ينتفع بها فى المطلوب أصلا .

والإسهاب يكون بأن يعبر عن الشيء الواحد بألفاظ مترادفة ، وأن يعبر عنه بدل اللفظ المفرد بقول مركب ، أو بأقوال ، حتى تصير المقدمة الواحدة فى صورة مقدمات كثيرة .

وأما الحشو فهو أن يدخل فى أثناء : المقدمات النافعة فى النتيجة مقدمات غير نافعة .

أما منفعة الإسهاب فإنه يخفى على المجيب مقصود السائل فيما يريد أن يتسلمه منه مع أن فيه إقناعا ما .

١٠ وأما الحشو فمنفعته أن يظن المجيب أن جميع ما يسئل عنه حشو ، أو يختلط النافع بغير النافع .

ويصحبهما كليهما طول القول ، أعنى الإسهاب والحشو ، وذلك مما يورث المجيب انفعالات نافعة للسائل من نسيان أو تبرم وضيق صدر ، فيسامح ولا يتحفظ[1] .

---

١ — الاسهاب : بالاسهاب ف ١٠ — أن (يظن) : فأن ف

---

(١) أرسطو ، ٨ ، ٢ ، ١٥٧ أ ١ — ٥ : ἔτι τὸ μηκύνειν καὶ παρεμβάλλειν τὰ μηδὲν χρήσιμα πρὸς τὸν λόγον, καθάπερ οἱ ψευδογραφοῦντες· πολλῶν γὰρ ὄντων ἄδηλον ἐν ὁποίῳ τὸ ψεῦδος. διὸ καὶ λανθάνουσιν ἐνίοτε οἱ ἐρωτῶντες ἐν παραβύστῳ προστιθέντες ἃ καθ' αὑτὰ προτεινόμενα οὐκ ἂν τεθείη.

— ت . ع . ٣١٧ أ ٩ — ١٣ ، طبعة بدوى ، ص ٩٦٧ : « وأيضا ، فليعتمد الإسهاب فى القول وأن يحشى بالأشياء التى لا ينتفع بها أصلا فى القول المقصود ، كما يفعل الذين يرسمون رسوما كاذبة . فإنه إذا كثرت هذه الأشياء كان الكذب أخفى وأغمض . ولذلك صار الذين يسلون يغالطون أحيانا بإدخالهم فى أضعاف القول الأشياء التى لو أتى بها مفردة مجردة لم تقبل ولم توضع » .

ابن سينا ، الجدل ، ص ٣١٠ .

والوجه السادس : أن يحتج للمقدمات عند السؤال عنها بالمقدمات الانفعالية ، بأن يقول : إن هذه من الأشياء التى يقبلها العقلاء ، ولايجحدها لبيب ، وما أشبه ذلك من الأقاويل الخلقية والانفعالية المذكورة فى كتاب الخطابة[1]. فإن هذا يخفى على المجيب موضع الاعتراض على المقدمة والتشكك فيها . وذلك أنه يصعب التشكك فى دفع ما جرت العادة بتسليمه. وهذا الموضع يفيد إقناعا للمجيب ، وفيه ٥ مع هذا إخفاء لموضع التشكك . فإن الانفعال الذى يكتسب المجيب من ذلك يعوقه عن فهم الشك اللاحق للمقدمة[2] .

والوجه السابع : ألا يسئل عن المقدمة النافعة وحدها ، بل يستعمل معها ما يناقضها . وبالجملة : يكون سؤاله عنها فى صورة متشكك فيها . فإن هذا يخفى على المجيب قصد السائل ، فيعطيه ما يغلب على ظنه ورأيه . وقد يكون هذا النحو ١٠ من الإخفاء لا باستعمال مقدمات خارجة ، لكن بأن يسئل عن المقدمات النافعة سؤال متشكك فيها . والعلة فى هذا كله أن المجيب يخيل إليه أن السائل يتحرى فى جميع ذلك الإنصاف ، وأنه ممن لا يستراب به ، مع أنه يخفى عليه أى

٨ — بل : بان ب ١١ — يسئل : يستعمل ف

(١) أرسطو ، ريطوريقا ، ٣ ، ١٩ ، ١ (١٤١٩ ب ١٠ — ١٣) = ت ٠ ع ٠ ٦٤ ب (طبعة بدوى ، ص ٢٥٢) . قارن : ابن رشد ، تلخيص الخطابة ، ٦٨٦ — ٦٨٧ .

(٢) أرسطو ، ٨ ، ١ ، ١٥٦ ب ٢٠ — ٢٣ : χρήσιμον δὲ καὶ τὸ ἐπιλέγειν ὅτι σύνηθες καὶ λεγόμενον. τὸ τοιοῦτον. ὀκνοῦσι γὰρ κινεῖν τὸ εἰωθὸς ἔνστασιν μὴ ἔχοντες. ἅμα δὲ καὶ τῷ χρῆσθαι καὶ αὐτοὶ τοῖς τοιούτοις φυλάττονται κινεῖν αὐτά.
= ت ٠ ع ٠ ٣١٦ ب ١١ — ١٤ ، طبعة بدوى ، ص ٦٩٥ : « ومن الأشياء المنتفع بها أيضا أن تقول فى احتجاجاتك إن العادة جرت بهذا وأمثاله ، وإنه من الأشياء المقبولة . وذلك أنهم قد يتثاقلون من دفع ما قد جرت به العادة ، ولاسيما متى لم تحضرهم معارضة ما . ومع ذلك فإنهم لما كانوا قد يستعملون أمثال هذه الأشياء ، صاروا يتوقون دفعها » .

ابن سينا ، الجدل ، ص ٣٠٩ : « ومن الأشياء النافعة فى التسليم أن يقول : أجمع الناس على كذا : والعادة جرت بكذا . فإن هذا يورث السامع جبنا عن إنكاره » .

جزئى النقيض بقصد تسلمه[1] .

والوجه الثامن : أن يجمل السؤال بالمقدمات التى توهم أنها تسلمت لغير المطلوب ، لا بالمقدمات التى يظهر من أمرها أنها تسلمت من أجل المطلوب . مثال ذلك : أن يكون المطلوب أن اليسار خير / فإن تسلمنا لذلك أن اليسار مؤثر ، شعر المجيب ١١١٨ من ساعته أنه إنما سئل عنها من أجل المطلوب . فإن تسلمنا بدلها أن الذى يفعل به أفعال الفضيلة خير ، مثل مواساة المحتاج ، أوهم أن المقصود من ذلك إنتاج أن مواساة المحتاج خير ، فيسلم هذه المقدمة . فإذا سلمها ، لم يبق إلا أن يسئل عن مقدمة لا يمكنه جحودها ، وهو أن باليسار يواسى المحاويج[2] .

---

(١) أرسطو ، ٨ ، ١ ، ١٥٦ ب ١٨ — ٢٠ : δεῖ δὲ καὶ αὐτόν ποτε ἑαυτῷ ἔνστασιν φέρειν · ἀνυπόπτως γὰρ ἔχουσιν οἱ ἀποκρινόμενοι πρὸς τοὺς δοκοῦντας δικαίως ἐπιχειρεῖν .

= ت ٠ ع ٠ ٣١٦ ب ٩ — ١١ ، طبعة بدوى ، ص ٦٩٥ : « وقد ينبغى لك أن تعارض نفسك أحيانا ، وذلك أن المجيبين قد يجرون عندهم مجرى من لا يستراب به ، لاسيما متى ظهر لهم من أمرهم أنهم قد تحروا الإنصاف فى القول » .

يستراب : يستفاد ، فى طبعة بدوى .

ابن سينا ، الجدل ، ص ٣٠٨ — ٣٠٩ : « ... ويجب أن يكون السائل كأنه يعارض نفسه ، ويناقضه ، ويقول مثلا : لا ، إن هذا الذى قلته وسلمته ليس بجيد ، بل يجب أن أرجع عنه . فيصير هذا سببا إلى أن لا يتهم خبه ، وتؤثر مساعدته ، والتسليم له ما يسلمه » .

(٢) أرسطو ، ٨ ، ١ ، ١٥٦ ب ٢٧ — ٣٠ : ἔτι μὴ αὐτὸ προτείνειν ὃ δεῖ ληφθῆναι, ἀλλ' ᾧ τοῦτο ἕπεται ἐξ ἀνάγκης · μᾶλλον τε γὰρ συγχωροῦσι διὰ τὸ μὴ ὁμοίως ἐκ τούτου φανερὸν εἶναι τὸ συμβησόμενον , καὶ ληφθέντος τούτου εἴληπται κἀκεῖνο .

= ت ٠ ع ٠ ٣١٦ ب ١٨ — ٢٠ ، طبعة بدوى ، ص ٦٩٦ : « وأيضا فلا ينبغى أن تأتى بالشىء الذى تريد أخذه بعينه ، بل تأتى بما ذلك الشىء تابع له ضرورة . فإنك إذا فعلت ذلك ، كانوا أشد موافقة لك ، من قبل أن ذكرك الشىء الذى ما تحاول أخذه تابع له ليس يجرى فى الظهور مجراه . وإذا أخذ هذا ، فقد أخذ أيضا ذاك » .

المحاويج : المحوج المعدم من قوم محاويج . قال ابن سيده : وعندى أن محاويج إنما هو جمع محواج — إن كان قيل — وإلا فلا وجه للواو (لسان العرب ، مادة : حوج) .

والوجه التاسع: أن يأتى بالمقدمات التى يسئل عنها على جهة المثل والحديث. يعنى بالحديث أن يجعلها فى درج كلامه ويستفهمه عنها فى خلال ذلك، ويعنى بالمثل أن يأتى بها كأنها محاكاة شئ آخر، ومثال له[1].

فهذه هى جميع الوجوه التى يكون الإخفاء فيها بالمقدمات التى من خارج؛ وما عدا هذه مما ذكر، فإنها أفعال فى المقدمات الضرورية. ٥

فمنها: ألا يسئل عن المقدمات على الترتيب المنتج، بل يسئل عنها وقد رتبها ترتيبا يوهم نتيجة غير النتيجة المطلوبة. مثال ذلك: أن يكون المطلوب الأول أن اللذة خير. فإذا رتبنا المقدمات ترتيبا ينتج هذا المطلوب إنتاجا أولاً، قلنا: أليس اللذة كمالا، وأليس الكمال متشوقا، وأليس المتشوق طبيعيا، وأليس الطبيعى خيرا؟ فينتج عن هذا أن اللذة خير. فأوصى فى مثل هذا المطلوب ألا يرتب ١٠ مثل هذا الترتيب، لكن يرتب ترتيبا يوهم أنه إنما قصد بها نتائج أخر غير المطلوب. مثال ذلك فى هذه المقدمات أن يقول: أليس اللذة كمالا، والمتشوق كمالا، والطبيعى متشوقا، والطبيعى خيرا؟ فإن هذا مع أنه يتضمن النتيجة التى أنتجها الترتيب الأول، يتضمن نتائج أخر. وأظن هذا إنما يتفق حيث تكون

٣ — محاكاة: محاكية ف

(١) أرسطو، ٨، ١، ١٥٦ ب ٢٥ — ٢٧: καὶ τὸ ὡς ἐν παραβολῇ προτείνειν· τὸ γὰρ δι᾽ ἄλλο προτεινόμενον καὶ μὴ δι᾽ αὐτὸ χρήσιμον τιθέασι μᾶλλον.

ت. ع. ٣١٦ب١٦ — ١٨، طبعة بدوى، ص ٦٩٦: «وقد ينبغى أيضا أن تأتى بالشىء الذى يقال على طريق المثل، لأنهم أشد قبولا ووضعا لما يؤتى به من أجل غيره، منهم لما ينتفع به من أجل نفسه».

ابن سينا، الجدل، ص ٣٠٣: «وإما بالأمثلة والاستشهادات بأقاويل الناس».

الموجبات منعكسات، أو تكون المقدمات الكبر فى قياس قياس من هذه الأقيسة سوالب[١].

ومنها : أن يجعل السؤال بنحو لا يدرى المجيب هل قصدت به إلى أخذ الشىء أو نقيضه، وذلك يكون بسؤال التفويض، دون سؤال التقرير، مثل أن يكون المطلوب أن اللذة ليست بخير، فيريد أن يتسلم مقدمة نافعة فى ذلك، وهو أن الخير هو ما يصير به الإنسان خيرا، فلا يسئل عن المقدمة سؤال تقرير وهو الذى يكون فى كلام العرب بألف الاستفهام وحرف ليس، بل يسئل عنها سؤال تفويض وهو الذى يكون بحرف هل، فيقول : هل الخير هو ما يصير به الإنسان خيرا، أم الخير ما ليس يصير به الإنسان خيرا[٢] ؟

٦ — هو : ما ف   ٨ — (هل) الخير : + ما ف

(١) أرسطو، ٨، ١٥٦ أ ٢٣ — ٢٦ : χρήσιμον δὲ καὶ τὸ μὴ συνεχῆ τὰ ἀξιώματα λαμβάνειν ἐξ ὧν οἱ συλλογισμοί, ἀλλ' ἐναλλὰξ τὸ πρὸς ἕτερον καὶ ἕτερον συμπέρασμα· τιθεμένων γὰρ τῶν οἰκείων παρ' ἄλληλα μᾶλλον τὸ συμβησόμενον ἐξ αὐτῶν προφανές.

ت . ع . ٣١٦ أ ٤ — ٧، طبعة بدوى، ص ٦٩٢ : « وقد ينتفع أيضا فى ذلك بألا تستعمل القضايا الواجب قبولها التى عنها تحدث المقاييس على الإنسان والاتصال، بل يبدل ترتيبها لتجب عنها نتائج مختلفة . وذلك أنه متى وضعت القضايا المتناسبة على ترتيب، كان الأمر الذى يلزم عنها أشد ظهورا » .

(٢) ابن سينا، الجدل، ص ٣٠٨ : « ومن التلطف فى هذا الباب أن لا يعرف المجيب أى طرفى النقيض فيما يتسلمه ينفع السائل، وذلك إذا سأل سؤال تفويض ... مثلا : إذا كنت سائلا، وكنت تؤثر أن يسلم لك أن اللذة خير، فتسأل : أليست اللذة خيرا ؟ فتوهم بفعلك ذلك أن هذا ينفعك، فيميل المجيب إلى إنكاره، فيسلم لك أن اللذة خير ... » .

الفارابى، الجدل، مخطوط براتيسلافا، ورقة ٢٠٦ أ ١٥ — ٢٠٦ ب ٣ : « والسؤال الجدلى : إما سؤال تخيير، وإما سؤال تقرير . وكذلك السوفسطائى ينقسم هذه القسمة . فسؤال التخيير هو الذى يعرض به إلى المجيب أن يسلم أى النقيضين شاء، ويجعل الأمر إليه فى أن يختار أيهما أحب أو رأى أنه هو الأجود له، فيسلمه . وسؤال التقرير هو الذى يطالب به المجيب أن يسلم أحد جزئى النقيض على التحصيل دون مقابله، ويعمل فيه على أن ذلك الجزء وحده هو الذى سبيله أن يسلمه المجيب . والمجيب عنه كلا هذين السؤالين أن يختار أى الجزأين أحب، فيسلمه » .

ومنها : أن يؤخر السؤال عن المقدمات النافعة فى مطلوبه ، إذ المجيب من شأنه أن يسرع بالمناكرة إلى ما يسئل عنه السائل . إذ كان من المعلوم أن الذى يقدم فى السؤال هو الأهم عنده ، اللهم إلا فى صنفين من المتخاطبين :

أحدهما : الصنف الذى اعترتهم بلادة وسوء مزاج بارد لعدم الارتياض وإهمالهم أنفسهم ،

والصنف الثانى : الحسنو الظن بأنفسهم الأذكياء .

أما الصنف الأول فإنما كان الأنفع معه للسائل أن يبادر إليه بالنافع ، لأنه إذا طالت مناظرته ، حميت قريحته واستحرت ، فيشعر بما لم يكن يشعر قبل . وأما الحسن الظن بنفسه و باقتداره على دفع المناقضة ، فإنه يتهاون فى أول الأمر ، ويسلم ما يسئل عنه . فإذا كان فى آخر الأمر ويشعر باللازم ، تنكر بضد ما يعترى المستريب بنفسه ، الغير الواثق بمناقضة خصمه .(1)

---

٨ — طالت : طالب ف

١١ — الواثق : واثق ف // بمناقضة : بمقاومة ل

---

(١) أرسطو ، ٨ ، ١ ، ١٥٦ ب ٣٠ — ١٥٧ أ ١ : καὶ τὸ ἐπ' ἐσχάτῳ ἐρωτᾶν
ὃ μάλιστα βούλεται λαβεῖν˙ μάλιστα γὰρ τὰ πρῶτα ἀνανεύουσι διὰ τὸ
τοὺς πλείστους τῶν ἐρωτώντων πρῶτα λέγειν περὶ ἃ μάλιστα σπουδά-
ζουσιν. πρὸς ἐνίους δὲ πρῶτα τὰ τοιαῦτα προτείνειν˙ οἱ γὰρ δύσκολοι
τὰ πρῶτα μάλιστα συγχωροῦσιν, ἂν μὴ παντελῶς φανερὸν ᾖ τὸ συμβη-
σόμενον, ἐπὶ τελευτῆς δὲ δυσκολαίνουσιν. ὁμοίως δὲ καὶ ὅσοι οἴονται
δριμεῖς εἶναι ἐν τῷ ἀποκρίνεσθαι˙ θέντες γὰρ τὰ πρῶτα ἐπὶ τέλους
τερθρεύονται ὡς οὐ συμβαίνοντος ἐκ τῶν κειμένων˙ τιθέασι δὲ προχεί-
ρως, πιστεύοντες τῇ ἕξει καὶ ὑπολαμβάνοντες οὐδὲν πείσεσθαι.

= ت ع . ٣١٦ ب ٢٠ — ٣١٧ أ ٩ ، طبعة بدوى ، ص ٦٩٦ — ٦٩٧ : « وقد ينبغى أيضا أن يؤخذ السؤال عن الشىء الذى يريد أخذه خاصة ، إذ كان من عادتهم أن تشتد مقاومتهم ومعاندتهم للأشياء التى يتقدم السؤال عنها ، من قبل أن أكثر من يسئل إنما يقدم ذكر الأشياء التى هو شديد العناية بها .

—

ومنها : ألا يظهر منه حرص على المقدمة التي يريد تسلمها . وذلك أن يسئل عن جزئي النقيض معا ، أو يسئل عن مقابل المقدمة التي يريد تسلمها . فإن هذا يجمع أمرين من الإخفاء :

أحدهما : أن يظن المجيب أن التي صرح بها كانت مقصوده .

والثاني : أنه إن ظن ذلك ، ربما سلم له المقدمة الثانية بسهولة ، فيكون منها — إذا اقترنت إلى الأولى — مقصوده [1] .

فهذه هي جملة الأشياء التي عددها أرسطو في إخفاء النتيجة .

وأما الغرض الثالث : وهو تميق القول وتزيينه والاتساع فيه ، فذلك يكون بشيئين :

أحدهما : الاستقراء .

والثاني : القسمة للأشياء المتناسبة .

أما الاستقراء المستعمل في هذا الغرض فهو يستعمل في حالين :

= وقد ينبغي في محاورة بعض الناس أن يجعل أمثال هذه الأشياء من أول ما يتكلف إحضاره . وذلك أن المتاصين من الناس يوافقون خاصة على الأشياء المتقدمة (متى لم يكن الأمر اللازم عنها — مع ذكرها — في غاية الظهور والبيان) . غير أنهم في آخر الأمر يعتاصون . وكذلك يجري أمر القوم الذين يظنون أنهم يسرعون في الجواب — إن كنا في حال الجواب . وذلك أنهم اذا وضعوا أكثر الأشياء التي يقع السؤال عنها ، اعتاصوا فيما يؤتى به أخيرا من قبل أنه لا يلزم عندهم من الأشياء الموضوعة . وإما يضعون ما يضعون اعتمادا على اقتدارهم وظنا بأنه لا يتهيأ < أن > تثبت حجة عليهم » .

(١) أرسطو ، ٨ ، ١ ، ١٥٦ ب ٢٣ — ٢٥ : ἔτι τὸ μὴ σπουδάζειν, κἂν ὅλως χρήσιμον ᾖ· πρὸς γὰρ τοὺς σπουδάζοντας μᾶλλον ἀντιτείνουσιν.

= ت . ع . ٣١٦ ب ١٤ — ١٦ ، طبعة بدوي ، ص ٦٩٠ : « وأيضا ، فلا ينبغي أن يظهر منك حرص على شيء ما بعينه ، وإن كان الانتفاع به كثيرا ، فتشتد مقاومتهم لما يرونك حريصا عليه ، ومعاندتهم إياه » .

ابن سينا ، الجدل ، ص ٣٠٩ : « ومن ذلك أن لا يظهر حرصا شديدا على تسليم شيء بعينه ، بل يتعداه في الوقت ثم يتلطف في العود إليه » .

إحداهما : إذا كانت معها مقدمة كلية ظاهرة بنفسها غير محتاجة إلى الاستقراء ، وأردنا أن نسئل عنها بأن نستعمل بدلها المقدمات الجزئية التي تحيط بها هذه المقدمة .

مثال ذلك : أنا إذا أردنا أن نسئل : أليس الحاذق فى كل صناعة هو الأفضل ؟

٥ وكان قصدنا تزيين القول وتميقه ، قلنا / : الفارس الحاذق فى فروسيته هو الأفضل ، ١١٨ب وكذلك الملاح الحاذق فى ملاحته ، وكذلك الطبيب الماهر فى طبه ، ونحصى واحدا واحدا مما تحت المقدمة الكلية .

والحالة الثانية : هو أن تكون مقدمة بينة بنفسها ونريد أن نسئل عنها ، وتكون لهذه المقدمة مقدمة محيطة بها وبمقدمات سواها داخلة تحت هذه المحيطة

١٠ الكلية ، فإنا نسئل عن هذه المقدمة المقصودة مع المقدمات الجزئية التي هي داخلة معها تحت المقدمة الكلية . مثال ذلك : أن نريد أن نسئل : أليس الطبيب الحاذق هو الأفضل ؟ فإذا أردنا تميق القول وتزيينه ، قلنا : أليس الطبيب الحاذق هو الأفضل ، على مثال ما عليه الفارس الأحذق ، والملاح الأحذق ؟ فإن هذه كلها تحت مقدمة واحدة وهى أن الأحذق فى كل صناعة هو الأفضل .

١٥ وأما استعمال التقسيم فى هذه فهو يكون بوجهين أيضا :

أحدهما : أن نستعمله فى المحمول من المقدمة التي نريد تسلمها .

والثانى : أن نستعمله فى الموضوع .

مثال استعماله فى المحمول : أن نسئل : هل علم النفس أشرف من علم رفع الأثقال ؟ ثم نزيد لذلك : لأن الأشرف فى العلوم يقال إما من جهة شرف

٢٠ الموضوع ، وإما من جهة وثاقة البراهين . ولو سكتنا عن هذا التقسيم ، لكانت المقدمة ظاهرة بنفسها .

ومثال ذلك فى تقسيم الموضوع : أن نسئل بدل قولنا : أليس المتقابلات علمها

واحد؟ : أليس المتقابلات : منها المتضادات ، ومنها المضافات ، ومنها العدم والملكة ، ومنها الإيجاب والسلب ، وكل هذه علمها واحد؟ . وإنما كان هذا نافعا ، لأن الإنسان يوجد بالطبع مقبلا على القول الذى يخرج هذا المخرج ، لأنه يفيده بهذا الفعل عند السامع رونقا واستراحة إليه . وبالجملة : فنسبة هذا الفعل إلى المقدمات الضرورية نسبة الألوان الرائقة والتزاويق إلى الأمور الضرورية من المساكن ٥ والملابس وغير ذلك . فكما أن الإنسان يستريح إلى هذه ويلتذ بها ، كذلك الأمر فى القول[(1)] .

والاستقراء المستعمل هاهنا غير الاستقراء المستعمل للتوثق أو لبيان المقدمة الضرورية نفسها .

وهذا التنميق كما يستعمل فى المقدمات الضرورية قد يستعمل فى غير ١٠ الضرورية ، مثل مقدمات الإخفاء والتوثق الذى سلف ذكرها .

---

١ — واحد : واحدا ف

---

(١) أرسطو ، ٨ ، ١ ، ١٥٧ أ ٦ — ١٣ : καὶ ἐπαγωγῇ εἰς δὲ κόσμον διαιρέσει τῶν συγγενῶν. ἡ μὲν οὖν ἐπαγωγὴ ὁποῖόν τί ἐστι, δῆλον. τὸ δὲ διαιρεῖσθαι τοιοῦτον, οἷον ὅτι ἐπιστήμη ἐπιστήμης βελτίων ἢ τῷ ἀκριβεστέρα εἶναι ἢ τῷ βελτιόνων, καὶ ὅτι τῶν ἐπιστημῶν αἱ μὲν θεωρητικαὶ αἱ δὲ πρακτικαὶ αἱ δὲ ποιητικαί. τῶν γὰρ τοιούτων ἕκαστον συνεπικοσμεῖ μὲν τὸν λόγον, οὐκ ἀναγκαῖα δὲ ῥηθῆναι πρὸς τὸ συμπέρασμα.

— ت . ع . ٣١٧ أ ١٤ — ١٩ ، طبعة بدوى ، ص ٦٩٧ : « فأما فى تميق القول وتحسينه ، فقد ينبغى أن تستعمل الاستقراء وقسمة الأشياء المتجانسة . وقد تقدم العلم بالاستقراء : ما هو؟ وأى الأشياء هو؟ فأما التقسيم فهو على ما أصف . قد يقال إن علما أفضل من علم : إما أنه أصح ، وإما لأن معلوماته أفضل . وإن العلوم منها نظرية ، ومنها فعلية ، ومنها عملية . فإن هذه الأشياء وما يجرى مجراها إنما تحسن القول وتنمقه فقط . وليس فيها شىء يحتاج اليه ضرورة فى إظهار النتيجة » .

ابن سينا ، الجدل ، ص ٣٠٢ : « والقسمة أيضا قد تورد على مقتضى الضرورة ، وقد تورد لتحسين الكلام فيما لا يحتاج إليه ، حتى يقول مثلا : إن العلم قد يكون أشرف من علم إما لقوة برهانه ، وإما لشرف موضوعه ، وإما لكذا وكذا ، حيث يكون النافع ، مثلا ، أن يبين أن العلم شريف ، ثم يتعداه الى عد وجوه شرفه من غير حاجة إليه » .

وأما الغرض الرابع : وهو ايضاح القول وتبيينه فإنه يكون بشيئين :

أحدهما : المثالات .

والآخر : المحاكاة والتمثيل .

والأمثال : هي جزئيات الكلي التي تؤخذ في تفهيمه وتبيينه . والمثال يستعمل
في صناعة البلاغة لإيقاع التصديق . وأما في هذه الصناعة فللتفهيم فقط ، كالحال
في الاستقراء فإنه يستعمل في هذه الصناعة للتصديق ، وفي البرهان للتمثيل .
وأما المحاكاة والتخييل المستعملان في تفهيم الشيء فإنهما أمور ليست هي جزئيات
ولا كليات للشيء التي تؤخذ في تفهيمه ، وانما هي أمور تحاكيه وتخيله . وذلك
مثل ما يقول أرسطو : إن الخطأ في المبدأ ، وان كان يسيرا لا يشعر به ، فإنه يؤول
الى خطأ كبير ، بمنزلة من أخطأ في مبدأ الطريق وحاد عنه على شكل مثلث ، فإنه
لا يزال يبعد عن الطريق حتى يكاد يبعد عنه بعدا لا نهاية له . وهذه المحاكاة
إنما يستعمل منها في هذه الصناعة القريبة الخاصة المناسبة ، كما حكى أرسطو أنه كان
يستعمله أوميرش . وهي قد تستعمل لهذا الوجه بعينه في صناعة البرهان . واستعمالها
في هاتين الصناعتين بخلاف استعمالها في الصناعة الشعرية . وذلك أنها إنما تستعمل
في تلك الصناعة لإيقاع التصديق الشعري ، وفي هاتين الصناعتين للتفهيم فقط[1] .

---

(١) أرسطو ، ٨ ، ١ ، ١٠٧ أ ١٤ — ١٧ : εἰς δὲ σαφήνειαν παραδείγματα καὶ παραβολὰς οἰστέον, παραδείγματα δὲ οἰκεῖα καὶ ἐξ ὧν ἴσμεν, οἷα Ὅμηρος, μὴ οἷα Χοιρίλος· οὕτω γὰρ ἂν σαφέστερον εἴη τὸ προτεινόμενον.

خوريلوس Choerilus : من المحتمل أن الإشارة هنا الى خوريلوس من جزيرة ساموس الذي ازدهر في أواخر القرن الرابع قبل الميلاد ونظم الحرب الفارسية Περσικά أو Περσηΐς وقضى أواخر أيامه في بلاط أرخيلاوس ، ملك مقدونيه .

— ت . ع . ٧ ، ٣ أ ١٩ — ٢٢ ، طبعة بدوي ، ص ٦٩٧ — ٦٩٨ : « وأما في باب ايضاح القول وتلخيصه فقد يجب أن يؤتى بمثالات وألغاز ، وأن تكون المثالات خاصية ، ومما نستشهد به علما ، بمنزلة ما هو منها سائر في شعر اوميروس دون شعر خوريلس وذلك أن ما يؤتى به على هذه الجهة يكون أشد وضوحا » .

فهذا هو جملة ما قاله فى المقدمات التى من خارج .

ثم إنه انتقل إلى وصايا أخر للسائل ، فقال :

ولما كانت الأقاويل الجدلية صنفين : قياس ، واستقراء[1] ، فينبغى للسائل أن يستعمل الاستقراء مع عوام الجدليين ، والقياس مع المهرة . وذلك أن العوام إذعانهم للاستقراء أكثر ، إذ كانت جزئياته محسوسة ، والمحسوس أعرف عند العامة . وأما المعتادون للجدل فالمقاييس عندهم أشهر ، حتى أنهم يدفعون المحسوس ، كما نجد كثيرا من القدماء فى دفعهم وجود الحركة والكثرة ، وإذعانهم فى ذلك إلى قياسات أنبات عندهم على المقدمات/ المشهورة التى هى عند هذا الصنف أعرف من المحسوسات ، لأن الحس إنما يسبر غلطه عندهم بهذا النوع من المقدمات . وذلك أن المشهورات يتوهمون أنها المعقولات[2] .

١١٩ أ

٥

١٠

— ابن سينا ، الجدل ، ص ٣٠٤ : « وليس لقائل أن يقول : إن بعض هذه المواضع سفسطائية وخطابية ، وذلك لأن المواضع السوفسطائية ربما احتيج إليها فى الجدل إذا تمسك المجادل بحمل لا يسلم المشهورات ، حتى قد يرخص له أن يغالط المتمسك باشتراك الاسم . ولولا ذلك لما كان رخص فى الجدل أيضا أن يحتال فى إخفاء النتيجة ليسهل به تسلم المقدمات » .

(١) الفارابى ، الجدل ، مخطوط براتيسلافا ، ورقة ١٢٤ ب ١٥ وما بعده : الأقاويل الجدلية صنفان : القياس والاستقراء ...

(٢) هذه الآراء كانت ذائعة فى المدرسة الإيلية وعلى رأسها برمنيدس وزينون ومليسوس ، انظر : يوسف كرم ، تاريخ الفلسفة اليونانية ، القاهرة ١٩٥٣ ، ص ٣٢ وما بعدها .

سارتون ، تاريخ العلم ، الترجمة العربية ، الجزء الأول ، القسم الثانى ، ص ٣٧ وما بعدها .

احمد فؤاد الأهوانى ، فجر الفلسفة اليونانية ، ص ١٢٧ — ١٦١ .

الفارابى ، الجدل ، ورقة ١٩٨ ب ١٢ — ١٨ : « كما عرض لبرمنيدس وزينن إلى أن قالا فى الحركة إنها غير موجودة ، وإن الكثرة غير موجودة ، وإن الموجود واحد ، ورأوا أن يتبعوا ما توجبه المشهورات التى كانت هى المعقولات عندهم ، وأن يستراب بالمحسوس ، إذ كانت المعقولات أخص بالإنسان من —

ولما كان الاستقراء إنما يؤتى به لبيان المقدمة الكلية ، فبيّن أنه إذا كان للكلى (الذى يعم جميع الأشياء المتشابهات التى تحت ذلك الكلى الذى به تشابهت) اسمٌ أن الانتقال من تسليمها إلى تسلم الكلى مع الموجب سهل . وأما إن لم يكن لذلك الكلى الذى به تشابهت اسم ، عسر ذلك عليه . وذلك أن المجيب إنما يسلم للسائل المقدمة الكلية التى يدخل تحتها موضوع المطلوب ، إذا تبين له أن موضوع المطلوب شبيه بالأمور التى استقريت ، وداخل تحت الشبه العام للأمور التى استقريت ، وأنها إنما لحقها المحمول من جهة ذلك الشبه . وهذا الشبه الكلى إذا لم يكن له اسم ، يعسر تمييزه عند السائل بإفراده إياه عن المادة . بل ربما كان عدم التسمية سببا لأن لا يشعر به المجيب ، فضلا عن أن يسلمه . وربما فهمه واعتاص عليه فى تسليمه ، إذا لم يكن له اسم يحصر المعنى المقصود تسليمه من المجيب . وبالجملة : فعدم التسمية فى الكلى الذى يراد تسلمه فى الاستقراء تضليل للفريقين . فربما طلب السائل من المجيب أن يسلم ما ليس بشبيه على أنه شبيه ، وربما امتنع المجيب من تسليم ما هو شبيه . وربما وقع الشك فى الأشياء المتشابهة .

— المحسوسات ، ومن دون أن يوطأ ذهن الإنسان هذه التوطئة ، وتكون فيه هذه القوة لا يمكن أن يصير إلى الحق والآراء الفلسفية » ؛ المرجع نفسه ، ورقة ٢١٨ ب ١٩ — ٢١٩ أ ٦ : « حتى أن كثيرا منهم ربما اطرح المحسوس متى كان مضادا لآرائه التى أخذها عن أئمته الأولين ، وحمل الخطابية على المحسوس . ومن هذه الآراء آراء فوثاغورش التى يذكرها أرسطوطاليس فى كتابه فى السماء والعالم ، وفى الآثار العلوية ، ويذكر أنهم يجعلون ما أخذوا عن أوائلهم من الآراء أوثق مما يحسونه ، بل يجعلونه عيارا على الحس ، ويجتهدون فى تصحيحها بكل حيلة يجدون إليها السبيل » .

فلذلك أوصى أرسطو[(١)] السائل فى مثل هذا الموضع أن يخترع للكلى الذى يعم الجزئية المستقراة اسما ، أو يدل عليه بقول ، ليكون تسليم المجيب لما قصده السائل أسهل وأوثق وأبعد من أن يلحقه شك فيما سأل عنه ، ويأمن السائل أيضا بذلك أن يظن فيما ليس بمتشابه أنه متشابه . فإذا فعل السائل هذا فى الكلى ، أعنى أن يخترع له اسما ، أو يكون فى الوضع الأول له اسم ، وسلم له المجيب الجزئيات المستقراة ولم يسلم له الكلى ، فينبغى له أن يطلبه بالحجة فى مناقضة ذلك الكلى ؛ وأن يسئله أن يبين فى أى الأمور[(٢)] ليس الأمر كما استقرى .

---

٣ — فيا : فيها ف

---

(١) أرسطو ، ٨ ، ٢ ، ١٥٧ أ ٢٩ — ٣٠ :

διὸ πειρατέον ἐπὶ πάντων τῶν τοιούτων ὀνοματοποιεῖν αὐτόν.

= ت . ع . ٣١٧ ب ٩ وما بعده ، طبعة بدوى ، ص ٦٩٩ : « وقد يجب لذلك أن يروم اختراع اسم لجميع ما هذه حاله ... » .

الفارابى ، الجدل ، مخطوط برانيسلافا ، ورقة ٢٤٢ ب ٥ — ٩ : « فأوصى أرسطوطاليس فى مثل هذه الأمكنة أن يخترع اسم لذلك الكلى . وذلك أنه ، على ما زعم ، ربما وقعت منازعة بين المتجادلين فى أمثال هذه : هل هى متشابهة ، أو ليست متشابهة ؟ فإذا تقدم قبل ذلك واخترع لها اسم ، ثم استعملت ، كان أحرى أن لا يقع فيها منازعة » .

(٢) أرسطو ، ٨ ، ٢ ، ١٥٧ أ ١٨ — ٣٣ : χρηστέον δ' ἐν τῷ διαλέγεσθαι τῷ μὲν συλλογισμῷ πρὸς τοὺς διαλεκτικοὺς μᾶλλον ἢ πρὸς τοὺς πολλούς, τῇ δ' ἐπαγωγῇ τοὐναντίον πρὸς τοὺς πολλοὺς μᾶλλον. .... ἔστι δὲ ἐπ' ἐνίων μὲν ἐπάγοντα δυνατὸν ἐρωτῆσαι τὸ καθόλου, ἐπ' ἐνίων δ' οὐ ῥᾴδιον διὰ τὸ μὴ κεῖσθαι ταῖς ὁμοιότησιν ὄνομα πάσαις κοινόν, ἀλλ' ὅταν δέῃ τὸ καθόλου λαβεῖν, οὕτως ἐπὶ πάντων τῶν τοιούτων φασίν. τοῦτο δὲ διορίσαι τῶν χαλεπωτάτων ἐστίν, ὁποῖα τῶν προφερομένων τοιαῦτα καὶ ποῖα οὔ. καὶ παρὰ τοῦτο πολλάκις ἀλλήλους παρακρούονται κατὰ τοὺς λόγους, οἱ μὲν φάσκοντες ὅμοια εἶναι τὰ μὴ ὄντα ὅμοια, = οἱ δ' ἀμφισβητοῦντες τὰ ὅμοια μὴ εἶναι ὅμοια. διὸ πειρατέον ἐπὶ

فأما إذا لم يسلم له المجيب الاستقراء، فليس ينبغي له أن يسئله معاندة المقدمة الكلية . وإذا أتى المجيب بعناد للكلى الذى يسلم جزئياته فى الاستقراء ، فلا يخلو أن يعاند الجزئى الذى يروم السائل إنتاجه بذلك الاستقراء ، أو يعاند جزئيا آخر من الجزئيات التى لم تستقرى . فإن عاند الجزئى الذى يروم إنتاجه، فليس ينبغى للسائل أن يقبل معاندته ، لأنه الشىء بعينه الذى يروم تبيينه . اللهم إلا أن ٥

(٥) تبيينه : + السائل ف ، ل . هامش وجد طريقه إلى المتن .

πάντων τῶν τοιούτων ὀνοματοποιεῖν αὐτόν, ὅπως μήτε τῷ ἀποκρινο-μένῳ ἐξῇ ἀμφισβητεῖν, ὡς οὐχ ὁμοίως τὸ ἐπιφερόμενον λέγεται, μήτε τῷ ἐρωτῶντι συκοφαντεῖν ὡς ὁμοίως λεγόμενον, ἐπειδὴ πολλὰ τῶν οὐχ ὁμοίως λεγομένων ὁμοίως φαίνεται λέγεσθαι .

— ت ٠ ع ٠ ٢١٧ أ ٢٢ — ٢١٧ ب ١٢ ، طبعة بدوى ، ص ٦٩٨ — ٦٩٩ :

« وقد ينبغى أن يستعمل فى الجدل : أما على الجدليين فيستعمل القياس أكثر من استعمالنا إياه مع العوام من الناس . ويجرى الأمر فى الاستقراء بالعكس : بأن نستعمله فى أكثر الأحوال مع العوام ... وقد يمكنك عند استعمالك الاستقراء أن تأتى بالقضية الكلية ، وفى بعضها لا يسهل ذاك ، من قبل أنه لم يوضع لجميع المتشابهات اسم عام يضمها . إلا أنه متى دعت الحاجة إلى تناول الكلى قالوا : « وكذلك يجرى الأمر فى جميع ما هذه سبيله » . ومن الأمور التى فى غاية الصعوبة تمييز هذا الأمر ، أعنى أى هذه الأشياء موصوفة التى أتى بها هو بهذه الحال ، وأيها ليس كذلك . ولذلك صار بعضهم يغالط بعضا فى الأقاويل حتى ان منهم من يجعل [ما ليس] متشابها ما ليس كذلك . ومنهم من يتشكك فى الأشياء المتشابهة ويرى أنها ليست متشابهة . وقد يجب لذلك أن يروم اختراع اسم لجميع ما هذه حاله ، لكيلا يعرض للمجيب الشك فى أن الأمر الذى أوجب أنه على طريق التشابه ليس كذلك . ويلحق السائل أيضا العتب من قبل إيجابه إياه على طريق التشابه ، إذ كان كثير من الأشياء التى ليس أحوالها واحدة ، قد يظن بها أن أحوالها واحدة » .

ابن سينا ، الجدل ، ص ٣١١ : « وينبغى أن تستعمل مع الجدليين القياس ، ومع الذين هم أشبه بالعوام الاستقراء . وإذا لم يكن للمعنى المتشابه به اسم صعب فيه الانتقال من الاستقراء الى المقدمة الكلية التى المستقريات منتشرة تحت موضوعه ، فيتشوش الكلام على السائل والمجيب . أما على السائل فإنه لا يتهيأ له الانتقال إلى الكلية ، وأما على المجيب ، فلأنه لا يتهيأ له إيراد المناقضة ، إذ لا يعلم ما الذى اشتركت فيه حتى يطلب من جملته جزئيا مخالفا » .

يكون المطلوب الذى قصد السائل إنتاجه يخصه وحده من بين سائر الجزئيات التى تحت ذلك الكل ألا يوجد له ذلك الامر الذى رام السائل تبيين وجوده فى الاستقراء ، فإنه يسوغ له ذلك . وذلك أنه ليس لتلك المقدمة عناد إلا فى ذلك الجزء فقط . فكأنها هاهنا ضرورة للجيب . ومثال ذلك : أن يريد السائل أن ينتج أن الاثنينية عدد زوج ليس بأولى بأن يستقرى سائر أنواع الأعداد الأزواج ٥ التى ليست بأول، مثل الثمانية، والستة، وغير ذلك. فإذا استقراها، وأراد السائل من المجيب أن يسلم له الكلية فيها ، لينتج من ذلك عليه أن الاثنين عدد زوج ليس بأول، فإن هنا للجيب أن يعانده فى المطلوب. فينبغى للسائل أن يشترط فى المقدمة الكلية شرطا يخرج به عنها ذلك الجزئى الذى عانده المجيب فيه، ويبقى داخلا تحتها المطلوب . وإن اشترط ذلك السائل أولا فى المقدمة قبل أن يسئل عنها، كان (١) ١٠

(١) أرسطو ، ٨ ، ٢ ، ١٥٧ أ ٣٤ — ١٥٧ ب ٢ : ὅταν δ' ἐπάγοντος ἐπὶ πολλῶν μὴ διδῷ τὸ καθόλου, τότε δίκαιον ἀπαιτεῖν ἔνστασιν. μὴ εἰπόντα δ' αὐτὸν ἐπὶ τίνων οὕτως, οὐ δίκαιον ἀπαιτεῖν οὐχ οὕτως· δεῖ γὰρ ἐπαγαγόντα πρότερον οὕτω τὴν ἔνστασιν ἀπαιτεῖν. ἀξιωτέον τε τὰς ἐνστάσεις μὴ ἐπ' αὐτοῦ τοῦ προτεινομένου φέρειν, ἐὰν μὴ ἓν μόνον ᾖ τὸ τοιοῦτον, καθάπερ ἡ δυὰς τῶν ἀρτίων μόνος ἀριθμὸς πρῶτος· δεῖ γὰρ τὸν ἐνιστάμενον ἐφ' ἑτέρου τὴν ἔνστασιν φέρειν ἢ λέγειν ὅτι τοῦτο μόνον τοιοῦτο.

— ت ع ، ٣١٧ ب ١٢ — ١٩ ، طبعة بدوى ، ص ٦٩٩ : « ومتى ما وقع التسليم لكثير من الأشياء بطريق الاستقراء ، إلا أنه لم يسلم أن ذلك كلى ، فمن العدل أن يطالب بالمناقضة . ومتى لم يقل إن الأمر كذلك فى بعض الأشياء فليس يجب أن يطالب فى أى الأشياء ليس كذلك . وذلك أنه انما يجب أن تطالب بالمناقضة على هذه الجهة متى كان قد انقاد أولا للاستقراء . والأولى ألا يطالب بأن يجعل مناقضته للحجة التى كان أتى بها بعينها ، اللهم إلا أن يكون ما هذه حاله هو واحد فقط ، كما أن الاثنينية من بين سائر الأعداد الزوجية هى فقط عدد أول . وذلك أنه ينبغى للمانع أن يجعل معاندته فى عدد آخر ، أو يقول : إن هذا وحده هذه حاله » .

أفضل، لانه لايجد المجيب سبيلا إلى العناد . مثال ذلك: أن يضع السائل أن كل من فارقه العلم بالشيء فهو ناس ، فيعانده المجيب بأن العـلم قد يفارق العالم بفساد المعلوم، ولايسمى هذا نسيانا . فإذا اشترط السائل أن كل من فارقه العلم بالشيء — والشيء ثابت — فهو ناس[1]، لم يجد المجيب سبيلا الى إنكار هذه المقدمة ، ووجب

= ابن سينا ، الجدل ، ص ٣١٢ : « والاستقراء أولى الجميع بأن يرجع إلى موجبه فى حكم الجدل . وليس للمجيب الجدلى أن يقول إن الحكم فيما استقريت هو ما قلت ، ولكن الحكم فى غيرها ليس حكمها ، إلا أن يكون مدعيا فى أول الأمر أن الواحد المختلف فيـه وحده هو المخالف . ويكون هذا قولا سبق منه فى الدعوى فلا يكون الاستقراء عاملا عليه ، كما يكون قد ادعى أنه من المسلم أن كل عدد زوج فإنه ليس بأول ، إلا الاثنينية . فإن قال هذا ، تخلص من عهدة الاستقراء ، فلا ينفع السائل ما يورد من الاستقراء معه » .

(١) أرسطو، ٨ ، ٢ ، ١٥٧ ب ٩ — ١٦ : ἀφαιροῦντα δεῖ ἐν ᾧ ἡ ἔνστασις προτείνειν τὸ λοιπὸν καθόλου ποιοῦντα, ἕως ἂν λάβῃ τὸ χρήσιμον. οἷον ἐπὶ τῆς λήθης καὶ τοῦ ἐπιλελῆσθαι· οὐ γὰρ συγχωροῦσι τὸν ἀποβεβληκότα ἐπιστήμην ἐπιλελῆσθαι· διότι μεταπεσόντος τοῦ πράγματος ἀποβέβληκε μὲν τὴν ἐπιστήμην, ἐπιλέλησται δ' οὔ. ῥητέον οὖν ἀφελόντα ἐν ᾧ ἡ ἔνστασις τὸ λοιπόν, οἷον εἰ διαμένοντος τοῦ πράγματος ἀποβέβληκε τὴν ἐπιστήμην, ὅτι ἐπιλέλησται.

— ت . ع . ٣١٨ أ ٤ — ١١، طبعة بدوى ، ص ٧٠٠ : « فقد ينبغى لك إذا أنت أبطلت ذلك الأمر الذى فيه العناد بعينه أن تأتى بالأمر الباقى وتجعله كليا ليتقرر على الواجب كالحال فى الغلط والنسيان . وذلك أنهم لا يوافقون ولا يسلمون أن المفارق للعلم ناس ، من قبل أن الأمر إذا انتقل بعينه فقد انسلخ من المعرفة ، ولا يقال فيه إنه نسيها . فقد ينبغى اذا أنت أبطلت الأمر الذى فيه العناد أن تأتى بالأمر الباقى . مثال ذلك : أن الأمر ما دام ثابتا باقيا بحاله ، إلا أنه قد فارق المعرفة ، يقال فيه إنه ناس » .

ابن سينا ، الجدل ، ص ٣١٣ : « والمثال المورد فى التعليم الأول لهذا أنه إذا أورد مستقريات كلها قد فارق علما كان له ، فكان ناسيا ، فقال : كل مفارق للعلم ناس ، فنوقض بمن فارق العلم لتغير المعلوم ، فيقول : انما أوردت المستقريات من باب من فارق العلم مع ثبات المعلوم » .

عليه تسليمها . وذلك أن من حد المقدمة الجدلية المثبتة بالاستقراء فى هذه الصناعة أن يوجد محمولها فى أكثر موضوعها ، والا يلفى لها معاند : إما لأنه ليس لها معاند ، وإما لأن لها معاندا إلا أنه لا يشعر به فى هذه الصناعة .

١١٩ب وأما إذا كان / عناد المجيب فيما هو مشارك فى الاسم لمحمول المقدمة الكلية أو لموضوعها ، فينبغى للسائل أن يستعمل معه قسمة الاسم المشترك لجميع معانيه التى يدل عليها ، ثم يبيّن له المعنى الذى قصد بالاستقراء تبيينه . مثال ذلك : إذا أراد السائل أن يبيّن أنه ليس يوجد للإنسان عضو هو غير خاص به ، مثل ما يقال فى الألغاز : إنه يوجد ما أعاليه أعالى إنسان ، وأسافله أسافل حيوان آخر ، بأن يستقرى ذلك فى أنواع الحيوانات ، فيعاند المجيب ذلك بأن يقول : إنه قد يوجد للمصور رأس ليس له ، وهو رأس الصورة التى صور . وهذه المغالطة السبب فيها اشتراك ١٠ حرف « له » ، لأنه مرة يستعمل على أن الشىء جزء من الذى ينسب إليه بهذا الحرف ، وبهذا يقال إن للإنسان أعضاء آلية وأعضاء متشابهة ، ومرة يستعمل على جهة النسبة له إما نسبة تأثير ، أو نسبة ملك ، أو غير ذلك من النسب . وعلى هذا النحو يقال : إن هذا اللون لفلان ، إذا كان الثوب له ملكا ، أو كان هو الذى صبغه .[1]

---

(١) أرسطو ، ٨ ، ٢ ، ١٥٧ ب ٢ — ٨ : πρὸς δὲ τοὺς ἐνισταμένους τῷ καθόλου, μὴ ἐν αὐτῷ δὲ τὴν ἔνστασιν φέροντας ἀλλ' ἐν τῷ ὁμωνύμῳ, οἷον ὅτι ἔχοι ἄν τις τὸ μὴ αὑτοῦ χρῶμα ἢ πόδα ἢ χεῖρα (ἔχοι γὰρ ἂν ὁ ζωγράφος χρῶμα καὶ ὁ μάγειρος πόδα τὸν μὴ αὑτοῦ) διελόμενον οὖν ἐπὶ τῶν τοιούτων ἐρωτητέον. λανθανούσης γὰρ τῆς ὁμωνυμίας εὖ δόξει ἐνστῆναι τῇ προτάσει.
= ت ، ع ٣١٧ ب ١٩ — ٣١٨ أ ٣ ، طبعة بدوى ، ص ٦٩٩ — ٧٠٠ : « فأما الذين يعاندون الأمر الكلى ولا يجعلون عنادهم فى الجهة بعينها ، بل فيما هو مشارك لها فى الاسم ، كقول القائل : إنه قد يكون للإنسان لون ليس هو له ، أو يد ، أو رجل (وذاك أنه قد يكون للمصور لون ليس هو له ، وللطباخ رجل ليست له) ، فقد ينبغى أن يكون سؤالك إياهم من أمثال هذه الأشياء بعد استعمالك القسمة . وذاك أنه إذا وقعت الخدعة بسبب الاشتراك فى الاسم ولم يشعر به ، ظن أن المقدمة قد عوندت » .

فهذا جملة ما ينبغى للسائل أن يفعله فى وقت الاستقراء فى حال حال .

وأما إذا استعمل القياس دون الاستقراء، فينبغى أن يتحرى من صنفى القياس القياس المستقيم ، دون قياس الخلف . وذلك أن المستقيم أنفـد فى هذا وأنفع إذا أمكنه ذلك . والعلة فى ذلك أن الأمر فى هذه الصناعة فى هذا الشيء بخلاف الأمر فى صناعة البرهان . وذلك أن كل ما بيّن فى صـناعة البرهان بالقياسين ، كانت وثاقة البرهان فيهما واحدة . وأما فى هذه الصناعة فليس الأمر كذلك . وذلك أن قياس الخلف ينتج بالسوق إلى الكاذب الذى هو نقيض ما قصد إنتاجه[1] . والذى يقوم مقام الكاذب فى هذه الصناعة هو الشنيع . وقد يتفق أن يكون النقيضان هنا مشهورين فلا يسوق إلى شنيع . وربمـا ساق إلى شنيع إلا أنه ليس فى غاية الشناعة . والشنيع فى هذه الصناعة الذى يقوم مقام الكاذب فى البرهان هو الشنيع الذى لا يجد المجيب دفعا فيه[2] ، وهو الشنيع البيّن الشناعة .

٩ — النقيضان : النقيض ف

(١) عن قياس الخلف ، انظر : ابن سينا ، النجاة ، ص ٥٥ — ٥٦ .

(٢) أرسـطو ، ٨ ، ٢ ، ١٥٧ ب ٣٤ — ١٥٨ أ ٢ : ὅταν δ' ἐνδέχηται τὸ αὐτὸ ἄνευ τε τοῦ ἀδυνάτου καὶ διὰ τοῦ ἀδυνάτου συλλογίσασθαι, ἀποδεικνύντι μὲν καὶ μὴ διαλεγομένῳ οὐδὲν διαφέρει οὕτως ἢ ἐκείνως συλλογίσασθαι, διαλεγομένῳ δὲ πρὸς ἄλλον οὐ χρηστέον τῷ διὰ τοῦ ἀδυνάτου συλλογισμῷ. ἄνευ μὲν γὰρ τοῦ ἀδυνάτου συλλογισαμένῳ οὐκ ἔστιν ἀμφισβητεῖν· ὅταν δὲ τὸ ἀδύνατον συλλογίσηται, ἂν μὴ λίαν ᾖ περιφανὲς ψεῦδος ὄν, οὐκ ἀδύνατόν φασιν εἶναι ὥστ' οὐ γίνεται τοῖς ἐρωτῶσιν ὃ βούλονται.

— ت . ع . ٣١٨ ب ٦ — ١٠ ، طبعـة بدوى ، ص ٧٠١ — ٧٠٢ : « وإذا أمكن أن ينتج شىء واحد بعينه بأشـياء ممكنة وغير ممكنة ، فانك إذا سلكت فى تبينه طريق البرهان لم يكن فرق فيما تنتجه من ذلك ، وإذا كان القول جاريا على طريق الجدل ، فإنك إذا أنتجت شيئا على غير طريق الخلف فلا وجه للتشكك ، وإذا جعلته على طريق الخلف ، فإنه إن لم يكن الكاذب فيه فى غاية الظهور ، كان لهم أن يقولوا إن ذلك ليس محالا . فلا يحصل للسائل الأمر الذى يقصده » .

فأما كيف يبين مطلوب واحد بعينه بطريق الخلف وطريق المستقيم ، فذلك قد تبين فى كتاب القياس . فقد قلنا مع من يستعمل القياس ، ومع من يستعمل الاستقراء ، وقلنا مع هذا فيما ينبغى للسائل أن يستعمله فى حال الاستقراء ويتلق به معاندة المجيب له ، وقلنا مع ذلك أى أنواع القياس هو الأنفع له فى هذه الصناعة . ٥

فأما المقدمات فينبغى أن يتحرى منها ما كان فى الغاية من الشهرة . وهذه صنفان :

صنف تشنع معاندته ، مثل أن الله قادر على كل شىء .

وصنف تعسر معاندته لقلة وجود معانده ، أو لأنه ليس لها معاند .

= هذه الترجمة العربية رديئة ، قارن ترجمة بيكارد — كيردج :

Whenever it is possible to reason to the same conclusion either through or without a reductio per impossibile, if one is demonstrating and not arguing dialectically it makes no difference which method of reasoning be adopted, but in argument with another reasoning per impossibile should be avoided. For where one has reasoned without the reductio per impossibile, no dispute can arise; if, on the other hand, one does reason to an impossible conclusion, unless its falsehood is too plainly manifest, people deny that it is impossible, so that the questioners do not get what they want.

ابن سينا ، الجدل ، ص ٣١٣ — ٣١٤ : « والمستقيم أولى أن يستعمله الجدلى من الخلف ربما تأدى إلى شنع . فقال المجيب : إن ذلك ليس بشنع ، بل هو ممكن ، بطل سعيه وضاع . فاحتاج إما إلى قياس يبين به شناعته ، أو قياس آخر مستقيم يحنو به نحو المطلوب نفسه . وأما فى البرهان فليس المحال إنما يصير محالا بالتسليم ، أو يلتفت فيه إلى ذلك ، بل إذا كان محالا فى نفس الأمر استعمل فى قياس الخلف البرهانى . وليس كذلك الحال فى الجدل ... » .

وهذه هي المقدمات الموجودة في أكثر موضوعها بالحس من غير أن يوقف على شيء يعاندها . فمتى سئل المجيب عن أمثال هذه المقدمات فجحدها ، كان للسائل أن ينتهره ويوبخه . وهذه هي المقدمات التي في غاية الشهرة في هذه الصناعة .

وأما النتيجة فلا يأتي بها على جهة السؤال ، بل على أنها لازمة عما تسلم من المقدمات . فإنه لما كان إذا أتى بها على أنها لازمة، أمكن أن يدافعه المجيب في ذلك ، إذ قد يظن أن له ذلك في هذه الصناعة ، فكم بالحرى إذا أتى بها على جهة السؤال أن يظن أن للمجيب ألا يسلمها ، فلا يلحقه عند ذلك توبيخ[1] .

---

(١) أرسطو ، ٨ ، ٢ ، ١٥٨ أ ٣ — ١٣ : δεῖ δὲ προτείνειν ὅσα ἐπὶ πολλῶν μὲν οὕτως ἔχει, ἔνστασις δὲ ἢ ὅλως μὴ ἔστιν ἢ μὴ ἐπιπολῆς τὸ συνιδεῖν· μὴ δυνάμενοι γὰρ συνορᾶν ἐφ' ὧν οὐχ οὕτως, ὡς ἀληθὲς ὂν τιθέασιν.

οὐ δεῖ δὲ τὸ συμπέρασμα ἐρώτημα ποιεῖν· εἰ δὲ μή, ἀνανεύσαντος οὐ δοκεῖ γεγονέναι συλλογισμός. πολλάκις γὰρ καὶ μή ἐρωτῶντος ἀλλ' ὡς συμβαῖνον ἐπιφέροντος ἀρνοῦνται, καὶ τοῦτο ποιοῦντες οὐ δοκοῦσιν ἐλέγχεσθαι τοῖς μὴ συνορῶσιν ὅτι συμβαίνει ἐκ τῶν τεθέντων. ὅταν οὖν μηδὲ φήσας συμβαίνειν ἐρωτήσῃ, ὁ δ' ἀρνηθῇ, παντελῶς οὐ δοκεῖ γεγονέναι συλλογισμός.

= ت . ع . ٣١٨ ب ١٠ — ١٨ ، طبعة بدوي ، ص ٧٠٢ : « وقد ينبغي أن تأتي من الحجج بجميع ما كانت حاله في كثير من الأشياء حالا واحدة ، والمناقضة فيه إما أن تكون معدومة ألبتة ، أو تكون غير ظاهرة ، لأنه إذا لم يمكنهم أن يتأملوا الأشياء التي ليست بهذه الحال وضعوا المطلوب على أنه صادق .

وليس ينبغي أن تجعل النتيجة سؤالا . فإنك إن لم تفعل ذلك ثم عاندك الخصم وقاومك ، لم يتهيأ أن يحدث قياس . على أنهم أحيانا قد يدفعون النتيجة وإن لم تأت بها على طريق السؤال ، بل أتيت بها على أنها قد لزمت من غيرها . وإذا فعلوا ذلك ، ظن من لم يتأمل ما يلزم من الأشياء الموضوعة أنه ليس يلحقهم توبيخ . ولذلك وجب — وإن لم تقل إنها تلزم على طريق النتيجة ، بل جعلتها سؤالا فجحدت — ألا يحدث قياس أصلا » .

وينبغى أن تعلم أنه ليس كل سؤال هو مقدمة جدلية ، مثل السؤال عما هو الإنسان ، أو السؤال على كم نحو يقال الشيء ، وإنما السؤال الجدلى الذى للمجيب فيه أن يجيب بنعم أو لا ، مثل قولنا : هل العالم محدث ، أم لا ، لا ما ليس للمجيب فيه إلا جواب واحد ، مثل جوابه عما هو الإنسان بأنه الحى الناطق ، أو على كم نحو يقال الخير ، فإنه يقال على الجميل والنافع واللذيذ . وإنما يصير هذا النحو من السؤال جدليا إذا أتى السائل به من جهة ما للمجيب أن يجيب فيه بأحد النقيضين ، مثل أن يقول : هل الإنسان هو الحى الناطق أم لا ، وهل الخير يقال على الكذا والكذا ، أم ليس يقال عليهما ؟ وإذا لم يسلم له المجيب ذلك ، ساغ له هنا أن يسئله : على كم نحو يقال الخير عنده ، أو ما حد الإنسان عنده[1] ؟

---

(١) أرسطو ، ٨ ، ٢ ، ١٥٨ أ ١٤ — ٢٤ : οὐ δοκεῖ δὲ πᾶν τὸ καθόλου διαλεκτικὴ πρότασις εἶναι, οἷον τί ἐστιν ἄνθρωπος, ἢ ποσαχῶς λέγεται τἀγαθόν; ἔστι γὰρ πρότασις διαλεκτικὴ πρὸς ἣν ἔστιν ἀποκρίνασθαι ‘ναί’ ἢ ‘οὔ’· πρὸς δὲ τὰς εἰρημένας οὐκ ἔστιν. διὸ οὐ διαλεκτικά ἐστι τὰ τοιαῦτα τῶν ἐρωτημάτων, ἂν μὴ αὐτὸς διορίσας ἢ διελόμενος εἴπῃ, οἷον ἆρά γε τὸ ἀγαθὸν οὕτως ἢ οὕτως λέγεται; πρὸς γὰρ τὰ τοιαῦτα ῥᾳδία ἡ ἀπόκρισις ἢ καταφήσαντι ἢ ἀποφήσαντι. διὸ πειρατέον οὕτω προτείνειν τὰς τοιαύτας τῶν προτάσεων. ἅμα δὲ καὶ δίκαιον ἴσως παρ' ἐκείνου ζητεῖν ποσαχῶς λέγεται τὸ ἀγαθόν, ὅταν αὐτοῦ διαιρουμένου καὶ προτείνοντος μηδαμῶς συγχωρῇ.

= ت ، ح ، ٣١٨ ب ١٨ — ٣١٩ أ ٥ ، طبعة بدوى ، ص ٧٠٢ — ٧٠٣ : « وليس يرون أن كل ما كان كليا فهو مقدمة جدلية . مثال ذلك قولنا : ما هو الإنسان ؟ أو على كم نحو يقال الخير ؟ فإن المقدمة الجدلية هى التى للمجيب أن يجيب عنها بنعم أو لا . فأما الأشياء التى تقدم ذكرها فليس الأمر فيها كذلك . ولذلك صارت أمثال هذه المسائل غير جدلية . اللهم إلا أن يكون السائل يأتى بها إما عند تحديده أو تقسيمه . مثال ذلك : أترى الخير كذى يقال ، أم كذا ؟ وذلك أن الجواب من أمثال هذه المسائل يسهل ، إذ لا بد فى الجواب عنها إما بنعم ، أو بلا . ولذلك قد يجب أن يكون ما تأتى به من أمثال هذه المقدمات على هذه السبيل ، ومع ذلك فلعله من الإنصاف أن يطالب المجيب بأن يخبر بكم نحو يقال الخير ، متى كنت أنت إذا قسمت وأتيت بالحجة لم تساعد ، ولم يسلم لك » . =

قال :

والذى يطيل السؤال أكثر مما يقتضيه صنفا المقدمات المستعملة فى المطلوب ، أعنى الضرورية / والتى من خارج ، فذلك منه فعل ردىء فى السؤال . وذلك أنه متى فعل هذا ، ظن به أن فعله ذلك لأحد الأمرين : ١١٢٠ ا

إما لأنه يهذر فى القول فيكرر السؤال فى شىء واحد بعينه . ٥

أو يسئل فيما لا منفعة له فى النتيجة هربا من أن يلحقه توبيخ ، أو يرى أنه انقطع[1] .

= ابن سينا ، الجدل ، ص ٣١٥ — ٣١٦ : «وليس كل سؤال كلى ، كما علمت ، جدليا . فإنه ليس السؤال عن : ما هو ، ومن : أى الأشياء هو ، جدليا . اللهم إلا أن يكون على أحد وجهين : إما لاستكشاف لفظة يستعملها السائل — وأكثر هذا هو للمجيب ، وإما على سبيل المطالبة بأحد طرق النقيض ، بأن يقلب السؤال عن الماهية إلى الهلية ، وتكون حقيقة السؤال تشير إلى الماهية ، وذلك أن يحصل التحديد فى قسمة طرق النقيض ، كمن يسأل فيقول : هل تقول إن ماهية الخير هو أنه الذى يتشوقه الكل ، أو لا تقول ؟ فإن هذا يستدرج الماهية لاخير ، وربما حد ، وربما لم يحد ... » .

(١) أرسطو ، ٨ ، ٢ ، ١٥٨ أ ٢٥ — ٣٠ : ὅστις δ' ἕνα λόγον πολὺν χρόνον ἐρωτᾷ, κακῶς πυνθάνεται. εἰ μὲν γὰρ ἀποκρινομένου τοῦ ἐρωτωμένου τὸ ἐρωτώμενον, δῆλον ὅτι πολλὰ ἐρωτήματα ἐρωτᾷ ἢ πολλάκις ταὐτά, ὥστε ἢ ἀδολεσχεῖ ἢ οὐκ ἔχει συλλογισμόν· ἐξ ὀλίγων γὰρ πᾶς συλλογισμός· εἰ δὲ μὴ ἀποκρινομένου, ὅτι οὐκ ἐπιτιμᾷ ἢ ἀφίσταται.

= ث ، خ . ٣١٩ أ ٥ — ٩ ، طبعة بدوى ، ص ٧٠٣ : «والذى يسئل عن شىء واحد سؤالا دائما فهو غير مصيب ، من قبل أن المجيب إن أجاب السائل عما يسئل عنه فقد علم أنه إما أن يكون قد سأل مسائل كثيرة ، أو كرر السؤال عن شىء واحد بعينه مرارا كثيرة . ولذلك إما أن يكون يهذرفى القول ، أو ليس يتأتى له قياس . وذلك أن كل قياس إنما يتألف من مقدمات يسيرة . فإن لم يجبه عما يسئل عنه ، فذلك إما لأنه لا يتهيأ له توبيخ ، وإما لأنه يروغ » .

ابن سينا ، الجدل ، ص ٣١٦ : « وكذلك فإن الولوع بتكرير سؤال بعد سؤال وتسلم بعد تسلم ، من غير أن يتبع ذلك بالإنتاج ، هو ردىء ... فمن أمعن فى السؤال مجاوزا به ذلك الحد ، فهو إما متوجه بتلك المسائل الى المطلوب على سبيل خارج عن الجدل ، بل أولى أن يكون ذلك تعليا ؛ وإما هاذ يشغل الزمان ، ويتحمل ما لم يفده ، ويطوله بذلك هربا من أن يظهر قصوره عن إنتاج نقيض المطلوب ... » .

وينبغي للسائل أن يعلم أن هاهنا أوضاعا يعسر إبطالها لعسر الحجج التي تناقضها وعسر معانداتها ، ولذلك كانت هذه بعينها يسهل حفظها على المجيب .

والأوضاع التي يعسر إبطالها أربعة أصناف :

أحدها : مبادئ المعارف الأولى في الصنائع، مثل إثبات الوحدة في العدد، والنقطة في الهندسة ، ومثل قولنا : إن كل شيء إما أن تصدق عليه الموجبة أو السالبة[1] .

والثاني : الأمور المتأخرة البعيدة عن المبادىء الأولى ، مثل قولنا : هل النفس باقية ، أم لا ؟

والثالث : الأشياء القريبة من المبدأ[2] .

والرابع : الأشياء التي العبارة عنها باسم مشترك أو اسم مستعار .

أما السبب في صعوبة وجود القياسات على المبادىء فهو أن السائل متى رام أن يبين أن شيئا محمول عليها احتاج قبل أن يتسلم حدها ، مثل أنا إذا أردنا أن نبين أن كل شيء تصدق عليه الموجبة أو السالبة ، احتجنا قبل أن نأتي بحد الموجبة والسالبة . وهذا بعينه يعرض في كل ما احتجنا عند الفحص عنه إلى أخذ حده قبل ، مثل قولنا : هل الإله موجود ، وهل الطبيعة موجودة ، أو هل الخلاء موجود ، أو ليس بموجود ؟ وأكثر ما تعرض العواصة في أمثال هذه إذا تسومح وطلب فيها وجود شيء أو نفيه من غير أن يحد ، مثل من يطلب : هل الخلاء موجود ، دون أن يعرف مايدل عليه اسم الخلاء .

---

(١) ابن رشد ، تلخيص العبارة ، تحقيق محمد سليم سالم ، مطبعة دار الكتب ١٩٨٠ ، ص ٥٢ — ٥٤ .

(٢) ابن سينا ، الجدل ، ص ٣١٧ — ٣١٨ : « وإما لأنها أمور قريبة من الأوائل فتكون صعوبة القياس عليها لشدة قربها من الأوائل ، فلا يوجد بينها وبين الأوائل التي تتبين به إلا مسلك واحد . ومصادفة الواحد قد تتعسر كثيرا . فإنك إذا كان دليلك على أمر ما إنسان واحد ، وهو غائب عنك ، كان وجدانك ذلك الأمر أعسر عليك من أن يكون لك أدلاء عدة أيهم صادفته فقد صادفت الدليل » .

والسبب فى صعوبة تسلم الحد كثرة ما يحتاج السائل أن يسلم له المجيب من وجود الشرائط المشترطة فيه ، مثل أنه موجود للمحدود ، ومحمول عليه من طريق ما هو ، وسائر الشروط المتقدمة للحد ، فيصير ذلك سببا إلى أن يعثر المجيب منها على معاندات كثيرة . ولذلك كان إبطاله أسهل ، بضد إثباته .

وهذا بعينه هو السبب فى عسر وجود الحجج للأمور المتأخرة . وذلك أنها لما كانت تتبين بمقدمات كثيرة ، عسر تسلمها على السائل ، ولم يعدم المجيب فيها ما يسهل عناده [١] .

وأما السبب فى صعوبة القياسات للأمور القريبة من المبدأ فهو قلة المقدمات المستعملة فيها . فلذلك لا يتهيأ للسائل أن يستعمل فيها من الإخفاء ما يتهيأ له فى الأمور التى بعدت عن الأوائل [٢] .

---

(١) ابن سينا ، الجدل ، ص ٣١٨ : «وإما لأنها أمور متأخرة بعيدة عن المبادىء . وهذه فإنما يصعب على الجدل إصابة القياس عليها لأمور ثلاثة : أحدها : كثرة المذاهب الآخذة من المبادىء إليها ؛ والثانى : طولها ؛ والثالث : اختلاط بعضها ببعض ، فيضل الجدلى فى تخليصه كلا عن صاحبه ، وإفراده عمدة لنفسه ، إلى أن يتخلص له واحد من جملتها عن الآخر تخلصا لا يضل فيه . وهذا صعب» .

(٢) أرسطو ، ٨ ، ٣ ، ١٥٨ أ ٣١ — ١٥٨ ب ٨ : ἔστι δ' ἐπιχειρεῖν τε χαλεπὸν καὶ ὑπέχειν ῥᾴδιον τὰς αὐτὰς ὑποθέσεις. ἔστι δὲ τοιαῦτα τά τε φύσει πρῶτα καὶ τὰ ἔσχατα. τὰ μὲν γὰρ πρῶτα ὅρου δεῖται, τὰ δ' ἔσχατα διὰ πολλῶν περαίνεται βουλομένῳ τὸ συνεχὲς λαμβάνειν ἀπὸ τῶν πρώτων, ἢ σοφισματώδη φαίνεται τὰ ἐπιχειρήματα· ἀδύνατον γὰρ ἀποδεῖξαί τε μὴ ἀρξάμενον ἀπὸ τῶν οἰκείων ἀρχῶν καὶ συνείραντα μέχρι τῶν ἐσχάτων. ὁρίζεσθαι μὲν οὖν οὔτ' ἀξιοῦσιν οἱ ἀποκρινόμενοι οὔτ' ἂν ὁ ἐρωτῶν ὁρίζηται, προσέχουσιν· μὴ γενομένου δὲ φανεροῦ τί ποτ' ἐστὶ τὸ προκείμενον οὐ ῥᾴδιον ἐπιχειρεῖν. μάλιστα δὲ τὸ τοιοῦτον περὶ τὰς ἀρχὰς συμβαίνει· τὰ μὲν γὰρ ἄλλα διὰ τούτων δείκνυται, ταῦτα δ' οὐκ ἐνδέχεται δι' ἑτέρων ἀλλ' ἀναγκαῖον ὁρισμῷ τῶν τοιούτων ἕκαστον γνωρίζειν. ἔστι δὲ δυσεπιχείρητα καὶ τὰ λίαν ἐγγὺς τῆς ἀρχῆς· οὐ γὰρ ἐνδέχεται πολλοὺς πρὸς αὐτὰ λόγους πορίσασθαι, ὀλίγων ὄντων τῶν ἀνὰ μέσον αὐτοῦ τε καὶ τῆς ἀρχῆς, δι' ὧν ἀνάγκη δείκνυσθαι τὰ μετὰ ταῦτα.

وأما السبب فى صعوبة القياس فيما كانت العبارة عنه باسم مشترك أو مستعار فلأنه لما لم يمكن أن يعطى اللفظ المشترك معنى واحدا بعينه ، أشكل إلى أى معنى يتوجه الإثبات أو الإبطال . فإن تسلم السائل منها معنى نافعا له ، قال المجيب له : لم أرد ذلك المعنى الذى فهمت . مثل أن تسئل : هل العالم أزلى ، أم لا ؟ فإن اسم العالم مشترك يقال على جميع أجزائه . ومثال ذلك فى المستعار قول من قال : إن البحر هو عرق الأرض اجتمع فى مثانتها . فإنه إن أبطل المعنى المستعار ، قال لم أرد إلا المعنى الحقيق . وإن أبطل الحقيق ، قال لم أرد إلا المستعار . فلا يتهيأ له توبيخ[1] .

= = ت . ج . ٣١٩ أ ٩ — ٢١ ، طبعة بدوى ، ص ٨٠٣ — ٨٠٤ : « وقد يتهيأ فى أصول بأعيانها أن يؤتى بحجج صعبة وأن يناقض . والأشياء التى هذه حالها هى الأشياء المتقدمة فى الطبيعة والأشياء المتأخرة . وذلك أن المتقدمة محتاجة إلى التحديد ، فأما المتأخرة فإنها تنتج من أشياء كثيرة لمن أراد أن يثبت من الأقاو يل على ترتيب واتصال . فإن الأمر إن لم يكن كذلك ظهر أن الحجج مرائية . وذلك أنه لا يتهيأ لمن لم يبتدئ من المبادئ الذاتيــة ، وينتهى منها على طريق التنتيج إلى الأواخر أن يبرهن على شىء من الأشياء . فأما التحديد فإن المجيب لا يطلقه ولا يأذن فيه . ولا إن فعل السائل ذلك أيضا نصتوا له وقبلوه . وإذا لم يظهر من الأمر الموضــوع ما هو ، لم يسهل أن يؤتى بالحجج فيه . وأكثر ما يعرض ذلك فى الأوائل خاصة ، وذلك أن الأشــياء الأواخر إنما تتبين بها . وأما تلك ، فغير ممكن أن تتبين بغيرها ، بل الضرورة تدعو إلى أن يعلم كل واحد منها بالتحديد .

وربما يصعب اختياره الأشياء القريبة من المبدأ . وذلك أنه لا يتهيأ أن تجد فى تبيينها أقاويل كثيرة ، لقلة الأشياء التى بينها وبين المبدأ التى بها ضرورة يتبين ما بعدها » .

ابن سينا ، الجدل ، ص ٣١٧ : « والأمور التى يصعب على الجسدلى مصادفة القياس عليها ، إما لأنها أمور هى أحوال المبادىء . وإنما تمكن من معــرفة أحوالها إذا عرفت حدودها ، وأنها إذا حدت ، لاح من تحــديد حدودها أحوالها وأعراضها ، كما علمت فى مواضــع أخر . فأمكن حينئذ أن يستعمل القياس على أحوالها ، أعنى بعد تحديدها ، وتحليل حدها ، فتحتاج أول شىء أن تتسلم حدودها . وتسلم الحدود صعب » .

(١) ابن رشــد ، تلخيص العبارة ، تحقيق محمــد سليم سالم ، مطبعة دار الكتب ، ١٩٧٨ ، ص ١٢٩ — ١٣ .

والحدود التى تقال باشتراك أو باستعارة لهذا السبب هى مما يعسر إبطالها ، مع أن بطلانها سهل على ماتقدم .

وإذا كان هذا هكذا ، وكانت هذه هى أسباب عسر إبطال الأوضاع التى يقصد السائل إبطالها ، فينبغى متى عسر عليه إبطال وضع من غير أن يشعر من ٥ أين صعوبته أن يتأمل فيه هذه الوجوه ، فإنه لا يخلو من واحد منها ، أو من أكثر من واحد . فإن كان السبب فيه انه يحتاج الموضوع إلى تحديد ، شرعنا فى تحديده قبل . وإن كان السبب فيه اشتراك الاسم ، مثل قولنا : هل العالم أزلى أم لا[1] ، شرعنا فى تقسيم مايدل عليه الاسم . وان كانت صعوبته بسبب كثرة المقدمات التى فى الوسط ، مثل قولنا : هل السماء ثقيلة أو خفيفة ، أو لا ثقيلة ١٠ ولا خفيفة[2] ، فينبغى أن يأتى بها حتى لا يغادر منها[3] شيئا .

وقد يعرض شك فيما ينبغى للسائل أن يفعله إذا لم يكن لأحد فيما يروم تبيينه إلا مقدمات يسيرة قليلة الشهرة . فإن هو سأل عنها ، لم يأمن أن يجحدها المجيب . وإن لم يسئل عنها أولاً ، وجعل يسئل عن المقدمات / التى تنتجها ، اعتاص ١٢٠ب المطلوب لكثرة ما يقع بينه وبين المبادىء الأول من النتائج . إلا أن الأوجه إذا ٢٠ كان قصده الارتياض أن يضع المقدمات الضعيفة الشهرة . وان كان قصده التعليم

---

(١) الفارابى ، الجدل ، مخطوط براتيسلافا ، ورقة ٢٣٢ ب ٣ — ٢٣٣ أ ٣ : وهذا قصد أرسطو بقوله : والتى ليست لنا فيها حجة . . . مثل قولنا هل العالم أزلى ، أم لا . . .

(٢) انظر : ص ٤٢٧ ، ٣٨ ، فيايلى من هذا الكتاب .

(٣) ابن سينا ، الجدل ، ص ٢١٨ : فإذا تعذر عليك إصابة القياس على شىء ، فانظر فى حال حده واستكشفه ، وانظر هل فى حده ، أو فى اسمه ، اشتراك ، أو استعارة ، وافزع إلى طلب القسمة ، وإلى طلب الأوساط المرتبة ، وعلى ما علمت فى كتاب القياس » .

أن يأتى قبلُ بالمقدمات التى هى أعرف ، حتى تبين بها المقدمات القريبة من المطلوب[(١)] .

فهذا جملة ماقيل فى كيف ينبغى أن يكون السؤال والترتيب .

وأما كيف يكون الجواب فينبغى أن نقول فى ذلك بعد أن نعلم أن الذى نعطى ها هنا فى الأكثر من شرائط السؤال أو الجواب هى للسائلين والمجيبين المجيدين للسؤال والجواب وهم الذين غرضهم الارتياض بهذه الصناعة وتوطئة المطلوب الذى يتكلمون فيه نحو العلم البرهانى ، لا الذين غرضهم الغلبة .

وذلك أن المجيد للسؤال هو الذى يضطر المجيب الى أن يسلم له ما أتجه عليه ، أو يجحد المشهورات التى سلمها .

١٠ والمجيب المجيد للجواب هو الذى إذا حفظ وضعا لا يمكن حفظه ، تقدم

---

(١) أرسطو ، ٨ ، ٣ ، ١٥٨ ب ٨ — ١٠ : τῶν δὲ ὅρων δυσεπιχειρητότατοι πάντων εἰσὶν ὅσοι κέχρηνται τοιούτοις ὀνόμασιν, ἃ πρῶτον μὲν ἄδηλά ἐστιν εἴτε ἁπλῶς εἴτε πολλαχῶς λέγεται, πρὸς δὲ τούτοις μηδὲ γνώριμα πότερον κυρίως ἢ κατὰ μεταφορὰν ὑπὸ τοῦ ὁρισαμένου λέγεται. διὰ μὲν γὰρ τὸ ἀσαφῆ εἶναι οὐκ ἔχει ἐπιχειρήματα· διὰ δὲ τὸ ἀγνοεῖσθαι εἰ παρὰ τὸ κατὰ μεταφορὰν λέγεσθαι τοιαῦτ᾽ ἐστίν, οὐκ ἔχει ἐπιτίμησιν.

= ت . ع . ٣١٩ أ ٢١ — ٣١٩ ب ٤ ، طبعة بدوى ، ص ٧٠٤ : « ومما يصعب اختباره من الحدود ما استعمل فيه ماهذه حاله من الأسماء . أما ما كان منها أولا لا يظهر من أمره هل هو مما يقال على الإطلاق ، أو على جهات كثيرة ، وكان لا يعلم مع ذلك هل هو مما يقال على التحقيق ، أو مما أتى به المحدد من طريق الاستعارة . وذلك أنها لما كانت غير بينة ، لم يكن فيها احتجاج ، ولما كان لا يعلم من أمرها هل صارت بهذه الحال لأنها تقال على طريق الاستعارة ، لم يكن فيها توبيخ » .

ابن سينا ، الجدل ، ص ٣١٧ : « وإثبات الحد صعب جدا ، وإبطاله سهل جدا . فاذا تأكد المجيب ولم يسلم الحد منع عقد القياس على الأحوال التى إنما تكشف عن الحد . ولأن الأوائل أيضا إنما ترسم فى أكثر الأمر بما يتأخر عنها . والمتأخرات عنها ربما كانت أمورا كثيرة ...

وأيضا ، فان الحدود قد تشوش مايقع فيها من اشتراك الاسم والاستعارة فيتكدر فهم الحد نفسه ، فيعسر على السائل ايراد الحجة والتوبيخ ، وعلى المجيب أيضا جهة الاحتراز بها » .

فأخبر عندما يسئل عن المشهورات التى تبطله أنه ستبطل قبل أن يسلمها . فإن الخطأ فى وضع مالا ينبغى غير الخطأ فى وضع شىء ما من غير أن يحفظ كما ينبغى .

وأما من كان غرضه المجاهدة والغلبة فإن السائل غرضه أن يبطل الوضع ، وأن يظهر من أمره أنه قد أبطله بأى وجه اتفق ، وغرض المجيب ضد ذلك .

٥ فلذلك فى هذه المخاطبة ربما جحد المجيب المشهورات وتصعب فى تسليم ما لزمه تسليمه . والسائل أيضا ربما سأل سؤالات ليست على طريق إجادة السؤال ، كما أن المجيب قد يجيب بجواب ليس على طريق إجادة الجواب[1] .

---

(١) أرسطو ، ٨ ، ٤ ، ١٥٩ أ ١٥ — ٢٤ : πῶς μὲν οὖν ἐρωτηματίζειν καὶ τάττειν δεῖ, σχεδὸν ἱκανὰ τὰ εἰρημένα. περὶ δὲ ἀποκρίσεως πρῶτον μὲν διοριστέον τί ἐστιν ἔργον τοῦ καλῶς ἀποκρινομένου, καθάπερ τοῦ καλῶς ἐρωτῶντος. ἔστι δὲ τοῦ μὲν ἐρωτῶντος τὸ οὕτως ἐπάγειν τὸν λόγον ὥστε ποιεῖν τὸν ἀποκρινόμενον τὰ ἀδοξότατα λέγειν τῶν διὰ τὴν θέσιν ἀναγκαίων, τοῦ δ' ἀποκρινομένου τὸ μὴ δι' αὐτὸν φαίνεσθαι συμβαίνειν τὸ ἀδύνατον ἢ τὸ παράδοξον ἀλλὰ διὰ τὴν θέσιν· ἑτέρα γὰρ ἴσως ἁμαρτία τὸ θέσθαι πρῶτον ὃ μὴ δεῖ καὶ τὸ θέμενον μὴ φυλάξαι κατὰ τρόπον.

= ت ع . ٣٢٠ أ ١٤ — ٢١ ، طبعة بدوى ، ص ٧٠٧ : « أما كيف ينبغى أن يكون السؤال والترتيب ، فعسى أن يكون ما قيل فى ذلك كافيا . فأما القول فى الجواب ، فقد ينبغى أن يلخص ما فعل الحاذق بالجواب ، كما يلخص فعل الحاذق بالسؤال المجيد فيه . فأما ما يفعله المجيد السؤال فهو أن يهيىء الكلام تهيئة يقود بها المجيب الى القول بالأشياء التى ليست محمودة أصلا من الأشياء التى هى ضرورية للأمر الموضوع . وأما ما يفعله الذى يجيد الجواب فأن يكون ما يظهر أنه يلزم من المحال والشناعة لم يأت من جهته فى نفسه ، وإنما أتى من قبل الوضع . وذلك أن الخطأ فى أن يوضع أولا ما لا ينبغى أن يوضع هو غير الخطأ فى أن يضع واضع شيئا ما ولا يحفظه كما ينبغى » .

وأما الذين مقصدهم العلم والتعلم فإنما غرض المعلم أن يحصل العلم للتعلم . وذلك هو بعينه غرض المتعلم . وذلك يكون بالأمور الصادقة . فلذلك لا يضعون ما ليس صادقا ، إذ ليس يقصد أحد ، كما يقول أرسطو ، إلى تعلم الكذب[1] .

وإذ قد تقرر هذا ، فنقول :

إن الأوضاع التي يتضمن المجيب حفظها لا تخلو من ثلاثة أنواع :

إما أن يكون الوضع مشهورا ، وأما أن يكون غير مشهور ، وإما أن يكون لا مشهورا ولا غير مشهور وهو الذي ليس للجمهور فيه رأى ، مثل أن الأوج متحرك أو غير متحرك[2] .

والمشهور إما أن يكون مشهورا على الإطلاق ، مثل أن الله موجود ، وإما أن يكون مشهورا عند قوم ما ، مثل ما عند المشائين أن السماء لا ثقيلة ولا خفيفة[3] . ١٠

---

(١) أرسطو ، ٨ ، ٥ ، ١٥٩ أ ٢٥ — ٣٠ : ἐπεὶ δ' ἐστὶν ἀδιόριστα τοῖς γυμνασίας καὶ πείρας ἕνεκα τοὺς λόγους ποιουμένοις (οὐ γὰρ οἱ αὐτοὶ σκοποὶ τοῖς διδάσκουσιν ἢ μανθάνουσι καὶ τοῖς ἀγωνιζομένοις , οὐδὲ τούτοις τε καὶ τοῖς διατρίβουσι μετ' ἀλλήλων σκέψεως χάριν · τῷ μὲν γὰρ μανθάνοντι θετέον ἀεὶ τὰ δοκοῦντα · καὶ γὰρ οὐδ' ἐπιχειρεῖ ψεῦδος οὐδεὶς διδάσκειν ·

ت . ع . ٣٢٠ أ ٢٢ — ٣٢٠ ب ٤ ، طبعة بدوى ، ص ٧٠٨ : « ولما كان ذلك عند الذين يزيفون القول نحو التخرج والارتياض غير مميز ولا محصل ، وذلك أن أغراض الذين يعلمون ويتعلمون والذين يقصدون للمحاورة والذين يصرفون النظر والفكر بعضهم مع بعض على طريق الفحص — لما كانت ليست واحدة بأعيانها ، لأن الذي يتعلم قد ينبغى أن يضع الأشياء التي يظهر من أمرها أنها مقبولة ، إذ ليس أحد من الناس يقصد لتعليم الكذب » .

(٢) الفارابي ، الجدل ، مخطوط براتيسلافا ، ورقة ٢٣١ أ ٦ — ٩ : « وهل لأوج الشمس حركة على توالى البروج ، أم لا ، فإن هذا مما يختلف فيه أصحاب التعاليم . والمقدمات التي تبين الحال فيه كيف هو ليس للجمهور في شيء منها رأى ولا نظر ، بل إنما يعرفها أصحاب التعاليم فقط » .

(٣) الفارابي ، العبارة ، ص ٤٠ .

ابن باجه ، تعليقات ، ص ٣٦ .

وكذلك أيضا الشنيع[1] ينقسم هذين القسمين :

فمنه ما هو شنيع عند الجميع ، مثل أن الله غير موجود ، أو غير قادر ، ومنه ما هو شنيع بالإضافة إلى قوم ما ، مثل وجود الصور عند المشائين[2] .

فمتى كان الوضع غير مشهور فقد يجب ضرورة أن يكون ما يروم السائل إنتاجه مشهورا . ومتى كان الوضع مشهورا ، فقصده أن ينتج ما ليس بمشهور ، لأن السائل أبدًا إنما قصده إنتاج مقابل الوضع[3] . وكذلك متى كان الوضع لامشهورا ، ولا غير مشهور ، فقد ينبغى أن تكون النتيجة بهذه الحال .

---

٢ — الصور : سقطت من ف

---

(١) الفارابى ، الجدل ، مخطوط براتيسلافا ، ورقة ٢٤٧ أ ١٨ — ٢٤٧ ب ٤ : « والشنع هو الرأى المطرح عند الجميع ، أو الرأى المشهور اطراحه ، ويقابله الرأى المشهور إيثاره . فالمشهور إيثاره كما أنه ليس يوجد لأجل أنه صادق ومطابق للوجود ، كذلك الشنع ليس اطراحه لأجل أنه كاذب وغير مطابق للوجود ، لكن لأن الناس يرون اطراحه فقط ، كان صادقا أو كاذبا ، كما أن المشهور إيثاره يؤثر لأجل أن الناس يرون إيثاره سواء كان صادقا أو كاذبا » .

(٢) عن موقف أرسطو من الصور الأفلاطونية ، قارن : ابن سينا ، البرهان ، تحقيق الدكتور أبو العلا عفيفى ص ١٨٩ و ٢٣٣ .

(٣) أرسطو ، ٨ ، ٥ ، ١٥٩ أ ٣٨ — ١٥٩ ب ٦ : ἀνάγκη δὲ τὸν ἀποκρινό- μενον ὑπέχειν λόγον θέμενον ἤτοι ἔνδοξον ἢ ἄδοξον θέσιν ἢ μηδέτερον, καὶ ἤτοι ἁπλῶς ἔνδοξον ἢ ἄδοξον ἢ ὡρισμένως, οἷον τῷδέ τινι ἢ αὑτῷ ἢ ἄλλῳ. διαφέρει δ' οὐδὲν ὁπωσοῦν ἐνδόξου ἢ ἀδόξου οὔσης· ὁ γὰρ αὐτὸς τρόπος ἔσται τοῦ καλῶς ἀποκρίνασθαι καὶ δοῦναι ἢ μὴ δοῦναι τὸ ἐρωτηθέν.

ἀδόξου μὲν οὖν οὔσης τῆς θέσεως ἔνδοξον ἀνάγκη τὸ συμπέρασμα γίνεσθαι, ἐνδόξου δ' ἄδοξον· τὸ γὰρ ἀντικείμενον ἀεὶ τῇ θέσει ὁ ἐρωτῶν συμπεραίνεται.

— ت . ع . ٣٢٠ ب ١٠ — ١٤ ، طبعة بدوى ، ص ٧٠٨ — ٧٠٩ : « فنقول إنه قد يضطر المجيب الى أن يقبل من الأوضاع : إما ما هو مشهور ، أو غير مشهور ، وما كان محمودا بمنزلة قولنا لهذا المشار إليه أوله فى ذاته ، او لغيره . فإنه على أى الجهات كان مشهورا فلا فرق فى ذلك ، لأن المذهب فى جودة الجواب ، وأن يعطى ما سئل عنه أو يمنعه ، هو مذهب واحد بعينه .

وإذا كان الوضع غير مشهور فقد يجب ضرورة أن تكون النتيجة غير مشهورة ، لأن السائل إنما ينتج دائما ما هو مقابل للوضع » .

ولما كان الذى يجيد السؤال إنما يؤلف القياس من مقدمات هى أعرف وأشهر من النتيجة ، فمن البيّن أنه إذا كان الوضع شنيعا على الإطلاق ، فينبغى للمجيب ألا يسلم ماهو مشهور على الإطلاق ، لأنه ينتج ضد ما وضع . وكذلك لا ينبغى أن يسلم ما هو شنيع ما . وذلك أنه إذا سلم من المقدمات ما ليس بشنيع على الإطلاق ففيها حمد ما ، وشهرة ، وهى تنتج ما له حمد ما . وما له حمد ما فقد يقابل الشنيع بإطلاق ، مثل أن قتل القرابة شنيع بإطلاق ، وترك قتلهم محمود فى الغاية[(1)] .

إلا أنه ينبغى للمجيب أن يلتفت إلى أمثال هذه المقدمات . فإن كانت فى الشنعة دون النتيجة ، فلا ينبغى أن يسلمها ، لأنه إذا كان كذلك ، كانت أحمد من النتيجة . وتلك شريطة القياس الفاضل الذى لا يلحق السائل فيه انتهار من المجيب . وإن كانت فى الشنعة أكثر من النتيجة فهى أقل حمدا ، فليس عليه شىء أن يسلمها ، لأنه إن أنتج منها السائل نتيجة لها حمد ما يقابل وضعه ، فله أن ينتهره لكون النتيجة أشهر من المقدمات . وأما التى ليس عليه فى تسليمها شىء فهى المقدمات الشنيعة بإطلاق ، لأنه إذا أتى بالقياس لا ينتج إلا شنيعا . وإن أنتجت غير ذلك ، كان له أن ينتهر السائل فإنه ليس ذلك ممتنعا ، لكن ذلك بالعرض . كما قد ينتج عن

(1) أرسطو ، ٨ ، ٥ ، ١٥٩ ب ٢٠ — ٢٣ : ὁμοίως δέ, εἰ μήτ' ἄδοξος μήτ' ἔνδοξός ἐστιν ἡ θέσις· καὶ γὰρ οὕτως τά τε φαινόμενα πάντα δοτέον καὶ τῶν μὴ δοκούντων ὅσα μᾶλλον ἔνδοξα τοῦ συμπεράσματος· οὕτω γὰρ ἐνδοξοτέρους συμβήσεται τοὺς λόγους γίνεσθαι.

= ت . ع . ، ٣٢١ أ ٣ — ٦ ، طبعة بدوى ، ص ٧١٠ : « وكذلك أيضا إن لم يكن الوضع مشهورا ولا غير مشهور ، فإنه قد يجب أيضا على هذا الوجه ان نعطى جميع الأشياء المشهورة ، ونعطى مما ليس مشهورا جميع الأشياء التى هى فى الشهرة أكثر من النتيجة . فإنه يلزم على هذا الوجه أن تكون الأقاويل أشهر » .

المقدمات الكاذبة نتيجة صادقة[1].

وإن كان الوضع مشهورا على الإطلاق فظاهر أن ما / يروم السائل إنتاجه ١٢١ أ
يكون غير مشهور شنيعا . فينبغى أن يسلم المقدمات المشهورة . لأن المشهور
لاينتج الشنيع بالذات . فإن أنتجه بالعرض ، كان للمجيب أن ينتهره . ولا يسلم
الشنعة التى ليست فى الغاية . إلا إذا كانت شنعتها دون النتيجة . لأنه إن ٥
أنتج عنها شنيعا ما مقابلا للوضع ، إذ كان ما هو مشهور على الإطلاق قد
يقابله ما ليس شنيعا على الإطلاق ، كان له أن ينتهره . إذ ما ينتج الشنيع يجب
أن يكون أعرف فى الشنعة .

وأما إن كان الوضع مشهورا عند طائفة ما دون طائفة، أو عند إنسان بعينه،
فينبغى للمجيب أن لا يسلم ما هو غير محمود عند تلك الطائفة ، أو عند ذلك ١٠
الإنسان . وكذلك إن كان الوضع شنيعا عند طائفة ما ، أو عند إنسان ما ،
فينبغى ألا يسلم ما هو محمود عند تلك الطائفة ، أو ذلك الإنسان . وسواء
كان ذلك محمودا عند الجميع أو لم يكن محمودا ، لأنه ينبغى أن يكون وضعه لجميع
ما يضعه ، أو نفيه له بحسب ذلك الرأى .

مثال ذلك : أنه لما كان ايروقليطس يرى فى الخير والشر أنهما شىء واحد ١٥
بعينه، وكان القوم الذين يتقدون رأيه محمودا عندهم هذا الوضع ، وإن كان شنيعا
عند الجميع، فينبغى للمجيب إذا كان ممن يريد حفظ مثل هذا الوضع ألا يسلم أن
الأضداد لا تجتمع فى موضوع واحد . لأن هذا وإن كان مشهورا عند الجميع ،

---

(١) الفارابى ، الجدل ، مخطوط براتيسلافا ، ورقة ٢١٢ أ ١٢ : « فإن المقدمات الكاذبة قد يمكن أن تنتج عنها نتائج صادقة » .

فهو شنيع عند من يرى هذا الرأى[1] .

وأما إن كان الوضـع لا محمودا ولا غير محمود ، فظاهر أن النتيجة التى يروم

---

(١) أرسطو ، ٨ ، ٥ ، ١٥٩ ب ٢٣ — ٣٥ : εἰ μὲν οὖν ἁπλῶς ἔνδοξον ἢ ἄδοξον τὸ κείμενον, πρὸς τὰ δοκοῦντα ἁπλῶς τὴν σύγκρισιν ποιητέον. εἰ δὲ μὴ ἁπλῶς ἔνδοξον ἢ ἄδοξον τὸ κείμενον ἀλλὰ τῷ ἀποκρινομένῳ, πρὸς αὐτὸν τὸ δοκοῦν καὶ μὴ δοκοῦν κρίνοντα θετέον ἢ οὐ θετέον. ἂν δ' ἑτέρου δόξαν διαφυλάττῃ ὁ ἀποκρινόμενος, δῆλον ὅτι πρὸς τὴν ἐκείνου διάνοιαν ἀποβλέποντα θετέον ἕκαστα καὶ ἀρνητέον. διὸ καὶ οἱ κομίζοντες ἀλλοτρίας δόξας, οἷον ἀγαθὸν καὶ κακὸν εἶναι ταὐτόν, καθάπερ Ἡράκλειτός φησιν, οὐ διδόασι, μὴ παρεῖναι ἅμα τῷ αὐτῷ τἀναντία, οὐχ ὡς οὐ δοκοῦν αὐτοῖς τοῦτο, ἀλλ' ὅτι καθ' Ἡράκλειτον οὕτω λεκτέον. ποιοῦσι δὲ τοῦτο καὶ οἱ παρ' ἀλλήλων δεχόμενοι τὰς θέσεις· στοχάζονται γὰρ ὡς ἂν εἴπειεν ὁ θέμενος.

ـ ت ٠ ع ٠ ٣٢١ أ ٧ — ١٦ ، طبعة بدوى ، ص ٧١٠ : « فأما إن كان الموضوع مشهورا على الإطلاق ، أو غير مشهور ، فقد ينبغى أن تجعل الجواب بحسب الأشياء المشهورة على الإطلاق .

وأما إن لم يكن الموضوع مشهورا على الإطلاق ، أو غير مشهور ، بل إنما هو كذلك عند المجيب ، فقد ينبغى أن يكون ما يوضع ، أو لا يوضع بحسب ما يراه و يعتقده فى الأمر المشهور .

و إن كان المجيب إنما يعتقد فى ذلك رأى غيره ، فمن البين أنه ينبغى أن يكون وضعه لجميع ما يضعه ، أو نفيه لما ينفيه ، بحسب ما يعتقده من ذلك الرأى . ولذلك صار الذين يعتقدون الآراء البديعة ، بمنزلة رأى ايرقليطس فى أن الشر والخير هما شىء واحد بعينه ، لا يسلمون أن الأضداد لا تجتمع فى شىء بعينه ، ليس على أنهم لا يرون ذلك ، ولكن لأن ايرقليطس كان يراه ، كانوا يقولون به . وقد يفعل أيضا مثل ذلك القوم الذين يقبلـون الأوضاع من غيرهم ، وذلك أنهـم يرومون أن يقولوا مثل ما يقول الواضع » .

عن هيراقليطس ، انظر : مقدمة و . هـ . س . جونز لترجمته للبقية الباقية من كتاب هيراقليطس عن العالم περὶ τοῦ πάντος ، فى سلسلة لوب ، فى الجـزء الرابع من أعمال أبقراط ، ص ٤٥١ وما بعدها .

أما قول هيراقليطس بأن الخير والشر شىء واحد بعينه فقد بقى لدينا فى شذرة ٥٧ ، ص ٤٨٨ :
ἀγαθὸν καὶ κακὸν ταὐτόν

وهذا القول قد يطابق المثل السائر : بذا قضت الأيام ما بين أهلها   مصائب قوم عند قوم فوائد

وانظر : أحمد فؤاد الأهوانى ، فجر الفلسفة اليونانية ، ص ٩٨ — ١٢٦ ، ولا سيما شذرة ٥٧ ، ص ١٠٧ : الصحة والمرض واحد ؛ وشذرة ٣٥ ، ص ١٠٦ : الليل والنهار شىء واحد .

السائل إنتاجها تكون على هذه الصفة ، فينبغى أن يسلم له ما هو محمود أو شنيع ، ولا يسلم له ما هو لا محمـود ولا غير محمود . فإنه إن أنتج له ما هو لا محمـود ولا شنيع مما هو محمود أو شنيع ، كان للمجيب أن ينتهره .

فقد ظهر ما الأشياء التى ينبغى للمجيب أن يقصدها فى جميع أنواع الأوضاع، وما الأشياء التى ينبغى أن يجتنبها .

ولمـا كان كل ما يسئل عنه إما أن يكون محمودا أو غير محمود، أو لا محمود، وكان كل واحد من هذه الثلاثة الأنواع إما أن يكون من الأمور التى لهـا غناء فى النتيجة، أو مما ليس له فيها غناء، فينبغى للمجيب — إن أراد — أن يجيد الجواب فى واحد واحد من هـذه الأصناف الستة وألا يلزمه فى القول تبكيت يظن أنه كان سببه .

أما إذا سئل فيما هو محمود إلا أنه لا ينفع فى النتيجة بأن يعطيه و يعترف أنه محمـــود .

و إن كان غير محمود ، ولا ينتفع به فى النتيجة فله أن يعطيه أيضا بعـد أن ينبه على أنه غير محمود ، لأنه بهذا يسلم من أن يظن به أنه سلم ما خفى عليه صدقه وشهرته .

و إن كان محمودا من الأشياء المنتفع بهـا فى النتيجة ، فقد ينبغى ألا يجحده . وذلك أن جحد المشهورات ليس من فعل المجيد للجواب ، لكن يسلمه بعد أن يخبر أنه يلزم عن تسليمه إبطال الوضع . فيبرأ بهذا من أن يظن به أن التقصير إنما أتى من قبله ، لا من قبل الوضع نفسه ، كما يفعله الطبيب عند العلة المعتاصة من أن يتقدم فيخبر أنها لا تبرأ ، وأن التقصير ليس هو من قبل علاجه .

---

٨ — غناء : سقطت من ف

وإن كان ما سئل عنه من الأمور التى لها غناء فى النتيجة إلا أنه شنيع ، فينبغى ألا يسلمه لمساسة القياس الذى يلزم عنها ، مع إخباره بأنه لو سلمه ، للزمت عنه النتيجة .

وأما إن كانت لا محمودة ولا غير محمودة ، وكانت مما لا ينتفع بها فى النتيجة ، فقد ينبغى أن يسلمها ولا يخبر بشيء .

وأما إن كانت بهذه الصفة ولها غناء فى النتيجة ، فينبغى أن ينبه أن لها غناء فى النتيجة من غير أن يسلم أو يجحد .

فبهذا العمل يكون المجيب قد أجاد الجواب ، وأمن من أن يظن به أن تقصيرًا وقع فى المخاطبة من سببه .(1)

٩ — وقع : ارتفع ف

(١) أرسطو ، ٨ ، ٦ ، ١٥٩ ب ٣٧ — ١٦٠ أ ١١ : ἐπεὶ δ' ἀνάγκη πᾶν τὸ ἐρωτώμενον ἢ ἔνδοξον εἶναι ἢ ἄδοξον ἢ μηδέτερον καὶ ἢ πρὸς τὸν λόγον ἢ μὴ πρὸς τὸν λόγον εἶναι τὸ ἐρωτώμενον, ἐὰν μὲν ᾖ δοκοῦν καὶ μὴ πρὸς τὸν λόγον, δοτέον φήσαντα δοκεῖν, ἐὰν δὲ μὴ δοκοῦν καὶ μὴ πρὸς τὸν λόγον, δοτέον μέν, ἐπισημαντέον δὲ τὸ μὴ δοκεῖν πρὸς εὐλάβειαν εὐηθείας. ὄντος δὲ πρὸς τὸν λόγον καὶ δοκοῦντος λεκτέον ὅτι δοκεῖ μέν, ἀλλὰ λίαν σύνεγγυς τοῦ ἐν ἀρχῇ ἐστι καὶ ἀναιρεῖται τούτου τεθέντος τὸ κείμενον. εἰ δὲ πρὸς τὸν λόγον, λίαν δ' ἄδοξον τὸ ἀξίωμα, συμβαίνειν μὲν φατέον τούτου τεθέντος, ἀλλὰ λίαν εὔηθες εἶναι τὸ προτεινόμενον. εἰ δὲ μήτ' ἄδοξον μήτ' ἔνδοξον, εἰ μὲν μηδὲν πρὸς τὸν λόγον, δοτέον μηδὲν διορίσαντι, εἰ δὲ πρὸς τὸν λόγον, ἐπισημαντέον ὅτι ἀναιρεῖται τεθέντος τὸ ἐν ἀρχῇ. οὕτω γὰρ ὅ τ' ἀποκρινόμενος οὐδὲν δόξει δι' αὐτὸν πάσχειν, ἐὰν προορῶν ἕκαστα τεθῇ,

وأما السائل فإنمـا يجيد السـؤال إذا ألّف القياس من مقدمات مشهورة ، وتكون شهرتها مع ذلك أكثر من شهرة النتيجة . وأما متى لم تكن شهرة المقدمات أكثر من شهرة النتيجة ، فليس ينبغى أن يسئل عنها ليؤلف منها قياسا ، ولا ينبغى للمجيب أن يسلمها .

٥ والسائل إذا سأل المجيب فلا يخلو أن يكون اللفظ الذى يسئل به بيّن الدلالة عند المجيب ، أو يكون غريبا غير بيّن الدلالة . وكل واحد من هذين لا يخلو أن يكون ممـا يقال بتواطؤ أو باشتراك .

= ت ، ع . ٣٢١ أ ١٨ — ٣٢١ ب ٩ ، طبعة بدوى ، ص ٧١١ — ٧١٢ : « ولما كان كل ما يسئل عنه ضرورة إما أن يكون مشهورا ، أو غير مشهور ، أو لا واحد منهما ، أو مما ينتفع به فى القول ، أو ممـا لا ينتفع به .

فإنه إن كان مشهورا ، وليس مما ينتفع به فى القول ، فقد ينبغى لك أن تعطيه وتعترف أنه مشهور .

وإن كان غير مشهور ، ولا ممـا ينتفع به فى القـول ، فقد ينبغى أن تعطيه بعد أن تنبـه على أنه غير مشهور ، لتحترس بذلك ممـا يسبق إلى الظن السارح .

وإن كان ممـا ينتفع به فى القـول ، وكان مع ذلك مشهورا ، فقد ينبغى أن تقـول إنه مشهور ، إلا أنه فى غاية القرب من الأمر المطلوب فى البدء ، وإنه إذا وضع ارتفع الأمر الموضوع .

وإن كان مما ينتفع به فى القول وكانت القضية فى غاية البعد من الشهرة ، فقد ينبغى أن ينزل أنه متى وضع لزمت عنه النتيجة ، الا أن الحجة التى أتى بها فى غاية الخساسة .

وان لم تكن غير مشهورة ، ولاهى أيضا مشهورة ، وكانت مع ذلك مما لا ينتفع به فى القول البتة ، فقد ينبغى أن تعطيها من غير أن تلخص شيئا .

وإن كانت مما ينتفع به فى القول ، فقد ينبغى أن ينبه على أن الوضع يرتفع إذا وضع المطلوب الأول .

وبهذا الوجه يكون المجيب فى حال من لا يتوهم عليـه أنه قد لزمه شىء هو كان سكته ، متى كان وضعه لواحد من الأشياء التى يضعها بعد تقديمه النظر فيه والتأمل له » .

ابن سينا ، الجدل ، ص ٣٢١ — ٣٢٢ : « وكل مجيب فإما أن يحفظ وضعا مشهورا ، أو شنعا ، أو غير مشهور ، ولا شنع . وكل واحد من هذه ، وإن كان قد ينتج من غير جنسه ، فالأولى أن ينتج من جنسه ... » .

فأما إذا كان غير بيّن الدلالة ، فللمجيب أن يستفهمه عن دلالته ، وليس

١٢١ب ذلك بعائب له فى هذه الصناعة . وذلك أنه إن سلم له / ما سأله عنـه من غير أن

يعرف دلالته ، فأنتج عليه نقيض وضعـه ، فأراد أن يوقف السائل أنه لم يفهم

ذلك اللفظ الذي سلم ، اتهـم فى ذلك أن تكون حيرة منه ، ولم يصدق فيما ادعى

من ذلك ، إذ يظن أنه إنمـا احتذر بذلك لمـا بطل وضعه . ٥

وإن كان اللفظ بيّن الدلالة إلا أنه مما يقال على أنحاء شتى ، فينبغى أن نتأمل

هل جميـع الأشياء التى يقال عليها المحمول صادقة على الموضوع إن كان الموضوع

يقال على معنى واحد ، أو هـل المحمول صادقا على جميع المعـانى التى يقال عليها

الموضوع إن كان المحمول يقال على معنى واحد ، أو هل جميـع المعانى التى يقال

عليها المحمول صادقة على جميع المعـانى التى يقال عليها الموضوع إن كان كلاهمـا ١٠

يقالان على معانى كثيرة . فإنه لا تخلو القضية من هذه الأقسام الثلاثة . فإذا وجد

الأمر فيها بأحد هذه ، أجاب فيها إما بنعم ، وإما بلا .

---

(١) أرسطو ، ٨ ، ٦ ، ١٦٠ أ ١٢ — ١٦ : ὅ τ' ἐρωτῶν τεύξεται συλλογισ-μοῦ τιθεμένων αὐτῷ πάντων τῶν ἐνδοξοτέρων τοῦ συμπεράσματος. ὅσοι δ' ἐξ ἀδοξοτέρων τοῦ συμπεράσματος ἐπιχειροῦσι συλλογίζεσθαι, δῆλον ὡς οὐ καλῶς συλλογίζονται· διὸ τοῖς ἐρωτῶσιν οὐ θετέον.

= ث ، ع . ٣٢١ ب ٩ — ١٣ ، طبعة بدوى ، ص ٧١٢ : « ويكون السائل قد استتب له القياس إذ كان جميـع الأشياء الموضوعة له أكبر فى الشهرة من النتيجة . وأما الذين يرومون أن يؤلفوا القياس من أشياء هى أقل فى الشهرة من النتيجة ، فمعلوم من أمرهم أنهم غير مصيبين فى تأليف القياس . ومن كانت حاله فيما يسئل منه هذه الحال ، فليس ينبغى له أن يوضع » .

ابن سينا ، الجـدل ، ص ٣١٩ : « وكثيرا ما يعرض أن يضعف السائل عن إيراد مقدمات تكون أشهر من النتيجة ، فتلوح له مقـدمات هي إما مثل النتيجة ، أو أقل شهرة منها ، فيختارها فيصحح المطلوب ... » .

و إن كان فيها معنى كاذبا فى حال وصادقا فى أخرى ، فينبغى أن يقسم الاسم المشترك إلى جميع معانيه ، و يبين الصادق منها من الكاذب قبل أن ينتج السائل النتيجة . هذا هو الأفضل له ، لأنه إن أخر التقسيم الى حين إنتاج النتيجة ، ظن به أنه لم يفهم أن الاسم مشترك .

٥ فإن وقع فى ذلك تقصير منه أو جهل أن الاسم مشترك ، فإن أرسطو يرى أن للمجيب أن يعترف السائل بعد إنتاج النتيجة أن الذى سلمه لم يكن المعنى الذى فهمه السائل عنه ، فأنتج عنه النتيجة . وليس للسائل أن يتهمه فى ذلك . بخلاف الأمر فى الاسم الغير البين الدلالة ، وذلك أنه لا يتهم هنا كما يتهم هناك . لأنه إذا كان اللفظ يدل على معانى كثيرة ، لم يكن لواحد من المتجادلين أن يلزم صاحبه أنه أراد
١٠ معنى من تلك المعانى دون غيره .

وأما إذا كان اللفظ يدل على معنى واحد ، فسلمه ثم اعتذر بعد ذلك أنه لم يفهمه ، لم يقبل قوله فى ذلك واتهم . وأما اللفظ البين الدلالة المقول بتواطؤ ، فقد ينبغى أن يكون الجواب عنه إما بنعم ، وإما بلا .[1]

٨ — البين : بين ف

(١) أرسطو ، ٨ ، ٧ ، ١٦٠ أ ١٧ — ٢٤ : ὁμοίως δὲ καὶ ἐπὶ τῶν ἀσαφῶς καὶ πλεοναχῶς λεγομένων ἀπαντητέον. ἐπεὶ γὰρ δέδοται τῷ ἀποκρινομένῳ μὴ μανθάνοντι εἰπεῖν ὅτι οὐ μανθάνω, καὶ πλεοναχῶς λεγομένου μὴ ἐξ ἀνάγκης ὁμολογῆσαι ἢ ἀρνήσασθαι, δῆλον ὡς πρῶτον μέν, ἂν μὴ σαφὲς τὸ ῥηθέν, οὐκ ἀποκνητέον τὸ φάναι μὴ συνιέναι· πολλάκις γὰρ ἐκ τοῦ μὴ σαφῶς ἐρωτηθέντας διδόναι ἀπαντᾷ τι δυσχερές. ἂν δὲ γνώριμον μὲν ᾖ πλεοναχῶς δὲ λεγόμενον, ἐὰν μὲν ἐπὶ πάντων ἀληθὲς ἢ ψεῦδος ᾖ τὸ λεγόμενον, δοτέον ἁπλῶς ἢ ἀρνητέον, ἐὰν δ' ἐπὶ τὶ μὲν ψεῦδος ᾖ ἐπὶ τὶ δ' ἀληθές, ἐπισημαντέον ὅτι πλεοναχῶς λέγεται καὶ διότι τὸ μὲν ψεῦδος τὸ δ' ἀληθές· ὕστερον γὰρ διαιρουμένου ἄδηλον εἰ καὶ ἐν ἀρχῇ συνεώρα τὸ ἀμφίβολον. ἐὰν δὲ μὴ προΐδῃ τὸ ἀμφίβολον ἀλλ' εἰς θάτερον βλέψας θῇ, ῥητέον πρὸς τὸν θάτερον ἄγοντα ὅτι οὐκ εἰς τοῦτο βλέπων ἔδωκα ἀλλ' εἰς θάτερον αὐτῶν· πλειόνων γὰρ ὄντων τῶν ὑπὸ ταὐτὸν ὄνομα ἢ λόγον ῥᾳδία ἡ ἀμφισβήτησις. ἐὰν δὲ καὶ σαφὲς ᾖ καὶ ἁπλοῦν τὸ ἐρωτώμενον, ἢ 'ναί' ἢ 'οὔ' ἀποκριτέον.

ولما كانت المقدمات التي تلتئم منها الأقاويل الجدلية إما مقدمات مشهورة ليس يحتاج أن تبين بغيرها ، وإما مقدمات تبين بالاستقراء، وكانت هذه الوصايا

= ت. ع. ٣٢١ ب ١٣ — ٣٢٢ أ ٦ ، طبعة بدوي ، ص ٧١٢ — ٧١٣ : « وكذلك فقد ينبغي أن يعاند ويقاوم بالأشياء التي ليست واضحة ، وهي مع ذلك تقال على أنحاء كثيرة . ولما كان مطلقا للمجيب أن يقول فيما لا يعلمه أنه لا يعلمه ، وفيما يقال على وجوه شتى ألا يعترف به ضرورة أو يجحده ، فمن البين أنه إن كان أولا الشيء الذي قيل غير واضح فقد ينبغي له ألا يتغافل من أن يقول : إني لا أفهم . وذاك أن تكلف مناقضة ما يرد عليه أحيانا من المسائل الغامضة بسبب غموضها من الأمور المستصعبة . وإن كان واضحا إلا أنه مما يقال على أنحاء شتى ، فإنه إن كان في جميع الأحوال صادقا أو كاذبا ، فقد ينبغي إما أن يقر به على الإطلاق ، أو يجحده . فإن كان كاذبا في حال ، وصادقا في أخرى ، فقد ينبغي أن ينبه على أنه مما يقال على أنحاء كثيرة ، وإن كان هذا النحو منها كاذبا ، وهذا صادقا . وذلك أنه إن قسمه بأخرة ، لم يعلم أنه قد كان منذ أول الأمر يعلم أن الشيء يميل الى الجهتين . وإن كان لم يتقدم له العلم بميله الى الجهتين ، فقد يجب عليه أن يعرف المضطر له الى ذلك أنه لم يعط ما أعطاه ، وهو يقصد هذا الوجه بعينه ، وإنما أعطاه وهو يريد الوجه الآخر . وذلك أنه إذا كانت المعاني التي تحت الاسم الواحد بعينه أو القول كثيرة ، كان التشكك سهلا . وإن كان ما يسئل عنه واضحا وكان أيضا مما يقال على الإطلاق ، فقد ينبغي أن يكون الجواب عنه إما « بنعم » أو « بلا » » .

ابن سينا ، الجدل ، ص ٣٢٤ — ٣٢٥ : « وللمجيب أن يتوقف في ابتداء الأمر من تسليم ما يراد منه تسليمه إذا كان فيه غموض فلا يسلمه إلا بعد الاستكشاف والاستفهام . وإذا كان فيما يطالب بتسليمه اشتراك اسم ، فله أن يستفسره المعنى المقصود فيه ، سواء تبرع بعدد معاني ذلك الاسم بنفسه ، أو لم يتكلف ذلك ، بل جعله إلى السائل . فإنه لا يلزمه أن يجيب عما لا يفهمه ، ولا عار عليه أن يقول فيما لا يفهمه أنه لا يفهمه » .

وعلى أن للمجيب في جميع ذلك أن يسلم في ابتداء الأمر ما يطالب بتسليمه من غير دلالة على الوجه الذي يفهم ، ويذهب إليه ، ويعنيه ، فإذا أنتج عليه آخر نقيض وضعه ، فكان من وجه آخر غير الوجه الذي فهمه ، عاد فبين أن الذي سلمه ليس هو على هذا المعنى ، بل على معنى آخر . لكن هذا مما يغض من المجيب ، ويدل على نقيصة وضعف فيه ، أو قلة إنصاف ومراوغة . فربما ظن به أنه حينئذ قد أخذ يحتال ، حين لزمه اللازم عما سلمه ، فهو يحاول الآن أن يحرف ما سلمه عن وجهه . وربما ظن به أنه كان عييا غير عالم بالاشتراك ، وعاجزا عن طلب التفسير عنه ».

التي تقدم ذكرها إنما يستعملها في المقدمات التي ليست تحتاج لشهرتها إلى الاستقراء ، فقد ينبغي أن يقال أيضا في إجادة الجواب في هذا الصنف من المقدمات ، وذلك يكون بأن يسلم له جميع المقدمات التي يأخذها في الاستقراء ولا ينكرها . فإن إنكارها إنكار للمحسوس . ويجتهد أن يناقض الكلي الذي يروم أن يبينه السائل ، وذلك بأن لا يجحده فقط ، ويمتنع من تسليمه دون قول يبطله به ، بل بأن يتلقاه بقول يناقضه . لأنه متى امتنع من تسليمه دون أن يأتي بقول يعانده ، فذلك منه محك[1] وتعسف وفعل خارج عن هذه الصناعة . فإن لم يمكنه أن يناقض المقدمة الكلية التي يسرع السائل في بيانها بالاستقراء ، فلا أقل من أن يأتي بقول يناقض به النتيجة . فأما متى لم يأت المجيب بواحد من هذين ، أعني بمناقضة للمقدمة الكلية أو بمناقضة النتيجة التي يروم السائل إنتاجها عليه ولم يسلم له ماسأله عنه من المقدمات ، كان أشد تعسفا وأكثر مماحكة . وينبغي إذا أتى بقول يناقض المقدمة الكلية المثبتة بالاستقراء ألا يأتي بقول يبطلها بالكلية وهو الإبطال بالضد ، بل يأتي بقول يبطلها به إبطالا جزئيا وهو الإبطال بالنقيض . فإن إبطال المقدمات التي هذا شأنها بالكلية شنيع ، إذ يلزم عنه إنكار المحسوسات . مثال ذلك : إذا أراد أن يبين بالاستقراء : أن كل حيوان متحرك ، بأن يستقرى حيوانات يحس من أمرها أنها تتحرك ، فيتلقى المجيب ذلك بمثل قياس زينن اللازم عنه أنه ولا شيء متحرك ، وهو الذي قال فيه : كل متحرك فإنه يقطع نصف المسافة قبل أن يقطع جميعها ، ونصف النصف قبل النصف ، ونصف نصف النصف قبل النصف ، وكذلك إلى غير نهاية . وهو يقطع المسافة كلها في زمان متناه أعظاما غير متناهية . وذلك محال . فإذن ولا شيء

(١) محك : رجل محك : لجوج عسر .. وقد محك محكا (أساس البلاغة ، مادة : م ح ك) .

يتحرك . فإن أمثال هذه القياسات تدفع المحسوسات ، لكن هي مع هذا قياسات يصعب نقضها . ولولا ذلك لم يمكن أن يعارض بها المحسوسات . إلا أن صاحب هذه الصناعة ينبغي أن يحذرها / وهي بالسوفسطائي أولى . فهذه هي الوصية التي ينبغي للمجيب أن يمتثلها في أمثال هذه المقدمات[1] .

١٢٢ ا

قال :

وينبغي أن يتكفل من الأوضاع بنصرة ما كان منها قد طالت مزاولتها له ، وعلم جميع المقدمات المبطلة والمثبتة له . فإنه إذا كان بهذه الصفة ، علم أي المقدمات

---

(١) أرسطو ، ٨ ، ٨ ، ١٦٠ أ ٣٩ — ١٦٠ ب ١٣ : τὰ μὲν οὖν καθ' ἕκαστα πάντα θετέον, ἂν ᾖ ἀληθῆ καὶ ἔνδοξα, πρὸς δὲ τὸ καθόλου πειρατέον ἔνστασιν φέρειν· τὸ γὰρ ἄνευ ἐνστάσεως ἢ οὔσης ἢ δοκούσης κωλύειν τὸν λόγον δυσκολαίνειν ἐστίν. εἰ οὖν ἐπὶ πολλῶν φαινομένου μὴ δίδωσι τὸ καθόλου μὴ ἔχων ἔνστασιν, φανερὸν ὅτι δυσκολαίνει. .... πολλοὺς γὰρ λόγους ἔχομεν ἐναντίους ταῖς δόξαις, οὓς χαλεπὸν λύειν, καθάπερ τὸν Ζήνωνος ὅτι οὐκ ἐνδέχεται κινεῖσθαι οὐδὲ τὸ στάδιον διελθεῖν, ...

= ت ، ع . ٢٢٢ أ . ١ وما بعده ، طبعة بدوي ، ص ٧١٣ — ٧١٤ : « فقد ينبغي أن تضع جميع الجزئيات إن كانت صادقة مشهورة ، وتتكلف رد الأمر الكلي . فان ملق القول بالرد من غير مناقضة إما موجودة وإما مظنونة هو ضرب من التعسف . فانه إن كان المعنى ظاهرا في أشياء كثيرة ولم يسلم الكلي ، ظهر من أمره أنه يمحك ... وذلك أنا قد نجد أقاويل كثيرة تضاد الآراء العامية يصعب حلها ، بمنزلة قول زينن إنه لا يمكن أن يتحرك ولا أن يقطع أيضا مسافة مقدارها أسطاديون ... » .

ابن سينا ، الجدل ، ص ٣٢٦ : « والقياسات التي توجب خلاف الظاهرات ، وإن كان يوجد فيها ما يصعب حله ، مثل قياس زينن على إبطال الحركة ، ومعلوم من أمرها أنها مماحكة وعدول عن الحق » ؛ المرجع نفسه ، ص ٣٣١ : « كقياس زينن على دفع الحركة إذا لم يرد به غير الامتحان » .

عن زينون الايلي ، انظر : سارتون ، تاريخ العلم ، الترجمة العربية ، ١ ، ٢ ، ص ٤٧ ، ١٠٢ .

الدكتور أحمد فؤاد الأهواني ، فجر الفلسفة اليونانية ، ص ١٤٥ وما بعدها .

ابن سينا ، السفسطة ، تحقيق الدكتور أحمد فؤاد الأهواني ، ص ٩٤ وما بعدها .

ابن رشد ، تلخيص السفسطة ، تحقيق محمد سليم سالم ، مطبعة دار الكتب ١٩٧٣ ، ص ١٥٠ وما بعدها .

يسلم، وأيها لا يسلم. وإن احتاجت إلى نقض، علم بما يناقضها[١].

ويجب أن يتحفظ من أن يتضمن حفظ وضع غير مشهور، وذلك فى الأشياء النظرية بمنزلة قول من قال: إن الموجود واحد وإنه لا يتحرك. وأما فى الأشياء العملية فبمنزلة الأوضاع التى تختارها السيرة الرديئة، كمن يرى أن الجور مؤثر، أو أن اللذة خير. وذلك أن تعود نصرة هذه الأوضاع يضر فى الأمرين جميعا.

أما فى الأمور النظرية فإنه يفيد المستعمل لها ملكة مضللة تصرفه عن إيثار الحق وحب الصدق.

وأما فى الأمور العملية فاستهانة بها وقلة خشوع لها. مع أن المستعمل لهذه الأوضاع ليس يظن به أنه إنما ينصرها على جهة الارتياض، بل لأنه يراها ويعتقدها[٢].

٦ — أما: وأما ف // يفيد: يستفيد ف

(١) أرسطو، ٨، ٩، ١٦٠ب ١٤ — ١٦ : ὑπέχειν δὲ καὶ θέπιν καὶ ὁρισμὸν αὐτὸν αὑτῷ δεῖ προεπιχειρήσαντα· ἐξ ὧν γὰρ ἀναιροῦσιν οἱ πυνθανόμενοι τὸ κείμενον, δῆλον ὅτι τούτοις ἐναντιωτέον.

= ت. ع. ٣٢٢ أ ٢٠ — ٣٢٢ ب ١، طبعة بدوى، ص ٧١٤: «وقد ينبغى أن تقبل من الأوضاع والتحديدات ما قد تقدمت من أوليك إياه، وارتياضك فيه. ومن البين أن الأشياء التى يبطل بها أصحاب السؤال الأمر الموضوع هى التى ينبغى أن تعاند».

من البين أن هذه هى الترجمة العربية التى سار وراءها ابن رشد. وهى ترجمة مضللة. قارن: ترجمة بيكارد — كمبردج: Before maintaining either a thesis or a definition the answerer should try his hand at attacking it by himself; for clearly his business is to oppose these positions from which questioners demolish what he has laid down.

(٢) أرسطو، ٨، ٩، ١٦٠ب ١٧ — ٢٢ : ἄδοξον δ' ὑπόθεσιν εὐλαβητέον ὑπέχειν. εἴη δ' ἂν ἄδοξος διχῶς· καὶ γὰρ ἐξ ἧς ἄτοπα συμβαίνει λέγειν, οἷον εἰ πάντα φαίη τις κινεῖσθαι ἢ μηδέν, καὶ ὅσα χείρονος ἤθους ἑλέσθαι καὶ ὑπεναντία ταῖς βουλήσεσιν, οἷον ὅτι ἡδονὴ τἀγαθὸν καὶ τὸ ἀδικεῖν βέλτιον τοῦ ἀδικεῖσθαι· οὐ γὰρ ὡς λόγου χάριν ὑπέχοντα = ἀλλ' ὡς τὰ δοκοῦντα λέγοντα μισοῦσιν.

و ينبغى أن تعلم أن السؤال فى هذه الصناعة على ضربين :

سؤال عن مقدمة مقــدمة ، فإذا تسلمها من المجيب أنتج عنهــا مقصوده ، وسؤال عن المقدمات معا والنتيجة .

وأن الأفعال التي للمجيب أن يتاق بها السائل منها أفعال قبل إنتاجه النتيجة ، ومنها أفعال بعد إنتاجه النتيجة . والأشياء التي يتلقاه بها المجيب قبل إنتاج النتيجة إنمــا هى وصايا فى المقدمات أنفسها . وذلك أنه لمــا كانت المقدمات التى تلتئم منهــا المقاييس فى هذه الصناعة إما مقدمات متسلمــة لشهرتها ، وإما مقدمات تبين بالاستقراء .

والمقدمات المشهورة صنفان :

مقدمات لا يمكن أن يجحدها المجيب أصــلا بعناد ، ولا بغير عناد ، وذلك لشهرتهــا ، ومقدمات له أن يجحدها إذا أتى بقيــاس يناقضها لكونها فى الشهرة متوسطة .

وقد سلف القول فى ما يفعل فى الصنفين .

وقد بقى من القــول ما ينبغى أن يفعله المجيب فى أمثــال هذه المقدمات قبل إنتاج النتيجة ، أعنى المتوسطة فى الشهرة . ثم نصير بعد ذلك إلى ما ينبغى أن

ت . ع . ٢٢ ب ٢ — ٦ ، طبعة بدوى ، ص ٧١٥ : « وقد يجب أن يتحفظ من قبول أصل موضوع غير مشهور على ضربين : أما أحدهما فما يلزم عنه القول بأشياء شنعة ، بمنزلة قول القائل : إن كل شيء يتحــرك < أو لا شيء يتحرك > . والآخر اختيار الأشياء التى من شأن العادة الرذلة أن تختارها وهى مضادة للاعتقادات ، بمنزلة قولنا : إن اللذة خير ، وأن يجور الإنسان أفضل من أن يجار عليه . وذلك إنه ليس إنمــا يقشأ القائل بهذه الأشياء من أجل أن القول قاده إليها ، لكن من قبل أنه يراها ويعتقدها » .

سقط من مخطوط الأورغانون ومن طبعة بدوى ترجمة ἢ μηδέν

يقشأ : مخطوط الأورغانون : يشنأ : طبعة بدوى .

يفعله بعد إنتاج النتيجة . وكذلك تتم ما ينبغي للمجيب أن يفعله في السؤالين جميعا ، فنقول :

إن منع السائل من النتيجة ومقاومة أمثال هذه المقدمات تتأتى من أربعة أوجه :

٥ أحدها : أن يعمد المجيب إلى المقدمة التي لزم عنها النتيجة فيبطلها ، وذلك أما إذا كانت مقدمات القياس كاذبتين فيقصد منها بالإبطال إلى المقدمة التي فيها معنى المقول على الكل . وذلك أما في الشكل الأول فهي الكبرى وأما في سائر الأشكال الأخر فالتي هي بالقوة الكبرى إذا رتبت ترتيب الشكل الأول . وذلك أنه وإن كان يبطل القياس الذي ألف من مقدمتين كاذبتين ببطلان

١٠ الصغرى ، فليس الصغرى هي السبب في لزوم الكاذب الذي هو النتيجة . والعالم بالنقض ، كما يقول أرسطو ، ليس هو الذي يبطل الذي لزم عنه الكاذب كيف ما اتفق ، بل الذي يبطل الشيء الذي هو علة في الكذب وسبب فيه[1] .

وبين أن هذا الإبطال يتهيأ للمجيب في موضعين اثنين :

أحدهما : إذا سأله السائل عن المقدمات والنتيجة معا ، أو حيث تكون

١٥ المقدمات التي يسئله عنها مما له في هذه الصناعة أن يقاومها وهي التي ليست في الغاية من الشهرة .

والوجه الثاني : هو أن يبطل المقدمات التي سأل عنها لا بحسب الأمر في نفسه ، لكن بحسب السائل ، وهو أن يعجز عن إزالة موضع الإبطال . مثال ذلك : أن يسئل

---

١١ — يبطل : يبطل ف

---

(١) أرسطو ، ٨ ، ١٠ ، ١٦١ أ ١ — ٢ : ἔστι δὲ λόγον κωλῦσαι συμπεράνασθαι τετραχῶς. ἢ γὰρ ἀνελόντα παρ' ὃ γίνεται τὸ ψεῦδος. — ت ع . ٣٢٢ ب ١٨ — ١٩ ، طبعة بدوى ، ص ٧١٦ : « وقد يتهيأ أن يمنع من النتيج من وجوه أربعة : إما بأن يبطل ذلك الشيء الذي منه يحدث الكذب » .

السائل : أليس الشجاعة نافعة ؟ فيقول المجيب : لا ، وذلك أن الشجاعة هي سبب لتلف الشجعان[1] . فإذا لم يفصل السائل ما بالذات مما بالعرض ، لم يقدر أن يحل هذه المقاومة . وذلك أن الشجاعة هي سبب لتلف الشجعان بالعرض ، لا بالذات[2] .

والوجه الثالث : أن يكون السائل قد سأل عن مقدمة نافعة في النتيجة ، إلا أنه أخذها مغيرة تغييرا لا يلزم عنها — إذا أخذت بذلك النحو — النتيجة المقصودة ، ٥ فيقاومه المجيب من هذه الجهة ، فلا يقدر السائل أن يغيرها إلى الصورة التي يلزم عنها النتيجة وهي حين سأل عنها بالقوة بتلك الصورة . وذلك مثل أن يسئل سائل أن ما ليس بجوهر لا يبطل الجوهر ببطلانه — وأجزاء الجوهر يبطل الجوهر لبطلانها / — ليتنج من ذلك أن أجزاء الجوهر ١٢٢ب جوهر ، كان للمجيب موضع اعتراض في أنه ليس تلزم هذه النتيجة عن قولنا : ١٠ ما ليس بجوهر لا يبطل الجوهر ببطلانه . ولو وقع التفطن ، لعلم أن هذه النتيجة لازمة . وذلك إذا غير قوله : ما ليس بجوهر لا يبطل الجوهر ببطلانه ، إلى المقدمة التي هي هذه بالقوة ، وهي قولنا ، بحسب عكس النقيض : ما يبطل الجوهر ببطلانه فهو جوهر . فإذا أضفنا إلى هذه — التي هي الكبرى — قولنا :

٧ بتلك : تلك ف

(١) قارن قول الشاعر : لولا المشقة ساد الناس كلهم الجود يفقر والإقدام قتال

(٢) أرسطو ٨ ، ١٠ ، ١٦١ أ ٢ — ٤ : ἢ πρὸς τὸν ἐρωτῶντα ἔνστασιν εἰπόντα· πολλάκις γὰρ οὐδὲ λέλυκεν, ὁ μέντοι πυνθανόμενος οὐ δύναται πορρωτέρω προαγαγεῖν.

— ت . ع . ٢٢٣ ب ١٩ — ٢١ ، طبعة بدوى ، ص ٧١٦ : « وإما بأن يقصد لمقاومة السائل . فإنك وإن لم تأت في كثير من الأوقات في النقض بطائل ، إلا أن السائل لا يمكنه الإمعان والاتساع فيه » .

الإمعان : + في القول ، في طبعة بدوى . ولا وجود لها في مخطوط الأورغانون .

أجزاء الجوهر يبطل الجوهر ببطلانها ، أنتج المقصود ، وهو أن أجزاء الجوهر جوهر[1] .

والوجه الرابع من المناقضة ، وهو أخس هذه الأنحاء وأدونها ، هي المناقضة التي تحوج السائل مع المجيب إلى طول القول وترداده فيما ناقضه به حتى تطول السآمة وتنقطع المحاورة و يفترقان على غير شيء . وهذا ليس من فعل المجيد للجواب . ٥
وذلك يكون بأن تكون مقدمات القياس فيها شكوك كثيرة تحتاج في تلك الشكوك إلى مقاومة كثيرة : أما المجيب ففي تصحيح تلك الأشياء التي قاوم بها ، وأما السائل ففي إبطالها . ومثال ذلك : إذا أراد السائل أن يبين أن الفضيلة آثر من جودة البخت والاتفاق ، فقال : أليس البخت شيئا غير محدود ولا ثابت ، وإنما يكون بالعرض ، و بغير اختيار ، وكثيراً ما يجرى على غير استحقاق[2] ؟ فيقول ١٠
المجيب : ليس الأمر كذلك ، بل البخت هو قضاء الله وقدره ، ولا شيء أجرى على نظام ، وأحرى بأن يقال باستحقاق من قضاء الله وقدره . وأمثال هذه المقدمات

---

(١) أرسطو ، ٨ ، ١٠ ، ١٦١ أ ٤ — ٩ : τρίτον δὲ πρὸς τὸ ἠρωτημένα· συμβαίη γὰρ ἂν ἐκ μὲν τῶν ἠρωτημένων μὴ γίνεσθαι ὃ βούλεται διὰ τὸ κακῶς ἠρωτῆσθαι, προστεθέντος δέ τινος γίνεσθαι τὸ συμπέρασμα. εἰ μὲν οὖν μηκέτι δύναται προάγειν ὁ ἐρωτῶν, πρὸς τὸν ἐρωτῶντα εἴη ἂν ἡ ἔνστασις, εἰ δὲ δύναται, πρὸς τὰ ἠρωτημένα.
ت . ع . ٣٢٢ ب ٢١ — ٣٢٣ أ ٥ ، طبعة بدوى ، ص ٧١٦ : « الثالث : أن يوجه المقاومة نحو الأمر الذى كان السؤال عنه . وذلك أنه قد يعرض ألا يحصل له ما يريده من الأشياء المسؤول عنها ، لأن السؤال عنها جرى على غير صواب . ومتى زيد أدنى زيادة ، حدثت النتيجة . فإن كان السائل غير ممكن له الإمعان إلى ما بين يديه ، فالمناقضة يجب أن تكون موجهة نحوه . وإن كان الإمعان ممكنا له ، فالمعاندة تكون نحو الأشياء المسئول عنها » .

(٢) ابن سينا ، الخطابة ، ص ٦٩ : « والجد من العلل الكاذبة التي لا تعويل عليها لا في الخير ولا في الشر » .

يحتاج فى تصحيحها إلى زمان أطـول من الزمان الذى يحتاج فى تصحيح المطلوب الأول[١] .

فهذه هى الوصايا التى يستعملها المجيب مع السائل قبل إنتاج النتيجة .

وينبغي أن يقال فيما يفعـله معه بعد إنتاج النتيجة وانتهاره وتخسيس القياس الذي ألفه عليه من المقدمات التى تسلمها منه ، وإنما يكون ذلك إذا كانت رداءة القول وفساده إنما جاء من قبـل السائل ، لا من قبل المجيب . وذلك أن العمل المشترك لا يوجد على أقصى كماله إلا من قبل الشريكين . وإنما يكون لهما شيء مشترك إذا كان قصدهما اختيار الحق واستنباطه ، أو حصول الرياضة فقط . فينبغى للمجيب أن يجيـد الجواب إذا كان قصده هذا القصد . فإن الوضيع من الشركاء هو الذي يقصد للعـوق عن العمل المشـترك . وأما إذا كان قصدهما المجاهدة والمغالبـة فليس هنـاك مشترك ، وكل واحد منهما يلقى صاحبـه بكل ما يمكنه به أن يغلبه من أصناف الأقاويل السوفسطائية وغيرها : إما لأن خصمه يضطره إلى ذلك ، وإما لأن طلب الغلبة يحمـله على ذلك . وليست هذه طريقة

(١) أرسـطو ، ٨ ، ١٠ ، ١٦١ أ ٩ — ١٢ : τετάρτη δὲ καὶ χειρίστη τῶν ἐνστάσεων ἡ πρὸς τὸν χρόνον· ἔνιοι γὰρ τοιαῦτα ἐνίστανται πρὸς ἃ διαλεχθῆναι πλείονος ἐστι χρόνου ἢ τῆς παρούσης διατριβῆς.

— ت . ح . ٣٢٣ أ ٥ — ٧ ، طبعة بدوى ، ص ٧١٦ — ٧١٧ : « والنحو الرابع من المناقضة — وهو أخس الأنحاء وأدونها — هو الذى يكون نحو الزمان . وذلك أن بعض الناس الذين يعاندون بأمثال هـذه الأشياء التى تجـرى المحاورة فيها قـد يحتاجون فى ذلك إلى زمان أطول من زمان المفاوضة الحاضرة » .

الجــــدل[1] .

وقــد تلحق الخساسة القياس من أجل النتيجة التى يقصد به تبيينها ، مثــل ألا يجد السائل من المشهورات التى يروم أن يبين منها ذلك المطلوب إلا مشهورات كاذبة . مثال ذلك : إذا أراد أن يبين أن اللذة ليس بخير ، فيقول : اللذة ليست تصير المنهمكين فيهــا أخيارا ، وكل خير يصير مقتنيه خيرا ، فينتج من ذلك أن اللذة ليست بخــير . وقــولنا : « كل خير يصير مقتنيه خيرا » كذب ، إلا أنه مشهور . وربمــا كانت النتيجة كاذبة ، إذا كان الوضــع الذى تضمن المجيب حفظه صادقا ، فيضطر أن يتسلم مقدمات كاذبة . فإن الكاذب لاينتج إلا عن الكاذب .

---

٨ — إلا : لا ف

---

(١) أرسطو ، ٨ ، ١١ ، ١٦١ أ ٣٧ — ١٦١ ب ٠ : ἐπεὶ δὲ φαῦλος κοινωνὸς ὁ ἐμποδίζων τὸ κοινὸν ἔργον, δῆλον ὅτι καὶ ἐν λόγῳ· κοινὸν γάρ τι καὶ ἐν τούτοις προκείμενόν ἐστι, πλὴν τῶν ἀγωνιζομένων. τούτοις δ' οὐκ ἔστιν ἀμφοτέροις τυχεῖν τοῦ αὐτοῦ τέλους· πλείους γὰρ ἑνὸς ἀδύνατον νικᾶν. διαφέρει δ' οὐδέν, ἄν τε διὰ τοῦ ἀποκρίνεσθαι ἄν τε διὰ τοῦ ἐρωτᾶν ποιῇ τοῦτο. ὅ τε γὰρ ἐριστικῶς ἐρωτῶν φαύλως διαλέγεται· ὅ τε ἐν τῷ ἀποκρίνεσθαι μὴ διδοὺς τὸ φαινόμενον μηδ' ἐκδεχόμενος ὅ τί ποτε βούλεται ὁ ἐρωτῶν πυθέσθαι.

= ت . ع . ٣٢٣ ب ٤ — ١١ ، طبعة بدوى ، ص ٧١٨ — ٧١٩ : « ولما كان الوضيع من الشركاء هو الذى يقصد العوق عن العمل المشترك ، كان معلوما أن الأمر فى الأقاويل يجرى هذا المجــرى . وذلك أن الأمر الموضوع فيها هو الشىء المشترك ، إلا فيما كان يجرى من المجادلة على طريق المجاهدة ، فإنه غير ممكن أن يقبل كل واحد من الفريقين شيئا واحدا بعينه ، لأنه غير ممكن أن تكون الغلبة لأكثر من واحد ، ولا فرق أصلا فى أن يفعل ذلك فى حال الجواب أو فى حال السؤال . وذلك أن الذى يسئل على طريق المراء طريقته فى الجــدل طريقة خسيسة ، وكذلك حاله إذا تعاطى الجواب . فإنه لا يعطى الشىء الذى يظهر ، ولا يأتى ليعلم الشىء الذى يريد السائل أن يعلمه » .

ابن سينا ، الجدل ، ص ٣٢٨ .

وإذا كان هذا هكذا ، ففساد القياس يلحق من ثلاثة وجوه :

إما من جهة السائل ، وإما من جهة المجيب ، وإما من جهة المطلوب .

ولذلك قد يخاطب السائل بأفضل ما يتهيأ له ويكون القول مع ذلك خسيساً[1] .

والقياس يلحقه الفساد : إما من قبل صورته ، وإما من قبل مادته .

والفساد اللاحق له من جهة الصورة ينقسم ثلاثة أقسام : ٥

أحدها : ألا يكون شكله منتجا أصلا ، بل يكون من سالبتين ، أو جزئيتين .

والقسم الثاني : أن يكون منتجا لغير المطلوب ، مثل أن تكون الصغرى سالبة كلية في الشكل الأول .

والثالث : أن يكون منتجا بالعرض ، مثل أن ينتج نتيجة صادقة من مقدمات كاذبة ، أو مشهورة من شنيعة . ١٠

وأما الفساد اللاحق من جهة المادة فأن تؤلفه من مقدمات ينقصها شرط واحد ، أو أكثر من شرط واحد من الشروط المشترطة في مقدمات ذلك القياس في تلك الصناعة .

١٢٢ أ وإذا كان هذا هكذا ، فالفساد يلحقه من جهة / مادته : إما أن تكون مقدماته شنيعة ، وربما كانت مع ذلك كاذبة ، فكانت فاسدة بوجهين ، ١٥ وإما أن تكون النتيجة أشهر منها ، وإما أن تكون مقدماته تحتاج من البيان أكثر مما يحتاج إليه النتيجة ، وإما أن يكون المطلوب مما يمكن بيانه بمقدمات يسيرة فيستعمل في ذلك مقدمات كثيرة . مثال ذلك : أن يبين أن ظننا أفضل من

---

(١) أرسطو ٨ ، ١٢ ، ١٦١ ب ٦ — ٨ : οὐδὲν γὰρ κωλύει τὸν μὲν λόγον φαῦλον εἶναι, τὸν δ᾽ ἐρωτῶντα ὡς ἐνδέχεται βέλτιστα πρὸς τὸν ἀποκρινόμενον διειλέχθαι.

ت . ع . ٢٢٣ ب ١٢ — ١٤ ، طبعة بدوى ، ص ٧١٩ : « وذلك أنه لا شيء يمنع أن يكون القول خسيسا ، وأن يكون السائل يخاطب المجيب بأفضل ما يتهيأ له يخاطبه به » .

ظن . وهذا يتأتى بيانه بمقدمات قليلة و بمقدمات كثيرة . أما بمقدمات يسيرة فأن تقول : الظن منه صادق وهو الظن الممكن الأكثرى ، ومنه كاذب وهو الظن الممكن الأقل . والصادق أفضل من الكاذب . فإذن قد يكون ظن أفضل من ظن .

وبيانه بمقدمات كثيرة أن يقول : الموجودات بعضها أفضل فى الوجود من بعض ، إذ كان فيها ما هو دائم الوجود وضرورى ، وما ليس بدائم الوجود . والمظنونة منها هى التى ليست هى دائمة الوجود . والتى ليست هى دائمة الوجود هى أفضل مما ليس بموجود أصلا . والظن بما ليس بدائم الوجود قد يكون صادقا ، وبما ليس بموجود يكون غير صادق . فقد يكون ظن صادق وظن كاذب ، والصادق أشد تحقيقا وأصح ، وما هو أشد تحقيقا وأصح فهو أفضل . فإذن قد يكون ظن أفضل من ظن[1] .

---

(١) أرسطو ، ٨ ، ١١ ، ١٦٢ أ ٢٤ — ٢٤ : ἔστι δέ τις ἁμαρτία καὶ αὕτη περὶ τοὺς συλλογισμούς, ὅταν δείξῃ διὰ μακροτέρων, ἐνὸν δι᾽ ἐλαττόνων καὶ ἐν τῷ λόγῳ ὑπαρχόντων, οἷον ὅτι ἔστι δόξα μᾶλλον ἑτέρα ἑτέρας, εἴ τις αἰτήσαιτο αὐτοέκαστον μάλιστ᾽ εἶναι, εἶναι δὲ δοξαστὸν ἀληθῶς αὐτό, ὥστε τῶν τινῶν μᾶλλον εἶναι αὐτό· πρὸς δὲ τὸ μᾶλλον μᾶλλον τὸ λεγόμενον εἶναι· εἶναι δὲ καὶ αὐτοδόξαν ἀληθῆ, ἣ ἔσται μᾶλλον ἀκριβὴς τῶν τινῶν· ἤτηται δὲ καὶ αὐτοδόξαν ἀληθῆ εἶναι καὶ αὐτοέκαστον μάλιστ᾽ εἶναι· ὥστε αὕτη δόξα ἀκριβεστέρα ἐστίν. τίς δὲ ἡ μοχθηρία; ἢ ὅτι ποιεῖ, παρ᾽ ὃ ὁ λόγος λανθάνειν τὸ αἴτιον.

— ت . ع . ٣٢٤ ب ٧ — ١٥ ، طبعة بدوى ، ص ٧٢٢ — ٧٢٣ : « وقد نجد فى القياسات أيضا هذا الضرب من الغلط : وهو أن يبين بأشياء أكثر ما يتهيأ تبيينه بأشياء أقل ، وهى مع ذلك موجودة فى القول ، بمنزلة قولنا : إنه قد يكون ظن أفضل من ظن . فإنه متى سأل سائل فقال إن كل واحد من الأمور هو أفضل فى الوجود من غيره ، لأنه مظنون على الحقيقة ، فيجب إذا أن يكون أفضل مما ليس كذلك من الأشياء ، إذ كان إنما يقال أفضل بالإضافة الى ما هو أفضل منه . وقد يوجد ظن ما صادقا ، وهو الذى يكون أصح من غيره من الظنون ... فأما من أين أتى الفساد ؟ فإنه أتى من قبل أنه يجعل الشىء الذى منه صدر القول سببا لأن تخفى العلة ولا يشعر بها » .

وقد يلحق القياس الفساد أيضا بأن يوجد فيه من المقدمات ما هو سبب للنتيجة ، وليس بسبب ، وهو بيان فى قياس الخلف والمستقيم . وقد فصل ذلك فى كتاب سوفسطيق[1] .

وكذلك يلحقه الفساد من جهة تغيير السائل المقدمات التى تسلمها ، مثل أن يزيد فيها أو ينقص منها ، أو يستعملها بتصريف غير التصريف الذى تسلمها به[2] .

فهذه هى أوجه الفساد اللاحقة للقياس على جهة الحصر لها والتحديد .

وأرسطو يرى أن الانتهار[3] يلحق السائل من خمسة وجوه :

الانتهار الأول : أن يكون القول غير منتج أصلا ، وتكون مقدماته شنيعة ، أو كاذبة وشنيعة معا . مثال ذلك قول ماليسوس : إن كان الموجود تكون ، فله مبدأ . غير أنه لم يتكون ، فليس له مبدأ . فالموجود إذن واحد .

— من العلم والظن . انظر : أرسطو ، البرهان ، ٨٨ا ٤ ب ٣٠ وما بعده = ت ٠ ع ، طبعة بدوى ، ص ٤٠٢ وما بعدها ؛ ابن سينا ، البرهان ، تحقيق الدكتور أبو العلا عفيفى ، ص ٢٥٦ وما بعدها .

ابن سينا ، الجدل ، ص ٣٣٢ : « ومن الوجوه التى يبكت بها القياس أن يكون فيه فضل لا يحتاج إليه ، ويتم الكلام دونه ، ثم يكون دخوله يعمى وجه اللزوم ، ويخفى المقدمة التى عنها اللزوم . كما إذا عرض قائل يريد أن يبين أن بعض الظن آكد من بعض ، وكان يكفيه مثلا أن يقول : لأن الأمور بعضها أكثر فى الإمكان من بعض ... فيترك هذا ويقول : إن من الأمور ما هى دائمة ، ومنها ما هى غير دائمة . والدائمة أفضل . ثم غير الدائمة منها ما هو أفضل وأتم وجودا ، ومنها ما هو أضعف وجودا ، والظن لا يكون فى الدائمة ، وإنما يكون فى الممكن الأكثرى ... فهذا كلام فيه حشو يعميه ويصرف من الفطن القياسية التى فيه » .

(١) ابن رشد ، تلخيص السفسطة ، تحقيق محمد سليم سالم ، مطبعة دار الكتب ١٩٧٣ ، ص ٣٩ وما بعدها .

(٢) انظر ص ٤٥١ من هذا الكتاب .

(٣) الانتهار = التبكيت = ἐπιτίμησις .

فإن هذا جمع مع فساد الشكل كذب مقدماته[(١)] .

والانتهار الثانى : أن يكون القول غير منتج للمطلوب ، لكن ينتج غيره ، وتكون مقدماته مع هذا شنيعة ، أو كاذبة وشنيعة ، مثل قول برمنيدس : كل ما سوى الموجود فهو لا موجود ، وما هو لا موجود فليس بشىء ، فالموجود إذن واحد . فإن هذا إنما ينتج أن ما ليس بموجود فليس بشىء ، لا أن الموجود واحد[(٢)] .

---

(١) أرسطو ، ٨ ، ١١ ، ١٦١ ب ١٩ — ٢٤ : καθ' αὑτὸν δὲ τῷ λόγῳ πέντ' εἰσὶν ἐπιτιμήσεις, πρώτη μὲν ὅταν ἐκ τῶν ἐρωτωμένων μὴ συμπεραίνηται μήτε τὸ προτεθὲν μήτε ὅλως μηδὲν ὄντων ψευδῶν ἢ ἀδόξων, ἢ ἁπάντων ἢ τῶν πλείστων, ἐν οἷς τὸ συμπέρασμα, καὶ μήτ' ἀφαιρεθέντων τινῶν μήτε προστεθέντων γίνηται τὸ συμπέρασμα.

= ت . ع . ٣٢٣ ب ٢٢ — ٣٢٤ أ ٣ ، طبعة بدوى ، ص ٧٢٠ : « والتبكيت بالقول بعينه على الانفراد يكون على خمسة أوجه : (فالأول) منها إذا كان لا تلزم من الأشياء المسئول عنها نتيجة لا نحو الأمر الموضوع ولا نحو شىء من الأشياء أصلا ، كانت الأشياء التى عنها تحدث النتيجة كاذبة أو غير محمودة ، إما جميعها أو جمهورها ، ولا إن زيدت أشياء أو نقصت ، ولا أن حذف بعض هذه الأشياء أو أضيف بعضها تحدث نتيجة » .

ابن سينا ، الجدل ، ٣٢٩ : « فأما المواضع المستحقة للتبكيت فى القول نفسه فهى خمسة : أحدها : أن تكون الأقاويل لا تنتج أصلا ، إذ لا يكون تأليفها تأليفا قياسا لا بالفعل ولا بالقوة ، حتى يكون بحيث إذا زيد فيها شىء أو نقص ، تكون له صورة قياس منتج » .

عن ميليسوس Melissus ، انظر : أحمد فؤاد الأهوانى ، فجر الفلسفة اليونانية ، ص ١٥٥ — ١٦٠ ؛ ابن سينا ، السفسطة ، تحقيق الدكتور أحمد فؤاد الأهوانى ، ص ٢٤ ، وص ١٠٣ .

(٢) أرسطو ، ٨ ، ١١ ، ١٦١ ب ٢٤ — ٢٦ : δευτέρα δὲ εἰ πρὸς τὴν θέσιν μὴ γίνοιτο ὁ συλλογισμὸς ἐκ τοιούτων τε καὶ οὕτως ὡς εἴρηται πρότερον.

= ت . ع . ٣٢٤ أ ٣ — ٥ ، طبعة بدوى ، ص ٧٢٠ : « (والثانى) ألا يكون القياس المؤلف من أمثال هذه الأشياء وبما هذه حاله بحسب ما قلنا فيما سلف ، موجبها نحو الأمر الموضوع » .

ابن سينا ، الجدل ، ص ٣٢٩ : « والثانى : أن يكون منتجا ولكن لغير المطلوب » .

عن بارمينيدس Parmenides ، انظر : أحمد فؤاد الأهوانى ، فجر الفلسفة اليونانية ، ص ١٢٧ — ١٤٤ .

والاشتهار الثالث : أن يكون القياس إنما يتم تأليفه بمقدمات زادها من عند نفسه، أو نقصها، وتكون مع هذا شنيعة، أو كاذبة وشنيعة (١).

والاشتهار الرابع : أن تكون المقدمات أقل شهرة من النتيجة، وهى مع ذلك شنيعة (٢).

---

(١) أرسطو ، ٨ ، ١١ ، ١٦١ ب ٢٦ — ٢٨ : τρίτη δ' εἰ προστεθέντων τινῶν γίνοιτο συλλογισμός, ταῦτα δ' εἴη χείρω τῶν ἐρωτηθέντων καὶ ἧττον ἔνδοξα τοῦ συμπεράσματος.

ت . ع . ٣٢٤ أ ٥ — ٦ ، طبعة بدوى ، ص ٧٢٠ : « (والثالث) متى كان حدوث القياس بأشياء ما تزاد أو تنقص ، إلا أنها تكون أخس من الأشياء التى يسئل عنها ودون النتيجة فى الإحماد » .

تارن ترجمة بيكارد — كمبردج : The third is, supposing certain additions would bring an inferece about but yet these additions were to be weaker than those that were put as questions, and less generally held than the conclusion.

ابن سينا ، الجدل ، ص ٣٢٩ : « والثالث أن يكون قد ينتج المطلوب ، ولكن مما هو كذب وغير مشهور » .

أضاف المترجم العربي : أو تنقص ، وهى فى الحقيقة تتبع الضرب الرابع . وقد سار وراءه ابن رشد . ولهذا اختل التقسيم الأرسطى عند ابن رشد . فأصبح الضرب الثالث عند ابن رشد يضم الضربين الثالث والرابع عند أرسطو . انظر الهامش التالى .

(٢) أرسطو ، ٨ ، ١١ ، ١٦١ ب ٣٠ — ٣١ : ἔτι εἰ ἐξ ἀδοξοτέρων καὶ ἧττον πιστῶν τοῦ συμπεράσματος.

ت . ع . ٣٢٤ أ ٧ — ٨ ، طبعة بدوى ص ٧٢٠ : « وأيضا فإذا كان القياس من أشياء هى أقل إحمادا وصدقا من النتيجة » .

ليس هذا هو الضرب الرابع عند أرسطو ، وإنما هو جزء من الصنف الخامس .

أما الصنف الرابع عند أرسطو فهو :

أرسطو ، ٨ ، ١١ ، ١٦١ ب ٢٨ — ٣٠ : πάλιν εἰ ἀφαιρεθέντων τινῶν ἐνίοτε γὰρ πλείω λαμβάνουσι τῶν ἀναγκαίων, ὥστε οὐ τῷ ταῦτ' εἶναι γίνεται ὁ συλλογισμός.

والانتهار الخامس : أن تكون المقدمات التي يؤلف منها القياس صادقة وهي قليلة الحمد ، إلا أنها تحتاج في تبيينها إلى زمان أطول من زمان تبيين المطلوب . ذلك إذا أمكن أن يكون لذلك القياس مقدمات أبين منها .(١)

وهذه الخمسة الأوجه من التبكيت إنما تلحق السائل إذا كان هو السبب فيها .

والقول الصادق في هذه الصناعة على ما نقوله على ثلاثة أضرب :

الأول : وهو أحدها ، أن يكون مؤلفا من مقدمات في نهاية الشهرة ، وقد

= ت . ع . ٣٢٤ أ ٦ — ٧ ، طبعة بدوى ، ص ٧٢٠ : « وذلك أنهم أحيانا يستعملون في القياس أشياء تزيد على ما يحتاج اليه فيه لئلا يحدث عن وجودها قياس » .

أغفل المترجم العربي هنا الجزء الأول من الكلام وهو ما يدل على الحذف وأضافه إلى الجملة السابقة ، كما أن ترجمة ὥστε بكلمة « لئلا » خطأ قد يقود الى الضلال .

قارن ابن سينا ، الجدل ، ص ٣٣٠ : « والرابع أن يكون فيه فضل لا يحتاج إليه » .

وانظر ترجمة بيكارد — كيردج : (4) Again supposing certain withdrawals could effect the same: for sometimes people secure more premisses than are necessary, so that it is not through them that the inference comes about.

(١) أرسطو ، ٨ ، ١١ ، ١٦١ ب ٣١ ~ ٣٣ : ἢ εἰ ἐξ ἀληθῶν ἀλλὰ πλείονος ἔργου δεομένων ἀποδεῖξαι τοῦ προβλήματος.

ت . ع . ٣٢٤ أ ٨ — ٩ ، طبعة بدوى ، ص ٧٢٠ : « أو كان من أشياء صادقة إلا أنه يحتاج في تبيينها من العمل الى أكثر ما يحتاج إليه في الأمر المطلوب » .

ابن سينا ، الجدل ، ص ٣٣٠ : « والخامس : أن تكون مقدماته صادقة ، ولكن أخفى من النتيجة » .

هذا الضرب الخامس عند ابن رشد ينقصه ، كما بينا ، جزء ضم إلى الضرب الرابع . انظر الهامش السابق .

سلمها المجيب ، ويكون شكله شكلا منتجا بالذات وأولا للمقصود إنتاجه[1] .

والضرب الثاني : أن يكون مؤلفا من مقدمات متوسطة في الشهرة والحمد ، قد سلمها المجيب ، وتكون منتجة للمطلوب أولا وبالذات[2] .

والضرب الثالث : أن يكون القول مؤلفا من مقدمات بعضها تسلمها من المجيب ، وبعضها أتى بها من عند نفسه ، إلا أن التي أتى بها من عند نفسه هي في النهاية من الحمد[3] .

(١) أرسطو ، ٨ ، ١١ ، ١٦٢ أ ٣٥ — ٣٧ : λόγος δ' ἐστὶ δῆλος ἕνα μὲν τρόπον καὶ δημοσιώτατον, ἐὰν ᾖ συμπεπερασμένος οὕτως ὥστε μηδὲν δεῖν ἐπερωτῆσαι.

= ت . ع . ٣٢٤ ب ١٥ — ١٦ ، طبعة بدوي ، ص ٧٢٣ : « والقول الصادق إنما هو في نحو واحد ، وهو الذي في غاية العموم ، متى كان قد ينتج تلجا لا يحتاج معه إلى زيادة في السؤال » .

ابن سينا ، الجدل ، ص ٣٣٢ : « والقول الفاضل هو الصادق المقدمات الظاهرها ، المصيب الترتيب بالفعل » .

(٢) أرسطو ، ٨ ، ١٢ ، ١٦٢ أ ٣٧ — ١٦٢ ب ٢ : ἕνα δὲ καὶ ὃς μάλιστα λέγεται, ὅταν εἰλημμένα μὲν ᾖ ἐξ ὧν ἀναγκαῖον εἶναι, ᾖ δὲ διὰ συμπερασμάτων συμπεραινόμενος.

= ت . ع . ٣٢٤ ب ١٦ — ١٨ ، طبعة بدوي ، ص ٧٢٣ : « وأيضا فأن يكون قد قيل على أفضل ما يتهيأ بأن يوجد في تبيينه الأشياء التي يحصل عنها ضرورة ، وأن يكون أيضا منتجا من النتائج » .

ابن سينا ، الجدل ، ص ٣٣٢ : « ويليه الذي إن لم تكن مقدماته ظاهرة كانت قريبة عنها ، أو كانت نتيجة لازمة منها » .

(٣) أرسطو ، ٨ ، ١٢ ، ١٦٢ ب ٢ : ἔτι εἰ ἐλλείπει σφόδρα ἔνδοξον.

= ت . ع . ٣٢٤ ب ١٨ ، طبعة بدوي ، ص ٧٢٣ : « وأن يكون مع ذلك عادما الشيء الذي هو محمود في الغاية » .

ترجمة بيكارد — كيردج : Moreover, it is so also if some step is omitted that generally is firmly accepted.

ابن سينا ، الجدل ، ص ٣٣٢ : « أو إن كان قد عدم تمام هيئة التأليف فهو بحيث يعود الى الترتيب والتأليف الواجب بقليل تقديم أو تأخير وزيادة ونقصان » .

ويقول إن الأقاويل الكاذبة فى هذه الصناعة ، ويعنى بها الشنيعة ، أربعة أصـــناف :

الصنف الأول : أن يكون القول منتجا فى الظن من غير أن يكون كذلك فى الحقيقة ، مثل أن يكون من موجبتين فى الشكل الثانى ، مثل ما قال أفلاطون :

٥ العالم واثق ، والشجاع واثق ، فالعالم شجاع[1] .

والصنف الثانى : أن يكون منتجا ، إلا أنه لغير المطلوب .

والفرق بين هذين الصنفين / واللذين عددا فى الاشتهار أن ذينك اشترط فيهما ١٢٣ب مع هذا أن تكون المقدمات شنيعة ، أو شنيعة وكاذبة معا[2] .

والصنف الثالث : أن يكون منتجا للمطلوب بالذات وأولا ، إلا أن مقدماته

١٠ ليست على الشريطة التى توجبها الصناعة ، مثل أن يكون البيان فى أمر طبى

---

(١) أرسطو ، ٨ ، ١٢ ، ١٦٢ ب ٣ — ٥ : ψευδὴς δὲ λόγος καλεῖται τετραχῶς. ἕν μὲν τρόπον ὅταν φαίνηται συμπεραίνεσθαι μὴ συμπεραινόμενος, ὃς καλεῖται ἐριστικὸς συλλογισμός.

= ت ، ع ، ٣٢٤ ب ١٨ — ٢٠ ، طبعة بدوى ، ص ٧٢٣ : «فأما القول الكاذب فقد يكون على أربعة أضرب : فأحد الضروب : أن يظهر من أمره أنه منتج وليس كذلك ، ويدعى قياسا مرائيا» .

ابن سينا ، الجدل ، ص ٣٣٢ : «والقول الرذل هو ما يرى أنه منتج وليس بمنتج ، وهو المرائى المشاغبى» .

(٢) أرسطو ، ٨ ، ١٢ ، ١٦٢ ب ٥ — ٧ : ἄλλον δὲ ὅταν συμπεραίνηται μέν, μὴ μέντοι πρὸς τὸ προκείμενον, ὅπερ συμβαίνει μάλισται τοῖς εἰς ἀδύνατον ἄγουσιν.

= ت ، ع ، ٣٢٤ ب ٢٠ — ٢١ ، طبعة بدوى ، ص ٧٢٣ : «والضرب الثانى : متى كان منتجا إلا أنه لا ينتج الأمر الموضوع بديا ، بمنزلة ما يعرض للذين يبينون الشىء بطريق الخلف» .

ابن سينا ، الجدل ، ص ٣٣٢ : «أو الذى ينتج ، ولكن غير الذى يراد إنتاجه» .

بمقدمات ليس من الطب ، بل من صناعة أخرى ، مثل مَنْ بيّن أن الجراحات المستديرة عسيرة البرء ، من أجل أن الدائرة أوسع من كل شكل مستقيم الخطوط مساو الإحاطة لها[٣] .

والصنف الرابع : أن يكون منتجا للمطلوب بالذات وأولاً ، لكن تكون مقدماته كاذبة ، وذلك إما كلها ، وإما بعضها .

وهذا الضرب ليس هو من المقاييس الفاسدة فى كل حال ، وبخاصة فى هذه الصناعة . وذلك أنه قد يضطر الأمر هاهنا إلى استعمال المقدمات الكاذبة ، متى اتفق ألا يوجد لذلك الأمر المطلوب مقدمات مشهورة ، إلا كاذبة .

وقد يستعمل فى البرهان القياس الذى احدى مقدمتيه كاذبة وذلك فى قياس

---

٣ — مساو : مساوى ل

---

(٣) أرسطو ، ٨ ، ١٢ ، ١٦٢ ب ٧ — ١١ : ἢ πρὸς τὸ προκείμενον μὲν. συμπεραίνηται, μὴ μέντοι κατὰ τὴν οἰκείαν μέθοδον. τοῦτο δ' ἐστίν, ὅταν μὴ ἂν ἰατρικὸς δοκῇ ἰατρικὸς εἶναι ἢ γεωμετρικὸς μὴ ὢν γεωμετρικὸς ἢ διαλεκτικὸς μὴ ὢν διαλεκτικός, ἄν τε ψεῦδος ἄν τ' ἀληθὲς ᾖ τὸ συμβαῖνον.

= ت . ع . ٣٢٤ ب ٢١ — ٢٣ ، طبعة بدوى ، ص ٧٢٣ — ٧٢٤ : « أو يكون منتجا للأمر الموضوع بديا ، إلا أنه بغير الطريق الصناعى ، وأعنى بذلك متى كانت الطريق غير طبية ، فيوهم أنها طبية ، أو هندسية ، أو جدلية ، كان الأمر التابع صادقا ، أو كاذبا » .

ابن سينا ، الجدل ، ص ٣٣٢ : « ومن وجوه رذيلة القول فى ذلك أن يكون منتجا للمطلوب ، ولكن من مقـدمات خارجة من الصناعة ، غير مناسبة ، كمن يبرهن على الطب من مقدمات هندسية ، أو على المطلوب الجدلى ببرهان تعليمى حقيق » .

الخلف على ماتبين[١] .

وإذا كان هذا هكذا، فالامتحانات التي يمتحن بها المقاييس في العلوم والجدل ثلاثة أصناف :

الامتحان الأول : هل هو منتج أو غير منتج . وهذا الامتحان يتفرع إلى أقسام :

أحدها : إن كان منتجا ، هل هو منتج للمطلوب أو لغير المطلوب . وإن كان منتجا للمطلوب ، فهل ذلك بالذات أو بالعرض ، وهل ذلك أولاً أو ثانيا .

وبيّن أن جميع هذه الأصناف من المنتجات يصدق عليها بجهة ما قولنا : إنه غير منتج ، إلا المنتج للمطلوب أولاً وبالذات . فالمنتج التام الإنتاج يعتبر فيه ثلاث شرائط :

أن يكون منتجا للمطلوب ، وأن يكون أولاً ، وأن يكون بالذات .

وقد قيل في هذه في كتاب القياس .

فهذا الامتحان يتضمن الفحص عن ثلاثة أنواع من الفسادات .

---

(١) أرسطو ، ٨ ، ١٢ ، ١٦٢ ب ١١ — ١٥ : ἄλλον δὲ τρόπον ἐὰν διὰ ψευδῶν συμπεραίνηται. τούτου δ' ἔσται ποτὲ μὲν τὸ συμπέρασμα ψεῦδος, ποτὲ τὸ δ' ἀληθές. τὸ μὲν γὰρ ψεῦδος ἀεὶ διὰ ψευδῶν περαίνεται, τὸ δ' ἀληθὲς ἐγχωρεῖ καὶ μὴ ἐξ ἀληθῶν, ὥσπερ εἴρηται καὶ πρότερον.

— ت . ع . ٣٢٤ ب ٢٣ — ٣٢٥ أ ٣ ، طبعة بدوى ، ص ٧٢٤ : « والضرب الرابع : متى كان منتجا من أشياء كاذبة ، فإن النتيجة عند ذلك تكون في وقت كاذبة ، وفي وقت صادقة ، لأن الكذب ينتج دائما من الأشياء الكاذبة ، وأما الصدق فقد يمكن أن ينتج من أشياء ليست صادقة ، كما قلنا فيما سلف » .

الرابع : الثالث ، في مخطوط الأورغانون .

ابن سينا ، الجدل ، ص ٣٣٢ : « ومنها أن يكون إنتاجه الصدق إنما هو عن كذب ، لا على سبيل قياس الخلف ، ولا لأن الكذب مشهور ؛ فيكون بالحرى أن يلام مستعمله لأمر هو مستحقه لا لأجل الكذب . فإن للكذب مدخلا في استعمال الجدل . فإن القياس الكاذب قد يستعمل إذا كان مشهورا . ومن استعمل لا على هذه الجهة ، فقد رام المغالطة قصدا ، أو غلط سهوا » .

والامتحان الثاني : يكون بأن ننظر إلى النتيجة ونتأملها . فإن كانت كاذبة ، علمنا أن في مقدمات القياس ضرورة كذبا . وإن كانت صادقة ، أمكن أن تكون مقدمات القياس كاذبة وصادقة . فإن الصدق قد ينتج عن الكذب ، كما تبين في كتاب القياس(١) . وحينئذ ينبغي أن نتأمل مقدمات القياس . فإن كانت كاذبة ، بطل القياس . وإن كانت صادقة ، فينبغي أن نستعمل الامتحان الثالث : وهو ٥
هل هي مستعملة على الشرط الصناعي ، حتى تكون في الجدل جدلية ، وفي الطب طبية ، وفي الهندسية هندسية ، إلى سائر ذلك ، مما شأنه أن يشترط في مقدمات تلك الصناعة . وبيّن أن هذا الامتحان يشتمل جميع أصناف الفساد التي عددناها(٢) .

وقد يلحق هنا نوع من العيب في المقاييس يظن به أنه فساد، وليس بفساد . فربما بكت به المجيب السائل ، وذلك إما غلط أو مغالطة ، وهو الفساد الذي ١٠

٢ — كذبا : كذب ف

(١) أرسطو ، التحليلات الأولى ، المقالة الثانية ، الفصل الثاني ، طبعة بدوي ، ص ٢٣١ وما بعدها .

وانظر ص ٤٥٦ فيما سبق من كتابنا هذا .

(٢) أرسطو ، ٨ ، ١٢ ، ١٦٢ ب ٢٤ — ٣٠ : ὥστε δῆλον ὅτι πρώτη μὲν ἐπίσκεψις λόγου καθ' αὑτὸν εἰ συμπεραίνεται, δευτέρα δὲ πότερον ἀληθὲς ἢ ψεῦδος, τρίτη δ' ἐκ ποίων τινῶν. εἰ μὲν γὰρ ἐκ ψευδῶν ἐνδόξων δέ, λογικός· εἰ δ' ἐξ ὄντων μὲν ἀδόξων δέ, φαῦλος· εἰ δὲ καὶ ψευδῆ καὶ λίαν ἄδοξα, δῆλον ὅτι φαῦλος ἢ ἁπλῶς ἢ τοῦ πράγματος.

= ت . ع . ٢٢٥ أ ١١ — ١٥ ، طبعة بدوي ، ص ٧٢٤ : « فمعلوم إذا أن الفحص الأول من القول : هل هو بذاته منتج ؟ والفحص الثاني : هل هو صادق أم هو كاذب ؟ والفحص الثالث : من أي الأشياء يأتلف ؟ وذلك أنه إن كان من أشياء كاذبة ، إلا أنها محمودة ، فهو منطقي . وإن كان من الأشياء التي هي الموجودة ، إلا أنها غير محمودة ، فهو خسيس . وإن كان من أشياء كاذبة ، وكانت مع ذلك غير محمودة أصلا ، فمعلوم أنه خسيس إما على الإطلاق ، وإما من نفس الأمر » .

يسمى مصادرة . وهذا على ضربين : إما فى الحقيقة ، وإما فى المشهور . وكلا النوعين من المصادرة يتجنب فى هـذه الصناعة . وأما فى صناعة البرهان فالنوع الحقيق فقط .

قال .

٥ وقـد قيل فى المصادرة التى تكون فى الحقيقة على المطلوب نفسه وعلى مقابله فى كتاب القياس ، وأما هاهنا فيقال فى المصادرة التى بحسب الظن المحمود[١] .

قال .

والمصادرة بالجملة تكون على المطلوب نفسه على خمسة أنواع :

أولها وأوضحها متى استعمل بدل المحمول أو الموضـوع فى المطلوب اسما

١٠ مرادفا له . فإنه ليس يمكن أحد أن يغلط فى هذا النوع ، ولا أن يغالط بأن يضع المطلوب نفسه من غير تبديل ، أو يضع بدل الاسم قولا يقوم مقام الاسم[٢] .

(١) أرسطو ، ٨ ، ١٣ ، ١٦٢ ب ٣١ — ٣٣ : τὸ δὲ ἐν ἀρχῇ καὶ τὰ ἐναντία πῶς αἰτεῖται ὁ ἐρωτῶν, κατ' ἀλήθειαν μὲν ἐν τοῖς 'Αναλυτικοῖς εἴρηται, κατὰ δόξαν δὲ νῦν λεκτέον.

= ت . ع . ٣٢٥ أ ١٥ — ١٧ ، طبعة بدوى ، ص ٧٢٥ : « فأما كيف يصادر عما يسئل عنه فى بدء الأمر وعن الأشياء المتضادة ، فقد قيل ذلك على التحقيق فى أنالوطيقا . وأما على طريق الظن فقد ينبغى الآن أن نتكلم فيه » .

انظر التعليلات الأولى . المقالة الثانية ، الفصل ١٦ ، طبعة بدوى ، ص ٢٧٧ وما بعدها .

ابن سينا ، الجدل ، ص ٣٤٣ : « ومنها أن يكون مصادرا على المطلوب بالحقيقة فى المستقيم ، أو على المقابل بالخلف ، أو يكون كذلك بحسب الظن » .

(٢) أرسطو ، ٨ ، ١٣ ، ١٦٢ ب ٣٤ — ١٦٣ أ ١ : αἰτεῖσθαι δὲ φαίνονται τὸ ἐν ἀρχῇ πενταχῶς· φανερώτατα μὲν καὶ πρῶτον, εἴ τις αὐτὸ τὸ δείκνυσθαι δέον αἰτήσειεν. τοῦτο δ' ἐπ' αὐτοῦ μὲν οὐ ῥᾴδιον λανθάνειν, ἐν δὲ τοῖς συνωνύμοις καὶ ἐν ὅσοις τὸ ὄνομα καὶ ὁ λόγος τὸ αὐτὸ = σημαίνει, μᾶλλον.

والنوع الثانى : أن يضع بدل الشىء الجزئى الكلى المحيط به ، مثل أن يريد أن يبين أن علم المتضادات واحد فيضع أن علم المتقابلات واحد[١] .

والنوع الثالث : أن يضع بدل الشىء المقصود بيانه بيان جزئيه[٢] .

= ت . ع . ٣٢٥ أ ١٧ — ٢٠ ، طبعة بدوى ، ص ٧٢٥ : « قد يظهر من أمرهم أنهم يصادرون فى بدء الأمر على خمس جهات :

أولها : وهو أوضحها ، متى صادر عن ذلك الذى ينبغى أن يتبين . وهــذا فليس يسهل أن توقع المغالطة به فى نفســه ، وإنما يمكن أن توقع المغالطة به فى المتواطئة أسماؤها خاصة ، وفى جميــع الأسماء التى الاسم لها والقول يدلان على شىء واحد بعينه » .

(١) أرسطو ، ٨ ، ١٣ : ١٦٣ أ ١ — ٥ : δεύτερον δέ, ὅταν κατὰ μέρος δέον ἀποδεῖξαι καθόλου τις αἰτήσῃ, οἷον <εἰ> ἐπιχειρῶν, ὅτι τῶν ἐναντίων μία ἐπιστήμη, ὅλως τῶν ἀντικειμένων ἀξιώσειε μίαν εἶναι. δοκεῖ γὰρ ὃ ἔδει καθ' αὑτὸ δεῖξαι μετ' ἄλλων αἰτεῖσθαι πλειόνων.

= ت . ع . ٣٢٥ أ ٢٠ — ٣٢٥ ب ١ ، طبعة بدوى ، ص ٧٢٥ — ٧٢٦ : « والجهة الثانية : متى كان ينبغى أن يبين الشىء جزئيا فصادر على الكلى . مثال ذلك : متى أراد أن يبين أن علم المتضادات واحد ، فأوجب ايجابا كليا أن علم المتقابلات واحد . وذلك أنه يتــوهم أن الشىء الذى كان ينبغى أن يبين مفردا بنفسه قد صودر عنه مع أشياء كثيرة غيره » .

ابن سينا ، الجدل ، ص ٣٣٣ : « والمصادرة التى بحسب الظن على وجوه : منها أن يأخذ الأعم الأخص المقيس ، فيقول له المجيب : إنك قــد أخذت الأمر نفسه ، فى حجته ، إذ سواء استعملت الأخص أو الأعم كمن يستعمل فى إثبات أن علم المتضادات واحد ، أن علم المتقابلات واحد ، فيقول له المجيب : إن هذا بعينه هو المطلوب ، أو يقول له : لو سلمت هذا ، لسلمت ذاك » .

(٢) أرسطو ، ٨ ، ١٣ ، ١٦٣ أ ٥ — ٨ : τρίτον εἴ τις καθόλου δεῖξαι προκειμένου κατὰ μέρος αἰτήσειεν, οἷον εἰ πάντων τῶν ἐναντίων προκειμένου τῶνδέ τινων ἀξιώσειε· δοκεῖ γὰρ καὶ οὗτος, ὃ μετὰ πλειόνων ἔδει δεῖξαι, καθ' αὑτὸ χωρὶς αἰτεῖσθαι.

= ت . ع . ٣٢٥ ب ١ — ٤ ، طبعة بدوى ، ص ٧٢٦ : « والجهة الثالثة : متى كان ينبغى أن يبين الشىء فى بدء الأمر كليا فصودر على الجزئى . مثال ذلك : أن يكون المقصود تبيين جميع المتضادات فأخرى أن يتبين بعضها ، فإنه قد يتوهم أيضا من هذا أن الشىء الذى كان ينبغى أن يبين مع أشياء أخر كثيرة قد صودر عنه مفردا » .

ابن سينا ، الجدل ، ص ٣٣٤ : « والثانى : أن يأخذ الأخص مكان الأعم ليستقرى . كما يوجبه عكس المثال المورد » .

والنوع الرابع : أن يضع بدل الجملة أجزاءها ، مثل أن يريد أن يبين أن علم الطب هو علم الصحة والمرض ، فيتبين على حدة أنه علم المرض ، وعلى حدة أنه علم الصحة.[(١)]

والنوع الخامس : أن يبين الشيء بلازمه ، مثل أن يريد أن يبين أن القطر غير مشارك للضلع فيبين عكسه : وهو أن الضلع غير مشارك للقطر.[(٢)]

---

(١) أرسطو ، ٨ ، ١٣ ، ١٦٢ أ ٨ — ١٠ : πάλιν εἴ τις διελὼν αἰτεῖται τὸ πρόβλημα, οἷον εἰ δέον δεῖξαι τὴν ἰατρικὴν ὑγιεινοῦ καὶ νοσώδους, χωρὶς ἑκάτερον ἀξιώσειεν.

= ت . ع . ٣٢٥ ب ٤ — ٦ ، طبعة بدوى ، ص ٧٢٦ : « وأيضا فتى كان الإنسان يصادر عن الشيء في حال قسمته إياه . مثال ذلك : متى كان ينبغى أن يبين أن الطب هو علم المصح والمرض ، فأوجب تبيين كل واحد منهما على حدته » .

ابن سينا ، الجدل ، ص ٣٣٤ : « والثالث : أن تكون الدعوى جملة ، فيأخذها السائل بالقياس في المصادرة على جزء جزء منها ، كمن يريد أن يبين أن الطب معرفة بحال الصحة وحال المرض ، فيقول : لأن الطب معرفة بحال الصحة ، والطب معرفة بحال المرض » .

قارن : جالينوس ، كتاب الفرق ، طبعة هيلمريش ، Scripta Minora ، ٣ ، ص ١ ، سطر ٧ — ٩ :

ταῦτ᾽ ἄρα καὶ αὐτὴν τὴν ἰατρικὴν ἐπιστήμην ὑγιεινῶν καὶ νοσερῶν ὁ παλαιὸς λόγος φησίν.

= ت . ع . تحقيق محمد سليم سالم ، مطبعة دار الكتب ١٩٧٨ ، ص ١٢ : « لذلك قالت القدماء إن الطب هو معرفة الأشياء المصححة والأشياء الممرضة » .

(٢) أرسطو ، ٨ ، ١٣ ، ١٦٣ أ ١٠ — ١٣ : ἢ εἴ τις τῶν ἑπομένων ἀλλήλοις ἐξ ἀνάγκης θάτερον αἰτήσειεν, οἷον τὴν πλευρὰν ἀσύμμετρον εἶναι τῇ διαμέτρῳ, δέον ἐπιδεῖξαι ὅτι ἡ διάμετρος τῇ πλευρᾷ.

= ت . ع . ٣٢٥ ب ٦ — ٨ ، طبعة بدوى ، ص ٧٢٦ : « أو متى قصد إلى أشياء يلزم بعضها بعضا فصادر عن أحدها . مثال ذلك : أن الضلع غير مشارك للقطر ، وكان يجب أن يبين أن القطر غير مشارك للضلع » .

ابن سينا ، الجدل ، ص ٣٣٤ : « والرابع : أن يأخذ اللازم بدل الشيء ، كمن يقول : إن الضلع مباين لأنه غير مشارك ، أو الإنسان محبوب لأن الضاحك محبوب » .

وأنحاء المصادرة على مقابل المطلوب هي هذه بعينها . إلا أنه لما كانت المتقابلات ثلاثة : الموجبة والسالبة ، والأضداد ، والعدم / والملكة ، وكانت هذه الخمسة الأنحاء توجد في كل واحد من هذه الثلاثة ، كانت أنواع المصادرة على مقابل المطلوب خمسة عشر (١) .

١١٢٤

والفرق بين أن يصادر على مقابل المطلوب وبين أن يصادر على المطلوب نفسه : أنه إذا صادر على المطلوب نفسه كان الخطأ في ذلك يظهر لنا عند تأمل

٥

---

(١) أرسطو ، ٨ ، ١٣ ، ١٦٣ أ ١٤ — ٢٤ : Ἰσαχῶς δὲ καὶ τἀναντία αἰτοῦ-νται τῷ ἐξ ἀρχῆς. πρῶτον μὲν γὰρ εἴ τις τὰ ἀντικείμενα αἰτήσαιτο, φάσιν καὶ ἀπόφασιν, δεύτερον δὲ τἀναντία κατὰ τὴν ἀντίθεσιν, οἷον ἀγαθὸν καὶ κακὸν ταὐτόν. τρίτον εἴ τις τὸ καθόλου ἀξιώσας ἐπὶ μέρους αἰτοῖτο τὴν ἀντίφασιν, οἷον εἰ λαβὼν τῶν ἐναντίων μίαν ἐπιστήμην ὑγιεινοῦ καὶ νοσώδους ἑτέραν ἀξιώσειεν, ἢ τοῦτο αἰτησάμενος ἐπὶ τοῦ καθόλου τὴν ἀντίθεσιν πειρῷτο λαμβάνειν. πάλιν ἐάν τις αἰτήσῃ τὸ ἐναντίον τῷ ἐξ ἀνάγκης συμβαίνοντι διὰ τῶν κείμενων, κἂν εἴ τις αὐτὸ μὲν μὴ λάβοι τὰ ἀντικείμενα, τοιαῦτα δ' αἰτήσαιτο δύο ἐξ ὧν ἔσται ἡ ἀντικειμένη ἀντίφασις.

— ت . ع . ٤٢٥ ب ٨ — ١٦ ، طبعة بدوي ، ص ٧٢٦ — ٧٢٧ : « وأنحاء المصادرة فيما يسئل عنه من المتضادات كأنحاء ما يصادر عنه من الأشياء التي يسئل عنها في بدء الأمر ؛ فأول هذه الأنحاء : أن يصادر عن المتقابلات بمنزلة الموجبة والسالبة . والثاني : أن يصادر عن المتضادات التي على طريق التقابل ، مثل أن الخير والشر هما شيء واحد بعينه . والثالث : متى كان قد أوجب الشيء كليا فأتى به في الجزء على طريق التناقض . مثال ذلك : متى كان قد أوجب أن علم المتضادات واحد ، ثم أوجب للصح والممرض ما يخالف ذلك . أو متى كان أوجب الشيء جزئيا ، ثم رام أن يأتي بالنقيض في الأمر الكلي . وأيضا فمتى صادر عن ضد ما يلزم ضرورة عن الأشياء الموضوعة ، وأيضا فمتى كان لم يصادر عن المتقابلات ثم صادر على هذين الشيئين أعني اللذين منهما يحدث التناقض على طريق التقابل » .

ابن سينا ، الجدل ، ص ٣٣٤ : « والمصادرات على المتقابلات على خمسة وجوه أيضا : إما الحقيقي المذكور . وإما أن يأخذ بدل النقيض محمولا مضادا ، كقولنا : رذل ، لقولنا : فاضل ، بدل قولنا : ليس بفاضل . وإما أن يوجب في الجزئي مقابل ما أوجب في الكل المدعى . وإما أن يصادر على ضد لازم ما وضع في المقدمات ، أو لازم ضده ، أو على ما يلزمه ضد لازم الموضوع » .

النتيجة ، وذلك أنا نجدها بعينها هى احدى مقدمتى القياس .

وأما إذا صادر على مقابل المطلوب ، فالخطأ إنما يظهر لنا فى احدى المقدمتين التى لزم عنهما الكذب وهى التى أضيفت إلى نقيض المطلوب نفسه . وذلك أن هـذه المقدمة ليس ينبغى أن تكون مقابل نقيض المطلوب ، ولا ما يظن به أنه مقابل نقيض المطلوب .

والصنف الأول فى الحقيقة : مصادرة على المطلوب ، ما لم يكن القول الذى أبدل بدل الاسم حدا .

والأربعة الباقية : هى مصادرة فى الظن ، وليست فى الحقيقة . فالثالث منها استقراء . والثـلاثة الباقية مستعملة فى العلوم ، بل ليس تأتلف مقاييس العلوم من غيرها[1] .

فهذه هى جميع الوصايا التى تخص المجيب . وقـد قيل فيما يخص السائل . والذى بقى القول فيه هو ما يعمهما جميعا ، أعنى السائل والمجيب .

---

(١) أرسطو ، ٨ ، ١٣ ، ١٦٣ أ ٢٤ — ٢٨ : διαφέρει δὲ τὸ τἀναντία λαμβάνειν τοῦ <τὸ> ἐν ἀρχῇ, ὅτι τοῦ μέν ἐστιν ἡ ἁμαρτία πρὸς τὸ συμπέρασμα (πρὸς γὰρ ἐκεῖνο βλέποντες τὸ ἐν ἀρχῇ λέγομεν αἰτεῖσθαι), τὰ δ' ἐναντία ἐστὶν ἐν τοῖς προτάσεσι τῷ ἔχειν πως ταύτας πρὸς ἀλλήλας.

= ت . ع . ٣٢٥ ب ١٦ — ٢٠ ، طبعة بدوى ، ص ٧٢٧ : « والفرق بين أن يصادر على الأشياء المتضادة ، وبين أن يصادر على الأشياء التى يسئل عنها فى بدء الأمر أن الخطأ فى هذه إنما يظهر فى النتيجة (وذلك أنا إذا صرفنا تأملنا نحو النتيجة نقول إنه قد صودر على الشىء المسئول عنه فى أول الأمر) ، والخطأ فى المتضادات إنما هو فى المقدمات من قبل أن بين هذه الأشياء تناسبا » .

ابن سينا ، الجـدل ، ص ٣٣٤ : « والخطأ فى المصادرة على المطلوب الأول هو باعتبار النتيجة ومراعاتها إذا ارتقينا إليها فوجدناها مأخوذة فى بيان نفسها . وأما الخطأ فى القياس على مقابل المطلوب فهو اعتبار مناسبة المقدمات بعضها الى بعض . فالأول يلتفت فيه الى النتيجة ، والثانى يعتبر حاله من نفس القياس » .

وهذه الوصايا هي نافعة في أحد ثلاثة أشياء :

أحدها : أنها تعطينا القوة على أن نتقلد القول في الوضع الواحد بعينه مرة على جهة الجواب ، ومرة على جهة السؤال .

والثاني : إفادة القوة على سرعة عمل القياس إما عند السؤال ، وإما عند المقاومة .   ٥

والثالث : القوة التي شأنها أن نفعل بها هذين الفعلين . وبهذه القوة يكون الإنسان صاحب صناعة الجدل .

قال :

فمنها : أن يتعود الإنسان عكس المقاييس . وهذا قد تكلم فيه في الثانية من أنالوطيقي الأول وهو أن نأخذ مقابل النتيجة ونضيف إليها احدى مقدمتي القياس فينتج بذلك نقيض المقدمة الأخرى[1] . ومنفعة هذا للمجيب أنه قد يقاوم به مقدمات القياس التي سأل عنها السائل . وذلك يتفق متى جمع في السؤال المقدمات والنتيجة معاً[2] . وقد ينتفع السائل بهذا الفعل بأن يبطل الوضع على طريق الخلف . وبهذا الفعل يقدر الإنسان أن يأتي على الأمر الواحد بعينه بمقاييس كثيرة ، وذلك أنا مرة نأخذ نقيض النتيجة ومرة ضدها ، ونضيف كل واحدة من هذه مرة إلى الصغرى ومرة إلى الكبرى ، فيحدث عن ذلك أربعة أقيسة . وإنما يلزم متى أخذنا مقابل النتيجة ، وأضفنا إليها احدى مقدمتين أن ترتفع المقدمة   ١٠ ١٥

---

(١) أرسطو : التحليلات الأولى ، المقالة الثانية ، الفصل الرابع عشر ، طبعة بدوى ، ص ٢٦٩ وما بعدها .

الفارابي ، الجدل ، مخطوط براتيسلافا ، ورقة ٢٤٦ ب ١٤ وما بعده : « وأما قياس الخلف فانه مركب من ثلث قياسات : حملى مظهر قد صرح به ، وحملى مضمر ، وشرطى مضمر ... » .

(٢) الفارابي ، الجدل ، مخطوط براتيسلافا ، ورقة ١٨٩ ب ١٠ - ١١ : « إلا أن السؤال عن المقدمات والنتيجة معا ليس هو من أنجع ما في الجدل » .

الأخرى. لأن المقدمات متى وجدت وجدت النتيجة . فإذا ارتفعت النتيجة ، ارتفعت : إمّا المقدمتان ، وإما إحداهما . وذلك بيّن ممـا قيل فى المقدم والتالى فى القياس الشرطى[1] .

ومنها : أن يكون الإنسان قد تقدم فى كل وضع ، فبحث عن القياس الذى يبطله ، فإذا ، ألفاه التمس فيه إبطال مقدماته . فإن الإنسان متى تقدم فى مطلوب مطلوب فنظر فيـه إما مع نفسه ، أو مع غيره ، كانت له قدرة على نقد الكلام فيـه : إما على جهة السؤال ، وإما على جهة الجـواب . أما على جهة السؤال

---

(١) أرسطو ، ٨ ، ١٤ ، ١٦٣ أ ٢٩ — ٣٦ : πρὸς δὲ γυμνασίαν καὶ μελέτην τῶν τοιούτων λόγων πρῶτον μὲν ἀντιστρέφειν ἐθίζεσθαι χρὴ τοὺς λόγαυς· οὕεως γάρ πρός τε τὸ λεγόμενον εὐπορώτερον ἕξομεν καὶ ἐν ὀλίγοις πολλοὺς ἐξεπιστησόμεθα λόγους· τὸ γὰρ ἀντιστρέφειν ἐστὶ τὸ μεταλαβόντα τὸ συμπέρασμα μετὰ τῶν λοιπῶν ἐρωτημάτων ἀνελεῖν ἓν τῶν δοθέντων· ἀνάγκη γάρ, εἰ τὸ συμπέρασμα μὴ ἔστι, μίαν τινὰ ἀναιρεῖσθαι τῶν προτάσεων, εἴπερ πασῶν τεθεισῶν ἀνάγκη ἦν τὸ συμπέρασμα εἶναι.

ﻫ ت ، ع ، ٣٢٥ ب ٢٠ — ٣٢٦ أ ٢ ، طبعة بدوى ، ص ٧٢٧ — ٧٢٨ : « فأما ما يحتاج إليه فى التخرج والارتياض والمداناة للأقاويل التى تجرى هـذا المجرى فقـد ينبغى أولا أن نتعود عكس الأقاويل ، لأنا نكون بذلك أشد استعدادا واتساعا فى مناقضة الأمر المقول ، ويتهيأ لنـا أن نأتى فى الأشياء اليسيرة بأقاويل كثيرة . وذلك أن النقض إنما هو تبديل النتيجة مع المقدمات الباقية . وإذا فعلنـا ذلك نقضنا واحدا من الأشياء المعطاة ، لأنه يجب ضرورة إن كانت النتيجة غير موجودة أن ترتفع واحدة من المقدمات ، إن كان متى وضع جميعها وجب من الاضطرار أن تحدث النتيجة » .

ابن سينا ، الجدل ، ص ٣٣٤ : « وينبغى لمن أراد أن تحصل له ملكة الجدل أن يتعود عكس القياس بالنقيض والضد ، فيتوسع فى إنشاء القياسات ... » .

فبمعرفة القياس ، وأما على جهـة الجواب فبمعرفة مقاومة مقـدمات القياس[١] .

ومنها : أن نلتمس فى الوضع الواحد بعينه قياسا يثبتـه ، وقياسا يبطله ، ثم نقايس بين مقدمات القياس أيها كاذبة ، وأيها صادقة ، وأيها أكثر شهرة ، وأيها أقل شهرة .

فإن كان سائلا ، كان قد عرف القياس الذى يبطل ذلك الوضع . وربما خلط المقدمات التى تثبته عنـد السؤال مع التى تبطله ، فيخفى بذلك الأمر على المجيب .

وإن كان مجيبا ، عرف المقدمات[٢] التى تبطله ، فيتحفظ منها .

---

(١) أرسطو ، ٨ ، ١٤ ، ١٦٣ أ ٣٦ — ١٦٣ ب ٤ : πρὸς ἅπασάν τε θέσιν, καὶ ὅτι οὕτως καὶ ὅτι οὐχ οὕτως, τὸ ἐπιχείρημα σκεπτέον, καὶ εὑρόντα τὴν λύσιν εὐθὺς ζητητέον· οὕτω γὰρ ἅμα συμβήσεται πρός τε τὸ ἐρωτᾶν καὶ πρὸς τὸ ἀποκρίνεσθαι γεγυμνάσθαι. κἂν πρὸς μηδένα ἄλλον ἔχωμεν, πρὸς αὑτούς.

ت . ع . ٤٢٦ أ ٢ — ٥ ، طبعة بدوى ، ص ٧٢٨ : « وينبغى فى كل موضع أن نبحث عن الأمر المطلوب : هل هو بهـذه الحال ، أم لا ؟ وأن تكون إذا وقفت على ذلك ، التمست له النقض فى أول وهلة . فإنك بهذا الوجه تكون مرتاضا متخرجا فى أن تسئل وتجيب . وإن لم يكن ذلك مع غيرك ، فمع نفسك » .

(٢) أرسـطو ، ٨ ، ١٤ ، ١٦٣ ب ٤ — ٩ : παράλληλά τε παραβάλλειν ἐκλέγοντα πρὸς τὴν αὐτὴν θέσιν ἐπιχειρήματα· τοῦτο γὰρ πρός τε τὸ βιάζεσθαι πολλὴν εὐπορίαν ποιεῖ καὶ πρὸς τὸ ἐλέγχειν μεγάλην ἔχει βοήθειαν, ὅταν εὐπορῇ τις καὶ ὅτι οὕτως καὶ ὅτι οὐχ οὕτως· πρὸς τὰ ἐναντία γὰρ συμβαίνει ποιεῖσθαι τὴν φυλακήν.

ت . ع . ٤٢٦ أ ٥ — ٩ ، طبعة بدوى ، ص ٧٢٨ : « فأما الاحتجاجات فقـد ينبغى أن تختار منها فى الأمر الموضوع ما كان مقابلا بعضه لبعض . فإن ذلك يسهل لك السبيل — إلى أن تلزم الشىء قسرا — غاية التسهيل ، ويعين أكبر معونة على التبكيت والنقض متى تسهل للإنسان السبيل إلى أن يعلم أن هذا الشىء هو بهذه الحال أو ليس هو كذلك . وهـذه الصناعة ليست بصغيرة ، وذلك أنها تعلم الإنسان التحفظ من التناقض عند المحاورة » .

قال ارسـطو :

وهذه القوة ليست بصغيرة[1] .

وذلك أنها تكسب الإنسان الجدلى القدرة على السؤال والجواب .
وأما الرجل المبرهن فينتفع بها من جهتين .

٥ إحداهما : أنه إذا كان عنده قياسان على وضع ما أحدهما مثبت له والآخر
مبطل ، فلا يخلو ذلك القياسان من أن يكون أحدهما صادقا والآخر
كاذبا ، أو يكونا صادقين معا لكن من جهتين مختلفتين . فإن كان أحدهما
كاذبا والآخر صادقا ، اعتمد الصادق . وإن كانا صادقين معا ، كاذبين
معا من جهتين ، سهل عليه تمييز الجهة التى بها صدق كل واحد منهما ، والجهة
١٠ التى بها كذب[2] .

= قارن ترجمة بيكارد — كبردج : Select, moreover, arguments relating to the same thesis, and range them side by side: for this produces a plentiful supply of arguments for carrying a point by sheer force, and in refutation also it is of great service, whenever one is well stocked with arguments rro and con: for then you find yourself on your guard against contrary statements to the one you wish to secure.

ابن سينا ، الجدل ، ص ٣٣٥ : « ويجب على الجدلى أن لا يزال يطلب الدربة بالاحتجاج للشىء الواحد من المواضع المذكورة بحجج كثيرة ، ثم يعود ويحتج لمقابله من مواضع أخرى ... » .

(١) أرسطو ، ٨ ، ١٤ ، ١٦٣ ب ١١ : οὐ μικρὸν ὄργανον.

= ت . ع . ٣٢٦ أ ٩ ، طبعة بدوى ، ص ٧٢٨ : « وهذه الصناعة ليست بصغيرة » .

(٢) أرسطو ، ٨ ، ١٤ ، ١٦٣ ب ٩ — ١٢ : πρός τε γνῶσιν καὶ τὴν κατὰ φιλοσοφίαν φρόνησιν τὸ δύνασθαι συνορᾶν καὶ συνεωρακέναι τὰ ἀφ' ἑκατέρας συμβαίνοντα τῆς ὑποθέσεως, οὐ μικρὸν ὄργανον. λοιπὸν γὰρ τούτων ὀρθῶς ἑλέσθαι θάτερον.
=

وهذا النحو من التميز هو من شأن ذوى الفطر الفائقة ، والقوى الفاضلة ، وهؤلاء هم الذين شأنهم محبة الشيء الفاضل من أحد المتقابلين . لأن الناس فى هذا أصناف ثلاثة .

منهم : من يختار أبدا الأفضل من كل متقابلين ، وهؤلاء هم الحكماء .

١٢٤ب ومنهم : من يتساوى / عندهم الأشياء الفاضلة والرديئة ، وهؤلاء هم الجدليون بالطبع .

ومنهم : من يحب من أحد المتقابلين أخسهما ، وهؤلاء هم السوفسطائيون بالطبع[1] .

= ت . ع . ٣٢٦ أ ٩ — ١٢ ، طبعة بدوى ، ص ٧٢٨ : «وذلك أنها تعلم الإنسان التحفظ من التناقض عند المحاورة ، وأن يكون مقتدرا فى العلم والفهم الفلسفى على أن يتأمل الأشياء التى تلزم من كل واحد من الأصلين الموضوعين ، بل على أن يكون قد تأمله وفرغ منه ... والذى يبقى فى الأمر أن يصيب فى اختيار أحدهما» .

(١) أرسطو ، ٨ ، ١٤ ، ١٦٣ ب ١٢ — ١٦ : δεῖ δὲ πρὸς τὸ τοιοῦτον ὑπάρχειν εὐφυᾶ, καὶ τοῦτ' ἔστι ἡ κατ' ἀλήθειαν εὐφυΐα, τὸ δύνασθαι καλῶς ἑλέσθαι τἀληθὲς καὶ φυγεῖν τὸ ψεῦδος· ὅπερ οἱ πεφυκότες εὖ δύνανται ποιεῖν· εὖ γὰρ φιλοῦντες καὶ μισοῦντες τὸ προσφερόμενον εὖ κρίνουσι τὸ βέλτιστον.

= ت . ع . ٣٢٩ أ ١٢ — ١٥ ، طبعة بدوى ، ص ٧٢٨ — ٧٢٩ : «ويحتاج فى ذلك إلى أن يكون جيد الطبع . وجودة الطبع بالحقيقة فليست شيئا غير أن يكون قادرا على حسن الاختيار لما يختار ، والهرب من الكذب . وإنما يقدر على فعل ذلك على سداد من قد طبع طبعا فاضلا ، وذلك أن الذين يحبون ما بدا منهم محبة فاضلة هم الذين يتهيأ لهم اختيار الأمر الأفضل» .

أغفلت الترجمة العربية نقل كلمة μισοῦντες : قارن ترجمة پيكارد — كيردج : disliking .

ابن سينا ، الجدل ، ص ٣٣٥ : «خصوصا إذا كان جيد الطبع ، حسن الاختيار للأفضل والاجتناب للأخس» .

ومنها : أن يكون عند صاحب هذه الصناعة قياسات عتيدة فى المسائل الجمهورية التى يصعب التكلم فيها بإثبات أو إبطال[١] .

وهذه المسائل ثلاثة أصناف :

أحدها : أن يكون مما يتعاطى الجمهور النظر فيه ، وتكثر فيه مخاطبة بعضهم بعضا فيها من غير أن يكون لأكثر الجمهور فيها ميل إلى أحد المتقابلين ، مثل قولنا : هل الفقر مع الصبر آثر من الغنى مع الترفه ؟

والصنف الثانى : هو الذى يكون ميل الجمهور إلى أحد المتقابلين فيه أكثر ، مثل قولنا : هل اليسار مع عدم الفضيلة آثر من الفقر مع الفضيلة ؟

والصنف الثالث : هى الأشياء التى يلحق الإنسان فيها الشنعة عند الجمهور بأى المتقابلين أجاب فيها ، مثل قولنا : أى أحرى أن يطيعه الإنسان : المعلم ، أو الأب ؟

وإنما أوصى فى مثل هذه المسائل أن تكون عند الجدلى قياسات معدة عنده عليها لمكان صعوبة وجود القياس عليها ، لأن الذى ليس للجمهور فيه رأى

---

(١) أرسطو ، ٨ ، ١٤ ، ١٦٣ ب ١٧ — ٢٠ : πρός τε τὰ πλειστάκις ἐμπίπτοντα τῶν προβλημάτων ἐξεπίστασθαι δεῖ λόγους, καὶ μάλιστα περὶ τῶν πρώτων θέσεων· ἐν τούτοις γὰρ ἀποδυσπετοῦσιν οἱ ἀποκρινόμενοι πολλάκις.

= ت . ع . ٣٢٦ أ ١٥ — ١٧ ، طبعة بدوى ، ص ٧٢٩ : « وقد ينبغى أن تكون عندنا أقاويل عتيدة مهيأة للمسائل الجدلية التى كثيرا ما تعرض ، لاسيما للأوضاع المتقدمة ، فإن المسئول عن أمثال هذه الأشياء قد يستصعب الجواب عليه أحيانا عنها ، وينكر ما يدل عليه منها » .

ابن سينا ، الجدل ، ص ٢٣٥ : « وأن يحفظ المسائل الخلافية المشهورة ، ويحفظ جميع الإثبات والإبطال فيها من المواضع التى ذكرناها » .

يصعب أن يقرر فيها رأى . وكذلك الذى الجمهور إلى مقابله أميل . وأكثر من ذلك ما تلحق الحيرة فيه عن أىّ المقابلين أجاب منهما المجيب ، مثل قولنا : هل ينبغى أن يطاع الآباء أو الشريعة ؟

ومنها : أن يحفظ حدود الأشياء التى منزلتها من الصنائع منزلة المبادىء والأصول ، مثل حد المادة والصورة فى العلم الطبيعى ، وحد الخير والشر فى العلم العملى ، والنقطة والخط والسطح والجسم فى الهندسة .

والذى ينبغى أن يكون عنده من حدود هذه الأشياء هى الحدود المشهورة[(١)] .

ومنها : أن تكون المواضع التى سلفت فى المقالات المتقدمة عتيدة عنده ، وبخاصة المواضع التى تثبت الشىء أو تبطله بإطلاق . وبالجملة : فينبغى أن يحفظ الأشياء التى تجرى من الصناعة مجرى الأصول والاسطقسات والمبادىء لسائر ما يستنبط عنها فى صناعة صناعة . فإنه كما أن صاحب العدد إنما تحصل له القدرة على ضرب الأعداد بعضها فى بعض إذا تقدم أولا فعرف ضرب الأعداد الأول وهو الذى يعرف بباب الضرب ، كذلك الحال فى صاحب صناعة الجدل

٢ — الحيرة : بحيرة ل
٧ — الذى : التى ل
٨ — فى : من ل
٩ — وبالجملة : سقطت من ف
١٠ — الصناعة : الصناعات ل
١٣ — الأول : الاول ف

(١) أرسطو ، ٨ ، ١٤ ، ١٦٣ ب ٢٠ — ٢٢ : ἔτι τε ὅρων εὐπορεῖν δεῖ καὶ τῶν ἐνδόξων τε καὶ τῶν πρώτων ἔχειν προχείρους· διὰ γὰρ τούτων οἱ συλλογισμοὶ γίνονται.

ت . ع . ٣٢٦ أ ١٧ — ١٩ ، طبعة بدوى ، ص ٧٢٩ : « وأيضا فقد ينبغى أن نعد حدود الأشياء المحمودة والتى هى مبادىء لتكون مهيأة لنا . فإن القياسات بها تكون » .

إنما تتأتى له المخاطبة فى كل ما يريده، إذا كانت عنده المقدمات والقوانين — التى شأنها أن يستعملها فى وضع وضع، أى وضع كان — عتيدة[1].

وينبغى أن يتحرى من الأمور الكلية التى يستعملها فى استنباط الأمور الجزئية الكلية القريبة من الأمور المقصودة الجزئية. فإن الكليات التى فى غاية العموم ليس يتذكر منها شىء، ولا يستنبط عنها شىء بسرعة، بل إن يطرق منها الذهن إلى الجزئى فيضرب من العرض. وكأنه إنما يصير إليه منها لا بطريق صناعى، بل بأى شىء اتفق. مثال ذلك: أنه ليس ينبغى أن يتحفظ هذا الموضع: وهو أن كل أمرين كانا مختلفين، ووجد أحدهما بحال، فإن الثانى يوجد بحال مخالفة للأول. بل يتحفظ بدل هذا: أنه إذا كان أحد المتقابلين يوجد له أمر ما،

٦ — فيضرب: يضرب ف // منها: سقطت من ل
٩ — للأول: الأول ل // يتحفظ: يحفظ ل

(١) أرسطو، ٨، ١٤، ١٦٣ ب ٢٢ — ٢٨: πειρατέον δὲ καὶ εἰς ἃ πλειστάκις ἐμπίπτουσιν οἱ λόγοι κατέχειν. ὥσπερ γὰρ ἐν γεωμετρίᾳ πρὸ ἔργου τὸ περὶ τὰ στοιχεῖα γεγυμνάσθαι καὶ ἐν ἀριθμοῖς τὸ περὶ τοὺς κεφαλισμοὺς προχείρως ἔχειν καὶ μέγα διαφέρει πρὸς τὸ καὶ τὸν ἄλλον ἀριθμὸν γινώσκειν πολλαπλασιούμενον, ὁμοίως καὶ ἐν τοῖς λόγοις τὸ πρόχειρον εἶναι περὶ τὰς ἀρχὰς καὶ τὰς προτάσεις ἀπὸ στόματος ἐξεπίστασθαι.
— ت. ع. ٣٢٦ أ ١٩ — ٣٢٦ ب ٣، طبعة بدوى، ٧٢٩ — ٧٣٠: «وقد ينبغى أن تتكلف حفظ الأشياء التى كثيرا ما تعرض المجادلة فيها. وكأنه قد يتقدم تعلم [كتاب] الاسطقسات والارتياض فيه التصرف فى علم الهندسة والعلم بها، وفى علم الأعداد أن يكون الإنسان أولا عالما بتضعيف الأعداد الأول، متمهرا فيها (إذ كان ذلك من أكبر الأعوان فى أن يحكم تضعيف سائر العدد)، كذلك ينبغى أن يكون الأمر جاريا عليه فى الأقاويل والمقدمات حتى يكون الإنسان حافظا لها على طرف لسانه».

فالمقابل الآخر يوجد له مقابل الأمر الأول . فإن بالمتقابلات تتذكر الأضداد ، وأنواعها ، ويمكننا أن نقف منها على المطلوبات الجزئية التي تحتها بسهولة وسرعة .

ومنها : أن نرتاض في تصيير الأقاويل الكثيرة قولا واحدا ، بأن نرقيها إلى الكلي الذي يعمها ، وفي تصيير القول الواحد أقاويل كثيرة بأن نقسمه إلى الجزئيات التي تحته . فإنه متى كنا سائلين انتفعنا بتصيير الأقاويل الكثيرة قولا واحدا لنخفي ٥ بذلك ما نريد تسلمه منه . ومتى كنا مجيبين ، انتفعنا بتصيير القول الواحد — إذا سئلنا عنه — إلى أقاويل كثيرة . فإن وجدناه متضمنا إبطال ما يروم حفظه ، لم نسلمه ؛ وإلا ، سلمناه .

وينبغي أن نعتمد هاهنا أعم كلي نقدر عليه ، أعني إذا صيرنا الأقاويل الكثيرة قولا واحدا . فإن بهذا الفعل يكون الأمر على المجيب أشد خفاء . وذلك بخلاف ١٠ الأمر في الكليات التي تكون عنده عتيدة لعمل المقاييس ، فإنه قد يكون من الأقاويل الكلية ما يصعب على المجيب أن يتفطن لما يلزم عنه من النتائج . مثال ذلك : أن يتسلم أن علم الأشياء التي في غاية الكثرة ليس واحدا . فإنه إذا سلم هذا ، فقد سلم ذلك في المضافين ، والمتضادين ، وفي أشياء كثيرة . ولذلك ينبغي للمجيب أن ١٥ يفعل ضد ما / يفعله السائل ، فيهرب من تسليم الأقاويل الكلية العامة ما أمكنه[1] . ١١٢٥

٥ — لنخفي : وتسلمنا ل

١٠ — بهذا : هذا ف // خفاء : إخفاء ف

(١) أرسطو ، ٨ ، ١٤ ، ١٦٣ ب ٣٤ — ١٦٤ أ ٢ : ἔτι τὸν ἕνα λόγον πολλοὺς ποιεῖν ἐθιστέον ὡς ἀδηλότατα κρύπτοντας· εἴη δ' ἂν τὸ τοιοῦτον, εἴ τις ὅτι πλεῖστον ἀφισταίη τῆς συγγενείας περὶ ὧν ὁ λόγος. ἔσονται δὲ δυνατοὶ τῶν λόγων οἱ μάλιστα καθόλου τοῦτο πάσχειν, οἷον ὅτι οὐκ ἔστι μία πλειόνων ἐπιστήμη· οὕτω γὰρ καὶ ἐπὶ τῶν πρός τι καὶ ἐπὶ τῶν ἐναντίων καὶ συστοίχων ἐστίν.

ومنها : أن يستعمل مع الذين قلت رياضتهم فى هذه الصناعة، أو بهم نقص فى فطرهم الاستقراء، ومع المرتاضين جدا الأقاويل الكلية. فإن المرتاض أشد إصغاء لهذه الأقاويل. حتى انهم إنما صاروا إلى دفع المحسوسات، مثل أقاويل زينون التى ينفى الحركة، وأقاويل ماليسيس التى تنفى الكثرة.[1] كما أن الصنف العديم الرياضة أشد إصغاء للاستقراء. فينبغى للجدلى أن يلتقط المقدمات الاستقرائية من كتب أصحاب الاستقراء، والمقدمات الكلية من كتب هذا الصنف أيضا.[2]

٣ — زينون : زنين ل

= ت . ع . ٣٢٦ ب ٨ — ١٤، طبعة بدوى، ص ٧٣٠ : «وأيضا فقد ينبغى أن تعود تفريع القول الواحد أقاويل كثيرة ليتهيأ لك بحسب الإمكان أن تخفى الشىء حتى لا يعرف. وهذا فإنما يتهيأ متى تباعد الإنسان بمقدار طاقته عن الإلمام بالأشياء التى يجرى القول فيها. وقد يكون من الأقاويل ما هو فى غاية الصعوبة، وهى الأقاويل التى يمكن أن يعرض ذلك فى كلياتها خاصة. مثال ذلك : أن علم الأشياء التى فى غاية الكثرة ليس واحدا، لأنك تجد ذلك فى الأشياء المضافة، وفى المتضادة، وفى الأشياء المتوالية على نظام».

ابن سينا، الجدل، ص ٣٣٤ : «وأن يتدرب فى تصيير القول الواحد أقاويل كثيرة بالقسمة، والأمثال، وتحليل الحدود، والقياسات إلى المبادىء والأصول بممارسة كتاب أنولوطيقا».

(١) عن زينون وماليس، انظر فيما سبق ص ٤٢٨، ٤٤٩.

(٢) أرسطو، ٨، ١٤، ١٦٤ أ ١٢ — ١٦ : τὴν δὲ γυμνασίαν ἀποδοτέον τῶν μὲν ἐπακτικῶν πρὸς νέον, τῶν δὲ συλλογιστικῶν πρὸς ἔμπειρον. πειρατέον δὲ λαμβάνειν παρὰ μὲν τῶν συλλογιστικῶν τὰς προτάσεις, παρὰ δὲ τῶν ἐπακτικῶν τὰς παραβολάς· ἐν τούτῳ γὰρ ἑκάτεροι γεγυμνασμένοι εἰσίν.

= ت . ع . ٣٢٦ ب ٢٠ — ٣٢٧ أ ١، طبعة بدوى، ص ٧٣١ : «وقد ينبغى أن يستعمل فى الجدل : أما مع ذوى السلامة من الناس : فالأقاويل الاستقرائية، وأما مع المرتاضين : فالأقاويل القياسية. وقد ينبغى أن تلتمس أخذ المقدمات من أصحاب القياس، وأخذ الأمثال من أصحاب الاستقراء، إذ كان كل واحد منهما مرتاضا فيما يناسب مذهبه».

ابن سينا، الجدل، ص ٣٣٥ : «إذ علمت أن القياس ينبغى أن يستعمل مع الأقوياء، والاستقراء مع العامة».

قال :

والرياضة فى هذه الأشياء إنما تحصل لنا إذا تهيأ لنا أن نفعل جميع أفاعيل هذه الصناعة على أتم الوجوه . وذلك أن أفعال هذه الصناعة : إما قياس ، وإما مقاومة ، وإما حجة ، وإما نقض ، وإما اختيار السؤال هل هو مستقيم ، أو غير مستقيم . وإن كان بإحدى هاتين الحالتين ، فما السبب فى ذلك . وقد قيل فى الشرائط التى ٥ بها تكون هذه الأفعال على أتم الوجوه . وذلك أن القياس هو فعل السائل فى إبطال الوضع ، والمقاومة هى فعل المجيب فى دفع القياس[1] . وأما الحجة فإنه يعنى بها هاهنا فعل المجيب إذا تضمن إثبات الوضع . فإنه قد يتكفل ذلك المجيب فى بعض المواضع . لكن أرسطو إنما يرى أن فعله على القصد الأول حفظ الوضع فقط ، لا إثباته . فإذا أتى المجيب بالحجة فى تثبيت الوضع ، فحينئذ يكون فعل ١٠ السائل النقض لتلك الحجة . فالحجة والقياس ها هنا واحد بالموضوع ، اثنان بالجهة . وكذلك المقاومة والنقض . فالقياس والنقض من أفعال السائل ، والمقاومة والحجة من أفعال المجيب . وأما إجادة الجواب والسؤال فقد قيل فى ما به يكون ذلك . والرياضة إنما تراد لمكان هذه الأفعال . وبهذه الأفعال تحصل الرياضة . فالقياس والحجة إنما يصادفان بالقوة على جعل الشىء الكثير واحدا . والنقض والمقاومة إنما يصادفان ١٥ بجعل الشىء الواحد كثيرا . وذلك أن فاعل القياس والحجة إنما يتأتى له بوجود

---

٢ — والرياضة : وأما الرياضة ل // إنما تحصل لنا : فنها ل

٧ — فى : و ل // فإنه : فا ف

١٣ — الجواب والسؤال : السؤال والجواب ل ١٤ — فالقياس : والقياس ف

---

(١) ابن سينا، الجدل ، ص ٣٢٥ : « والقياس فعل السائل ، والمقاومة فعل المجيب » .

المقدمة الكلية المحيطة بالمطلوب . وذلك لا يتهيأ إلا بطريق التركيب ، وجعل الجزئيات واحدا . مثال ذلك : أنا إذا أردنا أن نبين أن كل متضادين علمهما واحد ، فبالقدرة على التركيب تصادف أن المتقابلات علمها واحد . وأما فعل المقاومة والنقض فإنما يتأتى له بحل المقدمة التى ريم تصحيحها إلى جزئياتها حتى يعثر على إبطالها . وذلك بين من أنه نقيض فعل مؤلف القياس(١) . ٥

قال أرسطو :

وليس ينبغى أن نجادل فى كل شىء ، وقد تقدم لم لا يجب ذلك ، وأعطى السبب فيه .

قال :

١٠ ولا ينبغى أيضا أن نجادل من اتفق من الناس . فإن الضرورة تدعو فى مناظرة من اتفق من الناس أن تكون الأقاويل المستعملة معهم خسيسة ، فيحصل باعتيادها

---

٢ — أنا : سقطت من ف ٣ — تصادف : تصادفه ف

---

(١) أرسطو ، ٨ ، ١٤ ، ١٦٤ أ ١٦ — ١٩ : ὅλως δ' ἐκ τοῦ γυμνάζεσθαι διαλεγόμενον πειρατέον ἀποκρίνεσθαι ἢ συλλογισμὸν περί τινος ἢ λύσιν ἢ πρότασιν ἢ ἔνστασιν, ἢ εἰ ὀρθῶς τις ἤρετο ἢ εἰ μὴ ὀρθῶς, ἢ αὐτὸς ἢ ἕτερος, καὶ παρὰ τί ἑκάτερον.

= ت ، ع ، ٣٢٧ أ ١ — ٣ ، طبعة بدوى ، ص ٧٣١ — ٧٣٢ : « وفى الجملة ، إنا بالارتياض فى الجدل يتهيأ لنا أن نأتى فى الشىء : إما بقياس ، « أو بنقض ، أو بحجة ، أو بمقاومة ، وأن نعلم أن السؤال مستقيم أو غير مستقيم : إما الذى يصدر عنا ، وإما الذى يصدر من غيرنا ، والسبب فى كل واحد منهما » .

ابن سينا ، الجدل ، ص ٣٣٥ : « واعلم أن صناعة الجدل تفيدنا القوة على اكتساب القياس ، وعلى المناقضة ، وعلى المعارضة بالاحتجاج والتوصل إلى المقاومات ، والشعور بصحة السؤال أو سقمه » .

ابن سينا ، الجدل ، ص ٣٣٦ : « والقياس والمعارضة يبتدءآن من كثرة إلى وحدة ، والمناقضة والمقاومة يردان وحدة إلى كثرة » .

ملكة رديئة للجدل . فإن اتفق أن كانت مناظرته لمن يروم الغلبة والفلج[1] وهم السوفسطائيون ، فمن العدل أن نستعمل معهم أى أنواع من الأقاويل اتفقت . فإن هذا أولى من إظهار العجز عن مقاومتهم . إلا أن الإنسان الجدلى الذى قصده الارتياض ينبغى أن يتجنب هذا الصنف ما أمكنه . وينبغى أن يكون معدا عنده — إذا اضطر إلى مخاطبة هذا الصنف — المقدمات التى فى النهاية من العموم . فإن بأمثال هذه المقدمات يصل إلى غلبة هذا الصنف ، لقلة شعوره بما ينطوى تحتها ، وغلبتـه بهذا الوجه هو جزء من غلبته باستعمال اشتراك الاسم معه ، أو غير ذلك من القوانين السوفسطائية[2] .

٣ — مقاومتهم : مقاولتهم ف

(١) الفلج : وهب الله لك الفلاح والفلج وهو البقاء فى الخير (أساس البلاغة ، مادة : ف ل ج) .

(٢) أرسطو ، ٨ ، ١٤ ، ١٦٤ ب ٨ — ١٩ : οὐχ ἅπαντι δὲ διαλεκτέον, οὐδὲ πρὸς τὸν τυχόντα γυμναστέον. ἀνάγκη γὰρ πρὸς ἐνίους φαύλους γίνεσθαι τοὺς λόγους· πρὸς γὰρ τὸν πάντως πειρώμενον φαίνεσθαι διαφεύγειν δίκαιον μὲν πάντως πειρᾶσθαι συλλογίσασθαι, οὐκ εὔσχημον δέ. διόπερ οὐ δεῖ συνεστάναι εὐχερῶς πρὸς τοὺς τυχόντας· ἀνάγκη γὰρ πονηρολογίαν συμβαίνειν· καὶ γὰρ οἱ γυμναζόμενοι ἀδυνατοῦσιν ἀπέχεσθαι τοῦ διαλέγεσθαι μὴ ἀγωνιστικῶς.

δεῖ δὲ τοὺς πεποιημένους ἔχειν λόγους πρὸς τὰ τοιαῦτα τῶν = προβλημάτων, ἐν οἷς ἐλαχίστων εὐπορήσαντες πρὸς πλεῖστα χρησίμους ἕξομεν· οὗτοι δ' εἰσὶν οἱ καθόλου καὶ οὓς προσπορίζεσθαι χαλεπώτερον ἐκ τῶν παρὰ πόδας.

ت . ع . ٣٢٧ أ ٩ — ١٦ ، طبعة بدوى ، ص ٧٣٢ — ٧٣٣ : «وليس ينبغى أن يجادل فى كل شىء ، ولا يجادل أيضا من اتفق من الناس . وذاك أن الضرورة تدعو فى مناظرة قوم من الناس إلى أن تكون الأقاويل خسيسة . فأما فى مجادلة من يحاول أن يظهر من أمره أنه قد فلج ، فمن العدل —

فهذا هو القول فى جميع المعانى الضرورية التى تضمنتها هـذه المقالة بأوجز ما أمكننا وأبينه ، وهى آخر مقالات هذا الكتاب .

---

٢ — مقالات : مقالة ف // الكتاب : + وهنا انقضى القول فى صناعة الجدل والحمد لله على ذلك كثيرا ف : + كل كتاب الجدل والحمد لله واهب العقل بلا نهاية ل .

= أن يروم استعمال القياس لا محالة » إلا أن ذلك غير لائق . ولذلك قلنا إنه لا ينبغى لنا أن نسارع إلى مقاومة كل من اتفق ، لأنه يلزم من ذلك ضرورة قول ردىء . وذلك أن المرتاضين فى الجدل لا يقدرون على الامتناع من ترك الكلام على طريق المجاهدة .

وقد ينبغى أن يكون عتيدا لنا من الأقاويل ما يصح استعماله فى الجواب عن أمثال هذه الأشياء ، <لا اليقينية> بل الجدلية ، وفى أشياء كثيرة غيرها . وأعنى بذلك الأقاويل التى يتعذر وجودها بسرعة » .

ترك : نزل ، فى طبعة بدوى .

طريق : سقطت من طبعة بدوى .

ابن سـينا ، الجدل ، ص ٣٣٦ : « والأولى أن لا يتكفل المجيب حفظ كل وضع أو نصرته ، ولا السائل إيراد القياس على نقيض كل وضع ، بل يجب على المجيب أن تكون نصرته للمشهور والصادق ، وعلى السائل أن يكون إبطاله للشنع والكاذب . ومع ذلك ، فلا ضـير فى أن يقابل المتعنت بالتعنت ، والجاحد بالجحد ، والحائد عن الطريقـة بالحيد عن الطريقة . بل الأولى بمثل هذا المعامل أن يكدح ويكتح ولو بمغالطة تروج عليه ، ليعرف أنه مع إنكاره لحق قابل للباطل » .

الفهارس




مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

أسماء الأعلام

أسماء الكتب التي وردت بالمتن

صفحة

دليـــل الكتاب

(١)

صفحة

(ب)

(ت)

(ث)

(ج)

(ح)

صفحة

(خ)

(د)

(ر)

(ف)

(ق)

فهـــرست الكتاب

رقم الإيداع بدار الكتب ٤٢٦٤ لسنة ١٩٨٠

الترقيم الدولى ISBN 977 — 201 — 900

(مطبعة دار الكتب ٩٠١١/١٩٧٨/٣٣٠٠)


مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی
۱۲۱-۰۱-۲۲۷۶۷